





بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى وانكفوا ايمانكم من بعد عهدهم ويطعنوا في دينكم فقالوا ايما الكفر انهم لا ايمان لهم
الاخذناهم من عبد العزيز اخبرنا القاسم بن جعفر اخبرنا ابو علي اللؤلؤي اخبرنا ابو داود اخبرنا محمد بن القاسم
اخبرنا محمد بن جعفر اخبرنا اسعفة عن موسى ابي عابشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اخذ بنو مضر بنو النضير
اراد ان يقبل النضاري والروثيين ومن جند وهرم ممن يدعون اليهم من اهل الايجل فقالوا يا محمد الم تكلف القتال عن اهل
الكتاب اذ اسلموا او اعطوا الجزية قال لا ولكن عن اهل الكتاب الذين لم يكفون بان يكذبوني في رسالي وبغيتي الى
الناس كما ولم يشركوا في شيئا ولم يثبتوا صاحبته ولا ولد ولا حظ والالهية لاحد من مخلوقه ويقولون ان عيسى
روح الله وكلمته القاها الى من يشاء وعلمه ورسوله وامنه اما انكم قد تعرفتم الى فريقي شئني فريقي منكم قالوا ان الله ثالث ثلثة فهم المشركون
المؤمنون بالطورية وفريقي قالوا ان عيسى ليس بشئ ولا جان بل موافق لله ومحمد ربه فقام الاثباتون الشاكرون
المؤمنون باليعقوبية وفريقي قالوا ان عيسى ليس بشئ بل هو الله لا غير منهم الا فاكون المؤمنون بالمكائنة فقالوا يا محمد
لنحسب انك انما بعثت بعد ما مضى وانك انما نبي عام بني اعرافا ما بعثت في تلك المدة فان عشنا اليها ولم نقس وعاشت ذريتان فيها
علمنا لست آخر الانبياء بل آخرهم هو ذلك النبي المبعوث الى الناس كافة واما لا يبعث فيها فان عشنا اليها ولم نقس وعاشت ذريتان
فيها فوجب بكل من بعث فيها سواء كان منا او من ذريتنا ان نؤمن ان آخر الانبياء انت وانك المبعوث الى الثقلين ومن يؤمن بك
يؤمن في تلك المدة حلت دمه وماله فاذا عاهدوا رسول الله بذلك العهد قبله فكلف عن قائلهم وامرته ان يكفوا عن قتالهم الى تمام
مدتهم فاذا تمت مدتهم وغادروا عهدهم هذا فيما رخص النبي عزم قائلهم ونهب اموالهم واسأروا اليه بقوله تعالى فقالوا لا فان قلت
خرجوا احكام القتال ونهب الاموال عندك الايمان بعد قيام ذلك الوقت المهود وانما يتحقق اذا عاش اولئك المعاهدون
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما انقضى تلك المدة المعهدة بها واما اذا لم يبعوا ووجدت ذريتهم بعد انقضائها فلا يجري احكامها
بهم لانهم لم يوفوا كيف معاهدوا يا واهم النبي عزم في العزاية وماذا اعلمهم فغلبوا فلما جبر عزمهم الى اذا ثبت عهدهم بهذا الوجه
في النبي عزم في ذلك الزمان فقد وصل جبر عزمهم الى من وجد في زمان انقضائها ذلك الوقت المهود بالفروقة على خصاله ان يرى
ان العبيد الذي ليس لهم طرق الكتاب النظرات من ذرياتها يعرفون الاخبار الماضية منذ الف سنة واكثر في عهدهم بوصول
قاصدهم اليه فيكونه بمنزلة الثوار مجرى محوساتهم ومشاهداتهم واما عدم زيادة شهرته فيما بينهم انما هو مانع لعدم مبالاة الناس
بما لا يتعلقهم ولما لا يربو على خوف السلام في عن اختلاط مقامكم وطعمهم الى اموالهم الدار باخذ الجزية عنهم وخوفهم عن عدم الدرو
قتالهم ونهب اموالهم نقل من تفسير القاسم

[illegible]

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
البرهان على وحدانيته
والدلائل على عظمته
والآيات على جلالته
والآثار على كبريائه
والآثار على عظمته
والآثار على جلالته
والآثار على كبريائه

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من وضع يده على بطن امرأته
ولم يولد له ولد قال الله
انني سميت ماني هذا
البطن محمدا وولده قاتل ياتي غلاما ياذن الله تعالى

فصل في البير باب السح على الخفين باب الحيض باب الخامس

كتاب الصلوة باب الاذان باب شروط الصلوة باب صفة الصلوة باب اجزاء الصلوة
باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها باب الوتر والنوافل فصل عند الكسوف باب الفريضة
باب قضاء الفرائض باب سجود السهو باب صلوة المريض باب سجود التلاوة
باب المسافر باب الجمعة باب العيدين باب صلوة الخوف باب الجنائز باب الشهيد
باب الصلوة في الكعبة **كتاب الزكاة** باب زكاة الاموال باب العاشر باب الزكاة
باب زكاة الخارج باب المصارف باب صدقة الفطر **كتاب الصوم**
باب موجب الافساد باب الاعتكاف **كتاب الحج** باب القران التمتع باب الجنائز
باب الاجصار **كتاب النكاح** باب العتق والكف باب المهر باب نكاح الرقيق
باب القيم **كتاب الرضاع** **كتاب الطلاق** باب ايقاع الطلاق باب نفقوس الطلاق
باب الحلف بالطلاق باب طلاق المريض باب الرجعة باب الايلاء باب الخلع
باب الظهار باب اللعان باب العنين باب العدة باب ثبوت النكاح
باب النفقة **كتاب العتاق** باب عتق البعض باب الحلف بالعتق باب التدبير والا
باب الايمان باب الحلف بالفعل باب الحلف القول **كتاب الحدود** باب حد الزنا
باب شهادة الزنا والرجوع باب حد الشرب باب حد القذف فصل في التعزير
كتاب الشريعة فصل يقطع بين السارق باب قطع الطريق **كتاب الجهاد** باب الغنم

باب سيرة الكفار باب السائل باب الوطائف فصل الجزية فبلغت
باب المرتد باب البغاة كتاب اللقطة كتاب الآبق كتاب المفقود
كتاب الشركة كتاب الوقف كتاب البيع باب الخيار فصل من يشترى
فصل ومشتريه باب البيع الفاسد باب الأقالمة باب المراجعة باب الربا
باب الحقوق والاستحقاق باب السلم باب الصرف كتاب الكفالة كتاب الحلال
كتاب القضاء مسائل من كتاب الشهادة والرجوع عنها باب القبول وعدمه
فصل الرجوع عنها كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع والشرء فصل البيع الوكيل
باب الوكالة بالحصومة والقبض باب عزل الوكيل كتاب الدعوى باب الخلف
فصل قال ذواليد باب دعوى الرجلين باب دعوى النسب كتاب الأقرار
باب الاستثناء باب من الأقرار كتاب الصلح كتاب المضاربة كتاب الوديعة
كتاب الغارية كتاب الهبة باب الرجوع عنها فصل من وهب أمته لأهلها
كتاب الاجارة باب الاجارة الفاسدة باب الاجارة الاجير مشترك باب فسخ الاجارة
مسائل من كتاب المكاتب باب تصرف المكاتب باب كتابة العبد المشترك
باب الموت والعجز كتاب الولاء كتاب الكراهة كتاب الحجر فصل بلغ العمان
كتاب المأذون كتاب الغضب فصل غيب ما غيب كتاب الشفعة باب ما في ذواته

كتاب القسم كتاب المراجعة كتاب الساقاة كتاب الذبايح
كتاب الاضحية كتاب الكراهية فصل الاكل فصل لا يلبس فصل ونظر
كتاب احياء الموات فصل الشرب كتاب الاشربة كتاب الصيد
كتاب الرحمن باب ما يصح رهنه وما لا يصح باب رهن عند عدل باب النصف
فصل عصر قيمته عشرة كتاب المجتنب باب ما يجب القود وما لا يجب باب القود فيما دون
باب الشهادة في القتل كتاب اللدنيا باب ما يحدث في الطريق باب حيازة الهبة
باب المجانية من الرقيق فصل دية العبد فصل فان جنى مدبراً باب القسامة
كتاب المعاقلة كتاب الوصايا الوصية بالثلث في المرض باب العتق في المرض
باب الوصية للأقارب وغيرهم باب الوصي كتاب حنثي مسائل من

تمت فهرس الكتاب

١٦٤



ابن ملك شرح الوقايه

كتاب طهارة كتاب صلوة كتاب زكوة كتاب صوم كتاب زكاة كتاب نكاح
 كتاب بضاع كتاب طلاق كتاب عتاق كتاب ايمان كتاب حدود كتاب سرقة
 كتاب جهاد كتاب لقيط كتاب لقط كتاب اباق كتاب فقوه كتاب مزرعة
 كتاب وقف كتاب بيع كتاب صرف كتاب كفالة كتاب حوالة كتاب قضاء
 كتاب شهادة كتاب وكالة كتاب دعوى كتاب اقراء كتاب صلح كتاب مضاربة
 كتاب ودیعة كتاب عارية كتاب هبة كتاب اجار كتاب مكاتب كتاب اكراه
 كتاب جی كتاب ماذون كتاب غصب كتاب شفعة كتاب قسمة كتاب مزارعة
 كتاب مصافاة كتاب ذمیایح كتاب اصحية كتاب كراهية كتاب الشربة كتاب صيد
 كتاب دهن كتاب جنایات كتاب ديات كتاب عقائد كتاب وصایا كتاب حنث

[illegible]

فلي قيل كان الطلاق طلقا ولم يكن اربعاً او اثني
 طلقا ان ابن ادم على ثلاث درجات بلية ودرجة الفرج
 ودرجة القلب واذ طلق رجل امراته فطلق واحدة خرج من الفرج
 وولجده وان طلق فطلق فدين خرج من الفرج واذ طلق ثلثا خرج من القلب
 لا يحل له حتى تنكح زوجا غيره

فلا بد ان يقدّر الاذن بعد قومه من شعر فيكون في الملام لتأثير غير مرتب وما بين العذارين والاذن
منه اي من الوجه اما ذكره انما هو متاخر لان الاذن لا يكون له بوضوح الوجه عند من العذر الى العذار وانه
لا يجب عند البشارة في الشعر في العذار اذا لم يجزها فاوراها وهو البياض او لان لا يجب لها انما تحت
الشعر انما تحت غده لا استاده بخروج عن كونه وجها ولا استار فيها وانه العذار فيجب غده وان كان كوسى يجب
غلا نقا او البدين والرجلين عطف على الوجه اي فرض الوضوء على البدين والرجلين مع المرفقين واللعين
فدها لان غدها في واجب عند خروج لان المرفق واللعين الكعب وقعا وغابتين للفد فلا بد من
كما في قوله تعالى انما الصائم الى الليل ولان الغاية قد تدخل في حكم كما اذا دخل في حكمه الى رجليه فعند اخذه
ينبغي لان لا يتكلم في رجب وقد لا تدخل فاحتمل في حكم الفدا احتياطي اقامة الفرض والمرفق ملتقى عظم العضد
والرأع فلما وجب على جزء الزراع وجب على جزء العضد لان الفصد بينهما في الغل خرم ومسح ربع راس
هذا معطوف على ما قبل فرض الوضوء مسح ربع الراس فان طرث المغيرة وهو ان النبي كفي مسح الناصية وضوء
ومسح ربع الراس فان قلت الدم غير معين والدليل يدل على ربع معين وهو الناصية فلا يتوافقان قلت
لحديث ورد بيان المجلد الكتاب والاجال كان في المقدار دون المجلد لانه معلوم ان الراس فلو كان المراد من معين
الناصية يلزم نسخ الكتاب بخلاف الواحد فان قلت المجلد المجلد بالاجل العبد بالانبياء والعمل بهذا
يمكن بحمل على الاقل لتيقن فلا يكون محلا قلت لا يمكن المسح على شعره الا بزيادة عليه وهي غير معلومة
فيحقق الاجال وفي المحيط لمسح راسه ببلل كفه بعد استعمله في عضو اخر فالصحيح ان القربة يتادى بالما دون
البلل فحصل المسح ببلل غير مستعمل ولو مسح راسه ببلل اخذ من حيث لا يجوز لان ما اخذه من التيمية جزء
من استعمال الاذن الماء لا يظهر حكم استعماله مادام على العضو واذا زال على المفصول بالاخذ ظهر حكم استعماله فان
قلت الفرض ما يكون جاحد هذا المقدار للغير قلت لما حذر من لا يكون ما ولا موجب الربع والاقل ما اول
والاقل بل شبره وهو يمنع التكثير والتمية اي ربع طية لان ما تحت التيمية لما سقط عاخذ لتعبره وجب
مسح كل جيرة والمسح لا يجب لتعابر فبقدر الربع مسح الراس وسنة اي سنة الوضوء المستفيض على
يديه الى الرسغين بالضم الرا وسكون السين المملة وبالفين المجمع منتهى الكفى عند المفصل ثلاثا قبل
ادخالها الا انما لا تراه الا انظر في بيدها بتنظيف فان قلت هذا يدل على وجوبه لان ما لا يتوسل الى الواجب
الا به فهو واجب كوجوب قلت طهارة العضو حقيقة وحكما بذلك على عدم الوجوب اما حقيقة فظاهر وانما حكما
فلا تراه لو دخل يده في الاذن لا يتحقق فثبت مادونه وهو السنة اعلم ان قيدا المستيقظ يحتمل ان يكون اتفاقا
لما ذكره المحيط ان غسلا في ابتداء الوضوء سنة على الاطلاق لكن ذكر في الكفاية هذا الفعل المنون بنوب
على الفعل المفروض كالفاتحة فانه لا واجب في الصلوة حديث يدل على تعينها وانما به عن القراءة المفروضة حيث
يجوز الصلوة بها وان لم يقرأ غيرهما ويحتمل ان يكون شرط لان احما احتمل تحت البدكان المستيقظ اذ من
عائهم انهم كانوا

يايرون بلا المتنجي حتى لو نام مستجيا بالماء لا يستن غسله وتسميته الله في ابتداء اي سن في ابتداء الوضوء ذكر علم الله
قال صاحب المهداية وقع في مختصر القدوم في التسمية سنة لكن الاصح انها مسجدة لان السنة ما واطب عليه رسول الله
ولم يشترط مواظبة على التسمية والسواك اي استعمال وهو لم يشترط المرة المتعينة للاستياك واتحاش لان عليه السلام
كان يواظب عليه مع تركه احيانا وعند فقه يعالج بالاصبع وفي خلاصة بنال بالاصبع ثواب السواك وفي زاد الفقيه
انه سنة حال المضمة كالمبالاة لالتقاء والمضمة بميامه والامتنان وميام كرت قوله بميام نفي القول الشافعي
لان المضمة وبستنشق بها واحدا ما روى انه عم فلي كذا ولنا انها عضوان فينفردان بالماء كسابر الاعضاء
وماروا محمد علي قلة الماء وتحليل طينة الى اي احوال اصابع فيها بعد التلثيل لعلها الى فوق لانه عم كان يفعل
كذا كذا في الكفاية والاصابع اي تحليل بعضها في بعض لقوله عم خللوا اصابعكم هذا اذا وصل الماء في اثنائها وان لم يصل
بان كانت منفصلة فالتحليل واجب وفي النوازل يجب ابدال الماء الى ما تحت الاظفار اكان حذير لان في اظفار
دسومة يمنع وصول الماء اليه في اظفار القراوي طين فلا يمنع وتلثيل الغسل المواظبة عم كل الراس من لانه
اكمل الفرض والاثنين بما في اي بهاء الراس فينبذ نفي القول الشافعي انه مسحها بما عاها جديد لما روى انه عم فعل
كذا ولنا انه عم اغتر وغرغرة من ماء مسح بها راسه واذا نذر فجد ما روى على انه لم يبق في كفة بله وفي المستصفى كيفية
ان يضع من كل من الدين ثلثة اصابع على مقدم راسه ولا يضع الا بهام والسبابة ويحيى في بين كفيه ويدهما
الى الفناء ثم يضع كفيه على مؤخر راسه ويدها اي القدم ثم مسح ظاهر اذنيه بابراميه وباطنيه بمسح وفي النبيين خرم كل من
الاطرف كيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويدها الى فناء ثم مسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا بهما
القول عم الاذان من الراس لاحكمها حكم الراس وانما يكون ذلك اذ مسحها بما مسح بها الراس فان قلت
لم يجعل الحديث بيانا على ان وطبقتهما المسح فلا يدل على انها مسوحتان بما مسح بها الراس قلت كان المراد هذا يقال
بمسح الاذان وهو احضر وعبارته عم يشعر معنى طرية ولا يراد منه طرية من حيث طرية لانه عم مسحور لبيان
الاحكام لا لطريق فظاهر انه لا يراد منه طرية من حيث المجلد فالمراد من طرية من حيث الماء والتمية اي تيمية الوضوء
رفع طرث في كون الوضوء صغاف مفتاحا للصلوة سنة وعند ان في شرط حتى لو توضع للتعليم لا يجوز في الصلوة
عنده ويجوز عندنا قيدا بقوله لنا في كونه مفتاحا لان التيمية في كون الوضوء قربة شرط اتفاقا في الكفاية التيمية
في الوضوء بنسب التمر وسور طار شرط كما في التسمية لانه عم لا عمل الا بالتيمية ولنا ان الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء
ولم يشترط التيمية فلو شرطناها لزدنا على النص بخلاف الواحد فجد ما رواه على نفسه الفضيلة وفي رواية القدر روى هي
محب لان ان نوى في وضوءه يكون قربة والا فلا واثبات الفعل على وجه القربة وترتيب نصر عليها في الترتيب على ما
هو مذ كروي نصر سنة والاولا بكر الواو وهو ان يغسل العضو الثاني قبل الجفافة في هوام معتدل وانما
صار سنة لان عليه السلام واخبر عليه ما ومسح اي مسح الوضوء التيامن وهو البليزية باليمين يغسل
اليدين والرجلين لما روى انه عم يجب التيامن في شأنه كل من مسح الرقبة لانه عم مسح عليها وناقضه ارداه نقص

وسمى

الوضوء اخرج فامو المطلوب منه وهو استباحة الصلوة ما خرج بخلاف المضاف الى خروج من السبلين اذ ابر
سبل حدث لان العرف الشرعي يستعمل فيه كلمة ما حرامه يتناول المعتاد وغيره فان قلت على هذا
لان ينبغي ان يكون الرجوع من قبل المرأة وذكر الرجل ناقض مع التمسك فالواغرينا فقه قلته وفيه اختلاف
الشايخ ومن قال انها غير ناقضة اراد ما خرج كل نجس خرج فالرجوع من قبل المرأة وذكر غير نجس
لانها لا يبعث عن محل النجاسة الا ان يكون مفضة وهي التي صار سبلا لها واحدا فالرجوع خارج منها ان كانت
منسبة تقضي والآفلا والمراد من الموضع الظهور حتى لا ينقض ينزول البول الى قصبة الذكر فلينزل الى الغلظت
انتقض لان في حكم طاهر وللهذا قال بعض مشايخنا يجب اتصال الماء الى داخل ظلمة الصبي وفي الحيض لو كان
مجبوبا فنظر البول من مخرج فان كان قادرا على اسكبه وارسله من شاة ينقض فوضوه وان كان لا يقدر لا
ينقض ما لم يسئل لانه في مكان او غير ان كان نجس بغير طمس غيب النجاسة وسال الى ما يظهر على صفة
المجبرون بشديد الماء الى موضع لا يجب نظره في الحلة اي في الوضوء والفعل اختاره ربنا عما اذا
قشرت نقطة في العين فالصيد يجب ان يخرج من العين لا ينقض لان نظره العين غير
واجب قوله الى ما يظهر متعلق بقوله سال يفهم منه انه اذا كان له جراد منسبط بحيث يفرقها فان خرج
الدم وسال على الجراح ولم يتجاوز الى موضع يجب عليه لا ينقض الوضوء كذا في المشكلات قال صدر الشر
بعنه قوله الى ما يظهر متعلق بقوله خرج لا يقول وسال لانه اذا قصد خروج دم كغيره وسال بحيث لم يطلع راسه لم ينقض
عندنا مع انه لم يسئل الى موضع بل في النظر الى هذا كلامه اقول الفرق بينهما هي ان طهر الى موضع والسبلان اليه
واحد واثبات احصاء دون الآخر تحكم بوقته ما ذكر في المحيط حد طهر في الانتقال من الباطن الى الظاهر والظاهر
يعرف بالسبلان فخرج من غير سبلين بالسبلان اقيم الظهور بمقام طهر لان راس السبلين ليس مكان النجاسة
ففرق الانتقال بمجرد الظهور على ان قوله الى ما يظهر متعلق بقوله خرج غير مستقيم ان اراد به خروج المذكور وهو ظاهر
وكذا ان اراد به خروج المقدرة في المعطوف لان الصبي المصير عنده او غيره وهو معطوف على ما خرج تقدري وناقض
غير ما خرج فلا يكون لفظا خرج مقدرا فيه وانما يستقيم على ما بعض النسخ وهو او من غيره يعني او خرج من غير
السبلين ضمير غيره عائد الى السبل كابين في السبلين فيكون وسال عطفا لتفسير بالخرج مع ان قوله او غير
فيه تسامح لان غير ما خرج من السبلين لا ينقض الوضوء وانما ينقض اذا خرج من البدن انما تسامح نظرا
ان طهر من غير البدن لا ينقض الوضوء البدن فيكون قوله سال معطوف على كان وفي طائفة اذ اشبهت
طائفة ان رجل او امرأة فالفرج الآخر بمنزلة الجرح لا ينقض ما يظهر حتى يسئل والتي اي ناقضة التي ولما كان في النوع
فصل بقوله وما روي فان سوي البزاق لانه احق طهر الاباحة فيجوز جان لظفر فقه بقوله رقيقا لان اذا كان
علقا لا ينقض ما لم يملأه الدم لانه ليس بدم وقيد بالواو لانه ان غلبه البزاق لا ينقض لانه في حكم الراكل
هذا في الدم الصلي من الجوف وان نزل من الراس ينقض وان لم يستأواه البزاق او من عطف على قوله
دما وهي ليست

هذا هو الوجه
في قوله الى ما يظهر

دما وهي سوداء محترقة او طعنا او ماء او علقا اي ما جامدا ان ملأه الدم وجد ان ينقص من
الكلام هذا قيد للجمع في الدم لقوله على رضحين عدل للاحداث او من يملأه الدم اي دفعه من التي لا يملأ
بغير لا ينقض قيد بلغا اصلا اي سواد كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لان الميز
قحة لا يتداخل النجاسة كالسبل المصنل ونقص صاعدا من الجوف يملأه الدم عندنا بوضوح لانه صاعد نجسا مجاوزة
نجس قد يفرق صاعدا لان النازل من الراس غير ناقض اتفاقا وهو بوضوح يعتبر الاتحاد في المجلس يعني اذا قام
في مجلس واحد قليلا قليلا بحيث كان ملاء الدم يكون ناقضا عنه لان اتحاد المجلس جامع للمنفرة فاما ان كان نازلا
وفاة سحرة سحرة يتجدد اتحاد المجلس ويحمد يعتبر الاتحاد في السبب وهو الفتيان يجمع الى الراجح جمع
ما قاله قليلا قليلا وهو قيد لكلام القولين ذكر في الكافي ولا يصح قوله لانه الاصدان يضاف الفعل
الى السبب اعلم ان طهارتها اذا اتحد المجلس والسبب او السبب والمجلس اما اذا اتحد يجمع اتفاقا وما ليس بحد
بان يكون الذي قليلا او الله الدم ونحو غير سائل ليس نجسا اخذ في حاشية داخل الجراح بقطة فالقاء في الماء
لا يتنجس عندنا بوضوح ويحمد انه نجس لانه نجس لانه سبلان في النجاسة فاذا كان السبلان السائل يكون كذا في بعض
المشايخ اخذوا قول محمد احتياطا وبعضهم اخذوا قول ابو يوسف وهو مختار المصنف ووفقا بالناس خصوصاً في حق أصحاب
القرن ومجموعهم اي وضع جنبه على الارض ومثلي على احد ركبته ومستند الى ما الى شئ الوارد عند لفظ
لان الغالب في هذه الهيئة استرخاء مفصلة وانما لفظ لاجل السند فصار بمنزلة المضطجع وفي طائفة لولم
النائم فان انتبه قبل ان يزل من مقعده من الارض لا ينقض وان انتبه بعد ما زال انتقض سقط او يسقط لغيره او لا ينقض
وضوء يوم غير مذكور وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا وفي المحيط انما لا ينقض نوم الابدان اذ كان
رافعا بطلان عن تحذير جافيا عضديه عن جنبه وان كان ملصقا تحذير معتدلا على رجليه عليه الوضوء وفي طائفة
ان نام جالسا على اس الثور وقد لقي رجليه النقض وضوءه لا يسبب الاسترخاء مفصلة والاعمال وهو كون العقل مغلوبا
فيدخل في الكبر وحده ان يدخل في مشية وهو الاصح والحنون وهو كون العقل مغلوبا ومن هذا قيل في الاعمال
الانبياء دون الحنون لان الغفلة لخاصة فيهما اكثر مما في النوم فنقضنا بالطريق الاولى وقراءة متصل وهو
ما يكون مسوعا لم يجز ان يذبحها لان حركتها مسوعا دون جبرانه فيد الصلوة دون الوضوء
تسمة وهو ما لا يكون مسوعا لا يفيد شيئا سنها في الصلوة بالبع قبة لانه قربة الصبي في الصلوة لا
ينقض ولما قرئته النائم في الصلوة فصح ان لا يكون حدثا وكذا العقل بجمع مع وسجد اختاره عن المصنفين
للجانة وكذا التلاوة فان القرئته فيها لا ينقض وانما شرط ذكر لان انتقاض الوضوء بالقرئته ثبت بالحدس وهو قول
الاسن حاكم فليعد الوضوء والصلوة على خلاف القياس والمصلون في ذلك الوقت كانوا متصفين بالصفت
المذكورة فيفتقر على موته او تقارنا انما ينقض وضوء الصبي لان فعله لا يوضف بالجنابة فيلزم بالقياس
ولم ينقض وضوء النائم لان القرئته انما جعلت حدثا في موضع المناجاة وسقط ذلك بالنوم وانما وضوء

هذا هو الوجه
في قوله الى ما يظهر

المغتسل فانهما ينقضان غسله وليس بوضوء قصدي يجوز الاستنجاء بالوضوء والماء
مذكور طافا فيصير الى الكلام وفي الثانية لو قهره الامام متعمدا ثم قهره الماء يوم لا ينقض وضوءه الموم لان صلواته
الامام قدت بفادها فحدث وضوء الماء موم ولو سلم الامام بعد التشهد متعمدا ثم قهره الماء يوم لا ينقض طهارته
لان سلام الامام لا يخرج المقتدي عن الصلوة ولو سلم المقتدي قبل سلام الامام بعد التشهد ثم قهره الماء وضوءه عليه لانه
صخر وجهه عن الصلوة خروج الامام والامامة الفاحشة يعني اذا ما سجد بدنه بدين عن القبول وانشر
الله وتماثل الفرجان ينقض وضوءه الا عند الخروج لان الوضوء انما يجب بخروج شيء وهذا غير معلوم ولم يمان خروج
عنق ولباسه الفاحشة سبب فاقم مقامه احتياط ودون حرج او حصة من دبر ينقض لان ما عليه من البهائم حدث
في السيلين وان كان قريبا فبالدوة لان الذباب اذا طار ودخل في الدبر وخرج من غير بلة لا ينقض وكذا ان ادخل العود
في الدبرين وطرفه بيده اذا لم يكن عليه بلة فلا وضوء كذا في الزاوية لا يخرج من الجرح يعني اذا خرجت دوة من راس الجرح
لا ينقض ولا يمسح منه يعني لو سقط من راس الجرح لا ينقض لان الدوة والدم لا يمسح الا اذا طاهران عليه هاهنا
الخامسة قليلة وهو معفو كونه من غير السيلين ولا من المراء المصدر مضاف الى فاعلم ان لا ينقض وضوء المرأة مشربا
بشره الرجل بشرة او غيرها ويجوز ان يضاف الى معفول ان لا ينقض وضوء الرجل مشربا بشرة المرأة والركبة لا ينقض
مشربا بطرف الكف اما الاول فلما روت عائشة ان النبي كان يقبل بعض سائيه ثم يخرج الى الصلوة واما الثاني فلما روى
انهم قال من سالتوا من سر الفرج قال لا والله قال الثاني في ينقض لان سائيه سبب خروج المذي فيراد حكم عليه
ولقولهم من سر ذكره فليست وضوءه فليست وضوءه الماس لان وضوء الممسوس لا ينقض اتفاقا وقيدنا بالبشره وهي ظاهر
جلد الانسان لان سر الشعر والظفر والسن لا ينقض اتفاقا وقيدنا ليا طين الكف لان المس بظاهر او بالاصابع
لا ينقض اتفاقا وقدر الفعل المضيق والاشتغال لقولهم انها فرضان في الجنابة سستان في الوضوء قالوا شرب الماء
قبل ان يضمض لا يوجب عن المضغستان كان يمسح مضافا الى الماء لا يصل الى كل الفم وينوب ههنا ان كان يعب عباءة
شرب الماء من غير مسح كشرب والدواب غسل البدن لقوله تعالى وان كنتم جنبا فطهروا الاطراف غسل جميع البدن لان التكليف
والبالغة انما يكون بالان نغذرا يصل الى الماء الى كذا اخذ العينين ساقط في الغسل وفي خلاصة لو بقي العين في الظفر فيمسح
فانقل لا يجوز ولو بقي الدركون جاز لا ذلك هذا اني لقوله فيكون كره يقول ذلك شرط غسل الوضوء كما كان شرطان
تطهير الثوب ولنا ان ذلك يتم محققا وليس البدن كالثوب لان الفاحشة تحللت فيه دون البدن وفي الاسرار لذلك
شرط عند الوضوء ايضا ولنا ان غسل يديه وقروحه وبريل بحان ان كان على بدنه بلة لا يزيل باصاياه الماء ثم يتوضوء
الاجلية لستنا متصل اي يغسل اعطاء الوضوء الاجلية لان غسلها قبل اضافة الماء على راسه غير مفيد لان الغسل
يحتاج الى غسله غسلا ثانيا والشرع لم يامر بحالا يفيد حتى لو كان قابعا على لوح لا يؤخر غسله فميد لك فيه فائدة العلم
ان تطهر بالجنابة متحررة وان لم يصب حتى لو يصب في جوارحه التلاوة وعدم تحريمه بالنسبة الى الصلوة وعلى هذه الرواية
يفعل جليله ان كان في جمع الغارة لا غسلها مع مفيد لانه يكون ظاهرا ثم يفيض الماء اى يصيبه على كل بدن لانه

فما كان

ان
ثم يغسل رجليه لانه في مكان جمع الماء المستعمل لانه غير طاهر وليس على المرأة لغسل صغيرتها ولا بلة اذا اقبلت الصلوة
لقولهم لا بد من غسله كلفه اذا بلغ الماء اصول شعرك قيد بالبركة لان الرجل يجب عليه لغسل صغيرته لان خلق الشعر للمرأة
مفلة دون الرجل قيد صغيرته وفي المفلة لانه لو كانت منقوصة يجب عليه ايصال الماء الى جميع شعورها فان قلت غل
جميع البدن واجب بالآية والشعر منه فيكون فكيف كان جاز العمل بالخبر الثاني للنقض قلت متناول ما هو من البدن لمن
كل وجه والشعر من البدن نظر الى اصوله ومنفصل عنه نظر الى اطرافه فقلنا باصله في حق من لا يملكه الخرج وباطن في حق
من يملكه عللا بالشبهين وفي القينة وضع لجنب احدي رجليه عليه الاخرى الغسل يظهر الغسل بغير الماء العلى الخلاف
الوضوء لان البدن في الجنابة كعضو واحد وموجب اي ما يجب الغسل لانه مني يدق وشهق وصفه بضعفين
تفيا لقول الثاني لان للشيء كيف كان يجب الغسل عند لقوله في النبي الغسل ولنا قوله ان اذا لم تكن تحذف
الماء فلا تقتل ولا يفر وهو الدقيق انما يكون بشهق وفي القينة لو انزل الصبي مع الدقيق وكان سبب بلوغه فظاهره
للبركة الغسل عند الانفصال يعني كون النبي متصفا بوصف بشرط عند الانفصال عن صلبه قيد بالانصاف بهما شرط
عند الخرج ايضا عند لم يوصف ثمة للخلاف فظهر فيمن انفصل النبي عن مكانه بشهوة واخذ راس العضو حتى سكنت
شهوة فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندها لا عند وفيه اغسل قبل ان ينام او يمشي او يبول ثم خرج بقية النبي
يجب اغسل ثانيا عند ما لا عند وفي الحيط لوبال وخرج من كرمه مني ان كان منتشرا فعليه الغسل
لان ذلك دلالة خروج عن شهوة وان كان منكسرا فعليه الوضوء ولو في يوم يعثر انزال النبي موجب ولو في حال النوم وبقيته
وفي الولد لو وجد رجل وامراة بطلا في الفراش فلا يعرف من ايهما هو فان كان صغرا او عريضا فعليه الغسل وان كان
طويلا وايضا فعليه غل ولو احتمل فزر ولم يطر الماء على راسه الا حليل لا غل عليه ولو احتمل ولم يخرج الماء لا يظلم
فجرها فعليه الغسل لان فجرها بمنزلة الدم وعليها النظرة فاعطى حكم لا يخرج وبقيته حنفية اي موجه لستنا حنفية وهن
فتي الحنان في قبل اي فوج المرأة او دبر من الرجل وامراة على القاع والمفعول به لان نزول النبي تخفي فاقم السبب
وهو الايلاج مقام السبب وانما وجب على المفعول به وان لم يكف الايلاج سببا لنزول ما به احتياط لان بعض الطبيعة
طبيشة يجدر من دبره لانه كالمرء وانما لم يغسل موجه التقاء الحائضين كما قال غير لان لا يتصوف في الدبر وروية المستيقظ
وهو ما ايضا غليظة ينكر منه الذكر والذي وهو ما رقيق يضرب الى البياض يخرج عن ملاعبة الرجل اهله يعني ان نام
رجل ولا يتيقظ وجد على فحة او فزانه بلا او مذبا وان يحتمل اي ان لم يذكر انه احتلم وتذكر فعله الغسل اما في النبي
قظاها واما في المذي فلا احتمال انه كان متبافصا رقيقا بحارة البدن قيد بالنبي لانه لو راى ودنا وهو
سكون الدال المهملة ما غليظة يبيع البول فلا غل عليه وتفسير المياه الثلاثة مروى عن عائشة قيد بالمستيقظ لان
المغشي عليه لو افاقا والسكران لو صحا ثم وجد منيا او مذبا غل عليه لان النائم يجدر من النوم راحة يبع منها الشهوة و
الافاء والسكر ليس من الاسباب الواحدة كذا في الحائض وقيد بالروية لولم يراها فلا غل عليه وان تذكر احتلاما وفي
الجنابة انما يجب الغسل اذا كان ذكر ساكنا حين نام واما اذا كان منتشرا فمما راه بعد الاستاء يكون من ان ذكر الاستاء

الاجلية لستنا متصل اي يغسل اعطاء الوضوء الاجلية لان غسلها قبل اضافة الماء على راسه غير مفيد لان الغسل يحتاج الى غسله غسلا ثانيا والشرع لم يامر بحالا يفيد حتى لو كان قابعا على لوح لا يؤخر غسله فميد لك فيه فائدة العلم ان تطهر بالجنابة متحررة وان لم يصب حتى لو يصب في جوارحه التلاوة وعدم تحريمه بالنسبة الى الصلوة وعلى هذه الرواية يفعل جليله ان كان في جمع الغارة لا غسلها مع مفيد لانه يكون ظاهرا ثم يفيض الماء اى يصيبه على كل بدن لانه

فلا يلزم الغل الا ان يكون اكثر رايه منه متى قبله من الغسل وانقطع الطهر والنفاس يعني الغسل واجب عند انقطاع
اعلم ان في عبارة تسامح لان لا نقطع لا يوجب الغسل لانه طهارة ومن المحال ان يوجب الطهارة الطهارة وانما يوجب خروج
الطهر فاستد الوجوب لا لا نقطع لان فائدة الغسل تظهر فيه كما ان الطهارة لم يجب ما يقطع البول لعدم الفائدة لا
لان البول لا يوجب اما وجوبه في الخوض فنقول نعم ولا نقول اوهن حيز بطريق تشديد الطهارة في الغسل وكون غاية
في طهر الوجب وهو القربان يدل على وجوبه واما وجوبه للنفس فلا جماع لا وطى ثم اتمه بذكر ان لا نقصان
في السبب وسن الغسل للجمعة اي لصلوة الجمعة عند يوم وسن يوم الجمعة عند العصر والاولى اجماع لان الصلوة افضل
من الوقت وغيره لاختلاف نظريتين اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلّى الجمعة لا يستغسل بعد ذلك خلافا لغيره
والعبدان والحرمان وغيرهم اي سن الاغتسال في هذه الاشياء لاقتراعه في غداها اشارة الى ان الغسل فيها اذا بلغ الصبي
بالسن او لم يكاف غير سنون بل محبت ويجوز الوضوء وضوءهما السماء والارض والظفر والعين لغو ونشر مرتب وان
فغير بطول المكث او غير احد اوصافه شي طاهر لهم منه انه لو غير اثنين لا يجوز وفي النهاية المنقول عن الاساتذة انه
يجوز الوضوء بالمغتسل بطاهر وان تغير كل اوصافه ولم يزل كان يتوضأ من خوض صغير تغير لون ماءه وطعمه وريحه
او راق الاشجار وقت طويل من غير تكبر بواقفة ماذكر في بناءه لو يقع طاهر او الباقلا وتغير لونه وطعمه وريحه يجوز
به الوضوء كالتراب والاشنان والصابون والزعفران وما جار وهو ما يذهب به من الواجب انه ما يعد الناس
جارية بحسب لم ير ان العلم اولونه او رجمه لانه لا يستقر مع جريانه وفي المحيط لو كانت العذرة على السطح في موضع
لا يجتسرها الماء المطر لا يجار ولو كان عند الميزاب يتجسس ولو تجسس خوض فدخل الماء فيه وخرج قبل ان يطهر بالماء يخرج
مثل حوض في موضع ثلث مرة فيصير ذلك بمنزلة غسل ثلث مرة والاصح انه يطهر لان الماء الجاري تمام اتصاله صلى في حكم
جاري وكذا خوض حمام اذا انصب فيه الماء واعترق الناس منه وما في جانب عذير لا يتحرك بحركته جانب الاخر الذي
يجتس ماؤه المراد بالتدريك الذي يتحرك بالارتفاع والارتفاع ساعة تحرك الطرف الآخر لا تحرك بالتموج لان ذلك يكون
وان كثر الماء وفيه اشارة الى عدم تجسس لان اثر التدريك بالدمع قوته اذا لم يصل الى الطرف الآخر فسرارة النجاسة
مع ضعفها كيف يصل اليه ولا اشارة ايضا الى انه لا يجوز التوضؤ من الطرف الذي وقع فيه نجاسة مرتبة كانت او غيرها
هو قبل يجوز ان كانت غير مرتبة فعلى هذا الغسل وجوبه في خوض كبير فقط ما وجهه في الماء فرفع اليد من موضع الوقوع
قبل التحرك يجوز وما في غير اختيار واحد كذا المحيط وما في اي يجوز الوضوء بما مات فيه حيوان ما في المولود وهو ما يكون
نوله وشواه في الماء كالمسك والصفحة بكسر الدال فيد بها اي المولود لانه لو كان مولود في غير الماء وهو يعيش
في الماء كالبط فانه يفد الماء بموته اعلم قتيبي اكثرى لان حكمه فيما مات في الخارج فالتالي في الماء كذلك في الصبي لان
للغيب وهو الدم معدوم او ما معطوف على قوله حيوان يعني يجوز الوضوء بما مات فيه ما ليس له دم سائل كالبق
جمع البقرة وهي البعوضة كذا في الصحاح والكتاب لقوله عم موت ما ليس له دم سائل في الماء لا يفد وفي الثانية كذا
الصفحة البرية لا يفد ولو كانت عظيمة لا يفد له ادم سائل يفد لاجل الراوية فيه بقصر ما في لا يجوز

او لا يوجب
وطى

الوضوء بما اغتصر من شجره لانه ليس بما مطلق فبد بالعصر لان الماء الذي قطر من الكرم يجوز التوضؤ
بكذا الماء الذي خرج من النواكه بلا عصر او طبع ولا جملته اي لا يجوز الوضوء بما زال طهره وهو كون سنبلا مبتدئا
مرويا بقلبه غيره اجزاء ان وافق المخلوط الماء في الاوصاف الثلاثة كالماء الماخوف بالتقطير من لسان الثور وان
وافقه في وصفين كالماء الطيب فانه يوافق في اللون والريح وفي وصف كالماء البين فانه يوافق في التجمع بغيره في الوصف
المتن الطاهر فيل عليه مذكور في المتن او غير احد اوصافه شي طاهر هذا اذا كان المخلوط ما يباعا وان كان جامدا يعتبر فيه
السخن والرقبة ليدل ما ذكر في الفتوى الطهرية من ان الماء اذا استود بالزجاج يجوز الوضوء ان جرى على انقطاع او الطبع
بعد مغلطه غير لان الصفة الاطلاق انما تروى عن الماء بكثرة اجزاء المتزج او بكمال الاستزاج وهو بالطبع وهذا
اذا لم يقصد بزيادة النظير وان قصد كالمسدر والاشنان يجوز بعد الطبع ايضا الا اذا غلب على الماء فصار
كالسويق كذا في الثانية كالماء الشربة والحل وما بالاقلا وفي صحيح جوهري اذا شتدت الالام فصرت واذا خففت
مددت والمرق وان كان المراد من الاشارة الاشارة الى الخبز من الشجر كشراب الدياس ومن الخبز للحل الخاص
كانا نظير قطرين بما اغتصر وكان ماء الباقلا والمرق نظيرين بما زال طهره وان كان المراد من الاشارة
المخلوط بالحل كالمسدر المخلوط بالماء وبالحل للحل المخلوط بالماء كانت المارعة كلها نظير الماء المزال طهره فيكون
الاشربة والحل نظير المزال فغلبه الاجزاء وما بالاقلا والمرق نظير المزال بالطبع والمراد بما بالاقلا وما بالسخن
بالطبع اما اذا راف يجوز الوضوء كذا في الثانية ولا جملته اي لا يجوز الوضوء بما ساكن وضع فيه حجر الا اذا
كان عشرة ازرع في عشرة ازرع فيجوز الوضوء لانه كثير اغير عدد العذرة دون غير لان العذرة اولى ما يستغنى اليه نوع
عدد اعم ان يلق في حوض الماء الكثير الذي لا يركب تحرك الاخر كان قول المتقدمين وما ذكر هنا قول المتأخرين
حين فلا يصف او رد كليهما وفي فتاوى الولوطي المغير فيه ذراع الكركس وهي سبع مشاتل فوق كل مشاتل
اصبع قائمة لاراع المساحة وهي سبع مشاتل فوق كل مشاتل اصبع قائمة لان الاول البيوت وسعة للناس
وفي المحيط الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان زراعهم وفي الخلاصة ان كان الخوض مدورا يعتبر ان حول
لانه ثمانية واربعون زراعاً وان كان طويلا كالحندق بحيث لو بسط يكون عشرة ازرع في عشرة ازرع فيجوز التوضؤ من المحيط
هذا هو الاصح لان اعتبار الوضوء بسخن واعتبار الطول لا يجز فلا يخفى بالشرك وان الشعب من الكبير خوض صغير
فوقع فيه ينجس لا يجوز الوضوء من ان وصل ماؤه بالخوض الكبير ولا ينجس ارضه بالغرف وهو اخذ الماء باليد
او بالغرف للاغتسال لان اختصاص الاغتسال بالمياض وعند محمد ان الغرف المتوضى وهذا هو الحق لانه اوسط ولا يما
اي لا يجوز الوضوء بما استعمل الغربة بان توضى للصلوة او مس الخصى ونحوهما وتوضؤا على وضوء ورفع حدث
بان توضؤا للحدث للتبرؤ والتعلم لان الحدث نجس حكيه فاذا زالت بالماء وبه الماء مادام على عضو لا يكون
مستعلا وبعد الزوال يصير مستعلا وقال غياث النوري لا يصير مستعلا ما لم يسقط في مكان وفي الزوال لو غل
يد سقطا للطعام او من صار الماء مستعلا لانه اقل من فريضة وفي القينة لا اخفط رواي في ماء وضوء الصبي فمن جعل صلوة

الوضوء بما ساكن وضع فيه حجر الا اذا كان عشرة ازرع في عشرة ازرع فيجوز الوضوء لانه كثير اغير عدد العذرة دون غير لان العذرة اولى ما يستغنى اليه نوع عدد اعم ان يلق في حوض الماء الكثير الذي لا يركب تحرك الاخر كان قول المتقدمين وما ذكر هنا قول المتأخرين حين فلا يصف او رد كليهما وفي فتاوى الولوطي المغير فيه ذراع الكركس وهي سبع مشاتل فوق كل مشاتل اصبع قائمة لاراع المساحة وهي سبع مشاتل فوق كل مشاتل اصبع قائمة لان الاول البيوت وسعة للناس وفي المحيط الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان زراعهم وفي الخلاصة ان كان الخوض مدورا يعتبر ان حول لانه ثمانية واربعون زراعاً وان كان طويلا كالحندق بحيث لو بسط يكون عشرة ازرع في عشرة ازرع فيجوز التوضؤ من المحيط هذا هو الاصح لان اعتبار الوضوء بسخن واعتبار الطول لا يجز فلا يخفى بالشرك وان الشعب من الكبير خوض صغير فوقع فيه ينجس لا يجوز الوضوء من ان وصل ماؤه بالخوض الكبير ولا ينجس ارضه بالغرف وهو اخذ الماء باليد او بالغرف للاغتسال لان اختصاص الاغتسال بالمياض وعند محمد ان الغرف المتوضى وهذا هو الحق لانه اوسط ولا يما اي لا يجوز الوضوء بما استعمل الغربة بان توضى للصلوة او مس الخصى ونحوهما وتوضؤا على وضوء ورفع حدث بان توضؤا للحدث للتبرؤ والتعلم لان الحدث نجس حكيه فاذا زالت بالماء وبه الماء مادام على عضو لا يكون مستعلا وبعد الزوال يصير مستعلا وقال غياث النوري لا يصير مستعلا ما لم يسقط في مكان وفي الزوال لو غل يد سقطا للطعام او من صار الماء مستعلا لانه اقل من فريضة وفي القينة لا اخفط رواي في ماء وضوء الصبي فمن جعل صلوة

حقيقه جعله مستعلا ومن جعله تخلفا واعتبارا فلا وفي الرد عليه على مذهب النافعي انه غير طهر وكل اهاب اي
جلد غير مذبوح دبع طهر لقومهم انما اهاب دبع فقد طهر والدباغة ازالة النتن والرطوبات من الجلد ان كانت
بالقرطاط ونحوه يطهر ولا يعود نجسا باصابة الماء والقرط هو الورق المدور وهو ورق السم بدبعه وقبل هو
قشر البلوط وان كانت بالتراب او الشرس يطهر واذا اصابه الماء هل يعود نجسا فعن حنيفة رويان
الاجلد طهرين والادمي اما الطنزين فله عيبه واما الادمي وكرامته وعن لم يوسف روي اذا ذبح الطنزين يطهر
جلد بالدباغة كذا في الخلاصة وما طهر جلد بالدبع طهر بالركوي ان كان الشريعة بان يكون مقرونا بالتسمية
يكون الذابح من اهل الذبح حتى لو كان الذابح مجوسا لا يطهر وكذا لو كان لم يؤكل وفي هذه الرواية ضعف لان
حرمة اكل اللحم فيها سوى الادمي دليل النجاسة والصحيح ان اللحم نجس وانما طهر جلد بالزكوة لان بين الجلد و
الاجلد دقية يمنع تجس الجلد لم كما ذكر في الخاتمة من انه اذا اصابه سبع اكثر من قدر درهم وقد ثبت
لا يجوز صلوة كذا ذكر الناطفي والغفيرة ابو جعفر ومما لا فلا اي ما لا يطهر جلد بالدبع لا يطهر بالزكوة وشعر
الميتة وعظمها وعصها وخافها وقرنها وشعر الانسان وعظم طاهر لان الحيوان لا تحل في هذه الاشياء فلا يحل بالثوب
فلا يتنجس ويحوز صلوة من اعادته الى ذوان جاور قدر درهم اخلف في سن انه عظم او عصب قالوا العظم لا يحدث
في البدن بعد الولادة وفي العصب رويان وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح ان السن طاهر وقد جاء في رواية شاذة
عن محمد ان السن المنفصل من الحي نجس فان زاد على قدر الدرهم يفسد بقية السن نفسه لانه لو كان سن غير يفسد
اتفاقا لان سن نفسه اذا انحكت في مكانها صارت كانه لم يزل منه **فصل** في نجاستها ومات فيها حيوان
كبير وصغيرا ونفق او تمسح في البئر فيد بالانتفاع والنفسح لانه يحصل منه البذة النجسة ولم يذوقوا او وقع نيب
الفلاة فيها ينزع الماء كل واحد اخرجه قبل الانتفاع لا يجب نزع كل الماء لانه لم يبق شيء من اجزائه في البئر وكانت نجاسة
الجماعة وقد ورد فيها الاثار بحسب مقدار الحيوان او مات ادمي او ساء او كلب نزع كل ما يراها لما روي ان زنجيا
معه في بئر من م فامر ابن عباس رضي بنزع الماء فقيده بالموت لان الادمي لو اخرج حيا ولم يكن من بدنه نجاسة لا
ينزع شيء لانه طاهر وكذا الكلب اذا خرج حيا ولم يكون على بدنه نجاسة ولم يدخل فيه في الماء لا ينزع الماء لانه
ليس ينجس العين في الصحيح وفي القينة والذي صح عندي من الرواية انه ليس ينجس عند ونجس العين
عندها وذكر القدوري روي ان كان الادمي محدثا ينزع اربعون وان كان نجسا كله لا ينزع الا ما اخرج
وفي مختصر قاضي خان لو وقع لما يضر بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة وهي كالرجل الجنب
وان وقعت فيه قبل انقطاع لطيف وليس على اعضائها نجاسة وهي كالرجل الطاهر لاذ انفس للبشر لانه لا يخرج
عن الحيض بهذا الوضع قوع فلا يصير الله المستعلا ان امكن والله اي لم يمكن نزع كل ما يراها بان كان البئر معينا فقد
نجسا اي ان ينزع قدر ما في البئر من الماء بان يرسل فيها قصبه ويجعل الملع الماء علامة ثم ينزع منها شاة عشر دلا
يعاد القصبه فينزع كما انتقص فينزع لكل قدر منها عشر دلا وعن محمد بن زنج الى ثلثة مائة والاصح ان يؤخذ بقول
رجلين

نجاسة في امر الماء فان قالوا نزع ذلك من البئر يؤخذ به والاشهد بالفقه قال الله تعالى فاسلو اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وفي نحو حامة او دجاجة ماتت فيها اي في البئر ينزع اربعون الى مائة لما روي عن لي سعيد الخدري في دجاجة
ماتت في البئر ان قال ينزع منها اربعون ولم يشكر عليه احد وفي نحو فلاة بالمائة او عصفورة عشرون الى ثلثين
محدث اشرفه ان قال في الفلاة اذا ماتت فاخرجت من سائر ينزع منها عشرون دلو او ان عقد عليها جاع الصبي
طعن بعض الشافعية في هذا وقالوا ما اكبر ولو ايجنف حيث ميز الماء النجس من الطاهر قلنا هذا طعن في السن
من الصحابة التابعين فنقول لهم ما اكبر فرم الشافعي حيث ينزلق من البئر في البئر ان اذا تعاضرت
وفي المحيطين محدثا في الفاترين ينزع عشرون وفي الثلث اربعون وان كان الفاترين هيسا كريمة الدجاجة
ينزع اربعون فان قلت مسائل الابار ثمانية بخلاف القياس وانقص ورد في الفلاة والدجاجة
والادمي وانتم طقم البر ما يشاء قلنا بعد ما الحكم هذا الاصل صارا الذي ثبت على وفق القياس وحق القريب
عنه كالدجاجة ونحوها من العقلاء التي ياتي القياس جوارها ولو ذهب ماء البئر الذي فيه النجاسة ثم عاد يطهر
لانه صاب من نزع النزع وفي رواية من عمد لا يطهر كذا في المحيط والعتبر الدلو الوسيط لان المطلق ينصرف الى المعتاد وهو
الوسط وقيل المعتبر في كل بئر دلوها لانه اسرع عليهم وما جاوره اي جاور الوسط احتسب اي بالدلو الوسيط مثلا
اذا كان دلو عظيم ربع في عشر من الوسط ينزع من اثنا في الفلاة ويحس البئر من وقت الوقوع ان علم ذلك قال
اي ان لم يعلم فنذ يوم وليلة ان لم يستقم يقع يحكم بنجاستها واعادة صلوة موداه من مائها لان عدم الانتفاع
دليل على قرب زمانه فيقدر يوم وليلة او امدون ذلك ساعة ومنذ ثلثة ايام وليا لير ان انتفع عند حنيفة
مع لان الانتفاع دليل النقا فقدر وقوة ثلثة ايام لانه لا ينتفع الا بالامام واقرا ثلثة هذا في الوضوء واما
في حق غيره فيحكم بنجاستها في خلال من غير سناد حتى اذا غسلوا الثياب بما بها الا يلزم غسلها على الاصح كذا في البيهقي
وقال منذ وجد يعني بنجر زمان وجوده ولا بعيد من صلوة ما لم ينقص انقضاء منها وهو فيها الا طهارة
البئر متبقية موقع الشك في نجاستها او اليقين لا ينزل بالشك قبل قية البئر لانه لو رأت في ثوبه نجاسة اكثر من قدر
الدرهم ولا يدري مع اصابة لا بعيد منها من اتفاق لان نجاسة النجس في الثوب يطلع عليها صاحبها او غيره فان
لم يشعر به علم انها اصابته للحال ولا كذلك بالبئر لانه مخيف من الماعين لا يدري ما فرأ وسور الادمي والفرس
وكل ما كثر طاهر اتفاقا لان لعابهم كطهر فاقبلت ينبغي ان لا ينجر سور جلب لسقوط الفرض بقلنا في اصح الروا
ينين عن حنيفة روي ان الفرض لا يسقط وفي رواية يسقط ولكن لا يصير الماء مستعلا للخروج ذكر شيخ الاسلام انه لو شرب
خمر بنجر سور فان ابتلع ربة ثلث مرة طهره وروي عن حنيفة ان سور الفرس مكروه وكله لان كراهته لم لا حرامه
لان الله الجاهل ولا نجاسة والكلب سور الكلب وخنزير وسباع البرام نجس لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
بالفلاة ينزع الكلب والسباع فقال عم اذا بلغ الماء قلتة لم يحمل خبثا ولو لا ان سورها نجس لما كان هذا الجواب
والهرة اي سور الهرة والدجاجة الحلاة اي غير الهرة وسباع الطير وسواكن البيوت كالقائ ولحقنا غير كل

اما الهبة فلا تسلم يؤمن من ان يكون في فراخ حاسة فيكون الوضوء بالمال الذي ادخل الصبي يده فيه هذا اذا انقضت
كالقائه ولو اكلتها نجس سورها ولو مكث ساعة ثم شرب لا ينجس لانها حاسة غسلت فمها بلعها بما وبعها بها
ظاهر عندك يوسف والنخلة وان كانت لا تنزل الا بالصب عند لكن حكم بزوالها بدون الصب للضرورة
وعند محمد نجس الماء وان مكث ساعة لان النخلة لا تنزل الا بالماء عند فان قلت ثبت ان النبي عم بتوضا بغير
الهرت ولو كان مكرها لا فعله قلت يحتمل ان يكون فعله لبيان الجوز قيد بالخلاء اذ لو كانت محبوبة لا يكون قبل
المراد يكونها محبوسا ان عيسى في موضع لستين فيكون راسها وعلفها خارج البيت فلا ينجس ان يحول في عذر
نفسها وقال شيخ الاسلام اذا لم يمكن ان ياكل عذرات غيرها لا يكون لانه لا يحول الى عذرات نفسها واما
سباع الطير فلا تسلم بالاكل الميتات فلا يؤمن من ان يكون على متقاربها نجاسة ومتقاربها كالحمار فلا يسل
بالسك واما سواكن البيوت فلا تسلم بالاحتجاب النجاسة فلا يؤمن من ان يكون على افواهها نجاسة ولم يعتبر نجاسة
سورها لسقوطها بضرورة الطوف والحاراي سور طمار والبغل مشكوك في طهارته وقيل طهريته وهو
الاصح لانه لو مسح راسه سور طمار ثم وجد الماء المطلق لا يجب غسل راسه ولو كان الشك في طهارته لوجب
احتياطه وانما شك في سورة لتعارض الالة لما روي عن ابن عباس سور طمار طاهر وعن ابن عمر انه نجس
ولم يخرج دليل النجاسة لشبوت الضرورة اذ طمار تربط في الافنة شرب من الالة وبما لبغل فمن شغل طمار كان
ممنولة هذا اذا كانت امتحارا ولو كان مكة يكون سورة طهرون الامشكوكا لان الولد يتبع الام كذا في الغاية
وفي الفتوى الصغرى من المشايخ من فرق بين سور طمار الذكر وسور الاناث وقال سور الذكر نجس
لانه يشتم بول الاناث فينجس فيه بتوضا به ويتم احتياطه ليرفع يمين ان عدم غيره اى غير المشكوك
وفي طمانه لو اكل في باحدها وصح لا يجوز صلوة المراد به الصلوة الواحدة عنهما دون الجمع بينهما في حالة واحدة حتى
لو توضا بسور حمار فصلا ثم حدث فيتم تلك الصلوة جاز كذا في الكفاية والعرف معتبر بالسوداى عرف
كل شئ يعتبر بسورة في الطهارة والنخلة والكراهة قلت كان ينبغي ان يقول والسور معتبر بالذكر لان الكلا
في السور لاني العرف قلت لما كانا متولد من اصل واحد لا مفاضلة لاحدهما على الآخر صلح ان يكون كل منهما
مقبيا ومقبيا عليه فان عدم الماء بنبيذ التمر وهو ماء القى فيه تمر ليصير حلوا قاله حنيفة مع امر بالوضوء
فقط لانه تم توضا بنبيذ التمر قيد بتموه الابيض التمر لانه لو كان سور سور طمار بتوضا بسور طمار ويتم
ولا يلتفت الى بنبيذ التمر لان سور طمار كان طهرا في الاصل واما صار مشكوكا بسور طمار وبنبيذ التمر ما كان طهرا
في الاصل ولا يوجب باليتم فحسب لانه ليس بماء مطلق واصح الروايتين عن حنيفة مع كما قال ابو يوسف
مع وهو المختار ومحمد بهما او امر بجمع بين الوضوء واليتم احتياطاً قيد بنبيذ التمر اذ في غيره من بنبيذ يتم
اتفاقا لان بنبيذ التمر مخصوص من القياس بالاشراق لا قياس عليه غيره وفي الحقيق لا اعتبار على هذا الخلاف
والخلاف في بنبيذ التمر المتكر فان كان مسكورا لا يجوز الوضوء اتفاقا وفي الغير المتطهر ايضا اذا لو كان مطبوخا

لا يجوز الوضوء به اتفاقا وان لم يشهد اذا التار غيرته ولم يبق في معنى المنزل من السماء بار التيمم

وهو مبتدخه ضرورة لمحدث وجنب وحاضر ونفسا لم يقدر على الماء اى ما يملك بطهارته وجملة حنيفة لمحدث
وما بعد بعد مبالا وهو اربعة الاف خطوة طار والمجور ما عطف عليه متعلق بقول لم يقدر واوعن الكرخي
يتم اذا فارق بحيث لا يسمع اهل الماء صوت والاقول هو المختار في تعيين المقدار او لم يلزم بغير المريض اذا وجد
الا وحاف زيان المرض ان تسلمت جاز لا يتم او برد اى ان خاف جنب ان اغسل ان يغسله البرد او عجز
في المصراوحا جاز لا يتم عند حنيفة وقال لا يتم في المصراوحا حكم الشرع يمتنع على ما علم لا على ما شذ
ونحقق هذه الحالة في المصراوحا فلا يبرود انه عجز عن استعمال الماء البارد فصار المريض قيدا بالجنب لان
المحدث لو خاف المصراوحا من البرد لو توضا لا يباح لا يتم وقيد بالبرد لان التيمم بعد المرض جاز اتفاقا
او عذرا وعطش بغيره لو خاف المحدث على نفسه او ماله من العدو والسبع ان يصلي الى الماء جاز لا يتم وفي
الغاية فعليه التوضا بعذر وال العذر جاز لان العذر جاز من قبل العباد كالحبوس في السجن اذا وجد التراب
الطهر يتم وصلى فاذا خرج بعيدا او عدم التراب الدلو والحبل او خوف فوت صلوة العيد في الابتداء اى
ابتداء الشروع للجار والمجور متعلق بالابتداء يعنى التيمم في الابتداء خوف فوت صلوة العيد جاز لا يتم وبشرع
فيها اتفاقا وبعد الشروع متوضا والمحدث للبناء يعنى اذا شرع في صلوة العيد متوضا ثم سبقه لمحدث وحاف انه لو توضا
فام والمحدث نفوت صلوة العيد جاز لا يتم للبناء لا حنيفة مع خلافا لهما قيد بالتوضا لانه لو شرع باليتم و
سبقه لمحدث جاز لا يتم اتفاقا لان البقاء اسهل من الابتداء وكان الشروع في الابتداء باليتم جاز في البناء
اول ولها ان المبيح لليتم خشية فوت العيد وقد امر بالشروع مع الامام فلا سبقه لمحدث صار لاحقا واللاحق
يصل بعد فروع الامام فيمكنه ان يتوضا ويقصر ولا يفوت او صلوة الجبانة يعنى يجوز التيمم في المصطفوف فوت
للمنعة ان تقضه لغير الوطى قيد به لانه لا يجوز التيمم الموقوف لانه ينتظر فلما قوت في حقه وفي الحديث كذا السلطان
لا يتم لما ذكرنا وهو مختار صاحب النهاية وذكر في الذخيرة يجوز الامام التيمم لان انتظار فيها مكروه وهو مختار
الشمس السنية وفي النهاية لو كان جنبا فيتم وصلا عليها يجوز لان صلوة الجبانة دعاء لكن ايجاب التيمم لكونه ميسرا
باليتم الصلوة لا لغو الجماعة اى لا يجوز التيمم لغو الجماعة لان الظاهر اصل في يوم الجمعة وهو تمام يقضي والوقفية
لان الوقفية خلفا وهو القضاء فلم يحقق قوته اذ لم يمسح وجهه وضربه ليدية مع مرفقه كبقية ان يضع
بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمد على راس الاصابع حتى يمسح المرفق ثم يدها الى بطن الساعد ويمد
ها الى الكف ثم يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل كما فعل باليمن وفي الخلاصة لو سلمت كلا يديه مسح وجهه
وزراعيه على الحائط على كل طاهر متعلق بقوله ضرورة من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والورق ونحوها
ولو بلا فع يعنى وان لم يلصق يديه بخار وعلية مطوف على قوس على كل طاهر يعنى يجوز التيمم بالخار بان تفض
نفسه وامر يديه عليه ولو صاب وجهه وزراعيه بخار ولم يبريد يديه عليه لا يجوز به قيد به مع انقراضه قبل تلياقه

الوجه الثاني في التيمم

في يد سفلان التيمم بالغبار غير جاز عند لانه تراب من وجهه ولسه ان الغبار تراب رفيع فكما جاز التيمم بالتراب
من جاز بالرفيع وفي المحيط لا يجوز التيمم بالتراب فان غلب التراب غلب ويجوز الاطلا ولا يجوز بالتراب
النجس من الرمل وشي آخر لانه ليس من جنس الارض وفي المحيط لو تيمم بطرف يجوز في ظاهر الرواية لانه طين حالص
وبالذهب للسبب لا يجوز ولو تيمم اثنان من مكان واحد جاز لانه حاصل مستحلالان التيمم انما يأتى بما الترفيد لا
ما فصل ولو تيمم بالطين جاز في الصحيح الا اذا كان مغلوبا بالماء وفي التيمم لا يجوز التيمم بالماء لانه ليس من جنس الارض
وبالماء يطلبي لا يجوز في رواية لانه يذهب مع قذرة على الصعيد اي قذرة التيمم على ضربة الصعيد فبذلك لا يلزم بقدر عليه
يجوز بالغبار اتفاقا فانبت اداء الصلاة لان التراب ملوث وانما يصير مطهر بزيادة العلوة وذلك بالنية بخلاف الوضوء
فان مطهر طبعيا فلم ينجس في نظره الى النية اراد بالصلاة القريبة المقصودة حتى لو تيمم لدخول المسجد وليس للصحة
لا يجوز ان يعلبه لانه ليس بقربة مقصودة ولا من جنس اجزاء الصلاة حتى يكون ذلك نية للصلاة ولو تيمم
لصلاة التلاوة او القراءة القران جاز ان يصلي بذلك التيمم كذا في المحيط لاجل الجوارح ومرتعلق بقوله ضرورة
فلا يجوز هذا تفريع لقوله نية تيمم كافر للسلام وعند ابو يوسف يجوز للسلام راس العبادات ولها ان
المؤتي التيمم ينبغي ان يكون قربة لا تيمم بدون الطهارة والصلوات صحيحة فبذلك للسلام لان الكافر لو تيمم للصلاة
لا يجوز اتفاقا لانه ليس باهل لها وجاز وضوءه بلانية اي وضوء الكافر بلانية حتى لو تيمم كافر لم يرد به
السلام وان لم فهو متوضي خلا للشافعي لان النية شرط عنده ان نواه لا يجوز التيمم عنده لان النية لقوله ويجز
في الوقت وقبل ان النصوص الواردة في التيمم لم يفصل بين وقت ووقت وبعد طلبة من رفيعا ما مع
للمدة صفحتي اذ اصيل بعد المنع ثم اعطاه يتقضى تيمم الا ان فلا يعيد ما قد صلي وقبل طلبة جاز عنده لان في
الطلب من الرفيق فلا فيه بعض طرغ خلافا لهما يعني قال لا يجوز الا بعد من الرفيق الماء مبذول عادة فلا بد من
الطلب وليس في السؤال ما يحتاج اليه مدلة وقد ثبت ان التيمم سأل بعض حواشي من غير وفي الكافي ان كان عنده
ان لا يعطيه تيمم وان شئت في الاعطاء وتيمم وصلي فاعطاه يعيد لانه ظهر انه كان قادرا وان منع قبل شروعه واعطاه بعد
فراغ لا يعيد لانه لم يقين لان القدم كانت وسلة ثابتة وما يجد الحاج ما من جواز التيمم وما فكر من ليلته
لرفيقه ثم يتوعد اياه فليس بشي لانه قادر على استعمال الرجوع في التيمم وبصلي اي تيمم ماشاء من فرض وتقل لانه
له ان مطلق فيجوز كما في الوضوء وقال للشافعي تيمم كل فرض لان طهارة ضرورة عنده ويتقضى التيمم ناقص الوضوء
وقدره على ما كاف لظهوره اي لو وضوء لقوله من التراب طهور ما لم يجد الماء اي ما لم يقدر على الماء والقدره يكون بالباحة
على لو قال مالك الماء للمتيمن اجبت لكل منكم قدر ما يكفي لوضوء فدينه ولو قال اجبت لكم جميعا لا يفد
لانه اي لا ينقض التيمم دون التيمم هذا في قول زفرع فانها لا يقضه عند لا تكفي نية فيستوى فيه الابتداء
والبقاء فان قلت بالنية كسبت شرط عنده فيكون نية الكفر قلت الكلام في المنوي لانه لو كان بمنزلة لا يتاقي
او نقول عدم جواز الكافر عند الشرط النية بل لان الشارع جعل التراب طهورا للمسلم لا للكافر وبالارادة

لان نية

9

تفقت الطهارة وهذا الكلام منه على قول من يرى في وجوب النية كما حكم ابو حنيفة في المراءى على قوله حادنا الطهارة
حصلت فاعتزوا بالكفر لا ينافي بالكفر في تيمم مسلم اراد العباد بالله ثم اسلم وتدين لراجيد اي لما لم يرجو الماء
صلوة آخر الوقت يقع الصلوة بالكل الطهارة تين قيد بالرجاء لانه لو لم يرجي الماء لا يسحب ناه خيره وان يتقن
وجه الماء في آخر الوقت فتيتم فعل في اوله جاز ان كان بينه وبين الماء مقدرا كذا في شرح الدرر ويجب
طلبه اي طلبه على المسافر قدر شلوة وفي مقدار ثلثة اذ راع الاربع مائة لو طهر اي الماء قريبا والافلا
اي ان لم يغلب على ظنه ان يقرب ماء لا يجب عليه الماء لان العدم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه بالمثل ولو نسب
اي الماء مسافر في رحله وضوءه بنفسه اي يجوز بامره وكا هو تيمم على منية ثم ذكره اي الماء في الوقت او بعد
لم بعد صلوة الا ابو يوسف قيد بالسبب لانه لو ظن ان ماء في فتيتم وصلي ثم ظن انه لم يقين بعيد اتفاقا وقيدناه
بوضوء غير بامره لانه لو وضع غير وهو لا يعلم ذلك لا يعيد اتفاقا وقيدناه بقوله وان كان مما ينسب عادة
لانه ان كان الماء في انا ظاهره ونسب فتيتم بعيد اتفاقا لانه هنا لا ينسب عادة وان كان الماء معلقا على
الكافي فان كان راكبا والماء في مؤخر الرجل او سببا ساقا والماء في مقدم الرجل يجزيه وان كان في موضعه
لا يجوز اتفاقا كذا في الكفاية لقوله تعالى ولم تجدوا ماء فتيمموا الآيات فانه واجد الماء في نفس الامر ولها ان المراد
بقوله تعالى ولم تجدوا ماء ولم يقدر على الماء والناس غير قادرين عن استعماله بعد السماوي باب
المسح المسح بالطين جاز بالنية المشهورة وهي حديث المغيرة من انه مسح على خفيه فقلت شئت غسل
القدمين فقال لم يهر هذا امرنا قال جاز لان الفل افضل وانما قال بالنية لينا والاقوال والفعل ولحديث
مختص بالقول للحدث دون من عليه الغسل يعني لا يمسح للطين قال مولانا حميد الدين نصوب غير
محتاج اليه لان الموضع موضع النقي وفي الكفاية صورة ليس جوب بين مجلدتين ثم اجبت لانه يشدها ويغسل
سائر خد مغطيه ويمسح عليه ما قال في اللطام المسح جاز في الوضوء دون الجنابة لانه يمكن الجمع بين غسل
اعضاء والمسح في الوضوء ولا يمكن الجمع بين غسل الاعضاء والمسح في الوضوء ولا يمكن الجمع بين غسل جميع البدن
والمسح فلا يحقق معنى الرخصة فلا يطرح هذا التيمم على ان التصوير لظن كذا في المستصفي خطوطا نصب
على حال اي مخطوطا باصابع مفرجة لما روي عن علي رضي الله عنه في التيمم مسح على ظاهر خفيه خطوطا باصابع
وفيه اشارة الى انه يفرج اصابعه وفي المستصفي قوله احيط بالشرط السنة لا شرط لجواز مسح بظهر الكف جاز وفي
الذخيرة المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان الماء متقاطرا ولو نسي المسح اصاب المظهر خفه خصل المسح
لان الشرط اصاب الماء دون التيمم اصاب الماء رجله يبداء اصابع الرجل الى الساق لما روي انه فعل كذا ولو
بداء من الشاق ومد الى الاصابع او مسح ظهر القدم عرضا جاز وصار تارك السنة على ظاهره متعلق بقوله جاز
وفي بعض النسخ وهو على لطفين جاز بالسنة فعلى هذه النسخ يكون على ظاهره حفيده لانه قول على لطفين
وقد بالظاهر بقوله ما لا راد فانه يمسح بالظهر ايضا لما روي انه مسح على طوقه ولفظه ولنا قول على رضي الله عنه

رسول اليوم يمسح على ظاهره حفيه دون باطنها وفي طائفة لو قطعت رجل من الكعب لا يمسح بالقدم
على القطع ويجب عندنا فيجب عليه بغسل الرجل الأخرى ولا يكون له الا رجل واحد فليس عليه ما خلفه جاز
لان يمسح او جرمه وهو ما يلبس فوق الخف وسواء اقتصد من كان من كبراس ونحوه جاز المسح
عليه ان كان بحيث يصل بل المسح الى خلف الدخول وفي الكافي اعلم ان المسح على المرقومين يصح اذا لم يكن
على طرحة كاحله ولم يكون مسح عليه ما مع كونهما صليين كذلك وليس للموقين عليه ما وقال الشافعي رحمه
الله يمسح على الموقين انما قيدنا بالقبوه المذكورة خلفا صليين للمسح بخبرهما يجوز على الموقين اتفاقهم
فما ذكر في الكافي ان يجوز المسح على الخف الذي ما يلبس من كبراس المجرى على الخف لان الخف لا يصلح للمسح
اذا لم يكن فاضلا مانعا فلان لا يكون اكثر من كبراس فاضلا اولى وفي خلاصة الخف على المرقومين او جرمين
اليمين وهو ما يستلزم على السابق من غير ربط ولا يرى ما تحت ما روى انهم مسح على جوبيه قيد لان الجوب
لو كان رقة لا يجوز المسح او متعلين بالخفين وسكون النون يقال جوب من فعل اذا وضع الخف على الخف
كالنعل او جلد من يقال جوب من فعل اذا وضع الخف على الخف واعلم ان المذكور في المتن قوله هو قال
لا يجوز المسح على الجوبين لان الخاف مور يغسل الرجلين وعدة الى الخفين والجوب ليس في معناه لانه لا يمكن
مواظبة المشي عليه او روى ان له خفيف رجح الى قوله قبل موته بثلاثة ايام ما يلبس حال عن حفيه او جوبيه
على طرحة نام عند لحدث هو ظرف لقوله نام قبله اخبرنا عن طرحة نام كوضوء المعذذ اذا لم يكن الخف فيخرج الوقت لا يجوز
المسح عليه وكما لوضوء بنيذ التمر فلا يجوز المسح على الخف ليس عليه لنقصان وقيد بقوله عند لحدث لان تمامه مشروط
بان يكون عند اللبس عند الشافعي رحمه الله لو توضا وغسل احد رجليه وليس الخف ثم غسل الرجل الأخرى وليس الخف الأخرى
جاز المسح عندنا خلافا لان المسح ثبت في جميع ما روي من النسخ وهو اللبس على طرحة كاحله ولان
الخف مانع حلول لحدث بالقدم في راي كالحا وقت المنع على عامة اى لا يجوز للمسح على حافته وقلنسوة وبرقع بضم
الباء والقاف وهو الماروقفارين بضم القاف وتشديد الفاء تشبيه قفاز وهو ما يلبس النساء في ايديهن حفاظا لان
المسح لدفع الخرج ولا يخرج في نزع هذه الاشياء وقوله في المسح قدر ثلث اصابع اليد في كل رجل حتى لو مسح على احدى
رجليه مقدار اصبعين وعلى الأخرى مقدار اصبع لا يجوز ولو مسح باصبع واحد ثلث مرة بماه جاز ولو مسح بالاصابع
والسبابة ان كان تامفتوه حين جاز لان ما يمسحها مقدار اصبع اخر وانما اعتبرت الرجل كافي لخرق ومتدنية اى
مدة المسح للمقيم يوم وليلة ولما فر ثلثة ايام ولما لم يمسح المقيم يوما وليلة والمسا في ثلثة ايام ولما لم يمسح
من حين لحدث يعني بيند امدة المسح من وقت لحدث بعد اللبس لان الخف يمنع سريه لحدث الى القدم فيعتبر
مدة من قبل من وقت المسح وقبل من وقت اللبس لان جواز المسح باللبس فتعتبر مده ولكن هذا القول لا يثبت
حكي لما اذا لم يكن خفيه واحدا ولم يمسح عليه ان ينزع الخف ولا يمسح عليه وقول من قال يعتبر مده من وقت
المسح يؤيد ان اذ البر خفيه ولم يمسح عليه ثم اغنى عليه لبعونه يمسح ولبس كذلك فيما ذكر اولى لا يكون اولى

فيما ذكر اولى لا يكون اولى

وينبغي ان فصل الوضوء لا تبدل من الغسل فينقض ناقصا كالتيمم ونزع الخف لم ينقض الخفين اشارة
الى ان نزع احدهما ناقص لانه للجمع بين المسح والغسل وكذا اذا دخل الماء على احد خفيه وبلغ الماء الى الكعب يجب
غسل الرجل الأخرى وان ما يبلغ لا يجب ومضى المدة وفي طائفة اذا انقضت مدة مسح في الصلوة ولم يجد ماء
فلا يصح ان يمضي على صلوته لانه لو قطعها وبتم ولا حظ للرجلين من التيمم وبعد احد هذين اى بعد نزع الخف
او مضى اليه يجب على المنهضي غسل رجله حسب ما ليس عليه عادة الوضوء لان الناقص هو لحدث السابق
لامضي المدة ونزع الخف وانما اضيف النقص اليها مجازا لا عمل لحدث يظهر عندها وقد ثبت
الانقضاء في الكل لكنه غسل البعض ولم يغسل الرجلين فيجب غسلهما كما لو توضا واخر غسل رجله فانه لا
يجب تجديد الوضوء كذا هنا وخروج التيمم القعب بكسر القاف مؤخر القدم الى السابق نزع لان ما فوق الكعب
من الخف لا اعتبار له فاذا خرج القعب او اكثر عن موضع يكون في حكم الظاهر فيسرى لحدث اليه وفي الكفاية
اذا كان صدر القدم في موضعه والقعب يدخل ويخرج لسعة الخف لا ينقض مسح وفي المصنف هذا يشير الى ان ملة
التميم فيما اذا نزع الخف قصدا فنزع بعض القدم ثم بدا فتركه ويمسح اى المسح خرف يبداء منه يظهر من
ذلك الخرف قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها بالخر بدل من اصابع يعني اذا وقع الخرف غير مقابل للاصابع فانما
يمسح من المسح اذا كان بحيث يظهر منه قدر ثلث اصابع مغار بكاملها وانما اذا وقع الخرف في مقابل الاصابع
فالغبار فيه طرحة ثلث اصابع فما وقعت في مقابل الخرف لا يطور مقدار ثلث اصابع لان كل اصبع اصل
في موضع فلا يقدر بغيرها كذا في الفتوى الطرية وانما قد يثبت اصابع لان الاصابع اصل في القدم حتى يجب
يقطع اليد والاكتر حكم الكل وفي طائفة هذا اذا كان الخرف في غير موضع القعب وان كان في موضع لا يمنع مالم
يظهر اكثر القعب والظهر في فوق الكعب لا يمنع اذا لا عبرة لللبس لو كان كعبه مكشورا مقدار ثلث اصابع لا يمسح لو
يقي من الاقطع من ظهر القدم قدر ثلث اصابع فليس فوق الخف يمسح عليه وان بنى ما يلي القعب قدر ثلث
اصابع لا يمسح لان ذلك ليس بموضع المسح وفي المحيط طرق الكبر اذا كان ما تحتها من ثياب يمنع وان لم يكن بان كان
للفصل لا يمنع وان كان بيد وحال المشير للاحال وضع القدم يمنع لا الخف للمشي لا مادون اى لا يمنع المسح
اذا كان طرق لا يبدؤ منه قدر ثلث اصابع ويجمع حروف خرف يعني اذا كان في خرف واحد خرف بحيث لو جمعت
كانت مقدار ثلث اصابع لا يجوز المسح ثم طرق التي يجمع ما يدخل فيه الملة وما دونها لا يعتبر لما قال موضع طرحة
قطع السفر بالخرق فاعبر كل خرف على حدة ويتم مدة الساف ما ساف قبل تمام يوم وليلة يعني المقيم اذا سا
فر لطرف من خفين لان الخرف في احدهما لا يمنع بعد ما حدث قبل استكمال مدة المقيم يتحول مدة الى مدة السفر
ولو سافر بعد لا يتحول لانه سافر ثم مقيم ويتمهما ان اقاما قبلهما اى قبل يوم وليلة يعني اذا كان مسافرا
ثم اقام اثم مدة الاقامة وينزع الخف ان اقام بعدها بعد يوم وليلة لانه صار مقيما فلا يمسح اكثر من يوم وليلة
ويجوز المسح على خفيه وهي العود التي تجير بها العظم المكسور محدثا انما يشترط فيها الاطراف لما شرطت في الخف

فيما ذكر اولى لا يكون اولى

لأن الجبين تربط حال القزورة فاشترط الطهارة فيما مضى إلى الخرج وفي الكفاية هذا إذا كان يفرض المسح على جبهة
واحدة فلا يجوز المسح على الجبين وفي المحيط لوضعه المسح على الجبين سقط فرض الطهارة فصار بمنزلة من لبس لالا
رجل واحدة ويكتفى بالمسح على أكثر الجبهة في الصحيح ولا يبطله السقوط أي لا يبطل المسح سقوط الجبهة إلا عن
أي رجل واحدة لو سقط في الصلوة مستقبل لأنه قد مر على الأصل فبطل البطل قيداً ليس لأنه لو سقطت لاعتبر
لا يبطل المسح لقيام العذر وفيه إشارة إلى أن هذا المسح غير موقت ولو سقطت الجبهة من غير برغم أعادها لا يلزم
إعادة المسح ولو نزع الخفين بعد المسح يلزم غسل الرجلين فعرفنا أن المسح على الغسل لما تحتها **باب طهارة الجبين** وهو دم
ينقصه وهي بنت سبع سنين احترازاً عن الصغيرة لأن الدم الذي تراه ليس بحيضاً فإنها
احتراز عن ما ينقص الرحم عرض فانه لا يكون حيضاً وكان ينبغي أن يقيد بعدم الولادة لأن مآرته بعدها لا يكون
حيضاً بل يكون نفاساً وبعد سن الألباس وهو سن سنة عند أكثر المتأخرين وخمسة وخمسون عند مشايخنا
وخمسة وثمانون عند من لا يفرق بين ما ينقصه من مآرته بعدها لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب والخمسة وثمانون رات
بعده وما فوقها لا سوى والامر القلق كان حيضاً وبطل الاعتداد بالاشهر قبل تمام وبعد لا وان رات صورة
أو غيرها فهو حيض وأقله أقل الحيض ثلثة أيام لا بد فيه من إضمار لأن الدم ليس ثلثة أيام فالتقدير أقل منه
الحيض هذا إذا رعت ثلثة وان نصبت يكون ظرفاً في محل الرفع فلا حاجة إلى تقديمه وليا ليرى وفي شرح القدر
لذا هدى يعتبر الأيام والليالي باعتبار الساعة حتى لو رات وطلع نصف قرض الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع
دون نصف فليس يحضر تنوضاً ونقضي الصلوة وان طلع نصفه يقتل ولا ينقض وأكثره عشرة أيام لقوله عليه
أقل الحيض ثلثة أيام وأكثره عشرة أيام والظاهر الخلل بين الدمين وهو مبتدأ خبره حيض ومدة أي مدة الحيض
سواء كان الظاهر غالباً على الدمين أو مغلوباً أو مساوياً ومآرته من لون في فيها أي في المدة من طهر والكبدية و
غيرها سوى البياض الطاهر حيض أما الأول فلأن الظاهر فاسد لكونه أقل من مدة فلا يعتد به في حكم
الدم لكونه مخفوقاً وأما الثاني فلما روى عن عائشة أنها جعلت ما دون البياض طاهر وفي المصنف إنما تعتبر الصفوة
حالة الطهارة لو رات بياضاً خالصاً على طهارة فإذ ليس صفراً لا يعتبر تلك الصفوة فلا يكون حيضاً يمنع الصلوة
والصوم وتقضي هي الصوم فأقلت وجوب القضاء يقتضي سبق وجوب الأداء ولو لم يكن واجبا عليها فيكف وجوب
القضاء قلت ذكر في التقويم أن الدمى خلق وخلقوا واجبة عليه ولكن سقطت لعذر لا هي أي لا تقضي الصلوة لأن
قضاء حرج ودخول المسجد منصوب معطوف عن الصلوة والطواف بالبيت فان قلت إذا كان دخول المسجد حراً
ما فافطرافاً فما الحاجة إلى ذلك قلت ذلك دفعاً لمن يزعم أن التقوى الوقوف لما على منع عن طهارة مع أنه أقوى
أركان لا فلا يمنع الطواف وليعلم أنها إذا اجازت بدخول لا تطوف لقوله عليه ٦ الطواف بصلوة واجتماع ما تحت
الذات وهو ما بين الشرة والركبة وإنما منع عن الاجتماع منها بالتخيذ لا وطئاً حرام والاجتماع بما بين رجليه
فقد فهم ولا تقرا هي أي طهارة أي ما دونها عند الكرخي وهو المختار وعند الطحاوي محل ما دونها هذا

صاحب

إذا قصدت القراءة فاما إذا علمت الصبيان حراً فافرقا أو قالت للمد لدرب العالمين استكرهتم فلا
يحيى بجنب ونساء أي كما لا يجوز القراءة لها بالقول من لا تقرا الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن وفي العيون
جنب إذا قرأها لغيرها على سبيل الدعاء لا بأس به هذا إشارة إلى أن حكمها يتغير بقصده بخلاف المحدث منعقوب
لقراءة يعني يجوز القراءة لمحدث لأن الحديث لا يحل الفرج لا يجب غسلة بخلاف جنباً والحائض فانها بخلاف الغم
والبدخية يجب غسلها ولا بأس هؤلاء أي الحضر والنساء والجنب والمحدث مصنفها لا بغلاف لأن المتصل منجاف صح
تبع له فيما ذكره وقيل يجوز بغلاف مشرئ لأن من لبس من القرآن حقيقة وهذا هو الفيلس والاول اقرب إلى
القطع وكبر المس بالكم لأنه تابع للحامل فلا يكون حائلاً الأبرى أنه لو طمك على الخبث وسجد عليه لا يجوز وقبل الأبرى
لأن المس هو المباشر بالبدن غير حائل ولهذا لا يثبت لحرمة المصاهرة بالمتس بحائل والاول هو الصحيح
وأما من كتب الشريعة لأهلها فحاز بالكم لأن في ضرورة ولا درهم أي ليس هؤلاء درهما في ضرورة ولذا الحكم لهما
في رواية وأما ذكر السورة لأن العادة على أن يكتب سور الاختصاص على الدرهم لا بصورة وهي الكلبة وحل وطى من
قطع دمها لا أكثر لطيف **فصل النفاس قبل الغسل** وان كان الدم سائلاً لا يكون متى خض وجم بانقطاع دم طيف
دون من قطع لا قبل منقضي إذا انقطع لاقل من أكثر الحضر أو النفاس لا يحل وطراً قبل الغسل وفي المحيط هذا إذا
انقطع بعدم تعلق عادته لأنه لو انقطع فليدلاً بقربه أو جاحته يمضي عادته الاحتمال بطلان الانقطاع بمعاونة
الدم ولكن لا يقتل ويصير أحياناً طلال الانقطاع طراً إذا أمضى وقت يسع فيه الغسل والقربة يعني من انقطاع لا
قل من عند تمام العدة لا يحل وطراً إذا اغتسلت أو مضى من الوقت قدر أن تقدر فيغسل الاغتسل والخم
فأدعى هذا القدر يجب عليها الصلوة بلا غسل وطراً وفي المحيط هذا إذا كانت كانت مسكت وان كانت نصراً
وانقطع لاقل من عشرة وأما بقى من الوقت مقدار ما تغسل فقلت بآية زواج بدون الاغتسل لأن الغسل
غير واجب عليها فخرجت من الحيض بالانقطاع ولكن لا تقرا القرآن ما تغسل لأنها بمنزلة جنب ولو كانت جنباً
فقلت يجب عليها الغسل لأن الجنابة بمنزلة بعد الاستلام والانقطاع غير مسر لا تحيل عود الدم فافرقا وفي
الكفاية قالوا زمان الغسل من الطهر في حق صاحب العشرة ومن طيف فيما دونها حتى أن خلق من ابواب رسل ابنه
من يلج إلى بقدر التعليم فالتق عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال له ما فعلت قال فعلت هذه المسألة ان زمان
الغسل من الطهر في حق العشرة ومن طيف فيما دونها فقال والله ما صنعت ففعل ما قاله في حق القرآن
وانقطع الرجعت وجواب التزوج بزوجه آخر لا في جميع الأحكام الأبرى أنها إذا طهرت عند غيبوبة الشفق فغسلت
عند البر الكلاب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد أول الشفق فوطئها بالجماع وان لم يمت خمسة
عشرين وقت الاغتسال وأقل طهر خمسة عشر يوماً لما رأى عن ابن عمر التقي هكذا فالظاهر أنه سمع من صحابي و
ذى سبع من النبي صلى الله عليه وآله لأن المتوايد لا يعرف عقلاً ولا حديثاً أي أكثر الطهر ما دامت يرى الطهر تصوم
فصل وان أسفروا لها إذا أسفرت سترها بالدم فاحتج إلى نصيب العادة بأن بلغت ورات ثلثة ومائة

هذا هو الصحيح

اثنى عشر طهر بها الدم قال الامام المرواني طهرها باربع وجيزها ثلثة ايام وقال الامام الملا
طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي ترفع بها الحيض ستة اشهر وهو اقل مدة طهرها ففصلنا هذه
وقال الامام ملاك الشيب طهرها شهران والقوى عليه لانه ايسر وما نقص وهو مبتدأ خبر فهو
استحاضة اي الدم اذا انقص عن اقل طهر او زاد على اكثر وهو عشرة او اكثر النفاس وهو ان يعون يوما
او اكثر عرف طهرها بعد ان زاد الدم على عادتها المعروفة في الحيض وجاوز العشرة او نفاس يعني
او زاد على عادة عرفت بنفاس وجاوز الاربعين او على عشرة حيض من بلغت استحاضة حيض بل لم يعطف
بيان لعشر يوم المبتدأ التي بلغت مستحاضة حيض من كل شهر عشرة ايام والى في استحاضة فيكون طهرها
عشرين يوما او على اربعين نفاسا بل لم يعطف بيان الاربعين يعني فقام يكن للمرأة عادة ففاسا اربعون
والا يدعيها المستحاضة او طهر الدم في ايام عادتها ولو في حال ولادتها قبل خروج الولد فربما استحاضة
لا يمنع صلوته وصومها وطهرا طهرا في حكم الطهارة لقوله عليه تواتر اي وصلى وان قطر الدم على الصبر
ومن لم يحض عليه وقت فرض اي وقت فرض يحض الا ان حدثت اي طهرت الذي ابتلي به من استحاضة
او علق او نحو اي سلس البول وانفلت الرحم تنوضا خبر لقوله من لم يحض لوقت كل صلاة مفروضة حتى
لوتوضا للصلاة العبد لا ينقض بزوال وقته بل لان يصل الظهر كذا في شرح جامع هذا تعريف لصاحب
العقد لكنه بيان لبقاء الاصل لان المذكور في الغاية شرح الرهبان المعذور في الشرح هو الذي يستغرق
عنه من سبلان الدم ونحو وقت صلوته في الاصل ولا يجوز وقت صلوته عند في الباقي قال الامام الزاهد ليس
المراد به دوام وجود وقت صلوته كامل بل المراد به ان يوجد في الوقت ساعة خالية عن طهرت يمكنه الوضوء
او الغرض وفي جامع الكبير للبردوتى شرط صبر وره معذورا استيعاب السبلان وقت صلوته كامل في الاصل
اعتبار بطرف الثوب ببل السقط فان المستحاضة لا يمتنع سقوطها حتى ينقطع في الوقت كله ويصلي به في اي بالوضوء
في ذلك الوقت ماشا من فرض ونفل وينقض اي ينقض وضوء صاحب العذر خروج الوقت اعلم ان الناقض
في الحقيقة هو طهرت بالسابق واعلم بعين في الوقت اعلم ضرورة الحاجة الى الاداء فلما خرج عمل عمله لان الوضوء
كان صحيحا فانتقض لا يجوز له في لقوله في فانه ينقض عند بدخول الوقت لا يخرج لان طهرت غير معتبر قبل
العفت لعدم الحاجة الى الاداء فينتقض بدخوله ومعتبر بعد الدخول فالحاجة فلا ينقض بخروجه فان قلت
اذا لم يكن الطهران معتبرين قبل الوقت عند فليكن يصف بالانتقاض قلت اراد بها غير معتبرين للوقفة لالا لها
معتبرين اصلا بل هي معتبرين في حق النوافل وقضاء الفوائت ولما ان دخوله الوقت دليل الحاجة فلا ينقض به
وطهرت دليل زوال الحاجة فينتقض به وتقديم الطهران هي الوقت جائز لان الفريضة ان يستعمل المكثف كالوقت
بالاداء وهي انما يحصل بتقديم الطهران فيصير هذا تفرع على ما قبله يعني اذا كان خروج الوقت ناقضا لا بدخوله
من نوضا قبل الزوال اخر وقت الطهر لعدم الناقض وهو طهرت وعند ينقض بدخوله وقت الطهر لا بعد طهر

الشمس ان نوضا قبله بغير النبط بطلوع الشمس نوضا قبله عند ما طهرت الوقت وبطل عند فرعدم الناقض
وهو الدخول وامامكم ثوب العذر رفعه في التبيين بان لا يجب غسل ما دام العذر قائما وقيل اذا احسب
خارج الصلوة بغيره لانه قادر على ان يبشر في ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكنه لقطعا عنها والنفاس دم يعقب
الولد ولا جد لا قبله اي اقل النفاس فانها كما ولدت اذارت وما ساء ثم انقطع عنها كانت مارت نفاسا فتصل
لا خلاف في هذا بين اصحابنا وانما الخلاف فيما اذا وجب اعتبار اقل النفاس في القضاء العدة بان قال لها اذا ولدت
فانت طالق فقالت انقضت عدتي اي مقدار يعتبر لا اقل النفاس مع ثلثه حيض عند يعتبر الحد يجب وعشرين يوما
وعند سبع باحدى عشر عند سبع ساعة كذا في مسبوط شيخ الاسلام وفي الحديث لو ولدت ولم ترها في نفاسا عند
سبع وطهرت عند سبع مرة خلافا لغيره وجوب الغسل والفرار بعد يوم لا ثم وقت للنفاس اربعون
يوما وهو اي النفاس لأم التوأمين وهما ولدت من بطن واحد لا يكون بين ولادتهما ستة اشهر من ولد الاو لا خلافا
لمخرج فان قال النفاس من ولد الاخير فلان النفاس حكم يتعلق بالولادة فانقضت العدة والولد الاخير يعتبر في
العدة فكذا في النفاس ولما ان دم طهرت انما يمكن حضا لان البت من الرحم لان فربما يستد بالجل وقد انقطع خروج
الولد الاول فيكون نفاسا وانقضت العدة الاخير لاجل ان انقضت العدة متعلق بغير الرحم ولا فربما مع بقاء الولد
ولقط يد بعض خلفه كالشعر والظفر ولدا في حكم الولد وهو خير لقوله سقط قصير هي اي المرأة بذلك
السقطت والامة ام الولد ويقع المعلق من الطلاق والعق بالولد يعني ان قال ان ولدت فانت طالق تطلق بغيره
سقط طهرت بغير خلفه وتنقض العدة به اي بذلك الرق ببار **الحج** اي ببيان انواع الحجاس
وهو جمع نجس بكسر الجيم وهو الذي اصابته نجاسة اعلم ان نجس يطلق على الحقيقة وطلد على الحكمي والنجس
عليه يظهر بدن المصلي ونحوه ومكانه عن نجس بغير طهرت بغيره في ثوب الغسل بعد زوال العين ثلثا
لانها قد تغير المصلي وقبل مرتين لانه الحق نجس غير مرتين على مرتين وان بلى ثوبه زواله لقوله لا يبرك بقاء
ثوبه وتفسير المشقة ان يحتاج الى شيء لغير طهرت الاشياء سوى الماء كالخض والصابون وما اشبه ذلك بالاء متعلق بزوال
عينه وبطل ما يعطى طهرت من كل نجس وقال مخرج لم يخرج بغير الماء لانه نجس باول الملاقات والنجس لا يبعد الطهران لكن ترك
هذا القليل في الماء للضرورة ولما ان هذا طاهر بغيره من النجاسة وانها وجب ان يبعد الطهران كالماء بل اول
فان طهرت اقلع النجاسة من الماء ونحوه معلق في قوله عن نجس مري اي يظهر الاشياء المذكورة عن نجس
مري كالبول ولما بغير ثلثا وعصر اي يعصرو في كل مرة بحيث لو عصر بعد لم يسل منه ويعتبر فيه قوة الفاسل ولو
ببالي في عصر صيانة للثوب لا يظهر كذا في الثانية وعن مخرج العصر في المرة الثالثة كاف وفي الغاية والمخيط عن نجس
لوجري الماء على ثوب نجس ثم غلب على طهرت ان طهرت سرجان بلا عصر ان امكن عصره والا اي ان لم يمكن عصره كالقطن
وبل طهرت وبترك الى عدم القطرات ثم هكذا يعني ثم يغسل ثم يغسل وبترك الى عدم القطرات وخوف معطوف
على قوله بطلان المصلي عن دى جرم حق اي عن نجس غير رطب له جرم كالروث والدم سواء كان جرم من نجس او من

غيره فلو شئ على بول ثم على تراب فالنقص هو قسما بالارض يظهر بالدلك بالارض لان طلق صلب لا
خل نجاسة في رطوبتها على ظاهره فاذا جفت النجاسة عادت الرطوبة الى جرمها ويظهر بوزن الماء اذا دلك بالارض
وجوز ابو يوسف في رطوبتها بالغ بغير قال في يوسف ربح بطريق طلق النجاسة الرطبة اذا سمي بالتراب وبالغ في مسحه لا يجز
بطوبتها ويصير كانه جفت وبغيره فهو الملوئ في طلق لان الثوب لا يظهر بالطلاء اتفاقا وقيد بجرم لانه لو
لم يكن لجرم كالمطر لا يظهر بالدلك اتفاقا ولا جرم له معطوف على ذي جرم اي يظهر باحق المصلي عن المجلس لجرم
بالغل فقط رطبا كان او يابس لانه اجزاء النجاسة يتشرب فيه ولا جاذب يجذبها وعن النبي معطوف على قوله
عن نجس من اي يظهر بدن المصلي وثوبه عن النبي ربح كان او يابس بغيره او فرك يابس الفرك هو طلق
باليد تنفقت وبغيره لم يرد انه عم فالاعلم رطبا وافركه يابس وعن ابن خزيمة ربح ان يظهر في حق جواز الصلوة حتى
لو اصابها نبي والاول اصح وفي النهاية لو كان في راسي ذكر نجاسة لا يظهر بالفرك وفي الشيبين هذا اذا انشغل على
رأس الذكر النبي وانما اذا اخرج على سبيل الدفع يظهر بالفرك وعن الفضلي من المرأة لا يظهر بالفرك لا رقيق وكذا اذا
كان من الرجل رقيقا لم يرض وفي الثانية الضحية انه لا فوق ولو اصاب النبي شيئا بطلاء فنقد اليها فالصحيح ان يظهر
الشيء اي يظهر الشيء الصغيل ونحوه كالمراة والكنين بالتمسح لما هو صحيح ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون الكفار يسيئون
ثم مسحوا بها ويصلون معها فبذلك بالصغيل لان المحل لو كان حشا ومثوقا لا يظهر بالمسح والباط اي يظهر الباط النجس
يحيى الحاشية لانه بان جعل في ثمر ترك فيه ليد في فم الصغري لوتجمل القطع وبغير الغل فغيره من مملوءة ثلثان من ان يظهر
والارض اي يظهر الارض والابتر المهر وش باليس وذهاب الاثر اي اثر النجاسة في الارض لان الباط لا يظهر باليس
وان ذهب اثر النجاسة وقيد بالفردش لان الموضوع على الارض لا يظهر الا بالغل وقيد باليس لان الارض لو لم تجف لا يظهر الا
اصب عليها ما عمت لم يبق للنجاسة اثر للصلوة لا للتمسح اي يجوز الصلوة عليها لا للتمسح لان المكان طاهر او طاهر القوام
جعل على الارض مسجد او طهر او اذا اصابته نجاسة ارتفع الوصفان فلما وجد الدليل على طهارته حين جوده هو قوله عايم
ارض جفت فقد ذكرت اظهرت جات الصلوة عليه ولم يوجد دليل على طهارته فلم يجوز التمسح وكذا الظاهر بواره وهو شئ تجز
من القصب كالخيط وشجر وكلاء فاقام وارض لوتجس ثم جف يظهر بالحقاق وله هذا الاثر لانه متصل بالارض فاخذ حكمها هو
الختار وما قطع منها او من الشجر والكلاء القادحين في الارض يظهر بغيره في الثانية للشك اذا اصابته النجاسة
ثم اصابه اللط يظهر كالارض اذا اصابته النجاسة ثم اصابها المطر وقدر الدبر وهو سبيل اخبر عن هذا الشروع
في تقليم النجاسة غليظة وخفيفة وبيان ما هو غفوب بعد فراغه عن نظرها من نجس غليظ كبول ودم وخر وخر جاذب و
بول حار اذ ببول لا يוכל لومح فيها بقدر قوله كبول لكان احسن وفي شرح صدر الفقهاء اصاب الثوب من فضلات خلا
في موضع بان يلقى عليه ملح ويبقى عليه مقدار ما يحتمل يجوز الصلوة به وقيل لا يظهر الا بالغل وهرة وفارة وروث حتى
باكر لقا المجر وسكنون الماء المثلثة وهو يكون لدى طلق هذا عند اخفيفه وعند هذا الروث ولطني خفيفتان
وخللاي العلماء فانه ما كارج يرى طهارتها بالعموم البولي وذكر في الايضاح ان الاروات كثر طاهر عند فوج وعند محمد

الروث لا يمنع وان كان كثيرا فاحتاج الى هذا القول حين قدم الذي لعموم البولي وما دون ربع ثوب اراد به ثوبا ثانيا
او اوداه وهو ما يجوز الصلوة وقيل قطع من كالم و الخريف ولو اصاب الثوب دهن نجس قليل فانسطح صارت ربح
الثوب لا يمنع عن الصلوة كذا في المحرر خفاي من النجس الذي كان خفيفا كبول فرس وما اكل اي بول ما اكله واسا خفا
غلة عند اخفيفه لغرض النقص فيه وهو قوله لم يمتزها البول ومنه قوله من عزة بان يلحق المجرى ويشرب من بول
الابل والبره فان قلت كيف يتحقق التعارض وحديث العريين منسوخ عند قلت صوة التعارض فاجبه وهي بكفي و
عند ابو يوسف لا خلا في العلماء لان محمد قابل بطهارة ونحو طهر لا يוכל كالصق والشاهين عفو لان صيانة الاول وان
منه منع عند قطع اعتبار النجاسة وانما جعل مقدار الدرهم من الغلظة عفو لان النجس القليل لا يمكن التزعة فتدبر بالدرهم
اخذ من موضع النجاسة لان سقي بالجار غير واجب فعلم ان سقط حكم لقله النجاسة وجعل ما دون الربع في المحقق عفو
لان ربع الثوب لا يكون عفو لان الربع ملحق بالكل فانما زاد لادلاي ان زاد المظن على قدر الدرهم والمحقق على ما دون ربع
الثوب لا يكون عفو بالاجماع وزن الدرهم بقدر مثقال في الكثير ومساحة اي يعتبر مساحه بقدر عرض كق اراد بغير عرض
مققا لكفي وهو داخل مفاصل الاصابع في الرقيق انما ذكر المصنف هذا التوفيق لان محمد اذكر في النوازل الدرهم الكبير واعتبر
من حيث العرض وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فوفق ابو جعفر بين كلاميه بهذا الذي في المحقق وبالمسح
لبن نجس لان ليس بدم حقيق بل السائل منه رطوبة متبقية وله ما يشبه عند مقابلة المشرك والدم يستور بها فلا يكون دما
ووزنه الاكل صلى رجل ومعه عتق شاة غير مغسولة لانه ان الدم المفسوخ ما سأل منه وما يابى لا ياربى قبل مرارة الشاة
كبول اخفيفه وعند محمد ربح طاهر ولعاب البغل وطرا لا نجس طاهر لانه ان كان الثلثة في طهر برة كان طاهرا بلا شك
وان كان في طهارة فلا نجس بالطهارة بالشك وبول النضج مثل رفس الابرة وهي النجاسة البسيطة فيجوز به
الصلوة ولو وقع هذا الثوب في الماء فالاصح ان نجس لانه سقوط اعتبار النجاسة انما كان لدفع المخرج والاخرجه فيه وفيه
اشارة الى ان الجانب الاخر من الابرة معتبر قال الهند والى كوفي الكتاب قوله ربح وغيره المشايخ قالوا لا يعتبر الجانبان
جميعا لدفع المخرج ومن ربح اذا التمسح من البول شئ يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلب وهو محال
جمع كان اكثر من قدر درهم اعاد الصلوة كذا في المصنف للصغير للامام للوقوف وما ورد على نجس لعكس اي كما اذا ورد
النجاسة على الماء لاختلاط النجاسة بالارادة وورده على كان حار اذا اصاب الروث رماذ والماء لم يوجب في المصنف
فنجس لان العين تبدلت وتماثلت اي خفيفة اخرى فتبدل وصفها كما ان العصير اذا كان خرا يتنجس واذا اصاب
خلاطه وفي الغنية اذ ييب الغليظ النجس والموسم النجس لا يظهر بالاذابة بل بالغسل ثلثا بعدها ويغسل على ثوب بطلانة
نجس لانه استعمل طهارة وهي ليست نجاسة هذا المكن مفرقا وان كان مضر بالاجوز لا ثوب واحد وعلى طرف واحد
اي يصلي على طرف باسط اخر منه نجس تحرك ادهما اي احد الطرفين تحريك الاخر او لا يتحرك تحريكه لانه عندئذ
الارض وفيه احتراز عن قال انما يجوز على طرف الاخرى اذا لم يتحرك احد الطرفين تحريكه بالآخر
وفي ثوب او يصلي في ثوب طهر فيه ندوة ثوب غفرها متفرقة لا كما في الندوة مثل ندوة ثوب يقطر شئ او غفر

ويعتبر ربح

في ثوب او يصلي في ثوب طهر فيه ندوة ثوب غفرها متفرقة لا كما في الندوة مثل ندوة ثوب يقطر شئ او غفر

بعضه لوقته رندوة بحيث يسيل الماء لعصره لا يصلي فيه او وضع رطله اي يصلي في ثوب وضع حاله كونه رطبا
ما طهر بشد يد الباء على صفة الجرح بل طهر فيسرفين ويسر الثوب الموضع ضوع عليه ويجوز ان يكون معطوة
على ما طهر واليه الانسان في لفظ خلاصة ولو طهر بالسرفين السقف ويسر فوضع عليه مندبل مبلول لا يجس
وفي الظهيرة السرفين اليابس اذا لقة الرشح في الثياب الرطب لا يجس اذا لم ير اثره والرشح اذا تم بالغرارة
واصاب الثوب المبلول فالصحيح ان يجس ولو استنجى بالماء ولم يجس بالمندبل حتى فاء وعامة المشايخ على ان
لا يجس ما حول الجرح ولو ابتلى السراويل بالغرق او الماء ثم فسد ثوبه او تجس او تجس اي يصلي على ثوب تجس طهر منه
فتر وغسل طرف اخر بلا تجس اي لا يشترط التيمم في غسل طرف من الثوب فيصرف الغسل اي الموضع المستحق كلفه
بالعلم من التيمم يستحب خروج حمارا اذا ذكر لان بوله نجاسة مغلظة تدوسها فغسل او ذهب بعضا
فيظهر ما بقي لمكان الضرورة والاحتياط في موضع النجاسة مبتدأ خبر منه من كل حدث خارج غير النوم والريح
واما امتثالها من فلات لان فيها ملاحظة لظهور من السجلين يخرج من حرجه حتى ينفذ بلا عذر منه قد بلا عذر
لان عدد الثلاث واجب عند الشافعي لقوله عم وليستجي ثلث اجزاء والامر للوجوب ولنا قوله عم من استجر اي استنجى
فلو نزع ففعل فحسن ومن لا فلا يخرج برز بالي الاول ويقبل بالثاني وهذا بيان كيفية في الصبغ والشتاء الادبار
الاذهاب الى جانب الدبر والاقبال صحن وتبريك بالباء الموحدة وفي بعض النسخ بالياء المشاة تحت وهو
سرفاء فالثالث صفا اي في الصبغ لان طهية فيه مدلاة فلا يقبل بالاول احتراز عن ثوبها ثم يقبل ثم يدبر
مبالغة التصفيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث في شتاء لا تفرق في الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاول لان
الاول المبلغ في التيمم ثم يدبر مرتين يخرج من المبالغة قد بالرجل لان المرأة في الصيف والشتاء تدبر بلابلا وثوبها
وكيفية الاستنجاء ان يخذ الذكر بشماله وعمره على خذرا وجرا او مدر ولا يخذل بيمينه لانه منى عن الاستنجاء باليمين
ولا يخذل الزكر بيمينه لانه منى عن منى الزكر باليمين فيمكن مددا بين عقبيه ويمر الزكر شمالا وان تعذر ذلك استمسك
بيمينه ولا فرق في غسل موضع الاستنجاء بعد تجس اي بعد استعماله ادب فيعمل يديه تقير للغسل يعني اذا اراد ان يستنجى
بالا يغسل يديه قبل الاستنجاء ثم يرحي من الاضياء الخارج بمالفة ليطهر ما يد داخل من النجاسة الا الاصابع مخافة فاد صوم
بوصول الماء الى باطنه فيقالوا لا ينفس حال الاستنجاء ولا يقوم حتى يشق بجمعة ويقبل اي يخرج يدا يطين اصبع او اصبعين
او ثلث من يدا اليسرى لا يبرؤس اي يغسل برؤس الاصابع كيلا يشق بجمعة فاد صوم ثم يغسل يديه ثانيا ليرزق الراية
من البدن ويجب الغسل في تجس جاوز الخرج اكثر من قدر الدرهم لان للبدن حرارة جازة اجزاء النجاسة فلا يبر
بها المسح وان كان النجاسة اكثر من قدر الدرهم مع الذك في الخرج لا يجب غسلان الخرج كالباطن وما عليه ساقط
العبارة وفي القية اذا اصاب الخرج نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح ان لا يظهر الا بالغسل ولا يستنجى
بعظم وروث وبين لورود الشرى عن الاستنجاء بهذه الاشياء وكذا استقبال القبلة واستنساها في الملا وهو المديت
للتغوط القول عم اذا التيمم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها علم ان استقبالها مكروه في الصحا

ايضا وانما فكر للامان في خلاف الكشاف في هو يقول الكراهية مختص بالصبر لان في الملا يضيء الابنية ولن
وم طرح بذلك وفي النهاية يمكن للمرأة ان تمسك ولدها نحو القبلة ليعول هذا اذا كان ذاك للقبلة ولو غفل
منها فاستقبلها ففقد حاجتها لا يمكن وفي السند باب القبلة رويان ذكر صدر الامام جواز الاستدبار فيها
اذا كان زيدا ساظا على الارض وان كان من قومها فمكروه لان عورة نحو القبلة وفي الاجناس المكروه استقبالها
للتغوط ولو كان لازالة طلث لا يكون **كتاب الصلاة** للنجس من الصبح
الصادق وهو البياض المعترض اي المنشتر في الافق لا يطلع طلوع ذكاه اي الشمس يعني آخر وقت قبل طلوع
الشمس بديان وقت الفجر لان وقت لا خلا في في اوله ولا في آخره ولا في اوله ولا في آخره ولا في اوله ولا في آخره
لوقت صلوة الظهر لانه اول صلوة فرضت بعد وقت الخط الغيلولة عامه وللظهر اي الوقت الثابت للظهر اي
الوقت الثابت للظهر من زوالها الى بلوغ ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وفي البسوط طريق معرفة في الزوال
ان ينصب عمود في ارض مسوية فما دخل العمود في النقصان فهو قبل الزوال واذا وقض فهو في الزوال واذا اخذ
الظل في الزوال وباد علم ان الشمس قد زالت فعلى هذا في بيان المن سابع اربعة في الزوال انما استثنى في الزوال
لانه قد يكون مثله في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثله ولو اعتبر المثل من عند ذي الظل لما وجد عندها ولا عند
هنا في الموضع التي لاسمت الشمس رؤس اهلها لا المواضع التي يقع فيها المساء بقدر المثل من عند ذي الظل هذا
عند حنيفة وعندهما الى بلوغ الظل مثله لقوله عم امتح جبرائيل وصلى العصر في يوم الاول حين عاظم كل شيء مثله
ولا يروى انهم صلى العصر حين صاظم كل شيء مثله فترها تعارضا اخذنا الثاني احتياطا وعند حنيفة اذا صار
ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر واذا صار مثله دخل وقت العصر فعلى هذا بينهما وقت اهل كابين الفجر والظهر
والعصر منه اي الوقت الثابت للعصر من بلوغ الظل مثله الى غيبها اي الى زمان قبل غروب الشمس والغرب اي
الوقت الثابت للغرب من غيب الشمس الى مغيب الشفق لقوله عم اول وقت المغرب حين تغرب الشمس
واخر وقتها حين يغيب الشفق وهو الشفق يحمر عندهما الماروي انهم قال الشفق هو لمر وعند حنيفة
رج الشفق هو البياض الذي يعقب لمره لقوله عم واخر وقت المغرب اذا اسود الافق وانه اي بقولها ما يقع
لانه اوسع للناس وهو رواية عن حنيفة رج وللعشاء منه اي الوقت الثابت للعشاء من مغيب الشفق
ولوقت اي الوقت الثابت للوتر ملبعد العشاء الى الفجر هذا الذي ذكره قولها وقال ابو حنيفة رج اول وقت
الوتر اذا غاب الشفق الا انه ما موبر بتقديم العشاء وهذا خلاف فرج على خلاف في صفتها فالوتر واجب
عند والوتر وقت الواجب بين واجبين فهو وقت لهما وان امر بتقديم احدهما نقل فدخل وقته بالفرغ
عن الفريضة وقاية لخلاف يظهر من صلى العشاء على غير وضوء وتوضاها او ترك ذكره صلى العشاء
على غير وضوء بعيد العشاء عند دون الوتر لانه صلاها في وقتها والترتيب يسقط بالبيان وعندهما لا
ملاها قبل وقتها فيلزم الاعادة ويستحب للفجر البداية مسفر القول عم لمفسر وبالفجر فاعظم الاجز

شطره اي جهة البيت والنية لقوله لا يفتي بالنيات والعورة للرجل ما تحت ركبته لقوله
عمر بن الخطاب الرجل مادون ركبته حتى ركبته والامة مثله اي شعيرة الامة مثل ما كان هوية الرجل مع ظهرها
وبطنها لان النظر اليه يوجب الفتنة وما سوى ذلك من بدنها ليس يعور لقوله لا يفتي بالنيات والعورة للرجل ما تحت ركبته
لا تشبه بالرجل ما دون ركبته الضيقان كاشغيات الرؤس مظهرات الثديين والحوية اي العورة
لحمية بدنها الا الوجه والكف والقدم لقوله لا يفتي بالنيات والعورة للرجل ما تحت ركبته اي العورة
وفي اشارة الى ان النظر اليه يوجب الفتنة وفي المتن النية عن كسوف وجهها لا يفتي بالنيات والعورة
فرواية عن ابي حنيفة النية السابق وفي رواية عنه انه ليس يعور وهي لان الامة مبتلاة بابداء قد ميان
مشا اذ ربما لا يجد لطفه وكسوف ربيع ساقيها وهو مبتدأ وخبره يمنع وبطنها وفخذها وهو مع الركبة عضوها
حدودها وشعرها من راسها فبذلك احتراز عما قيل المراد من ما شرعنا على الراس فانه عورة كراسها واما
والنزل فليس في حكم الراس فلا يكون عورة والحنا وما ذكر في المتن لان العورة من الشعر لو كان ما على الراس
جان النظر الى مدغ الاجنية واذا ابتها وهو مخرج لا يفتي بالنيات والعورة وربيع ذكره منفردا فبذلك احتراز عما قيل
انه مع طفتين عضو واحد لان الامة لا يفتي بالنيات والعورة الركب واحد عضو واحد لا يرى ان لفتين
تكتفي في الدية عضو واحد على حدة فكذلك في العورة وفي الحديث ذكر الكرخي ان في السونين بعين فردا للدهم وفيها
عدا ذلك الربيع كما ان النية الغليظة بعين الدرهم وفي طائفة يعتبر الربيع لكن الصحيح ما ذكر في المتن لا يفتي
الدبر فردا للدهم والدبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواب الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوف
وهذا تناقض والاشبين يمنع لان الربيع حكم الكل وفي التبيين ندى المرأة حالة اليهود تبع لصدورها حتى
كبوت بعين عضو واحد وكل من الا الشبين عضو على حدة وما بين سررة الرجل وعانة عضو على حدة اعلم ان
اكثر ما دون الربيع عفا اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين او اكثر وجع وبلغ اذ في عضو منها يمنع جواز
الصلوة كما لو انكشف شيء من شعرها ونقص عن فخذها ونقص عن اذنها لوجع بلغ ربيع الاذن يكون مانعا كذا في
شرح الزبائد وعادة من قبل النحر صلى مع اي مع النية ولم يعد اذا وجد ثوبا طاهرا لا يفتي بالنيات والعورة
بطلب ما لا عادة صلى فان صلى عاريا وربع ثوبه طاهرا لم يجز لان ربيع الشيء مقوم مقام كله فيجعل كالمكمل
في موضع الضرورة وفي اقل من ربيع يعفى لو كان الطاهر اقل من ربيع الثوب الا فضل صلوة فيه اي في ذلك الثوب
علم من قبلنا افضل ان له ان يومي عاريا قايما او قاعدا والقعود افضل وانما كان الصلوة فيه افضل لانه اقرب
الى السر وان فرض الستر عام لا يختص بالصلوة وفي الظاهر يختص بها فان قلت كبر جاز الاجاء وفي الصلوة
الثوب ترك فرض واحد وهو الازالة النية وفي الاجاء ترك الفرض وهو ستر العورة والقيام والركوع والسجود
قلنا الاجاء خلخلة الاركان والقوامية لا خلخلة لافاق فان قلت القاعد ياتي بالاركان وهو اول من او
انها بالاجاء قلنا في الاجاء نوع قصور ولكن مع انزال الطهارة وفي طائفة الاخر ان ياتي بها مع استعمال الاجاء

وفي نوع قصور انها فيسويان ومن عدم ثوبا فصل قايما اي ويايا بركم وسجود صح وقاعد موميا تدب
لمرؤى انه اكسرت السنية لاصحاب رسول الله وم في حفا من البخرارة فصل واقعود اجاءا خلف عن الركع
والسجود في القعود اثبات بالسجود وجه واثبات بالاركان من وجه فيكون اول من القيام الذي فيه ترك السر
من كل وجه وقيل خاف الاستقبال بغير طائف عن استقبال القبلة لمكان العدو والمرض وليس يحضرته من يور
جهة جهة قدرته يعني يصلي الى اي جهة قد عرف ان جهتها شتبه عليه القبلة وعدم من يسا له يحرك اي طلب جهة القبلة
بالاستقبال غالب ظنا لروى ان الصبي غرق او ضلوا ولم يتكبر عليهم رسول الله وم قيل قوله فما تاملوا
فمروا الله اي قبله الله نزل في الصورة حالة الاستبابة فبذلك قوله وعدم من يسا لانه لو وجد من يسا لانه امر القبلة
لا يجوز التحريك بل يجب الاحتياط فلو لم يكن حاضرا عن لا يجب عليه ان يطلبه هذا اذا كان المحرم من اهل هذا الموضع
لانه لو كان مسافرا مثله لا يلتفت الى قوله لانه يقول يا جهة هاد غالبيا ولا يلزم عليه ترك اجتهاده باجتهاد غيره وفي
طائفة اذا لم يسا له تحرك فان اصاب القبلة جاز لان الموضع السؤل كان لا صابة القبلة فاذا اصاب سقط فضية
السؤل والا فلا واذا سال ولم يجبه وتحرك وصلى ثم اخبره بان لم يصيب لا اعادة عليه وفي التفت لو كان بصرف
الاستدلال بالجزم عليه القبلة لا يجوز التحرك لانه فوق قبل بلبثه القبلة لانه لو شتبه عليه الاواني فان كان طاهرها
غالبا تحرك والا لا تحرك هذا في حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار فيحرم مولا للشرع دون الوضوء بل يتيم من
الامانة ولم يعد ان اخطأ بعد ما صلى بالتحرك وان علمه اي بخطايه هذا شرط جاز او استبدار مصليا اي حال
كونه في الصلوة او تحول رايه الى اخرى اي فله الاجرة اخرى استبدار في الصلوة الى جهة القبلة لان اهل قبا لما بلغهم
سمع القبلة من بيت المقدس الى الكعبة استبداروا في الصلوة اليها وشتبه النبي وم فصار كمن نزل بخلاف الاجزاء
ولان العمل واجب بالاجتهاد فيما يستقبل بالانقض المؤدى فبذلك ان تبدل الاجزاء كنسج النض فينبغي المؤدى
على الصبي وان شرب في الصلوة بلا تحرك لم يجز وان اصاب لانه كان مامورا بالتحرك لا باصابة القبلة لانها ليست
في وسعة فلم يات بما امر به وان تحرك كل واحد منهم جهة بلا علم حال اما مهم يعني لو صلى قوم في ليلة مظلمة
بالجماعة وتحركوا القبلة ونجد كل واحد منهم الجهة تحرك ولم يعلم احدان الامام الى اي جهة تحرك وهم خلفه
اي وطال ان الجماعة خلوا الامام جاز اذا الكل لان القبلة في حقهم جهة التحرك وهذه الجماع غير مانعة لصحة
الافتاء كما في وجوه الكعبة قال صدر الشريعة في قوله وهم خلفه ساهل لان كلامنا فيما اذا لم يعلم احدان
الامام اي الجهة توجهه فكيف يعلم انه خلف الامام واقول معنى قوله وهم خلفه انهم خلفه في نفس الامر لانه
انهم خلفه في علمهم لان علم حاله يعني لا يجوز صلوة من علم منهم حال امامه لانه اعتقد ان امامه على الخطاء
او تفقد مبيصيف الماضي يقدم امامه لتركه وم في المقام اقول الملة معلومة من الملة السابقة فلا يطابق
ما اوعده من ان في نزال الامام ويصل قصد قبل صلوة بالنصب مفعول مقصد بمرعها الباء فيه منعق يصلي
لا بد من ان يكون الا فتاح يعمل بنا فيه كشر الطلوع ونحوه ولم يكن بنا فيها لا يصبر كالوضوء المشي الى المسجد وفيه

نفي ما قاله الكوفي من أنها يجوز بينة متاخرة الى ان يركع كالصوم لان الاول طهر من الصلوة اذا خلا عن
الركعة فليكون عيان فكذلك ابوابها بخلافها صوم لان اول جزاء اليوم غير معلوم فالتكفي بالنية المتأخرة واما النية
المقدمة على التكبير فالحال القابضة عنه اذا لم يفصل والقصد مع لفظ افضل يعني الافضل ان يشتغل قلبه بالنية و
لسانه بالذكر ولا يعتبر باللسان بذلك في التعيين من الصلوة اذا لم يقارنه نية وفي القنية لو شرع في الفرض و
وشغل الفكر والنجاة لا يعيد ولم ينقض اجزائه اذ لم يكن كتحصيله ولو ترك النية سهوا فصلوة مجزية لان السهوا
في الصلوة معفو عنه ويكفي لفظ التراويح وسائر السنن مطلق الصلوة وفي التخييس هذا على ظاهر الرواية والا
حيث ان ينوي متابعة الرسول عم وللغرض شرط تعيينه بان ظهر او عصر الاختلاف والفروض ولو نوى
الظاهر ولم يقل ظهر الوقت لا يجوز لانه ربما كان عليه ظهر آخر فلا يتعين ومنهم من يقول مجزى لان مطلق النية
لا مصروف الى ظهر الوقت لانه اصيل والغاية عارضة والمطلق ينصرف الى الاصل دون العارضة ولو نوى فرض الوقت
او صلوة الوقت يجوز الا في الجملة لان العلم باختلافه في فرض في ذلك الوقت لانه عدد ركعاته اي لا يشترط نية
عدد ركعات الفرض لانه لما نوى الفرض فقد نوى عدد ركعاته وللمتقدمي نية صلوة واقترانها بالامام لانه بني
صلوة على صلوة الامام فلا بد من التزامه حتى لو طفق ضرورة الغد من جهة امامه كان ضررا ملتزما قبل من
انتظر تكبير الامام لو كبر كفاه من نية الاقتران الا ان الصحيح ما ذكرنا لان لا يتطابق فيكون حكم الحالة فان قصد
الاقتران لا يصير مقتدبا وفي طائفة الاحسن ان يقول نية ان اصلي مع الامام بصلية ولو نوى الجملة ولم ينوي
الاقتران جاز بعض المشايخ لان الجملة ما يكون الامام **باب صفة الصلوة وفرضها** والخبر
لقوله تعالى وركعوا ركعة السجدة بالفتح بالنقل عن ائمة التفسير كبر فاجما حتى لو ادرك الامام وهو ركع وكبر
وهو اركع اقرب فبدت صلوة لان القيام جاز في حال الافتتاح كما بعدة كذا في الفخيس وذكر في المحيط
هذا في الفرض ولو افتتح التطوع قاعدا مع القدوة على القيام جاز لان القيام في التطوع ليس بفرض
ولو ادرك الامام وهو ركع فليكن قائما وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلوة لان نية لغت كذا التكبير
حالة القيام اراد من الفرض هنا ما لا يجوز الصلوة بدونه لانه ركن لان التخرية شرط لاركن وقابضة
يظهر فبين كبر وعش في الماء ورفع فليكن بالاجما بالاجما يجوز صلوة وان كان حالة التكبير غير متوضي
ولو كان ركعا لما جاز ان كذا في الكفاية والقيام لقوله تعالى وهو الله قانتين الى معه مطيعين والمراد
القيام في الصلوة باجماع المفسرين والقرآن لقوله تعالى فاقرا القرآن والامر للوجوب فالقراءة خارج
الصلوة غير واجبة بالاجماع فيجب في راحله والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا سجدا وبالجملة والالف
وبما اخذنا بهذا القول اخذ المتأخرون واقوا به ولم يحجزوا بالقصار على الالف كما يحجز على الذين
والذين وروى عن ابو حنيفة ان الاقتصار على الالف وهو ما صلب منه جاز من غير عذر مع الاسفة
كما جاز الاقتصار على طهيرة لان الاقتصار على الالف جاز عند العذر في طهيرة اتفاقا فلو لا انه محضو

٢٠

ينادي به هذا به الركن لما اجزاه عن كذا الذين والذين وروى اسد عن ابو حنيفة انه لا يجوز الامن عذر
وهو قولهما وعليه الفتوى لان طهيرة اصل في السجود ولهذا جاز الاقتصار عليها اجماعا والالف تتبع لها يتعلق
بالحال والاتباع لا ينضم مقام الاصل الا عند الضرورة بخلاف الذين والذين لانه لا يتعلق بهما اصل السجود ولا
كالم فلم يثبت في طهيرة والفتوة الاخيرة قد التزم لفعله ولا يبين عمر اذا رفعت راسك من السجدة الاخيرة وقد
قد التزم قد قد قد صلوات على تمام الصلوة بها فيكون معروضة فان قلت معروضة لا يلزم من الاتمام فرضها
لان الصلوة تكون ناقصة بترك الواجب قلت اراد به الاقتصار تمام من جهة الاركان لا الاتمام من جهة الصفة لانه
علق الاتمام بالفعل دون القراءة التشرية وهي واجبة فان قلت كعب ثبت بخبر الواحد الفرضية قلت هذا بيان
بجمل الكتاب والفرضية به لا بالخبر والخبر يصحح اي يفعل للصلاة وهو فرض عند احناف خلافا لما لا ان الخروج
من فروع الدين كالج وخروج الحاج فربما بفعله كذلك المصلي ولهما ان الخروج من الصلوة قد يكون بفعله
هو معصية كالحديث بعد الفقرة فيها فلا يجوز وصف بالفرض واجبة قراءة الفاتحة وضمت سورة وعبادة الترتيب
فيما ذكر في ركعة واحدة حتى لو ترك السجدة السجدة الثانية فقام الى الركعة الثانية لا تقصد صلوة فيقول
تكريرة لان ما شرع غير مكررة في ركعة فان ترتبه على السجود فرض حتى لو ركع بعد السجود لا يعيد بالاجماع كذا في
الكفاية اعترض عليه بان الترتيب بين الاركان واجب ايضا حتى لو ركع قبل القراءة بسجدة للسرور وذكر في الاخيرة
مراعاة الترتيب بين الاركان واجبة عند الايعة الظنفة خلافا لفرقان فربما عنده فلا حاجة لاقوله فيما ذكر ويجوز
ان يراد به التكريرة في الصلوة احتراز اعما التكريرة في سبيل الترتيب كالتكريرة الافتتاح والفتحة الاخيرة فان مراعاة
الترتيب في ذلك فرض والقعد الاول والتشهدان في القعدة بين نص عليه في الخطيب وذكر في النهاية ان التشرية
في القعدة الاولى وفي الثانية واجبة لان القعدة الاخيرة لما كانت فرضا كانت قرة التشرية واجبة كالقعدة
الاولى لما كانت واجبة كانت قرة التشرية فيها سنة لان الاقوال الزين الافعال وكانت احط زينة منها كالتقصير
ما اخذ به لان قوله لا يبين معقول قل التمام لله بقدر الواجب في كاد بهما ولفظ السلام وقنوت الوتر
وتكبيرات العبدتين وتعيين الاولين للقراءة وتعديل الاركان وهو الطهارة والركوع والسجود والجلوس والاختفاء
فيما يجهر ويخفي لمواظبة النبي عم على هذه الاشياء من غير ترك وسن غيرهما اي غير الواجبات والفرائض
كرفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وتكبير الركوع وسجود وغيرهما او تدب كالنظر الى موضع
سجوده وكظم فيه عند التشاوب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع والقيام
حين قبل ختم الفلاح ان التدب والادب متقاربان مطلقا احدهما كالآخر فاذا اراد الشروع كبر
حاذيا حال من الضيق في كبر اراد بالخذلان لا ياتي بالمدة في حزمة الله ولا في باء الكبر بعد رفع يديه طرف
لقوله كبر غير مفرج اصابعه ولا ضم ياجو بشديد المقيم عطف على مشرح ولا يزيد للتاكيد وفيه رول من زعم كل
منهما ما يراه به شي اذ فيه لما روى انه عم فعل كذا حين كبر وقال الشافعي يرفع اليدين لما روى انه عم فعل

كذا وعلى هذا تكبير القنوت والاعباد والجنان وما ذكرناه اولاً لأنه قد يكون خلف الامام اصم وعي ظهر با
تكبير يسمع الامام ويرفع اليد ليدل الله وما ذكرناه كان في زمان البرد وايديهم تحت شياهم فاذا رفع يديه بلع
كاه شئ اذنه فالتكبير بذلك حصول الاعلام والمرأة ترفع يديها احداً من كسبها لان هذا استلزاماً وعن ابي حنيفة انما ترفع
يديها احداً اذنها لان كفها ليس بقنوت فان ابدل التكبير بالله اجل واعظم والرحمن والبر والارادة والقدرة والجلالة
لو قال الله ولم ير عليه يكون شارباً او بالفارسية اي لو ابدل التكبير بالفارسية او قراء عاجزاً عن العربية بها اي الفا
رية قيد بالعربي بناء على قولها لان القراءة بالفارسية في الصلوة جائزة عند ابو حنيفة وان كان يحسن العربية لان
القرآن هو المعنى والفارسية يدل على معناه فيكون جائزة بحق الصلوة خاصة لان المناجاة حالة ذهنة قبل جوارها
ابو حنيفة بالفارسية فقط لغرضها من العربية والعقوبة انما جائزة باي لسان كان لان المعنى لا يختلف باختلاف اللغات
وعندها اذ لم يحضر عن العربية لا يكفي بقرآن لان القرآن اسم للقرآن بالعربي وانما جازت للعاجز عن العربية انما تقبل
بازمة عن العربية من غير ان يزيد شيئاً اذ اذا زاد على طريق التفسير في صلوة بالاجماع لانه غير مقطوع به وما ذكرناه الهداية
والخطب للاختلاف في النطق بالفارسية لا يفيد صلوة وانما الخلاف في القراءة الفارسية هل ينوب من باب القراءة بالعربية
ام لا وقال قاضي خان بفساد صلوة بالفارسية عنددها وفي الفضيلة للخلاف فيها اذ جرى على سائر غير قصد
ما من بعد تهنئة ذلك يكون نذيقاً او مجنوناً والمجنون يدوي والذديق يقتل وروى انه رجح الى قولها وهو الصحيح
عليه الا انه لا يوجب وكذا جاز اي بالفارسية سواء يحضر عن العربية او لا فانها جائزة اتفاقاً وان جاء الاذان بالفارسية
فان علم الفارسية انما اذا ان جازوا الاقلا في الشهاد بالفارسية فعن ابي حنيفة وايتان وباللهم اغفر لي يعني ان ابدل
التكبير باللهم اغفر لي لا يجوز لانه مشوب بمحاجة ولم يكن تعظيماً حال الصلوة وكذا لو قال انا الله ولو قال اللهم يحضر لان
معناه يا الله امتا تجوز ويضع يمينه على شماله تحت شتره لقوله جل رضاه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت
شتره والسنة اذا طلعت ينصرف في الاغلب الاستدلال بغيره وقال الشافعي يرفع يديه على الصدر لانه موضع
نورا لا يخلط هذه اول وهو قول محمد وقال ابو حنيفة اخذ شمالاً يمينه كلاهما مستمكناً في فعل النبي صلى الله عليه وسلم والمخار
ان يضع ويأخذ رسماً بالخط والابهام ليكون عاملاً بالحد بين كالفنوت يعني يمينه على شماله حالة الشاك
بضع في القنوت ووصلوة الجنان وبرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد لان الوضع سنة قيام فيه ذكر مسنون
لانما شرع مع مخافة اجتماع الدم في رؤس الاصابع وانما عاين حال القرآن لان السنة فيها تطويل وليس بين التكبير
ذكر مسنون فيه والوقوف من الركوع وان كان فيه ذكر مسنون لكن خصت من هذا الاصل لعدم امتدادها
وفي النجاشي لا يرسل يديه بعد القنوت بل يضعهما لانه قيام فيه ذكر مسنون ثم يثنى اي بقراء سبحانك اللهم وعبدك الماخو
عقيب الافتتاح لما روى انه عم اذا افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم الماخو ولو ادرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة
جهرًا او سرًا لالتفت بالثناء ولو ادركه في الركوع يكبر قائماً ويترك الشاء ويكبر ويركع للابفوت عند ادراك الركعة
في السجود يكبر ويأتى بالثناء ثم يكبر ويسجد كذا في الامام ولا يوجه اي بقراء اذ وجرت الالة وقال الشافعي بوجه

٢١

لما روى علي بن ابي حمزة انه عم اذا كبر قال وجرت وجهر الالة ولما روت عائشة انه عم اذا افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم
لما روى عنه ابو حنيفة انه عم اذا كبر قال وجرت وجهر الالة ولما روت عائشة انه عم اذا افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم
هذا ابو يوسف انه تبع للثناء لان الاستعادة عند القراءة كانت لدفع وسوسة الشيطان والمصلي احرص من القاري
اليه فيقول المسبوق انما قام لقضاء ما فاته لا لقاري لا يؤتم به في لا يتعوذ المقتدي لانه ليس بقاري وعند ابو يوسف
يتعوذ لانه ياتي بالثناء ويؤخر العود عن تكبيرات العبد ليكون متصلة بالقراءة وعند ابو يوسف يتعوذ قبل التكبيرات
لانه تبع للثناء ويسمى اي بقراء البسملة الله الرحمن الرحيم اول الصلوة عند ابي حنيفة لان الصلوة فعل
واحد فيكفي بكلاً بالثناء في اولها وقال في اول كل ركعة لان كل ركعة بمنزلة صلوة مبتدأة ولهذا الوجه لا يصلح
بجنت باتمام ركعة وفي الكفاية التسمية في اول كل ركعة حسن بالاتفاق وان الخلاف في وجوبها فيه فعند ابي حنيفة لا يجب
في الثانية كوجوبها في اول وعند ابي حنيفة لا يجب اي لا يسمي بين الفاتحة والسورة وقال محمد بن سفيان في اول كل سورة
لانه اقرب الى متابعة المصحف ولهما ان التسمية انزلت للفعل وليست اية من اول كل سورة ولا من اخرها ومن
اي يخفى الشاء والقنوت والتسمية لان الجهر فيها يدعى كما في الدعاء ثم بقراءة الفاتحة وسورة او ثلث ايات ويؤمن
الى يقول الامام امين بعد ولا الضالين سرًا كما لا يؤتم ثم يكبر للركوع لانه عم كالكبير حين يركع للركوع كما
فضا ويعتد يديه على ركبتيه مفرجا اصابعه لقوله عم لا شأنا ركعت وضع يديك على ركبتيك وفتح اصابعه بلطفا
ظهور بهجته اي مستو باظهر بهجته غير لافح ولا منكس لانه عم كان اذ ركع لا يخف لانه عم ولا يرفع
ويحذف لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال في ركوعه سبحان ربي العظيم لثلاثين ركعة ثم ركع ذلك ادناه وهو ادناه
اي ادنى الكمال لا يجوز وعند ابي حنيفة اي مطيع اليك يمد اي حنيفة لو نقص من ثلث تسميات لم يحسن لان ان كان كالقيام
وعن محمد بن سفيان في الركوع اي يقول سمع الله من حمدة رافع راسه من الركوع ويكفي به اي بالسمع
الامام وبالنهي للمؤتم عند اي حنيفة وقال لا يجمع بينهما لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما وله قوله عم اذا قال الامام سمع الله من حمدة
قوالوا ربنا كل الحمد لله الا ان كان بينهما والقمة يقطع الشكر والمنفرد يجمع بينهما اي ياتي بالتسبيح حالة الارتفاع
بالنحو حالة الاسواء في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وروى عن المنفرد ياتي بالتسبيح فقط لانه الذكر شرع حالة
الاستغفار دون الاعتدال اظهرا لاختلاف رتبة كافي العفة بين السجدين ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه
اولاً ثم يديه لانه عم كان يفعل كذا في طغايق هذا اذا كان المصلي خافاً وان كان داخل لا يمكن وضع الركبتين قبل
اليدين فانه يضع يديه اولاً ويقدم اليمنى على اليسرى ثم وجهه بين كفيه ويد يدها اذ يدها اصابعه ممدية حال من
الضمير المستر المراجع الى المصلي وكذا مجافياً وموجهاً يصعد بسكون الباء اي مظهر أعضديه مجافياً اي مياعلاً
بطرف عن خفيه في غير راحة يديه لانه لو كان الصف مرتدماً لا يبدى فيه خفاً من الابدان موجهاً اصابعه رجلاً نحو
القبلة ويسبح فيه اي في سجوده ثلثاً فان سجد على كور عمامة اي دورها او فاضل ثوب او شئ بجده اي جهم وكل
الشئ ويستخرج به على كل الشئ كما اذا سجد على السجدة المتكيدة جاز وان لم يستغل اي لا يجوز ذلك اذا سجد على الرمال

ين

والفئة فان كانت مبسطة يجوز لو وجد الاستقرار وكذا يجوز لو سجد للزحام على ظهر من يصلي صلوة المفروضة لان
لا يصليها اي لا يجوز لو سجد على من لا يصلي صلوة وهذا متناول لوجهين اما ان لا يصلي اصلا او يصلي ولكن
لا يصلي صلوة لان الانسان لا يمكن في السجدة الا للصلوة غالبا وفي الكفاية لو سجد على وجهه على ظهر الزحام لا يهر
به ان كان ركبا على الارض والا فلا يجوز به وفي المحيط لو سجد على ركبته لا يجوز به لانه يكفيه الايا ولو سجد على العجوة
ان كان على ظهر البقرة لا يجوز لان السجود على السجود على ظهر البقرة والمرأة تنفض في سجودها وتزني بطنها
فيخذلها اي تنقص وهذا الجمل بيان للجزء الاول ويرفع راسه من السجود مقدار ما بعد قاعدته وان كان في
الارض اقل لا يجوز لانه بعد ساجدا وهو محتاج صاحب الهداية وقال القدوري مقدار ما يسمي رافعا وهو مختار
المحيط وقال الشيخ الاسلام هذا القول اصح لان الوجوب هو الرفع فاذا وجد بعض الانحفا بخرج المكثر فان كان
الى الركوع اقرب راكعا والا فلا اعلم ان رفع الرأس من الركوع والسجود فرض في رواية عن ابن حنيفة وموقوف
محمد والصحاح من مذهبه ليس يفرض الا ان الانتفاة الى السجدة من السجدة بلا رفع الرأس غير ممكن فلو الرفع
حتى لو سجد على لوح ونزع من تحت راسه فجد على الارض بلا رفع راسه يجوز مكبرا ويجلس مطمئنا اي ساكنا بقدر
نسيجه ويكبر وسجد مطمئنا ويكبر بعد ما اطمئن ساجدا ويرفع راسه اولاً ثم يديه ثم ركبته لما روى انه كان
يفعل كذا ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض ولا فخر وقال الشافعي يجلس خفيفا ثم ينفض معن الماروي
انه لم يفعل هكذا ولما روى انه لم اذا رفع راسه من السجود كان ينفض في الصلوة على صدور قدميه وما رواه
عمول على حالة العذوبة بسبب الكبر والركعة الثانية كالأولى لكن لا شاة ولا تعوذ ولا رخص يديها وقال الشافعي
ففي يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا ولنا الحديث الرشور وهو
م قولهم لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقوت الوتر وتكبرات العبدتين وعند السلام
لمر وعند الصفا والمروة وعند الموقفين وعند المجرى الى الاولى والوسطى فاذا اتمها اي الركعة الثانية واقرش
رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يمينه هو خير اصابع يديه نحو القبلة وجلسه واضعا على فخذه هو خير اصابع
اي اصابع يديه نحو القبلة مبسوطة اختار زهير عن قول الشافعي لان عنده ينفض لظفر والبصر والوسطى من
يد اليمنى ويرسل المسبح لما روى انه كان يفعل هكذا ولنا ما روى عن عائشة انه سجد كما يقعد العبدتين مخمرا
اصابعه نحو القبلة وتشهد كابن مسعود اي تشهد ابن مسعود وهو الخيات لله والصلوة والطيات السلام
عليك ايها النبي الى اخره فبشهادة ابن مسعود ان الشافعي اخذ بشهادة ابن عباس وهو قوله الخيات
المباركان الصلوة الطيات لله سلام عليك الى اخره هذا من باب الاطلاق اسم البعض على الكل لان التشهد
بعض الخيات روى عن محمد انه قال اخذ بيدي ابو يوسف وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي ابو حنيفة
وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي حماد وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي ابراهيم التيمي وعلمني التشهد و
وقال اخذ بيدي علقمة وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي ابن مسعود وعلمني التشهد وقال عمر اخذ



رسول الله وعلمني التشهد وقال عمر اخذ بيدي جبريل وعلمني التشهد ولا بد عليه اي على التشهد في الفقرة
الاولى لانه لا ينبغي عليه وبقره فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط وهي فصل لانه لم يقرأ في الاخيرين الفاتحة
وان سجد او سكت جاز لا داود اذ قرأ الفاتحة قبل قراءة الفاتحة على جهة الشاة لاني القراءة وبأخذ بعض المتأخرين ولو قرأها
على قصد الشاة لا ينوب عن القراءة كفا في القبة والاكثرون على ان ينوب عن القراءة لان الفاتحة وجدت في محلهما
فلا يتغير حكم بقصد وللهذا لم يقرأ في الاوليين وقرأها على قصد الشاة في الاخيرين لا يجوز به وعن ابو يوسف
يسكت وفي المحيط ان كان ترك القراءة والتسبيح في الاخيرين لم يكن عليه خرج عليه خرج ولا سجدة سهوا ان كان ساهيا
ويقعد كالأولى والمرأة تجلس على البنية اليسرى مخمجة جلوسا وهي حال من غير مجلس من الجانب الايمن فيهما اي التشهدتين
لانه لا تسلموا وتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا بما يشبه القرآن كقوله رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات اي المنقول بالاشكار روى عن ابى بكر انه قال يا رسول الله علمني دعاء أعزها في صلوتي فقال قل
اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم
لا كلام للناس اي لا يدعوا بما يشبه كلام الناس وهو لا يستحيل سوله منهم نحو اعطني كذا ولو ادعى به فالصحيح
اشتق صلوة الزالم بعد قدر التشهد ولو دعا بعد خروجه عن الصلوة ولا تقصد ثم يسلم من يمينه اي جانب يمينه
بني من ثم يعني بنوي سلام من يمينه من اليسر والمكبر ثم من يسار كذلك والمؤمن بنوي امام في جانبه يعني ان كان الامام
في جانب اليمن بنوي وكذا ان كان في يسار وانما خص المؤمن بالنية مع دخول في المأثرين لانه احسن اليه بان يلزم صلوة
هم وفساد او فيهما ان حاداه يعني بنوي المؤمن في الامام في الجانبين ان قام في مقابلة لانه وحظ من الجانبين والامام
بنوي بهما اي بالسلمتين للجماعة والمنفرد الملك فقط يعني بنوي المنفرد للفظ لا ليس معه سواء روى الاخبار ان
المنفرد اذا اتى الركعة على الجماعة ينزلها او لا على الامام ثم الى من يجذب في الصف الاول ثم الى الميامين ثم الى الميامين
الى الصف الثاني فحصل جهر الامام في الجملة والتعبدتين والفرج واوائل العاشقين اي المغرب والعشاء اداء
وقضا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في هذا جهر في هذه الصلوة لا غير المنفرد خير بين الجهر والاختفاء وان ادعى
يعني ان شاء جهر واسمع نفسه فيها جهر فيها وان شاء اسر لانه غير محتاج الى اسماع غيره لان الجهر افضل
لانه صلى على هيئة الجماعة قال عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم في صلاة بصلوة صفوف من الملائكة وخافت خفا ان
فهي لان الجهر مختص بالجماعة او بالوقت ولم يوجد في المنفرد اذا قضى وقبل يجزى في القضاء ايضا ان القضاء
يكون وضعا لاداء وهو الصحيح والاداء لجمهور اسماع غيره واداء الخافة اسماع نفسه وهذا عند الهمدوني
لان المجزأة حركة اللسان لا يسمي قراءة بدون الصلوة هو الصحيح اختار زهير عن قول الكرخي وهو ادنى الجهر ان
يسمع نفسه واقضاه ان يسمع غير وادنى الخافة ان تصح الحروف ان القرءة فعل اللسان وذلك باقامة الحروف
دون السماع لان السماع يحصل بالاذن وهو فعل السامع لا فعل الفاعل وكذلك ما يتعلق بالنطق كالطلاق
والعناق والاستثناء وغيرها كالسبحة حتى لو طلق امرأته او اعتق امته او استثنى بان قال لعلي الف الامانية

فان صح لظرف فيما لم يسمع نفسه لا يسمع ولا يسمع الاستثناء على ما هو الصحيح فان ترك صوت اول العشاء او اهل بعد
قاعة اخرى رجع بها اي بالسورة والقاعة ان ام وهو الصحيح ليل يفيدي الى الجمع بين الجهر والنجوى في ركعة
واحدة وهو غير مشروع بل ظهر في القاعة في العشاء مشروعا في الجملة ولا الاخفاء بالسورة في الجماعة في العشاء غير
شروع اصلا وتغير الثقل وهو القاعة اول من تغير الواجب وفي رواية عن ابي حنيفة وهو مختار في الاسلام
ان يجر بالسورة دون القاعة لان القاعة اداء والسورة قضاء والاداء يجب جملة والقاعة اداء فبراع صفتها
والسورة كانت بصفتها فيقفض كذلك والقضاء ملحق بوصفها فلا يجمع الجهر والنجوى في ركعة واحدة فقد برهن
ابن حنيفة انه يخاف بها لان القاعة تجاف فيها فيجاف بالسورة تبعالها اختلاف كيفية القضاء قبل فقدم السورة
على القاعة من المطلق بالقراءة الاولى فيحذف السورة او قيل يوتر وهو الاشبه وابعده من التغير ولو ترك
قاعة بها اي اول العشاء قاعة لم يقرأ القاعة في الاخيرين لا يقرأ في الاولين فبما يلزم تكرار القاعة في ركعة
واحدة او في غير مشروع واما السورة فانهما شرعت مرتبة على القاعة وقدس على ذلك ان المترجي مرتبة لاجل افض
القراءة او الملتزم بها اي بالاية القصص بدون قراءة القاعة جاز في مسي لان ترك الواجب وعندها لا يجوز ما لم يقرأ
ثلاث ايات فصلا وايضا لا بد من ذكر لا يسي فارباعا قوله قوله فاقراء ما تيسر من القرآن الامادون
الاية خارج اجماعا ولهذا لا تحذف على الجنب فرائه اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات او كلمتان نحو قوله كيف قدر قلب
قوله آية في كل مكان او حرف وكفى اختلف المشايخ فيه ولو قرأ آية طويلة في ركعتين كآية الكرسي الاصح انه يجوز
عنه وفيها مائة كقراءة المضمون بالطل والصمد بالسين ولم يقدر على تفهيم لفظه صلى بلا قراءة الجهر وقيل
يجوز صلوة بكل القراءة لكنه لا يقتدى به غير وسنذكر في الفرع منصوص على الطريقة اي وقت العجدة القاعة
واي سورة شاء وامرنا بالخير كل اي وقت الامن يجوز ان يكون امنه وعنده محال ان من فاعلى السجدة منها
في السجدة كوز عاجلا او منا نحو البروج وان شئت اي يقرأ والسماء ذات البروج واذا انشأ ان شئت و
في النظر استحقاق المفضل وهو السبع السبع يعني بكثرة فضوله في الفجر والظهر واساطير او سلا
المفضل في العصر والعشاء وقصا في المغرب ومن طوائف طوائف البروج ومنها واساطير لم يكن ومنها اي
من سورة لم يكن قصار الى اخر لما روي ان عروة امرها موسى الاشعري هكذا وفي الضرورة يقدر طائ
قال الطحاوي احرم الله المفضل من سورة طوائف الى آخر القرآن وهو السبع الاخير منه وكذا توفيت سورة لقوله
مثل ان يقرأ هل اتي على الانسان في الفجر صلوة الفجر يوم الجمعة او تعيينا بحيث لا يقرأ فيها الا لئلا السورة سوى
القاعة لما فيها من هجر الباقى وابيها التفضيل قال الطحاوي هذا اذا اعتد عدم يجوز بغيرها وان اعتقد
وقد هالنا انما يسر عليه فلا يكون اخذ بقول الشارحون في شرعهم ولم يعرضوا له اقول اعتقاد عدم الجواز ان لم يكن
متيقنا على دليل فغير مشروع لان يكون ناصبا للحكم من عنده فكيف يكون قيده الكراهة وان كان متيقنا على دليل
فلا كراهة ايضا لان يكون باجتها والجهر يكون ما جاز وان كان مخطيا فاقضى في حاجة الى هذا القيد في مجرته



تعيين السورة مع القعدة على غير ما كراهته لا يلزم له ان من الباقي ولا يقرأ الموت خلف الامام بل يسمع و
ينصت لقوله ولذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال المفتي ون هذا خطاب للمفتدين ولو قرأ
خلفه قال بعضهم بعد صلوة لقوله من قرأ الامام فلا صلوة له وقال محمد لا يكره وقال الكبري وان كل من
قرأ امامه ان للوصل آية الترتيب او ترهيب يعني لاسبال الجنة عند آية الترتيب ولا يتعوز من الفارغ
آية الترتيب او خطبة او صلى على النبي عز في خطبة لان الصلوة على النبي عز فرض الاستماع الا ان يقرأ
خطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه فانه يصلي السامع في قلبه ابتداء للامر ولا يجوز له ان يترك هذا اذا قرأ من
الخطيب وان بعد فلا حوط السكوت لانه وان لم يقدر على الاستماع فقد قدر على الانصات فيجب عليه
والجماعة سنة مؤكدة اي سنة يشبه الواجب في القوة واكثر المشايخ على انها واجبة وسنة لانه ثابت بالسنة
لكن فانه جماعة لا يجب عليه الطلب في المسجد اخر وفي البيتين الصحيح ان الجماعة تسقط بالمطر والعين والبرد
الشديد والظلمة الشديد يترك الجماعة تكرار اللغة يكون عذرا اذا لم يواظب على تركه لقله مبالاة وفي القنية
اذا استغفل بترك اللغة فبقوة الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار ومطالعة كتبه فاستعذر في ترك الجماعة قال وجوابه
الاو فيمن والطلب على ترك الجماعة تكاسلا وقلة مبالاة بل وجوابه الثاني فمن لا يواظب على تركه بان يغفله بالقله
لنفسه وللمسلمين وكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن والاو بالامامة الاعلم بالسنة ايها حكم الصلوة
صحة وفادح اذا عرض له غرض امكده اصلاح الصلوة حقة ثم الاقرا اي ان ساقوا في السنة يومهم اكثرهم
قوة وتحسين القامة لان قرائته ركن في صلوة وطالب اليها من ثم الاورع اي اغد هم احتراز عن الشبهة في صلوة
عدم من صلى خلف عالم تفي فكانا صلى خلف بقى ثم الاك لقوله عدم لابي اي ملكت ليومكما اكبر كما سنا وان استويا
فيه فاحسنهم خلقا اي اللغة بالناس وان استوا فيه فاحسنهم وجها اي اكثر صلوة بالليل وان استوا فيه
فاشرفهم نسباً وان استوا فيه فانظرهم وان استوا فيقرع او الجبار الى القوم كذا في مواج الداراية فان
ام عبدوا واعراى من العرب من سكن في البادية او قاسقوا واعراى او مبدع او ولد الزانية لان الناس يكرهون
الصلوة خلف هؤلاء وفي تقديمهم تغليب الجماعة هذا اذا كان من البصرين هو افضل منه فاذا لم يكن يوم الاخي
لما روي ان النبي عز استخلف ابن مكتوم بالمدينة حين خرج الى غزوة تكوكن لانه لم يكن احدا افضل منه وفي المحيط في صلوة
الجمعة يقتدى بالناسق واما غيرهما من المكتوبات فلا بأس بان يجوز لامسجد آخر ولا يصل خلفه فلا يتم بذلك
الجماعة النساء وحدهن اي بدون الرجال لان جماعتهن لا يخلعوا عن ارتكاب محرم من زيارة الكعبة او ترك
مقام الامام وتقف الامام وسطهن لو فعلن لان ذلك استلزم وفي القنية المرأة تصلح لمامة الرجال في سجدة
النفاق دون الجان ومعنى ما ذكر في المحيط من ان المرأة اذا امت في صلوة لجانة لا بعد لان صلوة الرجال
فاسدة وصلوة النساء صحيحة فبسطه فطية صلوة لجانة يصلونها فلا تعاد لان اعادتها غير مشروع وكذا في
الشابة كل جماعتهما كره لما في حضوره من حق في اللغة والنجوى اي كره حضور العجز والظلم والعصر والباقي

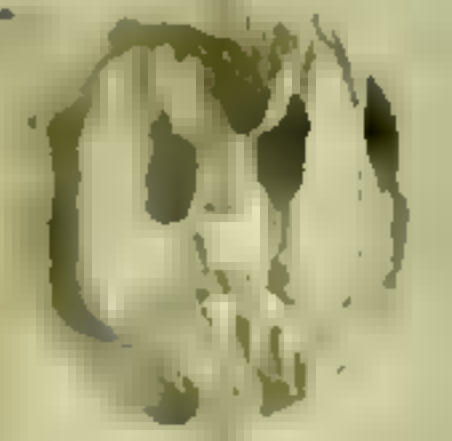


ان لا يكون حضوره في الاوقات الثلاثة والعبدان انما كان حضورهما في الوقتين عند الحنفية لان الفارق
مشتق من هذين الوقتين في وقت الشيق قد جعلهم على رغبة الجاهل والملي العجز والعناء فهم يأتون
وفي المغرب بالطعام مشغولون واما في العبدان فكلان المصل متع فبكنهم الاعتزال من الرجال وقال
جسج العجز في الصلوة كالمراقلة الرغبة فيهن قيدا للجور لان الثابت ليس لها الخروج اتفاقا قال
الامام الحنفية هذا الخلاف كان في زمانهم واما في زماننا فبمنعهم كلهم عن حضور الجماعة ويتفقد
المواظبة الذي ليس معه ما باليتيم لان طهارته مطلقة لا ضرورة لان التراب خلف عن الماء غار
قيدا للتوضي به لانه لو كان معه ماء لا يجوز اقتداء به باليتيم والقاسل اي يقتدى القاسل بالماسح لان الحنف
مانع من سرائر طهارة الى القدم وما حل الحنفية بزيادة المسح فاستوى الماسح والقاسل والقائم اي القائم
بالقاعد ياروي انه من صلا آخر صلوة قاعدا والقوم خلفه قيام وفي الحنفية هذا في قاعد بركوع وسجد
لانه لو كان يروي والقوم بركعون وسجدون لا يجوز الاقتداء وفي الحنفية لا يجوز امانة الحنفية المسك على
للسماجزة ان تقدم بين ويزقام وسطا في صلاتهم لوجود المحاذات منهن وفي الدخيل اما
منه الاحاد جازية ذكرنا في ان بلغ خذبه حذو الركوع فعندهما جازية كما يجوز امامة القاعد بالقائم
وعند الحنفية لا يجوز والموتى لا يستويان في طحال الا ان يوي الموتى قاعدا والامام مضطجعا لا يجوز لان حال
المستلقي في الاما دون حال القاعد الا يرى انه لا يجوز التطوع بالامام مستلقيا اذا كان قادرا على
الوقوف والمنقل بالمفترض لان طاحنه في حق المصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيحق البناء
فيدها لان اقتداء المفترض بالمنقل غير جائز فان قلت اذا اقتدى من قلدا ابا حنيفة من قبل صاحب في الوتر
يجوز مع انه اقتداء المفترض قلت الصلوة متحدة ولا يختلف باختلاف الاعتقاد ولان امامة النادر غير جازية
لان المفروض انما يجب بالنسبة الى الجواب في حق غير يكون بمنزلة امامة المنقل بالمفترض الا اذا انزل احد
حدهما عن ما نذبه الاخر بان يقول مثلا نذرت ان تصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان فيجوز اقتداؤه لالا
مخاد وان امامة المظالم النادر غير جازية لقوة النذر لا رجل اي لا يقتدى رجل بامرأه وصحت لان تأخر المرأة وا
جب وصلوة الصبي نقل وظهر بمحض وروى النبيين كذا لا يجوز اقتداء محذوران ان اختلفت عددهما وان اختلفا
وقاريا يولي لباس بغير يوم بوم لان صلوة الامام في هذه الصلوة ضعيف فلا يصح اتباعه في يوم بوم
لا يصح اقتداء مفترض بمنقل لا وصف الفرضية موجود في مقتدى دون الامام والموجود لا يبيح في مقتدى وفي النبيين اذا
لم يكن الاقتداء في هذه السبل هل يصير شرعا في التطوع ام لا فعندهما يصير شرعا بناء على ان الفرض اذا بطل ينقلب
قلا وعند محمد لا يصير شرعا لان الفرضية اذا بطلت عند بطل اصل الصلوة والاشيدان يقال اذا فسد يعقل شرط
الصلوة لما ظهر خلف المحذور لا يكون شرعا وان كان الاختلاف بين الصلوتين يكون شرعا ومثرا لظلال في ظاهر
في حق مطلق الوضوء بالفرقة ومفترض اي لا يجوز اقتداء مفترض فرضا مثل ان يقبل احدهما الظاهر والاخر

بالموتى

العمر واحد في ظهر الامام والاخر ظهر اليوم لان الاقتداء هو ان يتي تحريمه في تحريم الامام ويجعل صلوة مقتدى
بصلوة الامام وتغابر الوضوء ملغ عن ذلك وفي النواذر رجلا ان افق الصلوة معا ويؤى كما من ان يكون اما
ما لصاحبه صلوة ما نامة لان الامم يبيع من غير نية فلفت النية وصار كل واحد منهما شارعا في صلوة نفسه لان
يؤى كل واحد ان ياتي بصلوة فاسد لان كل واحد قصد الاشتراك ولم يبيع لاشراك كون كل واحد موعنا
واما ما لا يبطلها ان الصلوة ولو ترك اي لا يبطل قوة الركعة الاولى على الركعة الثانية على الاولى مكو وهدو
في النوافل طاعة الثانية على الاولى غير مكروهة وهذا في الصلوة الحسن واما في الجمعة والعبدان فيمنعوا بينهما والاهل
معاون ثلث ايام غير مكروهة ويقوم الامام مؤتمرا في صلوة واحدة او منفردة عن جماعة ولو كان مع امرأه
او صبي يعقل كان جماعة لانها من اهل الصلوة ويقوم الصبي كالبايع ويتقدم الامام ان راو على الواحد والراة او
في حكم الاطفال لعدم حق لو كان خلفه رجل واحد واسر يقوم الرجل بجنازة الامام وفي قولهم يقيم اشارة الامام يا
يا الواحد بان يقوم عن يمينه وقوله ويتقدم مفيد ان لا يارهم بالتأخير عنه وذلك اسر وان ظهر حدث بعبد القوم
يظهر اقتداه بامام ثم علم انه حدث بعد القوم صلوة لان صلوة الامام متضمنة صلوة المقعد وفسادها يوجب فساد
وبعد الرجال لقوله يوم بلي متكم او بالسلام ثم الصبيان بالفتح جمع المثنى كالمبال جمع جلي ثم السلام فان جازية
اي لوصلت امرأة عاقلة سواء كانت محرمة لوطيلة مشتركة في طحال والماضي في جنب رجل فاحيل بينهما في صلوة مطلقة
لي زانف ركوع وسجود مشتركة تحريمه واداء فسد صلوة اطلق المحاذات ليناو كل أعضاء او بعضا حتى لو كانت
على الدخان وهي قد قامت الرجل خذبا على الارض فان حازت عضو من عضوها فسد كذا في المصنف في المرأة لان
محاذات الاسرة المشتركة في الاصح قيد المرأة بالعاقلة لان محاذات المحزون لا تقدر لان صلوة البيت بصلوة كذا
في الزناية وبالمشتركة في طحال وفي الماضي يدخل فيها العجز لانها كانت مشتركة وتخرج عنها الصبي وقيد بالطلقة لان محاذات
ذات الصلوة طحال في المقتدى وقيد بالاشراك تحريمه واداء لا تقيد محاذات الشراك في الاداء ان يكون احدهما
اماما لاخر فيهما يؤدبه او يكون الامام يؤدبه بانه يشترك بين الشراكة بين الامام والمأموم والشراكة قد ثبتت في
التحرمة دون الاداء كما اذا كان مسجوقين وقاما بقبضا ما فاتهما لا تفيد محاذاتهما والشراكة في الاداء وقد يوجد بطلان
الشراكة في التحريم كما اذا سبق الامام حدث فاستلمه آخر فاقصدى احد بالمطيلفة والشراكة ثابتة بين المقتدى بالمطيلفة
وبين الامام الاوحد وكل من اقتدى به فيما يؤدبه ولا يشركه بغيره في التحريم لان المقتدى بالمطيلفة يتي تحريمه على تحريمه
المطيلفة والامام الاوحد ومن اقتدى به لم يبتوا تحريمهم على تحريمه بالمطيلفة مع ذلك لو كانت المرأة من احدى الطائفتين
جاءت رجلا آخرين الطائفة الاخرى بغير صلواتهم فعلى هذا كان الشراكة في الاداء معنيين بذكر الشراكة في التحريم
وفي المحيط لو جازت في الذهاب للوضوء والرجوع عنه لم يفسد صلوة استمنا لان لم يحصل اداء شيء من الصلوة
بغيره او قيد بانقولنا للحليل بينهما لانه لو كان بينهما حائل لا يقد وحده في الطول ان يكون مقدار رزاع وحلقه مثل
غلقه الاصبع والفرجة تقوم مقام الحائل وادائها قد ما يقوم في رجل وانما قال فسد صلوة لان صلوة ناعبر

فاسد لان النبي ع قال آخر وقت من حيث آخر وقت الصلاة ولا مكان تحت ناخبرها الا في الصلوة فيكون
الرجل مامورا بتأخيرها فاذا احاذته ولم يتقدم عليها غلظة وخطونين يكون زكاه الفرض المقام فقد صلوة ولو
لم يكن التقديم فاشترى اليها بالتأخير فلم يتأخر فسدت صلواتها وصلوة لانه تركت فرض المقام كذا في اللخبنة وفي المتن
الخاص شرط ان يؤدي ركنا حاذته وعندا يوسف وقت مقدار ركن فسدت وطرها شرط آخر وهو ان يكون
جنبها مائة حتى لو اختلفت لا يفد واما يتصور ذلك في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل واحد منهم بالتدري
الوجه ان نوى اماما والاى ان لم ينوئها فسدت صلواتها لان لا شراك لا يثبت بلانية صلى الله عليه وسلم
واما استخلف في الآخرين اميا يعني لو سبق الامام حدث بعد ما افاض في الركعتين الاولين فاستخلف اميا فسد
صلوة الكل عند الحية وقال في المسئلة الاولى وطها هي كما اذا ام العاري عراة ولا بين وفي المسئلة الثانية صلوة القدم
هي في لان القراءة في الاخرى غير واجبة فاستخلف في الامني والقاري سواء وفي المسئلة ان الامام والمأموم الاميرين
كانا قد ربن على تقديم القاري ليكون قراءته قراءته فاما تقدمها لزم منه ترك القراءة مع القدرة عليها ففقد واما
كسوة الامام لا يكون كسوة للمأموم حتى تترك من تركها الفاد وفي المسئلة الثانية ان القراءة فرض في كل الركعات
لان القراءة الاولى من جعل قرائته في كل تقدير والتقدير بما يصح في حق القاري لا العاجز والامني عاجز لعدم
الاهلية فلا يثبت القراءة تقدير فان قلت القاري في القدرة الغير لا يفد قلنا عندنا حنفية ولم يملك بوجوب
طهارة على الضرب وان وجد قايما فكيف اعتبره قلنا في مسائل الامي قلت انما يعتبر قدرة الغير اذا تعلق باختيار
ذلك الغير وهذا الامي قلنا على الاقضاء بالقاري غير اختيار القاري فيلزم قادرا على طهارة القراءة وتختلف من
تأخير خليفه فقد يفقد صلواتهم قد تأخروا بعد التلاوة وفي الاولين بعد ما صلى ركعة لا يجوز الا استخلف
اتفاقا **باب في الصور** صلى الله عليه وسلم طهارة توضع امامه ولو بعد التشهد يعني لو بعد التشهد توضع
وسلم عند اوجبه لان طهارة توضع في كل ركعة وقالا تمت صلوة والاستسنا فافضل ليكون البعد عن شبهة
للاضواء والامم غير اخر المطانة هذا تغير الاستخلاف صورة ان يخفى الامام واختار به على في مؤلفه انه عرف هكذا
روى عن النبي ع ولو احدث في ركوعه او سجوده توضع امامه ولو ترك ركوعه او سجوده لم يضر اليه موضع
يد بخل ركبت وفي على طهارة وفي القراءة على الفم في طهارة اذا كان خلفه مسبوقا ولم يعرف صلى الامام ولم يلى
عليه يصلي اربع ركعات وينبغي في كل ركعة وفي طهارة انما يجوز صلوة الخليفة اذ انوى الامامة من ساعة ولو نواها
حين قام مقام الاول قبل خروجه الامام جاز وان نوى بعد بفسد صلواتهم طهارة كان الامام عن الامام ولو اختلف
رجلا والقوم اخر نوايا الامام معا فالامامة خليفة الامام وان تقدم الذي وقدم القوم فافقدوا به خليفة
الامام فاسد ولو نواها ان رغب فاستخلف غيره فقبل خروجه الامام عن المسجد ظهر انه دم ما فان كان الثاني لم يؤدي
ركنا فالامام الاول ان باخذ الامامة لان المسجد مكان واحد فيجعل كأنه يتحول وجهه عن القبلة وفي القنية
يتخلف محمد شاذ صلواتهم وفي الجمعة يجوز ويقدم هو غيره فيصلي بهم ثم يتوضا ويم ثم اوتى صلوة

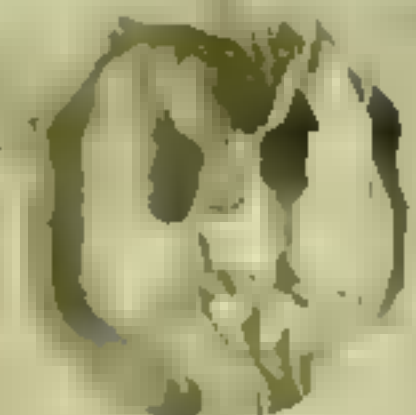


حيث توضع او بعد الى مكان الاول وانما خبر لان في الاول قلت المشي وفي الثاني اياه الصلوة في مكان واحد
فيميل الى ايهما شاء كما تنقوه ان كان للغير ان شاء يتم حيث توضع وان شاء عار وان وع امامه هذا من عمل بقوله
ويم توضع والصلوة في امامه راجع الى الامام واما هو الذي يخلف فان الخليفة امام للامام الاول والقوم
والاى ان لم يفرغ لانه وهو الخليفة عاود الامام الاول وبني خلفه خليفة حتى لو اوتى صلواته في مكان الوضوء لا يخرج
لان لا يفرغ في موضع الا قداء من قبل الصلوة ان يكون موضع وضوء المسجد حيث لو اوتى بجاز وكذا
للمفتي في الامام حكم المفتي في انه ان يكون سبقت فتوضا ان فرغ امامه ثم او يعرض وان لم يفرغ يعرض
ولو جاز او اعني اعلموا وانهم بان تأخر في صلواته لا ينفذ وضوءه فاحتمل لان وجوده العوارض نادر فلم يكن
في معنى ما ورد به النص وهو قوله من قام او رغب في صلوة فليصرف ويتوضا وليبن على صلواته ما لم يكلم هذا اذا
وجد هذه الاشياء قبل ان يقعد قدر التشهد واما اذا وجدت بعد تمت صلوة فان قلت لم يخرج بفعل المصلي فرض
عند حنفية ولم يوجد قلت وجد منه اضطراب في الاعمال وموضع منه وانما يوجد فقد وجد مكث بعد ذلك ويكون
موجزا من الصلوة مع ذلك والاداء ضع منه كذا بسوطه هو رآه وفي المتن هذا اذا نوى مكث الصلوة وان لم
ينوي لا يفسد صلواته لانه لم يغير مودا جازا منها او فرغها واحدث عمدا او اصابه بول كثير او شرب او اصابه بفسخ راسه
فقال منهم او ظن الامام انه احدث بان ظن الخاطيء ان يخرج من المسجد وجاز للصوف جازا في حاج
للمسجد لان مكان الصوف وحكم المسجد ظهر اي علم انما يحدث بطلت صلوة ونعين الاستسنا ولو لم يخرج من المسجد
او لم يجاز روى الصوف في بئنا لا نعرف على قصد الاصلاح ولو تحقق ما تقدمه في كذا هذا وان تقدم قداه فالحق السني
فان يجوزها بطلت وان لم يكن بين يديه شي فقد ازال الصوف خلفه حتى لو تقدم قداه ولو اخرج جازا والصوف يفقد
صلواته وله اقل منه لا يفد وان كان منفردا يعتبر موضع سجوده من كل جانب ولو احدث كذا بعد التشهد او عمل ما ينافي
الى ينافي الصلوة كالنكاح والتمتع وغير تمت صلواته لان لم يبق عليه شي من الاركان وبدرها بعد اي يفد الصلوة بعد
التشهد قبل السلام عند اوجبه روية المنيب الما وهو فاعل يفد وترع الماسح حقه بغير يسير بان كان واسع الساق
لا يحتاج في رفعه الى المعالي فبدره لانه لو خلفه بغير تمت صلوة وبخشي منه مسجد هذا اذا كان واجدا للماء وان لم يكن
واجدا للماء لا يبطل لان الرجل لا يخطئها من التيمم وقبل يبطل لان طهارة السابق روى الى القدم وتعلم الامني
سواء وهو من لا يعرف القراء والكتابة سورة يعني كذلك بعد النسيان وكما عرفت انما لا يعلم من الغير
بتم صلوة لانه وضع منه اعلم ان قوله سورة وقع اتفاقا وهو على قولها واما لغيره قال لا يكتفي ويطلب القاري اي وجدانه
وقد عرفت القاري على الاركان وذكر قايمة لصاحب الترتيب وكان في الوقت سعة وتقدم اي استخلف الامام القاري
امنا وطلوع وكما في الشمس في البحر ودخل وقت العصر لجمعة فعند ما بعد قد قدر التشهد اذا صار الظل مثله
بتم صلواته وعند اوصار الظل مثله يبطل وزوال عدد المقدور بان توضا صاحب جرح مع السيلان وشرع في
الظلم وقد قدر التشهد فان قطع السيلان ودام الانقطاع الى غروب الشمس بعد ظهر غروب الشمس وظل ظليل

بقية

عن

قيد بل لا يوسطه لان عن براء لا يبطل صلوة في الامت صلوته في المحيط كذا الخلاف لو عرض هذه العوارض
في جهة السهو لان العود الى سجدة السهو برفع السلام دون التشهد فكانه وجد بعد التشهد قبل السلام
ولو ترك بعد السلام ان عليه سجدة التلاوة او الصلابة فلهذا لم يفرق بين شي من هذه العوارض قبل ان يقعد
تدبر التلاوة فصدت صلوة اتفاق لان العوارض العود اليها برفع التشهد وهذا الخلاف متى عليه اصل وهو
ان اول الصلوة ولو لم يسهو في وجوبه لم يفسد صلوة الاقامة فانه تغير الصلوة سواء وجدت في اولها او اخرها فمنه
العوارض كانت يبطلها في اولها فكذا في اخرها ولا يفسد الصلوة كذا في اولها او اخرها فمنه
منها فيفد بناءا بغيره عليه وهذا المعنى مفقود في اخرها فيتم صلوة وامانة الاقامة فيغير وصف الصلوة من يصير الى
كمال الصلوة حتى ان يبطل وكذا في غيرها الامام وحده عند كبره اذ اقره في الامام في آخر صلوة عوض السلام او حدث
منه فيفد صلوة المسبوق عند بل حصة وقال لا يفسد قيدا بالقرينة لان التكلم لا يفسد صلوة المسبوق اتفاق لان
لن السلام على وليس يفسد في السلام كلام فالحق الكلام به فيكون قاطعا لا يفسد او فيدها بالامام لان قهره
المسبوق يفسد صلوة اتفاقا وقيدا بقولنا عوض السلام لانه لو قهره قبل التشهد يفسد صلوة الجميع اتفاقا وقيدا
بالسبوق اتفاقا لان السلام محل فان صلوة الامام والمذكر تامة اتفاقا وهذه صلوة الاحق تامة ايضا في روا
يت في المحيط الخلاف فيها اذ لم يفسد الركعة بالسجدة لان حكم الافراد لم يتقرر له وبعد ما قيد بها بفساد صلوة المسبوق
اتفاقا لقرينة حكم الافراد وهذا يبرهن بان قيام المسبوق قبل الامام له ان القهره لم يفسد صلوة الامام مع
صلوة غيره عند بل لا يفسد صلوة المسبوق وله ان القهره افسدت الجزاء الذي لا يفسد من صلوة الامام فافند
من صلوة المسبوق الا انه يحتاج الى البناء لان في اثناء صلوة والبناء على البناء فافند الامام مستغن عن البناء ففقدت
صلوة الامام للكلية اي يفسد صلوة المسبوق كلام الامام وخروج من المسجد لان الكلام بعد التشهد وطرح
منه الصلوة لا يفسد لها فلا يفسد صلوة المسبوق امام حضر عن القراءة اي عجز عن قراءتها فافند في كلامه عند
حنيته وقال لا يفسد اختلافه في اماكن حافظا وعجزا لاجل جلي اما اذا سئى القراءة اصلا لا يجوز الا
تختلف اتفاقا لا يفسد امتيا كذا في الكفاية وهذا فيما اذا لم يقرأ مقدار الجوز فان كان قرا لا يستخلف
اتفاقا لان نسيان جميع القرآن نادر ولو استخلف فسد صلوة لانه لا حاجة اليه لهما ان الاستخلاف
شرع في الحديث على خلاف الفيلس وهذا ليس في معناه ولذا الاستخلاف في الاطلاق شرع لاصلاح الصلوة
بواسطة العجز وقد تحقق العجز في القراءة والعجز عن القراءة غير فيكون في معناه كقاعدة اي كما يصح تقديم
الامام مسبوقا بعد ما احدث قيم صلوة الامام او لا يفسد كان ينبغي للمسبوق ان لا يتقدم العجز عن التسليم
ومع ذلك لو تقدم يتبدى من حيث انتهى اليه الامام لقيام مقامه ويعدم مدركا ليس بهم يعني اذا انتهى المسبوق
الى موضع السلام تقدم مدركا ليس بهم وحينئذ انما في المسبوق صلوة الامام بغيره المتأني بغيره بفساد صلوة
المسبوق ان عجزا ما ينافيها كالفهرته وغيرها والاول بالنصب عطف على الضمير في بغيره بفساد صلوة



الامام لانه وجد في حلال صلواتها لا عند فراغ بغير فراغ الامام الاول من صلوة مع القوم بان يتوضا وادرك
خليفة بحيث لم يفسد شي وان صلوة خلف خليفة لا يفسد المتأني للقول اي لا يفسد القوم ما عمل المسبوق من
المتأني لان صلواتهم قد تمت من رجع او سجد فحدث فرفع راسه بغيره الانصاف ما ينفي الاداء فلم يفسد موديا
جزاء من الصلوة مع طهارة ولو اراد به انما السجود او لانيه فسد صلوة او ذكر سجدة الى السجدة المذكورة فيقيد
ما احدث فيه وهو الركوع والسجود ان يني على صلوة حتما اي يجب اعادته ما احدث فيه لان الانتقال من ركن الى
ركن مع طهارة شرط ولم يوجد فليزم اتمام الركوع بعد طهارة ولا يمكن الا بالاعادة وان استأنف صلوة فهو
افضل وما ذكره في يدنا بغيره لو ذكر وهو ركع او سجد سجدان عليه سجدة صلواته فالحظ من ركوعه او رفع
راسه من سجده فجدد لا يجب عليه اعادة الركوع والسجود الذي يذكر فيه لان شي من الصلوة بعد ذلك
كرو السجدة جاز فانه لو اخرج تلك السجدة الى اخر الصلوة يجوز صلوة لكن ان اعادته يكون مندوبا لا يقيد
اقام ذلك الركوع والسجود ويستحب الاعادة ان ام واحدا فحدث وخروج من المسجد الى رجل امام بلانية بغير
الامام يصير اماما وان لم ينزل يكون اماما يفسد لان تعين الامام لقطع الخزع على كس العوام والماموم
الواحد متعين فلا حاجة الى الاستخلاف ان كان الممام رجلا والا اي ان لم يكن رجلا بل كان جثيا وامرا
وقيد بفساد صلوة او صلوة الامام لان الصبي او المرأة صار اماما تعينه وكذا شرع مسافر في قضاء الغائبة
فاقتدى به مقيم عليه تكل الغائبة ثم احدث الامام فذهب لتوضا بفساد صلوة المقيم لانه لا يصير هو خليفة في
مكان الامام كذا في الحاشية والصحيح انها لا تقدر لان المتقدم ان تعين للامامة اذ اصلي لها واذا لم يتعين
لا يصير الامام معتد بها فلا يفسد بفساد صلوة المتقدم لانه خلا مكان امامه عن الامام وفي البين هذه
الخلاف فيها اذا لم يتخلف وان استخلفه يبطل صلوة الامام المستخلف اتفاقا **ما يفسد الصلوة**
وما يكره فيها بفساد الكلام ولو كان سريحا او في يوم مطوف على قوله سريحا نقديس ولو كان السهو
او حالة النوم ذكر في الاصل السلام اذ اكلم النائم لم يفسد صلوة لصدره عن التمييز له والحكم ما ذكر في المتن
لان الكلام قاطع للصلوة مطلق والسلام اي سلام المصلي رجل عدا قيده لان السلام سهوا غير مفسد
لان من الاذكار والكلام ليس من جنس الاذكار في الصلوة فكان منافيا على كل حال وفي غير العهد يجزى ذكر
اوفي العهد كلاما مافيه من خوف الخطاب ووجه الى السلام انما يقيد بالعذر لانه لا يفسد ولو ساهيا لان في
السلام ليس من الاذكار بل هو كلام طاب به والاثنين وهو ان يقول له والتاوه وهو ان يقول آوه
بللدا والتشديد والتأنيق وهو ان يقول آوه شديدا كان او مخفيا وبكاوه بصوت من وجع او تعب
قيد بها لان بكاءه لو كان للجنة او النار لا يفسد ويخرج بل اعذر بان كان تحسين الصوت لا يفسد لانه
يفعله في المحيط ان كان التحسين للصوت لا يفسد لانه يفسد لاصلاح القراءة فيصير من القراءة مع
الابري ان الحش لاصلاح الصلوة لا يقطعها وان لم يكن من الصلوة وتسمية طاعنا يعني اذا عطس

في قوله بغيره

مرجى في صلوة برحمة الله في صلوة لانه كلام الناس وفي المحيط لو قال العاطس في الصلوة
يرحم الله يخاطب نفسه لا يضره لا ندعا وجواب خبر سواد بالاسترجاع يعني اخبر في الصلوة سواد وقال
انا اللواتي الله اليه راجعون وسار يشدد الراي خبر من خرج بلولة اي بلولة الله وعجب بالجملة يعني
من اخبر خبر عجب فقال سبحان الله والتمسيلة اي قول لا اله الا الله لان الشاء بالقصد يكون
كلاما يخرج القرآن بقصد خطاب من ان يكون كلام الله لما قال ما بنى اركب معاني يكون كلاما مقيدا لا قوة
القرآن قيد جواب خبر لانه لم يرد به طوبى بل اعلامه بان في الصلوة لا يفسد صلوة في غير اقامته يعني
لوفى الصلوة على غير اقامته القراءة يفسد صلوة لانه تعليم ولوفى على اقامته لا يفسد صلوة لانه مضطرب لا يصلح صلوة
ولو كان الامام اشغل الى اية اخرى او قرأ مقدار ما يجوز في الصلوة فتمت بفساد صلوة الصلوة الفاتحة وفسد صلوة
الامام لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقين من غير ضرورة ورواه من مضى في بفسادها عند ان حنيف لانه
يلقى منه فصار كمن يلقي في صلوة من رجب وقال لا يفسد لان النظر الى النقوش غير فالنظر الى المصنف
او ط الا انه يكن لانه فيه تشبيه بضع اهل الكتاب قيد بالقراءة لان الفهم منه بلا تحريك لسان غير مقيد
اتفاقا وفي البرهانية قواني الاولى قل بانها الكافرون وابدا بالثانية بانها اعطيت الكوفرت ثم ذكر ينقطع و
يبدأ بادلها وفي الحديث يتم الكوفرت ولو اصابه وجع السر لا يبطئه الا باسبال الماني فيه وضاق الوقت ولم يجد
المكاييل غير قراءة والاخر من يؤمر بخبرك الشفين واللسان والاشي فيه كالخمس وسجدة على حجر يعني بفساد
صلوة من سجدة على حجر والدعاء بما سأل عن الناس يعني اذا سأل الله عن العباد فقد صلواته وكلمه وسريه
عاما لو ناسيا لانه عمل كثير وحالة الصلوة مذكرة واذا كان بين اسنانه مقدار طرفة فابطله لا يفسد صلوة
وقبل ما دون ملاه الف لا يفسد صلوة ولو اخذ من الخارج فابطله فسد صلوة في الاصح روى اسد مقدار
طرفة عن اني حنيف من خلاصة كل عمل كثير وهو مقام بالبدن وان كان بقاء بيد واحد فهو قليل لا يفسد
الصلوة ما لم يكرر قبل العمل الكثير ما اشتمل على عدد الثلاث كن قتل قملة او قملتين لا يفسد وان ركب
الدابة يفسد وان نزل لا يفسد من الوقعات وقيل الكثير هالم يعلم ناطره ان عامه غير مصل ولو اشكل عليه
فهو قليل وقيل وهو مفترض ان راي المصلي ان اسكنه كان كثيرا وهذا اقرب من مصل ركعة من صلوة ظهر
وقية مثلا في شرع اي نوى صلوة اخرى وجدته القريبة من غير رفع اليدين صلى كما ان شرع في اخرى يعني
صلوة ظهر قضاء او العصر او التطوع يتم الصلوة الاخرى ولا يجزئ منها الركعة الى صلاها كن باع بالف
ثم جدد البيع باقل منها او بدينار وانقص الاول والاى وان لم يشرع في صلوة اخرى وشرع في الصلوة
الاولى اتم الاوى اي الصلوة الاولى كن باع شيئا بالف ثم تبايعا على الف لا يفسخ الاول فاني نية لانه نوى
الشروع في عين ما هو فيه الا اذا كبر بنوى امامة النساء عا والاقضاء بالامام او كان مقيدا بالانفراد بعين
شأنه في كبره لو بطل ما مضى من صلوة للتغابر وفي خلاصة هذا اذا نوى بقلبه وان قال بلسانه

فويت ان اصاب الظن انتقض ماضى ولا تعيب الركعة التي صلاها من قبلها ولا يفسد ما مضى من ذلك لنية
والند لانه بدل عن زيادة حضوره وهو المقصود في الصلوة والعمل القليل وهو ضد الكثير على اختلاف
الاقوال المذكورة في حد الكثير عرفت هاتان المشان ما سبق قيد وجع ومضيه من قيد العمل بالكثير وروى
احداى لا يفسد هارم واحد بين بدل المصلي وباتم ان متى سجداى موضع سجوده لان هذا القدر من
الظن حقه هذا ان كان الرجل في الصلوة وان كان في المسجد فالحمد هو المصلي والمجد الكبير والجامع مثلا
لجميع ان الصلوة وفي الفقه من قام في آخر الصف بينه وبين الصفوف مواضع خالصة فلما اخذ ان يمر
بين يديه لقوله امامة في الصلوة يخط المار على رقبته من لم يسد الفرض جزء على الارض بلا حائل كالاسطوا
نة وغيرها ولو كان مع المار ذباية ففسد بها من لم ياتم ولو من رجلان متحاذيان والذي بلى المصلي هو المار
وحاذى الاعضاء الاعضاء اي حاذى بعض الاعضاء المار بعض الاعضاء المصلي ان كان على الدكان وانما شرط
بهذا لانه لو صلى على الدكان مثل قامة الرجل فهو سرة لا باثم وبغز بكسر الواو المملة بعد الفعين للهجة او يجعل
في الارض سرة وهي خشبة بقدر راع وعلطوا صبح بقوله بطار والجر وسنعلق بقوله يغز على حاجبيه وهو
حالة من السرة اي كانية على احد حاجبيه وفي بعض النسخ يغز من قرب نقر بياى يقرب السرة الى نفسه
ذكر الضعيف الرجوع الى السرة باعتبار المذكور ويوضع ولا يحيط لان المقصود وهو الاعلام لا يحصل
وفي بسوط شيخ الاسلام لو كانت الارض صلبة بحيث لا يمكن الغرز يضع طول الاعراض ولو لم يكن مع خشبة
يخط طولها وقبل يحيط يشب المجر لهم ب ويدرف اي يدفع المصلي المار بالسبيح او الاشارة لانهما اي لا يدفع
المار بالسبيح والاشارة جميعا ان عدم السرة او مرتبة وبينهما او بين المصلي والسرة وكل من الامام
يعني سرة الامام سرة للقوم لانه هم صلى بيضا امكة الى عشرة ولم يكن للقوم سرة وجاز تركها عند عدم المار
والطريق ولكن سدل التوب وهو ان يضع الفيا على كف اليد ويخل يد في كية وكية وهو رفعه من بين
يديه او من خلفه عند السجود لانه نوع تحجب وعنه به اي شوم والعبث مالبس فيه عرض صحيح ويجسد وعنه
وهو جمع شعره على مائة وشدة يحيط ورفعه اصابعه وهي غزاة اصابع او مدها حتى تصوت لقوله عزم
لا يرفع اصابعه وانت تصلي والتفات لقوله عزم لعلم المصلي من يناجي ما التفت والمراد بل يلقى عنقه يمينا
وشمالا حتى يخرج وجهه من ان يكون جهة القبلة لا حاجة وانما قيدناه لانه لو التفت طاحا لا يكن لما روى انه
عزم يلفظ في صلوة يمينا وشمالا ولو حوّل صدره عن باطل صلوة كذا في الغاية وفجئت قلب المصلي سجدة
لنريم عزم عنه الامارة لان القلب والتسوية من غير سكره ووعنه فهو وضع اليد على طاصرة وعنه
او عذقه لانه عزم في الصلوة واقعا وهو ان يضع اليدين على الارض وينصب ركبتيه واقراشه
ذراعيه وتبرجه بلا عذر فيقيد به لانه لو ترك مع عذر لا يكن وقام الامام في طاق المسجد اي عذبه من ازارع
الغداة انما كره لانه يخفى على القوم حاله ولم يحقق الايتام به حتى لو كان المار بمشبه حاله على القوم

لا يكون على مكان معطوف على قوله في طاق السجد او الارض وحده وللقيام خلف صف وجدي وجبة
وان يجذب ليد ان يجذب احد من الصف الى نفسه ويحب للمجرب ان يسلمه لما روى النعم قال من
صلى منفرد خلف الصف هذا جديت الى نفسك واحدا فصليت معه وفي القنية القيام وحده اولى زمانا
لغلبة الظاهر فان جرت بفرد صلوته وفي شرح القدوري للزاهد دخل فوجه الصف احد المصلين فغاب
فوسعه لا فدت صلوته لانه امثل لغير الله في الصلوة وصورة امامه اي صورة قدام المصلي او جديت الى مجنبه
اوى الصف او معلقه وان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكون وصلوة حاسرا اي كاشف راسه حال من
ضمير صلوته تلك كاسل او لغيره وان به المراد به قلة رعايته لا الهانته فانه لا كفر لا للتدلل اي يكتف راسه
للموضوع وفي ثياب الهندية معطوف على قوله حاسرا لانه في الحال معني الظرفية ثياب الهندية ما يلبس
في البيت ولا يذهب بها الى الكبر الا كان له ثوب آخر وان لم يكن فلا يكون ومسح جبهته من التراب فيما امكن
للمصلي ان مسح جبهته من التراب في وسط الصلوة اذ لو مسحها في اخر الصلوة لا يكون والنظر الى السماء لقوله
عم قال اقم برفعون رؤسهم في الصلوة والسجود على كور عمامته لان فيه ترك سنة السجود وهي ان يجذب
على الجبهة من غير حال وعدي لا اي بعد المزمع جمع انه اي كس عدا لا يات فالتسبيح فيها باليد عند الحاجة
لان العدليس من اعمال الصلوة وقال لا يكون لان فيه رعاية سنة القراءة والتسبيح في يد التسبيح والا
ياتي لانه بعد الناس بكس اتفاقا وقيدنا بقوله لا يد لانه العدة بالقلب لا يكون اتفاقا قبل والعد باللسان
معد اتفاقا قبل الخلاف في الفراغ واحاق النوافل فلا يكون اتفاقا وقبل الخلاف في النوافل ولما في
الفراغ فغير جائز اتفاقا والظاهر ان الخلاف فيها في ظاهر الرواية وليس ثوب في صلوته لانه
يشبه حال الاصنام والوطي والبول والتحلل فوق مسجد لان سطح المسجد ولهذا الوعد اليه المعكف
لا يفسد اعتكافه وعلق بانه لقوله تعاو من اظلم من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه قالوا هذا
في زمانهم واما في زماننا لا يابس في غير اوقان الصلوة لانه لا يؤمن على مناع المسجد لا يفسد اي لا
يكن نقش المسجد بالخص والساخ وماه للذهب وقيام فيه اي لا يكون قيام الامام في المسجد مساجدا
في طاق اي حال كون سجود في محراب المسجد وصلوته اي لا يكون اي ظهر فاعد يحدث قيد بالظن لان الصلوة
الى وجهه مكنون واما بسا اذى صور لا يسجد عليها لان فيه استهانة بالصورة صغيرة لا يبدد والنظر الى التامد
لانها لا تعبد عندها والكرهية باعتبار اعادة وتمثال غير حيوان اي لا يكون صورة غير ذي الروح
كالشجر ونحوه لانها لا يعبد وحيوان اي لا يكون صورة حيوان حي راسه اي ذهب لانه لا راس لا يعبد
ولذلك حيزه وعقرب فيها اي في الصلوة لقوله ما قتلوا الا سوديين ولو كنتم في الصلوة اراد بالاسوديين لحيته
والعقرب والامر للباحة ولحديث يدل على اباحة قتل الحيات كلها لحيته لقوله عم آياكم ولحيته البيضاء
فانها من لحيته فربما هذا اذا امكنه قتل طيرة بغيره فان احسن الى ضربات يستقبل الله لونه والى ظهره ان



الكل سواء قالوا غايها ج قتلها ما بين يديها تحت الحصاد اذ امر بين يديه وخاف الاداء منها فان لم
يخف بكونه وذا النوادر قال ابو حنيفة لا يقتل الغزالة الصلوة بل يدنها تحت طهارة لما روى
عن ابن مسعود انه كان يصلي فباخذ قملة فدنها وقال محمد قتلها احب كقتل العفرة والبول
اي لا يكون البول فوق بيت فيه مسجد والمراد به ما اعد للصلوة في البيت بان كان له محراب لانه ليس مسجد
حتى جاز بيعه فلم يكن له حصة المساجد **باب الوتر والنفل** الوتر ثلث ركعات وجلس سلام واحد
وعند الشافعي الوتر ركعة في نفل وثلث ركعات وجلس تسليمين وفرد آخر لما روى انه نفل فعل كذا
ولما روى انه نفل عن النبي عن التبرات وهو ان يوتر بركعة وقول ابن عباس انه نفل او ثلث ركعات بسلام
واحد وفي الحديث عن النبي في ثلث ركعات رواه ابن مسعود وهو قول زفر في رواية سنة وهو قوله ما هو قول
الشافعي واحد وما لك في رواية واجب وهو آخر اقره وهو الصحيح لم قوله نفل ثلث ركعات على ما روى في كل سنة
الوتر والنفل والا فحق ولا قوله عم ان لسه زادكم صلوة الا وبي الوتر اغايتصور الزيادة على المقدارات دون
النوافل ولو فاته الوتر بفض اما عند فلان واجب واما عندنا فافعله واما عندنا فلان بفض اما عندنا فلان بفض اما عندنا
عن وثران سنة فليست اذ اذكره وفي الكافي ما روى عنه انه لا يقف في سجود غير ظاهر الرواية وقبل ركوع
اي قبل ركوع الثالثة بركعة رافعا يديه ثم يقف فيه اذ يقف بقوله في اي زمان قبل الركوع وقبله في جميع السنة
لان الشافعي خالف فيه ما قال يقف بعد الركوع وفي النصف الاخر من رمضان لما روى انه نفل ثلث ركعات بعد
الركوع في الوتر وان عمرا اعرابا بالقنوت في النصف الاخر من رمضان ولما روى عنه الحسين عليه السلام
القنوت اذ جعله وتر من غير فصل والمراد بالقنوت فيما رواه طول القنوت لا القنوت في الوتر دون
اي لا يقف في غير الوتر قيد به لان الشافعي يقف في الركعة الثانية من الفجر بعد الركوع لما روى النعم
ان النبي قنط في الفجر الى ان فارق الدنيا ولما حديث ابن مسعود انه نفل ثلث ركعات في صلاة الفجر ثم تركه والترك
دليل التسليم والشربح لفقه الرازي ويقول كل ركعة منه اي من الوتر الفاتحة وسورة لما روى انه نفل ثلث
ركعات فراء وان اول سجدة اسم ركبن وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وينبع المعقدي
الامام القائل بعد ركوع الوتر الفاتحة اي لا يبيح لامام القائل في الجهر بلسانك ويقعد تحقيقا للحق في
لان القنوت في الفجر مسنونة والمتابعة في المسنونة باطله والافق انه يسكت قائما بالمتابعة فيما يجب متابعتها
وسن قبل الجهر وبعد الظن والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظن والجهر وبعد ما روى ببسليمه اختلاف
في ثمة الاربع التي بعد الجمعة قبل ينوي السنة والاحسن والا حوط في موضع الشك في جواز الجمعة بقوله في الجهر
ان يقول ثوبت ان اصل آخر الظن ادرت وقته ولم يصلي بعد لان الجمعة ان جازت يكون ماصلا لها وقفا
لظن رايه وان لم يكن يكون ظن ذلك اليوم مؤادة والمختار ان يصلي الظن بهذه السنة اربعين
السنة وجبت اي صار مستحبا الاربع قبل العشاء بعده وكرو من يد النفل على التسليم منها الا وثان

ركعات بتسليمه ليلا لان السنة وروت في صلوة الليل الى الثمان وفي صلوة النهار الى اربع ركعات
 الى الاربع فيكره الزيادة على ذلك لعدم ورود السنة فان قيل ورد السنة في صلوة الليل بالزيادة على الثمان
 وقد روي انه يوم كان يصلي بالليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احد عشر ركعات ثلث عشر ركعات
 فلما الذي روي خمس ركعات ركعتان صلوة الليل وثلاث وثلاثون روى تسع ركعات ست صلوة
 الليل وثلاث وثلاثون روى احد عشر ركعات ثمان صلوة الليل وثلاث وثلاثون روى عشر ركعات ثمان
 صلوة الليل وثلاث وثلاثون روى ركعتان سنة فيكون في التسع فالاربعة افضل للملوك اي في
 الليل والنهار عند يوم وقال الافضل في النهار الوارعة وفي الليل المثانة لقوله صلوة الليل مثني مثني
 وله ما روي انه يوم كان يصلي بعد العشاء اربع ركعات في كل ركعة ركعتين في كل ركعة ركعتين في كل ركعة ركعتين
 في الاخرين وفي الوتر والنفل واما النفل فلان كل شفيع منه صلوة على حدة واما الوتر فلا احتياط لاحتمال ان
 ان يكون سنة ومضاهي لم يرد امام علي عليه السلام في قصده احد لا عن ابطال العمل احتراز بقوله فقد اعني الشرع فلما كان
 اذا ظن انه يصلي الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صلا ما شرع فيه فعلا لا يجب انما هو ولو عند الطلوع يعني
 لو شرع في النفل عند الطلوع والعرب والنزول وافسد يجب عليه القضاء وعن يرحم لا يجب القضاء في كل ركعة
 يوم العيد لو افسد لا يجب عليه القضاء وجه الظاهر ان الظاهر الذي شرع فيه الصوم صوم فكان معتقته فامر بالقطع
 ولم يكره القضاء في ركعتين فلو نقص الشفع الاول يعني لو شرع في اربع ركعات من النفل قطعها باقل الفعوى
 ففي ركعتين يعني في الشفع الاول عند يوم وعند يومين يومه الثاني ايضا لان الشرع لم يكره كالنذر
 لو نذر ان يصلي اربع ركعات فافسد في الاربع لم يمان النذر ملزم بالذات والشرع ملزم بما شرع
 يتوقف صحة ما شرع فيه بالركعة الثانية يعني لو فسد ركعتين وقام الى الثالثة بالشفع الثاني فلا يلزم له ان يركع
 في الشفع الثاني وافسد بقية الشفع الاخر فقط لان الاول قد تم وهذا بها على ان كل شفيع صلوة كما اي
 كما ينفع ركعتان لو ترك قراءة شفيع اي شفيع النفل او الاول او الثاني اي ترك قراءة الشفع الاول
 او الثاني او احدى الركعتين او احدى الشفعين او احدى الركعتين او احدى الشفعين او احدى الركعتين او احدى الشفعين
 وادى الاولين او ترك قراءة الشفع الاول وادى احدى الشفعين او احدى الركعتين او احدى الشفعين او احدى الركعتين
 الاصل ان ترك القراءة في ركعتين من الشفع الاول يبطل التحريم في الشفع الثاني على الاول لان التحريم مطلق
 والتحريم لا ينافي في ركعة واحدة واذ انتم الاداء واستحسنت التحريم في ركعة واحدة واذ انتم الاداء واستحسنت التحريم في ركعة واحدة
 احدى ركعة واحدة فلو يفتي ببناء الاخرين في ركعة واحدة لا يبطل بل يفسد الاداء فيفتي ببناء
 واربع ركعات ولو ترك في احدى ركعات شفيع في الثاني اي لو ترك القراءة في الشفع الثاني وادى احدى الاول لانه ترك
 القراءة في ركعة من الشفع الاول والتحريم لا يبطل في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة
 من النفل بعد التسليم في ركعة واحدة لا يفسد في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة ولا في ركعة واحدة



على قوله لو تشهد او لا طاهرنا ان عليه ولم يكن عليه شيء فقلعه لم يجب قضاؤه ههنا المثلة فثبت مما سبق وهو قوله
 ولزم اتمام نقل شرع قصدا كما في ما صرح به في قوله بعد معطوف على تشهد يعني اذا انقطع باربع ولم يقعد
 في وسطه فلا قضا عليه لانه غير فلتكده فاسد بناء على ان القعدة في كل شفيع من التواضع ليس يفرض لانه لا يرد
 اذا ادبت بخير واحدة لان صلوة واحدة يفترض فيها واحدة واذا ادبت بخير عشرين كانتا صلوتين فيفترض
 فيها قعدة واحدة ويتنقل قاعدا مع قعدة يتناميه ابتداء بلا تكرار في الاصح لما روي انه كان يصلي ركعتين بعد
 الوتر قاعدا بلا عذر قيد بالنفل لان القادر على القيام لا يجوز ان يفترض قاعدا وكذا بقاؤه يعني لو شرع
 في الصلوة القيام ثم قعد من غير عذر جاز مع الكراهة عندكم وقال لا يجوز لان الشرع قايما ملزم للبناء
 فلا يجوز يعني وله ان يبدأ بالنفل قاعدا جاز في قضاؤه اولى لانه اسهل من الابتداء بالبعد فذكره وراى
 يتنقل راكبا ثم ميا خارج المصعد وميل والاصح انه جاز في موضع يجوز المسافر ان يفرضه الى غير القبلة
 لانه مصل على حمار وهو متوجه الى خير قيد بالنفل لان المفترض لا يجوز له الايام على الدابة الا بعد ركعة
 اذا خاف من العدو ولم يجد موضعا يابسا للصلوة او كان دابة جوارح حيث لو نزل لا يمكن الركوب وفي ظاهر
 اذا صعد الدابة بعد ركعة لم يفسد ايضا فيها يجوز الايام عليها وان كانت تسير وان قدر لا يجوز لاختلاف المكان وقد
 يقولون انما لا يتنقل لا يجوز لما شرع في المشايخ في الحي ولو اتي اي القطوع لا يكاد ترك اي عليه صلوة لانه وجب
 عليه الايام وظل فان نزل يؤذي به الركوب واكمل من الايام وبكسبت بعد يعني لو اتي نزل لا يكاد ترك اي عليه صلوة لانه وجب
 لانه احرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود فلا يجوز البناء عليه سن التراويح عشرون ركعة لمواظبة
 للثبات الراشد بن عليه السلام والبنوع من بين العذرة ترك المواظبة وهو مخافة ان يكتب عليه بعد العشاء قبل
 الوتر وبعد هو الصحيح لانه سبقت بعد العشاء فاشبهت الطلوع المسنون بعده حتى لو صل التراويح قبل
 العشاء لم يكره وبعض مشايخ بلخ الدليل كونه وقت لها وعن عامة مشايخ بخارس وقتها بين العشاء والوتر خمس
 تر وحيات التروية اسم لاسراحة القوم بعد كل اربع والمراد بالتروية ركعة فلما كل اربع ركعات ركعة واحدة
 بتسليمان وجلسة بعدهما قدر تروية لان عادة اهل طرمين كذا والسنة فيها اي في التراويح طمعة كذا قاله
 علمة المشايخ فاذا قرأ في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ركعة
 جماعة جاز رمضان وفي الكفاية مختار علمائنا ان يوتر في المنزل ولا يوتر في جماعة لان الصلوة يتنقل
 على الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراويح في القنية لولم يصلي التراويح مع الامام فله ان يصلي
 الوتر معه وعن عيسى لا يمتنع الكرابسي اذا لم يصلي الفرض معه لا يتبعه في التراويح لانه لا يتبع الجماعة ولا في الوتر
 وكذا اذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابعه في الوتر ولا في التراويح التراجيح اذا صلي معها شيئا من التراويح
 يصلي الوتر معه وكذا اذا لم يدرك شيئا معه وكذا اذا صلي التراويح غيره له ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح وعنه
 الزعفراني ان ادرك الامام في بعض التراويح اصحاب معه الوتر بقية التراويح بعده وفي الثانية قبل يجوز للقيمين ان

يوم

في بعض الروايات ان اكل اثنى عشر سنين والصلوة لا يجوز لانه غير مخاطب واصله ليس بصلوة لا
يحبون وان ام الصبيان يجوز **فصل** عند الكسوف يقتل امام الجمعة بالناس ركعتين
كالنفل اي ما هيبة النفل بل اذا ان واقامة كل ركعة ركوع واحد فصل حال من الصغير في يصل
اي لا يجزى بالقرأة لما روي انه يركع في صلاة الكسوف مطر لا قرأة فيها اي في الركعتين وبعد ذلك
يدعو حتى يخلى اي يكسف الشمس لا يخطب الامام لان النفل وان لم يحضر امام طهر صلوا فوا في ركعتين
كالكسوف وليس فيه جماعة لتقدير الاجتماع بالليل والاجتماع في الاستسقاء ولا خطبة وان صلوا وحدا
تاجرا وهذا عند من ج وقال صاحبها يصل الامام بالناس ركعتين يجزى فيها بالقرأة في الخطبة كما في العبد لما
ركعتين صارت ركعتين كصلوات العبد فصل لما ندم فله من ثم تركه فلا يكون سنة ولا يخطب لانه
يتبع الجماعة وهو اي الاستسقاء دعاء واستغفار مستقبلا لبره القبله حال من الداعي واستغفر
الدل عليها الدعاء ولا يستغفروا لما يخرجون الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعة مشاة في ثياب خشن
او غسل مرفق من تحت النون ناكسوا رءوسهم وكل يوم يتصدقون قبل الطلوع كذا نقل بلا قلب ردا
عندنا وهو ان يجعل اعلامه اسفل امكن وان لم يمكن كاطية جعل حنينة على ياره لانه لا فائدة في
التقليب وليس فيه معنى الشاء والعبادة وعن محمد يقلب رداءه لما روي ان عمر قلب رداءه فلما انه
قلب لما عرف من طريق الوحي تغيير طحال عند تغيير رداءه وحضور ذي وقال ماكل لاهل الذمة ان يحضر
والاستسقاء لا يستغفروا في احوال الدنيا ان الكفار اهل السخط فلا يصح حضورهم وقت
طلب الرحمة **باب الفريضة** من شرع في غير فرض فاقبت الصغير فيه راجع الى الاقامة كما يقال ضرب ضرب
كذا ذكر صدر الشريعة وفي النهاية الاراد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لاقامة المؤذن لانه لو خذ المؤذن في الا
قامة والوجوب لم يثبت الركعة بالسجدة يتم ركعتين بلا خلاف كقوله الظاهر ان لم يسجد للركعة الاولى وسجد وهو في
عبي الوباي اي في الفريضة والمغرب او قبل ان لو كان في الرباعي وقته اي في الجماعة حال من قوله او فيه فله بقوله
وقته لانه لو لم يضم اليها اخرى لم يقطع بل يضم صوتا للعمل عن البطلان لانه لو اضاف اليها اخرى بقوته كذلك يقطع
هذا جزء لان الشرطية وافضل بالامام اقام الى الثانية قبل ان يفتيها بالسجدة وبعد الاتمام لا يشترط في الصلوة
الامام نكواه النفل بعد الفريضة لان النقص بالامام لان النقص لا اكمل الاكتمال كعدم المسجد للبناء وان صل ثلثة ايام الى
من الرباعي يتم بقدره مستغفلا لان لاكثر حكم النفل وان كان في الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة قطع ودخل في صلوة الامام
وقال المرحوم بقدره بشهد ثانيا لان قعدة الاولى لم يكن قعدة ختم وقيل لا يشهد لانه بالعود الى القعدة جعل كانه لم يوجد
القيام فان قلت اليس النفل بحكمة مكررها خارج رمضان قلت نعم لان صلوة الامام نفلا واما الجمع بتابع النفل بالفرض
فغير مكرره الا انهم اي لا يقتدى فيه مستغفلا لان النفل بعد الصلوة مكرره خروج من لم يصح من مسجد لان فيه حتى
يصل لقوله لم لا يخرج من المسجد بعد النداء الامنافي للمقيم جماعة اخرى يعني لا يكبره خروج من انتظم امر جماعة اخرى

10

بعد النداء بان يكبره مؤذنا مسجدا او اماما ومن يتفرق الجماعة بقبضة ومن صلى معطوف على قوله لمقيم اي لا يكبره خروج
من صلى الظهر والعشاء مرة لان الاذان دعاء لمن لم يصح للمني صلح الاخذ الاقامة يعني يكبره طرود عند الاقامة لانه يتم
في لغة الجماعة فالاستثناء يتعلق بقوله ومن صلى الظهر والعشاء مرة ولا يتعلق بقوله لا لمقيم جماعة لان مقيم الجماعة
الاخرى لا يكبره لا طرود وان اقيمت لان مقيم الجماعة الاخرى لا يتم في لغة الجماعة لانه يقصد الاكمال ومن صلى الفريضة
او العصر او المغرب يخرج وان اقيمت كراهية النفل بعد الفريضة والعصر واما المغرب فان النافلة لا يشترط ثلث ركعات
وفي جعلها اربع في لغة امامه ويترك السنة الفريضة في لغة من لم يدركه كرجع انه لم يدرك فرض الفريضة ان ادركها
اي سنة الفريضة لانه في لغة الامام لا يركع في لغة من لم يدركه كرجع انه لم يدرك فرض الفريضة ان ادركها
فانما يحرق بيوتهم من ادرك ركعة من اي من الفريضة لانه في لغة من لم يدركه كرجع انه لم يدرك فرض الفريضة ان ادركها
الفضيلتين وان خشي ان يفوت الركعتان دخل مع الامام ولا يصح له الاية اب الصلوة بل الجماعة اعظم وان كان يركع
ادراكه بقعدة عند ما خلا ركعة وعند ذلك اودرك الامام في القعدة في الجمعة كذا في المحيط ولا يقضيها اي سنة
الفريضة وحدها ان فاتت الا بطلان فرضه يعني فان فاتت مع فرض الفريضة الى الزوال وفي قضائها بعده اختلاف الشايخ
فقد بينت الفريضة ان سائر السنين لا يقضي بها الفريضة ويرك الظهر يعني لو كان في سنة الظهر فاقبت بقطعها في
الحال يعني اي في حال ادراك الفريضة ان ادركها وعدم ادراكها او ايم اي اقدم الامام في المحيط الاصح انه لا يقطعها
لان ذلك القطع ليس لاكمالها فيع ابطال الحقيقة وابطال الفريضة حرام ثم قضيتها اي سنة الظهر قبل شفعه عند ابو يوسف
وعند من يقضيها بعد شفعه وفي جمل مع الصفيان ابا يوسف يقدم الثانية ويحذر ثالثة لان ابا يوسف
اعتبر المحل في مثله اخرى وقال من ادرك الامام في الركوع يوم العيد يات بتسجته لانه محلها وم لم يثبت وقال ثانيا
بتكبيرات العيد لانه واجبه التبعيات سنة في المحيط اذا قطعها بغير ركعتين عندها وعلى قياس قول ابو يوسف يقضي
اربعا وهو محتار الشيخ محمد بن الفضل القاري لان سنة الظهر غير صلوة واحدة لو اخر الشفع فيها بالشفع فقام
الى الشفع الثاني لم يبطل شفعه وكذا يمنع صحة طلق ونية النسيخ لظلال فيما اذا نسيها يترك القرأة اما افدها
بالكلام وكخه يلزم قضوا ركعتين اتفاقا وغيرهما اي غير سنة الظهر والجمعة من السن لا يقضي اصلا وفي الوقت
ولا بعده ومذكر ركعة من طهر صلح بها عة تقب على الفريضة وغيره لقوله مذكر يعني من ادرك ركعة من الظهر
ولم يدرك الثلث فانه لم يصح الظاهر في اي حقه ولو قال ان اصلية الظهر بجماعة فبعدى حرق فادرك ركعة لم يجز
ولو ادرك الثلث منه حنث بل مذكر فصلها اي فصل الجماعة ولو قال ان ادركت الظهر فادرك ركعة حنث
لان ادرك اخره ادراك في اي مسجد اسم فاعل مضاف الى مفعوله صلح فيه اي اراد ان يصلي فيه فريضة منفردا يقطع
قبل العرض ان كان في الوقت وسعة الا عند ضيق الوقت يعني ان كان في ترك السنة ويؤخر الفريضة حذرا عن التقويت
قال بعض مشايخنا لا ياتي بالسنة منهم الكرخي وهو محتار عند الاسلام لان السنة اعانت اذا ادرك
الفريضة بجماعة اما بدونه فلا وما ذكر في المتن اصح وفي الجملة اصح الصغير رجل دخل المسجد واهله صلوا الجماعة في الوقت

سبعة لا بأس بان يطوع ثم يشرع العزيمة و قوله لا بأس ان شاء الله الى تركها جائز وعن هذا ذهب بعض
الى انها ليست بسنة واستحسن المتأخرون الاثنان بهما من طائفة ائمة اقدمى امام رابع من انتهى الى
الامام وطول الركوع فوق حصر رفع الامام رابع لم يدرك ركعة يعني لا يصير مدارك لتلك الركعة لان ادراك
الركعة انما يكون بالموافقة حقيقة القيام او فيها هو حكم الركوع فلم يوجد كل منهما فيكون هو مبني
بها حتى تأتي بها بعد فراغ الامام وقال في يصير مدارك لتلك الركعة لان ادراك الامام فيها حكم القيام او الركوع
لحكم القيام وله هذا طائفة بتكبير العيد و الركوع مع انه يوفى بها في القيام في المحض قضاء وكما لو ادركه
في حقيقة القيام وهذا فكان لاحقا عن هذه الركعة فبأنها قبل فراغ الامام فيد بقوله ركع لانه
لواقتدى به حال قيامه من الركوع لم يصير مدارك لتلك الركعة انما فارق ركع قبل امامه فالحق امامه فيه اي في الركوع
حيث الركوع لان المشاركة وجدته جزء منه فيجوز قبل بالحق لانه لو لم يحكم لم يجز ركعة **بأقضا القويات**
فرض الترتيب بين العزيمتين والوتر فاني اكلهما وبعضها متصور على طائفة من الصوريين في العزيمتين او هي معنى
المفروض في فرض الترتيب المفروضات طائفة حال كونها فاني اكلهما وبعضها لما روى انه من قال من نام على صلاة
او سبها فلم يذكرها الا هو مع الامام فليقبل اليه هو فيها فيقبل اليه ذكرها في العزيمة مع الامام وهذا دليل
على ان الترتيب العزيمة والوقية فلم يجز من ذكر ان لم يوتر هذا يعني من صلى الفجر وهو ذكر ان لم يوتر فهي فاسدة عندنا صنف
لان ذكر فرضه فرض خلاف السها لانه تذكر سنة في فرض يعيد العشاء والسنة لا الوتر من علم انه صلى العشاء بلا وضوء
والاخرين به اي صلى السنة والوتر بالوضوء يعني صلى العشاء على طائفة فسبقوا ثلاث فروع منه ومع السنة والوتر
بالوضوء علم انه صلى السنة والوتر بالوضوء يعني صلى العشاء على طائفة فسبقوا ثلاث فروع منه ومع السنة والوتر
مستقل لكن اذا لم يوتر صلى العشاء بالوضوء فكان ناسية من العشاء واجبة عليه في وقتها فقط الترتيب وعندنا يقضي
الوتر ايضا لانه سنة عندنا انما اذا اذ انقضى الوقت استثناء منقطع بقوله فرض الترتيب والباقي في الوقت حيث يقع
في بعض القويات مع الوقتية كما ان افادت الظاهر العزم لم يبق وقت المغرب الا ربع في سبع ركعات صا او نيت
الفاتية او فائت ست صلاة الترتيب يسقط بكثرة القويات وهذا اكثر ان القويات ستا بخروج وقت السادسة
وانما وجب الترتيب بين القويات بقوله ركع صلواتك رايقوتى اصل حين شغل عشرين ركعة صلاة يوم الخندق
فقتضاهن على الترتيب والتشبيه وقع في اصل الصلاة ووصفها حديثه كانت او قديمة فالكثرة طائفة يسقط
الترتيب بالاجماع وفي القديمة اختلاف المتأخرين قلت بعد الكثرة او لا فصح وقع من ترك هذا الترتيب
على قوله قديمة كانت او حديثة صلاة شهر فندم واحد اي شرع يودي الوقفات ثم ترك وضوءا فوات
التشرع قديمة يسقط للترتيب فيجوز مع ذكر العزم المتروك اداء وقته وفق بعده وعليه الفتوى كذا في المحيط قال
بعض المتأخرين لا يجوز لان لا المانع جعل كانه لم يكن ليلا يصير المعصية سببا للتحقيق واليه ما صدر
الشريفة او قتي معطوف على قوله قلت بعد الكثرة صلاة شهر الاخرى او فرضين يعني اذا قضى فوات

في صلاة العشاء

يحيى

شهر وقلت بعد الكثرة يعود الترتيب عند بعض الزوال المانع كما ان يعود طائفة اذ ارتفع الزوجية وهو مختار
صاحب الهداية وعند اكثر من لا يعود وعليه الفتوى كما قيل بحسن اذ دخل عليه الماء الحار حتى كثروا بال
لم حاملة القلة لا يعود بخلافها اذا كرافتة فسد طمس فواتيغ اذا فاته صلاة فادى مع ذكرها خمس
فندت هذه طمس فواتيغ فاعند من لا احتمال حضور الكثرة كما يتوقف على المقيم الصليح يوم الجمعة باحتفال ادراك الجمعة
ان ادرك سادس الكل بلوغ القويات الكثرة وعلى قايمة مجموع الست لا بالسادة فكانه على طمس فواتيغ الترتيب
فوقعت محيية هذه على الواحدة الصحيحة للمحسوس وعند من لا يفسد طمس فواتيغ اذا فاته صلاة فادى مع ذكرها خمس
القويات حد الكثرة ففقت فاسدة فلا يتركها جاز او الكثرة طائلة بالسادة انما يوتر فيها بعد الصلاة في طمس فواتيغ
عدم وجوب الاعادة عنده اذا لم يعلم من فاته الصلاة وجوب الترتيب وفادى صلاة بدونه اما اذا علم فعليه اعادة الكل
انفاق لان العبد مكلف بما عنده وان قضى الغاية قبل السادسة بطل فرضه طمس هذا على الواحدة المفسدة لان
لا اصلها اذا لم يوتر من بطلان وصف العزيمة بطلان اصل الصلاة فيكون بطلانها عند ما خلاها الحمد وعنده بطلان
اصل الصلاة لان الترتيب الترتيب ففقت فاسدة او لا اصل الصلاة ففقت فاسدة فاذ لا بطلان الفرضية بما بينا ففقت فاسدة بطلانها
ضرورة **باب سجدة التوبة** يجب له اي المسلم بعد سلام واحد هذا قوله محمد وقال الاسلامين لانه يوم قال للرسول
محمدتان بعد سلام والمعارف من يكون من طائفتين واختار قول محمد فخر الاسلام وشيخ الاسلام لان ذكره بمنزلة وقال بعضهم
المختار للامام قوله محمد لانه اذا سلم ثلاثين رجلا يشغل بعض طائفة بطلان الصلاة والمفرد قوله محمدتان وشيخنا
وسلام اذا قدم طرف لقوله يجب ركنا او اخره او كرره او خيرا واجبا او تركه سائما كركوع قبل القراءة مثال لتقديم الركعتين وتأخير
القيام الى الثالثة الجار والمجور متعلق بالقيام بزيادة على الشبهة الاولى وان زاد في مثال تأخير ركعتين ولو تولى مثال لتكرار الركعتين
والجهر فالحاشية مقدار ما يجزئ الصلاة مثال تغيير الواجب سواء كان من الفاتحة او غيرها لان الاقل من المقدار يسير لا يمكن
الاختراجه والمفرد لا سهو عليه بالجهر والاختلاف لانها من خصائص طائفة وترك العقود الاولى مثال ترك الواجب قبل بالاول
لان ترك الثاني يبطل صلواته وقيل كل هذه بطلان الواجب لان الصلاة المذكورة اخذت في حال صاحب المحيط هذا جامع ما قيل
فيه ووطائفة متأخرين قالوا لا يسجد للمسيح والعبد من وطائفة كمالا يقع الفتنة الناس ولا يجب سجدة التوبة على الامام
بشرع الموم لانه لو وجب سجدة التوبة فان سجدة الامام مع يكون المبتدع تابع وان سجدة كان في الصلاة امامه وذاتا ف
للاقتداء بل بشرع امامه ان سجدة لانه تابع له ولهذا يصير فيما بينه امامه الاقامة والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضي ما سبق وفي
حكمة الفقهاء لو كان الموم مسبقا لا يسلم مع الامام بل ينظر فان سجدة مع ثم يقولم الى قضائه مكسب وان لم يسجد
الامام يجب عليه قضاء سجدة السجود اخر صلواته المتأخرات و في النوادر لو سلم المسبوق ان كل عام لا يفسد صلواته وان
كل ساهبا ان سلم مع الامام يلزمه السجود لانه مقتدر وان سلم بعد يلزمه لانه منفرد فلو قام المسبوق الى قضاءه ثم
تذكر الامام مسبوقة ففعلية ان يعود ان لم يقيد الركعة بالسجدة ولو قيدها بسجدة لا يعود لانه انقضى دعاء امامه و
وقعت الركعة معتدلة بصلواته ولو عاد ففقدت صلواته لانه اقتدى به بعد ما انقضى بيده الركعة والاقتداء فعل

30

الحكم الواحد لا يملكه من تور في خدمته زناه المجلس
في السبب وفي الحكم وفي الحكم ولم يتكلم لان السجدة عبادة فتركها مع وجودها شنيع ولطمة عقوبة والغرض من الزجر وهو يحصل
بواحدة والكثير مع قيامه بحقوق العقوبة وان بدلتها اي اية السجدة او المجلس اخر او مفضل بين التلاوة وبين الجمل
كثيرا ثلاث كلمات او اقل فتشيع او نحوها لا اي لا يكفيه واحدة واستثناء التوب وموان يعرض لما ذكره في الارض خشيت
يستوي فيها سدى التوب في ذمها وبهيمه والدود حول الرمي والانتقال من غصن الى غصن اخر تبدل للمجلس وفي الحديث
اذ اكرمت اية سيرة اية السجدة وان لم يكن في الصلوة يختلف لان سيرة ما مضاف الى اركانها فبدلتها به لانه لو كان في الصلوة
وكثرة ما يكفيه سجدة لان صفة الصلوة يجعل امكنة المير كمكان واحد للضرورة محتها ويجب اخرى اي سجدة اخرى
على السامع لو تبدل مجلس السامع دون الثاني لا عكسه اي لا يجب سجدة اخرى على السامع ان تبدل المجلس الثاني
دون السامع لان السامع يمنع على التلاوة ويجلس التلاوة مبتدئ فمعتبر به لكن السامع شرط العمل بالتلاوة في حقه ولما نوا
البيت والسجدة حكم مكان واحد بدلا لغيره الاقضاء والقيام منها لا تبدل المجلس بخلاف المجزئة فان القيام منه دليل
الاعراض وكما يتكلم اية السجدة وقوله بارة السورة يقع بكونه ان يقرأ السورة في صلوة وعقبها ويذبح اية السجدة
لانه يشبه الاستسقاء فغيرها لا عكسه يقع لا يكون ان يقرأ اية السجدة ويذبح ما سواها لانه مباداة اليها وندب فتم
اليه او اثنين قبلها اليها الى اية السجدة دفعا لتوهم الفضل في ما يعقد بعض السامعين رتبة فضيلة لايه
السجدة والكل سوا من حيث انها آية من القرآن والتمس المتأخرون اخفاءها عن السامع اذا كان محو شافها
انه يسمع ولا يسجد لمشفقة ولما اذا علم ان القوم متابعون للسجدة ووقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة
فالمتمسك ان يقرأ جهرا حتى يحس القوم
التمس مع المتأخرات في خلال الاستراحة لطفت بالتمسك في تكبيل مدة السفر شيئا كذا في الضاية وفاق بيوت بلله
اذا وضع الذي اقام لما روى عن علي بن ابي حمزة قال لو جاوزنا هذا الحصن لقصرنا علم ان المغرب ما مضى اربعة بيوت للجانين
الذي خرج حتى لو فارق منه وكان محذا به من جانب اخر اربعة قصر وان كانت قريبت متقلبة ببعض المغرب فمفارقة
هو الصحيح وان كانت متقلبة بقاء المغرب لا ببعض المغرب فمفارقة الدنيا لا محذور القرية فينبى قوله فصد لانه لو سار
لطلب ابق بلا قصد او قصد السفر لا سير لا يقصر واعتبر في الوسط للسير الا بال والواجل وهو المأثم بالاقدام
لان سيره لا يريد سريعا بل بطي وخفي الامور لا وسطها وللبحر اي اعتبر في الوسط للبحر اعتدال الرياح يعني لا يكون غالية ولا
ساكنة والجبل ما يليق به يعني يعتبر للجبل ما يليق به فيكون السير وسطا وهو من الاقدام لا من الابل ولو كان الموضع
طريقا احد من سيرة ثلثة ايام والاخذ اقل منها في الطريق الاول يقره الثاني لا كذا في الغاية ولم يرضى بدوم اي المسافر
رضى من قصر الصلوة واباحة الفطر وسقوط الجمعة وغير ما وان كان عاصيا في سفر ولما ان السفر ليس شععية فلا يعتبر عنهم
وفي الحامق للقدرة انشاء السفر على المعقبة اولوا انشاء سفر امبا كما غير القصد للمعصية فانه يتروى انفا فانه يتبدل
كما متعلق به لم يقر بدوم لان المراءى بل لا يكون الا مقبلا او ينوي اقامه شريطة او قرية فيدها لان فيه الاقامة

ان اقامته في المكان غير معتبر في تخرج حرمي من وجه السفر والاقامة انما الفرج اذا انقوت مهرها العجل والاقامة بالهوانية
 لارادة الدين اذا خرج بعد يومين من السفر وان كان مؤسرا في السنة اليك كذا لا الهدي ون قابله اذا قال ما جاز والاقامة اذا علم التابع
 غنة اقامة المبتوع صار فيها والاقامة لا يخرج منه الا بغير مقيما او في طائفة المولى اذا نوى اقامة انما بغير مقيما في حق اقامته لفظ
 اذا نوى اقامة في نفسه لم يلفظ من خبره بغير بعد زمان لما يظن ذكره في حق العبد ولو نوى سافرا ومقيم عدا اقامته بين
 مؤسرين في السفر فتوى احد المولى في اقامته دون الاخر قالوا ان كان بينهما ما يوافي طائفة فاذا العبد يصح اقامته الا
 اذا خذ المولى الذي نوى اقامته ولم يعلم العبد بذلك حتى لو صلايا ما ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه اعادة تلك الصلوة وكذا
 المرأة اذا خبرت زوجها بينة اقامته فمضى ايام يلزمها اعادة الصلوة في خاص الرواية منها اى من الرخص قصر فرضه الرابع
 فيعد به لا في قصر المغرب والوتر اما السنن في المسافر ان يتركها عند بعض المشايخ كذا في طائفة فيقصر ان نوى اقل من نصف
 لما روى عن ابن عمر بن عيسى انها قال اقل مدة اقامة خمسة عشر يوما انوى مدتها اى مدة اقامته نحو مضعين الا اذا
 نوى ان يقيم بالليل في احداهما فيصير مقيما بدخوله في اقامة المرأة مضافا الى مقيمة وان دخل الموضع الذي عزم اقامته في
 بالليل لا يصير مقيما وانما قيد بانه لان اقامته في موضعين لو اعتبرت لا يمكن اعتبار ما لا موضع فلا يرضى حينئذ الر
 في النبيين هذا اذا كان كل واحد من الموضعين اضلا بنفسه وان كان احدهما تبعا للآخر بان كان قريب من المص
 بحيث يحيط بطائفة عساكنها فانه يصير مقيما فيها بدخول احد من اهلها كالانسان في الحكم كوطن واحد او دخل بلادا حارة
 خروجه عند او بعد غد وطال مكثه لما روى فهو باذنبان سنة اشهر كان يتقرب فيها للخروج في المحيط للوصول الى
 الشام وعلم ان القافلة انما يخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم ان لا يخرج الا معهم لا يقصر لانه كنوى اقامة وكذا اى يقصر
 بملكته يسكنه داخل ارض خرب او جاهر حصنا او اهل البقي اى جاهر عسكرا اهل النبي في دارنا واهل الشام في غير
 ونوى اقامته مدتها ومضى نصف شهر لاسم لم يصير ومقيم بنية اقامة تكون حالهم بين المغرادر والفراد فلا يكون منا
 سببا ولهذا قالوا فيمن دخل بلدة لقضاء حاجة ونوى اقامة خمسة عشر يوما لا يصير مقيما لانه اذا قضى حاجته قبل الوقت
 يخرج وعقد فر يبع اقامتهم اذا كان لهم شوكة سواء كانوا في المصر ولا وعند يربوسف يبع اذا كانوا في بيوت المدركا
 في النبيين وعلى هذا يكون قوله في غير مصر قيد اتفاقا لا اهل اخته لا يقصر اهل اخته ومضى جميع خبا ومضى الخيمة العظيمة
 اذ اقيم اهل الكلاء الذين يسكنون في القاهرة بيوت الشمر ونوى اى مدة اقامته في اخبثهم يبع منهم في المصر
 في الاصح لان اقامة اصل لهم المزارع اهل الاخمية الاعراب والاشرك الذي سكن في القاهرة فلا يبطل بالانتقال من
 مرمى الى مرمى الا اذا التحول من موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما مسافة
 ثلثة ايام قيد بالاصح لان بعض المشايخ قالوا الاصح ثمة اقامتهم لان اقامة لا يبع الا في الامصار والقرى ولو سافر
 وجب عليه القصر وقعد القعدة الاولى ثم فرضه واسا لتاخير السلام وشبهه عدم قبول صدقة الله وما زاد فقل
 وان لم يقعد بطل فرضه لغوت القعدة عند مسافرة مقيم يوم المسافر فصولته في الوقت لان فرضه تغيبا اربع بابا
 للمقيم لكن ان افسد بغير ركعتين لان لزوم الاربع انما كان للمتابعة وقد زالت وبعد لا يؤم بغير ركعتين للمسافر

لفظ
العلم
بجميعها والساقد بالجميع
التفويض والساقد تفويض
في الحائز لو كان العلم

من ينفق
 الا اذ هو
 قائمه فيه
 زينة السفر
 من المص
 شجرة
 الى ان تزل
 الله تعالى

سما قولها لان بعض التكبيرات يبقى في ايام التشريق لا على قولهم ولو كان المراد من التشريق صلوة العيد
كما وردت في الحديث لا بعد ولا تشريق الايام المصروفة كانت الاضافة مستقيمة على قولهم قوله الله اكبر الله اكبر الله
الا الله والله اكبر الله اكبر والله طاهر من معرفة عقيب كل فرض ادى بحجة مرة واحدة وهو المأمور
عن طاهر وعند الشافعي ثلث مرات على المقام متعلق بحجب بالمصروف هذه القبود يخرج المتفرد والمفرد وجماة
واهل القرى عند ليل وقال يجب التكبير على كل من يصلي المكتوبة لانها شرعت تبعا للمكتوبة فيقولها وله ان يجهر
بالتكبيرات ثبت على خلاف القياس والنسب الذي ورد به كان جامعاً لهذه الشرايط ينبغي ان يراد بها جميعاً ومن شرط
ان تكون الصلوة صلوة ايام التشريق بان اداهها وقتها او فاته صلوة ايام التشريق قضاهها ايا التشريق
من تلك السنة حتى لو قضي فائتة قبل هذه الايام فيها لا يكسر لان الفضل على فوق الاداء ولو فاته صلوة ايام التشريق
فقضاهها فيها من قابل لا يكسر لانها لم يفتها من وقتها فلا يفرض كرمي الجار كذلك التبيين ومقتضى معطوف
على المقوم بوجوب مسافر ومقتضى جميعاً تبيناً لكم من غير ان يثبت شرعاً وثبت بتعالى العمر العبد متعلق بحجب
ح وقال الى عصر اخر ايام التشريق ومقتضى كلا القولين رواية فعل النبي حرم لكن اياها اختياراً ورواية الاقل لكون
الاصل في الذكر والاخفاء وفي التكبير الى عصر العبد لتبديل ما هو خلاف الاصل فيكون اولى به عمل اي بقوله الله
احوطه القبادات ولا يدعي المؤتم اي لا يترك التكبير المقتضى ولو ترك امامه لوهذه للوصول لانه لا يؤدى في حصة
الصلوة فيمكن للقوم الاتيان به بخلاف ما اذا شرع الامام سجود السجود سجد القوم لانه يؤدى في حصة الصلوة ولو
كبر المسبوق مع الامام لا يفسد لانه تعالى ولو لم يفسد لانه جواب طه بسبق وهو دعواه ابراهيم ح كذا
في المحيط ولو شرع الامام التكبير ثم ذكر قبل ان يخرج من التشديد يكسر ولو تكلم فاحسب او عا ماسقط عنه التكبير
ولو احدث بعد السلام قبل التكبير لا يصح ان يكبر والمسبوق لا يتابع ويتابعه في سجود السجودين طه لاصحة
صلوة خوف اذا كنت خوفي عدو وجعل الامام اي امام الناس امة اي طائفة خفي العدو
وصحبا اخرى اي طائفة اخرى ركعة ان كان الامام مسافراً وركعتين اي يصلي ركعتين ان كان معهما ومضت هذه الركعة
اي الى العورة حين رفع الامام راسه من السجدة الثالثة وجاءت تلك الطائفة الامة التي قامت باراء العدو
وصحبا بهم باقى وموعدة او ركعتان وسلم الامام وحده وذهب اليه اي ذهب هذه الطائفة الى العدو وجاءت
الاولى اي الامة الى ولي واعنت معلومتهم بالقرارة لانهم لاحقون في اخرى اي اعنت الامة الاخرى صلواتهم
بقراءة لانهم مسبوق الاول وفي المغرب يصلي بالاول ركعتين وبالاخرى ركعة لان تنضيف الركعة الواحدة غير
ممكن فجعلها في الاولى اولى بحكم السبق ولوصي بالطائفة الاولى ركعة من المغرب فانضرفت وبالثانية ركعتين
فانضرفت فندت صلواتهم لان اوان انصرف الاولى بعد ركعتين والثانية لما دخلوا في الركعة الثانية صار من
الطائفة الاولى فيكون ينبغي ان ينصرفوا بعد صلوات ركعتين كفة فلما البشوا وصلوا الثانية وانصرفوا انصرفوا
في غير اوانه فينبط صلواتهم ولو جعلهم في الرابعة اربع طوائف وصيا بكل طائفة ركعة فندت صلوة الاولى
والثالثة وصلوة الثانية

والرابعة صحيح ويقضى الثانية ركعتين بقراءة وشهد وقراءة وشهد لانهم مسبوقون فيها والاولى
يقضون ثلث ركعات بقراءة كذا في المحيط وان زاد الخوف المراد بالزيادة ان لا يدعهم العدو بان يصلوا
زمن بل يجمعونهم بالحجارة صلوات ركعتان وادى بايما الى اي جهة ما شاء وان عجز واعن التوجه الى القبلة
وان صار كلب طالب لا يجزبه لعدم ضرورة الخوف وان كان مطلوباً فلا بأس به لانه خير فعل الدابة حقيقة
وانما اضيف اليه معنى لئلا يسهل فاجاء العدو وانقطعت الاضافة ولو صلي ما شيا لا يجوز لان المشرك فعله
صقيقة وهو مناف للصلوة ويفسد بها القتال وفي التبيين الرميح الواحدة يفسد بها كل عمل كثير المشرك
ربما من العدو قد نال المشرك لان المشرك حين يقف باراء العدو لا يفسد بها قتال النهاية والركعة لا يفسد بها كل عمل كثير
سكن للمختر اي لمن حضرته ملائكة الموت ويقال فلان مختر اي قريب من الموت وهو المراد هنا
ان توجه الى القبلة على يمينه واختير الاستلقاء لانه ايسر الى خروج الروح والا قل هو السنة ويلحق الشهادة
اي يقال بينه اسرمان لا اله الا الله لان الاحتضار وقت يتعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده فيحتاج الى مدد
قال في القنوا موتاكم بشهادة ان لا اله الا الله ان يدعيه من قريب من الموت اطلاقاً للشيء باسم ما يؤول اليه وقبل مجرى
على حقيقة وهو قول الشافعي قلنا لا فائدة في التلقين بعد الموت لانه ان مات مؤمناً فلا حاجة اليه وان مات
كافراً فلا يفيد التلقين فان مات بسد حياة ويفض عيناه ليلا يفتح صورته ويجرحه اي يرد سريره بالمخبر
ارادة غسله اخفاء للراحة وكفته قبل ان يدبر فيه وتراى مرة او ثلثاً او ارجاساً ولا يزداد عليها ويوضع على النحر
ويكف الميت عن شياهم ويستمر عورته اي عورة الغليظة ويترك فخذه مكشوفين كيلا يشق الغسل كذا في الهداية
لكن الصحيح ما ذكره النوادر بوضع على عورته خرق من السترة الركبة لان النبي ص لم قال للعيرض لا تنظر الى خدي
وميت كذا قال الكرخي وظاهر الرواية ما ذكره الهداية ويستمر الميت الباغي والبصير العاقل واما البصير الغير
العاقل فيغسل ولا يتوضأ كذا في النهاية بلا مضغضة ولستشاق وقال الشافعي يغمض ويستشق لان تمام
الغسل للميت كان بهما ولنا ادخال الماء فيه وانفخ خرج فيمنع عنه ويغاض اي يصب عليه ما يملأ بغير روض
وهو الاستئنان والا فالفراخ اي ان لم يوجد سدر فاما طاهر حصول المقصود وهو النظافة وان التبر
ولو اجتمع ابداً بالماء العجاف ثم بالماء السدر فيغسل راسه وحيت بالخطم العجاف لانه مثل الصابون ثم
يفتح على يمينه ليكون البداية في الغسل جالبا اليه يمينه ويغسل حتى يصل الماء الى النحر ثم على يمينه كذلك
اي يفتح على شقه الا يمين فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل الى النحر ثم يجلس القاسيل الميت مستنداً الى
الانفخ ويمسح بطنه برفق حتى لو بقي شئ يسيل منه فلا يلبس الكفانه وما جرح اي يحل ما خرج يغسل ويغسل
غسله لان الغسل عرف مرة بالفي وقد حصل في المنقى وجديت في الماء فلا يبدى من غسله لان الخطاب
توجه في آدم ولم يوجد منه فعل ثم ينشف بتوب ولا يقضي ظفراً لان السنة قد غطت ما ماتت وفي المحيط ان كان
ظفراً مكسوراً فلا بأس بان يأخذه ولا يشتر شعرة وقال الشافعي بقصر ويسر في قوله ثم يغسل يديه

اي لا فائدة من غزفه

كما نضعوا يدهم وسكروا ان هذه الاشياء للزينة من غير الميتة فمنع منها ما رواه عن علي بن ابي طالب وجعل الخنوق
وهو عصر مرتب من اشياء طيبة على راسه وطيبته والسا قور على مساجد كالحاجب منتهى انفه ويديه وركبته ورج
التيمن بكبره قراءة القرآن عند حبه يغسل وسنة الكفن له اي للرجل الزار والفاقة ويقص في لبدان يكون على
من الازار والكفاف يشمل الميت من القرن لا قدمه ويستحسن المتأخر من العامة حديث ابن عمر رضي الله عنهما
يقول الميت وقد ذكرها بعض لانه لو فعل كان الكفن شغفا ولها اي المرأة درع وخمار وازار ولفاقة وخرقة
وهي ثوب من بين هكذا ركبته الى صدرها فوق الكفاف حتى لا يظهر نيتشتر تربط يديها كالثوبين يوم
كفن رقبته هكذا وكفاية له ان كفن الكفاية للرجل الزار ولفاقة ولها ثوبان اي الزار ولفاقة وخمار لما روى
ابن عمر امي هكلا وفي طائفة لو كفن على النبال في حدة الشهادة ثوب واحد جاز والمراهق كما لم يبلغ الكفن
في شرح السنن حتى لو ماتت الصغيرة بغسلها الرجل لانه ليس لها ثوبان حكم العورة حال حيوتها يجب عليها
ستره وبياح النظر اليها كذا بعد الموت ويستره بستر اللفاقة من الازار عليها ثم يوضع على الازار بلباس
الزاهية ثم يغمى ليكون اليمن لشرها فوق اليسار ثم اللفاقة وهي اي المرأة تلبس الذراع او كما يجعل شعرها صغير
تحت على صدرها فوق اي فوق الوتر ثم الخمار فوق اي فوق الشعر وفي النهاية المرأة تكفن في الخمرية والمرغفر
ويكون للرجل ذكر اعتبار الكفن بالناس في حال الحيوة تحت الكفا اللفاقة اي تحت الازار واللفاقة ولو لم يكن
للميت شيء فكله على ورثته ولو كفن احدهم بغير اذن القاضي لا يوجب عليهم ويعقد الكفن ان خيف انتشاره اي
انتشار الكفن وصلواته فرض كفاية لانه يقام حقا للميت فاذا اقام البعض سقط حق الباقيين وهي اي المصلوة
ان يكبر رافعا يديه ثم لا يرفع بعدها اي بعد التكبير وقال الشافعي رفع في كل تكبيرة ما روى ابن عمر رضي الله عنهما
يدفع يديه في كل تكبيرة ولما روى انه عزم لا يرفع يديه في صلاة الخنزة سوى تكبيرة الافتتاح وينبغي اي
يقول بحال تكبيرة الله وحدها في اخره ثم يكبر ويصلي على النبي ثم يكبر ويدعو لنفس الميت وللمسلمين ثم يكبر
ولا قراءة في صلاة الخنزة وقال الشافعي بقراءة فاتحة الكتاب لانه لا صلوة الا بها ولا تشهد لان محلة القنوة
ولا قعود فيها ويقول في الصلوة بعد الثالثة اللهم اجعل لنا فرطا اي خير يتقدمنا اللهم اجعل لنا دخرا اي خيرا باقيا
اللهم اجعل لنا شفا فاعلمنا اي مقبول الشفاعة ويقوم المصلح جذا صدر الميت لانه موضع القنوة في الايمان
اي قال ائمة البخاري قدم صلوة العيد على صلوة الخنزة ويقدم صلوة الخنزة على خطبة العيد وكان القليل
ان يقدم صلوة الخنزة على صلوة العيد لكن يديج في التشويش كثيرا ينظرها اخر بان الصلوة انما صلوة العيد
وقال الكرام انما افضل الصلوة في صلاة الخنزة اخرها او كلها الظاهر التواضع ليكون شفاعته ادعى الى القبول
والاحق بالامامة السلطان ان حضر لان في ترقية القاض لانه صاحب لاية ثم اقامة ما لم يخط اي جماعة ان لم يحضر القاض
لان رضى بامته في حيوة فليكون مختارا له المصلوة عليه وفي جوامع الفقهاء امام المسجد على الجميع من امام حتى اول
والوصي بان يصلي عليهم فانه متينة جارية ومع المنقح انما باطله ثم الوالي على ترتيب العبد يعين بعد الابن ثم الاب

شعامة

في الختم ثم رفع الوجينان تساووا والفرق اكبرهم سنا للناس ان يقدم غيره الا باذن الاخر ولا قرب ان يقدم من شاء
وساير القربات اصحاب الزوج ومولى المولات الحق بالاجنب والمولى الحق بالصلوة على العبد من اب العبد وابنه الميراث
وكذلك المكاتب موت من غير وفاء ولو كان لامرأة زوج وابن منه فالاولاد ولاية لابنها ويقدم اباه تعظيما له وفي
المحيط لوعاب الاقرب من المهر فالابعد اولى وان قدم الغائب غيره بكتاب كان لا بعد ان يمنع لان الولاية بحولت
اليه والمريض الميراث من شاء لان الولاية لم يتحول عنه ولا باس ياذن اي باذن الولاية في غير ما انما
لان التقدم حقه فمكر ابطال بتقديم غيره وفيه اشارة الى ان الولاية لا ياذن فان صاغ غيره اي غير المذكور في
الوطان مثله في الفتاوى والولوى على هذا اذا لم يرض وان تابعه وصلي معهم لا يعيد في القنوة لو اعادها الوالي ليس
لمن صاغ عليها ان يصلي مع الوالي مرة اخرى ولا يصلي غيره بعده يعني لو صلي الوالي لم يجز لاحد ان يصلي بعده وفي النهاية
تخصيص الوالي ليس يعيد لانه لو صلي السلطان وغيره تمت صلواته من الوالي ليس لاحد ان يصلي بعده ايضا قال الا
مام الزاهد في افعال الوالي مع حضور السلطان يعيد السلطان وعن الامام الباقر اذا كان الوالي افضل من امام
المحلي سقط اعتبار امام محلي ومن لم يصلي عليه قد قن بعد الغسل حتى على قبره ما لم يظن انه تقبض لانه عزم صياح قوامه من
الانصار قد قدم بعضهم ثلثة ايام والاول اجمع لا خلاف الزمان حرا وبردا والمكان رفاقة وملاحة وحال الميت سمعا
وهو الا في المحيط لا يخرج الميت من القبر للصلوة لانه قد سلم الى الله له وخرج من ايدي الناس هذا اذا وضع اللين
على اللحد واهيل التراب عليه فاذا لم يوجد لها ما يخرج ويصلي عليه لان التسليم لم يتم ولو ذكره رابعه الصلوة عليها لم يفسد
فان اهل لواء التراب عليه لم يخرج ويصلي عليه ثانيا استحسانا لان تلك الصلوة لم يعقد بها الشرك الطهارة الاصل مكان
وسقط فرضية الغسل فيصلي على قبره ولم يجز صلوة الخنزة ركبا استحسانا لانه صلوة من وجه لوجود القنوة و
ومستقبال القبلة فلا يجوز ترك القيام من غير عذر وفي القياس يجوز لانها دماء وكراهة في مسجد جماعة ان
كانت الميت فيه ولو كان خارجة اي الميت خارج المسجد اختلف المشايخ لم يكونوا بعضهم لان الكراهة كانت لغرض
تلويت المسجد ولم يوجد في الخارج وكراهة بعضهم لان المسجد لم يمت الا للصلوات طمس من كثره تام حلقه فها
سحق وغسل وصلي عليه ان استعمل اي دفع صفة باليه عند الولادة وقول من قال دعوان يقع المولود حيا انه يعلم
حيوة لان يشهد له الله كذا في النهاية وذكر في الايضاح الاستعمال ان يكون منه ما يدل على حيوة وفي من كان وحده
عضوا وطرفين منها وفي الوجين ان خرج اكثر الولد يتحرك ثم مات يصلي عليه والا اي لم يستعمل ادرج في خرقه كغيره
ليخرج ادم ولم يصلي عليه وغسل وهو المختار لانه من وجه وانما السقط الذي لم يتم احطاه عتقا وهه المختار انه يغسل ايضا بشئ
الوجين يكون مسلما تبعا للدار فيصلي عليه او مع احد منها اي ان بشئ مع احد مع لا يكون مسلما للدار فاسلم عاقلا حال من هو
لم او حدهما اي سلم احد مع لا يكون للصبي مسلما تبعا له عليه والا فلا اي ان بشئ مع احد او به ولم يسلم احد او به او لم
الصبي غير عاقل يغسل عليه كما في مات يغسل ولية المسلم يعني قريبه سواء كان من ذوى الارحام او غيره يغسل غسل المسلمين بالارغاث
وصنو غيره ويلبسه خرقه ويجفر حقه من غير حله ونسجه ويلبسه فيها اي في تلك طفراته انه لما روى انه رجل اشبال ابن

علاء

ان احيى ماتت نصرانية فقال اتبع جنازتها واعلمها ولا تضع عليها وذكر الامام الترمذي انه لو كان هناك من يقوم بذلك اقراره بالكفار لا لولا المسلم ان يدع ذلك لهم كذا في النهاية وستة حمل الجنازة اربعة لان المشهور المتواتر هذا الحمل وقال الشافعي يحملها اربعة او ثلثة او خمسة لانه روى هكذا في حمل جنازة سعد بن معاذ وان تضع مقدمها ثم موخرها على غير ذلك فمقدمها ثم موخرها يسار كل وهذا اللفظ في طامع الصغير يلفظ طامع خطيبه ابا حنيفة ابا يوسف وقال يعقوب راسيت ايا حنيفة يضع هكذا وهذا دليل على ان وضعه ايا حنيفة وقد حمل بيننا في جنازة سعد بن معاذ وسير على بها لا حيا وموخر من العدو وكرهه طامع قبل وضعها لا احتمال الاحتياط انه لم كان يفعل كذا ولان فيه تعظيم الميت وقيل بكونه رفع الصوت بالذكر وقراءة الفراء في تشيعها لان فيه موافقة اهل الكتاب وفي التنوع لمن لا ينبغي لمن صاع على الجنازة ان يرجع الا اذا ذن اهل الجنازة وفي خلافه اجيبه وقال الشافعي المنيح امامها افضل لانهم شفعا والشفيع يتقدم في العادة ولما قولهم طامع الجنازة متبوعه ولانه بلغ في الاتعاه بها والشفيع انما يتقدم اذا خاف من بطلان الشفاعة اي يحل العقوبة وهذا لا يخفى ذلك ويجوز القبر ويجوز اي يحل يجعل شجرة جانب القبلة فيوضع لقوله من المحدثين في الشفيع الغير نا وهو لا يجعل خفيرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت وفي التبيين اذا كانت الارض روضة فلا تسمى الشفيع واتخاذ الثابت لكن يفرش فيه التراب قبل جوف القبر وقد رصف القامة وقيل له الصدر وان اذا خشي ان يدفن فيه في في اللحد ما روى ان النبي روى اذ دخل اباد جنازة قبره من قبل القبلة فيقيد به لان الشافعي قال سئل الميت صورة المتل ان يوضع في مقدم القبر حتى يكون رجلاه بارزا فيوضع راسه من القبر فيأخذ في الحيل الميت لان في حياة اخذ في بيته بامر جليله والقبر يتبعه بعد الموت فيدخل كذا فيقول واضع لبيك الله وعلم الله رسول الله يوم له القبلة ويجعل العفة التي كانت للكفان وقد خفف الانشار ويستوي اللحن او القصب ويستوي قبرها بنو حتى يجعل اللحن على اللحد لا فيقيد له يستوي قبر الرجل لان مني حال الرجال على الانكشاف وقال الشافعي في قبره لانه يستوي قبر سعد بن معاذ قلنا يا وليه ان الكفن كان لا يقيم بغيره فيجوز له ان يطعموا عليه ويكره الاجرة الخشب لانها لا تحتمل البناء والقبر يتبع البلي والفا هذا اذا كان حول الميت وان في فوقه لا يكره لانه يكون معه من السبع قالوا ان كانت الارض روضة فلا يابس بالاجر وطيب وبها لالتصايب اي يصب الا ان الوجع يحفظ من التراب بكتفين او ثلث ويكره ان يزداد على التراب الذي اخرج منه وان احيى الى الكفان يترك على الموضع عليه الخلاء يمان فلا يابس كذا في المحيط ويسمى القبر والمراد منه ان يرفع القبر من الارض مقدار يشر ولا يرفع الا من هذا او اكثر صلاحه لما روى ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا القدر ولا يسطح اي لا يرفع مع لان الكفار فسفوها في قبورهم وفي المحيط اذا دعت ضرورة الى وضع نفوس في قبر واحد يقدم الرجل على القبلة ثم القام خلفه في خلفه ثم المرأة خلفه ويجعل بين كل ميتين حاجرا من التراب ليصير حكم قبريت هكذا امر النبي صلى الله عليه وسلم في قتله احد وحيات في السيفين يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يري في البحر

باب الشفاعة

هو كل طاهر احمر زهري من طيب وطايب بالغ احتدم به عن الصبر قتل جديدة احتز عن القتل بالقتل ظلمنا احتز به عن القتل حد او قصاصا ولم يجب به مال احتز به عن قتل طامع وقيل بقوله اي بنفس القتل لا رجل فيه قتل الاب لابنه جديدة ظلمنا فالابن يكون شهيدا لان نفس القتل موجب للقضاء والمال واجب بحركة الابو او وجب ميتا جبر كذا في المعركة ومضى موضع طرب لان الظاهر ان اهل طرب قتلوه وان شرط طراحة فيمن وجب في المعركة ليدل على انه قتل لا ميت ولو خرج الدم من انفاه ذكره او دبره او خرج من جوفه جامدا لا يكون شهيدا لان الجامد ان يكون سوطا سوطا حرة والانسان يعرف وطبايان يقول دما وما صاحب الباسوق يخرج من دبره ثم اعلم ان تعريف المخرج مثل كما اذا قتل الماشركون او اهل البقي او قطاع الطريق هير الجديد في قتلهم شهيد باي القتلوه وان تعريف طمس ما قتلوه وهما مسلم طامع بالغ قتل طامع ولم يجب به مال ولم يوثق من غير ذلك الجديد والوجدان في المعركة فيخرج عنه يري بغيره المختص بالميت كالفرز والمختص والقلنسوة ويزاد في ناقصا من العدد المسنون وينقص اذا زاد عليه لبيك كغفره ولا يغسل ويصلى عليه اي على الشفيع وقال الشافعي لا يقبل عليه لانه حي قال الله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل اموات بل احيائهم ولما قوله من صلوا على من قال لا اله الا الله ويدفن جده لقوله من رملوا قديم بدما لهم ولا يغسلون وعمل فيمن وجب ونفك اذا اشتبهوا وعندنا لان الفصل كان واجبا عليهم ولا يرفع الشهادة ما وجب عليهم وقال لا تغسلون لان عليهم سقط بالموت وغسل المسلم يجب بالشهادة ومن وجب معطوف على ميتة ميتا لا يعلم قاتله يجب به لانه ان حكم القاتل فان علم انه قتل جديدة لم يغسل وان قتل بالعدا الكبير ينبغي ان يغسل عندنا في خلافه لهما وان علم انه قتل بالعدا الصغير يغسل اتفاقا واما ان يعلم ان قاتله لا يغسل لانه لم يعلم موجب نفس هذا القتل ما هو فيعتبر ان الواجب هو الدية فلا يكون شهيدا او قتل جدا او قصاصا او جرحا وارث بان ناهي واكل او شرب او عوج او اواه خيمة اي ضربت عليهم لانه ناهي بعض مرافق طموة خفا اثر الظلم فلم يكن في موضع شهيدا احد من قبل من المعركة حيا لانه اذا قتل جرحا او اراه هذه الزيادة ليست بظلم فاحتمل ان يكون مؤتمنا في هذه الزيادة فتكملت الشهادة في الشهادة وفي هذه اذا حمل المتداوي ولو حمل كيدا تطوا الطبول فمات لا يغسل لانه لم يحمل الاضال المراجعة اليه او بقي عاقلا وقتلوه لان تكرار الصلوة بهير دينة وهو من احكام الاحياء او اوصى ان يغسل من ارث بان اوصى في لانه لم يوصى في ارتفاق ووصي امور الاحياء وفي التبيين هذا كله اذا وجد بعد القضاء طرب واما قبل القضاء بها فلا يكون مرتبا بشي مما ذكرنا وفي طائفة الوصية بطائفة لا يبطل الشهادة وتحتا عليهم معطوف على قوله غسل صبر ان قتل بغير او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه في النوازل هذا اذا قتل في حال المحاربة واما اذا قتل بعد شرب الامام عليهم يغسلون ويصلى عليها لان القتل يكون لحال السياسة ومن قتل نفسه عمدا جديدة يغسل ويصلى عليه لانه فاسق وسند ابوس لا يصلى عليه زجره كالباني وفي الوجيز اربعة لا يغسلون ولا يصلى عليهم البغاة وقطاع الطريق

الامام

والتناق والطاؤون في الفريسيين ومشايع جعلوا حكم المقتول ليت بالعصبة اهل البقي بار الصلوة في الكعبة

صح فيهما الفرض والفعل المذكورين صفا فيها ولو كان مظهر حاله ظهر الامام لو هلك او وصل للمنفى اى لا يصح الصلوة لم تكن الى وجه
لانه يكون منفردا على الامام وكفو فوقها على سطح الكعبة وهذا الشافعي لم يجز لان العقل هو البناء ولم يوجد
البناء ولما كان البناء على المثلين السماويين فبحر وركبوا لاسيات الادب اقتضى ابا حنيفة مذهبين حرمها اى
حول الكعبة وبعضهم اقرب من امامه فبحر اليها جانبا لمن ليس جانبا لمن التقدم وانما خرافا يظهر عند الجاهل الجاهل
كتاب الزكاة في الزكاة لا انصاب حوط لقوله لم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فما قبل عن حاجة الاصطلاح
الشفقة والنيابة في دور الملك والدواب وعبيده والخدمه وسلاح الاستعانة والانتفاع فيمن وكيف العلم لاهله لانها
منه فعمل بحاجة الاصطلاح فصارت كالحكماء مملوك مملوكا ملكا ملكا وصوم مملوك ما يكون ملكا بيدا ورقة على حر فلا يجب
على العبد لانه غير مملوك مسلم اى بالغ عاقل مسلم فلا يجب عليه حتى يخرج طيبين بالعبادة او لا على
الفاقر لان الزكاة عبادة وهي لا يتحقق من الكافر فلا يجب عليه حتى يفرغ من ماله على مكاتب فيما فرغ من انصاف لانه
غير مالك لرقبه ولا على المورث في عبده المورث للتجارة اذا انفق لانه غير مملوك له ولا لورثه يكون اى لا يجب عليه بل يكون مطالب
بين العبد سواء كان الدين له فدين الزكاة فان غطى البنية هو الامام والسوايم ونابيه في اموال التجارة لان ارباب
المال كالمسلم فان الامام كان يأخذ الزكاة في الارض عثمنا واهلها فوضها الى اربابها مع اموالها الباطنة والظاهرة فكان
في كل نوعا كمالا لاربابها او للقبائل فدين الزكاة لا يكون منعك لان الامام لا يطالبه ولا يملكه ولا يملكه ولا فرق بين
المؤخذ وطال وقيدان كان الدين من الزكاة لا يصح لانه غير مطالب به عادة وقال القدوري دين الفقير مالم يقض بها
القاضي لا يصح الزكاة لانه ليس بحكم الدين بقدر دينه قيد بل انه لو بقى بعد الدين قد مضى يجب الزكاة في الفاضل
ولا مال اى لا يجب في مال مفقود وسقطا ساقطه بجر ومغضوب لا يبيعه عليه اى على عاقبه وقد يكون في بقرته نسي مكانه
قد يبر لان المدينون في الغارضات لا يمكن حفر جميع الدار والوصول اليه برفه وصحة او كرم له اختلفت المسائل
المشايع ودين حده المدينون سنيين لم اتر تعدها عند قوم وما اخذ مصادره اى ظاهرا ووصل اليه بعد سنيين في خلافه في علم
تتم الى ان غنى ومهر فوجب الزكاة فيه المكان الوصول المتدلة في ضرورة الحق الحق او بواسطة تحصيل المعسر المال او
مقلبي يتشدد الامام وهذا الذي حكم القاضي باطلا لانه ان التمسك به في كل حال خالف اصله وجعل الدين على
المفسر بمنزلة المال هنا الخمس فارعا بجايز الفقراء او احاد عليه بيته حتى لو كان دين على جاحد وعليه بنية
يجب على الدين زكاة كمكانه من اخذه باقاة البنية عن م لا يجب الزكاة لان البنية قد يكون القاض قد لا
يعمل وقد لا يظهر بالخصوصه مانع فيكون حكمها كذكره التحريم هذا هو الصحيح او علم به قاض لان القاضي
يقض يعلم فيمكن من الاخذ ولا يبقى للتيارة ما التزمه لها فنفذت منه بغير اذا التزمه عبد للخدمة فمواة الخدمة بطلت
الزكاة ثم لا يصير المستحق الذي نواه خدمته للتيارة وان نفى لها ما لم يبيع ان هلك الوصول لان التجارة مباداة
بالمال بل يقع اقتران البنية به واذا نفى ايضا خدمته في قامة ما على المستحق لانه نفى الزكاة وموليه من وان نفى التجارة

من مؤلفه القفلم لكن مصلوقه جابريه نسبه
الى كونه الصلوة فوق الكعبه بالاقص

كتاب الزاوية في الجبر لا يضاهي حقول القول في المثلثات لا تضاهي حقول القول في المثلثات لا تضاهي حقول القول في المثلثات

النفقة والنفقة في دور البيت والدواب وعبيده الخادمة وسلاح الاستعانة والنفقة في بيت وكيف العلم لاهله لانها
 شغلون بجاجة الاصلية فصار كالعديم مملوك مملوكا كانا وهو مملوك ما يكون ملكا بيدا ورقة على حر فلا يجب
 على العبد لانه غير مملوك مملوك مسلم اي بالغ عاقل مسلم فلا يجب عليه صتيه ويجوز لانهما غير مملوكين طيبين بالعبادة ان الاعلى
 ما فر لان الزكوة عبادة وهي لا يتحقق من الكافر فلا يجب عليه بيع ما قبله ملكا ما على مكاتب فيما فر يدعى النصاب لانه
 لم يزر ملكا ورقة ولا على المولى في عبده المثل للتجارة لان العبد مملوك له ولا يملكه من اي الذي يجب عليه مد بون مطالب
 بالعباد سواء كان الدين لم يدر كدين الزكوة فان مطالبته بطلب الامام في السوايم ونابير في اموال التجارة لان ارباب
 الملك كغلبة فان الامام كان يأخذ الزكوة لا لارزاقه عظماء ووضوئها لا اربابها مع الاموال الباطلة مطوعة الظلم فكان
 كل نوكا كمالا لاربابها اولي الغيات فدين المذخر لا يكون منع لان الامام لا يطالبه ولا يملكه وفيه العكس لا فرق بين
 أخذ وطال وقيدان كان الدين مراهل لا يمنع لانه غير مطالب به عادة وقال القدوري دين النفقة مام يقين بها
 فاقض لا يمنع الزكوة لانه ليس باحكم الدين بقدر دينه فدينه لانه لو بقي بعد الدين قدر نصاب يجب الزكوة في الفاضل
 في مال اي لا يجب في مال مفقود وسطا ساقطة بجر ومغصوب لا يبين عليه اي عا غصبه ومذخور في بقرته نسي مكانه
 يقرب لان المذخور في الغار نصاب لانه يمكن حفر جميع الداد والوصول اليه بوجوه او كرم له اختلفت المسالك
 المشايخ ودين جده المديون سنين ثم اقر تعدها عند قوم وما اخذ مصادرة في العلم او وصل اليه بعد سني في الخلاف في علم
 ثم متى ان غلب ومهر فيجب الزكوة فيه لان الوصول المتداول في صورة الحق المثل او بواسطة تحصيل المعبر المال او
 فليس يتشدد الامام وهو الذي حكم القاضي بافلا يبر الى التفتيش في كل مكان بخلاف اصله جعل الدين على
 الفقير بمنزلة المال هنا الحسنا رعاية بجائز الفقراء او واحد عليه بيتة حتى لو كان دين على جاحد وعليه بيتة
 يجب على الدين زكوة كملكته من اخذه باقاة البيتة وعن م لا يجب الزكوة لان البيتة قد لا يقبل والقاض قد لا
 يعقل وقد لا يظفر بالخصوصة لما منع فيكون حكمها كذكره التحفة هذا هو الصحيح او علم به قاض لان القاض
 يقضي بعلم فيمكن من الاخذ ولا يبقى للتجارة ما التزمه لها فنؤخذ منه بغير اخذ المتجرى عند التجارة فمواة الخدمة بطلت
 الزكوة ثم لا يصير المستمرك الذي نواه خذ منه للتجارة وان نوى له امام بيعه ان هذا هو الوصول لان التجارة مبادلة
 بالمالي بل يقض اقتران البتة به واذا نوى ايضا خدمته حتى قاما على المتجرى لانه نوى الزكوة مولى بهن وان نوى التجارة

من بعد اتيهم لان النية الهية في هذا العمل اذا نوى الايمان لم يصير مؤمنا لان الايمان يقصد بيقين
واقرا باللسان ولو نوى مسلم ان يكفر يكفر في الحال لان النية بالنوى وهو ترك اعتقاد حقيقة الله بنقل
منه ما نرى للنجارة كان لها لما ذكرنا من اتصال النية بالعمل هذا فيما يقع فيه نية التجارة واذ لم يقع كما اذا اشترى
ارض عشية او راحة نية التجارة لا يكون للنجارة لانها لو كانت يلزم فيها اجتماع طرفين كذا في النية ولو
عبد النجارة يساوي ما شتره ومنه ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال عليه الحول فمات العبد عند البائع بحب الزكاة
على البائع وكذا كره على المشتري واما على البائع والمشتري احد عوض العبد ما شتره ومنه واذ ما ورثه ونرى لها معنى
يصح للنجارة ما ورثه ونوى للنجارة لان النية لم يتصل بالعمل لان المورث يصير ملكا للمورث بلا صنع وفيه طائفة
لويله موصاة لان النجارة بعرض كان الباقى للنجارة وان لم يتوى لان البديل حكم الاصل وكذا لو كان عبد النجارة
قتله عبد خطا فدفع به يكون المدفع للنجارة ولو كان القتل عمدا فمضوا عن القصاص لم يكن القاتل للنجارة
لان بدل عن القصاص لعن المقتول ما ملكه ربه او وصية او نكاح او خلع او صلح عن فرد ونوى لها اي للنجارة
في ان لها خبر لها ليعرف لائق بمقتلها بالعمل وموا القبول فهو كسبه فيعني فان النية في الشراء لا غنم اي لا يكون
لان النجارة عنده لان النية لم يتصل بعمل النجارة وقيل لظلال على الكعبين يعني غنم يصير للنجارة وعند يوسف لا اول اداء
لا يجوز اداء الزكاة الابنية فربتم بالاداء لانها عبادة او بعزل ما وجب من الاصل لان الاصل اقتران النية بالاداء
الا ان الدفع متفرق ظاهر فاكتفى بوجود النية العزل يتسيرا وتصدق به بكل ماله اي كل المال النصاب بلانية
مسقط للزكاة وببعضه لا اي تصدقه ببعض ماله لا يسقط الزكاة عند يوسف لان الواجب غير متعين في
لبعض الباقي يصلح ان يكون محلا له وقاله يسقط عنه زكاة ما تصدق استبارا للجزء بالكل فبالتصدق
لانه لو دفع كل النصاب بنوى به عن التذرا او واجب اخر يقع عما نوى ولا يسقط الزكاة بلانية لفظ التصديق
مشعر بنية اصل العبادة وتلك هي نية لان الواجب متعين في هذا النصاب فلم يحج الى تعيينه فصار كما اذا نوى الصلوة
مطلقا في رمضان **باب الزكاة** نصاب الابل خمس البقر ثلثون والغنم اربعون سائمة وفي كل خمس ابل
بل بحيث باخر صفة خمس جمع النخلة وهو الذي تولد من العرب والفالج وهو لجل الفخذ ذوسنا صبي منو
لا تحت نحر او عراب جمع عراى شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعت في الثانية ثم بنت
ولثين بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة ثم في كل ست واربعين حقة وهي التي اطعت في الرابعة
ثم في احدى وستين حقتان الى مائة وعشرين وهذه المقادير اشتهرت كتب صدقات الدعوة والخفة لا
الزكاة في الابل الا في القيمة ثم في مائة وخمسين بنت مخاض وحقتان يعني اذا ارادت
على مائة وعشرين فتساقف لفرصة فيكون في كل خمس شاة مع الحقتين في مائة وثلاثين
حقتان وثمانان وفي مائة وخمسة وثلاثين حقتان وثلاثة شياه وفي مائة واربعين حقتان
واربع شياه وفي مائة وخمسة واربعين حقتان وبنت مخاض ثمة في كل مائة وخمسين ثلث

أخبركم رهي الخ طفت في الخ
أخبركم رهي الخ طفت في الخ
أخبركم رهي الخ طفت في الخ

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the right edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

والنافعة وكذا الوقف لا يحل لهم ذكره المدايع ان سمي الوقف بغيرها لم يحل الوقف عليهم كما لو سمي الوقف
الوقف الغنياء وان لم يسمهم لا يجوز قبل تجوز النقل لان الوسع لا يزول بمنازول بالوقف ومنه شرح الآثار
من لا ينفك ان الصدقة كلها جائز لغيرها من غير رضى الله لوصول خمس اليهم فلا سقط
فكل بعتة حلت لهم الصدقة قال الطحاوي والمواز فاخذوا الى دى لغيرهم لم ينعوا خذوها من اغنيائهم وردوها
لفقرائهم وصنف فقرائهم الى المسك والاحتل نظر الكلام وحاز غيرهما الى حاز دفع غير الزكاة الى فني كالكفالات
وصدقة الفطر والتصدق لغيرهم تصدقوا على اهل الاديان دفع الى من كلفه معرفة ان اهل الله عليه او مكاتبه بعد
ان الزكاة لعدم التملك وان باع غنائه اى غنى المعروف او كفرة او انا بوه او ابنه اوها سمي لم يبعد خلافا لابي يوسف اى
قال يبعد لان اخطاءه يتعين فصار كما اذا اوصاه بما وصاه علم ان كان لم يبعد صلوة وله هانة اذا هابا جتما
فبيع ولو اخطا كالصلوة عند شتبا العبد قبل بالظن لانه لو دفعه بدون ظن فظهر خلافا لغيره انفا وقيد بالمعروف
لانه لو دفع ظنه على انه ليس بمعروف فدفع لا يجزى به عنده الا اذا ظهر انه معروف وجبت دفع ما يقبضه عن السؤال اى كراه
قوت سبهم لقوله عم اغنهم عن المسئلة هذا اليوم قيد لان الغناء مطلقا بمكروه وكراه دفع ما في درهم
الى فقير غير مدون لان الانتفاع به صادق حال الغناء او صادق حال الفقر كان الحل وقال زفر فولا يجوز لان الغنا
فاد الاداء المالك الاداء والمكافى العلة ولا ينزاح عنها لما في فضل الاداء الى الغنى ولذا ان حكم الشيء لا يبيع ما ينفك
لذا مانع ما يبيع لا ما يملك ولو كان مانعا لما في انتفاء الثالث لانها بالانتفاء صارت اجنبية فبقيت لو كان مدون
او اذا عيال لا يملكه لانه لا يكون له غنيا وتقدرها اى كراهية نقل الزكاة الى بلد آخر الا الى قريته او الى اخوة من اهل بلده
فحينئذ لا يملك لان صلة الرحم او دفع زيادة الحاجة اعلم ان عدم كراهية النقل غير مخففة في هاتين العورتين اذ لو
تقدرها كقول فقهاء بلاد آخر اربع او اتبع للمسلمين بتعليم يجوز بل كراهية عمارى ان معادفة كان نقلها من اليمن
الى المدينة هذا المعنى كذا في النهاية والمعتبر فيه فقهاء مكان الحال لانه هو محل الزكاة ولهذا يسقط به المال بخلاف صدقة
الفطر فان فيها يعتبر مكان من يجب عليه لانها واجبة لنفسه لوجود مونة ولانه عاقل فمحلها مال له
لهذه المعنيين فيعتبر موضعة ولهذا لا يسقط الفطرة له المال المالك **باب صدقة الفطر** من يملك او يدفع
او سوية او زبيب نصف صاع عند ليحسب لاروى في الخبر ونصف صاع من زبيب وقال الزبيب كالتمر لانها يتقاربان
من حيث المقصود وهو النقلة ومن تمر او شعير صاع عايش فيه غائبة اوطال لما روى عن انس انهم كان يقبل غائبة
اوطال من حج وهو الماشى او عدس وانما قد يربها قلعة التفاوت بين جاتهما عظما وصغرا وحلها والكتان الخلاف
غيره من الجبوب فان التفاوت فيها اكثر او متدان من بر محظوف على قدر نصف صاع جاز يجمع يجوز اعطاء نصف
وزنا الف الصاع اربعة امنا قيد بالبر لان منوس من خبر لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاجل لانه موزون فلم يكن
بجمع المنصوص عليه اذ انشئ ورد بكم الكيل خلافا لغيره قال محمد لا يجوز لان البر قد يكون ثقلا وخفيفا والاثار
جاءت هي التقدير بالصاع وهو كالمكيل واذا بالبر موضع يترى به اى بالبر الاشياء احب لانه ابعد عن
خلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي وهو لا يجوزها وعند ليحسب الدارح احب من الدقيق والدقيق احب
من الخنطة لانه اقل بالحاجة ولا دفع لها وجب حرم لم تصاب الزكاة بشرط حتى يجب على البنية والجنون ان كان لهما
ملك التصاب لقوله يوم لا صدقة الا عن ظن غنى والعقل والبلوغ ليسنا بشرط حتى يجب على البنية والجنون ان كان لهما
مال ويؤدى من مالهما وقال محمد لا يجب عليهما الا بالابوى بالسنه وكلاهما ليس باهل لها ولهما ان فيها معنى المونة فيكون
اجبا بهما ماله كسيرة الديون ولكن منها قربة او جينا اذ اها على الولى يوفى على المعنيين خطها بقدر على الامكان وانما
ان للوحدان يعني لا يشترط في مضايقة التمولو من ثياب البلدة ما يماوى نصيبا فاضلا عنه حاجته

منه كسنة وانما وثابه وزمسه وسلاحه وعبيده الخدمه يجب عليه ولو كان له داران سكن في احدهما دون الآخر فبقيت
الثانية سواء اجرها اولاد يتعلق به اى بذلك حرمه الصدقة اى اخذها والا تخبة ونفقة القريب اى وجوبها بقدر لقوله
لان تصاب حرمه السؤال ان يكون له مروت يومه وما يستر عورته ولو كان مكسبا قويا لا يحل السؤال ايضا لنفسه متعلق
بقوله يجب وطفله فقير فبقيت لانه لو كان غنيا يجب له مال وخادمه ماله اى ماله ولو كان ماله ولو كان ماله ولو كان ماله
الولاية والمونة لانه لو كان له مال ومكاتبه اى لا يجب له مال ومكاتبه لانه لا ولاية عليه ولا مونة له لان الزكاة واجبة فيه
كما يجب نفقة من ماله اذ كان له مال ومكاتبه اى لا يجب له مال ومكاتبه لانه لا ولاية عليه ولا مونة له لان الزكاة واجبة فيه
ولو وجبت الفطرة لادى الى الشراء وقد قال لا ثناء في الصدقة وعبد الله اى لا يجب لعبد الا بقدر لانه لا ولاية له حال اباقة
الابعد عوده فيجب اذا عاد من اباقة لعود الولاية والمونة ولا العهد يعني اذا كان عبدا بين اثنين لا فطرة على واحد منهما لانه
لا يملك ما يبيع عبدا او عبدا بين رجل واحد مثلا لو كان للشركيين اربعة لا فطرة على واحد منهما عند اى حصصه وقال لا يجب
على كل واحد من اثنين ولو كان لثلاثة يجب على اثنين دون الثالث هذا بناء على ان ابا حنيفة الرقيق خبر للتفاوت الناقص
فلم يملك كل واحد منهما ما يبيع عبدا اوها يرباها فملك كل واحد منهما البعض ولو بيع غنارا حرة فباعا من بغير له
يعني اذا بيع العبد خيار الشرط للبائع او للمشتري فتر يوم الفطرة مدة الخيار ففطرة عندنا على البائع ان فسخ البيع وعلى المشتري
ان لم يفسخ فبقيت الخيار لان البيع لو كان بائنا والبيع مقبوض يوم العبد ففطرة على المشتري لان الملك قد تقرر بالقبض وان لم
يقبضه حتى هلك لم يجب على واحد منهما اما على المشتري فقامر واما على البائع فلا عاد اليه البيع غير منتفع به فكان خبره العبد
الابن واراد بل خيار الشرط لان البيع لورد بخيار عيب او روية بفساد او غيره قبل القبض ففطرة على البائع لانه
ملكه عاد اليه منتفعا به بحقوقه واراد بعد القبض ففطر المشتري لان مال ملكه عنه بعد تمامه فلا يسقط عنه الصدقة كذا
في الحجة بطريق العقل متعلق بقوله يجب يعني صدقة الفطر عند صبي يوم الفطر وفي المتن لو قال لعبد اذ اجاب يوم الفطر
فانت حر فاجاب يوم الفطر عنت عليه وعليه صدقة الفطر لانها وجبت عليه قبل العتق اذ حكم الشيخ بغيره فيجب لمن يملك او ولد
قبله اى ولد قبل العتق لوجود شرطه وهو الفطر لانه مات في ليلته اى لا يجب لمن مات في ليلته الفطر او لم او ولد بعد اى
اى بعد الفجر وحال الشافعي متعلق وجوبها بلييلة الفطر لان الصوم انتهى فيما يجب صدقة الفطر في ذلك الوقت ولذا ان
اضاف الصدقة الى الفطر بدل على اختصاصها والفطر المضاف للصوم يوم الفطر ولو قدمت الصدقة على يوم الفطر جاز
لوجود سببه وهو راسي لونه بل افضل بين مدة ومدة آخر ذمى قال يجوز تجييل بعد رمضان لا قبله وقال يجوز تجييلها
في النصف الاخر من رمضان وتذهب تجييلها اى تجييل الفطر قبل الخروج الى المصلى لان المحتجب ان ياكل قبل الصلوة فتعذر
لياكل الفقير منها ومنفق للصلاة ولو اخرجت لاسيقت وان كانت للزينة لا يخرج الاداء بعد التاخير **كتاب الصوم**
هو ترك الاكل والشرب والوطي من الصبح الى المغرب مع النية من اهل زدها هذا القيد ليجب به الحيف والنفى والكاف
وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلف اداء لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وقفا لقوله في فعدة من ايام اخر وصوم النذر
والكفارة ككفالة القتلى والعيمين والظهار وجزاء الصيد واجب لقوله تعالى وليوفوا نذره فانه عام خصص منه البعض
هو نذر المعصية والظهار وعيادة المريض وصلوة الجنائز ولقائل ان يقول المنذر اذا كان من العباد المقصود
كالصلوة والصوم وطوها فلزمه ثابت بالاجماع فيكون قطع الشكوت وان كان سندا الاجماع طينا فلو قال وصوم رمضان
والنذر وصوم الكفارة واجب لكاه اولى وغيره انقل ويصح صوم رمضان والنذر المعين بنية من الليل الى الصلوة الكبرى
وهي منتفكة اليوم لاخذها لان وقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصف وقت الضحى فيشترط
النية قبلها ليتحقق النية في اليوم واما ما ذكره الحاشي الصغير قبل نصف النهار فهو يتناول لان الزوال نصف
النهار وهو ما يبنى طلوع الشمس الى غروبها فلو نوى قبل الزوال لا يجوز لانه خلا اكثر اليوم عن النية في الايام والنهار

يكون

الشرعي وهو اليوم الذي يقع فيه قول المصنف ابي من قول غيره وبنيته مطلقه يعني يوم رمضان والنذر المقتضي عطل
النية بان يقع نية الصوم لنية نفل واذا رمضان اي يقع اذ رمضان نية واجب اخرى يعني اذا نوى واجبا آخر
في يوم رمضان لا يقع على نوى بل يقع عن رمضان لان التعيين من جهة نفل في اصل الصوم وانما كانت الاثر من
اوسفر لمتنا عن الاحوال يعني يوم اذ رمضان نية واجب اخرى في جميع الاحوال الا حال المرض او السفر فانها اذا
كانا ما نية واجب آخر لا يكون عن رمضان بل يقع على نوى عند حصة وقال لا يقع عن النفل لان رخصته كانت
لرفع المشقة عنه فاذا احتملها النفل بالمقيم ولم يكن الترخيص اذ احراز رعاية بدنه فاولى ان يجوز لرعاية دينه وهو
ان يقع ما كان لان ما عليه في تلك الحال وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه بل انما يجب اذا ادركه بعد من ايام والنذر
المقتضي يقع عن واجب آخر لانه مثلا اذا نذر ان يصوم يوم الخميس فنوى فيه فقام رمضان يقع على نواه سواء كان
مسافرا او مقرا صحيا او مريضا لان تعيين النذر يعتبر فيما يرجع الى حق صاحب الشرع والنفل نية اي يقع بنية
النفل وبنية مطلقه قبل الزوال لا بعده هذه في لقول الشافعي هو يقول يقع النفل بنية بعد الزوال لان الصوم النفل
متبني بجوزان حدث نشاط النفل بعد الزوال الا ان من شرط الامساك من اول النهار فيجعل صاعا من حيث نوى فينتاب
عليه بقدر وشرط القضاء والكفارة والنذر المطلق التعيين وهو ان ينوي من الليل والتعيين لانه غير متعين بوقت
فلا بد بالتعيين من الابتداء وذا لا يكون الا بنية من الليل بخلاف رمضان والنذر المقتضي والنفل لان الوقت متعين
لها وان لم يكن شكل يعني ان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين فوقع النفل في اليوم الثلاثين من
شعبان او من رمضان لا يصيام الا بقوله لا يصيام اليوم الذي يتكلم فيه من رمضان الا تطوعا ولو قام
يوم النفل لواجب احركه ما بينا ويقع عنه اي عن الواجب الاخر في الاخرى كما قيل يقع تطوعا لان غيره منى عنه
فلا يتبادى به الواجب ان لم يظهر رمضان بنية لان الغنى عنه اذ الصوم رمضان فكان ينبغي ان لا يكون واجب اخر
واذا كره بصورة النوى فصار كالصلوة في الاضحية والغنوة والافعة اي ان ظهر رمضان بنية فيقع عن رمضان
لان الحجة لغت في حق اهل النية هذا اذا كان مقيما وان كان يقع على نوى عند حصة والنفل فيه اي في يوم النفل
اجب اجاعا ان وافق صوما يعتاده ان يصوم يوم الخميس فوافقه يوم النفل لوقوله لا يتقدم رمضان
يصوم يوم الا ان يوافق صوما كان يصومه والا اي ان لم يوافق يوما يعتاده يصومه لمطوارة كما لم يوافق والقائه و
ويقبل غيره بعد الزوال بعد فواتهم بالانتظار والتلوم الى نصف اليوم لقوله ولا يصوم يوم النفل يوم الشك متلوم اي
غير اكلين ولا صامعين انما صام ظروا لانهم هم العارفون بكيفية النية بحيث لا يدخل فيها الكراهة ولا صوم
لنوى ان كان الغد من رمضان فانما صام عنه والا فلا اي ان لم يكن الغد من رمضان فلا يكون صامه بالمصير صائما
بحال لان التردد وقع في اصل النية فلم يوجد العزيمة وكبره ان نوى ان كان الغد عنه اي عن رمضان فانما صام عنه والا
فمن واجب اخر ان لم يكن من رمضان يكون صائما عن واجب اخر كما كره لتردده بين امرين مكرره وهين
لان نية الصوم رمضان او واجب اخر مكرره في الاصل فنعى ان نوى ان يصوم من رمضان ان كان
منه وان لم يكن من رمضان يكون ناهيا عن نفل فان ظهر رمضان بنية اي ان الغد من رمضان كان عنه اي عن
رمضان لان التردد وقع في اصل النية وصعبها والا اي ان لم يظهر رمضان بنية فيتنفل فنفل فيها اي فيما قال فنعى
واجب اخر وفيما قال فنعى نفل اما في الصورة الاولى فلان التردد وقع في الواجب الاخر في نية اصيل الصوم وهو
لا يكون الا سقاط الواجب وبقي التطوع وان افطر لم يقضه لانه كالمطوف ومن راي هلال رمضان او فطر
اي هلال غير فطر وجده بصوم وان رد قوله اي للوصل اي ان لم يقبل شهادته لان سبب وجوب الصوم وجده
حصة وان افطر اي ان صام اذ ثبت شهادته في روية هلال رمضان فافطر فيه ولا يجب عليه الكفارة لان روية

بشهادته حكمه انه ليس من رمضان وهذه الشهادة مانعة عن الكفارة وقيل بل لا دعوى بدو نوى ونفل اشهد الصوم
اي روية هلال الصوم مع علم جبره في بشرط العدل ولو كان قننا او امرأة او عذرة قد فاقا نايبا انما شرط العدالة
لان قول القاسم غير مقبول في الديانات وقيل بقوله نايبا لانه روى عن حصة انه لا يقبل المحرود وان تاب
لكن الاصح القول كما ذكره المتن وشرط للفطر ان لا يكون الفطر اذ كان بالسماء على رجلان او رجل وامرأة تان ونفل
اشهد لتعلق نفل العبادية وهو الفطر فاشهد سائر حقوقهم بشرط العدل فيه والعدالة لا الدعوى اي لم يشترط
الدعوى كما لم يشترط في عتق الاممة وطلاق المرأة ولم يقبل فيه شهادة المحرود في كونه شهادة بلا غم شرط مع علم فيها
اي الصوم والفطر بعد اذ لم يكن في السماء اي غيم او غبار لم يقبل الا شهادة جماعة كثيرة وحدثها اهل الحجة ومن
ناو من خنوع رجلا والاولى ان يفوض الى رأي الامام وبعد صوم تلتين يقول العدلين يعني اذا صاموا تلتين
بشهادة ساهدين حل الفطر ويقول عدلين لا يفطر اذ قبل الامام شهادة الواحد فصاروا تلتين لم يفطر والاثان الفطر
لا يقبل بقوله واحد والا فليكن كالفطر اي لا يقبل في الاصل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين كما في الفطر لتعلق نفل
العباد وهو التوسعة بالصوم الا في وعن حصة انه كره هلال رمضان في قول شهادة عدلين من اهل البيت والاولى
باب موجب الافاد اي ما يوجب الافاد ملك جامع او جامع في احد السبيلين او اكل او شرب نذرا او دونه
خدا او احيى وطن لانه اي الاحكام فطره فاكل غدا فقه وكفر فيه بقوله غذا او دونه لانه لو ابتلع حصة لا يجب الكفارة وفي
الحظ كل ما لا ياكل عادة ملحوق بما لا يتخذى حيزا كشيء غير مغلي او كغدا او ترابا او سفر رجلا لم يدره ولم يطمح الكفارة
عليه ولو اكل طينا ارميا ففيه الكفارة لانه ياكل للذوا وقد يقول عمد لانه لو اكل ناسيا لم يفطر كما لم يظهر اي كفارته مثل
كفارة الظهار وهي حر برقة وان لم يجدها فصييام شهرين متتابعين وان لم يستطع فصييام ستين مسكنا لقوله
من افطر رمضان عامدا صاع فعليه ما في المظاهر وهي اي الكفارة بافساد صوم رمضان لا غير اقول لو قال فيما سبق
من جامع في شهر رمضان لكان مغنيا عن هذا الكلام وان افطر خطأ كما اذا غفطر وهو ذكر للصوم فدخل الماء وحلقه
او مكرها واحتقن اي بداوى بالحقيقة او لم يداوى الذي يجب في الانف او افطر في اذنه على ما في الجواهر او داوى جافية
وهي الجراحة التي بلغت الجوف او امة بتشد يد الم وهي الشجة التي بلغت ام الدماغ فوصل الى جوفه او دماغه او ابتلع حصة
او حديد او لقتل ان تكلفه التي ملأ فيه او شتى او فطر بظن ان يقضي الوقت الذي شتر فيه ليلا وهو يوم او اكل ناسيا
وطن انه فطره فاكل غذا او حي جوعت نائمة او لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطر او اصبغ غير باو للصوم فاكل فقه ولو اكل
او شرب او جامع ناسيا لم يفطر لقوله عرو للذي اكل ناسيا ثم عا صوم قل كيف علمهم علم وهو جبر الواحد في الف
الكفارة لانه امر بالامساك ولم يبق هناك الامساك قلت علمنا بالكتاب لانه اعتبار النسيان يودي يودي الى الخبز وقال
نعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وحكمة في الجاه فثبت بدلالة يفي ويرد في الاكل كذا في النهاية لونهام فاحتمل او نظر الى امارة
حسنة فأنزل لم يفطر لان النفل كالتفكر ولو تفكر جاع امرأة فأنزل لم يفطر صومه قلنا ولو عا ذكره يدرج في المنحصر
ان يفطر صومه او ادهن لم يفطر لعدم المناء او كحل لم يفطر لانه ليس بين العبي والدماع منفذ والدماع يترشح او غتاب او قبل
او ليس لم يفطر لعدم المناء صورة ومعز واما ما روى انه قال الغيبة يفطر الصائم ما ولى اي يذهب ثواب صومه فصار كان
لم يعم او غلبه التي سواء كان ملاء الغم او دونه او تقيها اي تكلفه التي قليلا او اصبغ جنبا او صب احليده دهن لم يفطر لعدم
التقربين للجوف والاحليل واما البول فترشح عنه كذا يقول الاطباء ولو صب في بقل المرأة لا يفطر والامام انه يفطر لانه يشبه
الحقنة كذا في النهاية او صب في اذنه لانه الماء غير محلي للدماع وروى في النسيان انه يفطر لانه يودي الى جوفه بفعله فلا يعتبر
فيه صلاح البدن وفي الحجة لو ابتلع طما يربط على حيطه انترعه من ساقته لم يفطر لانه جرى في حله حتى يدفع الجوع او دخل
غبارا ودخان او ذباب حلقه وهو ذاك الصوم لم يفطر لعدم امكان النحر وعن ذلك والمطر والتنجيم يفطره الا في مكان

بالدوا

ثم لا يام معدودة في هذه السنة فلا يدخل في النذر هذه الايام ولا شهر رمضان ولا عمدة ان صامها يعني ان صام هذه
الايام لم يخرج عن عمدة هذه السنة لان اداءها على التزم ان لم ينو شيئا يعني اذا قال للمسلم صوم حرم وابصر
النذر واليهين كان نذرا لا يمينا انما قاله في غيره او نوى النذر لا غير او نوى ان لا يكون يعني كان نذرا
لانه نذر بتيقنه وقد قرره بعزيمة وان نوى اليهين ونوى ان لا يكون نذرا كان يمينا وعليه منهم كفارة 1 يعني
ان افعل انما قال لان النذر ايجاب المباح وهو يمتنع من نحر المباح وهو عين لقوله تعالى ما احل الله لكم قال قد قرره
الله لكم تحلة ايمانكم وقد عينه بنيتة ونحو غيره فيعتق وان نوى اليهين من غير ان ينفي النذر كان نذرا لا يمينا
عندنا حصة ويجوز لو افعل فعليه العقاب والنذر والكفارة للمجهين لانه لا تنازع بين المذنبين لانها تقتضيان الوجوب
الا ان النذر يقتضي لعينه والعين لغيرة فمعنا ليعلم انما علم بالليلي كما جرحنا بين جرح التبرع والمعاودة
في الهبة بشرط العوض وعندنا يوسف نذر في الاول وهو في اذنا في ايامي في الثاني وهو ما اذا نوى اليهين لان
لان النذر فيه حقيقة واليهين في زج لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا يفتقر الى النية فيكون بينه
وعندنا يتبرع بالحقيقة وتفرق صوم السنة في اشكال بعد عن الراهة والتشبه بالنصاري يعني صيام ستة ايام من
شوال متصلة بعد يوم الفطر لا يكره وعندنا كل يكره لانه تشبه باهل الكتاب بزيادة الايام على الفرض لنا قوله صلهم
من صام وابتعد ستة ايام من شوال فكانوا صام الدهر كله ولا التشبه لانه يقع العقل بيوم الفطر **باب الاعتكاف**
الاعتكاف هو سنة مؤكدة لانه عليه كان يعتكف العشر الاخر من رمضان منذ قدم المدينة وهو لست صيام في مسجد
جماعة ولو بعض الصلوات وعن لي حصة انه لا بد فيه ان يصلي الخس لانه عبادة انتظار الصلوة فيحتمل ان يكون يصلي
فيه فيل اذا صام به هذا غير المسجد الجامع واما في الجامع فيجوز وان لم يصلي فيه الخس ومن لم يصب ان الاعتكاف
الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنقل يجوز بنية واقله يوم فيقف من قطعه فيه يعني اذا شرع في الاعتكاف
فقطعه قبل يوم ففعله القضاء خلافا لما في اقله ساعة عنده وقد حصل ولا يخرج منه الى المعتكف من المسجد
الجامع جهة الانسان وهو مع البول والغائط او الجمعة وقت الزوال فقدم للخروج قبله ومن بعد منزله عنه فوقنا يد
كربا الى اذا صار منزله بعيدا عن الجامع يخرج في وقت يترك اذ كان يصلي المعتكف السن على الخلاف وهو ان يصلي العبا
قبل الاذان للخطبة ورواية الحسن بن سعيد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اعتكاف في شهر رمضان
وسنعا عند يوسف ولا يفيد بكنة اكثر منه اي من العتق المذكور لان الحمد للعقد بالخروج من المسجد لا الملك فيه
انه لا يسيح لانه التزم الاعتكاف في مسجد فلا يترك غيره ولو خرج المعتكف من المسجد ساعة بلا عذر فقد اعتكافه
عندنا حصة وقال لا يفيد الا بكنة من نصف النهار لانه ان الخروج بنية الليل ولم يبق الا القليل منه لو لم يتج لو فقهوا في الخس
لانه لا بد من لاقامة الطواف وياكل ويشرب وينام ويبس ويتبرى في اي مسجد بلا احضار سبع لا غير لانه احضار
جعله كالذكان في الذخيرة المراد به ما لا بد له كالطعام ونحوه واما اذا اراد ان يتخذ كل مني كبره له وهذا صحيح لان
المنقطع الى الله لا ينبغي له ان يشتغل في امور الدنيا ولا يتركه لخطاؤه والتعليم فيه والكتابة باجرة قبل لا يترك ان كان في الخس
المسجد ولا يصح المراد به من يعتقه بعد عبادة واما الصمت للاستراحة فغير مكره ولا يترككم الا بخير لانه عبادة
انتظار الصلوة فلا يحلها الكلام ما لم يبيطه الوطى ولو كان ليل او ناسيا لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون
في المساجد اي لا تجامقوهن ووطيه غير فزع او قبله وليس ان التزل هذا متعلق بالكل والا فلا اي ان لم يتزل لم يفد
الاعتكاف وان حرم اي وان كان يحرم ما ليس لانه ليس في معنى المباح ولهذا لا يفيد الصوم وانما حرم التقبيل واللمس
في الاعتكاف دون الصوم لان المباح هو محظور الاعتكاف وما هو من دواعيه يكون محظورا بخلاف الصوم لان التزكوة
كن فيه الكفر عن قضاء الشروعين وهذا لا يفوت بالتقبيل والوطى في غير فزع وانما يفوت بغيره لان المرأة لا تكون

بينها

اي في الموضع الذي يصلي فيه الصلوات نذر اعتكاف ايام لزمه بليها بالاداء بلا شرط يعني يلزم اعتكاف الايام بليها
متابعة وان لم يشترط المتابع لان ذكر الايام بلفظ الجمع فيدخل ما باراها من الليالي عرفا قال الله تعالى ثلثة ايام لا تزد
قال في موضع اخر ثلث ليل سوا ذكر تارة بالايام وتارة بالليالي والعقب واحدة فان قلت هذا على الفم ذكره اهل
الفقه من ان اليوم اذ قرن بفعل عمد براد به بيان في النها خاتمة قلت سقوط بيان في النهار انما نشأ من ذكر الايام بلفظ
الجمع فتناولت ما بان فيهما من الليالي لان ان يكون اليوم بمعنى مطلق الوقت وروى من بليها ما يعني اذا نذر ان
تعتكف يومين لزم بليها لان في النية معنى الجمع فيلحق به احتياطا امر العباد في يومين لانه لو نذر اعتكاف
يوم لا يتناول بليها ووجه نية النذر خاصة يعني لو نوى الايام خاتمة صحت نيته لانه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما لو نذر
اعتكاف شهر ولاد به الايام لا يصدق لان الشهر ستم بعد جرحه فيتم الايام والليالي فلا يحتمل ما دونه ولو نذر
كتاب يجب على من مكث لقوله معلوم انما صحت في فليخ فليخ في رايه عبيد فافقت ففليخ في صحاح ما يجب
على من مكث في غير الفل يجب على الاعمى عندنا حصة سوا وحده فليخ في بيت الله ولم يجد وقال ان وجدنا نوجب
عليه لانه عاجز فلا يعتبر قادرا بغيره علمها انه وان كان عاجزا بغيره لكن بوساطة المساعدة صار قادرا ففرض عليه
الحطاب له رد ولا حلة اعلم ان الراجحة لست بشرط علم من حول مكة لانه لا يلحقه مشقة فاشبهه السبي الى الجمعة والمدا
بالراجحة شق محمل بقاها او راسي زائلة حتى من قدر عليها يتناول مع آخر لا يجب عليه الايام في التكليف فله لو قدر عليها
على وجه الراجعة الى فاصلا الى الابد منه وعن نفقة تحاله الى حين عود مع امن الطريق قبل هو شرط لوجوب الخ وهو مروي
عننا حصة لان الاستقامة منتفية بدون الامن وقبل هو شرط لاداية لانه صلعم فسر كاستطاعة الزاد والراجحة لانه غير وقا به
لخلاف يظهر وجوب الايضاح فيقول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب قال ابو عبد الله التلمي ليس على اهل حراسان حج متذكرا ولا
سنة وقاله وقال ابو بكر الكاف لا يقول الخ ونصته في زماننا قاله سنة ست وعشرون وثلاثمائة واثني اربعين فيقول
الخ عن اهل بغداد حصة قال جماعة من المتأخرين قال ابو الليث ان كان الغالبية الطريق السلامة يجب فلا فلا وعليه
لا اعتماد في النبيي لعلم ان هذه الشريطة معتبرة وقت خروج اهل البلد حتى اذا كان قادرا على الزاد والراجحة ولم يبق القدر
وهو وقت خروجه لا يجب عليه وعلى العكس يجب والزواج اي مع الزوج او الحرم التابع العاقل الغير المجرب والفاسق الزا
الشابة او البجور الخالية عن العدة اية عدة كانت حتى لو كانت معتدة عند خروج اهل بلد لا يجب عليها الخ قوله لا يخرجون
من بيوتهم واما المرأة المسلمة فيجوز لها السفر الى جرة من دار لطلب وان كانت معتدة لانهما منقطع خاتمة ان كان بينهما وبين
مكة مسيرة سبعة فديبه لانه لو كانت اقل منها يجوز نكاحها بل الحرم وزوج فيلزم الحرم وهو من حرم عليها على التايد بنسب او رضاع
او مضاهرة سواء كان سلبا او كافرا لا وصاف المذكورة شرط لان البقرة والمجنون عاجزان صيانتهما والحيوان يشغل عنها كرها
والفاسق غير اسبي والاختلاف في ان الزوج او الحرم شرط الوجوب او لا اذا كانا خلافا في الطريق في العروة لدار والجور
متعلق بقوله يجب وكذا قوله على الفود يعني بفعله العام الاول عندنا حصة حتى لو خرجت باثم وهو اجماع الروايات عن
لي حصة وعندنا حصة وعند محمد بن عبد الله بن موسى لان جميع العمر لا يترك الوقت للملحة وان اخرها الى اخر الوقت كان
جائزا قلنا هذا لكن جوازها مشروط بان لا يفوت حتى لو مات ولم يخرج اثم عنده ايضا فلو احرمت حتى لم يخرج او بعد ففقت
فمع اي فعل ما احرمت له يودي فرضه لان اخر امرها انفق للنقل ولا ينقلب لاداء الفرض كالقبض اذ اكبر للظن بلع بالسي في خلا ل
حصوله صلوة فلو جدد الصلة احرمت عليه بلوغه للفرض فيلزم الوقوف ثم وقف بوضعه ونوى في اكله ما جاز عندنا خلاف العبد
فان احرمت لانه لم يكن في ذم عقله ولو لم يكن بالشرع في غير ذم او نوى في اكله ما جاز عندنا خلاف العبد
الاحرام والوقت بوضعه وطواف الطلعة وواجبه وقوف جمع الى المزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ومن لم يجز وطواف النذر
وهو الطواف عند الرجوع من البيت سمي طواف الوديع اعلم ان الما فاق في تقديم احترام عن الكرم اذ لا وراعي عليه فلا يجب

والحلق او التقصير عند الخروج من الاحرام وغيرها سنن واداب وشعر اي الشعر المشترط والشوال ودوا القعدة وعشرون
لحمة وكل احرام له قبلها اي احرام الحج قبل الشروع بالحج والعمرة سنة مؤكدة وهو في طواف وسبع وثلاثون في الطواف
والاحرام والسعي والطلق الا ان الاحرام شرط والطواف ركن والسعي والطلق واجبان ولا فوات لهما اي للعمرة وجازت
في كل السنة وكهرت في يوم عرفه واربعه ايام بعدها اي بعد عرفة لقوله عابته ربه كرهت العمرة في هذه الايام لثمة
ومسقات المذبح اي مكان احرام اهل المدينة ذوالخليفة والعراقي اي مسقات العراقي ذات عرف والتمائم الشامي
جحفة والنجدي قرن سكوت الزود واليمن بيل لما روي انه صلحهم عتيق المواقيت هكذا وقال عتيق لهم ولعن ترهين من
غير اهلن وجرم ناجز الاحرام عنها ان عن هذه المواقيت لم تصد حفول مكة لان وجوب الاحرام لا يظهر شرف
هذه البقعة فيستوي فيه من يريد الزيادة ومن لا يريد بها لا التقدم يعني جاز تقديم الاحرام على هذه المواقيت وحل
لاهل داخلها اي داخل المسقات وحول مكة غير محرم لانه يكثر دخول فيها لاجل حاجته وواجب الاحرام كل مرة
خروج ومسقات الحلال يعني من كان داخل المسقات خارج مكة فمقاة الحلال وهو من دور اهلها الى الحرم للحج والعمرة
ولعن بقله يعني من هو ساكن بمكة مسقات الحج للحرم والعمرة الحلال لان اداء الحج عرفه وفي الحلال فيكون الاحرام
من الحرم ليعتقد بغير سفر واداء العمرة في الحرم فكذلك الاحرام لهما من الحلال لهذا ومن شاء احرامه توضع غسل احب
كثوث النظافة فيه اكثر وليس ازار واداء طاهرين وطيب وصلى شفعوا اي ركعتين لانه عرفه فقل كذا وقال
المفرد في الحرم اني اريد الحج فنتبه لي فقله من لم ينوي به الحج وهي اي التلبية لبثك اللهم البتلك لبثك لا شريك
لك لبثك انما هو النعمة لك والملك لا شريك لك اجبت لطاعتك اجابة بعد اجابة انما هو روي بكسر الهمزة وفخما
والكسرة اولى لانه يكون ابتداء مدح ويفتح يكون بناء على ما تقدم يكون عليه ولا ينقص منها لانه منقول هكذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا كان لا يذبح الا في الحرم فذبح في مكة وقال لبثك وسعدك وطير
كلمه في يدك فاذا بقي ناولا فقل احرام الى صاري ما ولو اثنى على الله بما في لسان ذكره مقام التلبية صار حراما
وعن يونس انه لا يصير حراما بدون التلبية الا اذا كان لا يجزئها فالصحيح انه يصير حراما بالاتفاق لان باب
الحج اوسع من الصلوة فالنبي جاز به امور خلاف الصلوة ولهذا لا يقوم تقليد البدن مقام التلبية والنية
كانت كافية الا ان الاثر ورد بالترك باللسان او بالفعل صار سنة فيقول لبيك اللهم الحرام الحرام والقصود
وهي المعاصي فانها اشدر حرمة من الاحرام والحلال وهو الحرام في السباب ومن الحبيب اذا رقت يفسد حجة وادافق
او جادل لان الحرام من محظورة الاحرام وقتل صيد البر فليقتل صيده لقوله لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
واحل لكم صيد البر والاشارة اليه اي ليقف الاشارة الى الصيد الحرام فبيده او غيرها والدلالة عليه اي ليقف الله
لانه صيد الغايب بقوله هو في مكان كذا والتطيب وقلم الظفر وسر الوجه والراس وعسله راس عتيق
بالخطم لانه لا يجد طيبه عند راسه جيفة ولانه يقتل الزواجر عندها فتمرة لخالف يطره وجوب الدم فعند
يجب لانه طيب وعند راسه صدقة وقصه اي ليقف قصص الحية وحلق راسه وشعر يديه لقوله تع ولا
يخلفوا راسكم والقصه من الحلق فيمنع عنه بدلالة النقص وليس قصير وسراويل وقباء وعامة وخفين وثوبا
اي ليقف ثوبا صبيغ به طيب الابد والاطيب ليقوله صلحهم ليليس الحرام التقيح ولا العمام ولا البهني والسرول
ولا ثيابهم ورس ولا عفران ولا خنجر الا ان لا يجد ثوبا فيقطعها اسفل من الكعبين لا الاستحرام اي لا
ينق من الاستظلال بيت وحل لان عمره اغتسل واستظل وهو حرم ولودخل استدار التلبية حتى غطاها ان
كان لا يصيب راسه ووجهه فلا بأس لانه استظلال وليس بتغطية وشدها هيمان لا يبق منه وهو بكسر الهمزة
ما يوضع فيه الدارهم وشدها فرة وسطه لانه ليس بلبس مخيط وكذا لا يبق شدة المنطقة والسيف والخنجر قائم

بقي

والكثير الحرام التلبية من على او على شرف اي مكانا مرتفع او محيط وادبا اولى ركبا جمع ركبتك او اسحاي دخله وقت
اسحاي لان اصحاب البيت عزم كانوا للثبوت في هذه الاوقات واذا دخل مكة بدلا بالسجد الحرام لان المقصود
وهو الست فيه فيدخل هبما من ناب بنه شيمه لانه مقابل بالبيت وصحن راي البيت كبير وهلال في استقبال
الحج الاسود وكبر وهلال يوقع يديه هذا منكبيه كالصلوة اي كما يرفع فيها ولكن يكون بطون تقيه الى الحج
فاستقله اي يتناول الحج باليد او بالقبلة ان قدر على الاستلام غير مؤذي من غير ان يودى مسلما والاى ان
لم يقدر خمسة شياء به لم يقل لعنه ان امكنه ان يمس الحج شياء به كالعرجون وغيره فقل ذلك وفي غيرهما
اي عن الاستلام والا مساسه استقله وكبر وهلال وحده الله وصل على النبي ثم طواف الطور وسن
للقاقي هذا الطواف واخذ عن خمسة اي شرع الطائف في الطواف عن خمسة نفسه عما يلي الباب جامع لاداءه
حج ابطه البعثن يعني ملحقا طرفه على كتفه اليسرى ورا الاظم وهو ما شاهدناه محوطا مدون على صورة
نصف دائرة خارج عن مدار البيت من جهة الشام تحت الميزان قيد بورا الاظم لقوله ابن عباس من طاف بالبيت
فليطف من وراء الاظم سبعة استوطا دخل الى سرج في المنية مع تركي القفص في الثلثة الاول اي في ثلثة اشواط من
اوائل تلك السبعة فقط يعني في الباقي على حينه لما روي انه صلحهم رمل في الثلثة الاول وكان سبعة اظفار الجلالة
على المشرئين لظفرهم المسلمين بالضعف من حي يترب في الحكم وانقدم السبب من الحج الى الحج وكلما قل ما ذكر
يعني يستلح ما ان استطاع والا استقبل وكبر ويستلم الركن الباقى وهو حسن اي التمسك الركن مستحب وحسن
الطواف بالبيت الحرام لانه عرفه فقل كذا في المسقات شفعوا اي ركعتين يجب ذلك الخفيف بعد كل يسوع عند المقام اي مقام
ابراهيم وهو الحج الذي هو اثر قد منه فيه او غيره اي غير المقام حيث يشتر من المسجد عاد وكلم الحج وحرم من المسجد
المسجد فمعهده انصفا فدرعا عين البيت واستقبل البيت وكبر وهلال وصلى على النبي ثم ورفعه يديه ونماها ماشا
اعلم بذكر الدلالة عند السلام الحج لانه كان ابتداء العادة والدعاء في حالة اختتامها اليقيم من حوائج المروة ساعيا بين الميادين
وهما شيان مخوفان من نفس جدار المسجد الحرام علما من ان موضع السبع الاحقرين وهذا التوضيف على طريق التعليل لان احد
الميلين احضر الاحرام وصعد عليها اي على المروة وفعل على الصفا من الصعود واستقبال القبلة والتكبير وغيرهما هاهنا
من الصفا الى المروة شرط وكذا راجع من المروة الى الصفا سوط ففعل هكذا سبعا اي سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة
يعني يبدأ الشوط الاول من الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة ثم تسكن مكة محرم بالحج طواف بالبيت فقل ما شاء اي كلما
قصد الطواف لانه تطوع وخطب الامام سابع ذي الحج وعلم فيها للناس من الحج الى مكة والصلوة والوقوف بعرفة
وغيرها من التاسع بعرفات يعني في خطب يوم عرفة يعلم فيها ما يجب من الوقوف بمزدلفة ورمى الجمار والحج وطواف
الزواجر ولوعلم الناس في خطبة علي عليه السلام صلبها ففرق ليكون اثبت في القلوب ثم حاوى عشر من عبد الله عليه السلام
منها مناسك لا تحذر الناس عن الخطايا ويجتنب على الطاعات بفعل بين كل خطبتين بيوم احتزبه عن قوله زفر وهو
انه خطبة الثامن والتاسع والعاشرة من الديات لانها هي ايام الموسم واجتماع الناس ولنا ان الخطبة ينبغي ان
يكون قبل يوم لاداء ليكون الناس على شعور والخطبة الثالثة وطو الشكر بعد اداء المناسك اوفى واليق في حرم عداة
يوم التروية في اي فري وهو اليوم الثامن وكلها الى متى وكلت بها اي عني الى في عرفة ثم منها اي ثم يتوجه من مكة بعد صلوة
الحج يوم عرفة الى عرفات وكلها موقف الا يطير عرفة لقوله عرفات كلها موقف او تقعوا عن بطن عرفة وهو واد
بخلاء عرفات في البيت ثم فيه الشيطان واشارت القمر منه اي من يوم عرفة خطب الامام الاعظم وهو الخليفة ولنا
او نايهم خطبتين كاجتماع يعني يفصل بين الخطبتين جلسة وعلم فيها اي في خطبة المناسك وصلى بهم الظهر والعصر ومات
تظهر رايان واقامتين لما روي انه صليها باذان واقامتين وشرا للحج بين الصلوتين الامام والاحرام فيها يعني الامام والا حرام

مرابط

شرطه الصلوة بني جها عند الحجة فلا يجوز العصر للمفردة احد من هذه الا ان يكون في الظاهر والعصر في الوصل
وحده صلا العصر وقتها ولو صلا جماعة بدون الامام لم يجز لجمع لكل من وقف سواء مع الامام او
وحده لان العصر العز من الجمع ان يمتد الوقت في وقتك التقصير والاعلاء وهذا حاصل **للنفرد** وان لم يجمع بينهما وقع
على خلاف القليل فلا يترك ما هو مودع ولا من هذا الظاهر وهو حلال في جماعة مع الامام في احرار الارض وقتها استثناء من
قوله فلا يجوز العصر ولم يجز لجمع في رواية لا بد من الامام في وقت الظاهر وفي اخرى يكفي التقديم على الصلوة لان
المقصود هو الصلوة في التبيين من شرط الجمع ايضا ان يكون صلوة صحيحة حتى لو تبين فساده بعد ما صليها اعاد
الظهور والعصر جها في الحديث لو تفرق الناس عن الامام بعد الشروع او قبله فصلا وحده الصلوة في جماعة لا بد من الجماعة
لميت بشرطه حتى الامام لانه لا يمكن يملك احدا ان يجعل نفسه اماما للغير واما الامام فشرطه حق غيره لان كل واحد
يملك ان يجعل نفسه مقعدا للغير **في ذهب الامام بعد صلوة العصر الى الموقف وهو الموقف الاعظم بفعل سن**
للصلاة الغسل ووقف الامام على ناقة بقرب جبل الرحمة عند الصحرى السواء لكبار وهو الجبل الذي توطئها
مستقبلا الى القبلة ودعا بجده وماله في عالم الناس وهو الوقوف بمزدلفة ورمى الجمار والتخي طواف الزيارة
ووقف الناس خلف الامام بقرب مستقبلي الى القبلة هاسا معين مقوله فاذا غربت الشمس لا تزدلفوه
لقوليه فاذا افتمت من عرفات فاذا ذكر الله عند الشعر الام والكراد به المزدلفة ومن رفع من عرفه قبل الغروب
فغلبه لان استدراك الوقوف في الغروب واجب سمي من مزدلفة لاجتماع الناس فيه قال الله تعالى وان لغنائم الاخرين
الى جمعهم وكلها موقف الا وادى محشر لقوله يوم المزدلفة كلها موقف وقد تفرعوا عن وادى محشر ونزل عند جبل
نقرح لان بني ناعم وقف عنده وهو يوم لقف وفي الزمان المعج والجاهل المهمله الجبل الذي عليه المقيدة وهي كائنا كادهم
وصلا العشائين الى المغرب والعشا في وقت باذان واقامة اعالم بشير طابو حصة وهذا الجبل في شريطها مجمع عرفه مع
ان كلا منها ورد بها لان المغرب فيه مؤخره عن وقتها والصلوة بعد وقتها معقولة لخلاف الجمع بغزوات فان في تقديم
الصلوة على وقتها وهو مخالف للقبلي من كل وجه وروى في جميع ما هو مودع ولم يراع جمع مزدلفة واعاد مغربا اذا
الحلة صفة مغربا في الطهيق بعد دخول الوقت لانه صلاها قبل وقتها لا روى ان اسامة كان رديف رسول الله
من عرفات الى مزدلفة فقال الصلوة بارسل الله فقال عز الصلوة اما مكل او ادبه وقتها واجاز مكانها فعمل انها
مختصة بذلك المكان او عرفات ما لم يطوع الفجر لا بعده اي لا يجز بعد طلوعه لان هذا من اخبار الاحاد فيوجب العمل
العمل فامرنا به بالاعادة ما بقي الوقت خلا بواذا مضى لا يجرى بالبقاء لما روى فيه من حكم بفساد صلوة وهذا من باب
العلم والتمسك بصلواتها بعد ما حاز المزدلفة جاز وصلا الامام الفجر يغلب وهو طوله آخر الليل لان النبي جرح صلاها فيه
في وقف الامام بعد طلوع الفجر الى ان يسفر جذا لا بد من عدم وقف هذا الوقت وتوقيت العبادة لا يعرف الاسماء وادى
وهو الى الوقوف في مزدلفة واجب حتى لو ترك بغير عذر يلزم دم لا ركن وقال الشافعي ان ركن لقوله يوم من وقف
معناه هذا الوقوف وقد افاض من عرفات فقد خرج من تمام الجبل وهو رواية الركنية **ولنا ان** سورة التهاذنت
النبي عز ان يقضي بليل فاذن لها ولو كان كذا ما حاز تركه واذا اسفر الصبح الى الامام منع وركب جرة العقبة من بطن الوادي
سقا مشوب بترغ لما فاض الى سبع حصيات خذا بالحاء والذال المعجمين نصب على المصدر وهو نوع من الرقى اي رميا
بالاصابع وهو ان يضع الحصيات على ظهر البهايمة ويمشي عليها بالسيمة ويبعد عنها مقدار خمسة اذرع ولوروى سبع
حصيات جملة لا يجزى لان المنصوص عليه تفريق فعل الرمي ولو طرحها جاز لانه روى الى قدميه ولو وضعها لم يجز لانه ليس يرمى
ولو بها او وهي تحت بعدة من موضع الجبل لا يجزى به لانه لا يركب الا في مكان مخصوص ولو وقعت قربة في يده لانه هذا القدر
على البكر لا حراز عن تركها منها اي كبر عند روى كل من الحصيات ويقول بسم الله والله أكبر روى الشيطان وجزبه ويغسل حتى يجازي لماروى عن ابن

كما يغسل الغضب والافتلاف فان المسلم اذا ائلف خنزير الذي يفترقه فلو كان بها حكم العين لما ضمه كما لا يفترق عن
الخنزير قلت لها حكم العين باب الاخذ كتاب ولم يعط له حق الاطعام لانه موضع رزاقه ويبعد فخار كجاء ان لا يتفرق
بالسرقين بل لا يملك كذا في العوايد الظارية ولا يصح اخذ اي لا يعثر بضاعة وهي ما ينفق من مال يبيع للتجارة فيكون
الخنزير لئلا لا يذبحه غيره ما دون ما ذكره وكذا روى اي لا يعثر مال يؤخذ مضاربة لان المضارب غير مالك ولا نائب
عن المالك في الزكوة ولو كان المالك يبيع ببيع يبيع بضابا يؤخذ منه للمالك وكسب ما دون اي لا يعثر مال مكتسب
ما دون ما لا يتجره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه غير مدبون الا بعد مولاة يعني ان لم يكن المالك مديونا فليس بمالك لولا
وان كان المولى معه يؤخذ منه الزكوة والا فلا وان كان مديونا دينيا لم يجز كسبه لا يعثر سواء كان معه مولاة او لم يكن
باب الركان وهو المال المكون من الارض محلا فان كان او موصوفا والمعدن ما كان محلا فان كان موصوفا
معدن ذهب او فضة كالفضة والفضة والرماس وجده ارض حراج او عثر خنزي او يؤخذ منه لمن للغايب بقوله
عم وزا الركان الخ وصف الارض بهما اخترا من دار فان المعدن الوجود فيها لا يخفى وباقه للعاجد لانه مال مباح انش
ابيد عليه كالصيد ان لم يملك ارضه والا اي وجده ارض مملوكة فلما كلفها بغير اربعة اجزاء تكون ملك الارض ولا تسير
فيما ان وجده ارضه وان عند له حصيرة او لا يخفى باطلاق قوله لم يملك الركان الخ لان المعدن من ارض الارض للموت
في سائر اجزائها وكذا هذه الخنزير في ارضه روايتان في رواية الجاني كجاء الدار ورواية الجاني لانه لا يملكه الدار
في مؤنة ولا في لؤلؤ وخبر وهو نبات له رايحة في البحر وقيل زبد البحر وقيل خنزي دانته له رايحة كما يمكن لان
البحر لا يذ عليه فيكون غنيمته فلا يخفى جميع ما خرج منه حتى الزهوب وفي رواية وجده جبل لانه حي ولا يذ فيه قيد به
لان لو وجده خزان الكفار فاصيب فيه الخنزي لانه مال الغنيمه وكثيره في سائر الارض على علامته كالكتوب فيه كلمة الشها
كالقطة اي باخذ حكمها وما فيه سمة الكفر حتى وباقه للعاجد لانه لم يملك ارضه ولا اي ان كانت مملوكة فله فله انما مال
اول الفجر لانه قال مباح سبقت اليه بد الخطا لانه لا يملكه الا المعدن انقل بالبيع الى المشتري لانه من اجزاء
المبيع والخنزير ينتقل لانه ليس من اجزاء المبيع ولو اشترى جعل جاهليا في ظاهر المذ هو لانه لا يصل وقيل لانه لا يتقدم القدر
وركان محرا دار الحرب يغزو دخل رجل دار الحرب فوجده ارض غير مملوكة ركان كلمة مستسا من وجده لان الغنيمه ما يؤخذ
قهرلا قهرلا وهذا غير متعلق وان وجده ارضها اي من دار الحرب رده على مالكها لانه التزم بالامان ان لا يعثر به
ويخرج ما في ايديهم عذر وان وجده ركان متاعهم ارض منها لم يمس من دار الحرب اعلم ان قوله منها لا يطالب تحت لانه حكمه
دار الارب والام كذلك ان حكم المزدلفة انما يستقيم اذا وجده رجل من الدار خليف مع الامام اعلم ان دخل دار الحرب بايمان
فقد حرر ان يكون تقدير الكلام اعتبارا لم يكن ملكا لاحد من المسلمين من ذلك الزمان لم يملك صفة ارض حتى باقية لاي
للعاجد لانه ليس به احد على الخصوص بل هو مال ضايع فلا يجد العثر من غدا **باب زكوة الخراج** في غسل الجمار والجرور
خير لقوله عشر ارض عشرية او جبل وتمر اي تمر جبل ولو قال وتمرها وطره قوله او جبل الخ لانه الجبل عشرى داخل
فيما قبله فيد بالعرش لان الخيل لو كانت ارض الخراج او التمر فيها فلا عشر وتو الجمار الصغير للتمر تاشي ما يؤخذ الجبال
والموت من العسل والفواكه فان كان لا يجزى الامام فهو كالصيد وان كان ثمنه فقه العشر لانه مال مقصود وفيه اردنا
في الحق يسقط ارضه ان في العشر وفيه نظر لانه انما كان في لا بعد له الارض وما خرج اي فيما خرج من الارض فقدم الادب
لا عشر فيما خرج من الخشب كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستفاد ولا عشر ايضا في ما هو تابع للارض كالشجر والاشجار
لان غير لانه جزء الارض ولهذا لا يبيع منه البيع وان لم يبيع ثمنه او سق الوسق سقون صا جاعا والصاع اربعة امنا و
المن رطلان والرطل مائة وتكون درهما وابق سنة سواء سق او سق عشر وقال لا عشر الا ماله ثمة باقية سنة من غير
معالجه كالغلب والطين فانه يبيع بالتحسين لانه فاذا بلغ الرطب منها مقدار ما يكون ثمنه او سق بالتحسين يجب فيه

ن

بان كان ناعيا او اكرهه يقتدى بنصف صاع من برة وان طيب اللحم عضلا وليس اوحلق دبره شاة او تصدق
 بثلاثة اصوع طعام على سبعة مساكين او صاع ثلاثة ايام يعني تحت بين هذه الافعال فان اخثار الصوم بصوم اى موضع
 شاة لحام وغيره ووطئه ولو ناسبا لو وصل يعني اذا جامع عاملا او ناسبا قبل وقوف فرضي اى مفروغ وهو الوقوف
 بعرفة يقصد به وقال الشافعي جماع الناس لا يفيد لان النسيان عند ولنا انه من مخطرات الاحرام فيستوى فيه المظفر
 وعينه كما لو شاة نقض الطهارة وعطه وذبذبه ويقض يعني يجب عليه الاتمام والتمم والقضاء من قابل اطلق الوطن ليعلم
 المستبشرين انه رواية بخط علي بن حنفية الوطئ في الايام لا يفيد الا العصور بمعنى الوطن فيه فانه رواية يقصد به وهو قوله قولها
 لان قضاء الشبهة يحصل بكاملها ولو لم يقصد به صومه ولم يفترقا اى ليس عليه ان يفار ان لثمة قضاء ما فسداه وقال
 مالك وزفر والشافعي وجب الفرقة بينهما لكن عند ما كان يفترقا من مصرهما لان ابن عباس رضي قال لاذ فر يفرقان حال
 الاحرام لانه هو وقت التزويج وعند الشافعي يفترقان اذا وصلوا موضع جنسهما عطف لهما على صغيرها الشبهة ولنا
 ان نفعها من القضاء بذلك الجماع والتزويج فلاحاجة الى الافتراق مع ان فيه خوف فساد المرأة وما روى عن ابن عباس رضي
 بحوله على الاحتياط وبعد وقوفه اى وطئه بعد وقوفه بعد وقوفه بغيره اى يجب بدلة لقوله ومن جامع بعد الوقوف
 فعليه بدلة وبعد المطلق اى وطئه بعد المطلق يجب شاة لبقائه احرامه حق النساء ونحوه اى وطؤه ناهية عن برة قبل طواف
 اربعة اشواط مفيد لهما اى للزوجة فضره وذبح وقض لان جماعه حصل قبل اتمامها فصار كجاعة قبل وقوفه بعرفة وبعد
 اربعة اشواط المعنى بعد اربعة اشواط ذبح اى يجب عليه شاة ولم يقصد بمرته لانه الطواف في ذلك للزوجة كالموقوف للملك
 ان جاعة اى لو وطئ المعنى بعد اربعة اشواط ذبح اى يجب عليه شاة ولم يقصد بمرته لانه الطواف في ذلك للزوجة كالموقوف للملك
 لا يفيد الجماع لا بعد الوقوف فكذا لا يفيد بعد وجود اكثر الطواف فان قتل محرم صيدا او ذل عليه قاتله اى من اقله
 بقاء او عدو اى سواء كان اول مرة او لا وسواء او عدو اى ساهيا او عاملا فعليه جاعة اعلم ان الشرط كون الدلالة
 موجبة ان لا يكون المدلول عاملا يمكن الصيد ولو علمه يكون قتله بغير الدلالة عليه وان يقصد المدلول في الدلالة وان يبيع
 الدال بحرم ماله ان يقتله وان لا ينفقت الصيد فانه اذا انفلت ثم وجبه المدلول فقتله لاشي عليه لان ذلك صادر كما لو خرجت
 ثم اندمل كذاه البتة وفي المتن لو قال خلف هذا صيدا فاذا خلفه فيؤد فاذنهم فعلى الدال في كل واحد جزاء لانه اعلم بمكانه
 ولو دل على صيد فاذا علمه آخر فقتله المدلول فعلى الدال جزاء واحد لانه اعلم بصيد واحد ولو كان الصيد سباعا او مستأ
 نسا او حراما سرورا ولا ينفق الواوى في رجله ريش كانه سراويل او هو مضطر الى كلمة بعض اذا اضطر الحرم الى قتل صيد
 فقتله فعليه الجزاء وجزاء ما قومه عدلان اى جزاء الصيد ما قومه المقتول عدلان في مقتله اى في الموضع الذي قتل فيه بالغا
 ما يبلغ ان كان الصيد بياض ويشترى فيه او اقرب مكان منه يعني اذا قتل الصيد بيرة لبايعه ولا يشترى فيه الصيد يوقف
 موضع قريب من مقتله لانه السبع استدرك من قتله قوته عدلان لكن في السبع لا يرد على قيمة شاة ثم لم ان يشترى به
 اقل القاتل بلجانية شاة يشترى بما قومه هديا ان بلغ وبذبحه بكلمة او طعنا اى ان شاة يشترى طعاما ويتصدق على بناء المحمل
 على كل مسكين نصف صاع من برة او صاع من تمر او شعير اقل منه لا يتصدق اقل من المذكورة او صاع من طعام كل مسكين
 يوما يعني اذا اخثار الصيام بقوم المقتول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما وان صاعا افضل اقل من طعام مسكين
 اى من نصف صاع يتصدق به او صاع يوما وكذا اذا لم يبلغ قيمة المقتول نصف صاع بان قتل عصفورا ويجب بخرجه اى بخرجه
 الحرم صيدا او تفت شعر وقطع عضوه ما تنفق لانه حيوان مضمون فضيضة بعضه كما يفنى الكلب هذا اذا برأه وبعث انفسه
 وان لم يبق لاشي عليه وان مات بعد بلح يعني كلفه ولو غاب الصيد لم يعلم ان مات او برأه ضمن النقصان لانه الموت مشكوك
 في اكله الا ان يضمن جميع قيمته احتياطا كذاه البتة ويتف ريشه اى يجب يتف ريش طائر وقطع قوائم اى قوائم
 الصيد قيمة كاملة لانه قوت عليه لا من بتفويت آلة الامتناع وبكسر بيضه وخروجه فريضة ميت يعني يجب بكسر بيضة مع خروجه
 فوج ميت قيمة الفريضة قتيلا ان كان حيا ومات بالكسر ان علم انه كان ميتا فلا شيء عليه وان لم يعلم فالقياس ان لا يجب

[illegible]

بعضه فاذا دخل التحق باهله ولا شئ عليها اي على البستان وعلى دخله ان احرام من لخل ووقفا برفه لانها احرام
ميتة فاما البستان فقام وكذا الداخل فيه لان من وصل الي موضع خالده الاحرام كمال اهل ذلك الموضع من دخل
ملكه فاحرامه بل احرام لزمه في اذمة وجه منه اي مما لزمه بدخول ملكه منية او مرة وسقط عنه الدم لوجه ما عليه عاهة ذلك يعني
لوعاد الى الميتات سواء كان الميتات التي جاوزت او ميتات اخرى فاحرامه في اذمة كانت واجبة قبل تلك السنة ولا كذلك الاحرام
لان الواجب عليه تعظيم تلك البقعة بالا حرام وقد فعل فينادي ما وجب عليها لدخول باداه الفرض من ان هووم الاعتكاف
المنعوتة شهر رمضان ينادي بصوم رمضان لا بعله يعني لوجه بعد ذلك العام لا ينادي ما لزمه من اذمة او البقرة لانه بالتقويت
صار دينه ذممة فلا ينادي الا باحرام مقصود كتحريم المسجد يسقط باداه الوفاة قبل اذمة من المسجد فاد اخرج في عاد
فادرك الوفاة لا يسقط عنه تحريم المسجد بقدر ما باله لانه لو احرام بالفرض من عامه ولم يعد الميتات لا يسقط عنه الدم اتفاقا
جاءت ذمة فاحرام برة واقتضاها بالي قبل المطواف لها من غير فعل العزم وقضى والدم عليه لترك الوقت فبذلك لا
يسقط دم الاضداد بالقبضه على طواف لغيره فاحرام طوافه اي فعله برفق لوجه وعلمه دم وجه وعرة سقا عند حبه
وقال برفق العزم وبقيتها وعلمه دم لرفضها فبذلك لان الاقافي اذا اهل بالعمرة وطاف لها شوطا لم اهل بالمكان اتفاقا
وقيد بالعمرة لان المكي اذا احرام بالعمرة وطاف له شوطا احرام بالعمرة فانه يرفق بالعمرة اتفاقا وقيد بالشوط لانه لو لم يطف شيئا
برفض العمرة ولو طاف لها لودع الشوط لا يرفض بالعمرة اتفاقا لان الجميع بينهما غير مشروط حق المكي فلا بد من
رفض احدهما والعمرة اولى بالرفض لانه ايسر فضله لكونها غير موفقة وله ان الاحرام العمرة فاك بما اهل من الطواف واولم
الحج لم يترك بشئ من احواله وعينها كذا اول بالرفض ولو اتمها حج لانه اذا اتمها احرام التزمها غير انهم من غير التزمها من غير المشروطة
ودفع الى علمه دم لزمه وهو دم حرم لا يجوز الاكل منه لادم حكمه ومن احرام بالعمرة فخرج عنه يوم النحر اي احرامه في
يوم النحر لانه فان حلقه للاول اي ان كان حلقه في الاول قبل ان يحرم بالانكاح لزمه الاحرام والاعمدة ان
كان لم يحلق بها فعلمه دم قصر ولا يغير حلق بعد احرام على الاحرام لم يحلق عند الحج حصة وقال ان قصر فعلمه دم ان
اي قصر فلا شئ عليه واصل هذا ان يلزم بين احرام على احرام العمرة بدعة فان حلقه الاحرام الاول فقد انتهى الاول
فلم يجرها ما بين قلنا الاحرامين فلا يجب عليه دم وان لم يحلق في الاول صار جمعا بين احرامين في فبعد هذا ان حلق
كلمة من الاول وجب على الثالثة لانه غير واولم فله دم اتفاقا وان لم يحلق حتى في العام القابل فعلمه دم
عند صفة لثاخير الخلق عن ايام النحر وهو بوجوب الدم عنده وعند ان حلق او قصر فقد جنى على الثاخر فعلمه
دم وان لم يقصر او لم يحلق فلا شئ عليه لان ثاخير الخلق عندهم لا يجب شئ ومن البقرة اي بافعالها لا بالخلق فاحرام
باخرى اي بعمرة اخرى ذبح اي فعله دم يلزم بين احرام العمرة وهو بدعة فاحرام اي بالعمرة لزمها احرام عمرة
لزمها فيكون قارنان ايات بشئ من افعال الحج لانه يكون مسيئا حيث ادخل العمرة على الحج وهو غير مسنون ولا يخل
هي بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفات يعني ان يوجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف لانه لو بداه فخرج من الطريق
الى مكة فطاف لعمرة وسعى ثم وقف يكون قارنا فان طواف الفقد دم احرام بها فخرج عليه يعني
قد جنى افعال العمرة على افعال الحج كما هو المسنون ذبح لعله دم يلزم بينهما وندب رفضها اي يجب ان يرفض
عمرة لان احرام الحج قد كذب بشئ من افعالها فان رفضه ففرض عمرة فافراق يعني يرفض العمرة لعمرة الشروع فيها
وعلمه دم لرفضها فاحرام بعمرة يوم النحر لانه يلبسه يعني في ايام التشريق لزمه العمرة لعمرة الشروع فيها ورفضه
اي يلزمه الرفض لانه ادى اركان الحج فيكون بان افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه فكان خطأ ونقضت مع دم
يعني بحيث دم لرفضها وعمرة مكانها لان معنى في ان معنى على العمرة جاز لان الكراهة العمرة وهذه الايام لم ينعى غيرها
وهو يكون الوقت حال الصلح ويجب دم بالمضي عليها لانه جمع بينهما فان قيل كيف يكون جمعا وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد

المحظورات يجب دم واحد كذا ذكره شيخ الاسلام الاجواف الوقت غير محرم يعني لو تجاوز الميتات غير محرم احرام
وقوى القرآن فعلمه دم واحد لان الواجب عليه نفس احرام واحد تعظيم البقعة ولهذا احرام من الميتات بالعمرة
واحد احرام بالداخل للميتات يجب عليه دم وهو قارن فترك الواجب الواحد لا يجب عليه دم وان يتنحى جزاء
صيد قتل حي ثمان يعني اذا اشترك الحيوان في قتل صيد فغلب كل منهما خرا كامل لان فعل كل منهما كامل فيجب عليه ما جنى
واخذ لو قتل صيد حرام حلالا لان يعلو واشترك حلالا لانه قتل صيد حرام لا يتعد الحلال وهو القوة لان المحرم في
الحرم من الاحرام وهو متعلق فيتعذر والموجب في حلالا من الحرم وهو واحد فيتعذر الواجب باع الحرم صيد او
بطل لان بيعه حيا تعرض للصيد وبيع بعد قتله بيع ميتة ثم اذا قبض المشتري الحرم وعطى بده فعله وعلى البائع الحلال
لانها قد جنى عليه البائع بالتسليم واشترى بالثبات اليد عليه ويضمن المشتري ايضا للبائع قيمة لفساد البيع ولو
دفع على البائع يجب على المشتري الحلال لا للتعدي بالتسليم اليه وجمعه عن حصة للمالك وبئرا من اثمان البائع ولو جازى المحرم
صيدا حرام اكلها ولو اكل منه اي الحرم الذي من مذ بوجه بعد الحرام من قتلها اكل عند حبه وقال الاضداد قيدا بقوله
لانه لانه لو اكل منه قبل اذمة الحلال لا يضمن اتفاقا لدخول ما اكله من حلال ما قبله المحرم لان الحلال
لو ذبح صيدا عظيما فادى حرامه في اكله من الشئ عليه اتفاقا وقد بقوله منه لان ما كوك الحرم لو كان يفيض صيد
بعد ما كره وادى حرامه لا شئ عليه اتفاقا لان وجوب الحرام فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعلم هذا
المعنى ولان ما كوك الحرم لو كان حراما فادى حرامه في اكله اتفاقا لا محرم لم ينجس ليعني لا يضمن لو اكل منه محرم آخر اتفاقا لها
ان حرمته لكونه ميتة فيكفيه الاستغفار كما لو اكل محرم آخر ولم يتناول من المحظورات احرامه لان حرمته لكون
الصيد المذبح ميتة احرامه بخلاف محرم آخر لان حرمته تناوله لكونه ميتة لا لاحرامه ولهذا لم يحل اكله للحلال ولذا
فلمية اخراجت من الحرم وما تاخر بها يعني من اخرج طيبة الحرم فعدلت وما تاخر في الام والولد لانه كان واجبا
عليه ان يوجه الى مائة وهذه الصفة سمت الى الولد فان قلت يشكل على هذا ولذا المخصوص حيث لا يضمن ولم يبر
هذه الصفة الى الولد قلت الفرق ان سبب الضمان في صيد الحرم ان لا الامن وقد وجد في الولد في المخصوص بسبب
الضمان ان لا يد الكلال ولم يوجد في الحية لوانه حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما كالباب ذى فعلية قيمة يحل اكله
وقيمة غير معام لله تعالى لانه جنى على حقيق لكن لا حق الله يضمن من حيث انه صيد للحرم حيث انه محرم ولو قتل محرم
صيد الحرم يلزمه جزاء واحد كذا ذكره شيخ الاسلام لان احرام اقوى لانه محرم في الاماكن كلها بخلاف الحرم فيضاف الحرم الى الاقوى
فان اذى جزاءها الى جزاء الام بعد ما اخرجت ومات في ولد لم ينجس الى الولد يعني ليس جزاء الولد لانه ان يذبح
فعلية بالتكفير فصار صيد حلالا في يديه لوجه او العمرة وقيد لانه لو لم يذبح شيئا منها لا شئ عليه لهما وانه وجاز وقت
اي الميتات في احرام لزمه دم فان قلت ما فائدة قوله في احرام ولعلم بحرم لزمه دم ايضا قلت ذكره يعلم ان الدم لا يسقط
بهذا الحرم بخلاف ما لو عاقب الميتات فاحرام فانه يسقط الدم حينئذ فان عاد الى ان رجوع الى الميتات قبل ان يحرم فاحرام
بالعند الميتات او محرم اي لو عاد الى الميتات محرم ما لم يشرع في نكاح يعني قبل الشروع في افعال الحج والتي عند الميتات سقط
الواجب عليه للحج وان لانه اذا نكح ما فات من تعظيم بيت الله بالعمرة الى الميتات والافلا الى عاد بعد الشروع فيها فلا يسقط
الدم كلتيه بغيره والتشبيه في لزمه الدم يعني الكلى اذا خرج من الحرم الى الحلال بغير الحج وفتح اي فتحه فخرج من عمرة وحج
اي الكلى والفتح من الحرم واحراما بالعمرة برفق فعلمه دم لان ميتات الكلى حرام وقد جاوز بغير احرام والفتح فادى
ملكه وانى بافعال العمرة صادر عنه الكلى يلزمه دم تاخير عنه فان رجع الى الحرم فاحرام منه قبل ان يقف فلا شئ عليه فان
دخل كوة البستان وهو بستان بني عامر فاحرامه فلم يدخل مكة غير محرم ووقعه البستان انه جميع لكل الذي بينه وبين
الحرم وميتة ولا فرق بين ان يتنحى الاقاة البستان او لم كالبستان فان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام

1

تمام التحلل من احرام بلطاف وطراف الزيادة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهم رمي الجمار في ايام التشريق
فبعد حرماتها فقلنا وان لم يكن جامع بينهما احراما فانت على اهل به او بها يعني من فاته الحج امره او عمره رضى
الحج او العرة لان الجميع بين احرام الحج والعمرة غير متبرع فاذا احرمت بغير جامع بينهما لم يجز احراما وهو بدعة
في رضى وان احرمت بعمرة بغير جامع بينهما افعال وهو بدعة في رضىها وقضى **باب الاحصار** ان احص
الحرم اى منع عن الطواف بعد فراغ من بعض المنع مما يمنع من طوافه فانه لا يحل له ان يمشى فيه ولا يمشى فيه
لعمركم ان لم يمشى فيه لم يمشى فيه ان يمشى فيه ان يمشى فيه ان يمشى فيه ان يمشى فيه ان يمشى فيه ان يمشى فيه ان يمشى فيه
وعين الحجج المحرم يوم ما يذبح فيه ولو قبل يوم النحر لو حذر الوصول الى لا يتوقى دم المحصر يوم النحر وجاز
قبله بل في اي وقت شاء من غير حصر وقال لا يتوقى بالزمان وهو ايام النحر وهذا الخلاف في المحصر بالعمرة فلا يتوقى
بالزمان اتفاقا قالهما ان افعال الحج مختصة بيوم النحر **قوله** قوله لو فاته احصر ثم فما استيسر من الهدى ذكرتم
مطلقا والقييد بالزمان نسخ له وفيه حل لا يبعد لو ذبح دم الاحصار في غير طواف لا يجوز لقوله تعالى ولا تحلقوا
رؤسكم حتى يبلغ الهدى حلقه وهو اسم المكان فذبحه حلق فقل حلق او تقصر اى يذبحه دم الاحصار المحصر بحلق
ولا يجب عليه حلق او التقير وعليه ان حل من حج وعمره اى المحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره كذا روى عن
ابن عباس رضي ومن عمره عمره اى للعتي اذا احصر وتحلل فعليه قضاء عمرة لا غير لان النبي صلى الله عليه وسلم كانوا معمرين
بالطبيعة فقطوا عمرة فقط ومن قرأ اي على المحصر القارن بحج وعمرتان اذا تحلل اما حجة فلا بد من طوافها فلو دعاها
وعمرتان احدهما لا التزام العمرة بالشروع والتمس الثانية بسبب فوات الحج للتحلل عند كفاة المنع واذا زال الاحصار
وامكن ادراك الهدى وجب توجهه لاداء الحج وليس عليه ان يتحلل بالهدى لان ذلك كان للحج عن ادراك الاصل فاذا
قد روى الاصل سقط حكم البدل ومع احدهما فقط اى ادرك الحج دون الهدى او الهدى دون الحج لم ان يحل وهذا
التقسيم انها يستقيم على قول من حصره لانه يجزى ذبح الاحصار قبل يوم النحر **واما** على قولهما فلا يستقيم لانه
موقت بيوم النحر وكل من ادرك الحج ادرك الهدى واما العمة فيستقيم التقسيم اتفاقا لانه غير موقت بيوم
النحر وفي المحيط لو بحث هذا جزاء صديقه احصر فتوى ان يكون الهدى للاحصار حرام ومنعه اى كونه ممنوعا
عن ركعتي الحج فتملكه احصار لانه يقدح عليه الاتمام فصار كالحا حصره حلال وعن احدهما لا يبعد الحكم بالمنوع عن احد
الركعتين لمن عجز اما اذا قد روى الوقت قوف فلا بد ان يكون من الفوات لقوله ومن وقف بوقت ففقد حج واما
اذا قد روى الطواف فلان فابت بالحج تحلل به والهدى بدل عنه التحلل فلا حاجة الى الهدى ومن عجز عن الحج فابى على
بناء الجموع اى بعث رجلا بالحج عنه حج ويقع عنه اى الحج عن الجموع نظام المذهب وعن محمد بن ابي يعقوب عن الحاج و
الحجج عن ثواب النفقة ان ذبح الحج كالزمان والعمر وان لم يذبح كالمرفق والحج فان سافر الى الموت عجزه والا فلا **قوله**
ان العبادة ان كانت بدنية كالصلوة لا يحزى فيها النيابة وان كانت مالية كالزكاة يحزى فيها النيابة وان كانت مركبة
منها كالحج يحزى فيها النيابة عند الحزى ولا يحزى حاله الاختيار ونفى الحج عنه اى عن الجموع عنه لانه عبادة ولا بد
فيها من النية ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اتقى بالنية ومن حج عن امره فيض لوانه رجلا بان يحج عن
كل منهما فاهل حج عنها وقع عنه اى الحج عن نفس المأمور لان كل واحد منهما امره ان يخلص التسليم فاذا لم يفعل صار
مخالفا لهما ومن مالهما فلا يجعله عن احدهما لانه قد وقع الحج عن نفسه فلا يقدح ان يجعل لغيره وليس لغيره اولى من
الآخر فيد بقبوله عن امره لانه لو اهل عن احدهما لم عجز قبل اذاه الحج يقع عن نية ولو سكت عن ذلك لم يجز معينا
او بهما فلا يفتن فيه فينبغي ان يصح التبعين ههنا ههنا وله ذلك **قوله** عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
يجعله عن ابيهما شاء لانه ان فعله الحج عن نفسه ولم يجز له هبة ثواب ودم الاحصار على الامر لانه هو الذي ادخله هذه

٩٢

العمرة فيجب عليه تحليصه فانه ما من ميتا ان احصر مأمورا بالحج عن ميت فالتيم من مال الميت وعند من حصره يوسف من
مال المأمور ودم القرآن والنبأ على طواف احرامه لانه وجب شكر الله على نعمه بين التوسل والمأمور
هو الحق بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وادامه النيابة فلا بد له من طوافه فيجب عليه كذا طوافه وهذه النفقة
ان جامع المأمور قبل وقوفه بوقت لا يبعد يعني لا يبعد نفقة ان جامع بعد الوقوف بوقت لا يبعد نفقة وحصل
مقصود الامر وعلى المأمور الدم وان مات في الطريق يعني اذا اوصى شخصي بان يحج عنه فاحرم عنه رجلا فانت
وسقط نفقة في الطريق عن منزل امره لان الحج لا ياتى بصل بذلك لطرفه خرج من ان يكون وسيلة وان كان حكم
الثواب قابلا بعد الله الا ترى انه اذا خرج بنية الحج فانه بعض البلاد حتى تحولت السنة فلو حج بالحج عنه من بركاتها
بله بثلث ما بقي عند من حصره لان القسم لا يقع قبل تنفيذ الوصية لانه لا خصم ههنا ليفيض فيم القسم وكان عا
لا يفرق الى جهة الوصية فلما لم تنفذ الوصية من مودة لم تنفذ الوصية فصار كأنه هلك المال قبل القسم فينفذ الوصية
من ثلث ما بقي كما لو هلك يد الوصي لامن حيث مات وقالا لا من حيث مات لان خروج بنية الحج معتد به من الحج والى
سقط اعتباره بالموت قال الله تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية او سرق نفقة لكن عند من حصره
عما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والابطل لان الوصي قائم مقام الموصى في اخراج المال ولو دفع الموصي الف
الى رجل حج عنه بها بعد موته فهلكت بطلت الوصية فكذلك هذا وعند من يوسف حج عنه عاقي من الثلث الاول لان محل الوصية
الثلث فما بقي شيء منه وجب تنفيذ الوصية فيه بيان مثلا اذا مات رجل وترك اربعة آلاف درهم ووصى بان يحج عنه وكان
مقربا بالحج الف درهم فاحذر الوصي ودفعها الى الذم الحج عنه فصرفه الطريق يؤخذ عند من حصره ثلث ما بقي التركة وهو
الف درهم فان سرق ثانيا يؤخذ ثلث ما بقي مرة اخرى وهكذا وعند من يوسف ما بقي من ثلث جمع المال وكذا كل ثلثي ثلث
وثلاثة وثلاثون درهما وثلث درهم وذلك لان ثلث اربعة آلاف الف وثلاثمائة وثلاثون درهما وثلث درهم فلما
دفع الوصي من هذا المجموع الى الذم الحج عنه الف درهم بقي هذا المقدار في حج عنه فان سرق ثانيا لا يؤخذ مرة اخرى وفي
قول محمد اذا سرق الف درهم دفعها بطلت الوصية ولا يؤخذ منه مرة اخرى سواء بقي من الثلث شيء او لم يبق وهذا
الاختلاف بينهم اذا هلك المال او سرقته يد النائب حجته لو هلك المال بعد الوصية الدفع الى النائب بعد ما قام الورثة حج
ثلث ما بقي اتفاقا ومع اى ان يبقى حصة من المال الهدى من الابل والبقر والغنم ولا يجب نفيها الى الذهاب بالهدى الى
حرفات ولم يجز فيه لى الهدى الا جائز التظبية فلا يجوز ان يهدى العوراء والعرجاء كما لم يجز في التظبية وجاز
الغنم في كل شئ الاطواف فزى جنباً ووطيه بعد الوقوف فانه هذين الموضعين الا بالبدنة ولم يجز انشاء
واكل الهدى وغيره من الاغنياء من هدى تطوع المراد به ما يبلغ الحرام واذا لم يبلغ لا يجوز لصاحبه ان يأكله
ولا يغيره من الاغنياء لان الفرقه فيه بالاراقة انما يكون للحرم وفي غيره بالتصدق ومنع وعمران **قوله**
يعني لا يأكل من دماء الكفارات والنذر وهدى الاحصار لان الواجب فيها التصديق وتعيين يوم النحر للذبح الاخيرين
وهما هوى المتعة والقران لانه دم تسبيل فيختص بيوم النحر كالاخصية وغيرها متى شاء يعني غير دم المتعة والقران
يذبح في اي وقت شاء لانه دم جبر وكان التخييل افضل ودم المتعة والقران تسبيل فتعين بيوم النحر كما تقتضى طواف
للحل يعني كما تقتضى طواف لكل الهدى بالان الهدى اسم لما يهدى الى مكان لا يغير
لئلا يتعين فقير طواف لصدقة تصد الهدى وتصدق بحله وهو ما يلبس
وهو جبل يجعله عتق العبيد ولم يوطأ اجزا منه لقوله ومن اعطى رجلا منكم طوافا بغير طوافه ولا يعطى
اجزأ منها ولا يركب الا فرولة نصيب على الطرف اى لا يركب الهدى من الاحوال الا في حالة الضرورة

على الدابة وخطام

کلام

بقائمة حق طهر احتياطاً ولو سق فاقول لا الوجوب الحرة في النكاح لان تبيح بالانزال انه داخ الى الوطئ وما دونه من غير
وبه يفتي اجماعنا ذلك لانه بعض العلماء قالوا بنت خمس سنين فغير مشترطة وما بين الخمس والستة ان كان بدنها فغير مشترطة
والا غير مشترطة لا يقع به سبيل للولد فلا الوجوب حرمة المصاهرة بخلاف العجوز فان وطئها ثبتت المصاهرة لانها يحكم بالوطئ
كزوجة ذكرها ولو طهر الى حرم بلع بين اختين نكاحاً لقوله في وان لم يجمعا بين الاختين والمراد بالنكاح ما يكون محرم واما الفاسد فلا
فلا عبرة به الا اذا دخل به لم يفتن فحرم للوطئ ولو جعد بلع بينهما حقيقاً لا انجب به العقد العلة وثبت النسب وعلة كمالو طلق
امراة طلاقاً بائناً او رجلاً بمزوج اختها حتى تتحقق عنتها ولو سق ما بين لوهذه للوصل ووطئاً أي حرم بلع بين اختين من
جريمة الوطئ بكل عيني فلو نكاحاً ووطئاً مضمواً بان على التمييز ويجوز ان يكونا منصفين من كل الطرفية لقوله به ملك كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فلا يجمع ما بينهما من امرائين أي حرم بلع بين امرأتيهما فوضعت ذكرهما محل له أي
للمذكر الآخر كبلع بين امرأته وقهرها وخالها بلع بين العيتين والخاليتين لان بلع بهن يفضي الى القطعة ووصوله لخالتيه
ان يزور كل منهما ثبت الآخر فقلت كل منهما شيئاً يكون كل واحدة منهما خالة الاخرى قوله اني ما فحنت يغير الى ان
الشرط ان لا يتصور جواز تزوج احد ما بالآخر على النكاح اذ يرجع لوجوب بينهما على تقدير مثل المرأة وثبت زوجهما جاز بلع
بغيرهما خلافاً لوفلان ثبت الامتناع فلا اوطأ الحرمة **ولما** انه لا قرابة بينهما فلم يكن فيه قطعة الرحم فحق لقوله في لا يقع المرأة
على غيرها ولا على خالها ولا على بنت اختها ولا على بنت اختها وفي القينة تزوج امه ثم سقها لم يجز لان الامه لو فوتهه ذكرها لم يجز
نكاحاً بغيرها وكذا العكس وذكر في الجمع والزيادات انه يجوز لان المرأة من حرمة بلع لا تكون موقوفة وهذه المرأة موقوفة بنزول
ملك اليمين فان تزوج اخت امه طهرها فحق النكاح ولكن لم يطق واحدة لا الامه ولا النكوة حتى يحرم احدهما عليه بسبب من الكسب
كالبيع وتزوج الامه او طلاق النكوة لان العقد حكم الوطئ حتى لو تزوج شرقي مغربية فولدت اولاداً ثبت نسبهم منه بثبوت
الوطئ حكماً فان قيل اذا كان للعقد حكم الوطئ ينبغي ان لا يغير نكاح اخت امه الوطئ قلنا نفس العقد ليس بوطئ حقيقة
واعا جعل ووطئاً عند ثبوت حكمه وهو حكم الوطئ وان تزوجها أي الاختين بعقد دين ونسب الاولى أي لم يبدأ بها في اول
عقد ولم يدخل بواحدة منهما وبرهنت كل منهما على ما سبق نكاحها فوق بينه وبينها ولها نصف مهرها لان كل واحد منهما
انه كل بنت سابقة فلها نصف المهر وان كانت لاحقة فلا شيء لها فينصف النصف بينهما فيد بقوله بعقدين لان تزوجها بعقد
واحد يطل نكاحها فلا مهر لها وقد بقوله ونسب الاولى لان الزوجه لو عتقت احداهما قضيت بنكاحها لتفادقهما وفوق بينه
وبين الاخرى وقد ناقولنا ولم يدخل بواحدة لان لو دخل بها فلها كل منهما مهرها كاملاً لانها تنفرد بالدخول فلا يسقط
مهر شيء وبقولنا وبرهنت كل منهما على ما سبق نكاحها لانها لم يرد عليها السبق وقالت لا ندرى أي النكاحين اول
يقتضيهما يعني ما لم يصطلي على اخذ نصف المهر لان الفضل لم يجرى وجزمه الفضل لم يمنع صحة القضاء كن قال للرجلين لاخذ
كل واحد الف لا يفتي لواحد منهما ما لم يصطلي وزا التيسير هذا اذا كان مطلقاً ثم رها متاً وبين وهو سمي العقد
وان كان مختلفين يفتي لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن المهر سمي العقد كما يجب منعة واحدة لهما لبدل
نصف مهرها لا يسبق الى الايم بلع بين طار امرأته وبنت زوجها لا غيرها أي لا يكون البنت من المرأة لان امرأه الاب
لو فرضت ذكره جاز له نكاح تلك البنت فيد بقوله لانها اذا لو كانت منها لم يجز بلع بينهما وصح نكاح الكتابية لقوله في
والخصان من الدين او نكاح الكتاب والصائبين المومنات بغير المقر بكتاب صفة كاشفة للصائبين كذا فسر ابو جعفر
فعلم هذا بغير نكاح الصائبة اتفاقاً لانها من اهل الكتاب لا عابدة أي لا يفتي نكاح عابدة كوكب لا كتاب لها فسر
صاحبنا فعلم هذا بغير نكاحها اتفاقاً لانها مشركة ونكاح أي صح نكاح الحر والعمة والامه المسلمة والكتابية وعند الشافعي
لا يجوز نكاح الامه الكتابية ونكاح الحر ولو لم لا ينعى الحر ولو لم لا ينعى الحر ولو لم لا ينعى الحر ولو لم لا ينعى الحر
لو الوصل أي مع كونه قادراً على نكاح المرأة بان يملك مهرها ونفقها وقال الشافعي في طول الحر مانع نكاح الامه لقوله في وفي لم ينقطع عن طول الحر

المقيد لا يرجع عند حصره ولا يرجع بنصف ما قبضت وهو يرجع الصداق لان هبة النصف الباقي حلت ما بقي من مطلق
باصول العقد كما في البيع وصار كات العقد ورجع على خسرانه فينصف بالطلاق قبل الوطء ولم ان لم يوطء النكاح لا يلحق
زمايته ولهذا لا ينصف اما الطلاق قبل الدخول فاذ لم يلحق فحقه وهو نصف جميع المهر من اية المهر الرجوع بخلاف البيع لان
لان الاقالة تكون فيه فكان العقد الاول فحقه وجدد العقد الثاني واما النكاح فلا ينصف العسر بالاقالة فلا يلحق فيه باصول
العقد او هبة الوعد المهر اى لو كان المهر من صداق او ثابته الذمة فوهبة قبل قبضه اى قبض المهر الوعد او بعد لا اى
لا يرجع لان حق الزوج في الطلاق قبل الدخول ان يحصل له نصف المهر من جهتها بلا عوج وقد وجد فلا يزال باخلاف
السبب عند حصول المقصود كما اذا باع بيضا فاسدا وقبض المشتري المبيع لم وهبه للبائع لان المقصود لم يحصل
فان قلت اخلاف السبب بمنزلة اخلاف العين ولهذا قالوا المهر رجل وهبت له جارية ففعل بها ما لا يحل له
وطيها وان اتفقا على حله وكما في الفيل ان يرجع عليها بنصف الا ان قلت انما يحل له ان يبيتها ما ادعاه واحد منهما الا
نكاح الآخر وعدم الحرج وان لم يلف على ان لا يرجعها من البلية او لا يرجع عليها او بالان اقام بها وبالفين ان خرجها فان
فيها ما لم يلف على ان لا يرجعها او لا يرجع عليها واما فيما لم يلف ان اقام وبالفين ان اخرج فلها الف والالف والالف
انما يف ولم يقم فمهر مثلها لكن في الثانية اى في المسئلة الثانية لا يرد على العين لانها رضىت ولا ينقص عن الف
لان الزوج رضى به عند حصره وقال الشيطان جاز لانها عقد ان يدين مملوكا من فوجب تسليمها على وجه التخيير
كما اذا تزوجها على الف ان كانت قبضة هو العين ان كانت جملة ولم ان التهمة في الاول صحيحة لعدم المزاحم وفي الثانية
فاسطة لان الشرط الاول يرد على وجوده والثاني لعدم صحة التهمة فيه وان لم يلف بها او يرد اى يرد العبد او يرد العبد
واحد من اقل قيمة الاخر فمهر مثلها ان كان بينهما الى امر المثل بين الاخرين والاخرى والاخرى لودونه اى لها الاقل
قيمة لو كان دون الاخرين او مثلا ان ارضى الزوج بتسليم البار في والاخر لو فقه اى لها الف دفع قيمة لو كان مهر المثل
فوق الارتفاع او مثلا ان ارضى المرأة بالافاقس عند حصره وقال لها الا وكس على كل حال لان الاقل متيقن ولم اولاخذ
الشئيين فلم يكن ليجابها ولا يجب احدهما من غير عيب لان تسليمه غير ممكن ولا يجب احدهما بتعيين لانه ترجيح بلا مرجح
فقبضت التهمة وجب مهر المثل ولو طلقت قبل وطئ فنصف الاخرى اى لها نصف الاقل قيمة اجماعا وفي الثانية لان يكون
نصف الاوكس اقل من التهمة فيكون لها التهمة وان لم يلف بها اى واحد من العبد فقط ان ساوى العبد عشرة دراهم
والاقلها عام العشرة لان الاشارة معتبرة عنده فكانت قال تزوجتك على هذا المهر وعلم هذا العبد والافاقس اى مهر المثل
لانه لا يجتمع مع السمتي وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة المهر لو كان عتقا لانه اطعمه كطعام العبدى وعجز عن تسليم احداهما فوجب
وقيمة وقال محمد وهو رواية عنده حصر مهر البارة وتمام مهر مثلها ان كان اكثر من العبد لانه لا يزوجها من غير تمام
مهر مثلها عنده فاذا كان احدهما عتقا وجب العبد وتمام مهر المثل من الهداية وان شرط البارة ووجد هاهنا بيت يوزع اذا
تزوجها على انها يكون دخل بها فوجد هاهنا غير يكره الكلى اى كل المهر وكذا ان شرط انها شابة فوجد هاهنا يجوز او فوجد هاهنا فوجد
ونوب هي وفي ثابته التهمة الذمة بالنكاح وصفه او لا بان يبين طوله وعرضه فبذل النوب بالمهر حتى لانها لو تزوجها على
مطلقا مطلقا فلها مهر المثل لانه المسمى بمهر المثل وقيدنا بكونه ثابته الذمة لانه لو تزوجها على نوب بعينه اى القيمة
لا يجزى لانه لا يزوجها على هذا اذا تزوج النوب الموصوف مطلقا فانه لا يزوجها الا على نوب بان قال تزوجتك على
نقبة كذا ليس له ان يعطي القيمة لان الاضافة كالاشارة ومكمل ومدر من بين جنس بان قال عشرة اقعة من حنظل او
شعير ولم يزد على الاضافة بلزم وسط او قيمة وايهما احضر فخير على القبول لان الوسط لا يوجب الا بالقيمة فصارت اصلها ايقافا
والعين انما اصل شئ فيتميم ايها ما شاء وان بين جنس المكمل والمعزوف وهو وصفه فاذ لا لازم ولا يوجب على القيمة
اذا في بها ولا يجب شئ بلا قيمة وان حلا ان للمهر من عقد فاسد بان كان غير شرودا ووجهه الغير لانه يجب

فقال

بحر والعقد لفساد وانما يجب كالميتا فمنا في البضع وكذا لا يجب بالخطبة لان الوطء في النكاح الفاسد كخوفه الى ان يفسد
مع قولهم الخطبة العهرية في النكاح الفاسد كخوفه الفاسد في النكاح العهرية وان وطئ في العقد الفاسد لم يفسد من مثل الزنا
على ما سمي لعدم صحة التسمية وانما وطئها بينه من ازاها فوطئها من واحد وكذا الوطء في النكاح الفاسد لم يفسد من مثل الزنا
جارية ابنة بشرية يجب لكل وطئ مهر لان بشرية المثل في غير ثابته فصادف كل وطئ مثل الغير ولو وطئ احد الشريكتين طارئة
المشتركة فوطئ لكل وطئ نصف مهر لان ليس بشرية المثل في النصف الذي لشريكة وبقيت النصف والعدة النكاح الفاسد لان
النصف بمطابقة اثباته احياء للولد فيترتب على الثابت من جهة ومدة اى مدة النكاح من وقت دخول عند العقد
وبه يفتى وعند ما معتبرة من وقت النكاح وهو بعد لان النكاح الفاسد ليس بذات اى الى الوطء حرمة ولهذا لا يثبت
حرمة المصاهرة بعد العقد بدون الوطء ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ايها خولها وبنات عمرها قبل البهائم بنين المماثلة
بقوله سنا وجمالا ومالا وعقلا ودنيا وبلدا وعقلا وبكارة ونياية بشرية شرط استيفاء الراتبين في هذه الاوصاف فخاله الزوج
ووه العمل والادب وكان الخلق وان لا يكون ولد لان المهر يختلف باختلاف الاوصاف المذكورة باختلاف الراتبين فان لم يوطئ
جد منهم اى ان لم يوجد من قبيلة من هي مثل حالها في الايجاب اى يعتبر مهر مثلها من قبيلة هي مثل قبيلة اية الامهات
وخالها لقوله ابن مسعود رطلها مهر مثلها وهن اقارب الاب الا ان كانت من قوم ايها بان كانت بنت عم ايها
وفي ضمان ولها مهرها ولو صغيرة لو لم يوطئ بعد اذان في ابنته الصغيرة او الكبيرة فوطئ في وقت من مهرها فوطئ في ضمانه لانه
سفير وليس بعباسر وتطالب المتكوجة ايا شئت اى ان شئت طالب زوجها بمهر النكاح وان شئت وليها بمهر النكاح
وان احدهما الوطء المهر رجوع على الزوج ان طئ باس ولا فلا اى ان لم يكن فامنا باس فلا يرجع بخلاف ما اذا باع عالا ولده وفي
التي من المشتري حيث لا يجوز لانه اصلي فيه ويرجع العدة والمهر والنفقة اليه ويخرج ابراف الثمن عن المشتري وبقيته للولد العقد
بالاراء ولها منع من الوطئ والسفر بها اى لها ان يمنع نفسها اذا اراد الزوجه ان يسافر بها وبطاه ااحتج ياخذ مهرها المعجل
والنفقة لو صنعت لنفسها من زوجها الاجل مهرها المعجل لان المنع يحق فلا تكون ناشرة طالما في النفقة عند له ولو بعد
وطئ او خلع بوضاها للولد من مفضل بقوله ولها منع من الوطئ وبقوله والنفقة لو صنعت هذا احتراز عن قولها فانه ان
وطئها او خلاها مهر بوضاها لاتبقي لها حق المنع قد بقوله بوضاها لانها لو كانت مكرهة او متبينة او مجنونة فلها الامتناع
اتفاقا لها ان المهر هو عليه صادم مسما اليه بالوطء او طلق ولها ان ياتى كجميع المهر فلم يتولها حق الجس كالبائع اذا سلم
المبيع ولم ان كل وطئ معقود عليها فيسلم البعض لا يوجب تسليم البارة فما اذا سلم البائع بعض المبيع لا يسقط حقه في جس
البارة اخذ ما بين تعجيل طرف لقوله ولها منع طر او بعض اى سواء كالمهر وبعضه وهو الذي يقال بالقرسية وبينان
فقد بالتعجيل لانه لو كان كله موجبا لسواء كان مؤجلا العقد او اجلته بعده ليس لها الامتناع لان التبرع اقرى من الدلالة
في الحائنه ليس لها الامتناع بعد خلع الاجل ايضا لان العقد ما اوجب لها حق الامتناع فلا يثبت بعد او قد ما تعجل
معطوق على قوله ما بين تعجيله لثبوتها من مهر مثلها عرفا انما اعتبر العرف لان الثابت عرفا كالثابت شرطا غير مقدرا بالواقع او
ان لم يبين وجهه ان لم يبينوا قدر المعجل ينظر للمرأة والى المهر المذكورة العقد انها يكون المهر المعجل لثبوت هذه المرأة من
مثل هذا المهر فمعجل ذلك معجل ولا يقدر بالبيع ولا بالجس والسفر اى ولها السفر والزوج للحاج وزيادة اهلها بلا اذن قبل
قبضه اى قبض المعجل لا بعده لها شئ من المهر كونه ذات الابدان بعد قبض المعجل ولها المنع لقبض الكل في الحار اى ان لم يبين
المعجل والواجب لا يكون لها ولا يمنع النفس لا خلع المهر فمهر المهر كان مفروما من قيد قوله اخذ ما بين تعجيله لكنه اذا ان بين
انه يختلف فيه والحق ان هذا لانه معقود وقيل لها ولاية المنع لان المهر عوض البضع فاما قبض كل عوض لا يجب عليها
يسلم البضع ولها ما لو اقبل كل اى لو كان كل المهر مؤجلا ليس لها ان يمنع نفسها لا يسقط حقه بالتأجيل كما في البيع
ولم يفسد وقوله ايها ان تحبس نفسها اذا لم يكن دخل بها وجوب تسليم البدل ينقص وجوب تسليم البدل لان النكاح عند

60

للمس

كما ان التكليف بالبيع والعهود الوكيل بالنكاح الفاسد ولو تزوج بها فالحكم بالفساد اذا باع عينا
جائز والوفاء ان المبيع الفاسد حقيقة لا بغيره حكم وهو الملك والنكاح الفاسد ليس بنكاح لان لا ينفذ طلاق ولا
لا ينفذ طلاق فلا يصح الوكيل بالنكاح فان تزوج بها فالحكم بالفساد لان ما كان رقيقه فيجب تزويجها وسأوت
المراة عتقا مقدار مهر مقلها هذا اذا كان غير المثل او اقل ولو تزوج بها كغيره من بطالب الزايد بعد انقضاء الغرماء
كدين الصحة مع دين المهر ومن تزوج امته بختمه اي الامة المولى لان حلف المولى اقوى من حقه لان عكس ذلك انتها
والزوجه منافعها ومطالبتها الزوج ان طهر ولا يجب التسعة وهو محلي بينهما وبينه اي بين الامة والزوجه منزله
ولا يستحقها المولى لكن لا نفقة على المولى الزوج ولا السكنى الا بها اي بالتسعة لان النفقة تقابل الاحتباس ولو استخدم
المولى نهارا واعادها الى بيت الزوج ليلها فلها النفقة كالزوجة اذا مرت من بيت زوجها ثم عادت اليه فان يوها بغيرها
فترجع فيه الوجوع لانه اعار منافع اعضائها من زوجها ولا اعاره غير الامة وان شرط ان لا يستحقها وسقطت
النفقة من الزوج بوجوع المولى من التوبة ولو خدمته اي الامة مولاها فلا ينفذ امره لاسقط النفقة لان المولى ما
ان كان احتباسها فله النكاح عليه وامته كرها من غير رضاها لا الاجبار على النكاح
بالسيف بخلاف المكاتب والمكاتب لا ينفذ الا بغير رضاها ولا ينفذ الا بغير رضاها ولا ينفذ الا بغير رضاها
وتسقط المكاتب بالمرأ اذا وطئها المولى بغير رضاها وان كانا صغيرين وهذه اثار السائل حيث اعتبر فيها راي
بنا الصغير والصغير تزوجها حتى قالوا لو تزوجها المولى بغير رضاها فله النكاح فان ادعى المال وعقوبتها
لا يعتبر رايها بل ينفذ راي المولى كراة التبييض وطهر فقلت نفسها قبل الوطئ المهر لان المهر بعد موته انتقل الى ورثتها
فلا يسقط للمولى امة قتلها فله يبيع اذ تزوج امته فقتلها قبل ان يدخل زوجها لا يثبت المهر عند حسنة وقال عليه
المهر لمولاها فبقتل المهر لان الامة لو قتل نفسها او قتلها اجنبية لاسقط المهر اتفاقا وقد باه الامة لان المولى لو
قتل زوج امته لاسقط المهر اتفاقا وقد بقوله قبله لان القتل اذا حصل بعد لاسقط المهر اتفاقا كذا المصنف **لما ان**
الموكلت موكلت للمهر ولم ان من له البدل منع المهر عليه من العاقد قبل التسليم فيجوز بيع البدل وزوج الامة بغير
باذن سيدها عند زحفه وقال الاذن اليها النكاح شرع صيانة لهما عن السفاح وذا يكون اذا كان كل واحد منهما احرارا
يشهونه والعزل يحكم به ولم ان العزل محلي بالفقود وهو الولد وهو حق المولى لاحق الامة وخيرت امة ومكانة عتقت
تحت يدي او غيرها يعني اذا تزوجت باذن مولاها سواء كان النكاح برضاها او بغيره ثم اعتقت ثبتت لها حارة العتق سواء
كان زوجها حرا او عتقا فان اختارت نفسها فلا مهر لاحد لان الفرقه من قبلها وان اختارت زوجها فالمهر لسيدها واما
الشافعي ليس لها الخيار اذا كان حرا لانها عتقتا صارت كفرا فزوجها فلا ينفذ ردها ونكاحها بخلاف ما اذا كان زوجها عبدا
لانها ينفذ ردها لعدم الكفاية **ولما قوله** لم يبرح حين عتقت ملكك بضعك فاخترى عليا البتة **فمكك البضع** فيقتضيه
التسوية بين كون زوجها حرا او عبدا لان الاشتراك في العلم يوجب الاشتراك في العلل امة لكت بلادن فعتقت نفذ
ولم تخير اما نفوذ النكاح فلا تها من اهل العبدان وامتناعه كان لحق المهر وقد زال واما عدم الخيار فلان النفوذ بعد العتق
فلا يتصور ازديا ذلك عليها وثبت الخيار كان باعتباره وما سمي في العقد حين تزوجت الامة بغير اذن المولى للسيده
زاد على مهر مثلها ان الموصل لو طقت فعتقت لكان الدخول قبل العتق لانه استغنى منافع مولاها فمكك المهر للمولى واما
عتقت او لا فلها المهر ان لم يدخل بها حتى عتقت فالمهر لها لانه استغنى من مولاها فوجب البدل لها ومن وطئ امة ابنه
وكا الالب سئل احراما قتل فقلت فادعاه سواء ادعى بشهنته ام لا صدقها لان ام لا يثبت نسب قتلها بالاب بالادعاء
المخلوع لانه لو كان عبدا او كافرا او مجنونا لايصح دعواه اذ ليس لهم ولاية التملك وهي ام ولله وجوب قيمتها على الاب
واما يثبت النسب اذا كانت ملكة الابن من وقت العلوق الى حين اللوعة لان الملك انما يثبت بطريق اللعنات الى وقت العلوق

لان

فيستدعي قيام ولاية التملك من حين العلوق الى حين الدعوى لامرهما ولا ينفذ ولها وقال الشافعي عليه مهرها
وقيمة ولها للوطئ وجدة غير مكمل كما لو وطئ احد الشريكين حادثة مشتركة حتى ادت بولد فادعاه يجب عليه العتق ولما
ان الوطئ وقع بملك فلا يجب العتق وهذا لان الفرض منه ان لا يصير ابنا ولا ينفذ مائة ومن فزوت ووقع غفلة
في غير ملكه ضياع مائة لانه لو صار ابنا ابتداء الايلاجات كانت مائة ههنا وقد قاله حرم وما لك لا يملك وما في حرم
فيملك حال الابن عند الحاجة صيانة حرمه كما يملك لصيانة نفسه بخلاف طارية المشتركة لان عتق نصيب الشريك يثبت حكم النفقة
استيلاء وحكم الشئ بغيره فيبقى الموطئ في نصيب الشريك غير المكمل وهذا المكمل بشرط لصحة الاستيلاء بشرط الشئ يسبق وكان
الوطئ حاصله للمكمل فلا ينفذ فتمت الولاية لان انفصل حرم ولله طالع بعد مائة فيموت الاب وحكم المذكور وكذا البرق
والكفر لان ولاية الاب تنقطع بعد المنة وان انفصلت الاب ولاية الاب طهر ولاية الجدة فصحت دعواه لا قبل اي
لا يثبت النسب قبل موت الاب وان لم يكن له الاب الامة الابن فيموت ولم يقرأ ولله يجب مهرها لا تمامه بالنكاح لا بغيره
لا قيمتها ولولا حرم بقرانية اي قرابة الابن لكان ملك اخاه فنفق عليه وفقد نكاح حقه قالت لسيدها زوجها يعني اذا كانت
تحت عتق فالتطلوه ان ينفذ عن ياف ففعل عتق العبد بالبيع الثابت اقتضاء وفقد النكاح وسقط المهر كالميت اذ وجوبه
على عبد والميت لا لها وتوقع عن كفارتها لكونه بماله يملكه الاعتاق عن الكفارة وان قالت ذلك بلا بدل اي ان قال
اعتقت عنه ولم يبع مالا لم ينفذ النكاح لانها بغير مسقة حرة ولم يوجد منها العتق فلا عتق فان قلت العتق ركن البيع
فلا يسقط الشرط بغيره فسقط الشرط كان اولى قلت الركن البيع كان محمولا وان لم يمس المهر وجان بلا شهوة او عتق كاف
معتق من ذلك اي معتق من ان ذلك جائز في دينهم افر غلته اي على ذلك النكاح عن يده حسنة وقال لا يجوز النكاح من المسنة
الثانية لانه نكاح معتقة الغير حرام اتفاقا **ولان العتق** لا يثبت انبائها حقا للشرع لكونهم غير محايدين ولا حقا للزوج
لانه يعتق فلم يتحقق ما يمنع فلا يفرق بينهما وفي النهاية للخلاف فيما اذا كانت المرافقة النكاح او الاسلام قبل انقضاء العتق
واما اذا كانت المرافقة او الاسلام بعد انقضاء العتق فلا يفرق بينهما اتفاقا فان لم يمس الزوجان الى ما نفع اذ انتم في الجوار
هامة او بينة في السلم ففرق بينهما لعدم الحلية فيستقوى فيه الابتداء والابقاء بهذا النكاح حكم النفقة عند حتم ترتيب
بطلانها عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصاءه بالدخول بها وقاله فاسد لان الخطاب للمهر بهذه الالفة
مشاهرة دار الاسلام فجعل كالمواصل الى الكفرة ولهذا قالوا لا يتوارثون **فلم** ان امرأ بتركم وما يدعون فجعل
الخطاب ككلمة بمنزلة حرمه واذا لا يتوارثون لان الارث يثبت بالنسب فيما اذا كان النكاح صحيحا مطلقا فيقتصر
عليه والطفل مسلم اذا كان احدا بغير مسلم فان قلت كيف يوجد هذا الصميم التعميم ولا وجود للنكاح مسلمة مع كافر قلت
هذا محمول على حالة البقاء بان اسلمت المرأة ولم يعرف الاسلام على الزوج او لم احدق ولم ولد صغيرا واراد مسلم بالامه
لانه جعله بتعاله نظره وكذا في ان كان بين مجوسية وكذا في هذا اذا لم يختلف الا اذا كان دار الحرب والوالد
في دار الاسلام فلم لا يتبع ولله ولا يكون مسلم الا بمجول والوالدين اهل للاب ولو كان الولد في دار الحرب فلم يتبعه ولله لانه
من اهل دار الاسلام حكما وادع اسلام زوج المجوسية وامرأة الكافر بغير من الاسلام على الآخر فان لم يمس من له والافرق لما روي
ان عمر بن قرق بين نفراتى ومسلمة بابا يدين الاسلام هذا الكلام باطلا فيستقيم المجوسية لان بسلام احدهما كان يفرق
بينهما بعد الاباء واما اذا كانتا مجوسيتين فان لم يمس من كان يفرق بينهما وان كان الزوج الفراء في صبيها لان ردة
معتقة قلنا ابافه وان كان غير معتق ينظر غفلة فان لم يمس هو فلا يتبع لهما جوار تزوجهما للمسلم ابتداء فلا حاجة الى العرض
وهي اي التفرق طلاق لو اني لان الواجب عليه الامساك بالمعروف او التبرع بالنسب وبالاباء امتنع عن تبرعها فتاب
القاضي منا بالامساك لانها ليست اهلا للطلاق حتى ينوب القاضي منها بها ولا مهرها اي اباها المرأة لا لا للموالة
لانها تاكل بالوطئ ولو كان ذلك دارهم اي ان لم يمس المرأة في دار الحرب فزوجها كافرا او كاهن لم يمس بغيره اي

الحول لا يثبت حرمة الرضاع عندنا جنة وقال لا يثبت قيدا بغيره اللبن لانه لو لم يكن غالبا لا يثبت حرمة الرضاعة
اتفاقا وقيدا بالطعام لانه لو لم يثبت لبن المرأة بلين بغيره او بغيره اللبن غالب يثبت اتفاقا لانه المخلوق كالحيوان
ولما قالوا الوتر الحزب المخلوق بالما لا يصلح كحد ولا ان المانع له اخلط بغيره يكون تابعا له لا غير المانع بل شذوذا
فيكون المقصود التفرقة بالطعام باللبين وانه كان اللبن يتغاطر عند حمل اللقمة من احوالها كذا في كتابي في نظر
ان كان الحكم في لبن رجل يرضع لانه انزل للرجل بغيره فاضح صيا لم يتعلق به التحريم لانه ليس بغيره حقيقة لانه انما يتصور
بتصوره الولادة فلا يثبت به اثبات اللحم وانتشار العظم واحضانه صبي بغيره يرضع لانه احسن البقية بلين
احد لم يتعلق به التحريم لان الموجب الحرمة ليس غير الرضعة الى الجوف بل حصوله في الفم لا يثبت به شبهة للبعوضة
وهذا انما كلفه من الاعالي الى الاسافل لانه يصلح لها مع لبنه بلين المتكبر لان لبنها يغذي التضعيف فيثبت به شبهة
الجوزة والميتة ليعتقدوا رضى صبيته لبن رضى عنها بعد موتها يثبت به الحرمة لانه سبب الحرمة شبهة الحرمة باعتبار النماء
باللبن وهذا الموضع لم يردوا لانما لم يثبت حرمة المصاهرة بوطئ الميتة لانه انما يحرم باعتبار الجارية الجارية بالولد
والجنته لم يبق محلا للتحريم بغير صورة الوطن بدونه ولا كذلك اللبن وان لم يرضع من لبنها رضى عنها لانه كونه
الرضعة رضى عنها على الزوج لان الصغيرة تعتبر كشاة الكبيبة رضاعا حرم اجماعا بينها ولا حرم للكبيبة ان لم توطئ
لان الرقة جاءت من جهتها وللرضعة رضى لان الرقة حصلت قبل الرضوع من جهتها ولرضاعها لم يعتبر وان كان
فعلها لانها ليست من اصل الجازات ورضع به الى رضى الزوج بنصف المهر على الرضعة لانه قصده الفاء وهو انما
يكون له الرضعة بلا فاقة وتعلم انها من جهة وان الارضاع من جهة فانه فاقته في الاكتمال متممة فالقول
في ذلك قولها فاقه لاجل حكم الشرع لا يعتبر في الاسلام فكيف اعتبرها قلت لاجل اجماعهم في الحكم
وانما اعتبرنا لرفع قصد الفاء لانه لا يصير الفعل تعبدا لانه لا يجب عليها الفاء ان لا يقصد الفاء و
قصد الفاء لا يتصور مع اجماع الفاء ولو كانت الكبيبة مخونة لا يرضع عليها نصف المهر ولا سقط مهره
ولو كانت كبيبة بائنة ورضعت الصغيرة ثوبها لا يرضع على الهد وكل ثوبها نصف المهر والافلا ان يرضع
تقصده الفاء لا يرضع وجنته ان يرضع الرضاع رطلان او رطل واحد لان في ثباته زواله
مكمل النكاح فلا يقبل لا يبينه

كتاب الطلاق

تزوج الخمر رقع قيدا لنكاح احسن طلقه فقط لانه بعد من النكاح وقل ضررا بالمرأة في طهر لاوطئ
في تمضي عندها فاقه في قوله انما يقصد رطلان المعنى وقيل لطلن عقيب الطهر ليللا
يقبل بالانفاق عقيب الفراق وهذا اظهر من ان الطلاق ومولس طلقه بغير الموطوءة لان تفرق
الثلاث في طهر غير متصوره عنها ولو في حيض لو لم يرضع لان المرثمة يرضع ليللا الى امرأة لم يرضعها

فتكون مرغوبة في جميع الايام فيكون طلاقها واقعا في حاجتها فلا يكره والموطوءة تفرق الثلاث في الطهر
ورسلي فيها لان الاصل في الطلاق الحرف والما في الحاجة وهي مخفية لا بد لها من امانة فاقم الطهر الحرف على
الما مقام الحاجة لانه زمان يرضع فيه العمل اليها فكما تجد الحاجة فيكون سنين من حيث الوقت ومن
الغوايد الفاجية هذا اذا لم يحا معها الحصة التي سبقت هذا الطهر ولم يطلقها فيها ايضا فان كلا منهما خرج
الطهر الذي عقيب ان يكون عملا للطلاق النسخ فيمن يحضي **اعلم** ان المصنف فرق بين المدخول بها وغير
المدخول بها في الطلاق النسخ من حيث العدد وهو مخالف لما ذكر صاحب الهداية وغيره والسنة في الطلاق
في من وجرت سنة في الوقت وسنة العدد فيمن في المدخول بها وغير المدخول بها في الوقت لغير المدخول
بها انت طلق ثلاثا السنة يقع في الحال واحده سواء كانت جارية او طاهرة ويتعلق الثانية بالتفريق
ثانيا والثالثة بالتفريق ثالثا كذا في الكاوي والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها خاصة واشهر عطف
على الطهارة الآية والصغيرة والحامل وحل طهر من اي الآية والصغيرة والحامل عقيب الوطئ
لان الطلاق بعد الوطئ فيمن يحضي انما كسر لتوقه للحبل واستبراء وجه العدة لانه لا تدرك انها حبلت
بذلك الوطئ فتعقد بوضع الحمل او لم تحبل فتعقد بالاقرار وفيمن لا يحضي لا يتوقه للحبل فلا يكره في
الزحك خيرة اذا كانت الصغيرة او الآية يدعي منها الحضي والحبل فالفضل ان يفصل بين
وطئها وطلاقها بزمان وبدعيه اي بدعي الطلاق ثلاث او ثقتان مرة او مرتين الى بكلمة او كلمتين
متفرقتين طهر لاجعة فيه وهذا بدعي من حيث العدد يقع فيه الطلاق فيكون عاجزا او واجدة
اي طلقه طهر وطئت فيه او حيض موطوءة اي في حالة الحيض ويجب رجوعها اذا طهر طهرها في الحيض
في الاصح وقال بعض المشايخ وهو مخالف للقدري انها مستحبة لان النكاح مندوب ولا يكون الرجعة
واجبة ومختار النهاية انها واجبة لقولهم لم يرد من ائمتنا فليس اجبها على حقيقة لما فاذا طهرت
طلقها ان شاء ولو قال لموطوءة انت طالق ثلاثا السنة بلائيه يقع عند كل طهر طلقه لان اللام
في قوله السنة للوقت ووقت الطلاق النسخ طهر حال عن الجماع فيقسم ثلاث تطليقات على
ثلاث الطهارة طهر فلهذا الوفاق في السنة او مع السنة او على السنة لا يقسم قيدا بالموطوءة لانه
لو قال لغير المدخول بها انت طالق السنة لا يقسم الثلاث على الاظهار اقل العدة لها وانما
ينقسم على التفريق وان نوى الكل الساعة يعني ان نوى وقوع الثلاث في الحال في قوله انت
طالق السنة محتمل نيته لان وقوع الثلاث جملة شئ على معنى ان نوى بالسنة فاذا نوى اه تعبر
لانه محتملات لفظه وقال زفر لا يقع نيته لانه نوى في السنة والتمس لاجل خله **ولما** انما المعلقة
يفرق في الكامل وهو النسخ وقوعا وايقاعا وينظم عند نيته كما اذا قال كل عمل في حرة لا
يتناول للمكاتب لقصور فيه ولو نواه يقع فان قلت اذا كان نسيان من حيث الوقوع يكون نسيان
من حيث الايقاع فلا يكون بدعة لان الوقوع بدو في الايقاع متمم قلت الوقوع لا يوصف
بالحرمة لانه ليس بفعل المكلف فلا يخفى من ان يكون سنيا بخلاف الايقاع ولو ذكر اوقات السنة في
لا يحتمل نيته الثلاث جملة السنة ويقع طلاق كل ذوق على باله لقوله يوم كل طلاق جائز الاطلاق
القبلي والمخوف حرة او عند لقوله لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق صا او سكران كان

ينبغي ان لا يقع طلاقه كما يقع طلاق النائم لزوال العقد الا ان زوال العقد السكركان طلاقا بسبب
المعصية ان اعتبر رجلا ووقع طلاقه ولو ارتد حال السكر لا يبيح بكفر يكون بتبطل الاعتقاد
والسكر لا يدل عليه حتى لو شرب مضطرب فزال عقله بقصد بالقدح لا يقع طلاقه لان العقل
معصية طابع او مكره ومن المتيقن لو اكره على الشرب فذهب عقله فطلق قبل ان يقع لا يبيح بعقوبة
فصار كالاثر وقيل يقع لان الخلف وان زال بالاكراه لكن ذهب عقله بما فيه لذة فلا يعتبر ذواله
وهذا القول اصح فعلا هذا يقع طلاق السكران من البهيم وسائر الاشياء المتحدة من الحيوان وعنه لا يبيح
ان كان يعلم ان يبيح او سكر من الابل يقع طلاقه والافلا كذا البهيمة واخرى باشارة المعصية
طلاقه لانها كالعبادة لها هذا اذا اولد احرس او طر عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه ومن المتيقن
المرضى الذي يعتقل لسانه لا يكون كالآخر لان فذلك ما ذكره غير الاخرى انما لم تعتبر ايقاع الطلاق
واما ما عدوه فمعتق حتى لو قال انت طالق هكذا فاشارة باصبعين ثنتان لا طلاق مبرور ومجربون ونائم
ومعنى عليه لان الاهلية بالعقل المتميز والعقد الصحيح ولا عقل للمجنون والعقوبة ليست له فقد معتبر شرعا
خصوصا فيما فيه معة والنائم لا اختيار له والمعنى عليه كالمعتق وسيد اليه لا يقع طلاقا وسيد عاز وجدة
عنده لانها ليست مملوكة وطلاق الحرة والامة واثنان ولو زوجها خلافا لهما يقع طلاقا ثلاثا حرا
كان فزوجها او عبدا وطلاق الامة ثنتان حرا كان زوجها او عبدا وقال الشافعي عدد الطلاق معتبر
بالرجاء حتى عليك لا ثلاثا وان كانت امرأته امك وعملك العبد ثنتين وان كانت زوجة حرة لعقله زوج
الطلاق بالرجاء والعتقة بالثنا **ولما قيل** في طلاق الامة ثنتان وعندهما حيفتان ومادحا
محمدا ان الايقاع بالرجاء **باب ايقاع الطلاق** فربما ما يعمل فيه شرعا دون غيره كما تنفع عن النية
حتى لو قال اودت بالطلاق عن وثاق لا يصدق فضا ولو قال انت طالق من هذا القيد يصدق
ديانة ولو نوى بقوله انت طالق الطلاق من العمل يصدق ديانة وقضا لعدم الاستعمال فيه ولو
قال انت طالق من هذا العمل يصدق ديانة لا قضا لعدم استعمال فيه **انت طالق ومطلقة** مثل
وطلقك ويقع بها واحدة رجعية وان نوى فداها وهو ان يكون واحدة بانية لانه مفقود منها بخير
ما علقه

٧ جمل ٤

تغير ما علقه الشارع فيلغو فصد كما اذا سلم ثم يقطع الصلوة وعليه سهوا ولم يوشيا لان الطلاق القرع موضوع
للطلاق فكان حقيقته في وقت انبث الطلاق وانما الطلاق في وقت طالق الطلاق او انبث طالق طلاقا
يقع واحدة رجعية ان لم يوشيا او نوى واحدة او ثنتين يعني نية الثنتين لا يقع في هذه الاقاظ
لان الطلاق اشجع من نية الواحدة فمراعى فيه فاذا لم يوشيا على الواحدة حقيقته واذا نوى الثلث يقع
لان حشر واحد كما وان نوى ثنتين يلغو لانه عند ولو كانت زوجة امه فقال لها انت الطلاق حتى
نية الثنتين لانها جش الطلاق في الامة وان نوى ثلثا فثلث لان المصدر يحمل النعم والكثرة
وبما زاد الطلاق يذا متعلق بقوله يقع الى كلها او الى ما يعتبر به عن الكل كانت طالق او راسك او غيبك
او رقتك او زوجك او ولدك او جسدك او فوك او وجهك وما لا لا ينفك بغير عاين الكل يقال انت
امرؤ حسن ما دام راسك اي ذمت باقيا قال الله تعالى فطقت اعناقهم لها خاتمين اي ذواتهم
وقال الله تعالى ففجر نوري اي ذمت رفته فيقال لكل روح فلان او جسده اي نفسه وقال عليه السلام من
الفروج على السروج اركبها النساء وقال الله تعالى وسقي وجهه ربياني ذات وجهه ربياني الى جزء
شابع كمنفصل وتلك تقع لان اجزاء الشايع محل لساير الصفات كالكس وغيره فكذا يكون محل الطلاق
الا انه لا يتجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل الطلاق ضرورة والى يد ما اورجلها لا اي لوقا
يدك طلاق او رجلك طالق لا يقع لانها غير محل للطلاق فان قلت اليد بغيرها من الجميع كما قال الله
تعالى ثبت يدي ابي لهيلد له به ذاته وقال عليه السلام على اليد ما اخذت قلت استعاضة عن يدي وانما جاء
على الذرة حتى لا كان عند قوم بغيره من بدن اجمله وقع الطلاق اي عضو كان وكذا النظر والبتن
يعني لو قال ظهرك وبطنك طالق لا يقع وهذا لا ظهر يعني البدن بعدم الوقوع الظاهر من القول بالوقوع لانه لا
بها عن جميع البدن ونصف طلقه يعني لهما قال انت طالق نصف طلقه او ثلثها او ربعها يقع واحدة لان الطلق
لا يتجزى وفي الخبر اذا لم يجاوز من مجموع اجزاء نطقه وان جاوز كما لو اخذ نصف نطقه وثلثها
فالمخاراة تقع ثنتان لانه زله على اجزاء نطقه فلا بد ان يكون الزيادة من نطقه اخرى فينكامل الزيادة
هذا اذا اضاف الاجزاء الى نطقه واحدة ولو قال انت طالق نصف نطقه وثلث نطقه وسدس نطقه
يقع ثلثا لانه اجزاء كل جزء الى نطقه متكررة فاقضى كل جزء الى نطقه واحد ومن واحدة اي انت طالق
من واحدة الى ثنتين او ما بين ولهم الى ثنتين ولهم هذا مبتدأ ونصف طلقه خبره يقدم عليه ومن
واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث يقع ثلثا ويؤخذ عند ابي حنيفة وقال في الاولى مثل هذا الكلام راجع
الكل عرفا كما لو قال خذ مني مالي من درهم الى عشرة فان له العشرة فله الا جرح بالعنف ايضا لانه من مثل هذا الكلام

الوقت لو ان شرط فكتية بعد اذا نوى في معنى الشرط يقع في آخره وان نوى في الوقت يقع في كماله
لم اطلقك انت طالق يعني اذا قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاجرة وهي قوله انت طالق
حق لو قال انت طالق لمنا ما لم اطلقك انت طالق يقع واحدة لان زمان البر غير داخر في المعنى
ونهما المقصود به فلا يمكن تحققة الا باخراج مثل القول اي قابل للوقت كالسكنى والقبض للمعنة
ههنا نحو المظروف لا ما اضيف اليه اليوم والوقت المطبق مع فعل لا يمتد الى لا يقبل التوقيت كالطلاق
والاعتاق هذا اجل ضابط به مقدار ان اليوم النهار او يطلق الوقت اذ اليوم في اللغة سعة
كلها فمقتضى الشرط اي عند وجود الشرط ليل لا يتخير المرأة في امر كيدك يوم مقدم زيد يعني لو
قوله الرضا للمرأة امر كيدك يوم مقدم فلا ان مقدم ليل لا يتخير لها لان امر باليد ما يمتد
فحل على تباين النهار ويطلق في يوم اتزوجك وانت طالق يعني اذا قال للمرأة اتزوجك
انت طالق فتم زوجها ليلك تطلق لان انعاق الطلاق مما لا يمتد ولو قال نويت به النهار
خاصة صدق قضاء لانه نوى تحققة كلامه وراجع في انت طالق يعني اذا قال لزوجته لانه انت
طالق شتين مع عتيك يملك كل لوا عتيك يملك وجعلها لانه علق المطبقين والاعتاق والمعلو
يوجد بعد الشرط فطلق وهي حرة فلما حرم عليه حرة غلبت لانه انما اكله مع نيا فيه لانه قد
يجي لمع بعد كقولك وان منع العتق سراً فان قل على ما ذكرت لمعني ان يقع قوله لا جنبه انت
طالق مع نكاحك ولكم انه لا يقع ولا يقع الطلاق اذا تزوجها فلما امكننا ان تكونا حقيقة فها
ثم باعتبار ان الزوج مأكول للطلاق بغيره وتعلقاً فمعه ثم بغيره وتعلقاً والاجنبى ليس كذلك
وانما يقع ثم بغيره بملك المهر بان قال ان تزوجك وانت طالق وان يصح الشرط ونظره ما لو قال
للمرأة انت طالق في ذكرك الى ان يعلق بالاحول ولو قال لا جنبه انت طالق في نكاحك لم يقع مع
ان الطلاق والعتاق لا يتنافيان والطلاق مع النكاح يتنافيان وعندي ما بعد يعلق
عتقها وتطبيقها بحجته لا اي لا يرجع خلافه يعني لو قال للمرأة انت طالق شتين اذا جاء
عذوقها لمولاه اذا جاء عذوقها حرة بملك الرجعة عند مدد والرجعة له ان المعلو
بالشرط كالمسلسل عند الشرط فيضاد كان الاعتاق والتطبيق وجداني في كل الوقت فيقع
النسق ولان الاعتاق مندوب والتطبيق محظور ولها ان الاعتاق علم العتيق وكذا
التطبيق علم للطلاق فلما اقترن العتقان في الزمان اقترن مغلولها وكل من العتيق
والطلاق صادفهما وهي السنة لا يملك الرجعة وتعتد كالحرج يعني تعتد بثلث جفيف انعاقا

لانهما يحتاجان في انبائها صيانة عن الماشتباه ويقع بانما الى لوقال للمرأة انت طالق
ثم ان نوى به الطلاق يقع لان الالباب اذا لم وصله النكاح والحرام ازاله اهل وما مشتر كان
يهما ولو لم يقل نكاحك عليك لم تطلق لوقال انت طالق او حرام ولم يزد عليه تطلق لان البيونة اذا
ضيفت لها تمنعان لانه وصلة النكاح واذا اضيف اليه لا تمنعان لانه لو كان يكون امرأة
غري لا بانما اي لا يقع بقوله لا امرأة انما يملك طالق وان نوى ان للمحل لان الطلاق ازاله
بيد المالك الثابت بالنكاح ولا يملك لها فيها وانت طالق معطوف على قوله انما يملك يعني للمع
اذا قال للمرأة انت طالق واجد اولاً لان الطلاق اذا اقرن بالعقد يكون له حكم
احدة ولهذا لوقال لغیر المدخول بان انت طالق لثنا وقعن ولو وقع الطلاق بخروج الموصف
ما وقع لكونها اجنبية فكون الشكر والطلاق وعند هذا دخل الشكر في الواحدة فتعطل
انت طالق مثلاً عن الشكر فمفعول مع موتي اي لو قال انت طالق مع موتي او مع موتك
لا يقع لانه اضافة الطلاق الى حالة منتهية لان موته ينافي المملكية وموتها ينافي المملكية
لا بد منها ولا طلاق بعد ما ملكها مما صاها او شقصه يعني لو ملك امرأته او جراً منها
وسلكت زوجها حرة منه بطل النكاح اما ملكها اياه فلا اجتماع بين المالك والمملوكه واما
كل اياها فلان مكن النكاح ضروري فقد استغنى عنه بالاقوال لثبوت اهل ولا يقال
لعل لا يثبت بالشفص لانه نقول مكن المهر دليل اهل تمام مقام الكل سيما ان قلت
اشترى المكاتب زوجته لا يملك النكاح وما ذكرت موجود فيه قلت لانك ان لم تملك بل له حق
لك ومولا يمنع بقاء النكاح وبانت طالق هكذا يشتر بالاصبع يقع بعده اي خاتماً باصبع
فت واحدة وان اشار باصبعين قطع شتين وتعتبر المنشورة اي المصنوعة من الاصابع
ون المصنوعة للعرف والسنة كما قال عليه السلام هكذا وهكذا وحسب ايهامه في الثالثة ولو نوى الاشياء
فموتين صدق ديانته لا قضاء ولو اشار بظهور ثمانية المصنوعة من الاصابع معتبرة اعتباراً
مساب في عرفهم وقيل ان كان بطن كعبه الى السماء فالجعة للنشر وان كان على الارض
جعة للضم ولو قال انت طالق واشار باصابعه ولم يقل هكذا فهو واحدة لان الاشارة للعدد
بهم ولم يوجد قطع وانت طالق اي يقع واحدة باينه لانه وصف الطلاق بما يحتمل وهو البيونة
قال ان تكون قبل الاحوال وبانقضاء العدة وانت طالق اشد الطلاق او اشد او اجنبه او اسوة
توصيف الطلاق بهذه الاوصاف انما يكون باعتبار اثره وهو البيونة في الحال فان كان في غير

ان يكون اشد الطلاق لنا قلنا التفضل في المطلق الاثبات وطلاق الشيطان او البعد
اذ كل من الوصفين بين عن البيوت لان السج هو الرجب او كالجبل او كالف او ملا البيل
وتطليقة شديدا او طوله او عريضه بالايه ثلث بدايت حمل ما اذا لم ينو عدد او نوى واحد
او ثنتين بداي الحرة واما في الامة فتشأن منزلة الثلث واحدة باينه ومعها اي مع النية
ثلث لان البيوت متنوعة خفيفة وغليظة فايها نوى تحت نية ومن طلقها فلها قبل الوطى
لان المترون بالعدد لا يقع قبل ذكره فيقعن جملة وان فرق الطلاق ان يقول انت طالق
انت طالق انت طالق او انت طالق طالق طالق بانه بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة لانها
وسى مبانه وفي انت طالق واحدة وواحدة لغير الموطوءة تقع واحدة وتقع بعد قرن بالطلا
يعني الطلاق اذا قرن بالعدد يكون الوقوع بالعدد لا انفصال الطلاق فيلغو قوله انت طالق لو
مات قبل ذكر العدد لان الموت بطل الحمل فيدونها لومات الرجل بعد قوله طالق قبل قوله ثلث
يقع واحدة لان لفظ الطلاق ولم يتصل بذكر العدد فيقوله انت طالق وهو عامل بنفسه فيقع الا بيري
ان من قال لامرأة انت طالق وهو يريد ان يقول ثلثا فامسك رجل فاه يقع واحدة رجعية لان الوقوع
بلفظ لا بعصم وبانت طالق واحدة قبل واحدة او بعدا واحدة تقع واحدة وبانت طالق واحدة قبلها
واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة يقع ثنتان لان قبل وبعد لفظ الم يذكر بالضمير كونه
لما قبله وان ذكر بالضمير يكون صفة لما بعد فعوله قبل واحدة صفة لما قبله سبق الواحدة الاولى
في الوقوع فماتت الاولى فوقعتا معا وفي قوله بعد واحدة البعده صفة للثانية فيقع الاولى فلم يقع الاخرى وفي
قوله بعد واحدة فالبعده صفة الاولى فيقعن في اخر الاولى وهو غير ممكن بعدا او جها فيثبت ما هو ممكن وهو
ان يحج الثانية بها فيقعان واما كليم مع فلان ان قوت بالضمير او لا فاقضى وقوعهما معا وفي الموطوءة ثلثان
في كلهما اي في كل الوقوع ذكرت بالضمير او لا لقيام المحل بعد وقوع الاولى وبانت طالق واحدة وواحدة
ان دخلت الدار تقع ثنتان لو دخلت واحدة ان قدم الشرط اي ان قال ان دخلت فانت طالق واحدة
وواحدة فدخلت تقع عليها واحدة عند اي خيفه وقالا تقع ثنتان لانه جمع بينهما كحرف الجمع فصار كقوله
انت طالق ثنتان وله ان المعلق كالمذكور عند الشرط ولو قال لها منجرا انت طالق واحدة ولو قل
تقع واحدة خلافا لفظ الشرط لان صدر الكلام يتوقف على اخم لوجود المغير وبه ثبت ان الجمع
كحرف الجمع بلغة في حق اصل التعلق لا في حق كعنية وكناية مالم يوضع له اي للطلاق واحتمل

بالشرط

وغيره فلا تطلق الا بالنية او بدلالة الحال ومنها اي من الكنايات اعتدى واستبرى رحمك وانت واحد
وبها يقع واحدة رجعية اما ان هذه الالفاظ كناية فلان قوله اعتدى كحمل نعم الله وهو قد قرأ
سبق الطلاق وكذا ابراهة رجها فوزان يكون لتطلقها او بعد ما طلقها والواحدة كحمل
ان يكون صفة طليقة وان يكون صفة امرأة اي انت منفردة في الحال قبل ان تقب واحدة يكون صفة
طليقة وان رفعها يكون صفة امرأة والقبح ان لا فرق بينهما لانه من بين الاعراب واما ان
الطلاق بها رجعي فلانه قال عدم لسودة اعتدى ثم رجعها واما بعد الاقرار وهو براه الرحم
فاذا نوى ان يكون لكونها مطلقة ثبت اصل الطلاق بلا احتياج الى اثبات وصف زائد
وهو البيوت وبها يقيد اي باقي الالفاظ كناية كانت باين فانها كحمل البيوت من النكاح
او الخيوات بته بته كلاما معني القطع اي منقطعة من النكاح او من الاقارب حر لم
يحمل حرمة الصفة لسود طلقها جليل على غاربك ومنه مني على الخيلة لان الناقه اذا ارلت
يلقي صلبها على غاربا وهو ما بين العنق والتسليم يعني انت حرمة عن جليل النكاح او من حسن
الحلق ومبطل لا يملك عمل ان يكون معناه عفوت عن ذنبك لاجل امكس برحتك فارتكس عمل
التسريح والمفارقة بالطلاق او من غيره امرك بذلك في الطلاق او في غيره انت حرة عن صفة
النكاح او روق النكاح تقضي بحري استبرى لانك باين اولها لا ينظر اليك احبى اغزى بالغبين
المعجمة والاراء المهملة اي ابعدي عني لان طلقك اول باراة امكس ويحمل ان يكون بالزوا المعجمة
وبالعن المهملة من الغزوة اخرجي اذ سبي قومي اسبق الازواج كحمل الازواج من الرحار
لانها مطلقة او الازواج من النساء تقع واحدة باينه ان نواها او الثنتين وثلثان لو اء
وفي اعتدى ثلث مرات يعني لو قال لامرأة اعتدى اعتدى اعتدى لوني بالاولى طلاقا
ولغيرها ايضا صدق يعني لو قال نويت بالاولى طلاقا وبالباقيتين حضا صدق قضاء
لانه نوى حقيقه كلامه اذ المرأه يامر بعد الطلاق بالاعتداد وان لم ينو بغير شيئا فثلث
معنى لو قال نويت بالاولى طلاقا ولم انو بالباقيتين شيئا فهو ثلث لانه لما نوى بالاول
الطلاق صار الحال حال مذكورة الطلاق صفتين البقيتان للطلاق بدلالة الحال فلا يصدر
في البنية قضاء بما النفوض فمن قبل لها طلق نفسك او امرك بيدك
او اخذ اي نوى الطلاق قديها لانه من الكناية كحمل انها خربت في الكسوة او خربت في نفسها
فلا يتعين الا بالنية تطلقها وهو مبتدأ وقوله لمن خربت مقدم عليه في مجلس علمت به اي خربت

71

عني ان تطلقها ما لم تطلقها وان حال مكنت ان يده للوصل ما لم تطلقها او لم تطلقها اي لم تطلقها
تقطع خياره لا بعده الى ان تطلق نفسها بعد القيام او بعد العمل وجلس القايمة اي اذا كانت قائمة جلست
وتكاد القايمة ومعدو الكسرة ودعاء الاب للمشورة وسهود باجر عطف على الاب يشهد
ووقف دابة فهي ركبته لا يقطع لان هذه الافعال لا يدل على الاقرار بل جلوس القايمة
لانه سبب خضار زيارته الراي واما انك والقاعدة ومعدو المشورة فلا انتقال من جلسته الى
جلسته فلا يكون اعراضا وفي رواية اذا كانت قاعدة فانتكادت بطل خياره لانها اظهر
للمهاون بما خيرا وكان اعراضا والاول اصح ولو كانت قاعدة فاضطجت بطل خياره
عند زفر ومور واية عن ابني يوسف وعنه انه لا يبطل خياره واما دعاء الاب للمشورة وعاء
الشهود للاشهاد لان الاستشارة لتحوي الصواب والسد له فالشهاد للتحرز عن الجور
والعناد فكانا دليل الاقرار له لا عراضا ووقف دابة هي ركبته لان الوقوف دليل
التاقل وفلكها كبيتها يعني السيفه التي هي ركبته بمنزلة بيتها لان جيران السفينة لا يضاف
الي ركبها ولهذا لا تقدر على اتفاهم متى شاء وسير دابته كسيرة وفي خياره لا يصح نيته الثلث
كما يصح في ساير الكفايات لان له خسارة لا يتنوع الى غليظة وخفيفة كما يتنوع به بانه يبين ان
قالت اخرت نفسي او اخرت نفسي بشرط ذكر النفس من احد ما حتى لو قال اخاري فقالت اخرت بطل
عرف في كل اجماع الصواب وفي اختياره لو قالت اخرت بيبس وفي المحيط لا بد من ذكر النفس
او التولية او الاختيار ولو كثر اخاري لانا فقالت اخرت خسارة هي ثلث في قوله جميعا او
الاولى اي لو قالت اخرت الاولى والوسطى والاخرة تقع ثلث طلقات بلاية عند اب حنيفة وقاله واصف
ولا حاجة هنا الى انه الزوج والى ذكر النفس اتفاقا بدلالة التكرار لان اختيار الطلاق هو الذي يكره
الزوج لا يكره هذا المذكور في الهداية لكن المذكور في المدايع والمحيط والريادة ان الية شرط فيها والى التبيين
معنى ان يكون خوف الية فيها الشهرة لانها ليست بشرط قد يقول اخرت الاولى لانه لو قالت اخرت التولية
الاولى تقع واحدة اتفاقا لو قالت اخرت نفسي مرة تقع ثلاثة اتفاقا كذا في الكافي لانه ان الزوج فوض اليها
ثلث طلقات في ضمن الاختارات فاذا قال الاولى يكون معناه اخرت بوجها ومي طقة واحدة ولا ان الكلام
اذا التقي اصل الحق في حق السبع وكلاهما هذا عند الترتيب اصله والافراد تبعوا واذا بطل في حق الاصل في
لا ترتيب بين الطلقات بطل حق قوله فبقي مجرده قولها اخرت ففعل الثلث ولو قالت طلقت نفسي جواب
قوله اخاري واخرت نفسي بطلت واحدة في الاجماع فبقي لان فيه روايتين احدهما انه يقع واحدة

لان فيه روايتين احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى انها بانه عاها الاصح
لانها انما تنصرف كما للتفويض والزوج كمالا اختياره ومومن الكلمات فتكون تفوضا في البين
فتملك الابانة لا غير ولو قال امرك يدك في تطلقه او اخاري تطلقه فاختارت نفسها اي قالت
اخترت نفسي يقع رجعية لانه لما قرنه بالصرح علم انه اراد بالرجعي كما لو قرن الصرح بالباين ولو قال
انت طالق باين بيبس لانه اوله به البايين ولو قال امرك يدك ونوى الثلث فقالت اخرت نفسي بواحد
او مرة واحدة يقع لانه لا خيار يصح جوابا بالامر باليد كونه عليك الخيرة والواحدة صفة للاختار
فصار كما نها قالت اخرت نفسي مرة واحدة وانما تصير بخسارة مرة واحدة اذا وقع الثلث ولو قالت
في جواب قوله امرك يدك طلقت نفسي واحدة واخرت نفسي بطلاق فواحدة رجعية لان الواحدة صفة لمصدر
محذوف اي طلقت نفسي طلاقا واحدة وفي المحيط انما كان باينا لان المعنى تفويض الزوج لا ايقاعها
فكون الصفة المذكورة في التفويض هي البينونة مذكورة في الجواب ضرورة موافقة الجواب ولو قال
امرك يدك اليوم وبعد غد لا يدخل التلقيق لان كل واحد من اليومين ذكر منفردا واليوم المنفرد لا يتناول
الليل وبطل امر اليوم ان يسه وتبقى له موبعد الغد لانه ذكر وقتين بينهما وقت لم يتناول له مرفقا
امر من فردا احدهما لا يتقدي الى الاخر وفي قوله امرك يدك اليوم وغدا دخل الليل لانه هذا امر واحد
لانه لو لم يتحمل بين الوقتين وقت واحد لم يتناول الامر بالبدفصار كما اذا قال امرك يدك اليومين
فلا يبقى له مرفق عدان ردته في يومها ولو قال لامرته طلقت نفسك ولم تنال الزوج شيئا او نوى واحدة
وطلقت نفسها يقع رجعية لان المفوض اليها صرح الطلاق وان طلقت ثلثا ونواه اي الزوج
الثلث صح ويقع عليها لان قوله طلقتي معناه افعلي فعل التلقيق وموجب فردا بمقتل الفرد
حقيقة ومما لو احد عند عدم الية والفرد اعتبارا وهو الثلث وحمل عليه الية ونية التلقيق
يعني لو نوى التلدين لا يصح لانه عدد وليس بفردا لا اذا كانت الية تقع نيتين لانه جنس في حقها
ويقع باسث نيتين رجعية لانه اذا قال لامرته طلقتي نفسك فقالت بنت نفسي طلقت طلاقا رجعيا واخرت
يعني لو قال في جواب طلقة اخرت نفسي لا يقع والفرق ان الابانة من الفاظ الطلاق حتى لو قال لها
انتك ونوى الطلاق بانت فكانت الابانة موافقة لتفويض الطلاق في الاصل لانه فوض اليها
طلاقا تبين منه بعد العدة وزادت وصفا وهو تحمل الابانة فلم يقع الموافقة في الاصل واما
الاختار فليس من الفاظ الطلاق حتى لو قال لها اخرتك ونوى الطلاق لا تطلق ولا يرجع عن طلقتي
نفسك عنه ويقيد بالمجلس حتى لو قامت من مجلسها ثم طلقت نفسها لم تطلق وفي قوله طلقتي نفسك وطلقت

امراتي خلافا لما يعني بصر الرجوع ولا يتقدم بالجلس لانه توكل وانا به فان قلت لم كان تملكها ولمين لفا
امر بتطبيق نفسها وتوكلا اذا امر بتطبيق غير ما يصح الرجوع في الثاني دون الاول قلت المالك الذي
تصرف لنفسه والوكيل لغيره فاذا فوض طلاق نفسها تكون مالكة لكونها تصرف لنفسها وفي معنى التعلق
وكان مينا وهي لا يقتل الرجوع ولا خيار في التملك واذا فوض اليها طلاقا غير ما يكون وكيل لكونها
تعمل لغيرها والتوكيل لا يقتصر على المجلس لان غرضه الاعانة وقد لا يحصل في المجلس ولكن الرجوع
كيلا يحمي الضرر فان قيل يستغنى هذا بما اذا امر الاين المديون ببراءة ذمته عن الدين فانه يكون وكلا
فيه حتى لا يقتصر في المجلس وكون للدين الرجوع عنه مع انه عامل لنفسه وهي سيدها بما مع قلنا انه وكل
عامل لغيره وانما يعمل لنفسه في ضمن ذلك ولا يبالى به لانه من ضروراته ونقول الرجوع في التملك
جايز كما في الهبة والبيع قبل القبول وانما لا يكون الرجوع منها مع التعلق لانه تملك وفي قوله
طلعت نفسك متى شئت لا يقتضيه المجلس فلها ان يطلق نفسها في المجلس وبعده لان كلمة متى عامة
في الاوقات وفي طلقها ان شئت بتقدم المجلس لا يرجع لان الاجبى بالامر به صار رسولا لكونه
سفيرا ومعبرا فاذا قال ان شئت فخذ جهلتم فما مالكا لارسولا مبلغا لان المالك من يتصرف
براي نفسه سواء تصرف لنفسه او لغيره بخلاف قوله طلق نفسك لانها لا تصح ان يكون رسولا الى نفسها
مالكة كيف كان والتملك يقتصر على المجلس فلا يكون له الرجوع لما فيه من معنى التعلق ولو قال طلعتي
نفسك ثلاثا وطلعت واحدة فواحدة اي في واحدة لانها ملكك انقاع الثلث فيملك انقاع الواحد
ضرورة ولا يقع شيء في عكس معنى لو قال لها طلعتي نفسك واحدة فطلعت نفسك ثلاثا لم يقع شيء وعقد الى
خيفه وقال لا يقع واحدة لانها ات بملكك وزيادة وتقع ما يملكه ويلفوا زيادة ولا انها ات بعينها
فوض اليها لانها فوض اليها المفرد وهي انت بملكك فكانت مخالفة ولو امر بها بالان او الرجوع فعملت
بمعنى اذا امر بها بالان وطلعت نفسها رجعية او امر بها بالرجوع فطلعتا بانه وقع ما امر به الزوج لانه لما عين صفة
المفوض اليها فما جتها بعد ذكر الى انقاع الاصل دون تعيين الوصف فيقع بالصفة التي عينها الزوج
باينا او رجعية ولا يقع في طلق نفسك ثلاثا ان شئت لو طلق واحدة لان معناه ان شئت الثلث
ومع باقاع الواحدة ما شئت به الثلث فلم يوجد الشرط فلا يقع شيء لان لجزاء الشرط لا يتوزع على لجزاء
الشرط وعكسه اي لا يقع في عكس من قوله قال لها طلعتي نفسك واحدة ان شئت فطلعت نفسك ثلاثا فلا يقع
شيء عند اي حنفه وعند ما يقع واحدة وهذا بناء على ان انقاع الثلث انقاع الواحدة وعند ما يقع باقاع
الواحدة فكذا امثلة الثلث مثله للواحد عند ما وليس مثله لها عند ولا في ات اي لا يقع في ات طالق

ان شئت فقلت شئت ان شئت لانه على الطلاق المجزئة وهي انت بالمعلقة وكانت مخالفة
لاشتغالها بما لا يعنىها فخرج الامر من يد مالك لو علق مثله رجلا فقال شئت وان نوى الطلاق
ان للوصل اي ان نوى الزوج بقوله شئت الطلاق لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج
شائيا طلاقا والمية لا يعمل في عمر المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذ نوى لانه انقاع مبتدأ
لان المشية شئ عن الوجود فكانه قال وجدت طلاقا وبجاء الطلاق باقاعه الا انه لا بد
فمنه من المية لانه قد يقصد وجوده وتوقعا وقد يقصد وجوده ملكا فلا يقع الطلاق بالشك بخلاف قوله
اردت طلاقك لان الارادة لغة عبارة عن الطلب قال عليه السلام احب راي الموت اي طلبة
وليس من ضرورة الطلب الوجود ولا يلزم ان الارادة والمشيئة ان عند المتكلمين من المشية
لان ملك من صفات البارئ تعالى وكلنا في رلق العباد وجاه ان يكون تفرقة بالنظر البنا
وتسوية بالنظر الى الله تعالى لان ما اراده يكون لا محالة وفي المنتقى لو قال رصيت طلاقك
يقع اذ انوى جعله لغيره المشية وكذا كل تعلق لمعنى اذ قال لها انت طالق ان شئت ان كان
الامر لم يحى بعد لم تطلق وفي المبسوط لو قال اذا طلعت امراتي فهي طالق لما قبله لا تطلق لفا
انت طالق لان الجزاء واقع عند تحقق الشرط واذا تحقق الجزاء وقع الثلث لا يتحقق الشرط
فلا يقع الطلاق ويسمى هذا طلاقا دوريا لان تحقق الثلث موقوف على تحقق الطلاق الواحد
وتحقق الواحد موقوف على عدم وقوع الثلث لانه لا يقع الطلاق لان الزوج
لا يقدر الا ان يقع فيما مضى كما لفا قال امراته ان شئت فطلعتي حال فاذا اطلق واحد مع شئتين
بعده فتطلق لثا وتقع لو علق وجوده حتى لو قال شئت ان كان رد في الدار وحال انه في الدار مع
فيه انه متى علقه لمشيئتها او ارادتها او حتمها يكون تملكها ما فيه من معنى التعلق فيقتصر في المجلس فصار
كالامر باليد ولو علقه بافعالها كالكلها وشربها ونحوها لا يقتصر على المجلس لانه تعلق محض وفي
انت اذا شئت واذا ما شئت ومتى شئت ومتى شئت لا يرتد الامر بدنا لان متى ومتى ما تم
الا وقت فكانه قال في اي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس ولورد ما الامر لا يكون بها
لانه لم يملكها الطلاق الا في الوقت الذي اشارت فلم يكن يملكها قبل المشية حتى يبريد بالود وكذا
اذا واذا ما عند ما وعند اي حنفه وان كان يستعمل للشرط والوقت لكنه جعلها من الثلث
لان الامر صار بيدا فلا يخرج من يديا وتطلق متى شئت واحدة لا غير وفي كلامي شئت لها انقاع
واحدة ثم ثم اي ثم واحدة ثم واحدة لا يملكها ان يقع ثلاثا تطلقا متفرقة وليس ان

ولو قال حصة واجد اي عذاب الله طلق من قال ان تقبلا بكذا من قال ان عذاب الله علم
طلق قلت لان الانسان قبل سماع بضع الصدر بوجه يؤخر عذاب الله حتى يعلم ان الطلاق الحجة
كما لعلق بالحيض لان المتعلق بالحجة يقتصر على المجلس كونه حصة ولا يقتصر المتعلق بالحيض فوطئ
لا تطلق فلانة ولا تعتق العبد لانها مضمومة في حق غير ما وانما يقبل قولها اذا اجرت واجبض فام قاذ
القطع لا يقبل قولها لانه ضروري فلما افترط فيه قام الشرط هذا اذا كذبها الزوج في قولها حصة وان حصة
تقع تصديقه ولو قال لامرته اذا حضتها فامها طالق فانها حصة لم تطلق واحدة منها الا ان تصدقها
وان حصة واحدة من ذلك لا تطلق المحلولة لان حصةها جميعا شرط لوقوع الطلاق عليها والمحلولة لا يقبل
قوله في حق غير ما فلم يتم الشرط في حق غير ما فتقبل في حق نفسها فتطلق متى وفي ان حصة محكم بالحق لا يبعد
الدم لثمة ايام من اوله اي من اول الدم يعني اذا قال لامرته ان حصة فانت طالق فوارت الدم لم يبع حتى تتم
ثمة ايام لان ما ينقطع دونها للكون حصة فاذا تم ثمة ايام حلت بالطلاق من حين حاضرت ولو لم تكن مدخولا
فزوج بزوج آخر بعد الويل قبل التهادي فتأدى بها الدم كان البكر حصة وفي ان حصة حصة لا يقع
حتى تظهر من حصة لان الحصة هي الكاظم منها وكما لها بانها وكذا بالعلم ولا يكون الطلاق بدعي لا يقع بعد
ظهرت بخلاف قوله ان حصة وفي ان حصة فان طالق يطلق حين عرت من يوم صامت لان اليوم ليس
النهار اذ الصوم فعل متعدي وقامه غروب الشمس كذا وان حصة فانه تقع على صوم ساعته ولو علق بطلقة ولادة
ذكر وطلقت من ابني بان قال ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فلو
اي الغلام واجارية ولم يدر الاول طلق واحدة قضاء وثننتين ثم ما لان العلم ان كان اولاً ومعه واحدة
وان كان اخر فثنان والواحدة مستحق فلو مضى وثننتين ثم ما اي بناء على ما يوجب طلاق الحرة لاحمال
وقوعها بتعديم اجارية حتى لو كان طلقها قبل ذلك فالاحوط ان لا تزوجه لاجل محرم اكارية ولادة
والعقب عدتها لانها ثمان فابها ولدت لا تحس ويقع حرام ويكون معتدة وانقضت او ما توفيق لها لانها طاهر
فاذا انقضت العدة احل اليمن الاخرى لوجود الشرط ولم يقع شيء لان الطلاق المختار لان انفطار العدة
لا يقع وان ولدت غلاما وجارية ثنتين ولم يدر الاول منهم يقع ثمان في التقضا وفي التهمة ثلاث لان الغلام
ان كان اولاً او وسطا تطلق ثلاثاً واحدة بالغلام وثنان بالاجارية الاولى ولا يقع بالثانية شيء لان اليمن
بها قد انحلت بالاولى ولا يقع مولادة الغلام ايضا شئ لانه حال انفطار العدة فتزود بين ثلاث وسبعين
محكم لا قبل قضاء وبالاكثر تزوا وان ولدت غلامين وجارية تزود واحدة في انفطار وفي التهمة ثلاث
لانه ان كان الغلامان اولاً وقت الاول منهما واحدة ولا يقع الثاني لان اليمن به قد انحلت ولا يقع مولادة

وان كان الصوم اخر او وقع في
الاجارية الاولى

بالجمية ايضا شئ لانه حال انفطار العدة وان كانت اجارية اولاً او وسطا منع ثلاثاً واحداً مولادة اول الغلام
وثنان مولادة اجارية فتزود بين واحدة وثلاث فلو مضى الاول مضى والاكثر تزوا ولو علق الثلاث ثنتين
مان قال ان حلت اباعه وابا يوسف فانت طالق ثلاثاً منع الطلاق ان وجعت للملك والاول في غيره والى
فد حتى لو طلقها بعد ما علق طلقها شرطين والعقب عدتها ثم وحدها الشرطين وهي سانه ثم تزوجهما
فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق لان حال الشرط الاول حال البقاء ولا بشرطه الملك وانما بشرط
ذلك وقت التعلق لكون الحرام غالباً الوجود كما صحح الحارثي بشرط وجود الملك عند وجود الشرط لينزل
اجزاء فيما من ذلك حالة البقاء فلا يشترط الملك ولا منع ان وجد الامم للملك اول فيه والسا في غيره والتجبر
اي تجبر الملك وهو واقع في حال سطل العلق فلو علق الثلث شرط كما اذا قال لامرته ان دخلت الدار
فانت طالق واحدة وثننتين اولاً ثم تجزأ اي قال انت طالق ثلاثاً ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وحده
البشرط لا يقع شئ لانه به وقع الثلاث عليها خرجت من ان يكون محلاً للطلاق وفوت محل التحليل يسلط اليمن
لغوت محل الشرط مان قال لها ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم جعلت الدار بيتاً لا يسقي العيمن لان
المعصود من اليمن اكمل او المنع وهذا انما يحصل في ملك موجود لا في ملك سيوحد ومن علق الثلث بوطي
زوجته اي قال ان جاسعتك فانت طالق ثلاثاً فادخلت خشفة ولدت فلما عفر عليه اي لم يحسب
مهر المثل وقيل مقدار اجرة الوطى لو كان الزنا حلالاً ولا الوطى علق عتق امه بعطيتها اي قال ان جاسعتك
فانت حرة فادخلت ولدت ولم يفرمها اجابة اي باللبث في الرجوع عند تحللان الدوام ليس تنقض البعض
وقال ابو يوسف يصير اجبا لوجود المساس بشهوة فلو تزوج ثم ادخلت العفر وكان رجعه لوجود كساع
ولو قال انت طالق ان شاء الله متصلاً او متصلاً او متصلاً ان شاء الله لم يقع لغوات المحل ولو لم الزوج قبل
قوله ان شاء الله منع لانه لم تنصل به استثناء وفي ان طالق ثلاثاً الا ثنتين منع واحدة وفي الاول
منع اذا قال انت طالق ثلاثاً الا واحدة منع ثمان لان الاستثناء تكلم ما حصل بعد الثنا وشرط صحة
ان يبقى وراء المستثنى شئ ليصير مكملاً بمعنى الفضل الاول المستثنى منه واحدة فيقع نفى الثمان متعان
ولو لم يبقى بعد الاستثناء شئ مان قال انت طالق ثلاثاً الا ثنتين لا يقع استثناء به
طلاق المريض المريض الذي يصير قاراً بالطلاق فلا يقع بغيره الامم الثلث من غالب حاله الهلاك بمرض مزمن
والاجابة في هذه الاحوال ابطال طلقها فلا يقع فترث منه فمن اضناه مرضاً اي نقله من مبتدأ خبره قوله مرض
وعجز عن إقامة مصالحة عند اليمن وهذا محار صاجب الكافي وقيل ان لا يفر على الحشى لان ابتداء
من اثنين وقيل ان لا يقدرا ان يصير قاراً والمراة اذا كانت لا يمكنها القيام للصعود على السرير
كانت مريضة ومن بارز رجلاً او قدم يقبل شئ قصاص ورجم مريض فلو بان تزوجه بلا سعة لها وموكل بالمرء

خارج الزوجه
التي قد علقها
البيت كالمخ إلى الخلاء
والتي من نفسها فهو كغيره
عند التجارسة والملاحة

اي هو مريض او مبالذ او مقدم ليعقل ومات بذلك السبب او سبب آخر فترث قديمات الزوج لانها لو ماتت
لا ارث الزوج منها وقيدنا بقولنا بلا سواء لانها لو طلقها بسواها لا ارث وفي النهاية اذا قالت طلقني
وطلقها لانا ورثت استحسانا لان قولها طلقني ينصرف الى الواحد الرجعي فلم يكن بسواها راضية بطلاق
حتمها وكذا طالبتة رجعية طلق لانا يعني اذا قالت لزوجه في مرضه طلقني رجعية فطلقها لانا ورثته وفي
النهاية الفرار كما يثبت من جانب الزوج يثبت من جانب الزوجة كما اذا ادعت وهي مريضة فماتت ترثها
زوجها وبما انه معطوف على قوله طالبتة قبلت ابن زوجها يعني اذا ابانها في مرض الموت ثم طاعت ابن زوجها
في الجماع او في البعد ورثت لانها بالمطوعة ما ابطلت ايل الارث لان المحرمية لا ينافي الارث قيد بالمباعدة لان الغرة
لو وقعت بالمطوعة ولا ترث لان الغرة من جهتها فلم يكن فارا وكذا اذا طلقها رجعية ثم طاعت لا ترث
لان الرجعي لا يزيل النكاح فكون الحرة مضافة الى المطوعة ومما يختارنا من لا عنها في مرضه اي قد فها
من مرضه فلا عنها فوكت الغرة باللعان ترث لان الغرة حادثة بسبب قذف وجد منه فكان فارا ولا فوق
من ان يكون القذف في المرض وفي صحة او في منتهى مرضه كذا في مرض الموت يعني طلق في مرض موته لانها
اربعة اشهر فلم يترها حتى مضى المدة وقهر البيضة ثم مات ترث قديمات الزوج لانها لو طلقها رجعية وانقضت
المدة وهو مريض فلا ميراث لها لان الابطال لا يغيره تعلق الطلاق فكانه قال اذا مضى اربعة اشهر فماتت يمين فان قيل
في الابطال في الصحة ينبغي ان يكون فارا لانه يمكن من ابطاله بالني فاذا لم ينف حتى يثبت كان قاصدا ابطال حتمها
فترث عليه قصده كما اذا وكل وكذا في الصحة فطلقها في مرض الموت فماتت ترث قلنا لا يمكن من النكاح الا بضر وموجب
الكفارة بخلاف سبيل الوكيل لانه يمكن من غير رضاه على غير ما اباها لم ترث كذا في المستق ومن اقاصها اي مصلها
خارج البيت مشكيا اي مريضا او حيا صار نحو ما ومن موصورا اي مسجون وفي صف العقار احوس لقصاص ورجم
فصح اي فهو في حكم التصحيح في التصرف ان طلق وموكل كذا في طلق زوجته وموكل به كذا في طلقها لانا
لان المحصور والذي في صف القمار الغالب فيه السلالة لان الحصن لرفع باس العدو وكذا المصلحة فلا يثبت حكم الفرار
وكذا المختلعة اي التي طلقها زوجها ومخره اختار نفسها وهي التي قال لها زوجها اختاري فاختارت نفسها طلق
فلنا بامر ثم مات ومضى في العدة او لم يزوجها لم يرث ولو طلقها لانا بغير امرها وهو مريض ثم صح ثم مات لم ترث ولو طلقها
الزوجان على ثلاث في الصحة ومضى العدة بغير امرها لم يرث ولو طلقها لانا في صحة فماتت ثم اقرها بدين
او اوصى لها بوصية فلها الاقل منه اي ما اقره او اوصى من الارث عند اني حية وقال الصالح الافراد لها والوصية قد تصديق
المرأة لانها لو كذبت لا يصح اقاربه لانها انما اقاربه في الموت لانه لو لم يكن كذلك يصح اقاربه ووصيته لها لانه انما تصديق
في الطلاق ومضى المدة فصارت حية ولو كذبت لم يرث من ماله الا ان جعل اقاربه وسيله ايصال النفع اكثر من ميراثه لانه
ميله اليها فلا يعتبر قول المتهمة فيجب عليها العدة من وقت اقاربه وعليه الفتوى وفي النهاية ما تاخذها المرأة بطريق الميراث

الا الذي حتى لو نوى بعض الميراث كنيوى عليه كسبا او لورثه ولو كان بطريق الدين لما كان عليه كسبا لانه انما تاخذ
من غير الميراث اذا لم يعط الورث لان في زعمنا ان ما تاخذ بطريق الدين كسب طلق لانا بامرنا في مرضه ثم اقره او اوصى فلها
الاقل من ذلك ومن الارث ايضا ولو علق الثلاث اي الميراث طلقا بشرط ووجد الشرط في مرضه ان علقه
بشيء وقت كما اذا قال اذا جاء جئت طلق او فعل اجني كما اذا قال ان دخل فلان الدار فانت طالق ترث لان
القصد الى الفرار قد تحقق بمباشرة التعلق في حال تعلق حتمها بالارث او علق في صحة يعني في اطلاقها في صحة فوجد
الشرط في مرضه فانها لا ترث منه لانه حين علق الطلاق لم يكن حتمها متعلقا بالارث او في المرض لم يوجد من الزوج فعل
فلا يكون فارا قيد بوجود الشرط في مرضه لان الشرط اذا وجد في صحة لا يكون فارا وان علق طلاقها بفعل
يرث سواء كان التعلق والشرط في مرضه او التعلق في صحة والفعل في مرضه او العلق في صحة والكلام مع اجني ولا يثبت
لكامل الطعام وصلة النظر وكلام الابوين اما اذا كان التعلق في الصحة والشرط في المرض فلا يصادف قاصدا
ابطال حتمها بمباشرة الشرط وان لم يكن فاصدا بالتعلق واما اذا لم يكن فبذلك فلان الاضرار اجابته حيث لو علق
طلاقها بالابنية فيسقط اعتماده وان علق بفعلها فان كان التعلق في مرضه والفعل لها منه بدارث
لانها بمباشرة الشرط صارت راضية اذ وجود مضاف الى الشرط باعتبار ان يكون عنده والرضاء بالشرط رضاء
بالمشروط وان لم يكن فبذلك ترث لان قصد ابطال حتمها بالتعلق السابق وبشيء خطرة الى اتخاذ هذه الشرط لوقوع
المهلك في الدنيا او العذاب في الآخرة فلا تصير بالاقدم راضية بسقوط حتمها وان كان التعلق في صحة لا ترث
الا فيما لا بد لها منه عند اني حية وان يوسف لانها اضطرار ما صارت مكرمة فنسمل فعلها الى الزوج فصار كالتعلق
لفعل نفسه فنترث بخلاف محمد وزفر لان فعل السطوق لم يوجد في حال تعلق حتمها بالارث فلا يكون فارا فلا ترث وفي الرجعي
اي في الطلاق يمكن فيه الرجعة ترث في الاحوال جميع اي في جميع الاحوال سواء كان الطلاق لسواها او بغيره وسواء
كان التعلق بفعل او بفعلها لان المطلق لا يزيل النكاح حتى يحل الوطى وكان السبب قايما وخص اربعة بمرثته
في عدتها فاذا مات بعد انقضائها عدتها فلا ميراث لها
من طلق دون الثلاث في الحرة وان ايت ان اللوص لقوله يع ويحولتن احق بركة من اي زوجة او من اي زوجة
وفي لاية اشارت الى مخرقة العدة في الرجعة اذ بعد انقضائها لا يبق البعينة ولو قال للمباعدة ان ارجعك كما كان كذا
في المخطط راجعك وبوطيها وقال الفاضل لا يصح الرجعة الا بالقول عند العدة عليه بان لا يكون معتقل للمساكن وهذا
بناء على ان الطلاق الرجعي محرم الوطى عنده فكون الرجعة مثبتة للحق والاحرم عندنا فكون استداهم للصل وسها بشبهة
ونظرة الى فرجها بشبهة وفي الكفاءة اربعة الفرج الداخل والوطى في الدبر قبل ليس رجعة واليه اشار العدو في الفتوى
على انها رجعة فقد بشبهة لان النظر والمس يدونها لا يكون رجعة لانها قد يحل بالانكاح كالمطهر ولو نظرت الى مخرقة

فقد ابي يوسف لا يكون رجعة لانها انما يكون من جانب الزوج وعند ما يكون رجعة لان فعل الزوج انما يكون رجعة
حلالا لفعله على اهل فيستوى فيه الرجل والمرأة اعلم ان قبلتها بسبوة انما يكون رجعة اذا صدقها في كونها بسبوة وان كذبها
لا يكون رجعة وان تزوجها في العدة لا يكون رجعة عندنا في حنفية لان انشاء النكاح في ملكو حقة باطل فلا يثبت
ما في حنيفة وعند محمد يكون رجعة وبديهي وبذلك شهادة على الرجعة احراز اهل التجار يد عن الوقوف في موضع التهمة لان
الناس عروضة مطلقه وقال مالك والشافعي لا يصح الرجعة بدون الاشارة باعتبار ابداء النكاح والعجب منهم انهم يشترطون
الاشهاد ولا يشترطون رضائها ولا تجد بد المهر ولا الولي واجب من ان مالك يشترط فيها الاشهاد ولا يشترط
في ابداء النكاح كذا في التبيين واعلامها بها اي ان يعلم الزوج زوجة برحمة كذا تنع بالمعصية لانها اذا لم يعلم
ربما تزوج بعد العدة على علم ان لم يراجعها وفيه اشكال لان المعصية لا تكون بدون العلم كذا في القباية والتبيين
وان لا يدخل عليها حتى يودها ان لم يقصد رجعتها لانها بما يكون متلفعة فتعطل نظره الى فرجها فيصير راجعا ثم
ثم يطلقها فتطول عدتها واذا اضرارها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها اي في العدة فصدقة فهو رجعة وان كذبت
فلا اي لا يكون رجعة لبسوت التهمة ولا ترفع تلك الابينة ولا عين عليها عندنا في حنفية وعند ما عطفنا من سيجي الحق
عنها وان قال راجعك صلتا بكلامه مضى على مدة تعضي في مثلها او العدة فلا رجعة عندنا في حنفية
كما في زوج لمة اخرج بعد العدة بالرجعة فيها كسيدا اي كحريمه بابا لرجعة فيها وكذبت الامة فالقول قولها عندنا في حنفية
وقال لا تحت رجعة قيدا بالانصال بكلامه لانها لو سكنت ثم اجابت ببيع الرجعة اتفاقا وقد بالرجعة لانها لو قالت
طلقتك وقالت انقضت عدتي يقع اتفاقا على الاصح وقيد بتصدق المولى وبكذبها لانه لو كذب المولى فنقضته
فالقول للمولى اتفاقا لانه بتكذيبه صارت منقضية العدة في الحال ونظر تلك المنفعة فلم يقبل قولها في ابطال ما في المسئلة
المولى ان عدتها باقية الى ان يخبره بانقضائها ورجعت سقطت اخبارها فيصح فلا يقبل اخبارها لانه متهمة
وفي المسئلة الثانية ان المولى ما لك منفعة بضع امته فيقبل اقراره فيه كما لو اقر بكذبها وله في المسئلة ان
راجعتك ان شاء الله وقولها انقضت عدتي اخبارها منقضية حتى يخبره عن قبيل قولها لانها امينة في اخبار
رجعها او قال زوج الامة راجعتك فعانت مضى عدتي وانكر اي الزوج ومولى الامة فالقول قولها
لانها امينة في ذلك كسلف في العالم بانقضائها وان انقطع دم لفر العدة اي الدم من الحيض الثالثة
لعشرة ايام تمت العدة وانقطعت الرجعة وان لم تغتسل اعلم ان قيدا لانقطاع باعتبار الغالب
لان طهارتها لاجل ان العشرة تمت لانقطاع الدم لانه لا يشترط فيه الانقطاع لان ما زال عليها
استحاضه فوجوه الانقطاع بعد تمام العشرة كعبه الا انه ان انقطع لعشرة تنقطع الرجعة
في الحال وان لم ينقطع وكان لها عادة تزد الى عادتها فبين ان الرجعة قد انقطعت

الوقت لا قبل منها الا ان ينقطع لاقبل من عشرة ايام لا يتم العدة ولم ينقطع الرجعة حتى تغتسل ويحصى عليها وقت
ورض اي يحصى عليها اذ في وقت صلوة مدر ما قدر على الاغتسال والخرقة وما دون ذلك لم يحس مدة الحيض كمالا وكذا
حيث ينقطع الرجعة عنها لمجرد انقطاع الدم وان كان لا قبل من عشرة وتحمل قربانها ولو اغتسل لسوا حمار
مع وجود الماء المطلق انقطع الرجعة لكنها لا تصلي حتى تغتسل في آخر ايام الحمل خاصة ذلك المار احياها او تتم
بعضه اذا لم تغتسل على الماء بعدما انقطعت لاقبل منها بتمت مضى كونه او تطوعا فقد انقطع الرجعة وان تمت
ولم تصلي معي الرجعة قبل ينقطع الرجوع يغتسل شروع في الصلوة وقبل بعد الفراغ بالصح لان الحال بعد شهر وعما
في الصلوة كالتي قبله الا يريها يبطل براءة المار بخلاف ما بعد الفراغ منها ولو وارت التران بعد التيمم قال الكرخي
ينقطع الرجعة لان صحة التواة من احكام الطاهرات وقال ابو بكر الرازي لا ينقطع اشاع للصلوة فلا طلي
حكما ولو نسي غسل عذرا راجع لان العضو الكامل لا يفعل عنه عادة ولا ينسارع الخفاف غالبا وعما هو لا يعنى
ان يستقل من عضو لا يراجع لانه ينسارع اليه كحتم لغتة فعلى ينقطع الرجعة احياها ولا حلها القروح
تزوج آخر حتى اغتسل ذلك الموضع احياها لان الماء لم يصل اليه طاهرا ولو اغتسلت وترك المضمضة والاشطاف
لا ينقطع عنها الرجعة عندنا في يوسف لبقاء عضو كامل وعما انها تنقطع وبه قال جمهور احياها سببه الاختلاف في
كونها واجبان وما استثنان عند بعض وكان الاحياها في الانقطاع ولو طلق حاملا او من ولدت متكررا طلق
من الضمير في طلق وطهرا يعني من طلق اراته ومضى حامل او ولدت منه قبل الطلاق وقال لم اجمعا قوله الرجعة
لان الحمل متى ظهر في مدة تصور ان يكون منه جعل مع قوله عليه السلام الولد للثاني في ذلك دليل الوطى وكذا اذا
ثبت نسب الولد منه جعل وطهرا بطل زعمه بتكذيب الشرع الا يري يثبت بهذا الوطى الاحسان وانا قينا بقولنا
قبل الطلاق لانه اذا ولدت بعده ينقض العدة بالولادة اعلم ان في قوله قوله الرجعة تسامى لان وجود الحمل وقت الطلاق
انما يعرف اولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الطلاق واذا ولدت انقضت العدة فلا يمكن الرجعة فيكون
المدا ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقبل من ستة اشهر حكم بوجه الرجعة السابقة فالصواب ان يقال ومن
طلق حاملا متكررا او طهرا فراجعها فارت بولد لاقبل من ستة اشهر صحه الرجعة فان قيل قوله لم اجمعا صريح
في عدم اجماع وثبوت النسب دليل على اجماع والصريح فوقها فلما دلالة من الشارع اقوى من الصريح الصادر
من العبد لاحتمال الكذب منه وون الشارع وان خلاها بخوة مغيرة وكذا اي قال لم اجمعا ثم طلقها فلا اي
لا يمكن الرجعة لان الرجعة ثبتت في الملك لما كذب الوطى وقد انكره فصدق في حق نفسه اذا لم يكن مكرها بشارع
ولا يلزم من وجوب المهر والعدة ان يكون مكرها بشارع لان ناكدا المهر يبنى على تسليم البذل ولا يشترط حصة القبض

بمقتضى ما لا يلائم ولو قربها لوجود الحنفية ولا يتبين بالاباء يعني ما لا يلائم ما لا يلائم
لنفسه لا يلائم بطلاق هذا الملك قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد من الشهرين ابلاء لان الجمع خوف الجمع
بلفظ الجمع قوله بعد من الشهرين وقع اتفاقا لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك الاصل في جنس هذا
انه متى عطف من غير اعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله يكون مبينا واحدا حتى لو عاد حرف النفي وقال لا اقربك
شهرين ولا شهرين وقال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون موبليا لانها لغتان فتد اخل مدتها في
لو قربها قبل مضي الشهرين بحسب كفارتان ولو قربها بعد مضيها لا يحل عليه شيء لا تقضاء مدتها كذا في التبيين
قوله بعد يوم يعني لو قال والله لا اقربك شهرين وكنت يوما او ساعه ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد شهرين لا يبر
لم يكن موبليا لان الثاني اجاب مبتدأ باعادة ذكر الله فكان الشهران المذكوران اجزاء الشهرين الاولين وقد
صار مبنيا على الشهرين الاولين شهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين شهرين الا يوما مكث فيه فصدا كانه قال والله لا اقربك
اربعة اشهر الا يوما فلا يكون موبليا في حق وقوع الطلاق ولكن لو قربها في هذه المدة لزمته الكفارة والله اي مكث
قوله والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن موبليا لان المولى من لا يمكنه القربان في المدة الابشئ لزمته ومنها يمكنه غير
شي لان المستثنى يوم منكرو انه يجعله اي يوم شاء فان قلت لو قال والله لا اكلم سنة الا يوما قالوا انصرف الى احسنه
مع كونه مستثنى منكرو انكامل على المعنى الغايظه ومضى قائمه في الحال فصرف المستثنى الى اخر السنة كذا قاله صاحب
النهاية ولما قيل ان يقول اكمل على المعنى الا يلائم ايضا غفقا فيم في الحال فيبطل الفرق ولو قربها في يوم صار موبليا
بعد مضي ذلك اليوم ان بقى اواخر السنة اربعة اشهر لزمته يوم الاستثناء وقوله اي ومخلاف قوله بالبصرة
والله لا ادخل كوفه وامرأة بها اي في الكوفه لم يكن موبليا لانه يمكن القربان من غير لزوم شيء بان يخرجها من الكوفه
ويغيرها ولو كان المسافر من الموضعين اربعة اشهر موبليا او رد على هذا في النهاية بما لو قال التسوية الاربعة
والله لا اقربك يكون من جميعهن في الحال وان امكن قربان كل واحدة منهن من غير لزوم شيء الا انه لا يحسن
الابقران جميعهن واجاب بان اكلف متعنه في كل واحد منهن منع عنها وكان عقد الممن عليها وحدها
الا ان الكفارة لا يجب بقران بعضهم لانها موجب الحنث ولم يحنث كما لو حلف لا اكلم فلانا وقلانا حيث
لا يحسن الا اذا اكلمهم كلهم وقوع الطلاق يخالف في المدة وقد وجد في حق كل واحدة منهن فتطلق
ولا يلائم من مائة واجنيه تكبها بعد ذلك اي بعد الابلاء اذا قال الاجنبيا ومائة والله لا اقربك ثم تزوجها
لم يكن موبليا فان قربها كثر فاما مطلقة الرجعي فكانت زوجة فعلى هذا الى من المطلقة الرجعية تكون موبليا لان الزوج
قائمة خلاف المباشرة ولو انقضت العدة قبل القضاء المدة سقطت الابلاء لغوات المصلحة ولو جرد عن النفي بالوطي
باحدهما او صغرا او نكحها او لمسيق اربعة اشهر منها لا تقدر ان يصير اليها في مدة الابلاء ففقه قوله في بيت

راست

٧٥

فلا تطلق بعده اي بعد النفي باللسان لو مضت مدة اي مدة الابلاء وهو عاجز عن الجماع فان مضى قبل مضي فقهه
موجب لانه قد روي الاصل قبل حصول المعصود بالخلف وانت اي قال للمرأة انت على حرام ان نوى بالطلاق
قبائنه وان نوى به الطهار او اللثام اي ان قال ردت به الطهار فهو طهار لان الطهار رفته حرمه فاذا نواه صح لانه
يحتل والكذب اي ان قال ردت به الكذب فكما نوى اي كما هو قال وان نوى التحريم او لم ينوشيا فابلاء اي
بغير موبليا لان محرم اكملال بمن وقيل هو اي قوله انت حرم وكل حل على حرام وصريح بدست كيدم بدوي حرام
طلاق بلائيه احكاما بالصرح حتى لو نوى غيره لا يصدق قضاء للغرب ويقتضي وفي النوازل حلال الله على حرام ان افعل
كذا ففصل بطلاق امراته ينصرف الى النساء عرفا فان لم يكن امرأة ثم تزوجها لم يزمه الكفارة اذا فعل لانه بعد صرفه
الى المرأة فجعل مبينا قلنا ان يحرم اكملال بمن **ما** **الحكم ما ليس** بداي بالخلق عند
احكامه بما صح مبرا وما صح ان يكون مبرا صرح ان يكون بدلا للخلق وما لا يصح ان يكون مبرا يصح ان يكون بدلا للخلق
ما دون العشرة وهو طلاق بابتن لقوله عم الخلع طلقه بانيه ويلزم بدلا اي بدل الخلع عليها لا لقضاء بها وكذا اخذ
اي اخذ البدل ان السنة لانه او حشها بالفراق ولا يزبد على احكامها ما اخذ المال واخذ العوض اي الزايد على ما دفع
اليها من المهر ان تشتت هذا على رواية الاصل في رواية الجاهل الصغير لا كرهه لا طلاقه قوله مع فلا جناح عليها
فما اقدت به وجهه الاول قوله عدم في امرأة ثابت بن قيس بن ثمالا الزمادة فلا وقد كان النشوز منها ولو
اخذ الزمادة جاز قضا وكذا اذا اخذه والنشوز منه ولو طلقها بال او على مال وقع بابتن لان الزوج ملك العوض
فوجب ان ملكه في المعوض تحققا للمساوات وذلك بالباي ان قبلت ولزمها المال لانه لم يرض بزوج ملك العوض
عن ملكه الالة وحوز الا عتياض عنه وان لم يكن الا في القصاص ولو طلق مسلم امراته بخر او خرب لم يجب
لان ملك البعض غير متقوم في الخروج ولو كانت عبدة على غير قيمة العبد لان ملك المولى متقوم ووقع بابتن في الخلع
اي في قوله خالعك على خير كذا ورجعي في الطلاق اي في قوله طلعك على خير لان القيمة لما مضت وقع الطلاق فعمل
لفظ الكتابة في الاول ولفظ الطلاق في الثاني وان قالت طلعني على ايدي او على ايدي من مال او من درهم فعمل
ولا شيء في يد ما لم يجب شيء في الاول اي في قوله خالعني ما في يدي ولو رقت ما مضت في الثانية اي في قوله
على ايدي من مال لانها لما سمت ما لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الا بعوض وذلك لا يصح ان يكون
عوضا لان البضع غير متقومة عند الخروج فتعين احكاما واحدة دفع الضرر والغرور وملكه درهم في الثالثة
وهو قوله على ايدي من درهم لانها سمت الجمع واقله منه ومن البياض لان قوله خالعني ما في يدي كلام تام الا ان
نوع ايها من فني مثل هذا المقام محل البياض لا للتعويض كافي قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان قلت
سوى العتوري بين قوله من درهم ومن الدرهم واجمع المحل بلام المحس وكان ينبغي ان يصرح الى الواحدة قلت

ما الامم بيان

اجاب جيد الدين بانه انما يكون الالام للجنس اذا امس كل الجنس فعمل على المادي مع احتمال الكل ومنها ان
يكون كل حرام العالم في هذا فلا يكون للجنس فلا يبطل منه الجمعة ولو كان يكون الالام لتحسين الكلام لا للتعريف
لنقوله تعالى كمثل الجار يحمل اسفارا فاذا اخلت على عبد لها ابن صنفه عبد على براتها من ضمانه اي على ان العبد
ان لم يوجد فلا شيء عليها السليمة اي المرأة العبد وموجوب ان قدرت ويمنه اي يسلم قمته ان عجزت
لان اخلت عودها وضدوا شرط البراءة عن العوض شرط فاسد لكونه مخالف لموجب العقد ولا يبطل اخل
بالشرط الفاسدة وان طلقت ثلاثا اي ثلاث طلقات بالف او على الف وطلقتها واحدة تقع في الاول اي
في قوله بالف ثلث الالف لان اباء تصحب الاعراض والعوض ينقسم على المعوض فلما طلقت ثلاثا بالالف
صار ثلث طلقات كل طلاق ثلث الالف وفي الثانية اي في قوله على الف جميعه بلا شيء عند ابى حنيفة وقالوا
بتين منه ثلث الالف لان على تصحب الاعراض كالباء يقال يعتك هذا على الف تنقسم الالف في ثلث على ان
وضعا فان تعذر جعل الالام ويقال عليه دين وان عذر رجل على شرط مناسبه ان لم يعلق بالشرط وجود
شيء وبالالام وجوب شيء كخلاف البيع لانه غير قابل للتعلق بجعل على فيه مجازا عن الباء لا اتصال بينهما
وان قال طلعتي نفسك ثلاثا بالف او على الف وطلقت واحدة لم يقع شيء لان الزوج ماضى بالبينونة
الا لتسليم الالف كلها ولو وقعت ثلث الالف تقصر الزوج بخلاف قوله طلعتي ثلاثا بالف لانهما
رضيت بالبينونة بالف كانت بعضها ارضى وان قالت انت طالق وعليك الف او قال لامة انت حرة
عليك الف فقبلها او لم تقبل طلقت وعققت بلا شيء عند ابى حنيفة وقالوا ان قبلنا منع وولمناها المال والا فلا
لان على المعاضضة والعطف غرضه عند ما اذا قال بع هذا وكل الف وكان الواو للعطف والاصل في
الاستقلال فضع بالجملة الاولى طلاق ولم يلزم مال وبالثانية خلاف البيع لانه لا ينفك عن المال واخلع معا وضد في
حقها لان اخلع من جانبها على كل مال عوض صحيح رجوعها قبل قبول الزوج بشرط اختيارها بان قال جاعل
على انك لا تخيرك ابدا فقبلت فان ردت الطلاق بطل وان خارت وقع وبالف المزوج عند ابى حنيفة وعندهما
الطلاق واقع والمال لازم واختار بطل لان اخلع من جانب في معنى اعلق الطلاق بقبول المال وهو محرم للعقل
الفسخ وكذا شرطها وهو العتول من زوجها وتنعيم على الجليل في اكان لا يجاب من قبلها فلا بد من قبول الزوج
في المجلس ومن في جهة ان عكس الاحكام يعني لو اكان لا يجاب من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول رجوعه قبل قبول
المدة فيصح قبولها بعده بشرط اختيار ايضا ولا تنعيم على المجلس لو قال طلعك اسس على الف فلم تقبل وقالت قبلت
قال لقوله اي للزوج ولو قال لا يجاب كذلك اي قال عبت منك هذا العبد بالف فلم تقبل فقال المشتري قبلت قال لقوله
للمشتري والفرق ان الطلاق بالمال يمين من جانب الزوج فيتم العتول لا بقبول ولا يكون الاقرار باليمين اقرارا بوجه

الشرع لقوله الزوج لانه منك والبيع اجاب وقوله لا اقرارا بقبول فاذا انكره فخرج مما اقر فلا يقع وسقط
الخلع والمباراة بالهبة وتركها خطأ ومولن يقول لامرته بربايت من كذا حل كذا او تقبل مني كل حق لكل منهما
اي لا يبقى لاحد مما ذى في المهر مقبوضا كان وغيره قبل الدخول وبعده فان سمي المهر ففي المدخل بها ان قال مقبوضا
رجع عليها وان لم يكن مقبوضا يسقط وكذا في غير المدخل يرجع عليها نصفه بالشرط ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وان سمي مالا اخر والمهر مقبوض فله المبيع لا غير وان لم يكن مقبوضا فله المهر ويسقط عند المهر حكم اخلع ما يتعلق
بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية اما نفقة العدة فلا يسقط الا بالاذكر واما نفقة الولد وميؤنة الرضاع فلا يسقط
ان لم يشترط ذلك في اخلع وان شرطت ان لذلك فمما سنده ونحوها جاز وان لم يوقت لم يكون له منع المرأة عنها قد
ما يتعلق لان ما لا يتعلق به كالفرض ومن ثمن اشترت منه لا يسقط وان طلع حبسه بالمال لم يجب عليها شيء
ونقي مهرها وطلعت في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط ووقع الطلاق ولكن لا يجب
البدل لان بدل اخلع شرع ومال الصبي لا يقبل الشرع وفي رواية لا يقع الطلاق لان الاب لا يضيف بدل اخلع
كان هذا اخلع مع البنت فلما يقع بدون قولها والا لاول اصح لانه علق بقبول الاب فوجد الشرط ولا
يغرم من عدم وجوب المال بتمام وقوع الطلاق كما اذا خلع على امرأة فوقع الطلاق ولا يجب لها شيء
اي الاب الصغيرة على الف على ان يضمن اي الاب المال فتح وعلم المال لان الاب لا يكون ادنى حال من
الاجنبي واشترط بدل اخلع على الاجنبي صح فحل الاب ولي والشرط المال عليها نطق بلا شيء ان
قلت اي ان كانت من اهل العتول بان كانت بعقل العقد ولا يجب المال عليها لانها ليست من اهل الغرام
ولا تسقط مهرها لانه لم يدخل تحت ولاية الاب بل سقى الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها والله اعلم
الظهار هو شبيه بوجه او ما يعبر به عن بدنها او جزءا منها بغيره كقولهم
اليه من اعطاء محارمة كاحه واخنة وبنته ونحوها راد في النهاية قيد اخر وهو لفظ اتفاقا ليخرج ام المرنى بها ونحوها
لان شبه بها لا يكون منظارا وفي شرح المحاركة يكون منظارا عند ابى يوسف خلافا للمجاهدين اعلى ان العتلى
اذا قضى كوارثها ينفع عندهم خلافا لابى يوسف وفي المحيط لو قبل امرأة او لمسه بشهوة لم شبه
احراق بنتها لا يكون منظارا عند ابى حنيفة ولا شبه هذا وطنها لان حرمة منصوص عليها وحرمة الدواعي
غير منصوص عليها او رضا كانت على كطهر امي او راسك كطهر امي ونحوه مثل ان يقول فوكل كطهر امي
او كطهرها مثل ان يقول لامرته انت على كطهر امي او فخذها او كطهرها او كطهر اخي او عني سواء ذلك من
جهة النسب او الرضا يصير منظارا او كرم وطنها ودواعيها حتى يكون عني لا يرتفع هذه احرمه الا
بالكفارة حتى لو اردت زوجه ولحقت بدار احوب لم يثبت واشترط ان زوجها او طلقها ثلاثا ثم

تزوجها بعد التحلل لا حل وطئها بلا كفارة فان وطئها قبله اي قبل التكفير استغفره وكفر للظهار
 عليه للوطئ احوام غير الكفارة الاولى ولا يعود اي لا يطئها ثانيا حتى تكفر لقوله عم الذي واقع امراته في طهاره
 قبل ان تكفر لم تنكح الله ولا يعيد حتى تكفر والعود الموجب للكفارة المذكورة لقوله تعالى الذين يتطامون
 من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبته من قبل ان يمتسا الا انه موعظه على وطئها لان موجب الطهار
 هو الامتناع عن الوطئ ونقضه هو العزم عليه فلو لم يعودون لما قالوا يعودون اي يحل ما جازوا على خلاف
 وليس هذا اي ما ذكر من قولك انت على كذا حتى الى لغوه الاطهار اسوانى او لم ينو ولا يكون طلاقا او ايلا ولا صريح في
 الطهار وفي انت على مثل اي او كذا انوى الكرامة اي ان قال اردت انما كرمه عندي كما هي صدق في الطهار صحته
 يثبت لانه لو شبهها بغير الام كان ظاهرا فاذا شبهها بغيرها كان اولي وان نوى الطلاق بابت لانه شبهها بالام
 في حرمه فصار كانه قال انت على حرام ونوى الطلاق وان لم ينو شيئا لولا لا يحتمل وجوبا فلما مرج بعضهما وانت
 على حرام كما هي حرمه من طلاق وطئها لانه يحل الطهار للمكان التشبيه والطلاق للمكان التحريم التشبيه تأكيد وانت
 على حرام كطهر في طهار لا غير على اي حيف وان نوى طلاقا او ايلا ان يذو للوصل وقال يعتره انه قد يقول وان
 نوى لانه لو نوى الطهار ولم ينو شيئا فهو طهارا فلهما ان قولك انت على حرام يحل الطلاق والظهار وقوله الطهر اي
 تأكيد لكل الحرمه ولا يتغير بغيره بغيره ما نواه ولا ان قوله كذا حتى يحكم في الطهار لانه صريح في جعل التحلل على الحكم فلا يمتنع
 فيه غيره وخص الطهار بغيره بغيره فلم يصح من حيث فان قلنا لا على الطهار بان تطام من امراته وبعثه لغيره ثم اشهرها يعني
 حكم الطهار الاول حتى لا يجوز لها وطئها قبل ان يكون قلت في كل في حالة البقاء وكلامنا في الاستاء فلم من شيئ لا يثبت
 ابتداء كالحرمه العلقه لا يثبت في الامه ابتداء وبقى بعد ما شئت حتى لا يحل له وطئها بكل البين ولا التزوج بها
 بعد ما اعتقها ما لم يتزوج بزوج آخر ولا اي ولا يقع الطهار عن كمالها امر ما ثم طام منها ثم اجازت النكاح
 لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت فلا يجب عليه خراء الزور بخلاف اعناق المشتري من العصفوي حيث توقف
 وينفذ باجازه البيع لانه من حقوق الملك ولهذا جاز له اعناق قبله عند وباله حيث توقف حقوق الطهار فلهما حتى
 ملك النكاح وبانت على كذا حتى النساء يجب لكل كفارة ويكون مظاهرة من جميعين لوجود ركنه في كل واحد
 منهم وهو التشبيه ومعنى اي الكفارة عتق رقبته اي عتاق رقبته لقوله تعالى فتحرير رقبته من قبل ان يمتسا
 وجاز فيها المسلم والكافر والذكو والانثى والصغير والكبير والاصم والمهابة الذي يسمع اذا صم عليه واما الارس
 فلا يجوز لغوات جنس المنفعة والا يجوز مقطوع احدى يديه واحدى رجليه من طلاق لان اسم الرقبه يطلق على كل
 والمكاتب لم يود شيئا لان الرقبه فيه كامل وشرا اي يجوز شرا فربما يمتنع الكفارة لان شراؤه اعناق واعناق اي
 كوز نصف عبده عن كفارة ثم باقية اي ثم اعناق باقية لانه اعناق كذا من النكاح على كل من كذا من النكاح

وشرا من كمن اضمح شاة الاضحية فاصاب غنمها لا منع جواز الاضحية لان العيب حصل للمنفعة لا لفايت
 اي لا يجوز من كفارة الظهار جنس المنفعة كالاغني المحبون لا يعقل فيه بل لا يجوز من ثم افاق يجوز والمقطوع براه
 وابها ما او رحله او يده ولا فانت يده او رجل من باب لغوات جنس المنفعة عزه ومكاتبه اي بعض بدله
 اي بدل الكفارة لانه يجوز بعض الكفارة عادة فلا بد ان يكون خالصا لله ومتى كان بعض لا يكون حلالا
 للبيع لانه لا يكون تجارة واعناق اي لا يجوز اعناق موصوفه نصف عد مشتة كانه وبين اخر الكفارة ثم باقية بعد ما
 يعني لو اعناق المولى النصف الباقي عن الكفارة بوضان قيمة النصف الماخشر كذا لا يجوز عند اي حيفه وقا لا يجوز فبذلك
 لقولنا موصوفه لانه لو كان محسرا لا يجوز اعناقها ان الاعناق لا يتجزى معا عتاق الموصوفه عتق كل فلو لم يمان فترك
 وكان يعتق كل العبد عن الكفارة بلا عوض بخلاف لو كان محسرا الاخر السعيات يكون واجبه على العبد فيصيبه تركه
 وكان عتاق بعضه ترك ان عتاق يتجزى فمكن نقصان في النصف الاخر والضممان مكره فافضل اخذ من الكفارة
 ونصف اي لا يجوز اعناق نصف عبده عن كفارة ثم باقية اي ثم اعناق باقية عن الكفارة بعد ووطئ من طام منها قد بد الال عتاق
 متجز عند اي حيفه فلو وقع فيها وقاع لم يحل العتق قبل المسيس فلا يجوز ولم تخلل من الاعناق وقاع فموز باعقائه
 واجازة لكل منهما وقاع او لال الاعناق غير متجز عند معا عتاق النصف اعناق لكل فكان اعناق الرقبه قبل المسيس
 غير عتق العتق وغيره فيصام شهرين ولا اي متابعين لغيره ما شهر رمضان ولا تمتعه وسوى يوم العبد والام الشرف
 وفي المحيط ان صام شهرين بالامه جاز وان كان كل شهر سبعة وعشرين يوما وان صام بغير الامه ثم افطر لتمام سبعة وعشرين
 يوما فعليا الاستقبال وان افطر سبعة كوزا وسفرا وبقية ان يذو شرطين وجواب اسانف لغوات التسامع او
 وطئها اي اذا جامع التي طهر منها في شهرين ليل بعد او يوما صوم اسانف الصوم لان اعتد بها على الوطئ شرط
 بالنفس فلا بد من اخلاء ما قد ليس بالعدو والظهار بالبيان لانه لو طئ ليلنا شيئا لا يثبت ولو وطئ بها
 عامدا اسانف لا الاطعام اي لا اسانف للاطعام وان وطئ في خلافه اي خلال الاطعام لانه الاطعام
 ما شرط الاطعام ان يكون قبل المسيس وان عجز عن الصوم اطعم مائة مائة ستمين مسكينا كل اي كل مسكين
 قدر الفطرة او قيمة عطف على قوله قدر الفطرة وان عداهم وعشائهم اي اطعم في الفطرة مرة والعش
 مرة واشبعهم فيها وان قل ما اكلوا اي سوا كان ما اكلوا اكلوا اكثر بعد ما شبعوا والمعتق قد
 اشبع لا المقدار حتى لو لم يسلع ما شبعهم قدر طعام صدقة الفطرة جاز انما جمع من الفطرة والتعش
 لانه لو عدا ستمين وعشائهم غيرهم لم يخر الا ان يعيد على ستمين منهم غدا او عشاء ولو عداهم غدا
 وعشائهم يوما فاذ لوجود الاكثين ستمين ولو كان فممن عشائهم صبي فطعم لم يخر لانه لم يرسو
 كاملا ولو عدا ستمين غداين او عشائهم عشائهم جاز لان المعبر دفع حاجة الفطر مرتين والابدين

ولا المدبر اي لا يجوز
 تحرير المدبر وام
 الولد لانما حران
 من وجه فلا يكون
 تحريرها محررا من
 كل وجه

من جنة الشير يمكن من الشير وكفى فيه الاباحة والضايفه ان شرع لفظ الاطعام كخزفها جرحه وما شرع لفظ
اشترط فيه التملك واعطى من تروى نورا او شيعرا او واحدا اي ان غدا وعشاء واحد اشهر من جاز لان المسكن الواه
في اليوم ان صار مسكنا آخر ليجدد حاجته وفي يوم واحد قدر الشير من لا ينفق لواباح كل الطعام مسكنا واحدا في يوم
يدفعه او دفعات لا يجوز الا عن بونه لان اطعام مسكين لم يوجد فيه حنفه ولا حكا وان ظم مسكين مسكنا كل اصاعا من
بر عن طهارين في اداة او امراتين لم يصح لانه زاد في قدر الوظيفة ونقص عن الجمل فلا يجوز الا بقدر الجمل لو اعطى
لمس مسكنا كفارة واحدة كل مسكنا صاعا من تروى عن اطعامه وطهاره كقوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين
مسكنا او اعطى عشرين عن طهارين وان لم يعين ان للموصل واحد من العبدن لو اهدى من الطهارين لا يحسن
متحد فلا حاجة اليه التبعين وفي اعطى عشرين عن طهارين او صوم شهر من ان يعين اي شاء اي له
ان يحل ذلك عن اتمامه لا التبعين لغوي متحد اجلس فتق مطلق اليه حاصل من صام يوما منى عن يومين
من فضاء رمضان خور عن يوم واحد فصارت منه عن يومين لم ينعى عليه وان نوى طهر من يومين لا يجوز
عن واحد ما الفرق بينهما مع ان اجلس متحد فيها **الطهر** عن اليوم الثاني غير الاول لان الطهر معلق بدلوك
الشمس والدلوك في اليوم الثاني غير دلوك في اليوم الاول وفي رمضان علق بالشهر فهو واحد فلا حرج بحاج
الى السنين وان علق بوقت من قبل وطهاره لم يحرم واحد لان اجلس مختلف فلا بد فيه من التعيين ان كانت كافرة
جاز عن الطهاره استحسانا لان الكافر لا يصلح كفارة القتل فقتل للطهاره ولم يجد طهاره بالصوم فعلق لانه لا ملك له
علم من اهل الكفر بالمال لا سيده بالمال عنه اي لا كف سيدة بالمال عن عده لانه ليس من اهل الملك فلا يصير الكافر ملكا
اللعان مصدر من لا عن اصل اللعان الهاء وشطر قدام الزوجية وسبب وجوبه قدف
الزوج زوجة وركنه شهادات مؤكدة قبله من اللعن كحرمة الوطى بعد القلاء عن اهل اهل اداء الشهادات
من الزنا زوجة العفيفة عن الزنا غير المتمة به كمن يكون حرة ولد لا يكون له نكح وقيد به لانه اذا لم يكن عفيفة
ليس لها ان يطالب باللعان وكل صبي شاهر الغنى كل واحد من الزوجين يكون صالحا للشهادة بان يكون حرا مطلقا سالما مكفلا
غير محدود في قدف وانما لم نقل والمراة عن كذا فاذها كما قال صاحب الهداية لان قول العفيفة معنى عن هذا او نفي ولان
وطالسه اي بوجوب القدف لا عن وان اي امتنع الزوج عن اللعان حسمه بلا عن او كذب نفسه فحذف اللعن
لاعت والاحبست حتى بلا عن او تصدقه فاذا صدقه فلا حاجة الى اللعان لارتفاع سببه فلا يجب عليها
حد الزنا لان من شرطه الاقارب الا اربعة وان كان موبعدا او كافرا ان سلبت امراته فقد فاضل ان يعرض عليه
الاسلام او محدود في قدف فقد قدف امراته حد لان القدف الزنا لا يسلك عن وجوبه وقد خرج عن كون موجبا
لللعان لمعنى في العاذف وكان موجبا للحد وان صلح موشا مدا او مائة او كافرة او محدودة في قدف او حبيبة

قدف

او جتوزا وزانية فلا حد عليه ولا لعان وان قلت ينبغي ان يحذف القدف عليه لان اللعان خلفه واذ
امتنع اللعان لعدم اعلية الشهادة فصار الى المخرج الماصل قلنا امتناع اللعان لمع من جنتها واعليه اللعان
موجودة في حقه اذ هو حكم من شرع اللعان في حقه فلا يحل عليه الحد والاصل فيه لقوله عم اربعة لا لعان بينهم ومن
ازواجه اليهودية والنصرانية تحت والملوك تحت الكفرة والحررة تحت الملوك ولو كان محدودين في قدف فغلبه الحد
وصورة ان يعول بواحد مرات اشهد بالله اني صادق فيما رويتها به من الزنا وانما حسمه الله عليه ان كان كافرا
فما رما به من الزنا مشيرا اليها في حبيبه ثم يقولت اربع مرات اشهد بالله اني كاذب فيما رما به من الزنا وفي
الحكمة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رما به من الزنا وانما ذكر الغضب في جانبها لانها لم تسكن اللعن
كنهه كما قال عم بكفره وكفره العفيفة ثم يفرق القاضي بينهما وهذا يشير الى ان التفرق انما يقع من احكام
الا بالغواع من اللعان حتى اذا امتنع بعد الغواع قبل التفرق توارنا لما روي انه عم لا عن من يلال وامراة
فلا فرق في قدف فوق بينهما يدل على قيام النكاح بعد فدا عها وان قدف نفي الولد او به وبالزنا ذكره
ما قدف فيه صورة هذه اللعان ان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من نفي الولد وكذا
في جانبها اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رما به من نفي الولد ولو قدفها بالزنا ونفي الولد يقول الزوج
اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنا ونفي الولد ونقول المداة اشهد بالله اني من الكاذبين
فما رما به من الزنا ونفي الولد ثم يفرق القاضي ونسب ويحذف منه لان المقصود بهذا اللعان نفي الولد
فوقه عليه المقصود وسنطلقه لان فعل القاضي مسبب الى الزوج فان كذب نفسه حد لا قرار به وجوب
احد على نفسه وحل له نكاحها لانه لما حد له بقا على الشهادة فلم يملك اللعان فلم يسق حكمه وهو التحريم وكذلك
ان قدف غيره ما حذر نكحت ولا لعان تعدد الاخرس لانه قائم مقام احد القدف في حقه وقدف لا يعرى
عن شبهة واحدا بقطبها كذا اما قام مقامه ونفي الجمل وان ولدت لاقول من سنة اشهر ان الموصل وهذا
عند ابي حنيفة وقال لا عن به لسبب وجود الحمل وهذا ونفيه بعد الولادة وكذا ان قدف معلق بالشتر
فانه قال ان كان في بطنك ولد فهو من الزنا والمعلق بالشتر لا يكون قاذفا فلا يمكن القدف عند الشتر
لعدم كلامه حقيقة عنده قال قلت هذه للسبب بل هو موقوف حتى يتبين في الثاني انه موجود قلت كل
فيه شبهة المعلق ولا يعرف حكمه الا باقائه وشبهه المعلق كحقيقة في كذا وروى زينة عن ابي ابي زينة وهذا
الحمل منه اي من الزنا تملأنا لوجود القدف حيث ذكر الزنا صرحا ولم سني القاضي الجمل بل شبهه لان الاحكام ترتب
عليه قبل الولادة للاختمال ومن نفي الولد زنا التنبيه ونسب الزنا الولادة صح لان ما بين الحالتين كمال الولادة
عرفا وفي النهاية اذا نفي بولد مكروه مسكنا يكون قبوله ان يعنى بولادة الامة لا يكون قبوله لان سبب ولدا انها ثبت

اللعان

بالدعوة السكوت له وبعده لا اى لا يصح ولا عن حاله اى حاله النفى زمان التهنئة وحالة النفى برمانه
وسنت المسبب الى حنفه وقال لا يصح نفه في مدة النفاس اذا كان حاضرا وان كان غائبا في مدة النفاس عند مو
لوقت الولادة وعند ما ان لم يات في هذه النفاس كذلك وان لم يات بعده فعند اى يوسف له ان نفه الى
الى سنن لانها مدة الرضاع وموثر الولادة وعنده ذلك الى اربعين يوما اعتبار ابدية النفاس وان بقي
اول التوايمن واقر بالاخو حد لانه الكذب نفه يدعى الثاني وفي عكسه اى ان اقر بالاول ونفى الثاني لا عن
لانه قاذف نفى الثاني ولم يرجع عنه فصار كانه قال بى عنيته ثم قال بى زانية وفي ذلك التناقض فكذا هذا
وصحسها في الوجهين اى في اعترافها حدها اول ولا كان او ثانيا لا يخلو فقام من ماء واحد
العنين ومومن لا يقر على اجماع لموض وكبر سنه او صلح الى الثيب دون البكر ولا يصلح الى
امراة بعينها ان اقترانه لم يصلح الى زوجة اقبل لكالم سنة مفرقة في الصحيح وهو ظاهر المذهب ومضى عليه
واربعة ومجسمن لو كان في الذخيرة يؤجل سنة شمسية ومضى زيادة على القمرة باحدى عشرة يوما وجزء من مائة وعشرين
جزء من النجوم فيجوز ان يوافق طموحه هذه الزيادة ومورودة عن اى حنفه ومجسما بعض المتأخرين ورمضان
وايام قضيتها منها اى بعدد من السنة لان السنة لا يخلو عنها لامة مرفوعة وموضها وان لم يصلح فيها اى في
السنة فوق القاضي منها ان طلبته اى المرأة العزى لانه حقها ولو لم تكا حرم زمانا لا يبطل حقها ولو وطئ مدة
ثم عجز لا يجزئها ولو سأل الزوج القاضي ان يؤجل سنة اخرى او شهرا او اكثر لا يفعله الا برضاها لان
رضيت ثم رجعت فلها ذلك وان كان الزوج عتيقا والمرأة رقالة لم يكن لها حق الفرية لوجود المانع من قبلها
وتبين بطلان نفى كون الفرية مطلوبة لانه لان فعل القاضي اذ خيف الى الزوج فكانه طلقها بنفسها لانه لم يملك
فلا بها لان قلو العنين صحيحة وتجب العدة وان اختلفا الى الزوج والمرأة في الوصول اليها هذا المعطوف على
قولها ان كان اقروا فكانت عتيقا او بكرة ففطرت النساء فعلن ثيب حلف الزوج لانه يكره حق الفرية فان حلف
بطل حقها وان نكل او قلن بكرة اجل سنة اخرى لم يظروا كذبه ولو اجل العدة سنة ثم اختلفا اى قال جامعها
في السنة وانكرت فالتعقيم منها كما مر في الا خلاف قبل التاجيل بمعنى فطرت النساء فان قلن بى كبر وان قلن
بى ثيب طلق الزوج وبطل حقها فكله اى حق المرأة كلف الزوج بعد الاجل فيما اذا كانت ثيبا وقت النكاح
او كانت بكرة او نظر النساء فعلن بى ثيب حيث بطلت بى كما بطل جهتها في ثابتن الصورتين فكله قبل
التاجيل كما لو اخطرت اى اخطرت الزوج بطل لانها رضيت سلطان جهتها وخبرت بها اى بعد التاجيل
حيث اجلت اى قبل التاجيل بى خبرت المرأة بعد الاجل فيما اذا كانت بكرة او بطلت وقلن بى كبر او كانت
ثيبا وقت النكاح وكل الزوج كما اجل الزوج في ثابتن الصورتين قبل التاجيل كما بينا ولكما اصل ان الارادة

جرت

من من مرة قبل الاجل للتاجيل مرة بعد الاجل للصح وانخصى كالعنف اى في التاجيل بالنسبة الى الكس
كانت التاجيل ونزعت خصيتها ومتى كانت قايمة يرجع منه الوطئ كما يرجع من العنين فوجب كما يؤجل العنين
وفي المحبوب فرق حالا اى في احوال لانه فائدة في الانتظار بطلبها اى بطلب زوجته لان النفى نفى لغوات منفه
الوطئ ولا يحرم احد ما يعيب الاخر فعلى اذا كانت للزوج عتيقا لا خيار للزوج لان المستحق بالعقد الوطئ والعيب
كالحزام وغيره لا نفوت المستحق بالعقد غير انها يوجب نفرة الطيبه وهذا لا يوجب المدة كالزوج الفاحشة
واذا كان للزوج جنون او جذام او برص فلا خيار لها لان عدم الرضا بانها يوجب الرد في عقد شرط فيه الرضا ولزوم
النكاح لا يعتمد تمام الرضا الا بربى انه لا يوافق فيه النزل ولهذا التزوج امرأة بشرط انها بكر مثابة جميلة فوجدت
ثيبا عجزا شواها لهاها سابل وعقلها زابل لا يثبت له الخيار **باب**
ومضى التزويج الذي يلزم المرأة برؤاى النكاح او شبهته مسمى طرة تحض للطلاق والنفق ثلث حيف كواصل لقوله
تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن لثمة قروا اراد بها المدخول بها كام ولدمات مولانا او اعتقها فان عدت لم
تلف حيف لان ام الولد لها فراش ضعيف وهذه عدة وجبت لرفاها فصارت كعدة النكاح اى اقالها صر
بالكا مل احتياطا هذا اذا لم تكن منكوبة او معتقة فان كانت لا يلزمها العدة لموت الاولى ولا يلحق لعدم
ظهوره فراش المولى وموطودة معطوف على قوله ام ولد بشبهة ومضى التزويج الى عجز زوجها ومولا يبرها
فوطئها او بنكاح فاسد تعبد ثلث حيف في الموت والعزى ومن لم تحض معطوف على قوله طرة اى العدة لمن لم
تحض بصغر او كبر وبلغت بالسن ولم يملكه اشهر لقوله والاشهر من الحيف من نساكم ان اتيتم فعدت من
ثلاثة اشهر اى اشهر حكمكم حكمين والموت اربعة اشهر وعشرة سواها كانت صغيرة او كبيرة او كافرة او مسلمة
موطودة بالطلاق قوله تعالى ويذرون ازواجهن يتربصن اربعة اشهر وعشرة الامة تحض حيف
لقوله عم طلاق لامة مطلقان وعدتها حيفتان وكذا المدبر وام المولد والمكاتب في الطلاق والنفق
ولمن لم تحض اى لامة لم تحض او مات عنها زوجها نصف الفرية بمعنى عدتها شهر ونصف وفي الوقت
شهران وجمته لان الرق منصف ولها ملى اى العدة اكامل الحرة او الامة وان مات عنها صبي وضع
جها لا طلاق قوله تعالى والامات الاجل ان يضعن عليهن ولمس اى العدة لمن حلفت بعد موت
الصبي بان تضعه ثمة اشهر فصاعدا من يوم الموت عدة الموت لانها لم تكن جاملا وقت موت الصبي
بعين عدة الموت ولا سب في وجهين اى فيما حلفت قبل موت الصبي وبعد لان الصبي لا ماله
ولا يتصور العلوق والامراة القار بعد الاجل حيف مولات حيف ان انقضت عدة الموت
ولم ينقض عدة المطلاق وعدة الموت ان انقضت عدة الطلاق ولم ينقض عدة الموت لانها مطلق

حقيقة موافقها زوجها فوجت اعتبارها وللرجعي بالموت يعني طلاق الغار ان كان رجيا فلها عدة الوفاة لان الزوجية قائمة ولمنععت في عدة الرجعي عدة حرة نفع اذا اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرة لارتقاء النكاح من كل وجه وفي عدة باري او موت كامة يعني اذا اعتقت وهي مبيوتة او متوفى عنها زوجها لم يصدق عدتها لزال النكاح بالبيوتة او الموت واليسه ومع في الالباس ومي حرة ومحسن سنة رات الدم بعد عدة الاشهر يعني بعد القطع دمه وطلعت زوجها تعتد بثلاثة اشهر فقبل انقضائها رات الدم تساق بالحيض لانها روة الدم عزمت انها لم تكن ايسة اذا شرط الحلف استدامة الالباس الى الموت كالغدي في حق الشح الغاني وعند بعض اذا بلغت سن الالباس فاذا رات الدم بعد ذلك لا يكون حيا ولا يبطل به الا عدته بالاشهر والصحيح هو الاول كما ساقف بالشهور ومن حاضرت حصة لى حصصين ثم ايسر الى القطع دمه وفي سن الالباس تساقف بالشهور وعلى معدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتدا خلا وحيض نراه منها حتى مبتدأ نراه صفة منها نفع ما نراه المرأة من الحيض يكون محسوبا فيها حتى لو كان العوطى شبهة بعد حصة حاضرت حصصين بعدا وحصة اخرى تكون ثالثة للعدة ولو كانت معدة الوفاة فوطئت بشبهة لانه لو وطئها تعتد الاشهر وحسب ما نراه من الحيض فيها من العدة الثانية تحققت للتداخل بعد الامكان قد بقوا بشبهة لانه لو وطئها بلا شبهة كما اذا تزوجها وهو يعلم انها منكوبة الغير لا يجب عليه عدة اخرى ولا حرم على الزوج وطئها وبه نفع كذا في الفقرة واذا تمت الاولى دون الثانية جفت تمامها اي تمام الثانية ومعنى عدة الطلاق والموت وان حملت بهما اي بالطلاق والموت ان هذه للوصول ومبدأ اي مبدأ العدة عقيبها اي عقيب الطلاق والموت وان اقراها طلقها من وقت كذا وكذا او قالت لا ادرى وجبت العدة من وقت الماقرار وان صدق من وقت الطلاق واختار بعض المشايخ انها تجب من وقت الاقرار تحررا عن المواضعة وزعموا ولاك لها نفقة العدة لانها اقرت بسقوط حقها وفي نكاح اي العدة في النكاح فاسد عقيب تزويجه او غيره على ترك العوطى بان اخبره اني تركت وطئها لان في الفاسد شبهة النكاح ولهذا لا يحل بالوطئ فيه وانما يرتفع هذه الشبهة بالتزويق او التزويج فلا يعتد قبلها في نكاح الصحيح ولو قالت المعتدة انقضت عدتي وكذبها الزوج حلفت وصدق لانها امينة فيما نحر والقول قول الامين مع اليمين وان نكح معتدة من باري في عدتها وطلق قبل ولطئ به تمام وعنده تستعد لانها معوضة في يده بالوطئ الاول بقاء اثره وهو العدة واذا تزوجها وهي معوضة في يده بالعتق الاول عن العوض المحض بالكتافي من العدة دون الرجعة لانه لا يحل عليها الرجعة ولا عدة على ذمية طلقها ذمي اذا كانت لا يجب معتدتم

حصة وقال عليها العدة لانها حق الزوج وان كان حق الشرع ولهذا يجب المصنة والكافرة لانها مخاطبان حقوق العباد ولان العدة لا تجب طق الشرع لانها مخاطبة طق الشرع والحق الزوج لانه لا ينفق ولا حربية الا لعق على جريه خوت البيا مسلمة او ذمية عندا في حيفه وقال عليها العدة لان هذه فدية خوت بعد الدخول في الاسلام بسبب التباين كما لو وقت عليها بسبب الموت وكذا ان كبري بالبياتم ولا حرمه لغواش ولهذا لا يجب على المبيدة اذا وقتت الفرة منها بتباين الدارين وقد قال اخذت المداق اذا استغفرت من الرية وانحصرت بعدة الباري والموت كبري بالغة مسلمة حرة او لا معطوف على حرة اي حرة كانت او امة فان قلت فان قلت لو جبت الاخذ لو على الامة لو جبت عليها بعد شرا وشكوة لزال النكاح قلت جبتا لك ايضا فان عدتها لا يظهر في حق المولى لشوت حل وطئها بالشرا يتولى تحم المععدة بترك الزينة وليس المرع والمعضر والكور وواحد والطيب الدمن والكحل كما صح ان النبي ص ما ذن في المععدة في الاكتمال والدم من الالبعد راي الا ان يكون في ذلك ضرورة كان لم يكن لها ثوب غير للمعضر او كان غيبلا لا ينفق او كان خلقا لا يقع به الزينة جاز لها البسه ولا تمشط بالاسنان الضعة لانها حرم الشعر لا معدة اي لا تحم معدة بعد كام الولد ونكاح فاسد لان احدهما لاظهار التاسف على فوت نعمة النكاح ولا نكاح لها ولا تحم معدة في حال من الاحوال اي لا يقول الزوج لها اني اريد انكحك الا نرى ايضا في حالة التعريض مثل ان امك امرأة صالحة ومن غرض ان الزوج عسى الله ان تيسر الى امرأة صالحة قال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خبطة النساء ولا تخرج معتدة الرجعي والباري من بيتها اصلا لقولها لا تخرجون من بيوتهن ولا تخرجن الا ان ياتن بفاحشه قبل الفاحشه الا نافيح من لاقاة احد عليهن وتخرج معتدة الموت اذا لافقة لها صحاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان نفقها وان عليها حاجه الى الخروج حتى لو اخلعت على نفقها يباح لها الخروج لفروقة المعاش وقيل لا يباح ومما صحح لانها اطلقت حقها فلا يبطل حق واجب عليها في الملوس اي في الليل والنهار وبسبب في منزلها ولها ان يبت اقل من نصف الليل لان البيت هو الكون في مكان الكثر الليل وعند في منزلها اي في منزل المضاف اليها وقت الفرة والموت الا ان خرج على خاء المحمل اخرجها الورثة من نفسيهم من دار او خافت تلف مالها او الا نهدام اي انه دام البيت الذي كانت تسكنه او لم يجدوا البيت ولا بد من سيرة لهما اي من الزوجين في الباري اذا لم يكن للزوج والامت واحد وان ضاق المنزل عليهما فالاولى حروجه لان سكنا في منزل الزوج واجب ومكته فيه ليس بواجب فان انتقاله اولى وكذا مع قفقه لانه مخاف عليها منه وحسن ان جعل لهما امارة ثقة قادة على ايجلولة حتى لا يقع الخلو بالاجنبية ولو ابانها او مات عنها في سفر وليس منها ومن مصرها مسيرة سفر رجعت الى مصرها

وان كانت تلك السنة السفر من كل جانب حرت معها الى ولاي محرم او لم يكن قديمه سفر من كل جانب لانه
لو كان احد معاودة السفر والاخر دونها كرجح الى الذي دونها وقيل بقوله وابانها لانه لو طلقها رجعا في العاقر زوجها
والعود اي من لها حمل تعتد في من لها وان كانت حي معها وبين كل من مقصود ما مسيرة سفر تعتد اي في ذلك
المصر والقرية التي بقدر على المعام بها كالمصر في الحكم ثم خرج محرم لعني لا يخرج في العدة محرم ولا بغيره حتى يفرغ من العدة
صحح عنه محرم عند ابى حنيفة وقال لا يجوز ان يخرج منه في العدة ولو عدل محرم بعد المحرم لانه لو انعدم لا يخرج انفاقا وقد
يقول في مصر لانها لو كانت في مخارة فلها اختيار ايضا سواء كان معها محرم او لا خوف الهلاك لهما ان المحرم عليها ان
السفر في العدة وهذا ليس بانشاء لان الطلاق وقع عليها ومضى مسافرة فهو زوج محرم وله ان ياتر العدة في
المنع من الخروج اقوى من تأثير عدم المحرم الا يري ان العدة بمنع مطلق الخروج وعدم المحرم بمنع من السفر فقط وعدم
المحرم اذا كان مانعا من السفر فالعدة **ثبوت النسب** والحضانة من قال

ان كنهها طالق فنكحها فولدت لنفسه سنة من نكحها لزمه نسبه لانها اذا اولدت سنة اشهر من وقت
الزوج فقد ولدت لاقل منها من وقت الطلاق وكالعلق قبله في حال النكاح فان قلت هذا غير مقصود
صحة لان الوطى في هذا العقد غير ممكن لو وقع الطلاق قبله من غير مهلة فوجب ان لا يثبت نسبه كما
لا يثبت من الصبي لعدم الماء قلت هذا مواعيل وموقوف في الاستحسان يثبت وهو قول محمد
لان النسب محال لا يثبت وقد امكن ذلك بان يجعل كانه تزوجها وهو مخالف لما وافق الا نزال النكاح
ثم وجد الطلاق بعد ذلك وحكم الشيء بعقبه ومعه لانه لما ثبت النسب منه بحق الوطى حكما فكذلك المهر وبقيت
نسبه ولا معتدة الرجعي وان جاءت به لاكثر من سنتين مالم تقرب بانقضاء العدة لان يذو للوصل لاحمال العلق
في العدة ولعلها طالت بطول طهارتها وبانت بالاقول اي اذا انت الولد لاقل من سنتين ثبت نسبه لوجود
العلق في النكاح او في العدة وبانت من زوجها لانقضاء عدتها بوضع الحمل ولما احتل كون العلق قبل الطلاق
وبعد لم يصح مراجعها فان قلت لم يجعل مراجعها لوطى على وجوده بعد الطلاق لان الاحداث على اقرب اوقاتها
قلت لان الرجعة بالفعل خلاف السنة ولا ينظر بالمسلم العاقل الاقدام على خلاف السنة فلا حمل عليه مع امكان غيره
وراجع في الاكثر اي يصير مراجعها من جاءت بالولد لاكثر من سنتين لان الزنا منتف عن المسلم ظاهرا فيحمل على ان
العلق وقع بعد الطلاق فان قلت اسعار الزنا ممكن لغيره بانه لا يمكن بان يتزوج بعد انقضاء فيكون الولد منه
قد لا يعارضه من الابتداء قيد لعدم اقوارها لانها لو اقرت بانقضاء العدة فهي كما قالت اذا كانت في عدة
وتصريح كذا ومبني بالمر معطوف على معتدة الرجعي ولدت اي يثبت نسبه ولد المعتدة من طلاق باين لاقول
منها اي من سنتين لاسناد العلق الى ما قبل الطلاق جملا لا ضمرا على الصلاح وان ولدت لهما معا اي تمام

لا اي يثبت نسبه لسناد العلق بعد الطلاق فلا يكون منه كونه وطئها في العدة الادعوة اي بان
يدعى زوجها نسب الولد وحمل على وطئها بنبه في العدة وفي التبين بما ذكره وفقد نظر لان المبتوت
بالثبوت اذا وطئها الزوج بشبهه كان شبه الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعا كاسياتي في كتاب
المحدود مالم يثبت بصدق المرأة اذا ادعا الزوج فيه روايتان ومراجعة ومضى التي تجتمع مثلها ولم
فيها علامة البلوغ اقل تسع سنين اي يثبت ولد مراجعة انت به لاقل من سنة اشهر منذ طلقها ولم تقرب
العدة فان اقرت مضي العدة بعد ثلاثة اشهر ثم جاءت بولد لاقل من سنة اشهر ثبت نسبه لانها اخطأت
ولسنة لا اي لا يثبت والباين والرجعي فيه سواء لان صغرها ثابت يتيقن وهو مناف فلا يزول بالاحمال
ما هو ثابت يتيقن وحكم بغير عدتها لانه اشهر وحمل الحمل على انها حدث بعد مضيتها فلا يثبت النسب ومعتدة
اي يثبت ولا معتدة اقرت مضي العدة بعد ثلاثة اشهر وولدت لاقل من نصف سنة من وقت الاول
ولا اقل من سنة اشهر بعد الطلاق لانها طهرت بها سنين فبطل الاقوار وانقضت الاقوار وولدت
من سنة اشهر اي ان جاءت بولد سنة اشهر من وقت اقوارها لا يثبت النسب لان اجتهاد وهو الاستدلال
بالاشهر وقد يعيب بدون الاقوار بخلاف الماه اذا اقرت بانقضاء عدتها محسنا بالاشهر لم جاءت بولد
لا اقل من سنتين حيث يثبت نسبه لان الايسة بالولاد يتبين انها لم تكن آيسة بل كانت من دوا
اقوار ومعتدة اي يثبت نسبه ولا معتدة ظهر عليها اي ادعت ولادتهن وانكرها الزوج فقد
كان قبل الولادة حبلا طاهر او نحو الزوج به اي يجعل ويثبت ولادتها بحجته ومضى جلان او حمل
وامرأان قد بانقضاء لانهما لا يثبت بشهادة قابله عادله عند ابى حنيفة وعند ما يثبت بشهادة
امراة واحدة لان الغرض ملزم النسب بشهادة القابلة كالمعتدة من الولد وله ان الاوام على
لا يثبت الا لحيته مائة واما عند ظهور الحمل واقوار الزوج فلم يحج الى الشهادة لان النسب ثبت
قبل الولادة والعدة مضت باقوارها بوضع الحمل فلم يسق فراشا وولدت بعد يثبت نسبه لانه
عن وفاة اذا ولدت لاقل من سنتين من وقت الموت واقوارها اي بالولادة والمعلوم
لفظ الوقاية ان اقوارهم جميع مع ما قبله والمعلوم من المهداية ان احدهما كاف في ثبوت النسب
وموكون المدة اقل من سنتين واقوارها بالولادة اذا لم يعلم المدة من الوفاة والولادة
وهذه احق الارث ظاهرا لانه خالص حقه مستقبل تصديقه وفي حق النسب ايضا ان كانوا
رجلين او رجلا وامرأتين ومنكوحه انت به يعني اذا تزوج رجلا رجلا امرأة في ذات بولده
اشهر من وقت النكاح ثبت نسبه منه اقرب الزوج او سكت لان ثبوت نسبه ولد المنكوحه

لا يحتاج الى الاقرار فان هذا الزوج ولادتها حال قيام النكاح ثبتت بشهادة امرأة واحدة في حق
ان نفاها اي ان نفى الزوج الولد لانه قد فسخه بالزنا ولا قل منها معطوف على قوله ستة اشهر اي
ان انت المملوكة بالولد لا قل من ستة اشهر فلما سبب اي لم يثبت بسببها لان العلوق سابق
على النكاح فان ولدت قادت نكاحا من ستة اشهر والزوج لا قل صدقت بلا عمن
عند ابني حنيفه وعند من استخلف لان الاستخلاف واقع في النكاح والنسب ولو علق طلافا
بولادتها فشهدت امرأة بها لم تقع الطلاق عند ابني حنيفه وقال لا تطلق لان الولادة مما لا اطلاع
عليها الرجال فشهادة المرأة مقبولة فيها فكذا انما سلق بها ولد انها ادعت انكنت عليه فلا ينسب
الا بجهتامة والطلاق منك عن الولادة ذاتا فلا يلزم من قبولها فيها قبولها فيه كما اذا اشترى
مسلم لحا فشهدت مسلم بانه ذبيحة جوسي قلت شهادة في حرمته اكله ولا يقتل في الكروج على الباع
فان اقربا يجبل ثم علق طلافا بولادتها وكذبها الزوج يقع الطلاق بلا شهادة القابلة عند ابني
حنيفة لان اقراؤه باجبل اقراره بما يقضي الله وهو الولادة وقال لا تطلق الا بشهادة القابلة
لانه مدعيه للحث فلا بد لها من جهة اكثر مدة الحمل ستان لقول عائشة لا يبقى الولد في بطن امه
اكثر من ستين ولو قدر دور مغزل وشدة لا يعرف الاسماء عام صاحب الوحى لانه من مقادير
فلا يعرف الا وجها فصار المردى عنها كما منقول عنه واقلها ستة اشهر لقوله تعالى وعصاة عثون
شهران ثم قال وفصالة في عامين فحق للحمل ستة اشهر ومن يك امه فطلقها فشرها فان ولدت لا قل
من ستة اشهر من ثمانية اي من يوم استراها لزمه اي ثبتت بشهادة العلوق على الشراء والافلا
اي ان ولدت لاكثر لا يثبت نسب لانه ولد المملوك تناخه العلوق عن الشراء فلا يلزم الابا لدعوة
بذا اذا طلعتها بعد الدخول باينا او رجعا اذ لو كان قبل الدخول بها لا يلزم الولد الا ان تلد لا قل
من ستة اشهر ومن قال لامة ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي ام ولد
لان النسب يثبت بدعوتها والولادة يثبت بشهادة القابلة بهذا اذا ولدت لا قل من ستة اشهر من
وقت الاقرار ليتقنا بوجوه في ذلك الوقت وان ولدت الاكثر منه لا يلزم لاحتمال العلوق و
الطفل اي من قال للعلام هو ابني فمالت ام الطفل بموالبته وانما روجده يرثه فكان العباس
ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح بالفساد والوطى على شبه فلم يكن
قولا اقرارا بالنكاح وجه الاستحسان ان المسئلة مسودة فما اذا كانت المرأة معروفة بانها ام العلام
وبانها حرة واذا كانت كذلك فمن اقربان هذا العلام انه قد اقر انه امه المرأة معروفة بانها ام العلام

وبانها حرة واذا كانت كذلك منها وابنه منها لا يكون الا بالنكاح الصحيح لان النكاح ثبت
بعضي ثبوت النسب فسقط بقدر كفاية وسيصح الكسب دون الارث لاننا نقول
النكاح غير مسوع الى نكاح موجب الارث والى غير موجب لها فاذا اتعن النكاح الصحيح
لزمه بلوازمه وان قال وارثه انت ام ولده اي ام ولد ابني فليست بمملوكة وجلت حرها الارث
ام الطفل ويرث الطفل لان الحرمة الثابتة نظاها حال يصلح لدفع الرق ولا يصلح لاستحقاق الارث
قالوا لها مهر المثل لان الوارث اقرب بالدخول عليها ولم يثبت كونها ام ولد واخصاء ومضى مصدر
حضنة المرأة صيتها اي قامت عليه في تربيته وهو مبتداه اللام خبره لما روى ان امرأة
جاءت الى رسول الله عم فقالت ان ولدي هذا كان بطني له وعاء وندي له سقاء وان
هذا يريد ان ينزع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت احق ما لم تنزق جبي بلا جبر ما طلعت
اولا ثم احباي الام وان علت ثم ام ابنتي ثم اخته اي اخت الصغرى لاب وام ثم لام ثم لاب
ثم خالة كذلك اي تقدم اخالة لاب وام على اخالة لام ثم عمة كما ذكر في اخالة بشرط حريتهن
اي اخضانه ثابته من بشرط حريتهن في لاحق لامة وام ولديه اي في الولد بعوضا عن اخضانه
مخدمة المولى واذا فارقها زوجها فالولد المولى لامة وهو اولى به من الاب لا الولد بغير اللام
وكذا ان كان الزوج حرا والمولى احق بالولد كونه مملوكا له والذمية كالمسكية في حق اخضانه
حتى يعقل دينها فاذا عقل نزع منها خوفا عن ان يالف الكفر ونكاح غير محرم منه اي من الولد سقط
حقها لان زوج الام ينظر اليه شررا فلا ينظر في الدفع اليه ولحم لا اي لا يسقط حقها نكاح محرم من
الولد كام لحم عمة وجدة نكحت جده لا سفاه الضرب بقا القربة القربة ويعود الحق بزوال نكاح
سقط به الجمل صفة نكاح لان المانع قد زال ثم العصبية على ترتيبهم يعني اذا لم يكن للصبي امرأة
من ابيه فاختصم فيه الرجال يدفع الى الاب ثم اب الاب وان علام الاخ لاب وام
ثم ابن الاخ لاب وكذا من سفل منهم ثم العم لاب وام ثم الاب واما لا ولاد الاعام فانه
يدفع اليهم العلام فيبداء ببن العم لاب وام ثم ببن العم لاب واذا لم يكن للصغير عصبية يدفع
الى الاخ لام ثم الى ولد ثم الى العم لام ثم الى اخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان لولاء ولالة
عند ابني حنيفه في النكاح لكن لا يدفع صبيته غير محرم كولي العتاقة وابن العم كزنا عن الغشنة
ويدفع الصغرى اقرب العصبية سواء كان محرما او غير محرم ولا فاسق اي لا يدفع الى الفاسق
ما جن اي لما يباي ما صنع لانه يؤمن عليه واذا اجتمع مستحقوا اخضانه في جهة واحدة

لانه فرض قبل الوجوب فلا يتغير حكمه ولا سقط نفقة مدة نفقة ولم تنفق عليها الزوج فان غاب زوجها او كان
حاضرا وامتنع عن الانفاق الا اذا سبق فرض فاضل او رخصيا ينش لان هذه ماله بغير الكفاية عند الاحتباس كزوجة
القاضي في بيت المال والصله انما يمكن التليم او بتاكيه بالقضاء والرضا وفي الزوج ان لم تطلب المرأة النفقة في العدة انقضت
عدتها او ماتت سقطت ولا يستحق نفقة من نفقة الزوج انما يستحق نفقة من نفقة الزوج انما يستحق نفقة من نفقة الزوج انما يستحق نفقة من نفقة الزوج
من نفقة لانها صلة انصل بها القبط وحق الاسترداد في الصلاة منقطع بالموت وهذا اعدا في خيفة والى يوسف
وقال محمد بن حبيب نفقة ما مضى وما بقى فله الزوج وهو قول الشافعي وعلى هذا خلاف الكسوة وفي الوضوء وفي نفقة
الحارم لا يستبرأ بالاجاع ولو ضاعت الكسوة او سرق قبل المدة ليس لها نفقة الا في نفقة الحارم فانه يفرض
باخرى ونفقة عرس القن على القن ببيع فيها مرة بعد اخرى لان النفقة تجدد وجودها فتكون في حكم من حاد
فلومات سقطت لغوات محل الاستفاد وفي دين غير ثاوي غير النفقة كدين الجنا ببيع مرة ونفقة الامة المكسوة
على الزوج عند البتة وسمى ان خلى بينه وبينها من لا يستحقها لانه حق الاحتباس وان لم يوافقها فلا نفقة
لها لعدم الاحتباس ولو استحدثها بعد البتة سقطت النفقة لانه فاته الاحتباس ولو خدعت الجارية احيانا من
غير استحدثها لا يسقط النفقة والمدة واما الولد في هذا كالاته وفي الوصي المكاتب المكسوة النفقة بدون البتة
ولو زوج امته من عرس نفقة على المولى ومحب كساة اي يجب على الزوج ان يسكنها في نفس فاته احسن
اعلم ولو ولد من غير ما في غير كل الزوجة الا برضاها لان المنع طهرا وقد رضيت بانقضاء نفقتها من غير ما في
غلق كفايا لحصول المقصود وهو الاصح والمعاشرة ولا اي الزوج منع والديها ولو لم تمنعه من الدخول عليها
لان المنزل مكره فله ولان المنع من دخول مكره لا من المنع اليها وكلاما ما تنهى شوا والمافيه من قطع الرحم وانما يمنع من
اللبث عندنا وتطويل الكلام وقيل لا يمنع من الزوج الى الوالدين لان من خولها عليها كل احواله في محرم غير ما تنهى المنع
الحارم غير الوالدين من الدخول كل سنة وهو الصحيح احقره عاقل النفقة الحارم من الزيادة في كل شهر ونفقة
نفقة عرس الغائب وطهر وابوي في مال من حسن حقه كالدراهم والديانير والطعام والكسوة التي يلبس احقره عرس العروس
فانها ليست من حسن حقه للاحتياج اليها ليعرف له النفقة ولا يباع مال الغائب اتفاقا عند مودع او مضارب ومودع
اخره اي بالدين وانما نفقة قيدا لا عرافا لانه لو انكر احد ما لا يفرض القاضي وما فصل هذه المرة فيه لان المودع لا يكون
خصما على الغائب او اذ ذى اليد منقول في حق نفقة القضاء عليهم ثم يبرى لا الغائب وعلم القاضي لكل الى المال والنكاح
ومحمد بن ابي المودع وغيره لان علم القاضي حوز بها القضاء في محل ولاية وانما يجب العرس والطفل والابوين لان نفقة
واجبة قبل القضاء وكان لهم ان يأخذوا نفقة غيرهم لا يجب الا بالقضاء لانه جند فيه فان عند الشافعي لا يجب النفقة لغير الوالد
والمولودين ومخاضا الى القاضي الزوج انما يستحق النفقة وكذا في ما مضى كفايا لانه لا ينفق نفقة

او طلقت ونقض عدتها لا اي لا يفرض القاضي النفقة ولا نفقة بالنكاح بما تنهيه على النكاح ولان لم يخلعها الا اتفاقا من بين
لنقض عليه القاضي النفقة واما ما مضى على الميراث الاستدانة عليه ولا نفقة اي بالنكاح لانه قضاء على الغائب وقال زفر
نقض النفقة بالنكاح وان لم يكن له يامر بالاستدانة اذ لا ضرر فيه على الغائب لانه اذا اضر فان صدقها او اقامت بينه او نكل
عن الميراث نفقة اذ حقت وان حلف بعين هي او كلفها على القضاء اليوم على اي على قول في الحاجة اي لا احتياج المكس
اليه واستحذ اكثر المشايخ فينفق به ولطهر الرجعي البايق المرفوعة بلا مصيبة كالحق والبلوغ والسقوط لعدم الكفاية
والسكنى لانها جبت نفسها لم يفسد كمال الوجوب الاستيفاء المهر لا اي لا نفقة ولا سكنى لعدة الموت والمفارقة
كالردة وتبطل من الزوج نكاحا لا في الميراث من ان السكنى واجبة لها باي فو كانت المدة في الشراء الا يرى
انه لو خالها على ان سكنى ولا نفقة سقطت النفقة ولا سكنى لو كانت بعين من قبل الزوج فلها النفقة ان كان
مدخولا بها ورودة معدة الثلث سقطت النفقة لغيره وتبطل لانها تجلس حتى تنوب فلا يكون في بيت زوجها حتى اذا
اذا ارتدت لم يحسن بعين هي بيت زوجها فلها النفقة وكذا اذا تاب ورجع اليه خلاف ما اذا افرق بغيرها فلا نفقة
وان تابت لان اصل الفروع كان من جهتها ولا تاثير للردة في الفروع لانها ردت بالطلاق الثلث لا يمكنها ان تنوب
مكنت ابن زوجها بعد الطلاق فلها النفقة لوقوع الفروع قبله ولو كانت عدة عن رجوع فان ردت ومكنت ابن زوجها
فلا نفقة لها لان النكاح باق والفروع حصلت حقا ونفقة الطفل مقر على ابيه قيديه لانه لو كان غنيا فهي ماله لا يبرك
احقره نفقة ابويه وعرسا كما لا يشكر الولد في نفقة ابويه وزوجه احد لقوله تعالى وعلى المولود من رزقهن وكسوتهن
والمولود له من مال اب لاب دون الام ونفقة الميراث على الاب لا يشاكر فيها احد وكذا الاولاد ونفقة الابويه على
الدور والاثاث على التسوية في طاهر الرواية لان الولد يستحق بالدمين وغيره فلا يضر الولد وقيل عمر الام عليه
ان لم تكن شريفة الا اذا بعنت بان لا توجد من ترضعها ولا يشرب لبن غير ثاوي فخر الام عليه صيانة على الولد في الضمان
ويرتاج الاب من ترضعها اذا لم تمنع الام ان ارادت ذلك لان اختصاصها بها فلا يمكن الاب بطاله وان استاجر
مكسوة حال من الغير المنصوب له ومعدة من طلاق رجعي ليرصد له لان له رضاعا واجب عليها وانه لقوله تعالى والوالد استبرح
اولاد من غير ما في الام لا انما غدرت لاحتلاله بما في الام على الاخر فخر قدرتها فاذا استاجر ما على فعل واجب عليها
لم يجوز في البتة رواية في رواية لا يجوز استيجارها لان العدة من احكام النكاح فلا يصح استيجارها كما في حال قيام النكاح
وفي رواية لا يجوز لاحتلالها بالاحتياط لرواها النكاح ولا رضاعا اي استاجر ما لا رضاع ولذا بعد العدة او لانه من غير ما صامتا
اذا استاجر ما بعد العدة فلزوال النكاح من كل وجه فانقضت بالاحسان واما اذا استاجر ما لا رضاعا لانه من غير ما فلان ذلك
لم يجب عليها وهي احقر من الاجد لانها اشق ولينها ارفق فكان لرفع اليها حق الا اذا طلعت زيادة اجر فلا يجوز الزوج عليها
دفعها لغيره قال تدفع لانتظار والده بولدها ولا مولود لولدول قالوا مضارة الاب بالزام الزيادة عليها اذا وجد من ترضع

دون

لا يستأجرها في السر والعلانية ولا يبيعها في السر والعلانية ولا يخلعها في السر والعلانية ولا يخلعها في السر والعلانية

من ملكي وقلت بسبيلك فان يده الاشياء فعمل ان يكون بالبيع والكفاية كالحمل بالعتق المجمل لا يعتق الابنية ولا
هذا اطلاق لانه غير اخذ فقلت بسبيلك وهذا ابني انا جارية بالبيع العلم ان عطف على قوله وكفايته ولو لم يذكر بالبيع
ومع انه عطف على كفايته وليس منها لان البعد عن هذا اللفظ بلانية لا صراحي لمن يولد مثله والابن ابني
لا يولد مثله فالاول لا يخالف ان يكون مجهول النسب او معروف النسب فان كان مجهول النسب ثبتت له من لان
المالك بكل دعوة النسب في ملكه فيستند الى قول الطوق فثبت ان جعل ولد معنق عليه وان كان معروف النسب
ثبتت له من التعذر بعنق اعمالا للفظ في مجازة عند تعذر احتماله حقيقة واما الثاني فخصي قول ان حنيفة وقال
لا يعنق وهو قول الشافعي لان كلامه محال فيلغو ولا انه اقرب منه بعد ما يعنق عليه كما اذا كان يولد مثله
وهو معروف النسب في الان احرته من لوازم النسب الملك والاقارب بالشيء اقارب له ولو ازره وكان قال مولوي
وجو لا يباين اي لا يعنق بقوله العبد يا ابني ويا اخي لانه وصف عبده بوصف المملوك اشارة الى محال فلم انزلوه فخرج
الاعلام ومحل توصيفه على الاكرام بخلاف قوله يا اخي لانه فاعلم ان اشارة الى محال فخرج
احوته فهو ولا سلطان له على كذا لا يعنق بهذا اللفظ فوي به العنق او لم يولد ان السلطان عبادة على اليد
البيد لا سلطان له على المملوك في المكان لفظ الطلاق وكفايته يعني اذا قال لامة انت طالق وانت يا ابن مع نية العنق
لا يعنق لان الطلاق لا يملك المتعذر وواله لا يكون سببا لواله من الرقة واما جواز اعادة الطلاق من العتاق
فلان العتاق موضع لازمه ملك الرقة وزواله لا يكون سببا لواله من الرقة فثبت ان العنق لا يملك له العتاق وانت
خراي لا يعنق بهذا اللفظ لان المالك لا يستدعي الشر من جميع الوجوه بخلاف انت الماخر فثبت العنق بهذا القول لانه ثبت
احوته على طريق احرته ومن ملكه احرته حرم جواب هذا الشرط قوله عتق لقوله من ملك احرته حرم فهو حرم بالرحم لان الحرم
بالرحم كاي من الرضاع لا يعنق عليه قد حرم لان في الرحم بدونه كاي من الرضاع اعمق اوجه اي قال انت حرم لوجه الله
او للسلطان او للصنم عتق لصدور ركن التعرف من الامانة المحل ووصف الغرة زيادة في الاول من العتاق لتنفق
عنه كما في العتق على ان فلما جعل العنق في الاخرين لا يملكه الا في العتق كذا وكذا ان عتق لان العتاق اسقاط
وهو لا يتوقف على الرضا لقوله من ملكه من جد وضرته من جد النكاح والطلاق والعتاق او اضاف عتق على ملك
بان قال ملكك فانت عتق ملكك كما يبيع الاضافة الى الملك في الطلاق وفيه خلاف الشافعي او شرط اي اضاف الى شرط
بان قال العبد ان دخلت الدار فانت حرة ووجدت الشرا عتق لان اسقاطه في حق المملوك بخلاف المملوك
فان تعلقت الى الاحضار فعنق الى التماز كعبد اي كما عتق على المحل في خروج اليها مسلما لقوله من في عبدة الطائف حرة
اليه مسلمين ثم عتق الله واجل يعنق عتق الله اذا ولدت بعد عتقها لاقبل من سنة اشهرتها لانها حرة ولا يبيعه
لغيره لو اعتد بها خاصة لا يعتق منها لانه لا وجه الى اي اقارب قصد الا انه نصف العتاق والعتاق لا يحرر حرة العتاق

تبع النسب وهو قول الموضع ولو باع لغيره او بعت لغيره لان البيع لا يبيعه في البتة والعتاق على التيمم في البيع فلم يوجد الولد
يبعث الله في الملك والرق والعنق لان ما لا يمتنع في موضوعه والابن غير معلوم فخرج حرة ما واما قال في الرق عتق
في الملك لان المملوك عام في بني آدم وغيرهم والرقوة خاص فثبت ان الولد تتبع الام في العام الخاص وقوله عتق في
العتق وهي التدبير وامية الولد والكتابة وولد الام من زوجها مملوك سيد ما يخرج جانب الام باعتبار الخصانة او لا سيما لكان
ما به بائنا وولد ما من مولاه حر لان مخلوق من مائة فيعتق ما عتق البعض وان عتق بعض
غير صحيح وراي ملكه عن ذلك البعض وسعي فيما بين اي عليه ان يسي في عتقه فمتى فاذا ادى بدل السعاية عتق كله دفعه
وعداى عتق البعض كالمكاتب في جميع الاحوال الى ان يؤدي السعاية فلا يقتل شهادة ولا يرث ولا يورث
ولا يزوج ولا يرث الى روي بوجوه على ان عتق البعض عن السعاية فلا يرث الى روي بخلاف المكاتب عتق
اي حنيفة وقال العتق كما اذا عتق عبده وهذا بناء على ان الاعاق ممتنع ما لهما ان الاعاق ابنت العتق
وهو قوة حكمه والقوة لا يتحرر لا متنع ان ثبت للعنق شخص قوة حكمه ولبعده ضعف حكمه وان الاعاق عبادة عن
ازالة الملك قصد ان الملك هو القوة على تصرف المحل بالاختصاص من المولى وله ولادة ازاره حرة ولا ولاية حتى المشرق
وهو الرق لا يشرع خراي على الكفر والمكاتب من ثوب الكثرة نصف مملوك وروا الكسب نصف مملوك ولو اعتق من ثوب
اي نصيبه عتق الشر كذا لان ان شاء الله ان الاعاق ممتنع عتق او استصفا اي طلب سعاية العبد في وقت نصيبه
لان ما ليه نصيب الشر كذا لان احتسب عتق او ضمن العتق موصرا حال عن العتق فمتى خطا اي نصيب الاخر
لان نصيبه فسد باعاق شر كذا لانه امتنع عليه ملكه من غيره فصار خائنا على نصيبه والاولا ان عتق او استصفا العتق
ان ضمنه ان مصدريه ضمنه تخلف الميم ورجع به اي ما ضمنه على العبد لانه مملوك باء الضمان فصار كان الكل كانه عتق
بعضه فثبت له ولاية الاسماء فكون الولد كله للعنق عتق العتق الى حنيفة واما لامة نصيبا اي الشر كذا لان
ضمن العتق حال كونه غنيا والسعاية فمتى عتق اي ليس له ان يعنق نصيبه لان الاعاق غير ممتنع مما ولا ان
ضمن العتق لانه من قال من عتق شقصا من عبدين ومن شر كذا فمتى ان كان موصرا لم يسمع للعبد ان كان
معسرا قسم الشيء ومن عتق الضمان الموصر والسعاية للمعسر كذا في القسمة اعلم ان اليسار والاعسار معتبر
يوم الاعاق حتى لو اعاق وهو موصر فاعسرا ليطالب الضمن وان كان معسرا فليس له ان يثبت حق الضمن والاولا
للعنق وان شهد كل شر كذا عتق الاخر اي باعاق الشر كذا لان نصيبه فاكمل منها على صاحبه فخلق نسبي لهما في خطها
اي مسمي العبد في نصيب كل منها كل منها سواء كان موصرا او معسرا او احدهما موصرا والاخر معسرا
عند اي حنيفة لان كلاهما يزرع ان صاحبه عتق نصيبه وكان كالمكاتب وحرم عليه استرقاقه فصدق كل منهما في
حق نفسه عن السعاية لهما واما ان يثبت الضمن مع اليسار لانكاره الاعاق والاولا لهما عند اي حنيفة لان كلاهما

سول عن نصيب شركي باعناه وولاءه وحق نصيب السعابة وولاءه فكون الامر في حقهما على ما كان
سلي للمعسر لان كلاهما يدعي السعابة على الآخر فصدق في حق نفسه للمعسر ان لا يصيب للمعسر لان السار
يمنع السعابة عنه مما ولاه ايمان على شره لانه ذكر سببه ولا بد له من ولو كان السار اي اذ كان احدهما موسرا والآخر
معسرا مع للموسر لا نصيب له في السعابة لان الموسر يدعي عليه السعابة والمعسر يدعي عليه الضمان لان المعسر معسر لا يقدر على
اثبات الضمان ان شره لم يترك فثبت السعابة لانهما متعينين وقد قلنا في الاحوال ان في سارهما واعسارهما وبيسارهما
واعسارهما ان يخر الى ان يصدق احدهما الآخر لان كلاهما نفي الولاة عن غيره ولا بد للآخر ان يصدق على
ان يصدق على اعاق احدهما ولو علم احدهما حقه لفعلا كان قال ان دخل فلان المداق فانت حر والآخر بعد ما قال
الاخر ان لم يدخل المداق فانت حر فمضى وجه الشرط على نصيب الجسد بما قال لان الواقع لا يخرج عن هذا الشرطين وسعي
في نصيبهما عند الخسفة سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا وعند محمد بن سفيان في كل ما سعى العبد
في جميع قيمته للشرك ان كانا معسرين لان المعسر عليه نصيب السعابة وهو الذي يحمي بشرط يجوز له ان يملك القضاء
في الجاهل ليس له اياها او محمد بالسعابة للموسر في نصيب العبد لا يحمي بشرط اعلى السعابة والموسر يدعي ما علم ان في قول محمد
تفصيلا ولم يبينه المصنف كان عليه ان يبينه او اد قول محمد بالذكور على ان يابا يوسف مع الى حصة مطلقا وانما وافقه
اذا كانا معسرين وان كان احدهما موسرا يامر الى يوسف بالسعابة للموسر في بيع قيمته لان المعسر يدعي الضمان على شره
ويترفع من سعيه العبد فليسقط حصة عنه والموسر يدعي السعابة على العبد سعيه في حصته ولا يفتقر الى عتق بل متى اذا حلفا
على عدين ان قال احدهما ان جاء فلان فعتدي حر وقال الاخر ان لم ياتي فعتدي حر لم ياتي فعتدي حر والعق واحد منهما اجمالا لان اجمالا
في المقضي والمقضي عليه جميع القضاء لتفاحش اجمالا من ملك بدمع اخر سري يعني اذا اشترى الرجل ابن احدهما فحق
نصيب الاب لان كل قريب على العتق فلا ضمان علم الاخر ان شره لم يعلم ولشره ان يفتقر نصيبه واستسعى عند ان
حينئذ وقال لا يفتقر الاب لنصيب حصة ان كان موسرا وان كان معسرا سعي الاب في نصيب قيمته بشرط ابيه او صيته يعني
على هذا الخلاف اذا ملكاه هبة او صدقة او اشترى يعني على هذا الخلاف اذا اشترى الاب نصيبه من صبيح الذي
ملك كله او على عتقه بشرط ان يصدق ثم اشترى من آخر يعني على هذا الخلاف اذا اشترى الرجل غلاما او قال ان اشترت لضعفه
فهو حر عتق حصته ولم يضمن علم الشر من الاخر حاله او لا كونه له يعني هذا الخلاف من المشتري في غرة الارث ولما اذا اقلع
الاب اتفاقا لانه دخل في ملكه فحقه ولم يوجد من خلاف اعنفه الآخر او سعي له يعني لم يكن للشره ولالة القسمن يعني
احد الامر من اما الا عتق او السعابة وقال لا في غرة الارث ضمن نصيب قيمته غنيا وسعي فقيرا لان شره القريب
اعاق ولذا ينادي به الكفارة فصار بالبشره مبطل نصيب شره فضمن سواء علمه او لا ولا ان الرضا بالبشره الذي
هو علة العتق يكون رضاه كرضاه كان الشره الآخر اذن ان يان يفتقر نصيبه من الشره الاخر نصيبه من الارث

غنيا ضمن الاب نصف قيمة لانه ما يرضى بافساد نصيبه وسعي الابن في نصف قيمة لاجتناب ما يلهي عنه ونذا عند ابي
وقال فيهما ان السعابة يعني قال لا يصيب الابن بل نصيب الاب نصف قيمته على ان يبارى العتق المنع السعابة عنه وعندهما
ولو دبره احد الشره او اعنفه او ما موسر ان يملك السار بدلا من نصيبه والآخر نصيب حصة كذا في ثلث قيمة بدلا من نصيبه
اي لا يفتقر الثلث الذي ضمنه السار عند قول الى حينئذ والولاة يكون بين المدين والمدين اجمالا لانهما لم يدبروا ولم يفتقر
لان العبد يفتقر على ملكهما وقال ضمن بدلا من شره كذا في ثلث قيمة موسر او معسر او يكون العبد واصل هذا ان التدبير متى عند خلافا
لهما لان موجب حصة يكون معترضة الحققة او لا كان التدبير متى عنده افتقر على نصيب المدين وقد افسد دبره الاخر
حينئذ خرج عن عليه البيع والهبة فكل واحد منهما ان يدبر نصيبه وعتق او يكتسب ونصيب المدين قيمته نصيبه في العبد
في نصيبه او شره على لان الملك للمدين باق في نصيبه فيكون للشره من استدانه الملك في نصيبه ايضا واذا لم يكن يجرى عندهما
صار كل مدين للمدين وصار ممتلكا نصيب شره بالقيمة ضرورية كميل التدبير والبيع اعناق الاخر لمصادقة مملوك الغير ولا يختلف
هذا الضمان بالسار والاعسار كما في النصيب وقيمة المدين لثلاثة قيمته لان منفعة الوطى والسعابة باقية ومنفعة البيع زائلة وعند
بعضهم نصف قيمة العتق لانه قبل التدبير كان له نوعا من منفعة البيع وما شاكر ومنفعة الاجارة وما شاكرها وقد زال
احدهما وهو البيع ونفي الآخر والغنى على الاول والولاة كل المدين لان العبد يفتقر كله على ملكه وقال سفيان ولد شره كذا
الشره كذا في حكمه اي كذا في الحكم لوما وتوقع لوما عند ان يضمنه واما عند ما فلهذا ان يستسعى على نصف قيمتها
ثم يكون حرة وفي الجاهل انما السعابة المتكررة افضى القاضي بالسعابة او رضيت هي بذلك لهما ان المهر لا لم
يصوق انقلاب قراره عليه كما اذا اقر المشتري على المبيع انه اعقب المبيع لجل كانه اعقب فصار كانه استولى ولا كذا
ضمن المهر لان ما اقر على نفسه بالاستيلاء فوجب السعابة للمهر لاجتناب ما يلهي نصيبه عنه ولا انها نصيبا فاعلى
حذمه يوما للمهر ويوقع لخدمته عنهما يوما لان كلاهما مهران لا حق له في استخدامهما في ذلك اليوم ونصف
كسبهما للمهر ونصف موقوف ونفقة من كسبهما وان لم يكن كسبهما فنفقهما على المفكر من اجماع ولا قيمة لا ولم
عند ابي حنيفة فلا ضمن غنى عنهما مشتركة يعني اذا كانت ام ولد مشتركة شره لم يكن فاعتق احدهما وهو موسر
لا يضمن عنده ولا سعي اذا مات احد موليه يضمن عندهما وسعي اذا مات احدهما وقيمتها لثلاثة قيمتها فانه لغوت
ضمنه التملك ومنفعة فضاء دون الا مسسعا ونفي منفعة الاستخدام وكذا الخلاف في المكات ولو قال لعبد
عتق لثلاثة اي من عبيد لثلاثة مملوك احدهما خرج واحد ودخل الاخر فاعاد اي قال احدهما حر ومات المولى ببيان
عتق من ثبت اي من العبد الثابت لثلاثة اربعة لان نصيبه عتق بالاجابة لا قول وان كان له مولى بالاجابة الثاني انما
عتق منه النصف الباقي وان كان له اهل لا يعتق منه شيء فالنصف الباقي لا يعتق في حال ولم يعتق في اخرى فنصف
تحصل للثالث منه ربع لصق لثلاثة اربعة ومن كل عمره نصيبه وعند محمد بن ابي رافع من دخل من غيره كما قال اي غنى من

غير الداخل وسواها من نصفه كما قال صاحبها لان الاكابر الاول كان شيا بغير ابراج والثابت فيسحق من ربع نصف
وجه قول محمد في الداخل ان المراد بالاكابر ان كان الخارج ربع الاكابر الثاني لكونه دايرا بين العبد وان كان الثابت
لأبصار الاكابر الثاني لكونه دايرا بين العبد وعبد فاذا اورد من القصة والعنف بعد نصفه ربعه منها فاصاب الدليل
النصف النصف والربع فان قيل ينبغي ان يصح كل واحد ولا يسحق في شيء لان الاتفاق لا يجري في هذا قلنا انه لا يجري
اذا اصاب كلاهما اما اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا لا يخرج تحت ضرورة والثابت بها يتغير بغيره
وجه قولها ان الاكابر الثاني واقع من العبد لان العتق لم ينزل في الثابت على التعيين فيعبد حرة رتبة كاملة من الداخل
والثابت فيصير الداخل النصف وكان القياس ان يعتق بالاكابر الثاني بنصف الباقي الا انه عتق بالربع لا يستحق النصف
بالاكابر الاول فمالاتي ^{بطل} في الاكابر الثاني في ربعه فينصف ذلك النصف وهذا يعتق بالاكابر الثاني من الثابت الربع
وان قال مريضا اي قال احدكم في حالة المرض فمات قبل البيان ولم يحرر وارث حصل كل عبد سبعه كسهم عتق عند
يعني بقسم الثلث على قدر نصيبهم من سهام العتق لان العتق في المرض وصيه الاول لا يخرج على قدر الثلث
فيقسم بينهم وتقل جزء من سهامهم من ربع فحصل كل ربع سهم عتق من ثلثه منهم ومن كل من غره سهمان
يعني عتق من الداخل والخارج اربعة اسهم فحصل كل سبعة فصار ربع واحد او عشر من وعند جعل كل ستة اي كل عبد جعل
سبعة كسهم عتق بقدره لان سهام الوصايا ستة عنده لان حق الداخل ربع وعتق من غره سهمان ومن ثلثه سهمين ومن ثلثه سهمين
سهم وليس كل عبد باقية على القولين اما عندهما فيعتق من الخارج سهمان ويسمى خمسة وكذلك الداخل ربع وعتق
من الثابت ثلثه وسمي في اربعة فسهام السعاية بلغت اربعة عشر فضع الثلث والثلثان واما عند محمد فسهام الوصايا ستة
لان حق الداخل ربع فصار سهام السعاية اثني عشر فاستقام الثلث والثلثان ولو طلق كل واحد على اقل ولو كان له
ثلث نسوة ولم يدخل واحدة فدخل عليه احران قال احدكم طالق فموت احداهما فماتت الاخرى فقال احدكم طالق
فمات قبل البيان توزع حكم الطلاق عليها باعتبار الاحوال ومنها احكام طلاقك للمهر والميراث والعدة واما حكم المهر
فعال سقط ربع من خربت وثلثه امان من ثبتت فمن طلق لانه بالاكابر الاول سقط الربع متصفيا بين اربعة والثابت
وسقط ربع من كل واحدة ثم بالاكابر الثاني سقط الربع متصفيا بين الثابت والداخل فاصاب كل واحدة النصف فخط
ثلثه امان مبرر الثابت بالاكابرين وسقط من الداخل والوطى والموت بيان في طلاق سهم كما اذا قال له زوجة احدكم طالق
فوطى احداهما ومات فذلك بيان ان المطلقة هي الاخرى كسبع وموت وبديهي اي اذا قال احدكم طالق فماتت احداهما او ميت
او بد واحد منها فذلك بيان ان المراد من الاخر والسيلا والى اذا قال لاميتة احدكم طالق فماتت احداهما او ميتة
مسكتين يعني اذا وجبت احداهما لصدوق به وسلمها لم يكون بيان في عتق مبرر لان هذه التفريقات سبيلهم قيام
ملك الميراث فصار كما ذكره صرح بانها مملوكة وفي المحيط لا يوضح ان ذكر التبرير في الميراث والصدوق وقع اتفاقا دون وطى الميراث

لانه لا يكون له طلق بيان في العتق المبرر اي اذا قال لاميتة احدكم طالق فماتت احداهما او ميتة
وقال لا يعتق في اذا وطى احداهما ولم يعلق منه بولدها فاذا اعلقت كان بيان اتفاقا لانها صارت ام ولده واخفت
العتق مع جلاها ح كونها ام ولد انتفى العتق المنجز عنها ضرورة لها ان الوطى لا يقر فخصا بالملك فاقدم عليه يكون
بيها دلالة كما لو وطى احدى ذواته في الطلاق المبرر ولان وطى الامة استخدام لان المقصود منه قصا والشهود
دون الولد فوطئها لا يدل على استيفاء الملك فيها خلاف وطى المكورة لان المقصود منها الولد وهو انما يحصل بمخالطة
فوطئها يدل على استيفاء صيانة الولد عن الضياع وبما قل ولا تعلق بقوله عتق قدم عليه بولدها بانها كانت حرة ان ولد
ابنا وبنتا يعني اذا قال لاميتة ان كان اول ولد له بولدها بانها كانت حرة فولدت خلاما وجارية ولم يدرك الاول عتق نصف
الام وبنت لان كل واحدة منهما يعتق في حال ان ولدت الغلام او لا الام بالفرط والبنت لان كل واحدة منهما لكونها
تبعها اذا الام حرة حين ولدتا ويرق في حال ان ولدت البنت او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وسعي
في نصف قيمتها والابن عبد بكل حال تعبدت ولادة او تاخرت لان ولادة شرط العتق واكمل يعقب الشرط ومهنا
وجه آخر وهي ان يدعي الام اولية الغلام والبنت صغيرة وانكر المولى والقول له مع مينة فان نكل عتق الام والبنت
لان دعوى الام حرة الصغيرة معتبرة ولها عليها ولادة والوجه الثالث ان تدعي الام اولية الابن والبنت كبيرة
فان نكل المولى عن اكلف عتقت الام دون البنت والربع ان يدعي البنت الكبيرة اولية الغلام دون الام فعتق
البنت دون الام ولو شهدا بعتق احد عبدين بطلت شهادتهما عند ابي حنيفة لابي وصية استحسانا بان شهدا
انه عتق احد عبدين في مرض موته او شهد على تديره في صحة جازت شهادتهما لان العتق المهم شيء فيها بالموت
حتى يعتق من كل منهما نصفه ويكون كل واحد خفيا وقبلت في طلاق احدى لسياسة يعني اذا شهدا انه طلق احدى لسياسة
حازت الشهادة وبجر على البيان اتفاقا لشرطية الدعوى في عتق العبد عند ابي حنيفة فالدعوى من المولى لا يتصور عند
الدعوى ليست بشرط فقبل شهادتهما لا الطلاق اي لا يشترط الدعوى في الطلاق وعتق الامة ان حرم الفرج فعتقت
الشهادة في عتق احدى اميتة لعدم التبرير يعني لم يقبل ابو حنيفة الشهادة على عتق احدى اميتة وان كانت الدعوى
ليست بشرط في عتق الامة الواحدة لان عدم اشتراطه كان التقصن عتقها بحريم الفرج وهو حق الله تعالى فالشهاد
فيه مقبولة من غير دعوى كما في حد الزنا والعتق المبرر لا يوجب حريم الفرج عنده حتى قبل وطئها لانه غير نازل قبل السبا
فصارت كالشهادة على عتق احد عبدين فاذا اكلف العتق وعتق بان دخلت الزنا
فكل عبد لي يومئذ حرس له وهو فاعل العتق اي من له مملوك حين دخل مكة بعد حلفه بان ليس له مملوك فاشترى
مملوكا ثم دخل الدار وقبله بان كان له مملوك فاشترى على ملكه حتى دخل الدار ما يوم مطلق الوقت لان العتق
ولا يومئذ يعني اذا قال كل عبد لي حرس له لم يقبل يومئذ عتق من له وقت حلفه فوطى ولا يعتق الذي ملكه بعد يومئذ

عاماً ونحوه تخصصه الا ان كان خلاف النظام لم يصدق في القضاء ونحوه بالبرهان المطلق من
الوقت خلافاً لابي يوسف كما اذا قل لا ندر من الماء الذي في الكوز ولا ما فيه من هذا المين عند ابي يوسف حيث
في الحال قال لا ندر وان كان في الكوز ماء فارى بعد المين حيث اتفاقا من خلاف لا يدر من ماء الكوز اليه
ولما فيه او كان مضى في يومه لا ندر لم يحل ابو يوسف تصور البرهان الموقوت فصح يبقى منه وحيث
في اخر اليوم وعند ما لا سقى منه ولا ندر ابدوا حاصل اختلاف ان محل المين عنده خيرة المستعمل سواء كان الكوز
قادراً على ولا في المطلق حيث بعد النزاع من المين في الموقوت في اخره ذلك الوقت وعند ما يحلها غير ضروري
الصدق في المطلق اذا لم يكن في الكوز ماء لا يصدق لان عدم رجاء الصدق وفي الموقوت المين للمين للمين
يحق اذا ارمق الماء وان اطلق اي ان لم يذكر في حله اليوم فلهذا في الاول لا ندر انما اذا لم يكن في الكوز ماء
عند ما وعند ابي يوسف حيث في الحال دون الثاني ونحو ان يكون في الكوز ماء فارى حيث في قوله قولي
ابي يوسف من المطلق الموقوت بان الوقت للتوسعة فلا حيث الفعل لا في اخر الوقت فلا حيث قبله
فرقا ايضا بين المطلق والموقوت في المطلق لم يصدق المين لغوات المين وفي الموقوت حيث لا يدر في اخره
الوقت وعند ذلك لم يبق عليه البرهان لعدم البرهان كما اذا اعتقد ابتداء في هذه الحالة وفي المصعد في السماء
اولي قلن هذا الجرد بينا اولي قلن لما عاينا بالوقت انما تصور البرهان حيث اما في الصدق فكل ان عيشي
صعد السماء وتحويل الجرد بينا يمكن تصور البرهان وقيل فلان الميت يمكن باعادة الله كما انجوع اليه في المين
في هذه الصور وحيث للبرهان عادية خلاف ما لو طوف ان يشرب ماء الكوز الذي لا ما اذ حيث لم يصدق طاف
غاية الامران الله حيث في الكوز ماء لكنه لا يكون الماء الحلو في شربه وان لم يعلم بكونه فلا اي لا يصدق طافها
كون على غوت جيرة الموجودة ومع مقدمة حال المين فصار نظر الحالى ومبداً شراً ومبداً شراً ومبداً شراً
اذ اطف لا يدر بارة قد شربها او عضها حيث لان المقرب عبارة وهو حصل بهذه الافعال قالوا هذا
اذا كانت الافعال حال الغضب وان كان حال الملاعبة لا حيث لانها محاربة لا حرب وقطن ميتة اذ خبره على
ملك بعد قوله اذ ان لم يست من غزلك فمضى جازاً لقوله ان لم يست فخرته وسبجه وليس على عند ابي حنيفة
وقال لا يدر ان يدر حتى تغزل من قطن ملك يوم حلف ومعنى المدي التصدق في ملكه انما ان المدي
اليد لا يدر الا في الملك ومضافا الى سببه وغزل المرأة ليس من سبب الملك لان غزلها قد يكون من قطنها
وتسبب ان غزلها بسبب وقوع الملك لانها تغزل من قطن زوجها عادية مطلق المدي تصرف الى المعاد
وكانت المدي مضافا الى سبب الملك فيصح وان قال ان لم يست من قطن فهو مدي اتفاقا وان قل ان
لم يست من غزلك من قطنك لم يكن مديا اتفاقا وحاشا ذهب على تسكون الميم جمع على كثرى وندي معنى

اذا اختلف ان لا يلبس طبا فلبس خاتم ذهب حيث لانه لا يستعمل الا للبرهان لا حاشا فصح يبقى لا حيث لو
لبس تحلى كما لا يستعمل للبرهان لاقامة السنة وعند ما عقد ولو لم يصرح على وعند ابي حنيفة ليس
لانه لا يحل بر عرفا الا ندر صفا بذهب ولما قولها واستخرجون طبا فلبسوها وانما يخرج منه غير مرفوع
وقيل هذا اختلاف عمر وزمان فالناس في عمره لا يحلون بالاي في مرفوعة فافتي باعين في زمانه وفي
عمره ما يتحلون غير مرفوعة فافتي باعينها وبمعنى اي قولها لان التحلى على الا ندر ومعا وفي ديارنا
ومن طاف لا ينام على فراش فنام على فراش فصح لان الترام وهو ستر كرايس تعالى للزناش عندنا بما علمه
لا من اي لا حيث من جعل فوهة فاشا اح لان مثل الشيء لا يكون تعال او حلف لا يحل على الارض فجلس على
بسط او حصر لا حيث لانه لا يسجد على الارض ولو حال منه وبينها لباية حيث لا ندر فلا يدر طافها
من حلف لا يحل على النير فجلس على بساط فوهة حيث لانه يدر طافها على النير برعفا خلاف جلوسه على بركة
فوهة حيث لا حيث لانه مثل الاول منقطع السبعة الاول ولا يفعل اي ان حلف لا يفعل كذا انفع على الا يدر انفي
الفعل مطلقا ففصح عدم الفعل جمع العزم وعمله على مرة اي حلف لا يفعل كذا اي لم يفعل مرة لانه في
موضع الاثبات وعلى المشي الى بيت الله او الى المسجد ح ح او عدة مشيا اي ما شيا ودم ان ركب
ان شاربه عليه دم ولا شى على الكروج او الدواب الى بيت الله لان الترام هو العزم وهذا اللفظ غير متعارف
او المشي الى الاحرام او الى المسجد الاحرام او الصفا والروع لان الترام الاحرام من العادة غير متعارف ولا يمكن
احكامه باعتبار حقيقة اللفظ فافصح اصلا ولا يصدق بعد قيل له معنى اذا قل جل العبد ان لم ارج العام فانت
قولا دعي انه دعي العبد انه لم ارج العام فشهد انجوه بكونه يعني قام العبد بشفه على انه حلف العام كقولنا ان
التفخنة ما لا يدخل تحت احكام اذ لا يطالب بها المقصود من الشهادة عليها فحق لا يقبل واما اذا قل
الشاهد ان على رجل انه قال المسيح ان الله ولم تغر معونة قالت النصارى هل تمن امراته لان الطلقة
ما يدخل تحت احكام فصح يصوم ساعة منه في لا يصوم لوجود الشرط وهو الامساك في وقت مع البنية
لا لوضم يوما او وضوفا حتى لو ما اي حلف لا يصوم يوما وضوفا فاصبح حيا بما ثم افر لا حيث لانه ذكر الصوم
مطلقا منصرفا الى الكمال وبركة في لا يصلي لباية دونها فلو حلف لا يصلي فصلى ركعة حيث لا يصلي
عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود ولو لم يتم الركعة لا حيث ولو ضم صلاة ففصح لا باقل
مع لوقال لا اصلي صلاة لا حيث الما بركة من لان الصلوة المطلقه منصرفا الى الكمال واذ ما ركعتان
لشيء النبي عليه السلام عن البتراء وفي ولد ميت في ان ولدت فانت كذا اي ان قال امراته ان ولدت فانت
طالق فولدت ميتا طلق لان الميت ولد حقيقة وعق اي ان ولدت فهو حر وان ولدت ميتا ثم حيا

95

يعني اذا قال المنة ان ولدت ولدا فهو حر فقلت بها ثم جيا عتق ابي وصاح عند ابي جنة لان سبي سبي الولد
معتد بوصف ايجوع وقال لا لا يعق واحدهما لان الشرط قد تحقق بولادة الميت وفي ليقص من دينه اليوم قضاء
زبوا او نهبه او سحر او باع به شيئا وقبضه اي باع للدينون كالحالف شيئا من الدين بدينه وقبض الدين ذكر
الشيء بدينه لان هذه الاوصاف لا تسلب اسم الدرهم لانها يجب وسواها لا يعدم احسن لو كان ما قضاة سوة
او رصاصا او وجبة لي وجب رتب الدين بدينه كالحالف لا اي لا يكون قضاء واما السوقة والبرصاص فانها
ليس من الدرهم واما الوعد فلان القضاء فعل المدين والمنة استقاط من الدين فاني يكون قضاء وفي لا تقصر
دونه مما دون درهم حيث بعضه كد سرقا لان شرط الحنث بعض الغرض الكل بوصف المتوفى لا يقتضيه دون
باقية صوت رجل له على ثمنه درهم فاطل فقال الدين ان اخذت مثل اليوم درهم دون درهم فبدي
فاخذ منه خمسة دراهم في اليوم ولم يوحدا الناقية غابت الشمس لم حنث لان شرط الحنث لم يوجد قوله
دون درهم عبارة عن اخذ متغفرا او كله بالجمع موقوف على بعضه بوزن من لم يحلها الا عمل الوزن
مع ان قبض دينه في وزنين ولم يتشغل عنهما الا بعمل الوزن لم حنث وليس كذلك بتغريق لانه قد
يتعدى قبض الكل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى منه ولا في ان كان في الامانة فكذا ولم يحل
الا حنث من عني لفي اقال ان كان في الامانة درهم فاراق في فلم بكل الاحسين لم حنث لان غرضه
مع ما وراد الامانة فالامانة جمع اخر انما مستثنى ولا في اي لا حنث في طرفة لا يشترط ان يتم ورد او يا حنثا
لان الركان اسم لارايه طيبة ولا ساق له لغة وعرفا والياسمين والورد له ساق فلابتنا ولما
والبنفسج والورد على الورد يعني لو طلف لا يشترط بنسج او لا شترى ورد انتع على الورد
في عرفنا دون الدرهم ما حنث الحلف القول وحسن في طرفة لا يكلم
ان كلمة يا يا بشرط ايقاضه ولو ناداه حنث الحنث في الفصح وعليه شأنا لانه اذا لم يقبضه كان ك
اذا ناداه من بعيد وعيلا سمع صوته وفي لا يادونه يعني حنث اذا حلف لا يكلم الا بآذنه ان ادون ولم يعلم
به فكلمه لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يمتنع للامانة
وفي لا يكلم الحنث في قوله لا يكلم صاحب هذه الطبلستان فاعلم ان الطبلستان لا يجر لانه فلكون
الاقتضاة للتعريف وفي لا يكلم اي حنث اذا حلف لا يكلم وكلمة حنث لان الحكم يتعلق بالمشاء اليه اذا الصفة هي الحاض
لغوي وفي اي حنث في قوله هذا بدينه او بشتره ان عقد الجهاد بوجود الشرط وموا البيع او الشراء وفي اي حنث
في قوله ان لم ابيعك فكذا فاعتق او دبر لان الشرط وموعدم البيع قد يتحقق لوقوع النكاح او التخيير او التخيير
ويفعل اي حنث بفعل وكلمة في حلف النكاح والطلاق والعتق والكتابة والصالح عن دم العمد المحبوبة

والصدقة والقرض والاستمارة والايديع والاستبداد والاعارة والاستعارة والذبح وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه
والبناء والحكمة والكسوة والتمتع لو حلف ان لا يفعل شيئا لا يفعل شيئا فكل ما يغره ففعل حنث لان الفعل يستعمل في المجرم
واذا قال كالحالف التزوج والطلاق ونحو ثبوتان لا يفعل بنفسه صدق بانه لا قضاء وفي ضرب العبد وذبح الشاة
لو نوى ان لا يبيع ذلك بنفسه صدق بانه وقضاء لا في حلف البيع والشراء والاجارة والتجارة والصالح عن مال الخصم
والقسمة وضرب الولد يعني لو حلف ان لا يفعل شيئا لا يفعل شيئا فكل ما يغره ففعل حنث لان العقد وجدي العاقد حقيقة وحكما
ولهذا رجعت الحقوق اليه لو كان المعاقدة عاقد حنث في نفسه والفرق من ضرب العبد وضرب الولد ان ضرب فعل حنث في
التوكيل وصحته في الاموال صح في العبد وولده وفي لا يكلم اي لا حنث اذا حلف لا تكلم فقرأ القرآن او سجد او سئل
او كبر في صلوة او خارجا في سوا وجده من فضائل خارج الصلوة او فيها لانها لا يسلم كلاما عوفا وقال بعض ان وحده
في خارجها حنث ويوم الكلمة يعني لفي اقال العبد يوم اكلم فلانا فانت حر على الملويا في فموقع على الليل والنهار لان الكلام
فعل لا يمتد وقد مر في كتاب الطلاق لان اليوم متى اضيف الى فعل لا يعتد به بل بمطلق الوقت وصحة النهار اي لو نوى
من اليوم النهار صدق في القضاء لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى يوسف انه لا يصدق في القضاء لانه خلاف المتعارف واورد عليه عليه على
الليل فاحتمل لانه حقيقة في سوا الليل كالنهار للبيان خاصة ولا ان العانة كحتم في كلمة تعني ان قال ان كلت فلانا فانت طالق
الا ان يقدم زيدا او حتى يقدم زينة ان كلت فلانا فمعه كونه والشرط واليمين باقية اي لا حنث ان كلمة بغير اي بعد القدر لان
الشرط وجد واليمين منهية بوجوبها وفي لا يكلم عبده او امراته او صديقته او لا يدخل داره ان رأت اضافة وكلم لا حنث
في العبد اشار اليه هذا الاول يعني ان كان اضافة اضافة على كونه العبد والثوب لو قال ان كلت عبدا فلانا او عبده هذا الحكم به البيع
لا حنث وفي غيره ان اشار بهذا حنث والا فلا يعني ان كانت اضافة نفسه كالمدة والصدق فان قال ان كلت امراته
بذره او صديقه هذا افلاذ او كلمة بعد زوال الزوجية والصدقة حنث اتفاقا ولو قال امراته ولم يشتر بها لا حنث عند ابى حنيفة
طالما لم يرد ومن وزمان يعني لو حلف لا اكلم فلانا حنثا او نكاحا بلا بنية على شيء من الوقت فهو محمول على نصف سنة لقوله بولي
الكلمة كل حين قال ابن عباس رضي الله عنه من سئله نكاحا وعوف ومعها اي مع نية الوقت ما نوى والدم لم يدر منكرا
يعني لو حلف لا اكلم دهر اقال ابو حنيفة لا ادرى ما مقداره وقال ابو كالحسين لانه منعمل استعمال حين يقال ما رايت منذ
دهر يعني منذ حين ولا ان دهر لم ينقل على احد من ارباب اللغة فذكره وجوب التوقف واللغات لا يدرى بالقياس ولا بالبدع
يعني لو قال لا اكلم الدهر فهو على الابد عرفا واما مكره يعني لو قال لا اكلم اياما فمضى لانه ليقبها واما كثيرة والايام والشهور
عشرة اي عشرة ايام وعشر اشهر عند ابى حنيفة وسبعة ايام وسنة في الشهور عند مالك لان اللام لتعرف العهد والاسبوع معهود
في الايام والسنة في عدد الشهور ولا ان اللام للعهد الا ان العشرة معهود في الجمع المعرف لانها اقصر ما يدرك لفظ الجمع
فانه حال ثلثة ايام الى عشرة ثم قال احوش يوما فكان تعبر فالحال المعهود وفي اول عبدا شتره بدينه حر ان شتره بدينه عتق وان

90

شري عبيدين ثم افرقهما بعت واحد منهم استل لان الاول اسم لفردي سابق وفي شراي عبيدين القدم الفردي سابق
فان صم وصم فهو ملكه عبيدين ثم عتق الثالث لانه يراد به الفردي في حال الشري وفي لفر عبيدي في قوله افرق عتق
فهو حر ان اشري عتق اتمات السيد لم يعتق لان الآخر اسم لفردي لاحق لاسبق فلا يكون لاحقا فان اشترى
عبد اثم افرق عتق السيد عتق الآخر يوم شري من كل له عند ابي حنيفة لان حقيقة الاخر لا يثبت للثاني كما اشتراه
الا ان هذه الصفة لعرضه الزوال لان يشري بعد غيره فاذا مات علم بوجوده يبطل منه الاخرية تبين انه كان
لفر امدا اشري معتق من ذلك الوقت فكون من جميع المال اذا كان صحيحا وقت الشري وعند ما يوم مات
من الثالث لان الاخرية انما يثبت بان لا يشري بعد غيره فصار العتق معلقا بوم شراي افرق بعد ذلك
يتحقق عند الموت فكون من ثلث المال ولا يصير الزوج فاد العتق الثالث اي بالآخر حتى اذا قال افرق امراة انزوها
فهي طالق ثلثا فترج امراة ثم امراة يقع الطلاق عند ابي حنيفة مستندا الى وقت النكاح فلا سحر لادث وعدتها
مخفوض لا حد له طلاقا لهما يقع عند ما يقع الطلاق مقصورا على الموت حتى سحر المرات وعليها عدة الوفاة وان كان
الطلاق رجعيا فعملها عدة الوفاة اتفاقا وكل عد شري بكذا اي اذا قال كل عد شري في عقد وم ولاي فهو حر عتق
اول منه بشريه منفرقين لان البشرية اسم لفردي بشاره الوجه من الفرح وهذا انما تحقق من الاول والكل اي عتق
الكل ان بشريه معا لان البشرية تحققت من الكل وسقط بشريه ابيه الكفارة بشاره اي الكفارة وموتها
يسقط لبشره اي لا يسقط الكفارة بشريه اقل عتق اي ان قال ان اشترت فلانا فهو حر فاشري بنوي الكفارة
لم حر لان الشرط قران اليه بعد العتق وفي اليمين فاما الشرط فشرطه ومسئول اي ولا يسقط الكفارة بشريه استولوه
نكاح عتق عتقها عن كفارة بشريه اقل عتق اي اذا قال لامة قد استولوا بالنكاح ان اشترى من كانت
حر عن كفارة يميني ثم اشترى بها فانها يعتق لوجود الشرط فلا حر عن الكفارة لان حرمتها متحققة بالاستيلاء فلا نص
الى اليمين من كل وجه فصار كانه عتق ام الولاد قيد المستولاة لانه لو قال عتق ان اشترى من كانت حر فاشترى
كفارة حر عليها لان حرمتها غير متحققة بحد آخرى نعم بان شري امه فهي حر من شراي من فاعل عتق في الصغير
المستوب راجع الى من ومي ملكه يوم عتق اي اذا قال ان شري امه فهي حر فاشترى جارية كانت في ملكه عتقت
لان اليمين انعقدت في حقها لمصادفتها الملك لان شراي فاعل عتق اي ان اشترى امه بعد اليمين فاشترى لان
الملك يصير فكونا ضرورة صحة الشري وهو شرط وكل مملوك راجع لعق اتمات اولاده ومدبره وعبيده لان الملك
ثابت فيهم رقبة ويبد الامكان به اي لا يعتق مكاتبهم لان الملك غير ثابت فيهم ابد اولاده لا يملك اكسابه ولا كل
وطي المكاتبه وهذا حر او بعد العتق لانهم وجرو في الاولين لان او اذا دخلت بين الشينين تناول احدهما
جميع من غير عن فلما قال الثالث وهذا صار موطوفا على الذي عتق لان العتق للشاكر في حكمه وهو العتق كالطلاق

اي كما قال لنسائه هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخرية ولا يخفى في الاولين ولو قال لا اكلم فلانا او فلانا فلانا
حنث بكلام الاول والاخر من ولا حنث لو كلف احد من خرسين عالم بكلمة لان وفي هذه المسئلة في موضع النفي فنع ولام
وموسبة اذ دخل على فعل نفي عن غير مبيع وشراي واجارة وجياطة وصياغة ونا ونا هذه الجملة خبر المبتدأ اقتضى امره
لخصه به اي امره لغيره وهو المحلوف عليه لخصه به بالفعل المحلوف علم حنث في ان بعت كذا بوابان باء بلا امره ملكه او لا
فعل ماض اي مكل المحلوف عليه ذلك النوب او لا ملكه وكذا ان يكون مصدرا منصوبا على البدي من الضمير المنصوب
في باء اعلم ان اللام اذا دخل على الفعل الذي في النية كالمبيع واخواته يكون لاحقا من الفعل المحلوف عليه
بان كان بامره سواء كان العين ملكه او لا فعذر الكلام ان بعت ثوبا بواك لكونه ان دخل اللام على عين او فعل
لا يقع عن غيره اي لاخرى في النية كالمبيع وشرب ودخول وضرب الولد اقلع ملكه حنث في ان بعت كذا بوابان باء
بلا امره لان اللام من انفا احتصاص العين المحلوف بان كان ملكه سواء كان امره او لا لان اللام حاور العين
في قوله ان بعت ثوبا كذا وجبت من العين تقديره ان بعت ثوبا بواك لكونه ان بعت ثوبا بواك
او بالعكس صدق ديانة فيهما وقضاء فيما فيه غلبة لانه نوى ما حل كلامه وفي كل عس يملكه اي عتق طالق بعد قول
عونه نكح على طلع حي الى حنيفة القضاء وعن ابي يوسف لا يطلق لان غرضه ارضا ما والرضا طلاقا فغرضه بنية
غير ما ديانة لا قضاء لا يخصص العام **كتاب الحدود** كذا عتقته مقدرة
حق محله ولا يسمى بغيره وخصاصه اما التور فلا غفر مقدرة واما القصاص فلا حد حق العبد ولهذا سقط
بالعفو والاعتياض عنه والزاوطي قبل حال عن ملكه وشبهه اعلم ان الزنا في الشرع قضاء الرجل شهوته محرمان
قل المرأة النكاحي عن الملكين وشبهتهما وعن شبهه الاشباه وتمكن المرأة بهذا الفعل ايضا في لفظ القضاء يدخل الايلاج
المجرد لان الزنا السبع فيه وقد بالرجل ليجر الصنع وبالجمم ليجر المجنون واريد بالملكين ملك اليمين والنكاح
واريد بشبهه ملك اليمين وطى الرجل جارية ابنة ومكاتبه وعبد المأذون المويون وطى الغارز جارية من المغنم
بعد الاحراز به الاسلام وشبهه ملك النكاح وطى الرجل امراة تزوجها بغير شهود او تزوجها بغير اذن مولانا
وطى جارية تزوجها على حرة واريد بشبهه الاشباه وطى الابن جارية ابيه على ظن انها حل ملكه اذكر في حقه الفقهاء
ومن هذا يعرف ان في تعريف المصنوع قصور وثبت بشهادة اربعة بالزنا لا بوطي اذ اجماع اي لا يثبت بشهادة
اربعة بالوطي او اجماع حلالا فلا يكون بشهادة الزنا فليس لهم الا امام عنه موكف اي كيف زنا لاحتمال وقوعه
حلال الاكرام وان يظنوا انظر العين زنا وابن زنا لاحتمال ان يكون الزنا في دار الحرب ومتى زنا لاحتمال ان يكون
في زمان متقدم او في زمان الصبا ومن زنا لاحتمال ان يكون امته او يكون له شبهه لا يعرفها فهو ولا الشهود
كوطي جارية ابنة فان يظنوه اي الشهود ما سالا الامام وقالوا رايه وطبها في فرجها كالميل في المكمل وعدلوا

وعناية السرة والعلافة حكم به أي موجب الزنا وبإقراره أي ثبت الزنا عند الامام بأربع
مرات وموظف لقوله في أربع مجالس لا يردى أنه عدم إقامته أحد على ما عدا إلى أن تم إقراره أربع مرات
في أربعة مجالس رده القاضي كل مرة وفيه تسامح لأنه يدل على أن الامام يوده أربع مرات وليس كذلك بل يردى
لثلاث مرات فلا يردى في إقراره في الرابعة بل يقبل ثم سأل كما مر من الزنا وكيفيته وزمانه فإن بين المقر ما سأل
القاضي حيث يلقى رجوعه أي يقين الامام رجوع المقر عن إقراره ببلعك طست أو قبلت أو وطيت بشبهة
لقوله لمقر لعلك طستها أو قبلتها فإن رجح قبل حرمه أو في وسطه حتى لا يردى رجوعه بغير حمل للصدق
والكذب فيندري أحد من هذه الشبهة والآي أن لم يرجح حرمه أو أي أحد وهو مبتدأ خبره رحمه المحققين
أي بحر مطلق لقوله لا يردى إلا على ما عدا ولا العبد المحرم سلم وطى بنكاح صحيح ومما ينفعه الاحتياط الجمل الاسمية
حال يعني ما على صفة الاحتياط حال الدخول وإنما شرط ذلك لأن هذه النعمة تكامل به إذا طبع سقر عن جهة
الجحوزة والصخرة والملوك والكافة رحمه وهو الرمي بالجحارة في قضاء حتى يوتى بدليله أي بوجه شهوده
فإن أبوا أو عابوا أو ما تواسعوا المحل لأن أبائهم عن الرجم دليل الرجوع وكذا لو غاب واحد منهم أو إلى
لغوات الشرط وهو حضورهم وفي إذا كان الشهود مقطوع اليدين في الأصل لا يمنع الإقامة بخلاف ما ألفا
قطعت أي بهم بعد الشهادة ثم الامام ثم الناس في بدء الامام ثم الناس مذكرا وروى عن علي رضي الله عنه
وعلى وكفن وصلى عليه لقوله لما عزا صنعوا كالصنوعون بوثانكم وغير المحققين معطوف على قوله للمحققين
ما جلد وسطه أي ضربا وسطا وهو للعلم القيمة الجراح بسوط لأنه لا يلاغصن ولا عقده نزع ثيابه
إلا الأزار وفرق على يده لأن الضرب على موضع يودي إلى اليكف الرأس وجهه وفدجه لأن ضرب
الوجه يزيل الحسن وضرب الرأس مع الفرج ينفق قايما حال من الضمير في يده لقوله على رضي الله عنه ضرب
الرجل في كعبه قايما والنساء قعودا أي جلد كل لا مدعى المدا السوط بعد ضربه لأن فيه زيادة البلاء وللعبادة
أي الحد للعبد نصفها لقوله في حق الأماء فإن أتت بها حشيشة مبينة فعلن على الخصة ولا يحد أي لا يقيم
الحد على العبد سيده بلا إذن الامام لقوله أربع إلى الولاية الحرة والصدقات والنفق والجهاد ولا نزع
ثيابه إلا الفرو والحشوش ومما انوب الخيط لأنها مانعان عن دخول اللام الزاجر وتجد جالسة وجار الحفر
لها لانه كما روى أنه عدم امر أن حفر للعامة إلى صدورهم وما يما خصان مثل الطمعة لا يحد بين جلد ورجم
لأن الجلد يعزى عن المقصود ومع الرجم ولا جلد ونفى على أن النفي هذا أيضا الكائن الزانية والزانية فاجلدوا
جعل الجلد كل موجب لأنه قود بالقاء ولو كان النفي هذا أيضا كان الجلد بعض الموجب للسياسة أن
راى الامام فيه مصلحة لما جت روى أن عمر رضي الله عنهما صحا العنن به الرجال والنساء فقال الغلام

لقوله

ما ذنبى يا أمير المؤمنين فقال لا ذنب لك وإنما الذنب لي حيث أظهداء الهوى عنك ولو لم يرض محققين
رأى لأن الاتفاق مستحق فلم يكن المرض مانعا عنه ولا جلد حتى يرا من رضة لأن جلده يفضي إلى الهلاك
ولهذا لا يقطع يد السارق في غابة الخمر والمبرد وحامل زنت يوجع من وضعت لأن الولد ليس كان
فلا يجوز إهلاكه وجلد الحامل بعد النفاس لأن ذلك نوع مرض فؤدى إلى زمان البراءة عن إلى حسنة العمل
يؤخر إلى استغناء ولذا إذا لم يوجد من جريه لما روى أنه عدم قال للعامة بعد ما وضعت رجعي حتى يستغنى
ولذلك **باب** وطى بوجع الحدا ولا الشبهة ومضى له الشبهة
وليس ثابت دأية أي أفضة للمحد لقوله دم ادروا الكود وبالشبكات ومضى في الفعل يستلطن غير الدليل أي
دليل محل دليل ومضى تخمق حق من يشبهة فلا بد من الظن ليتحقق الاشتباه كقوله سقوا فمرا عدم علم منه
أنه غير لامن لم يعلم فلا يحكم بالثبوت أن ظن أنها محل لم يوطى متعلق بقوله فلم يجز أنه أبوها أي به لقوله عدم في حق جارية
الابنات وما كل لا يملك فظن أن مال الأب كالابن وإن جارية الأب محل لم يوطى جارية الابن وعرضه
لأنه ينتفع بما لها بلا استئذان فظن أن جاريته كذلك الاستمتاع والمهر من المرونة في الأصح لأنه مملوك له يدا
وما ليتها مشغول به ورخته وهو أن يغلف فيظنها حلا فيتعد في حق الحد والمعدة بثلاث وبطلاق على مال
لأنها مشكوكه من وجه من حيث وجوب النفقة والسكنى وحرة نكاح الأخت وأربع سواها فحاش عليها حل الوطى
وباعاق أم ولده يعني المولى إذا وطى أم ولده في عدة العلق لا حد لما ذكرنا من قيام بعض الأثام في عدة وطن
أنها حلال وإن قال قلت أنها حرام كذا في هذه الصور الثمانية وعليها المهر ولا يثبت النسب وإن ادعى وفي المحل أي
الشبهة في المحل ثبتت بغير دليل بل بالضرورة ما إذا لم يجدوا أن أو غيرها عليها أن للوصل في وطى أمه إن كان له حقا
في مال الولد لأن قوله عدم أنت وما لك لا يملك يقتضي ثبوت حقيقة المحل وإن لم يثبت فلا بد من أن ثبت الشبهة
والشبهة في المحل منع بكل حال ثم إن ولدت بنت النسب من الأب الجاهل العقر فحكمك إياها بالقيمة ساقا على الوطى
وإن لم يجل فحق الأب العقر لأن ثبوت المحل لها زنا الأب عن المضاعفة فوق الوطى في غير المحل وسقط الحد الشبهة
والجدا كالأب عند عدم الأب معقدة الكنايات والدليل فيها أن الكنايات رواجع عند الصجارة منهم عموما والناع
أي وطى الناع بالبيعة والزواج المهور قبل تسليمها والدليل فيها أنها في دهما وعودا إلى ملكها بالملك وكذا وطى
البيعة بالبيع القاسد قبل التسليم أو بعده أو بشرط الخيار لأن فيها حق المحل وكذا وطى جارية مكاتبه وعدة المأذون
المستغرق بالسن لأن له حقا في كسبه والمشتهرة أي إذا وطى جارية المشترة لأن ملكه في البعض ثابت بجمعة وكذا وطى
المهرن في رواية لأن سبب الملك انقضاء ولهذا يكون عند الهلاك مستوفيا لدية فصار كالمشترط بشرط الخيار والناع
فإن ادعى النسب ثبتت في هذه أي الشبهة في المحل لا في الأولى لا يثبت في شبهة الفعل لكن في العيص عى

على عومية فان المطلقة الثلث ثبت النسب فيها لان هذا وطى به شبهة العقد فكفى ذلك لاثبات النسب في الايضاح
المختص ببعضه يعني ان يكون كالمطلقة ثلاثا ووطى امرأته ووطى امرأته وان طلقها بالبسطة في الماهية عادة ولها قبل
شهادة امرأته الاخرى اجنبية اي حذو طى اجنبية وجدنا على قرائنه وان طلقها بالبسطة في الماهية عادة ولها قبل
لم يستدل على دليل الرجل لا يشبه عليه امرأته بعد الطلاق وان كان على قرائنه امرأته فاجابه اجنبية فقالت انا امرأتك فوطئها لا يحل
لانه طلق استدل على دليل شرعي وهو الاخبار وروية معطوف على الضمير للمرة في حذو طى امرأتها بانها من حذو طى
عند اي جنس وقال لا خلاف على واحد منها وهو قول يوسف والامم رجع عنه وقال بحدان وذمى زنا حرمه عند الذي عند اي
حسنه ومحمد وعند اي يوسف حذو طى امرأته لا يحل كونه في المسئلة الاولى والى امرأته في المسئلة الثانية لان الرجل المتزوج
او الحرة المستأمنة اذا زنا لم يحل عند اي جنس ولا اي لا يحل من وطى اجنبية فرائه وقيل على سلك عليه امرأته
فهي بذلك على رضاه عنه وبالعدة ولانه اعتمد دليل وهو الاضمار في موضع الاستنباه اذا الانسان لا يميز من امرأته وبين
غيره في اول الوصل فصار كالمزور ومحمد ما معطوف على اجنبية اي لا يحل من نكحها ووطئها بعد العقد والعلم بانها اخته
لا يحل عند اي جنس رحمه الله بل يجوز وقال لا يحل قد بقوله نكحها لانه لو طئها قبل العقد كالتافا وقد بقوله نكحها بعد العلم
لانه ووطئها بلا علم لا يغير عنده كالا يحل لهما ان الشرط اخرج المحارم عن محلة النكاح فصار العقد ضمن لغوا فيحدونه ان المحرم
محل النكاح باعتبار ان المقصود منه التماس سبل محلة النكاح وان الغدنة عنه بدليل لكن بقيت شبهتها كما في النكاح
المقتضى فيدرى به احد ودأبه في اي لا يحل من وطى هتمة ولكن يغير وان كانت مما يוכל بزوج فيكون عند اي حسن ولا فرق
بالنار وعندهما فرق وبين ان كانت لغرة وان كانت مما لا يוכל بزوج لم يفرق بالبارك في الاثر فلا فرق قبل الزواج
وفمن الفاعل هتمة الدابة ان كانت لغرة او اتي في دبر او دبر اجنبي او امرأة لا يحل عند اي حسن بل يجوز ويودع
في السجن حتى يتوب وعند ما حله لا زنا فجلد ان لم يكن محصنا ويرحم ان كان محصنا عند ما يدبر لانه لو فصل
ذلك بعد او امته او ملكه حقه انما قال لهما ان الصحابة اجمعوا على حرقه ولكن اختلفوا في وجوهه قال بعضهم بحسب
وقال بعضهم بدم عليه الجدار وانه ان الزنا قضاء الشهوة باعتبار من كان من وفي العواطف المثل من المفعول
معدوم اذا كان سليم الطبع ولا يكون زنا فان طلق زنا بالغ بصبيته كالبالغ مع ان المحل معدوم من جانبها
قلت اهل الداعي فيها موجود ولكن يظهر بعد زنا ولا كذلك الصبي وما روى من الصحابة بحول على التماسه
او زني في دار الحرب او على اي دار في خروج النكاح او عند الامام بالزنا لا يحل لان المقصود هو الانزجار وليس بالزنا
ولا على محض كالحق ما منع الوجوب لعدم الفايده واذا لم ينقض موجب الحد لا يستقل موجب الجرح والينا
ولا يبرئ من مكلف ملكه اي بامارة طاعة اصلا اي لا حد عليه لانه غير مكلف فلم يكن فعله زنا ولا عليها كونها تابعة وفي غيره
اي في زنا مكلف محبونه او صبيته جامع مثلها حد موصاه كونه اصلا ولا حد المرأة ولا اي لا يحل ان اقروا احديهما

بازنا والاخر بنكاح لان دعوى النكاح يحل الصدق وهو يقوم بالظن فاورث شبهة بسفط الخ ووجب له تعظيما
للضلع وفي حذو طى امرأته زنا حذو طى امرأته لا يشبه عليه امرأته بعد الطلاق وان كان على قرائنه امرأته فاجابه اجنبية فقالت انا امرأتك فوطئها لا يحل
لانه طلق استدل على دليل شرعي وهو الاخبار وروية معطوف على الضمير للمرة في حذو طى امرأتها بانها من حذو طى
عند اي جنس وقال لا خلاف على واحد منها وهو قول يوسف والامم رجع عنه وقال بحدان وذمى زنا حرمه عند الذي عند اي
حسنه ومحمد وعند اي يوسف حذو طى امرأته لا يحل كونه في المسئلة الاولى والى امرأته في المسئلة الثانية لان الرجل المتزوج
او الحرة المستأمنة اذا زنا لم يحل عند اي جنس ولا اي لا يحل من وطى اجنبية فرائه وقيل على سلك عليه امرأته
فهي بذلك على رضاه عنه وبالعدة ولانه اعتمد دليل وهو الاضمار في موضع الاستنباه اذا الانسان لا يميز من امرأته وبين
غيره في اول الوصل فصار كالمزور ومحمد ما معطوف على اجنبية اي لا يحل من نكحها ووطئها بعد العقد والعلم بانها اخته
لا يحل عند اي جنس رحمه الله بل يجوز وقال لا يحل قد بقوله نكحها لانه لو طئها قبل العقد كالتافا وقد بقوله نكحها بعد العلم
لانه ووطئها بلا علم لا يغير عنده كالا يحل لهما ان الشرط اخرج المحارم عن محلة النكاح فصار العقد ضمن لغوا فيحدونه ان المحرم
محل النكاح باعتبار ان المقصود منه التماس سبل محلة النكاح وان الغدنة عنه بدليل لكن بقيت شبهتها كما في النكاح
المقتضى فيدرى به احد ودأبه في اي لا يحل من وطى هتمة ولكن يغير وان كانت مما يוכל بزوج فيكون عند اي حسن ولا فرق
بالنار وعندهما فرق وبين ان كانت لغرة وان كانت مما لا يוכל بزوج لم يفرق بالبارك في الاثر فلا فرق قبل الزواج
وفمن الفاعل هتمة الدابة ان كانت لغرة او اتي في دبر او دبر اجنبي او امرأة لا يحل عند اي حسن بل يجوز ويودع
في السجن حتى يتوب وعند ما حله لا زنا فجلد ان لم يكن محصنا ويرحم ان كان محصنا عند ما يدبر لانه لو فصل
ذلك بعد او امته او ملكه حقه انما قال لهما ان الصحابة اجمعوا على حرقه ولكن اختلفوا في وجوهه قال بعضهم بحسب
وقال بعضهم بدم عليه الجدار وانه ان الزنا قضاء الشهوة باعتبار من كان من وفي العواطف المثل من المفعول
معدوم اذا كان سليم الطبع ولا يكون زنا فان طلق زنا بالغ بصبيته كالبالغ مع ان المحل معدوم من جانبها
قلت اهل الداعي فيها موجود ولكن يظهر بعد زنا ولا كذلك الصبي وما روى من الصحابة بحول على التماسه
او زني في دار الحرب او على اي دار في خروج النكاح او عند الامام بالزنا لا يحل لان المقصود هو الانزجار وليس بالزنا
ولا على محض كالحق ما منع الوجوب لعدم الفايده واذا لم ينقض موجب الحد لا يستقل موجب الجرح والينا
ولا يبرئ من مكلف ملكه اي بامارة طاعة اصلا اي لا حد عليه لانه غير مكلف فلم يكن فعله زنا ولا عليها كونها تابعة وفي غيره
اي في زنا مكلف محبونه او صبيته جامع مثلها حد موصاه كونه اصلا ولا حد المرأة ولا اي لا يحل ان اقروا احديهما

وفي نقل الفروع وان شهد الاصول ايضا بعدم ان للوصال ان جاء الاصول وشهدوا على ذلك لما بعينه لم يحدوا
ايضا لان الفروع قاموا مقام الاصول في رد شهادة الاصول من وجه وان شهدوا على رجل بالزنا حال كونهم
عبيدا او محذورا من العقوبة او ملوكا او احرارا او عبيدا او محذورا او ملوكا او احرارا او عبيدا او محذورا او ملوكا او احرارا
احد منهم عبيدا او محذورا في قذف حدوا لعدم اعيان الشهاده او لعدم النصاب ولا حد المشهود عليه وارسل جرح
جلده بدر ودية رجه في ست المال اعني اذا شهدوا اربعة على رجل بمص الزنا بخلع العصى خرج اجملا فادسه ما بينهما
من العاقبة لهما ان فصل الحمل لا يقع في الفضيحة لان الفضيحة لا ضمان عليه الا انه لا ضمان على القاضي لانه عامل للمسلمين
ما لم يثبت المال كما لو رجم فوقع الخطاء في قضاءه ولا ان للمحقق بشهادتهم الضرب المولم لا الجرح والطمع انما
لزم من ضعف المحل ولو وجد الضمان عليه به لا يمنع الناس من اقامة الحد بحال الغرامة وفي المبسوط شتم بسلام
لو قال قائل ان الضمان على الجلا فله وجه لانه كان مأمورا بضربه لم لا جرح فوقع فعله تعديا وان رجع من قتل
بعده رجم حد و عوم رجم دية لانه المفسد حكمه وقد اى لو رجم واحد منهم قتل القضاة حدوا بالقطر وقال
حد الرابع خاصة لان رجوعه في حق نفسه لا في حق مجاره ولان ان كلامهم قد في الاصل وانما يعتبر شهادة
ما يصل القضاة فاذا لم القضاة به بقي قد فافتح دون وكذا لو رجم واحد منهم بعد القضاة قبل الامضاء ولاست
على خامس رجع ليعني لو شهد خمسة فوج واحد منهم لا شئ عليه ان شهادة الاربعة باقية فان رجم فان رجع اخر جدا
لا يفسخ القضاة بالرجوع في حق مجاره و غرام رجم دية لان المعترضا من بقي فاذا رجع اثنان بعد احد الخمسة بقي بقا الباقين
لانه اربع احق بثلث الرجوع بها في غير ما تضمنه من قبل المأمور برجمه اى امر بالرجوع فقتله بطريق التعزير او ركن معطوف على
قوله قل شهدوا فوجا فوجا عبيدا او احرارا اي في المسئلة من سلك قبل وشيئ التركة وببيت المال معطوف على
على قوله من قبل اي ضمن بيت المال ان لم يزل فوجا يده ثلث مسائل المسئلة الاولى اذا شهدوا على رجل بالزنا فافترس
برجمه فقتل رجل عنقه ثم وجد الشهود عبيدا او محذورا في قذف فعلى القاتل الدية ولو كان رجم فقتلوا عبيدا
فالدية في ست المال والثانية اذا شهدوا بالزنا فزكوا فوجا فوجا الشهود عبيدا فالدية على المركن عند اى حنفه
وقالا على بيت المال هذا اذا قالوا لقد زنا بالتركة مع علمنا بهم واذا قال المكون منهم عدول فقتلوا عبيدا او احرارا
انفاق لانهم صادقوا في ذلك اذ الرق لا ينافي العداة والثالثة اذا شهدوا بالزنا فزكوا فوجا فوجا الشهود عبيدا
فالدية في ست المال لان محل الجلا واستعمل في قاض وهو عامل للعامة فحجب الغرامة مما لم فان شهدوا بوثنا
واووا بظنهم فقتلوا شهادتهم لانه يباح النظر لهم لصل الشهادة فاشبه الطبيب وزان سبدا اخره رجم انكر
وطي عنده اعني اذا شهدوا على رجل بالزنا وانكر الا حصان اعني انكر الدخول بعد وجود سائر شرائط الا حصان
وقد ولدت منه امرأة او شهدوا باحصان رجل وامرأتان رجم لان الا حصان ليس يعقوبة ولا بسبب عقوبة فقتل

النساء مع الرجال كسائر الحقوق **باب** حد الشرب من كل القذوف ثمانون
سوطا للرجل اجماع الصحابة ونصفها للعبد لان الرق منصف لشرب الخمر ولو قطة لقوله عدم حرمته الخمر واخذ بعينها
لونه للوصال فمن اخذ برجمها من متداه اخره يحد وان زالت لبعيد الطريق يعني من شرب الخمر واخذ برجمها موجودا
الى الامام فانقطع الرجح قبل ان يمتدوا اليه حد لان الاخر اذن عن مثل غيره يمكن فلا يعتبر ما نفاقته انكر البعد
في حد الزنا او سكران حال من الضمير اخذ اعني من اخذ في حال السكران بالالعقل تحت لادرك لرجل عن المرأة فغير
للسكران عند اى حنفه وقال لا تختلط كلامه وبهذه وعلى الفتوى كسبى سكران او اقرب اى يشرب الخمر او بالسكر
بالنيب مرة او شهيد رجلا ان وفه اشارة الى ان شهادة النساء مقبولة وعلم بغيره طوعا قهرا لان شرب الخمر
لا يوجب الحد صحتا يعني في حال غير السكران لا يقيم به في حال السكران اقرب اى يشرب الخمر فقتل
رجلها او شهيد عليه بعد زوال النزع او عينا او جرحا شربا ورجع عن اقرار بشرب الخمر او السكران اذا اقر
بالسكران لا يحد صحتا لم يمين ان سكره من الاشارة المحرمة او اقربا سكرانا بالزنا وبغيره لا اى لا يحد طوا كذبه
في الاقرار بسبب السكر ولو اقر بغيره او بالسكران لا يحد صحتا لم يمين امراته لان الكفر يتعلق بالاقرار
فلا يحق مع السكر ونزع ثوبه في المشهور من رواية وعن محمد انه لا يحد اذا نارا للتحذير لانه لم به نص
وهو المشهور انما اظهرنا الخفيف مرة بالتفصيل عن حد الزنا فلا يعتبر ثانيا و فرق جلده على يد سكراني لو زنا
اي حد الزنا **باب** حد الزنا من قذف حصنها اى مكلفا سلبا عفيفا عن
الزنا بغيره اى بغير الزنا متعلق قد في حد بلان القذف بالبرص لا يوجب الحد وبزناات في الجمل
وقال عني بالصعود حد لان ظاهرا اللفظ الفاحش لا للصعود ولو قال زناات على الجمل
او قال زناات الجمل وقال عني بالصعود لا حد او لست لا يحد اذا كانت امة حرة مسلمة لانه في
الحقيقة قذف لانه لان النسب انما ينفى عن الزنا لا عن غيره قد به لانه لو قال لست لا حد لانه صدق اذا نسب
الى الاباء لا الامهات او لست ببن فلان بانه ينفى من فلان عصب قد به لانه لو قال لست فاحالة الغضب
لا حد لان عند الغضب يراد به حقيقة سبها وفي غيره يراد به المعجزة بمعنى شتمها اياه في سبها المروق
او بيان الزنا يمين امة ميتة محصنة حد اخره لقوله من قذف ان طلب مواعى لابن حد القذف
لانه قذف محصنة فانه انما به حقيقة ونسب اليه اى الى جرح او الى حاله او عمة او ربه بنشد يد الماء اى ذوج
امة لان كل واحد منهم سبها باو قوله اى لا حد بقوله يا ابن ماء السماء وبان يبطي لعرق لانه يراد في الاول
في التشبيه في الجود وكان لعقب عامر بن حارث ماء السماء لانه في القبط كان يقيم بالمقام القبط وفي الثاني
يراد بالتشبيه لاختلاف اللامه وعدم الغصاة النبط في بلاد النساء والعراق والطلب قد في الميت

للولد واجد وان علاوان سفلى ولو نحو ما عاين المارث بان كوا كفارا او عبدا لان ولاته المطالبة لا بطريق المارث
 بل بلحق العاد ولا يطالب احد سبيها واباه بقذف امة اذا كانت محصنة لقوله نعم لان العاد الولد بولده والسيد بعيد ولو
 لها ابن من غرة له ان يطالب لعدم المانع وهو كونه اباه وليس فسادا بل معنى من قذف غيره فوات المذوف لا يطالب له لان
 الارث يرى في حقوق العباد لا في حقوق الشرع وعقوبات الشرع لا في حقوق الشرع ولو عني لم يكن الامام ان كحد
 لغوات الطلب لا يصح العفو الا يرى انه لو عاد وطالب كحد لان ذلك العفو كان لغوا واعتباطا اى اخذ العوض عن
 حد القذف فان قال يا زنى فزنى بلا بل انت حد لان مضاهى بل انت نيان فكون كل واحد منهما قاذفا لصاحبه
 فيحدان ولو قال العرس اى قال لامرأة يا زانية فزنت به اى قالت لا بل انت حدت ولا لعان لان قذف الزوجة
 زوجها يوجب الحد وقذف الزوج زوجته يوجب اللعان فاذا اجتمعا تقدم حد المرأة ليعطل اللعان لانه لا يركب
 من المحدثين في قذفه بزينة بل اى لو قال لامرأة ففانت زينة بك يدرفلا حد ولا لعان لانها قد فعلها
 بالزنا ومضى حدته من وجهه لان قولها زينة بك يحتمل انها ارادت قبل النكاح فيكون لصديقها حد على ما عليها
 ويبطل اللعان ويحتمل حال اتمام النكاح اى زناى وهو الذى كان معك بعد النكاح وهو ليس زنا ولا عن
 ان اقرب ولد فنفى لعني اى اولدت امرأه فاقروا ابنه ثم قال ليس باني بل اعن لان النسب لزمه باقاربه وانفى
 بعينه صادقا قاذفا صلا عن حدان ككس لعني لو نفاه او لا ثم اقربه حد لانه لما اكد بنفسه بطل اللعان فصح اى حد
 والولد ان لم يعنى بنت النسب في الوجهين لا قراره به سابقا او لاحقا واللعان نعم بدون قطع السبب
 كما يصح بدون الولد ولا شئ لليس باني ولا بانك لعني لا حد ولا لعان لانه انك الولادة انكارا لما لا تأخلم يعمر
 قاذفا لها ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له اى لا يوفى له اب او لا عنت بولد اى لا حد بقذف امرأته لا عنت
 لسبب نفى الولد لتمام اماره الزنا منها وهي ولادة الولد الذى لا اب له ففانت العفة احقر وهذا القيد
 عن قذف امرأته لا عنت بغير ولد فعليه حد لان اماره الزنا ولا بقذف اى لا حد بقذف من وطئ امرأته
 لغيره كوطئ اى غير ملك من كل وجه او من وجهه كامة مشتمكة او وطئ مملوكه حرمت ابد كامة التى هي لقنة رضاعا
 لان العفة عن الزنا شرط لا حصان المذوف وقد فانت فمن وطئ المحرم بعينه ولا يقذف من زنت
 كفرا لان الذل لا يتحقق من الكافروان لم يقع عليه حد ومكاتب اى لا حد بقذف مكاتبات عن ذفا اى ترك
 مالا يفي بدل الكتابة لان احدا انما يجب لعنف الحر وفى حرية هذا المكاتب اختلاف الصحابة وحد يقذف من وطئ
 حراما لعنه كوطئ عرسه حايضا او وطئ مملوكا حر من موقته كامة مجوسية او مكاتبه مجوسية اى كاحد يقذف
 مجوسية كجر امة مسلم عند ابي حنيفة خلافا لما بناه على ان نكاح المجوسية بالمحرم له حكم الصفة عند خلافها وما سائر
 عطف على الكيفية فى حد قذف مسلم امنا اى ما دار الاسلام لان فيه حق العبد وقذا لترم حقوق العبد وكفى حد

فتايات - جنبها كما اذا زنى مرات فحد يكون **الحكم** وان اختلفت لا كما اذا اذف غيره وزنا وشرب لا يكتفي
 حد واحد ولا يتداخل **في** في التعمير وهو التاديب التعزير اكثر تسعة وثلاثون سوطا واقلة ثلثة
 لان باءونها لا يحصل الزجر وذكر مشاخصنا هذا منقوض لما رأى الامام لاحلاف احوال الناس وصرح جيبه مع
 قربة ادا راى الامام مصلحة فيه وضربه اى ضرب التعزير ان شاء لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلا تخفف
 من حيث الوصف ليلما يخلو عن الزجر ثم الزنا ينعى كون حد الزنا ان شاء من حد الشرب لان جناسه اعظم فلهذا
 شرع فيه الزجر ثم الشرب ينعى كون حد الشرب ان شاء من حد القذف لان جناسه منقطع بها ولا كذلك جناسه
 القذف ثم القذف وعزير بعد مملوك وكا قد بذا لان القذف فيها وقع لغير محصن فوجب التعزير للنجاس
 وسلم اى وعزير مسلم بعذف مسلم يا فاسق يا كافرا يا جيبث يا سارق يا فاجر يا مخنت يا خاين يا لوطى
 يا زنديق يا لص يا جيوث يا قوطان وهو ولد يوث من يربى امراته رجلا فبذعه خاليا يا شاربا لمر با لمر با لمر
 البوا يا ابن العجنة ومومن القباب وهو السكك وكانت الزانية والعرب اقر بهما رجل سعلت لسفسي منه وطرح
 يا ابن الفاجر انك ما وى للصوص انت ما وى الرقوانى ما من لعبت بالصبيان يا حوام زاده لان معناه المستولد
 من لوطى احوام وهو اعلم من الزنا كما لوطى طال الحيض لا اى لا يغربيا حاريا كملت استساغة قد يا حجام يا ابن
 الاحكام وابوه ليس كذا اى ليس بحجام يا ملجور ومومن يولج امله للزنا يا باغيا يا اكس يا صهل ومومن لضحك
 عليه الناس ومومن يمزح من يضحك على الناس وكذا السخرة يا سخرة يسكون العين فيها ومن حد اى
 حده الامام او عزيمات يدردم لان الامام ما مؤدب بالحد والتعزير وفصل المأمور لا يتقيد بشرط
 السلامة كالنوازع والفضاد ولو عزروا زوج عرسه لم يخرج من التمت اولئكها الاجابة حين دعائها
 او الزينة او الغسل او الصلوة اى لا يهدردم لان المناجات مفقودة بشرط **كها** **قوله**
 السرقة ركنها الا اخذ خضه ومحلها مال عزم مملوك ومو شرط لكونه حارجا عن السرقة ومحتاجا اليه ونفعا
 قدر عشرة دراهم مفروبة فهم من هذا القيدان قيمة المسروق ولو كان اقل من عشرة دراهم مصر ولا يكون
 سرقة في حق القطع وجعل سرقة شرعا حتى يرد العبد على ابيه وحكمها القطع اى قطع اليد اليمنى وفي المرة
 الثانية يقطع الرجل اليسرى وفي الثالثة التحلية السجن حتى يتوب فان سرق مكلف اى عاقل بالغ
 حرا وعبد قدرا النصاب محزرا بلا شبهة اخر زبه عما يكون في محزب شبهة كى اذا سرق من بيت ذى
 رجم محرم مكان متعلق بقوله محزب كبيت او صندوق او حافظ اى محزرا حافظا كالسحر طرقت او سحر
 حال الماروى انه عدم قطع سارق واد صدفوان من تحت راسه ومو بايم فى المسجد ومو محزرا مكان للقطع
 مالم يخرج من ذلك المكان وفي اخر حافظا الا حارج للس شرط واقربها اى البقرة مرة او شهيد رجلان

وسألهما الامام كيف يبيح السرقة خلف اختلاف الامم حتى دخل في النقطة واخذ شيئا من السرقة لقطع
لان السرقة يطلق على تخلف الصلوة كما قال وم ان لمعوا الناس الى متى هي الاحمال ان يكون في حال الصبا
وعلى المحيط السؤال عن زمانها فما اذا انبت باليد وما اذا انبت بالاقوار فلا يحتاج الى السؤال عنه لان
التفادى غطى عن جهة الاقوار واين هي الاحمال ان يكون في دار الحرب ومن يست اذن له في الدحل
وكم هي الصيغة عايد الى السرقة بمعنى المسروقة بمعنى مال عن قدره لاسرقة النصاب ومن سرق ربعها
عن المسروقة لان السرقة من ذي رحم لا يوجب القطع وشا كما قطع فان شارك جمع فيها واصلا
كلا قدر نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم اى صدر الاخذ من بعضهم ان الموصل لان كل واحد انما لقطع
بجناية واجنابة الموجه سرقة النصاب فيعتبر كمال النصاب في جهة ويقطع بالبساج وهو شجر لا ينبت
الا ببلاد الهند يكل منها كل ساجدة نخوة الكوانث الاربع والعتاة بالقصر جمع قناة وهي شجرة يتخذ منها الخ
والابنوس الصندل لانها غيرة غذاء الناس ولا يوجد بمادة الاصل بصورتها في دار الاسلام والعصوي
الحظ قد اختلف في الباقوت الزوج لانها من احوال الاموال ولا يوجد بمادة الاصل في دار الاسلام
وصارت كالذهب والفضة والانا والباب محذون من حشبه لانها بالصنعة التي بالاموال النفقة
والابواب المعمول انما يقطع باذا كانت في حوزا اذا كان باب الدار لا يقطع لانه غير حرز والباب يصير حرزا
في البيت لانه لا يتألفه اى لا يقطع بشي محترق في دارنا بما حاشا كحش وحنش وحبس وسمل وصيد وزرع
ومعوه وهي الطير الاحمر والنوة والاصل فيه حيث عايشه ثم قالت كانت الدار لا يقطع على عهد رسول الله
علم في السنة الثالثة ولا ما يقسم بغيره كلبين ثم وفاته ربة وتمره على شجر ويطبخ وزرع لم يحصل لعدم الحرز ولا
في شجرة اى لا يقطع في سرقة مطر واللات هو كالطنبور والممار وغيرهما وصليب من ذهب فضة او خرقة
ونرد وباب سجدة وصحف والكتب السرقة كالتفكير والعتاة كالمصنف وصبي ولو كلبين لو الموصل الى
وان كان المصنف والصبي احمى من السرقة لانه عصب في سرقة عبيد كبير لانه عصب في سرقة المار ودفتر مضى حسابها
لان ما في المصنف والاحد لا يقطع الا اذا كان غير عن غيره ودفتر الحساب يعني يقطع فيه لان ما فيه موقوف
بالاخذ وكان كالمال والى كلب اى لا يقطع في سرقة كلب فهدا لانها يوجد ان مباح الاصل وخاضه وحش وحبس
لقوله عم لا يقطع في حش وحبس ولا حاشين وبس لقوله عم لا يقطع على المحتج وهو البناء بلغة المائدة
ومال عامة اى لا يقطع في السرقة من مال العامة وهو منهم ومال له سرقة لان القطع لا ينبت بالبنية
والملك من اقوى الشبهة ومثل حلالا اى من له على غيره من سرقة من مثل حقة والدين حال لا يقطع لان لرب
الدين ان ياخذ جنس حقة اذا ظهر او مؤجلا لان كون الماخوذ من جنس حقة اذا ظهر او مؤجلا لان كون

الماخوذ من جنس حقة او من لبنه وان لم يجد له الا حد لكان الاجل وهو يد اى لا يقطع اذا سرق زيادة
على حقة لانه يفسد حقه يكون شريكه وان سرق من خلاف حقه يقطع لان فعله ليس شريكه وما وقع فيه
وهو كماله يعني اذا سرق عينا فقطع فيها فردا ثم عاد فسرقتها وبيعها بالمال لا يقطع لان هذه الجنابة تارة
فيكون لا لاقامة على المقصود وهو غلب الجنابة لانها قليلة وصار كالموقوف في الحدود وفي قدف مقدوفة ثانيا
فان تفرقت قطع ثانيا لاول قطع فيه فبسرقة اخرى لا يقطع فوده ثانيا فقطع بتبديل العين ولهذا يقطع
حق المقتضوب عنه ولا اى لا يقطع ان سرق من ذي رحم محرم منه لان الدفول عليه عادة للزيادة فاحل الحرز كماله
من بيت غيره يقطع لقطع الحرز ومال من صنعة يعني يقطع فله لعموم البسطة عادة ولا من روج وعوسه على اذا سرق
احد الزوجين مال الآخر لا يقطع لان البسطة لكل منهما في مال غيره ولو من حرز خاص ولا من سيرة او سرقة
اى اذا سرق العبد من سيده او زوجة سيده او زوج سيده لا يقطع لنبوت الماذن بالدخول عادة فاحل
الحرز ولا من مكانه لان المال ليس حقه في مكانه مكانه ولهذا لا يقطع لزوج امته مكانه فالحق كالحقيقة ومضى القطع
احصا للدور ومضيعة اى لا يقطع على الضيف اذا سرق مما اضافته لان البيت لم يترك حرزا في حقه كونه مائة وثمانين حوله
ومعظم اى لا يقطع على السارق من المغنم لما روي ان عليا رضي الله عنه لم يقطع السارق منه وقال ان له فيه نصيبا
وحام وبيت لفرق في دخوله كالحامات في حوائط التجار سواء ائمه حافظا او لا فلو سرق منها او من احمال لم يقطع لان
الاذن مختص بالنهار وما جرت العادة بدخوله في بعض الليل لم يلحق بالنهاية لوصول الماذن او سرقاى لا يقطع على من سرق
شيئا ولم يخرج من الدار لان تمام السرقة باخراج المال من الدار وكلها حرز واحد حتى اذا اذن له في دخول الدار فسرقة
من البيت هذا اذا كانت الدار صغيرة وان كانت كبيرة يقطع كما سبق في المتن قريبا او دحل بيتا وناول من متواج
اى لا يقطع على من نكب البيت فدخل واخذ المال وناول كخارج البيت لانه لم يوجد منه الاخراج ولا يقطع على من متواج
ايضا لانه لم يوجد منه حقل الحرز او نكب بيتا اى لا يقطع على من نكب بيتا فدخل فيه واحدا لان السرقة هيكل الحرز على الكمال
وهو انما يوجد اذا دخل البيت بخلاف ولخرج شي من الصندوق او كمال لان الممكن منه احوال اليد والاخراج منه دون الدخول
او طراى لا يقطع على من طرقت خارجة من كمينه لان بالطريق الدار من خارجة من كمينه فلم يوجد لخراج المال من الحرز او سرقة
اى لا يقطع على من سرق حلالا من حلالا سواء كان معه سابق او قايده او لا لان المقصود منها العود والسوق دون
الحفظ وانما حاش القطع لكان المسروق محفوظا مقصودا او قطع ان حفظه به او قام عليه او شق اى قطع ان شق اكل
واخذ منه شيئا لان الجوارح حرز فخذها من الحرز واخذ خلع في صندوق غيره او كمال لا يقطع لاجل الرباط او حشبه او لخراج
من مقصود دارها متا صير الى حشبه او سرقة من مقصودة من لغيرها اى من مقصورة اخرى من الدار لان كل
مقصورة حرز على حدة او حدة او القى شيئا من حرز الى الطريق لم اصله لان حشا بين السارق لغيره ورجوعه وحمله على غار

ولا ينفوه ولي لان العفو انما ينفذ في حق العافي وهذا حق السبع وان قتل واخذ مالا قطع ثم قتل او سلب سبي الامام
بالجني وعذابي حنيفة ان شارح من القطع والقفل او الصلب او قتل عطف على قطع يعني ان شارب قتل او صلب جاني من غرق
كما قال صاحباه لان الحدود انما تصيب اهل فخر من دون حد النفس في حد النفس كما لو ذبح شخص وسرق وجرم عدل
حد السرقة في الرجم ولا ان هذه الجناحة متحدة مع متعددة صورة وهو اخذ المال وقتل النفس بغير حق فالامام
يكون مجزا ان شاء ما لا يجره الا اتحاد ملك في القتل وان شاء مال الى جهة التعدد فيجوز سلب القطع والقتل وسحب لفظ
اي يثبت برح حتى لو سب وتزك لانه ايام ولا تترك بعد ما لا ينفذ وتنادي الناس به وما اخذ حلف بالايضمن
يعني اذا قتل قاطع الطريق لم يضمن مالا اخذ اعتبارا لما روي الصغرى ومصل احد من جودا يعني اذا باشر احد من القتل لغير
اخذ عليهم باجهم لانه حكم معلق بالحجارة مسوي فيه الرد والباشرة كاستحقاق المصير بالغنم وجر وعده المصير
يعني اذا قتلوا بغير السيف يكون كالقتل به لان قطع الطريق يحصل بالقتل وان اختلفت الالة فان جرح القاطع
واخذ مالا قطع يده ورجله من خلاف وجره الى بطن الجراحات لانه لما اقم الحجة تطلعت عصمة النفس نحو العبد
وان جرح فقط اي لم يخذ مالا او قتل غير اصاب قبل ان ياخذ او كان منهم غير مكلف اي من القطع صبي او مجنون
او ذوق جرح من المارة لا يحل اخذ اعشار نصيب ذي رحم حرم ويصير شتمه في نصيب الباقيين او قطع بعض المارة اي
الغافل على البعض لا يحل لان الرز واحد ومضى القافلة فصار كذا واحدة او قطع الطريق ليلا او نهارا بغير اذن
مصرين فلا حد لان المجازاة لله انما ينفذ في المعارة لان المسافر لا يملك الفوت فيها فيفسر في خط الله به معتبرا
عليه واما في المصير او المصير من جهة الفوت من الناس عادة فتتمكّن النقصان في فعل من تعرض له من حيث حمار الله
فلا حد ولولي قوده ان كان القتل عدوا او ارشاد كان غير عدو وعصوه وفي الحق دية يعني اذا خشي رجل ان يقتل
فالدية على عاقلة عند ابي حنيفة ومضى سلب القتل المنقول وسباني في كتاب الديارات ومن اعلمه اي جنون المصير
صل به ساسة لانه سابع الارض بالفساد

وهو كغاية بدار اي ابتداء ان اقام بعض سقط عن الباقيين لخصول المقصود وهو اعلاء كلمة الله وان تركوا اكلها
اي لم يمت به احد انما هي اثم جميع الناس ثم كذا ان الوجوب على الكل لا اي المايه من على صبي وعبد وامرأة وانما هي
ومقتدوا قطع ووضع عن ان يجوز اي غلب الاعداء على بلد وصار الضرر عاما ولا يتسارذ فنعهم لا يقتالهم جميعا
فخرج المرأة والعبد لا اذن لان حق المولى والزوجة لا يظهر في فروض الا اهان كالصلوة وكراهة الجمل الى اكلها
من الناس معطى الفداء لدفع العداوة مع في اي ما دام مال في بيت المال لانه معدون لبيع المسلمين وهذا من حكمة النوايا
وبدور اي اذا لم يكن في بيت المال في لا يكره لان هذا اجل المال ومن الناس من يغرر بالمال دون النفس فيجوز الغني
الغنى القادر وان حرموا اي حرموا الكفار المسلمين دعوا الى الاسلام فان ابوا قال الاجرية دعوا فان قبلوا

فان قبلوا الحرب عليهم مالا لا عليهم مالا علينا يقولون في افتاد لولا الحجة فيكون وما هم كد ما بنا واما المصير
كما هو التا ولا نقال من لم ينفذ بغير الدعوة الا السلام لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
ونذبت لمن بلغت الدعوة اي يستحب للامام ان يدعوهم الى الاسلام للمهاجرة الا انذار فان ابوا
عن الجزية حاربوا بالتحقيق والتحقيق وتفرق ورعى ولو معهم مسلم لوللوصول او تدر سواهم اي المسلم
بينهم متعلق بقوله ورعى لا يبينه اى لا رضى بنية المسلم وقطع شجر وافساد زرع بلا عذر اي جناية
متعلق بقوله حاربوا وغلول ومثلة بعد النظر بهم واما قبله فلا بأس وقتل غير مكلف وبيع
فان واعى ومقتل وامرأة لما روى انه روى امرأة مقتولة فقال لم قبلت وما كانت مقاتلة فعلم ان
ان الموجب بقتل وهو المزاب وهو لا لا يقاتلون الامم استثنائها لانها سبب الفتنة في الرها
او مقاتلة منهم اي من المذكورين او قاتل بالبحث به او داري في الحرب وارب بلا قتال اب كافر يدا
اي جاء ابتداء احترامه بما اذا فقد الاب بحيث لا يمكنه الا بقتله جان ان يقتل الابن فيقتله با
لنفس اي لان يقتله غير ابه فالضارح المصوب بغير الفاء يكون ما قبلها سببا لما بعده عدم
وهنا عدم قبل الابن اياه لقتل غير الابن اياه واخراج اي بلا اخراج مصحف وامرأة المذبح جيش
يومن عليهم بان كان عسكريا عظيما غالبا عليه السلام ووصلوا اي صالح الامام اهل الحرب ان حبرا
ان كان الصلح خيرا ولو منهم مال لوللوصول يعني ان رضى الامام ان يصالح ان ياخذوا منهم مالا يجوز
ان لا يبايعة خاصة اي ان كان للمسلمين حاجة الى المال وان استغفروا عن المال في الجزية ونهذ اي يوقض
الصلح ان هو اي ان كان النقص انفع فقولوا بعد ان يذللهم الامام عهدهم ولا بد منه كخر راعن
العذر وقيل يذللوا خوفا بدار يعني ان يذللوا خوفا قاتلهم الامام ولم يذللهم اليهم عهدهم ووصلوا المذبح
بلا مال يعني يجوز لنا ان نصالح المرتد ولا نفعل في قتله لان الاسلام مستحج ولا ياخذ منه شيئا لانه يكون
جزية ولا جزية على المرتد ولا رد ان ناخذنا يعني ان اخذنا منه مالا لا بد اليهم لانه مال معصوم ولا
يباع سلاح وجنل وحديد منهم اي من اهل الحرب ولو بعد صلح لوللوصول لانه على شرف الزوال فيكون
تقديمه لهم وصح امان حر وحره كافر او جاني او اهل حصر ولم يجر لاحد من المسلمين قتالهم فان
كان امانه شرابا اي يذللهم الامام وادب اي ادب الامام ولغا امان ذمى واسير مسلم ودار الكفار
وباجر معهم ومن اسلمهم اي لغا امان من اسلمهم دار الحرب ولم يجر الى دار الاسلام وصبي وعبد المسلم
بما ذمى لان له لسا كانا محرمين لا يحل لهما فزنها فلا يصح منها الا امان الذي هو امانة الخوف
بخلاف الماذن في القتال لانهم يحاربونها فاضداد الامان محله بغير محبوت الى لغا امان محبوت
اذا كان عاقلا واما الصبي والمجنون اذا لم يعقل الا يصح امانه والله اعلم باب **المغنم وقسمته** قسم الامام
في الجيش ما في غنمة اي قتل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم كذلك خير او اهل عطف على قسم عليه بجزية وخراج
او وضع على رءوسهم غزاة وغزاة ارضهم لانه كما فعل عمر رضي الله عنه سواد العراق حين افتتحها وكان
ذلك موافقا من الصحابة وقتل الاسابير واسترقهم او تركهم احدا رامة لنا اي ليكنوا
اهل ذمة لنا ونفي عنهم اي لم يجر للامام ان يترك الاسابير الكافرين عني او ياخذ منهم شيئا وفداهم اي لا لا
مام ان بعض الكفار اساءهم ورقتهم اساءهم المسلمون عند له حقه وقالوا جاز لان فيه
تسليم للمسلمين بغير كلف ولا يجر الى اسارى اليهم تقوية ودرهم

لهم

الى دارهم وعقر اي نفق عقر اديهم يستحقون ان لا يقاتلوا منهم عن قتلهم وقت ليلته فنعو اليها
وقصة اي نفق قسمة من قسمة دار الحرب الا ابداء البريعة اي دار الاسلام فيقسم والرداء
المعين ومند طهرهم الى مد خط المسلمين دار الحرب كقاتل فيه اي شارك المقاتل المغم فيه لان
السبب في مجاوزة الدور العقد القاتل وقد وجد منهم لاسوق الى لا يكون قاتل كقاتل مسوة
لم يقاتل لان قصدهم بالمجاورة التجارة لا اعزاز الدين ولا من مات ممة يعني لا يغيب لمن القاتل
مات من الغائبين دار الحرب ويورث قسط من مات هذا اي دار الاسلام لان الارث باعتبار
الملك والملك لا ينبت بعد الاحراز بدارنا وحل لنا عة طعام وعلف وحطب ودهن وسلاح
حاجة كجولة صفة سلاح اي اذا احتججه بان لم يجدوا سلاحا حجة لوقالتوا بسلاح الغنيمة نصيبنا
سلاحهم فلا يجوز بل قسمة بين الغائبين لا بعد الخروج منها يعني لا حل الطعام والعلف بعد الاحراز
الى دارنا ولا يبيعها اي لا حل بيع ما اخذ من الغنيمة ونحوها لانها ملكهم قبل الاحراز وقد
الفضل اي ما فضل من الطعام والعلف الى المظن ومن اسلم في دار الحرب عجم يفسد وطفله لانه
مسلم يتعالم وما لا معه او اودعه معصوما اي اودعه عند مسلم او ذمي قيل بقوله عمة لانه
لو هاجر الى دار الاسلام لا يجوز ماله وولده فيها قتل بعد العصومة لان ودبعة في يد
على في عندنا حصة لاولد كبريا اي لا يعصم ولده الكبير وعسى لانها حريم غير تابعة
في الاسلام وحملها لانه جزاؤها وعقاره لان لم يمس في يده حقيقة لان الدار في السلطان واهل
الدار والعقار تبع له وبعد استسلام الغائبين على الدار انطلقوا اي اهلها فكان يدهم
افق من يده فيصير غنيمة وعقاره مقابلة لانه بقوله عمار من قاتل مسلحا قاتل اهل الدار
وماله مع حربه بغضب اذ ودبعة في عندنا حصة وقال لا يكون طافنا لهما في الغضب
ان نفقه ما عصمت بالاسلام يعصم ماله يتعالم وله ان المال اي يعصم اذا كان في يد
المالك وهنا لم يوجد فصادق استيلاؤه مالا مباحا لهما في الودعة ان يدع المودع
كيد المودع ولو كانت في يد حقيقة لم يكن طافنا فكذا اذا كانت في يد

حكما وان يد احرار في المستعصومة لانها لا يدفع استغناء المسلم على ما عكس عليه الودية وتعتبر وقت المجاورة
عن الدور والعاصل بين دار الاسلام ودار الحرب من حل دارهم فارسا فاشق قسمة اي هلك فله سهمان
سهمان سهم فارس عندنا حصة وقال لا يقاتلهم لما روي عن عبد الله بن العري ان النبي عم اسم للفارس بله اسم سهم ولا
ماروي عبد الله العري ان النبي عم قسم للفارس سهمين وعبد الله اوفى من اخيه ومن استولى على نساء قاتل فاقبوه
برواة ابن عباس ان النبي عليه السلام قسم للفارس سهمين وللراجل سهما ومن حل احرار في دارهم فارسا حصة سهمان
للفارس واحد ان كان له فارسان لما روي ابن البراء ان اوس بن قاذر قسم فلم يسهم النبي عم الا الواحد والعقار لا يسهم
وصبي وامرأة وذمي ورخص لهم اي لكل اعطى اقل من سهم الغنيمة من غير المخل اذا قتل العبد والصبي والمراة ذوا اي احرار
والذمي على الطريق او قتل لما روي ابن عباس رضي الله عنهما في هذا او اطلق للمسلم والمسلمين في السبيل ونقدم قراء
ذوي القرى عليهم يعني يقدم ايتام ذوي القرى ومسكنهم وانباء السبيل على غيرهم من الايتام وغيرهم فلا تولى الغنيمة اي لغني
ذوي القرى لما روي ان النبي عليه السلام قال سهم ذوي القرى لهم في حل حوتهم وليس لهم بعد ما شئ وكان استحقاقهم
حصة النبي عم لنفقتهم وبعدهم عم استحقاقهم الفقراء وذكر الله في الآية وهي قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله
نخسه والرسول ولذي القرى وايتامى والمسكين وابن السبيل للشر كسهم النبي عليه السلام سقط مائة كالتصني اي يحفظ
التصني وهو شئ لنفسه كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنيمة كغرس وامة ونحوهما روي عنه اصفى صفة من غنم
خبر ومن حل دارهم فارسا حصة سهمان ولا اذن فلم يحس اثارا واحدا وان كان الغنيمة ما اخذت القهر ولو اثار
واحد او اثنان باذن الامام يحس لان الامام اذن لها التمس من غيرها وكان لما خذت القوة الامام ولا امام ان يفعل وقت
القتال حنا فقول من قتل قاتلا سلبا ولسه جعلت للربيع بعد احرار اي بعد ما دفع الحرس جعلت ربع الباقي لكم لان الترخي
منذوب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي خضعوا للمؤمنين على القتال وموتون في سبيل الله لا يقاتلوا الا امرارا الغنيمة
بدار الاسلام لانه ابطال حتى الغنائم بعد تاكلهم بالاحراز الا من احس لانه لاحق للغنائم فيه وسلبه اي سلب القتل مائة
من سلاحه وثيابه وغير ما احتج به كره وما عليه من الف في او على وسطه ولا يكون عبده وما معه ودية وما عليها وما في يده

سلبا ومو للكل ان لم يغفل اي لم يغفل الامام السلب كغير غنيمة لكل الغنائم يا
استيلاء الكفار اذا سبي بعضهم بعضا واحدا ماله او غير ماله اليهم ملكوه لتحقيق الاستيلاء اذ لا يبيع كالعبد وعلوا على الناس
واحرزوه بدارهم ملكوه لان الكفار غير طيبين بالبشر ايع فلا يصير الاموال معصومة والاستيلاء على مال غير معصوم موجب للملك
لاحرزنا اي لا يملكوا حرمنا ومدرنا وام ولدنا ومكاتبنا لبثت احرارهم من وجه وعد ما بقا اليهم وان احرزوه ان الوصول
عندنا في حصة وقال لا يملكونه الخلف فيما اذا احرزوه قهر او قدوه والا فلا يملكوه اتفاقا وكذا الخلاف في الامة قيد
بالا باق لانه اذا كان مترددا في دار الاسلام فاحزوه فاحزوا بدار الحرب ملكوه بالاتفاق اتفاقا اختلاف عند علم

١٤

وفي الذي له قولان وفي المرتبة يكون اتفاقا من اتفاق ان عصمة كانت لكونه في المالك وقد زالت ولهذا الواخذ
من دار الاسلام ملكوه ولو ان الاتفاق لما انفصل عن دارنا التي يد المالك فظهر به على نفسه فصار موصوفا فلم يبق محلا
للكسب بخلاف المقدود لانه مادام في دارنا يد المولى باقية فيه فباية اختلاف يظهر فيها اذا اخرج بشرا او جبهه ياخذ المالك
بغير شيء وعصمة عندنا وملكنا بالعلمه جميعا الكفرهم واما مملوكم لان الاستسلاء بسبب الملك ومن وجدنا ماله في العاقل
بعد ما غلبنا عليهم اخذه بلا شيء ان لم يعم من الغائبين وبالعقمة ان قسم ملاوي ابن عباس ان المشتري كسب علوا على رجل
ثم ظهر المملون عليه فسل النبي عن ذلك فقال ان وجدته قبل العتمة فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد العتمة فهو لك
بالعتمة وبالفن ان شراه منهم تابع في دار الحرب سعد واخرجه الى دار الاسلام وان كان اشتراه بعرض اخذ
بعتمة ذلك العرض وان اخذ ادرش عينه ففقهه ان الوصول يعني ان فقيقت عن ذلك العبد فاخذ ادرشها فان
المولى ياخذ بالثمن الذي اخذ من العدو ولا ياخذ الارش لانه لو اخذه لافترس بثلث لصحره فله فلا بعد ان
اسر عداي اسر المشتري كونه عند زيد مثلا وبيع فاشتراه عمرو بانه ثم كذا ثم اسره ثانيا وادخلوه دار الحرب
فاشتراه بكر بباية واخرجه الى دارنا فله المشتري الاول اخذه من الكاشفة اي لعمرو ان ياخذ من بكر بباية لان الاسر
ورد على ملكه ثم لبيد اخذه من المالك القديم وموزيد ان ياخذ من عمرو وبالثمن اي بما يتس لانه قام عليه ثمن
وحمل اخذ الاول لا اي لولم ياخذ عمرو فليس لزيد ان ياخذ من بكر لان حق الاخذ انما يثبت للمالك القديم في حصر
عود ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت في الثمن ولو ابقى بعد شرائهم فافده المشتريون فثمنهم اي
شترى العبد والمناج كل رجل واخرجه الى دارنا فله المولى اخذ العبد جانا وغيره اي الملتصق بالثمن عندنا في حصره وقال
ياخذ العبد وما معه بالثمن ان شاء اعتسارا حاله الاجتماع كانه الانفراد وعق عند مسلم شراه سائر ههنا اي اذا
دخل الحر في دارنا بامان واشترى عبدا مسلما وادخل دارهم عتق عبدا في حصره خلا قالها لان اسحق والاراد
كان بطريق البيع وقد انتهى ذلك الرجوع الى دارهم لعمد الامام على الالتزام فبقى بيده عبدا ولو ان المال المتأخر
حرمه كمال الذي فوجئت ازالته عن ملكه بعوض فلما انتهى امانه سقطت عصمة ماله وعن كمال بقي المسلم
ذل الكافر وقد عجز القاضي عن عقايقه فاقم احواله بدار الحرب بمقام القضا بالعقود بعد ان اسلم ثم اي في دار الحرب
فما اذا اظهرنا عليهم فهو ملاوي ان رسول الله عمن حاصر الطائفة خرج جماعة من عسدهم اليه ثم جاور اليهم
وطلبوا من النبي عمن ان يردهم اليه فقال عليه السلام عمن عتقا الله **باب**
لا تعرض باجر نامة لاسم وماله الا اذا احد ملككم مالا وجبته او غيره اي عمر الملك بغيره في كوز التعرض لهم لانهم
مدوا نقض العهد وما اخرج من ملكهم بطريق التعرض ملكه لورود الاستسلاء على مال باج حراما اي ملكا خبيثا
لحصوله بسبب الغدر فاوردت خشايفه فتصدقده وهذا لان الخطر لغره لا يمنع انعقاد السبب لا لاصطبا

بقوس الغفران اذ انه حرى اي باع الحر الى التاجر بالدين او اذ ان جوبيا او عصبيا هدمها من الاخر وجاء منها
اي دار الاسلام لم يقض لاحد شيء اما الادانة فلان القضاء بعقد الولاية ولا ولاية للعاقبة وقت الادانة
ولا وقت القضاء على المتان من لان من الاستيمان التزم احكامنا في معاملات سائرها واما العقب فلانه صار ملكا
للقاصب لمصادره مالا لا عصمة فيه وكذا الوصل في كل اي الادانة والغصب بيان وجاء متانين لم يقض
لو احد منهما على حاجته فان جاء مسلمين فبعضهما بالدين لان الاسلام التزم احكام المسلمين والمدة كانت صحيحة
لشوتها بالراضى الا اننا لم تعرض لهما لانقطاع ولايتنا فاذا جاز مسلمين وجب القضاء لقلم الولاية حال القضاء
لا بالعقب لاي يقضي برد المقتضوب لما بينا انه ملكه واخرنا صانعه لمعانة نقض العهد فان قبل مسلم متانين
شككته اي دخل مسلمان دار الحرب بامان فقتل احدهما صاحبه عدا او خطا وودي من ماله اي على القاتل الدية
وكفر للظلم انما يجب الدية على العاقل في الخطا لانهم لا يقدر ورون الصيانه مع تباين الدارين وفي لايسر من
معنى اذا كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه كره فقط في الخطا اي لاشي على القاتل الا الكفارة عندنا في حصره وقال
عليه الله في ماله في العمد والخطا والكفارة في الخطا قياسا على المسانين وانه ان الاسراء تبع لهم في دارهم
بصير ورتهم مقهورين في ايديهم فسقط عنهم العصمة وبدون العتمة الحرب الدية وانما وجبت الدية في المتانين
لانها في دار الاسلام حكما وان كان في دار الحرب حقة ولا يمكن عمن ماله ان ائمت حسانه
او شراه او وضع عليك الجرة فان رجع قبل ذلك الى الحر في قبل الاجل المذكور فيها جزاء الشرط محذوف وهو قوله
فنها والا اي ان لم يرجع فهو دمي لان كل ان يرجع الى دار الحرب يسلكوا شترى مسانين في دارنا ارضا وضع
عليه خراجها يصير ذميا لانه بالترامه الخراج صار ملزما للمعام في دارنا ولا يصير ذميا لمجرد الشراء لانه ربما
يشترى بها للتجارة وعليه جرة سنة من وقت وضع الخراج لصير ورته ذميا بلزوم الخراج فيعتبر المدة من
وقت وجوبه او كسحت جرمه دخله دارنا بامان ذميا صارت ذمية لانها تابعة لقصير راضية بالمقام
في دارنا وفي عكسه لا اي كسحت جرمه لا يصير الزوج ذميا اذ يمكن ان يطلق فيرجع فان رجع المتانين لداره
وتدرك دية عند مسلم او ذمي وديننا في ذمة حل دمه لانه ابطال امانه بالعود وما في دار الاسلام من له على خط فان
اسرا وظهر عليهم فقتل سقط دين كانه على معصوم لانه لما صار ملكا زال ما لكنته فكون الدين ملكا لمن عليه لان دية
اسبق اليه من بدغره ومن عليه الدين اذا ملك الدين سقط عن دية والى دية اي صارت دية فينا لانها
في يده فقدر اذ يد المودع يكد وما في يد من المال صار فينا للثمن بتعا نفسه فكذا ما في يد مودعه وعن اي
يوسف ان الوديعه نصير مملوك للمودع من يدع بها اسبق عتق اي عبد معصوم في دارنا وان مات او قتل

لم يؤخذها على غير محتمل من الصحة وتقطعت أوتارها بالموت والاسلام لانها عقوبة وحقت
على الكافر فلما استوى بعد الاسلام والموت وبعد اهل الكفر يعني اذا حرت على ذي سنون تداخلت ولم تجب الا
جزية واحدة لما قلنا انها عقوبة طهارة يؤخذ بالتخلف والعقوبة اذا اجتمعت تداخلت ولا حدت ببيعة
ولا كنيسة منها اي دار الاسلام لقوله عدم لا كسنة في الاسلام اي عاداتها ولم اعادة المهتم لان
المشغول بل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ان البيع والكنايس ترك هذا يدل على جواز
الاعادة الا اذا ارادوا ان يبنوا وسع من الاول في منع عن الزيادة وعمر الذي عن المسلمين في زينة
وحركة وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل سلاح ونظر الكسنة وهو خيط علفه نقد الا يصبح المصور
يشبه الذي على وسطه ولا يكون من برسيم وبرسيم على مرج كالكاف صرت تساوهم عن نسائنا في الطريق
ان لمشي تساوهم في ناحية الطريق لا في وسطه واحكام بان تكون بمنزلة من على خلاف ميرزا المكات ولعلم على دورم
كيلا يستغفر لهم كسلا سقوا عليها سائل قد عولهم بالمعزة وبعض عبده ان غلب على موضع حرمنا اي لان كاربونا
او حتى بدارهم لان عقد الدخلة حلالا عن فائدة ومضى دفع شر الحراب عنا فصار كمرند في الحكم مودة للحماة لكن اذا امر
او ذم الذي يقض العبد على دار الحرب يسترق المزدنيقتل ان احضر على ارتداده لا ان امتنع لا انقص عهده
بالامتناع عن الجيرة او في مسلم او قتلها او سبب النبي عدم لان سبه كفر والكفر المقارن لم يمنع عند الدخلة
فالطاري كلف بدفعه ويؤخذ من حال بالغني يغلبه تغلبه ضعيف كونه من مولا ما جرة والخراج لمولى العرش
لان مولى التغلبي التغلبي كولى العرش والعرشي اذا اعتن عبد الكافر يؤخذ منه الجيرة ولا يعتبر حاله حال مولا
فلذا يذاومهم في الجيرة مستلما وخبرة مصالحا والخراج ومال التغلبي يديهم الى مديته كمال اوجب للامام متعلق بقوله
ويديهم وما اخذ منهم ملاخر في مصالحتهم كسنة النور وبناء اقطة ومعنى ما لا رفع وجوه وموايرفع وكفاية العلماء العشاء
والعمال وورق المعاملة ودر ابرهم لان مال بيت المال وصل الى المسلمين بغير قتال وهو معتد لمصالح المسلمين ومولا
علمهم ونفقة في دارى المعاملة على الاباء فلم يعطوا كفايتهم لا اخرجوا الى الاكتساب وذات شغلهم عن القتال
ومن ما شغل في نصف السنة حرم من المعطاة نوع حله وليس بدین ولذا يسمى عطاء فلا ملك قبل القبض
باب المدين من ارتد والعياد بالله عرض عليه الاسلام لوجاء العود اليه وكشف بهمة
فان استعمل جسد بلذايام قبل ان لا لم يطلب التاجيل بقيل من ساعته في طاهر الرواية وفي النوادر عن ابي حنيفة والى
يوسف المشي للامام ان يؤجل طلب ذلك او لم يطلب وقال الشافعي رحمه الله يجب على الامام ان يؤجل ملته ايام للحال ان
يقتل قبل ذلك لان ارتداد المسلم يكون عن شبهة ظاهر اقل من ماله مدة يقدر على ازالته بالتامل فقد زنا بالثلث
ولما هو له من بدل دينه فاقبلوه ولانه كافر حزين ملته الدعوة فيقتل في الحال بلا امهال كالكافر الاصل ولا يجوز تأخر

ما وجب الحال لا موموم في الاستقبال وان تاب فيها ومضى الى التوبة حاصل بالشريعة عن كل دين سوى دين الاسلام
او عا اسفل اليه لان المقصود يحصل به وقتله قبل العرض ترك مدب بلا صحن اي لما شئ على القاتل لان الكفر منبج
ويروى ملكه عن مال موقوف الى ان يتبين حاله فان اسلم عاد الى ملكه وان مات او قتل او حتى بدارهم وحكم به
اي حكم القاضي كحاقه عنق مدبره وام ولوم وحل دينه عليه لان المؤجل بعينه حال الموت للمدين وكسب سلامه للارث
للمسلم وكسب دينه في عند الى حنيفة وقال الاكل ما لورثة المسلمين لان ملكه باق في كسب الردة ولذا استندت بقرينة الموت
مستند الى ما قبل ردته لانه سبب الموت فكون توريث مسلم عن مسلم وكذا ان تفرق انه ترد اموقوف لثمة د حال فلا يكون
الملك الثابت باصحا فكون فينا واستناد التوريث اي قبل الردة انما يمكن في كسب الاسلام لان في كسب الردة
وبعض دين كل حال من كسب ملكه عن الزم الاسلام يقضي ما اكتسبه فيه وما لم يرد في ردته نقض ما اكتسبه فيها فخذ
الى حنيفة وعنده ان دينه يقضي من كسب الاسلام لانه مورث وكسب الردة في والدين يتعلق بالمال المورث الا اذا اعذر
قضاءه من يقضي من كسب الردة كذمى مات ولا وارث له يكون مال المسلمين ولو كان عليه دين يقض منه وفي رواية عنه
يقضي من كسب الردة فان لم يبق فمن كسب الاسلام لان كسب الردة خالص حقه وكسب الاسلام حق الورثة لرواى
ملكه نفس الردة فقضاء الدين من حقه او من حق الورثة وقال لا تقض من كسب في الاسلام وكسبه في الردة لغير
ملكه فيها وبطل بكا حقه ووجه لانها يعتمدان على قيام الملة والملة لا مله بوضع طلاق واستيلاده لان الطلاق
لا يتوقف على تمام الولاية فان للعبدان تطلق امراته وصورته فيما اذا ارتد امعا والاستيلاد لا يتوقف على حقيقة
الملك الا يرى ان اللاب استيلاد جارية ابنه وتوقف معا وضو بغيره وشراؤه وبهيشه واجارته وتديره وكذا
ووصيته ان اسلم بعد وان مات او قتل او حتى وحكم به بطل عند ابي حنيفة واجازا ما سوا اسلم او لم اسلم لان
طهية التفرقة تعتمد على قيام الولاية ومعنى موحودة كونه مكلفا والملك وهو قائم لانه لو زال لزال الورثة ولم يزل
انفاقا وكذا ان المرتد حزين في يدينا ولهذا العقل وكونه حرييا بسبب سلطان تفرقته ورواى ملكه الا ان الاسلام
موجوده فعلا يتوقف تفرقه لتوقف جلاله من القتل والاسلام فاذا جاء من دار الحرب مسلما قبل حكم اي حكم القاضي
بلياقة فحاله لم يرد وان جاء بعبده اي بعد احكم وماله مع ورثته اخذه اي اخذ ما وجد من ماله في يد ورثته وان
ازاله الوارث عن ملكه لا يضمنه لانه صادم بقضاء القس وكذا امهات اولاده ومديتروه ولا يعود الى ملكه
لانهم عتقوا انقضاء القاضي والعقل لا يمنع بعد وجوده ولا العقل برده وكسب حتى تسلم لقوله عدم لا العقل المرتد
وتقع تفرقه وكسب لورثته لان ملكه باق عليه ولا يقتل وان ولدت امه بغيره المنة اذا وطئ جارية في حال الاسلام
فاذاعة فوا بانه حري في الملة مطلقا اي سواء كان الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر بغيره الا اذا اجازت به
لا كسب من نصف جمل مديته ليرث في النصف لانه الولد يتبع الاب منهاك لان الاب متجبر على الاسلام

فكون اقرب الى الاسلام من النعمانية فصار في حكم المرتد والمرد لا يردت المرتد وان لم يرد حتى يبال بدار الحرب
وظهر عليه اي على كمال المال هو لورثه بلا شيء قبل القسم بل الخائن لانه صار ملكا للورثه بلحاظ بدار الحرب فيصير المرتد
اخذا مال الورثه وبالقسمه الجدة القسم وان لم يرد من ماله وماله في الجدة لانه لم يرد حتى يبال بدار الحرب وهو صنف مرتد لا يرد حتى
يقض فكتابة في المرتد مسلما حلالا والولاء للاب لان العاصي لما قضى الجدة لانه لم يرد حتى يبال بدار الحرب فاما عاد مسلما لم يرد حتى
وجعلت كان الابن كاتبة عنه نيابة ومن قبله تدخضا وظن بدار الحرب وقيل على الودة فدية في كسب الاسلام
خاصة عند الحنفية وعند سائر الامة في كسب الرد والاسلام لان العواقل لا يعقل عن المرتد اذا عاقله باعتبار النعمة
والكاف لانهم المسلم فدية في ماله ومن قطع يده بعد اقراره بالعاد بالله ومات منه اي من ذلك القطع يرد الا على بدار
الحرب فبقي الحاقه بدار الحرب فمات منه اي من قطع اليد ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه اي لو ارثه المتقطع
يترك لان قطع اليد يحصل حال النعمان لكن برأه اجابة جازت محلا غير معصوم فصارت يداها مضمومة يداها يردون
النفس والى المشقة الثانية فلو ان القصاص ميتا حتى يرد يردوه والموت يقطع السراية واسلامه صوة حادثة قد يردوا
حكم اجابة الاولى وان اسلم بها ومات اي ان لم يلجح اسلم فمات من ذلك القطع او لم يرد يرد الحاقه ثم عاد مسلما
ومات ممن كلها الى كل الدية لان اجابة وجبت على محل معصوم ومات على محل معصوم فوجب كل الدية كما لو لم يرد
الرد كما تبارك وتعالى بدار الحرب واكتسب ماله فاحد بالاولى ان يسلم فعقل فدلها السيد وما بقي لو ارثه اما عند سائر
فان كسب الرد يكون ملكا اذا كان حرا فكسب الاسلام فكذا اذا كان مكاتبه وانما عندنا في حقه فلو ان المكاتب ملكا
اكتسبه بالكتابة ومضى لا يبطل بالموت حقيقة وحكم بعقوبة في آخر اجابة حية فكذا بالموت حكما فصارت حكا سببه كسب الاسلام
زوجان ارتد احدهما فماتت المرأة في دار الحرب فولدت مولى ولا تم الولد يعني ولا لولاه ولا لولاه عليه فالولدان في
لان المرتد يسترق فيقبضها ولولاه والاول جبر على الاسلام لا ولادة اي لا جبر ولا الولد على الاسلام لان الاولاد يتبعون
الآباء في الدين لا الاجداد لانهم يتبعوا الاحداد لما جاز ضربا لجزءه على كقولناهم اولاد آدم وحواء واداد
صبي يعقل اي يعرف ان الاسلام سبب النجاة واسلامه حتى لا يردت ابويه ان كان كافرا في جبر عليه اي على الاسلام
ان ارتد لان فدية نفعه ولا يعقل ان يرد من الاسلام بعد العرض عليه لان العقل عقوبة ومولاه من اجملها ولا يعقل
من الصبيان لا يصح ارتداده لان اقاربه لا يدل على غير الاعتقاد وكذا الجنون والسكون الذي لا يعقل
باب البقرة خروا عن طاعة عاصيكم بالعود وكشف شبهتهم فان جبر واجتمع من كل
لنا قائلهم بدار الحرب لان امرنا بقائهم فمقتلهم وان لم يردوا دفعنا شرهم ذكر العذر في البيداه الامام بالقصاص حتى يدوا
فان يدوا نقاتلهم لانهم مسلمون ولا يخل قتلهم الا دفعنا جبرهم على جبرهم اي سارع على قتلهم ونفع مولاهم اي جازة وحقون
انها سلا على المولى والارواح بالغة ومن كافر اي ومن لا يرد لا يرد عليه جبرها ولا يتبع حال كونه مولى لاننا قائلناهم

لرفع بغيتهم وقد ارتفع ولا يسي اربيتهم وحسن ما لهم الى ان يتوبوا القول على رضى الله عندهم اطل لا يقتل اسيرة ولا يكشف
ستر اي لا يسي اسائهم وقد اربهم ولا يرد ما لهم وسئل سلا حرم عند الحاجة اي ما مل المسلمون سلاح البغاة ان احتاجوا
اليه ولا يجب شئ يقتل باغ منه في عسكرهم ان ظهر عليهم لان القصاص لا يمكن استيفاء الا بالقتل ولا ولاية لنا
عليهم زمان العقل فلم ينفذ العقل بوجوبه كالقتل الذي وجد في دار الحرب وان غلبوا على مقر قتل من اعادى
امل المص لم يرد اي رجلا آخر من اهل المص فظهر عليهم ان غلبنا على اهل المص قتل به ان لم يرد فيها حكمهم حتى ارفعهم الامام
لان ولاية الامام لم ينقطع على اهل المص فاما اذا جري فيها حكم اهل البغى فقد انقطعت ولاية الامام عند جلاها
وباع قتل عاد لا مدعيها حقة اي قاتلا كانت على الحق من قتلنا وانا الان على الحق من قتلنا فكل من قتل عاد لا مدعيها حقة
فيما يظن وروى ان الصبي اذا جبر على حمل دم استحل تاويل القرآن فهو موضوع وذلك ان اهل البغى يستحلون القتل
تاويل البغى انما يكون في المص فصار استلهم واقف وصح الدفيع منهم كما في منع اهل البغى وناوئهم وهذا الزوم
الا حكمهم بالانتماء الى المص والاسلام لا ينفذ الا بالقتل لا بغيره تاويل ولا الزام لعدم الولاية لوجود المنع فان اقرنا
بما يظن باطل لا يرد عليه ولا يرد عليه خيفة او قال ابو يوسف لا يردت البغى والوجهين وهو قول الشافعي والسلاح
من رجل من علم انه من المص فقتله على العصبية ونسب لها وقد قل الله تعالى ولا تقتلوا اولادكم
والمنع وان قيد بالسلاح لان جميع اهل المص ممنوع ولا خلاف ان لم يعلم ان المشتري من اهل العنة لما يكره
بما يظن بالقتل لا يرد عليه ولا يرد عليه خيفة او قال ابو يوسف لا يردت البغى والوجهين وهو قول الشافعي والسلاح
وان جبر اهل المص بالقتل كان في مفاضة او مسقة بدار الحرب ولا يرد لان الدار دار الاحرار لا دار العبيد
دعواه بالحق وبثوب حرة بعباد الظاهر لا تعارض البينة ونفقة وجانية في بيت المال وادركه لما روي
ان عليا رضى فرض نفقة من بيت المال ويكون ارتد لان احوال بالظمان ويكون جناية على بيت المال ولا يرد
اللقط من اخرج لان يده عليه اسبق ونسب بمنزلة دعاة ثابت ولورجلين اي ولو كان من ادعاه
رجلين لانهما استويا في السبب وهو الدعوة او من يصف منهما علامة يعني اذا ادعاه رجلا من وصف
احد منهما علامة في جسد يثبت النسب له لان الظاهر يشهد اذ العلامة وافقت كلامه او عباد لم يرد
على قوله رجلين يعني اذا ادعى عبدا ان اللقطة ابنته يثبت نسبه لانه نافع له وكان حرا لان المملوك قد يلد
حرا فلا يبطل احرته البتة تبع الدار بالشك او ذميا اي لو كان من ادعاه ذميا يثبت نسبه وكان حرا
يتبع الدار الاسلام ان لم يكن في عودهم اي عود الذميين بان كان في قري اهل الذمة او كنيسة واذميا ان كان
فان المسلمون لا يصفون اولادهم في البيعة وكذا الذميون لا يصفون اولادهم في مساجدنا فيعتبر المكا
وفي رواية يفتنوا جدهم اي مكان وجب ان كان مسلما يصير اللقطة مسلما وان كان ذميا فذميا وانما شد

الحر

عليه اي اذا وجد مال مشدود مرفا له بامر القاضي ولا يوفى له مالك ولا قاضي ولاية العامة وقيل بدون
اي تصرف في اللقيط بدون امر القاضي لانه مال اللقيط نظام يده وبالمقتضى اي يجوز للملحق قرضه لانه نافع له
وسليم في حقه لا انكاحه الى حوز انكاحه لانه يعتمد الولايه بالترتيب او الملك لم يوجد واحد منهما ونص في مال
المبيع والبشرى لا يجوز قياسا على الام اذا لا ولاية التصرف في التبرع لئلا يؤول الى هوانه في الشقة والموجود
في كل منهما احدهما واجازته اي لا يجوز ان لو حرم في الاصح فبدلان العقد ورئى قال في محقه لانه يجوز لانه
يعود الى مشقة وحفظه عن الاجانب وكونه اصح لان الملحق لا يملكه الا في منفعة قصدا كما لم خلاف
الام لانها تملك الا في منافع بلا عوض والاستخدام معوض بالاجارة اولى **كتاب**
الملقطة متى مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه مما جاز ان يشهد على حده ليرده اليها الى ان يشهد
انه ياخذها لحفظها ويردها على صاحبها لان الاخذ على هذا الوجه ما دون فيه شبهة ولا الى ان لم يشهد
لازمت في هذا الاخذ نصار كالتصايب ان جاز المالك اذ لا يرد ليعني اذ لم يشهد غير الملتصق او اذ لا يرد
للرد وادعى مالكها اخذت لنفسه فالقول بالملك لانه اقر بسبب وجوب التمسك وهو اخذ مال الغير بغير اذنه او بغير
وهو الاخذ لما فيها فلا يبطل بالشك كقوله في الاشهاد ان يقول من سمعته يشهد بقطعة فله ان يملك ويعرف
في مكان وجدت وفي الجامع مدة لا يطل بعد ما يحكم بصفحة اعلم ان الملقطة ان كانت قليلة او كثيرة يجب تعريضها
الى ان يعلل على علمه ان صاحبها لا يطل بعد ذلك في الصحيح قيد بانه لا يرد ويؤخذ عن ابي حنيفة انها ان كانت عشرة
درهم فصاعدا عرفها ولا وان كانت اقل عرفها حسب ما يرى فلم يستقر لانه ان نصيب الحق دبر لا يكون بالرى
اخذت من اهل او الحرم يعني لقطتها سواء في مدة التمسك قال الشافعي يجب تعريض لقطه لغيره الى ان يحضر صاحبها
ولا يبق من اللقطه كقبض المار بها الى كاف فساد لم يتصدق وان كان نياحه كالتواقة وقشر الرمان لانه ياخذ
ويشبع به من غير تعريض لان صاحبها اذا وجد ما في يده اخذها لان القاءه يكون اباها لا يملكه او التمسك من الجمل
لا يصح وبالا باء لا يرد ولا يملك المبيع فلا اخذها فان جاز بها بعد ما يتصدق بها وان اجازها لانه اجماع الاسمية للمال او ضمن
الاخذ الى الملحق او المسكن لان الاذن بالتصدق حصل من الشارع لاسيما في الكفر فلهذا يتوقف على اجازة من حيث
ان التصديق حصل بالاذن ملكه الفقرة قبل الاجازة ومن حيث انه حصل بدون اذن المالك ثبت للغير ملك غير لازم وانها
ضمن لا يرجع على الاخر اما الملحق فلا يملكها من وقت التصديق فكون مقتضاها له واما الفقرة فلا لزوم عوض ما وصل اليها
في هبة وجدت يعني كما اذا في الواجد التصديق هبة لقطه مالكها بالخيار من الاجازة والتقصير وما اتفق عليها الى الملحق
على اللقطه بلا اذن حاكم بمرح لانه لا ولاية له على ذمة مالكها فصار كما لو قضى من غيره بغير امره وبآذنه ليس على ربه لان المتقاض
ولاية في مال الغائب نظر الالامر بالاتفاق من النظر لانه لا يبق للمحوان بلا نفقة عادية ولبه القاضي مال منفعة من الهبة

110
صالحه للاجارة وانفق عليها منها احوال الولادة ونظر المالك كالاتي يعني كما تفعل كذا بالعبد الابن ولا تستعده
اذن الحاكم بالاتفاق عليها ونظر الرجوع على ربه نظر الجانيين في الامم قد بدله لانه من رواية اخرى ومعنى ان الامر
بالاتفاق يعني بولاية الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه لا يكفي بل لا بد ان يشترط الرجوع ان كان مولى الامر بالاتفاق
اصح وانما يامر بالاتفاق تقدر ما وقع عنده ان لو كان المالك حاضرا والا الى ان لم يظهر باعها وامر بحفظها لان المصلحة
الراية ربه ان يرد على ماليتها فكون ضرر صاحبها والتقاضى نصيب طر المملوك والمنفق حبسها اي منعها عن مالكها لاخذ
منفقته فان ملكك اللقطه بعد حيلولة سقطت النفقة لانه في معنى الرمن وقيل لا اي لو ملكك قبل حبسها لا يسقط لانه لا يملك
له به حقيقة وانما ياخذ منه الرمن بعد اجراء الحبس فان من مدعها علامتها بان يسبح وزن الدرهم وعددا ووعا
حل الدفع لقوله نعم فان حطها صاحبها فمعرفة علامتها بعد ما فادفعها اليه وبهذا الامر لا باء فان دفعها
ياخذ منه كغيره نظر ان نفسه لا يملكه ان يكون صاحبه غيره فيضه ولا يملكه لغيره لقوله نعم البديع المدعي وبهذا حديث مشهور
ويستفاد بها اي الملحق بالقطعة فيقول الحقول لم يملكها طر بالها فادفعها اليه والا فانفقها فانما رزق سابقا الله
اليك والا اي ان لم يكن فقرا يتصدق ولو على يده لوللوصل وفروعه وعرضه او كانا فافقرا **كتاب**
الابن وهو المملوك الذي فتر من مالكه قصد ان يرد له من مولى على يده على اخذها فانه من احياء ماله وللحال حرة
كحرمة النفر وكما ان احياه النفر غنم وبكذا احياء المال وترك القفال وهو المملوك الذي ضل الطريق الى منزله
من غير قصد قبل اجب لانه لا يرد الى يملكه ولا يوصل اليه طر او قتل هو كالاتي ولراية اي لمن يرد الابن
قنا او مذبذبا او ام ولد من مدة سبعا وعشرون يوما وان لم يعد له ان للوصل يعني ان كانت قيمته اقل من ربع
درهما فاردعون درهما لان الشرع قدره اربعين درهما بل ان توفى قيمته فحق انما عان ان يشهد انه اخذ
لله درهم من اقل منها اي ولو والابن اقل من مدة السفر فلان اتق منه اي من الاخذ لم يقصر ردا ان يشهد
على نفسه انه اخذه ليرده لانه انما في يده ولا تجزى له لان في معنى البايع من المالك ولهذا كان لانه يحسن الاتق
منه في الجعل يملكه البايع يحسن المبيع لا يستعاضا الثمن فان لم يشهد فلا شيء له من الجعل وضمن ان
اتق منه وعمل المهر من الجعل يعني الاتق لان الجعل للمراة باحياه ماله العبد وماله حق المهر من سواء كان
قيمة مثل الدين او اقل وان كانت اكثر فيقدر الرمن عليه والباقي على الراية **كتاب**
المعقود غاييب لم يدره حتى في حق نفسه فلا يبيع عسره ولا يقسم ماله ولا يبيع اجازته ويقسم القاضي من بعض
عهه ويخط ماله ويبيع ما يحاف فسادا كالتوارك وكذا وسفوق على ولده وابويه وعسره والزمن من المذكور
الكسار فان قلت قد اقضاه على الغاييب قلت قد السرى فصار بل يمكن للمشتري ان اخذ حقه لانه كان له من
ماضوا حقه فصار الا يري من الاستحقاق في حقة الابا بقضاء الاسبق عليه من ماله كالاتي وانما ونحوهما

لان توهمهم بالعقد والقاضى لا ينفى عن الغايب ميت في حق غيره فلا يثبت من غير ما يوقف من مال مورثه الى الورثه
سنة وعليه الغنى لان حياة المفقود تمتل والمتمثل على التوقف فان ظهر ما قبلها اي قبل تسعين فلا ذلك وبسبب حكم مائة في
يوم تامة المدة فتعقد عهده الموت اي تعقد امراته مدة الوفاة وينقسم ماله من يومه الى ان ياتي من ورثته الموجودين في ذلك
الوقت الذي حكم القاضي بموته وفي مال غيره من حيث فقده وما وقف الى من يرثه بغير عهده مائة اي يرد ما وقف له على ورثته
صاحب المال يوم مات صاحب المال كالموقوف للجنين اذا انفصل الجنين ميتا **كتاب الشركة**
في بيان شرك ملكه وموانع ملك الشراة والبيعة او الارث واختلاط مالا بها لا يمكن التميز وكل كالا
في حال صاحبه يعني حكمه النوع ان كلاهما في نصيب صاحبه كالا جنين في نصيب صاحبه الا باذنه وكذا في بيع
احدهما نصيبه من شركه في جميع العقور ومن غير شركه بغير اذنه الا في صورة الظاهر والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه وشركه
تتقدرونها الا بآب العتق وموانع يكون احد ما شارك في كذا وكذا او يقول الآخر قبلت وشركها علم ما يقدر
كشركه اسم مساهمة من الزرع لاحد ما فان هذا الشرط يقطع الشركة المختل ان لا يبيع بعد الاربعين ربح ينشأ كان فيه
ومى ربحه او جرمها وصلة وهي شركه مساهمة بين ماله الملهام المساواة في المال الذي يبيع فيه شركه ولا يبيى بزيادة
مال لا يجرى فيه الشركة كالعروض والعقار ونحوها حتى لو ملك احد ما ثمرها ولا ملكه الآخر يعقود المساواة ووجوب فلا يبيع
المالين متحد من حصة كل واحد مائة اي دينار وستعين الوكالة والكفالة يعني كل من الشركة كل من الشركة وكيل الآخر وكفيل عنه
وجنس كل لهما يبيع ما يشترى كل منهما يبيع على الشركة كما شراة احد ما يكون كشركها الا اذا كانا معا وكسوتهم فانه يكون
خاصة اذ معلوم ان كلاهما لم يقصد بالمساواة وان يكون نفقة فنفقة عماله على شركه والاستثناء المعلوم بدلالة
احال كالا استثناء المشروط بالفعال والبيع ان يطالب من الطعام بما يشاء المشتري بالاحالة بحيث يشاء المشتري
وصاحبه الكفالة لا يكفل عنه ما لم يشره بالشركه ويرجع الكفيل من المشتري ان ادى الى مال الشركة بغير حصة
لان الثمن كان عليه خاصة وقد قضى من مال الشركة وكل دين لازم واحدا يبيع فيه الشركة كالا شراء والبيع والاختار
او كعقوله بام فخذ الآخر يعني لو كفل احد المغاوضين اجنيا بل اذن المكفول عنه شركه فله في حصة وقال لا يبيع
فقدنا الكفالة بالمال لان كفالة النفس لا تترك شركه انفاقا وقيد بالآخر لانها لو لم يكن مالها لم تترك صاحبها انما ان
الكفالة تترك وتترك احد المغاوضين لا يلزم الآخر وكذا ان الكفالة بشرط ان لا يترك تجارة بغيره كونهما باهر المكفول عنه
وبغيره لا يملك للبيع ونحو اخر ازعم لزوم دين سبب لا يبيع فيه الشركة كالا يات والبيع والبيع لمن كانت المرأة
عقدت عقد المغاوضة ثم خالعت مع زوجها والبيع عن دم يرد وكالنفقة فان ما يلزم احد ما من الارش والبيع
والبيع لا يلزم الآخر لانها لم تدخل تحت المغاوضة لكونها ليست لتجارة وان ورث احد ما او مبد ما يبيع فيه
الشركه كالا ربحه والدانير وقض صارت عتقا ناس بطل المغاوضة ويصير عتقا لان المساواة فيما يصير راس مال الشركة

شرط في المغاوضة ابتداء وبقاء وقد قلنا اذا الاخلاط شاركة فيما اصابه وفي العرض اي ارث العرض والعقد رقيبت متا
لان المساواة فيما لا يبيع راس مال الشركة ليست بشرط ابتداء فلا يمنع بقاء عتقا معطوف على قوله مغاوضة
وهو شركة في كل تجارة او نوع بغير شركة العتقا وهو شركة في كل تجارة وخاص وهو شركة في نوع كالا رقيق
او الثوب او غيره وكذا وسق شركة العتقا به لان كل واحد منهما جعل عتقا تصرف في البعض المال لا صاحبه قبل
سقي به لانه شئ عرض لهما هذا القدر ولا يثبت على العموم من قولهم عن اي عرض وظرفه لا تنقضي الكفالة لان الكفالة
يثبت في المغاوضة تحقيقا للمساواة ولا مساواة في العتقا ويقع العتقا ببعض ماله اي ببعض المال من احد ما
دون البعض ومع فضل مال احدهما وبساوى ماله ما دون الزرع وفي الحائز شرط التفاضل في الزرع مع تساوى
المالين انما يبيع اذا شرط العمل عليهما او عاين شرطه فضل الزرع فان شرط العمل على اقلهما رجحا لا يجوز فالزراع
لهما على قدم المساواة لان الزرع لا يمتنع الا بالمال او بغيره على ولي نصيب فضل ربح فضل مال ولا ضمان على
وكون مال احدهما دراهم والآخر دنانير وكذا من احدهما دراهم ميف ومن الآخر سواد وقال زفر والشا في
رح لا يجوز بناء على ان لطلط شرط عندهما فلا يتحقق ذلك من مختلفي الجنس ولا خلط وكل مطالب بتمش مشرقة
لا يبيى لا يطالب الآخر بناء على ان العتقا لا تتضمن الكفالة ثم رجح على شركه بخصته منه اي من الثمن ان اذنه من
ماله ولا يصح ان اي شركة المغاوضة والعتقا الا بالنقد والفلوس النافقة والتبر من الدرهم والدنانير وهو
ما يكون غير مضروب والنقطة وهي فضة غير مضروبة ان هكل تعامل الناس بهما وبالعرض كعقود باع وكل نصف
عرضه بنصف عرض الآخر ان قيمتهما متساوية حتى يصير مال كل واحد منهما مشركا بينهما شركة مملكت ثم يعقدان عقد
الشركة ان شاءا مغاوضة وان شاءا عتقا فيصير العرض راس مال الشركة وان كان قيمتهما متفاوية بان يكون
قيمة متاع احدهما الفا وقيمة الآخر الفين يبيع صاحب الاقل ثلثي متاعه بثلث متاع الآخر فيكون الربح بقدر الملك ويكون
على منهما وكيلان من الآخر وانما يكون الربح بقدر الملك لان الزرع هنا غا المال خلافا لما اذا كان راس مال
احد النقيدين فان الربح يمتحق بالشرط وهلاك ماله ما الى مال الشركة او مال احدهما قبل الشرا بطلها اي الشركة لان
المعقود عليه في عقد الشركة المال وهلاك المعقود عليه يبطل العقد وهو على صاحبه اي الهلاك على صاحب المال
قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر لان راس مال كل واحد منهما قبل الخلط باق على ماله وبعد الخلط عليهما
يعني يملك من مال الشركة لا يتميز فيجعل الهلاك من المالين فان هلك مال احدهما بعد شراة الآخر بماله ورثته بها
يعني يكون المشتري بينهما على شرط لان الملك وقع مشترك بينهما القيام الشركة وقت الشركة فلا يغير حكمه هلاك
ماله الآخر بعد ذلك ورجح على الآخر اي ربح المشتري على الذي هلك ماله بخصته من ثمنه وان هلك اي احد المالين
قبل شراة الآخر ثم اشترى الآخر بماله شيان وكله حين الشركة فريحا بان يقول كل منهما لصاحبه كل ما شرته
بالمال الذي هلك فاشترى نصفه في مشرقة لهما شركة مملكت لان الشركة بطلت قالوا له المقترحة بها قائمة فكان شركته
حكم الوكالة شركة مملكت ورجح بخصته من ثمنه والافالة اي ان لم يصرح الوكالة فيها كان المشتري للمدعى شراة خاصة

وتصيان بالعدوى

فيكون من ثلث ماله والصحيح انه ما يشترط فيه من شرط لا يلزم ولا يمنع الارث كالعادية وعند من يلزم
ويستثنى من الثلث والوقف في العهر من كل المال كذا في الكافي والا في مسجد بني واقرض بطريقه واذن للناس الصلوة فيه وصلى
واحد فانه يزول ملكه عنه وكذا عند محمد في رواية لتعذر فعل الكل فتاب الواحد عن الكل فتاب هو حقه لتعذر غيره ورواية
عن ابي حنيفة ومحمد بشرط الصلوة جماعة وهو الصحيح لان المساجد تبقى لاقامة الصلوات فيها جماعة فلا يصح مسجد قبل حصول
هذه المقصود وان جعل ان للوصل تحت سراب بكثر التين ثبت تحت الارض للتعذر لمصالح اي لمصالح المسجد كالحق في مسجد
بيت المقدس لانه في كل يوم الشرباب مملوكا لاحد وان جعل لغيرها اي لغيرها مصالح المسجد وساداره مسجد واذن للناس
فيه فلا اي لا يكون مسجد ولا يصح وان مات يورث عنه لان المسجد ما يكون خالصا لله ولا ينفق حق العبد متعلقا باسفه
وعند من يوجبون ملك الوقف بنفس القول وعند محمد بتسليمه الى الموقوف وقبض شرط فصح وفق المشاع هذا
فصح في خاصة للاختلاف المذكور وجعل اي جعل غلة الوقف والولاية لنفسه وشرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء
عند من يوجبون خاصة اما وقف المشاع فلان القسمة من ثمة القبض واصل القبض عنده ليس بشرط فكذا تامة واما جعل
الغلة لنفسه فلان العين بالوقف يزول عن ملكه الى الله في ملكه فصار شرط لنفسه ماله في قبضه وبه قال
من تابعه عليه الفتوى فزعيا للناس في الوقف واما جعل الولاية لنفسه فلانه اقرب الناس الى هذا الوقف فيكون احق
بولايته الا ترى اني في المسجد او باقامة مصالح المسجد وعمادته ونصب الموقفين وشرط الولاية لنفسه وان في منها غير ما هو
على الوقف فلما مضى ان يخرج منه واما شرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء فلان فيه تحويلة الى ما يكون ضيقا من
الاول ومثله فكان تقديرا لا ابطالا فيصح تحتها وبه قال اهلا والخلاف وعند محمد يصح لان التسليم شرط لغير العين
عن ملكه لا الله في وينقطع احتصاصه ووقف المشاع وشرط لنفسه بنافي ذلك وفي الولاية شرط الاستبدال به الوقف
ويبطل شرط لكونه فاسدا وشرط تمامه اي تمام الوقف ذكر مصرف مؤبد على محمد حتى اذا كانت لجهة يتوهم انقطاعها
لا يصح اذا لم يجعل غيره لان موجب الوقف ان الملك بلا تملك وذلك ما يتبدل لعنق فاذا كانت لجهة يتوهم انقطاعها لا
يتوقف على منقضاءه وقال ابو يوسف هو بدونه لان المقصود هو التقرب الى الله به وذات مرة يكون الفرق الى جهة تنقطع وتارة
بالفرق الى جهة تنابد فيصير في الفضل في حصيل المقصود الوقف واذا انقطع المرفق صرف الى الفقير قبل الخلاف في ذكر
الثابت لان نفس التابيد شرط لاتفاق وجه وقف العقار لا المنقول لانه لا يابا بدونه عن محمد في وقف منقول فيه تعامل الناس
والمراد القدر من المنفعة والبناء وبنائها والقدر والمرجى والمصحف وعليه كثر فقهاء الامصار وعليه الفتوى واذا لم
الوقف لا يملك ولا يملك ولكن يجوز قسمة المشاع عند يوسف بان وقف نصيب من عقار مشترك يجوز للواقف ان يقسم
مع الشريك وان وقف بنفس عقاره والقاضي يقسم مع الواقف ولكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصنف وعند من لا يوجب
لا يقسم بل يترابون ويبدل من ارتفاع الوقف بجماعة وان لم يشرطها الواقف ان للوكيل ان وقف على الفقير وان وقف
على محبتين واخره للفقراء فهي الى اربعة ماله في حال حيوة ولا يؤخذ من الغلة لان الغرم بالغنم فان امتنع او كان
فقيرا اجتمع الحاكم وعلم باجرة ثم رده الى مصرفه ونقصه بكثر السنون المنقوض كالخشبة وعين يعرف في اربعة اوقات

ان في

الحاج اليها وان تغذر صدقة اليه ببيع وعرف عنه اليها فلو قبل البديل اليها الى مصرف البدل ولا يتم اي ذلك الثمن بينا مصاف
بين من يوجب الوقف لان حقه من المنفعة دون العبد هو مبادلة مال بمال بالتواضع كذا في النزهة
والمنصف اهله لكونه متنا ولا يبيع بغير رضى كبيع المكسر فانه يبيع بنقد بايجاب وقبول وهو ما ذكره الامام في قوله
بعت واشترى بثلثي ما مضى لان البيع انشاء بنقد والواضح لم ينعقد له لغضا خاصا فاستعمل اللفظ الذي وضع للاخبار
وعن الخافى ويستدعي سبق الاخر به لانه انشاء لكون الكلام محتملا ولم ينقد بلفظ المستقبل لانه يكون عدة وذا ابدل
على الوجود لا محالة وفي الاجناس ينقد بلفظ المستقبل اذا اراد به الحال ويتعاطى في النفس والنفس لان ركن البيع هو
التواضع والتعاطى بدل عليه قبل الاعطاء لما بين يمين وهو الصحيح احترازه عما قاله الكرخي بالتعاطى بنقد مطلق
دون النفس واذا اوجب واحد قبل الاخر في المجلس المبيع بثلثي الثمن او ترك الا اذا بين كل كماله من قبل بثلثي
ان قبول الاخر في المبيع اذا لم يبين ثمن كل واحد فان بين ثمن كل واحد بان قال بعت هذا بدينهم فله ان يقبل
بعض المبيع لانه منفعتان وما لم يقبل اي مادام لا يقبل الاخر بطل الايجاب لانه رجع الموجب سواء كان بايما او
مشتريا او قام ايهما من مجلس بغيره اذا وجد الايجاب من احد المتعاقدين ثم قام احدهما ايهما كان من البايع او المشتري
قبل قبول صاحبه يبطل الايجاب السابق لان القيام دليل الاعراض ولو تبنا بعلبة السفينة فمرت لا يبطل المجلس لكن تبنا
بمنزلة البيت لانها لا يمكن الايفاف ولو كان ذاتين تبران فتبايعا يبطل المجلس لانها على كمال الايفاف ولو قبل الاخر
قبل المشاع بخلوة لا يبيع بظاهر الراوية ولو كان في الركوع فقال بعتك فاضاف الى اليها ركعة اخرى فقبل جاز وبطلت
واحدة لا يستبدل المجلس اذا اوجدها اي الايجاب والقبول لزم البيع ولا يثبت خيار المجلس وقال الشافعي لكل منهما
خيار المجلس لم يغير فابدها لقوله من المتبايعان باطيانا مالم يتفرقا ولان الفسخ ابطال حق الآخر فلا يجوز والمرد
بالحديث خيار قبول والتفرق الاقوال ومثله العوض المشار اليه وصفه لان الاشارة الى سبيل التفرق وجهالة
الوصف لا تنفع في النزاع فلا يمنع الجواز لا في غير المشار اليه بغيره اذا كان الثمن غنيمت رالية لا بد من معرفة قدره و
صفته لان جهالة ثمنه تنفع في النزاع المانع عن التسليم فيعبر العقد عن المقصود وبه في حال اي وجه البيع بثلثي حاله
وباجل علم قديمه لان جهالة الاجل تنفع في النزاع وبالثمن المطلق وان قال بعت هذه بعشرة دراهم ولم يذكر صفتها
فان اتمت مائة النقود فعلم ما قدر به ببيع البيع على قدره من اي نوع كان بغير يعطيه المشتري اي نوع شاء لانه
لا منازعة عند عدم الاختلاف في الماله وان اختلفت النقود فعلى الارواح وعند من هو اختلاف ماله النقود
ان لا يتوى رواجها الا ان يبين احدها اي احد النقود لان جهالة مقصوده في المنازعة فاذا بين ارتفعت جهالة
وجه الطعام اي وجه البيع في الطعام والطوبى كليا او جزا فان بيع بغير جنس لقوله من اذا اختلف النوعان فيعبر كيف
يشتم وباناء او جرمين لم يدره لان هذه جهالة غنيمت من التسليم وهلاكهما نادرا قبله فلا يصح هذا اي لم يخل
الاناء الزيادة كالخشبة واما اذا احتملها لا يبين والغراب لا يبيع وفي صاع اى في البيع في صيرة كل صاع بكذا
وجناتها محمول عند من لا يوجب لان ما سواه وهو الفتوى الواحد معلوم العدم والثلث فيجوز البيع فيه وما ذكره محمول

وكان يدرهم

مادام في المجلس **سما** ابن عمر رضي الله عنهما اجازا خيار شهرين وله ما روى انه عم قال خيار من مئة لا باجعت فقل لا خلافة
ولي خيار ثلاثة ايام فلما جاز الزيادة عليها الا انه يجوز ان اجازا الثلاثة بعد ما شرط خيار اكثر من ثلاثة ايام لان لفظة
زال قيل فخرى تقريره فبعض العقد خلافا لفرق الشافعي فان شري على انه لم يتعد الفنى الى ثلاثة ايام فلا بيع صح لانه
معنى شرط الخيار في المقصود فيصح لئلا خلافا لفرق والاربعة لان شرط الزيادة على الثلاثة مفقود فان نقضه ثلاث
جاء لزوال المقصد ولا يجوز بيع عن ملك باي نوع حيوان اى خيار البايع لان خروجها عما يكون برضا البايع وخيارنا
فيه وقد تم تقريره البايع في البيع في مدة خيار بالوطى والهبة وغيرهما فيصير فسخا للبيع والتمن يخرج عن ملك المشتري اتفاقا
لكنه لا يدخل في ملك البايع عند حمله وقال لا يدخل فان قبضه المشتري فملكه عليه بالقيمة ينع اذا هلك المبيع في صورة كون
الخيار للبايع في مدة يفسخ البيع بالملك فيصح كونه مقبوضا على سوم الشراء فيقضى بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان
قيما بالمثل لانه لو تعقب بعد المشتري فلان يفسخ البيع فيضمن المشتري نقصان العيب فيد قبض البيع المشتري لانه لو هلك
في يد البايع يفسخ البيع ولا شيء على المشتري ولو تعيب في البايع فعليه ينقضى البيع بقدر وسقط حصة من الفنى وان تعيب
للبعض فالمشتري ان شاء اخذ بجميع الفنى وان شاء فسخ ويخرج المبيع عن ملكه باي نوع حيوان المشتري وهلكه في يده بالفنى
كعقبة بغير ان كان خيار للمشتري فملكه في يده او تعيب بغير الفنى ولا يملك اى المبيع للمشتري عند حمله وقال لا يملكه لان الفنى
ما يخرج عن ملك المشتري في الحيلة الا وطى والمبيع يخرج عن ملك البايع في المسئلة الثانية وجب ان يدخل في ملك صاحبه والالزم ان
يبيع مملوك بلا ما كان وهو غير معروف في الشراء اذا لم يكون الفنى والفنى في مملوك واحد وذا غير جائز ومنه خلاف نظره في
الاوطى يخرج عن ملك البايع ودخل الفنى في ملكه لم ان يجمع الفنى والفنى في مملوك واحد وذا غير جائز ومنه خلاف نظره في
هذه المسائل ومعنى قول فقهاء اعرس بالخيار بعد اذ انتهى زوجه بالخيار لا يفسد بطلان حمله لانه يملكها وان وطئها لها
لانها النكاح اى لان الوطى حكم النكاح لا حكم ملك المبيع فلا يمنع الرد حكم خيار عنده وقال لا يملكها لان الوطى حصل على
الرقبة فيمنع الرد هذا اذا كان ثيبا فان كانت بكر امتنع الرد عند ايضا للنقصان انما لا يقول الآء الكبر ولا يفتق
فيصير حكمه اذا اشترى ذارحم من مئة لا يفتق في مدة خياره عنده ويعتق عندهما ولا من شرطه قابل ينع من قال ان ملكك
عبد فهو حر في شراؤه بالخيار لا يفتق عنده ويعتق ثيبا ولا يفتق في مئة الفنى في مئة الفنى ينع اذا اشترى
امه بالخيار فحاضت عنده في مدة خيارها لا يفتق هذه الخبيث من الاستبارة اعلمه بل عليها ان يستأجرها بحضنة
اخرى لان البتراء اما يجب بعد ثبوت الملك وتقدمها ولا يستأجر على البايع ان ردت عليه فحينئذ ينع في الصورة المذكورة
لو اختار فسخ العقد وعادته بخلافه على البايع فلا يجب على البايع الاستبراء عنه سواء فسخ قبل القبض او بعده عندهما
ان كان الفسخ قبل القبض لا يجب على البايع الاستبراء وان كان الفسخ بعد قبضه لا يجب على البايع لان المشتري ملكها عندهما
ومن ولدته الله بالنكاح لا تصير ام ولد له ينع اذا اشترى زوجة بالخيار فولدت له في مدة خياره يد البايع لا تصير ام ولد
للمشتري فبطل الرد عنه وعنهم تصير ام ولده وانما قلنا يد البايع لانها لو ولدت في يد المشتري تصير ام ولده لانه اتفاقا
وهلكه في يد البايع عليه ان قبض المشتري بآذنه واودعه عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ينع اذا اشترى

فان

شيئا ينع على ان يخلو خيار ثلاثة فقبضه بآذنه البايع ثم اودعه عنده في مدة الخيار فملكه يد البايع هلك عن ملكه البا
ويبطل البيع عند حمله للمشتري اى يملكه وان رفع قبضه بالرد على البايع وهلك المبيع قبل القبض يبطل البيع
وعندهما يملك المشتري فصار مملوكا مملوكا فملكه عليه فيلزمه الفنى ولو كان الخيار للبايع فسلم الى المشتري
فاودعه عنده البايع فملكه يبطل البيع اتفاقا ولو كان البيع بآذنه فقبضه المشتري فاودعه عنده البايع فملكه في يده
هلك على المشتري ولزمه الفنى اتفاقا وبقي خياره دون شري بالخيار وبراءه باي نوع عن غنة المملوك المدة اى
في مدة الخيار وبقي خياره عنده فان اختار كان المبيع له بالامتنى وان فسخ عاد المبيع الى البايع لان **المأذون**
يلزم عدم التمكك والرد امتناع عن التمكك وعندهما يبطل خياره لانه لا يملكه لان الرد معلقا بغير عوض وهو ليس
من اهله وبطل شراؤه حتى متى خيرا بالخيار اى خيار المشتري فقبضه المشتري ان لم يبطل البيع عنه تبلا يملكها
مسما باسقاط خياره ينع لو لم يبطل البيع لملكها عند سقاط الخيار بعد اللامه وذا لا يجوز وعندهما يسقط خيار
لانه ملكها فلا يملك ردها بعد اللامه فمنه المسائل ثمة الخلاف ومنه خيار اى سواء كان بايعا او مشتريا
او اجنبيا بخبر مدة الخيار بالقول او الفعل وان جعل صاحبه للوصل ولا يفسخ بلا علم لانه اذا لم يعلم الفسخ صح
فربما لم يحقه ضررا اما اذا كان خيار للبايع فلان المشتري اذا لم يعلم الفسخ عمن ان يفسخ في المبيع فيلزمه قيمة
للمالك وقد يكون اكثر من الفنى واما اذا كان المشتري فلان البايع لا يطلب له ثمنه متى ما خيرا انما اذا عليه فيفسد
هذا اذا كان خيار الفسخ بالقول اما اذا فسخ بالفعل فالفسخ يفسخ حكما سواء علم الاخر او لم يعلم كما اذا كان خيار للبايع
فافتق المبيع او وهبه ينفق البيع وان لم يعلم لان المشتري لان ثبوت الفسخ فبطل خياره فلو علم الفسخ فبطل خياره
وكلي ينع بغير الوكيل وان لم يعلم فان فيه وعلم الاخر في الله يفسخ الا اى وان لم يعلم فبطل خياره في الغيب والتعيين
كما اذا اشترى احد الثوبين على ان المشتري بالخيار ياخذ ايهما شاء ثبت خياره لورثته لا الشرط والردية اى لا يورث خيار الشرط
وخيار الردية لان خيار الشرط والردية متين في رقة ومثمنه في التوال فلا ينتقل الى واره واما خيار الغيب فغير مودت
ايضا لان خيار الذي كان للميت بطل بموته وانما ثبت للوارث لخياره مبتدأ بآذنه باي نوع خياره وهو ملك المبيع سلمه عن الغيب
فانما اوجب العقد للميت سلمه عن الغيب فيتحقق الوارث مطالبة البايع بالتسليم سلمه لا ترى لخياره قد ثبت للوارث ابتداء وان لم يكن
ثابتا للورث بان تعيين المبيع في يد البايع بعد موت المشتري قبل ان يقبض وكذا خيار التعيين غير مودت ابتداء بل للوارث ورث
المبيع محمولا محتملا على الفنى فيثبت له خيار التعيين ابتداء كمن اخذ مال عال رجل يثبت له خيار التعيين وان اشترى وشرط
لخياره فبطل خياره لان خيار التعيين يثبت له خياره في العاقبة في النوازل ان شرطه في خياره ان يورثه ان يورثه
والا فلا فلا فلي اجاز او يفتق في ذلك فان اجاز احداهما وفيه الآخر قالوا قل اى السابق او لعدم المزاج وان وجب معا
فالفسخ اولى لانه اولى باعتبار ان العقد **بما روى** في جنة ينع لخلا وبيع عديي بخياره او معا
ان فصل ثمن كل وعين على الخيار لان المبيع معلوم والشيء ايضا معلوم الا انه يفتق القبول الذي لا خيار فيه يقول الآخر
وكذا شرط صحيح لان الذي فيه الخيار داخل في العقد وان لم يدخل في حكمه اذا دخل في قبوله شرط صحيحا بخلاف ما لو اشترى

البراءة يكون مقرراً لا نوعياً فلا يفسد به العقد والبراءة لان البراءة معنى التملك وتلك المحمول لا يبيع **باب**
البيع المثل ويبطل ببيع ما ليس بمال كالدن والهيئة والحر والبيع به اي يبطل البيع بما ليس بمال لغوات ركنه وهو
مبادلة المال بالمال فانه لا يشبه لا تعد ما لا عند احد لان المانية تثبت للشيء باعتبار غيول كل الناس او
بعضهم بآه والقيمة تثبت للشيء باعتبار اياه لا انتقل به وقد ثبت صفة المقوم بدون صفة المانية لان جهة
من لفظ الهيئة بمال حتى لا يبيع بغيره وان لم يفسد الاستفاد بها شرعاً لعدم قول الناس اياه والبيع الباطل لا يفسد
الملك أصلاً ويكون امانه عند الفايض لان العقد اذا بطل بقي مجرد القبض باذن المالك وهذا لا يوجب الضمان
وقيل يكون مضروباً لانه يصير كالقبض على رسوم الشراء وقيل الاول قول في حصة والثاني قوله ما وكذا يبطل ببيع الم
لان المتحقق والعقد ثابت لها لقوله ما اعقبها ولولدها اي حاصبتها للعقد والمدة بالطلاق وهو الذي علق عقده بغيره
بلا قيد قيدنا بالطلاق لان مبيع المدبر القيد جائز والمكانب لانه المتحقق بغيره بعد الكتابة فلا يمكن المولى
من فسخه وفي بيعه ابطاله والمراد بطلان بيعه هو لا ان المشتري لا يملكهم بالقبض كما يملك المبيع في البيعة الفاسدة
الا ان بيعهم باطل بغيره اذ لو كان كذلك لسرى الفساد الى الفسخ اذ ابيع مع احدهم كما كان يسرى اليه اذ يبيع مع
لما يبيع مال غير مقوم لغيره والخرزير بالشيء اي بالادام والادام بغيره لان بيعه بغيره كالشوب مثلاً فاسد حتى
ملك الشوب بالقيمة لان المثل والخرزير مال لكنه غير مقوم واذا اشترى بها بالقبض صار يملكه بالعقد مقصوداً وفيه
اعزاز لهما والشرع امرها بانها تبطل هذا النقص واما اذا اشترى الشوب بالخرزير فمقصوده تملك الشوب وفيه اعزاز له
للمثل ولما قابلته لما قبلته لشرعاً امر الشرع بملك بغيره ذلك الشوب وبيع فن اي يبطل بغيره فن قيم الى حرز ذكية قيمت الدميعة
وبيعاً وان سعى في كل من الفسخ والخرزير والذكية والهيئة عند حقه وعندهما البيع جائز في حصة العبد والذكية
ان فصل الثمن والايضا **باب** ان الصفقة متعقبة بمعنى يتفضل الثمن فلا يسرى الفساد من احد الى الآخر
ان الصفقة متعقبة واذا فسد بعض المواضع فسد البعض الباقى ضرورة لان قبول العقد لا كان قبلة في الثمن
وفيها فن قيم الى مدبر او فن قيمت بغيره لوجع بين عبده ومدبره او عبده غيره فباعها بغيره بغيره با حقة الثمن
لان عبده غيره محل البيع قد دخل في العقد بوقف على اجازة المالك ففسد بملك نفسه وبيع المدبر جائز بفساد
فهذا يدل على انه مال قد دخل في العقد خرج لان اتصال المانية به من وجه فصار للجمع بين عبدين والحق
احدهما المالك بغيره كما في البيع بملك ثم الى وقف في الصحاح فبطل لا يفسد فاقول الوقف غير مملوك لا يفسد فصار
فمن الملك اليه كغيره الى المالك لكن الصبي من الملك المضمون الى الوقف يصير مملوكاً لان الوقف مال في نفسه فسد
ببيع العرض بالخرزير فيجب قيمة العرض عند القبض وعكس اي فسد عكس وهو ببيع المثل بالعرض بغيره فيجب
من العرض بالخرزير ولم يبيع سكر لم يفسد لانه غير مملوك لا يفسد بغيره على صيغة المحمول والبيع في خطبة
لا يفسد من بطلان حله لانه غير مقود التسليم وهو ان اخذ بلا حيلة لانه قادر على ان يدخل التملك في الخطبة
نفسه ولم يفسد مدخله ففسد بغيره لانه مملوكه ولو فسد مدخله بغيره ولا يبيع بغيره الموهبة لانه قبل الاخذ

مملوكه لا يبيع اي لم يبيع بغيره لانه البطل من الولد والنتاج وهو ما يحل هذا الجمل لانه
ومن يبيع لخل وجمل لخلية وقد كان ليعتادون ذلك في الجاهلية فابطل ذلك بالمرى عند لان النتاج
معدوم وهو ليس بمال ولخل ايضا لا يكون مالاً لانه مشكوك الوجود واللقين اي لا يجوز بيع اللقي في الفسخ
للعرفانه لا يدرك ان في الفسخ ليقن او يرح ولا ان اللقي يزداد ساعة وساعة وتلك الزيادة علم يتناولها
البيع واخطا لبيع بملك بما ليس بملك مبطل للبيع ولا الصوف وعلم ظهر الغنم لان موضع القطع غير معلوم
الا يمكن ان يقطع على وجه لا يبقى شيء من الصوف على ظهر الغنم وجذع في سفوف ذراع من شوب ذكر قطعه
ولا يبيع ذكر موضع قطعه او لم يذكر لان بالبيع يفسد بغيره لا يرضاه البائع فيجمع عن قوله فيفسد
الى النزاع ولو بغيره بلا ضرر كبيع تفريق من صيرة وذراع من كرايس غير مينا ليس جاز ويؤيد صحيحا ان قطع
الجذع او قطع الذراع قبل فسخ المشتري لزوال المانع عن الفسخ ما اذا باع البذر في البطيخ حيث لا يقع صحيحا
وان قطعه وسلمه لان هذا الاتصال حكفي فصار العجز فيه اصلها وضربة القاض وهي ما يخرج من الصمد
بغيره الشبكة لانه محمول والمزانية وهي بيع الثمر على النخل بمرج وراي مقطوع الثمر الاول بالثالث المثلثة
والثاني بالثالث المثلثة من فوق لان ثمر النخل قد يكون دطياً وقد يكون ثمراً فقلنا بالثالث بغيرها جميعاً والطلب
من حال الجذع وان يكون ثمر افقلنا بالثالثين مثل كيله حاله من الثمر صا وهو غير من المثل اي يكون الثمر على
النخل مثلاً لتمر المحذور بطريق الخوض وهو التقدير لانه ومنه عن المزانية والملازمة واللقا والخرزير والمزانية
وهي ان يشا ويوما سلمه لزم البيع ان لم يشرى او وضع عليها حصة او ينفذها البائع اليه وهذه
بيوع كانت في الجاهلية فورد النهي عنها لما فيه من معنى التعليق لانه قال ان الفسخ بغيره لا يفسد ولا يبيع بغيره
من ثوبين البسوط ان ياخذ ابرها ما لا يبيع وليس هذه المسئلة في نسخ صدر الشريعة لتقديم ذكرها
في خيار التعيين وكذا احد بغيره العبد بغيره فلو قبضها فانما مقاضى نصف قيمته كل واحد منهما لان احدى
مضمونها على المشتري بالقيمة لانه مقبوض بحكم بيع فاسد والاخر امانة وليس احد من يكون مضموناً اولى
من الاخر فشاخت الامانة والضمان فيهما فصار نصف كل واحد منهما مضموناً ونصفه امانة ولا يلزم
المرد بها الكلاء اطلاقاً لاسم المحل على الحال لان بيع رقبته الاذن المملوكة جائز وانما لم يبيع الكلاء لانه
غير محذور وان يفسد في ارض مملوكة كاستراك الناس فيه قال النبي نعم الناس شركاء في الثلث الماء والكلاء والنار
المراد بالماء ماء والانسار والانسار لا الماء الذي في الاناء لا انتفاع بغيره والاصطلاح بها اما اذا اراد
ان ياخذ الجمر فليس له ذلك والحيلة ان يشا بغيره موصفاً ليجل حلقه الغنم فيصير الاجارة ويحصل مقصودها ولا اجا
على ان يملك العبد ويحل الاجارة المانع دون الاعيان فان قلت في النهي ان القباغ والخرزير ملك العبد
فكيف هو هذا ان قلت العتيق لله لا قامة العمل المستحق بالاجارة ولا النخل الامع الكوارات وهي يشترط الوار
فصل النخل وهذا عند بغيره صفة له يورث ويورث ويورث اذا كان محرراً لانه حيوان ينتفع ويقول به ان من الهوام

عليه

فلا يجوز بيعه والاستغناء بما يخرج منه لا يبيعه فلا يكون منتفعا به قبل المرافعة حتى لو باع كقارة فيها عسل وعسل الجوز
بيع النبي تبعاً للمصل ودود القز وبيعها عند بيع حصه اما الدود فلا من الهوام والمنتفعة
فلانه غير منتفع به باعتبار ذاته بل باعتبار غرضه وذلك الغرض هو دود في الحلال وفي حوزة المالك حظه وعند
محمد يبيع سحرها وعليه الفتوى اعتباراً للعادة ولانه يتولد منه ما هو منتفع به فيصير كبد البطحه ونحوه
يوسف يبيع الدود اذا ظهر فيه القز تبعاً وقوله في بيضه مضطرب والابق اي لا يجوز بيع الا بقرين ذي دم
انه عنه يبيع اذا قال المشتري الا بقرين ذي دم يبيعه لئلا يمانع وهو الوجه عن التسليم لكن لا يكون ذلك
القبض نائياً عن قبض المبيع ان المشتري يبيع نفسه انه اخذه ليوثه على ما كان قبضه ذلك قبض امانه وهو ضعيف
وقبض المبيع قوي لكونه محبوساً عليه فالضعيف لا ينوب مناد القوي وان لم يشهد في نفسه عند اخذه يكون
قبض غصب وهو مضمون لقبض المبيع فينوب عنه ولين امره في قرح لانه جزء الا بقرين وبه ثبت
حرمة الرضاع وهو بكل اجزاء له مكره مضمون عن الابتدال والامتنان وشعره طريراي لا يجوز بيع شعر
الطريراي حل الاستغناء به للمحرز ضرورة ان للوصل وانما حل لان الحراز لا يتطابق بدون ذكره وشعر
الادى والاستغناء به كرامته وجلد الميتة قبل دفعه لقوله لا تستفعد من الميتة باهاب وهو اسم لغوي
اغلبه وانما يبيع والاستغناء به ببعده اي بعد الذبح لطهارته كعظمها وعصاها وصوفها ووبرها وقوتها وشعرها
فان يبيع هذه الاشياء من الميتة صحيح والاستغناء بها لانها طاهرة لا يحكمها الموت لعدم طهارة
والقبيل كالمبيع ببيع عظمه وينتفع به خلافاً لما ذكره في الشك وحرمة اللحم فلا ينتفع بشئ
من اجزائه ولا يبيع عظمه سقط يبيع اذا كان على رجل وسفل للآخر فقط او العلوي فيبقى السفل ببيع
صاحب العلوم موضع العلوم لم يخر لان حق التعليل ليس بمال لكونه غير محرز وانما يبيع قبل الانهزام با
عشاء البناء القائم ولم يبق مبيع شخصي اي لا يجوز بيع شخصي على انه ام وهو عبد لتفاوت الثا حش
انتفاوت في انتفاضة ولو اشترى بجمعة على انه ذكر فلاذ هو انشئ في البيع لتقارب المقاصد لان المتبع من
الكل اللحم والركوب وشراؤه يبيع لا يجوز شراء ما باع باقل من الثمن الاول قدر ان باقل لانه لو اشترى بثلث
الثمن الاول يجوز وقيدنا الاقل بان يكون قدراً لانه لو كان اقل من الاول سعراً جاز قبل نقد ثمنه الاول
سواء اشترى من المشتري او وارثه او وكيله لان كلامهما قائم مقام المشتري في حكم الارث واما اذا مات
البائع واشترى وارثه هكذا يجوز لانه لم يورث عنه هذا الشراء فصار كالاحبة وانما فسد لان الثمن
لم يدخل في ضمان البائع قبل القبض فاذا اعاد اليه عي المبيع بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن
ببعضه قصاصاً بقوله عليه فضل بلا عوض وكان ذلك بيع مالم يفتني وهو حرام بالنقض وشراء ما باع مع شئ
متعلق بشراء لم يبيعه بثمنه الاول فيما باع هذا ظرف لمقدّر وهو لا يجوز وانما يبيع فيما لم يبيع بعينه ولو اشترى بعداً
بجمعيته وقبضه لم يباعه واخره من البائع قبل نقد الثمن بجمعيته في شراء الذي لم يثمن من البائع لانه

اشترى بجمعيته
جلد الميتة

ما باع ما باع

اولا فندم

للمفسد فيه وبطلان الاخر لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن مقابلة بعد ان يثمنه فيكاه الاخر باقل مما باع فزونه
وهو فاسد فان قيل لما فسد العقد هذا وجب ان يفسد فآخر عند بيعه كما لو جع بين جرحه وبعده قلنا
انما يكون كذلك ان لو كان الفاسد قبيحاً محضاً عليه كما في البيع لما في العود والفساد هنا ضعيف لانه محتمل
في جرحه عند الشا في وزيت اي لا يجوز بيع زيت على ان يكون بظرفه ويخرج عنه اي من الزنك بكل ظرف
كذا اطلاق اي ضمن لطلالاً مثلاً لان هذا الشرط خلاف مقتضى العقد لان مقتضاه ان يخرج عنه مقدار وزنه
الظرف فاذا اشترى ان يظرفه من مكان كل ظرف ضمن لطلالاً جاز ان يكون الظرف انقص من حين رطل او اكثر فكان
مطلوباً مخالفاً لمقتضى العقد ولا حد العاقدين فيه منقوع فيفسد بخلاف شروط وزن الظرف عنه فلم يفسد
العقد لان هذا الشرط مقتضاه ولو اختلفت نفس الظرف وقدره يغير لشره زينا في رزق فرد الظرف وهو عشرة
ارطال ادا طال فقال البائع الرزق عني هذا وهو حقه اطلاقاً فالقول للمشتري مع عيونه لانهما اختلفا في نفس
الرزق المتقوض فالقول للعاقدين وبطل بيع المسيل بجمعة وشراؤه اي البيع والرهبة الطريق ان كان المراد
بيع رقيمة الطريق فالفرق ان الطريق معلوم الطول والعرض غالباً والمسيل مجهول غالباً فبطل بيعه
وان كان المراد به حق المرور وحق المسيل فيبيع حق المسيل باطل اتفاقاً وبيع حق المرور جاز في ذواته
في ذواته لانه حق معلوم يتعلق بحمل معلوم وحق المسيل مجهول لجهالة محله والفرق بين حق التعليل
وحق المرور حيث لم يجر الاول وجزا الثاني ان حق المرور يتعلق بما يبيع وهو الارض وحق التعليل متعلق
بملاصق وهو البناء فبطلت المنفعة فلم يخر من المالك هذا مطلق على الفهم في صحة بيعه لانه لو اشترى
بثمنه مبيعاً مضموناً من المالك يبيع صبيته عنده حصه وقال لا يجوز بيع المالك الذي اذا وكل مسلاً بشراء
لم يخر اتفاقاً وقيد بقوله عني لانه لو وكل المالك محرم ما يبيع صبيته لا يجوز اتفاقاً لهما ان الوكيل يبيع
فقرقه ينفق اليه وله ان الوكيل اصل في القرقر لا نائب عن الموكل الذي اهل لهذا القرقر فحقه توكيل ونفقت
المالك للموكل حكماً والمسلم غير ممنوع عن تملك المملوك كان الذي قاله مات يرث المسلم ففي صورة التوكيل
بالبيع يملك ثمنها لاجتياز لانه عوض حرام فينتهق في بيع صورة التوكيل بالشراء بخلل المملوك والبيع
المحرر والبيع اي صح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط المالك للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيما جرحه كشرط ان
لا يبيع الدابة بخلاف شرط لا يقتضيه وفيه لاجد العاقدين او يبيع سحوق اي يكون المبيع اهلاً للاحتاق بالنفع
بان يكون آدمياً او نبياً او نبيناً لشرط النفع لا جبري يفسد وما قاله صاحب الهداية وفيه منقوع لاجد
العاقدين او المقعود عليه فعمل الغالب وانما فسد لانه يحتمل ان يبيع بشرط كشرط ان يعطى المبيع وخطه
قبلاً ويجز ونظراً او يتركه اي يجعل للنقل شراً كما هذا نظري بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
مصحح في النقل لاحتياكاً للتعامل وكان القياس ان لا يجوز او يجوز اي البائع شرط لا يقتضيه
العقد وفيه منقوع للبائع ويعتقه او يبدله او يكتابه هذا نظري بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منقوع للبيع

ليست

فلا يبيع ما يجهل جزاءه من شدة الخيانة يبيع سيد شرف من مادونه المحبة دية فاعل الخيط برقبته على ما
 غري ببيعة الطار والمجود متعلق بقوله وراجه يبيع اذا اشترى العبد الماذون ثوبا بعشرة وعليه دين يحيط
 برقبته فباعه من مولاه بخمسة عشر درهما فانه يبيع ما يجهل جزاءه من شدة الخيانة يبيع سيد شرف من مادونه المحبة دية فاعل الخيط برقبته على ما
 الاول بعشرة ثم باعه من مادونه الخيط دية برقبته بخمسة عشر كما دون باعهم مراجه يقول ثوب بعشرة
 لان مطالب العبد الماذون ملك الموط من وجه جعل العقد الذي جرى بين العبد والسيد كالموط
 كالعدم فصار كأن العبد اشترى الموط بالوكالة بعشرة الف الف والاول وسبعة بالوكالة الف الف
 الثالثة فيعتب الثمن الاول ورب المال معطوف على سيد عام اشترى به مضاربة بالنصف يتعلق بضاربة الاول
 ونصف معطوف على ما شري ما يجهل جزاءه ثانيا منه اي من المضارب يبيع وراجه رب المال على الثمن الذي
 شريه مضاربة ذلك المتاع قبل شرائه رب المال منه وعلى نصف الزوج الذي حصل بشرائه بعد شرائه بغيره
 مضاربة بصورة دفع رجل الى رجل عشرة دراهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بالعمرة ثوبا
 ثم باعه من رب المال بخمسة عشر دراهم يبيع رب المال ما يجهل جزاءه ثوبا بعشرة ونصفه كذلك لو اشترى رب المال
 سلعة بالف درهم وخمسة عشر الفاضل يبيع بها مراجه بالف وما بين وخمسة عشر لا يجوز بيع رب المال
 من المضارب ولا يبيع المضارب من رب المال اذا لم يكن في المال ربع لان البيع على ثلث مال نفسه بمال غيره وهو
 يشترى ماله بماله وعندنا هذا العقد جائز لان كل واحد منهما يستفيد بهذا العقد مكل البدوان لم يستفيد
 مكل الرقبة وجواز العقد يتبع الفايده اذا جاز البيع يبيع رب المال ما يجهل جزاءه ثوبا بعشرة ونصفه لانا وان قضيتا بجواز
 فقبضه بثمانية عشر لانا لان المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه فانه يعمل له من وجه ماله ولهذا
 يرجع بالوجه على رب المال فصار يبيع المضارب مع رب المال باطلاة حق نصف الزوج لا ذلك حتى رب
 المال ولما دونهما ونصف حق المضارب والقيمة في اصل الثمن فيهم مراجه على التي عشر ونصف بلا بيان فان
 اعدت البيعة اشترى جارية عنده من السماء او وطئت ثوبا اشترى جارية وهي ثوب فوطها وام ينقصها
 الوطئ وراجه بلا بيان اي لا يجب عليه ان يقول اني اشتريت سلعة فاعطيت في يدي لان الغايب وصف فلا
 يقابل شي من الثمن اذا فات بلا صنع احد وان فقت اي قلع عنها هو او اجبره قاض لكل ارشأ او طبت
 بكر الزمة بيانه لان الاوصاف اذا صارت مقصورة بالتناول صار لها حقة من الثمن لان ما فات كالعدم
 له يبيع ياخذ بدله وكذا ان جبره بغيره لولا الملك كان مضمونا عليه فصار سقوط الثمن عنه كالبديل له
 وفرض فاد الفرض بالفاء وقيل بالقاف بمعنى القطع وحرق نار للشوب المشتري بالاولى اي كالمسئلة
 الاول يبيع وراجه بلا بيان وتكسر بشر او طية فانتقص كالثانية يبيع لزمه البيان لغوات الوصف بالتناول
 ومن شري ببناء بالدية ببيعة وراجه بلا بيان اي بان لم يبيته انه لشري به ببيعة متضمن بين ان
 بدته او ياخذ بكل الثمن لان لما جهر شربها ببيعة فانه يراود الثمن لاجل الاجل فالحق الشبهة بالحقيقة اصلها

وباعها من المضارب
 بالف وخمسة عشر

تأخرت

يتبعها

فصار كأنه اشترى ثوبا ثم باعه احد ما يراجه بغيره فان اتلفا المشتري المبيع ثم علم لزمه كل ثمنه لانه لا حصة
 للاجل من الثمن حقيقة وكذا التولية يعني اذا ولاء رجلا ولم يبين ان الثمن فيه ثم علم المشتري بانه ان شاء فان اتلفه
 ثم علم لزمه الثمن ولا يرجع على البائع بشي ما ذكرنا فان ولى الى باع تولية فقام عليه ولم يعلم مشتري به قدسه
 اي بغيره ففسد لان الذي قام عليه لم لا اشترى به ولم يطلع من المون التي تطلع بالفن وهذا لا يعرف الا ببيان
 البائع فان لم يبين ان الثمن مجهول ففسد وان علمه المجلس ففسد يبيع مع البائع والمشتري الخيار لان الرضام
 قبل المعرفة بمقدار الثمن كما لا يتكامل بعد الرقبة للجهل بصفات المبيع ولم يجز بيع مشري قبل قبضه الا ان العقار والدي
 انهم نهي عن بيع القدر وهو البيع الذي فيه خطر انفسا بهلاك المبيع وهو تحقيق النقول قبل القبض
 دون العقار قيد بالبيع لانه لو اوصاه لرجل فوات قبل القبض هذه الوصية ولو وهبه من البائع فقبله انتقض
 البيع لان قبضه يوجب عن قبض المشتري فيجعل المهرية مجازا عن الاقالة ولو وهبه من غيره او تصدق به او اقر
 ضنه فالأصح انه يجوز فيكون ذلك الغير بائنا في القبض ثم يكون قابضا لنفسه ولو اقر العقار قبل القبض فلا
 انه لا يجوز لان الاجابة على المناقحة والمناقحة كالمفقول في احتمال الهلاك وقيد بالبيع بالمشري لانه لو كان
 من الوصي او ائنا او يدل للخلق يجوز قبل القبض لان العقد لا ينفسج به ملكه ومن شري كيليا كيليا اي بشرط الكيل لا يبيع
 ولا يملكه حتى يكيله لانه من شري عن بيع الطعام حين جرى فيه صاعان صاع البائع وصاع للمشتري قيد بالشرط
 لانه لو ملكه بثمانية او مائة او غيرها جاز له ان يتصرف قبل الكيل كذا في الكفاية وقيد بالكيل لانه لو باعه
 مجازفه لم ينجح المشتري الثاني الى اعادة الكيل بشرط كبل البائع بعد بيعه بغيره المشتري وكفي به اي بذلك الكيل
 في الصبي اصح تزويجه بما قبل لا يكفي لظاهر ما روينا به والعصية ان يكفي به اذا عرض منه اعلام المبيع وهذا يحصل
 بالكيل مع وطء حديث محمول على المسلم اليه اذا اشترى بزمانه المسلم فيه بشرط الكيل وكل رب الساب فضاير فانه لا يبيع
 الا بصاحبه لاجتماع الصفتين احدهما شراء المسلم اليه وثانيهما قبض رب المسلم لنفسه وهو كالمبيع للبدن وكذا
 ما جردت او قيد لا ما يدرج المحدث والمقارب كالموزون عند بيعه فلا يبيعه ولا ياكله كله حتى يقد لان شربه اختلاط
 غير المبيع بالمبيع ثابته المحدث وكما الموزون وقالوا كالموزون لان الربوا لا يجري بين المحدث وبين كمال المحدث
 فله ان يبيعه بلا قيد فيكون الزايد المشتري كالموزون والتكليف وجه التعريف في الثمن ببيعة او بيع او غيرهما اذا كان عينيا
 واما اذا كان دينيا فالعرف فيه هو ثبوتهم من عليه الدين قبل قبضه لان الاثمان لا يتعين في العقود وليس فيها غرر
 انفساخ العقد بملكه ولطاعة اي عن الثمن والمزيد فيه اي الزيادة في الثمن والمزيد مضار من حال قيام البيع يتعلق
 بالمزيد لا بعد هلاكه اي لا يبيع الزيادة في الثمن بعد هلاك المبيع معطوف على قوله فيه اي يجوز للبائع ان يزيد في البيع
 ويتعلق بتحقيقه ذلك اي المزيد والمزيد عليه يبيع اذا تحقق المبيع فلم يشري ان يرجع على البائع بالاصل والزيادة
 وكذلك للبائع ان يبيع المبيع في شري المزيد عليه لانها التحقق باظهار العقد وليس للمشتري طلب المبيع من البائع
 ما لم يملك المزيد والمزيد عليه من الثمن في شري المزيد على الكل ان زيد على ما بقي ان حذا والشفيع ياخذ بالاقلة الفصلين

يتكامل

منه

ولا

اي في فضل الزيادة على الف والخط منه وانما تظهر الزيادة في حق الشئ مع متعلق بالعقد
 الاول فلا يمكن ان يتصرف فيه فيما يرجع الى طواخر الاضرار بالشئ فلو قال ببيع عبدك صورة ان يطلب
 زيد شراء عبدك وبالف درهم وعمر ولا يبيع الا بالالف حصة مائة فقال آخر لو يبيع عبدك من زيد بالف على ان يضمن
 كذا اي ضامن لك حصة مائة من الف من سوك الالف فباع عمر واخذ الالف من زيد الزيادة منه اي من الكفل ولو لم
 يقل من الف فالالف على زيد ولا يتحقق شيء عليه اي على الضامن وكل دين اجل الى اجل معلوم مع الا ان الف لا
 حل لولم فيه نصار البتة بل على المتبع شيئا هو الكف عن المطالبة الى الاجل وذا في موضوع التبرعات بخلاف
 ما لو اصر ان يقض من ماله فلان الف درهم الى سنة حيث يلزم من ثلثة ان يقض منه ولا يبطى البتة قبل الف
 لانه وقية بالتبرع كالوصية بالخدمة فيلزم نظر للموصى **باب الربو** هو فضل ارادة فضل احد المتحابين
 شيئا الى الآخر بالعمارة الشري وهو الكيل والوزن فلا يكون فضل فقير على فقير بزيادة فضل سنة ارفع
 من المروى على ارفع ارفع من المروى الى الربو خال عن عوض اخر في بغير بيع كبروك وشعير فان الفاضل
 عن الاول لانه غير خال عن عوض بقرط الحنظل الى خلاف الحنظل لانه لا يكون احد القادسي اخر في بغير بيع
 لغيرها فلا يكون دينا في المعايير احترز به عن الفضل لما في عن عوض في الزيادة لانه لا يكون دينا وعلمه القدر
 مع الحنظل لان النصف اوجب المائنة ذاك في الاثنا السعة والقائل انما يقع باعتبار الصيغة والمعنى والقدر سوى
 العوضين صوت والحسن يسويهما مع قناسب كل منهما ان يكون عليه فم ببيع الكيل والوزن في بغير متفاضلا ولو
 ولو غير متقوم لوهذا الموصل احترز عن قول الشافعي لانه لا يوزن في غير المتكافئات علة لقوله في
 لا يبيعوا الطعام الا سواء بسواء فذكر الطعام وهو مشتق عن الطعم مشعر بان الطعم علة هو القيمة كالحق
 وكثير الاول من الكليات والثاني من الموزونات وحل البيع في الاثنا المذكورة مما تلا وبلا معيار اي حله البيع
 متفاضلا فيما لا يدخل في المعيار كحقيقة بحقين وبيضة بيضتين وتمر تمرتين ودين من ذهب او فضة
 بدرتين لا اندام القدر لان الشرع لم يقدر المعيار بما دون نصف صاع وبالدين و الزيادة هذا لم يبلغ كل
 منها نصف صاع فاذا بلغ احدهما كما اذا بلغ حقة بفقير لا يجوز وان وجد الوصفان وهما القدر والحسن
 حرم الفضل والنسب لوجوه العلة وان عدا ما في الوصفان جميعا حلا ان الفضل والنسب لعدم الحرمة كما اذا
 باع الحنظل بالنياب وان وجد احدهما لا الاخر حل الفضل كبيع الثوب الذي قد جاز فيه التفاضل لا اندام القدر
 ونظير اندام الحنظل بالنياب لا الشا كسم هو في مروي وبيرة شعير لان كل ما يتعلق بوصفين مؤثرين
 كان مجموعهما علة حقيقة فم بها ما في حقيقة الفضل وشهرته وكان لكل منهما شهرة العلة فم به ما هو شهرة الفضل
 وهو الشا لان في التقدير شهرة الفضل على الشهرة اذا تساوى ذانها فان قلت كان ينبغي ان لا يثبت بعض
 العلة لكان علة نامة لحرمة الشا وان كان بعض علة طرفة ربح القدر لانه اذا سلم النقود في الرضا فان
 او طرد ببيع وان جعلا احد الوصفين وهو الوزن لانهما يتفقان صفة الوزن فالزعم ان يوزن بالانما

بكر بزر وكر شعير

بالطعام صح

باب

وهذه من يتبع بالنعين والنقد تزدن بالسجات وهو من لا يتبع بالنعين فاذا اختلفا في الوزن صحت
 ومضى الجيرها القدر من كل وجه فصار للمولود مع السكيل والبر والشعير والتمر والمكيلي لان وك انهم قال
 قال ببيع هذه الاثنا كيدا بكيل والذهب والفضة ووزن ابد الف درهم في بيعها ووزن بوزن وان كانا فيهما بان بكا
 الذهب او بوزن البر لان النصف اقل من العرف وبطل في غيرها على العرف يعني ما لم ينص عليه بانه كاي او وزنه
 محول على عادة الناس فلا بالادى عند عدم الاقوى فلم يجر ببيع البر بالبر مساويا ووزن الذهب بوزن
 متافلا كيدا كما يجر ببيعها بوزن و اعتبر ليعين الربوي بكسر الراء وما جرى الربو فيهما خاذا كذا الزيادة حتى لو لم
 يكن مقينا كان سلا قلا بدين من شرائطه في غير صرفه لان التقابض ببيع العرف شرط في الحل ليعين
 بالفضة **باب** هاء هاء لا يبيد لا شرط لتقابض بغيره في غير الصرف ليعين ببيع النصف وجان ببيع النصف
 بالفضة بباي انهما عند ضعفه وبيع بولف وعند محذر لا يجوز لان النقص الراجح في فلا يتبع
 بالنعين في العقود كالتقديس **ولهما** ان القيمة تثبت في حقهما باصطلاحهما وقد ابطا اصطلاحهما
 بغيرهما لغيرهما فباعتبارهما لولا كانا بغير اعتبارهما لا يجوز لانه ببيع كاي بكا وفيه التبرع عنه ولو كان
 اخر في بغيره كما اذا بلغ ببيعة بغيره لم يجر لا الحنظل بافرا حرم النصف فان قلت اذا خرج النقص
 من ان يكون ثمة يعودون شيئا كان هذا ببيع قطعة صفير بغيره وهو فاسد لم يكن في ابطال القيمة
 بغيره العقد قلت مما اوضحه من صفة القيمة فيما وما ارضاه عن اعتبار صفة القديس وليس من ضرورته خروجها
 من ان يكون ثمة اخرها خروجا من ان يكون علة في كالحنظل فبعت علة كالجوز في بغيرها والتم بالحسن
 لانه باع موزون بغير موزون فيصح كيف ما كان والواقع بغيره كيدا متساويا هذا اذا كانا مكيوسين وكانا
 على صفة واحدة من القوة قيد بالحسن لان بيعه الوقي بالبر او السويق متساويا لا يبيع لانه المعيار بينهما الكيل وهو
 غير متوحي بينهما الاجابات البر متخلة واجزاء الدقيق مكتبة وكذا ببيع الدقيق بالسويق لا يجوز عند حصة لبقاء
 الحانصة من وجه لا السويق اجزاء حنطة مقلي وبيع الحنطة المقلي بغير المقلي لا يبيع كاي فكذا ببيع اجزائها
 وجان عندهما لانها حسان مختلفا في اختلاف الاسم والمقصود اذ بالدين بغيره اخذ الحنظل والسويق ليس
 كذلك والرطب بالرطب وبالنسب متافلا جاز بغيره حنطة خلا قالها لانه لم يسئل عن بيع الرطب بالتمر فقال انقص
 اذا جف ففيل نعم فقال لم فلا اذن **ولم** ان الرطب ان كان تمر الجوز ببيع لقوله في التمر بالرطب مثلا بمثل واللا
 فيجوز ايضا لقوله في اذا اختلف الحنظل فيبيعوا كيف شئتم والعنب اي جاز ببيع العنب بالزبيب عند
 وعندهما لا يجوز وقيل لا يجوز اتفاقا كالحنطة المقلي بغير المقلي وجاز ببيع العنب بالزبيب علم التفاوت
 بعبارة الجفاف او لا والبر اي جاز ببيع البر بطا او بصل او بقل او باليوس والتمر والزبيب المتفق بانفسهما
 اذا تساوى شرط صحة العقد في شرط عند العقد ولم يحسم حيوان بلح حيوان اخر متفاضلا يعني ببيع الحنظل المتخلة بغيرها
 ببيع متفاضلا والمراد الحنظل والتمر واليوس واحد وكذا الضان والموز والبر واليوس

لا يبعد

متساويا

بغيره

بينة بطلان دعواه بالتناقض اذ الاقدم على الشئ اقرا منه بيمينه ثم دعواه بعد ذلك انه باع

بغيره اقرا منه بعدم صحته وان اقرا بيمينه اي بانه باع بغيره اي عند قاض وطلب بثبوت رقه وبيع
 للتناقض لا يمنع صحة الاقرار الا يرى ان من انكر شيئا ثم اقرا به فليس يثبت ان يساعده على ذلك فينفذ
 النقص عليه ما و لذلك شرط للنقص طلب الشئ حتى يصير متفقين على ذلك فيكون نقضا **باب**
السلم ومع فيما يعلم قده وصفه كالكيل والموزون ممتنا احترازه عن الموزون الذي يكون ثمت
 كالدارم والذاني فلولا السلم في الدارم ثوبا يكون باطلا والمذروع كالثوب والبسط والبوارى وكونها
 ممتنا طوله وعرضه ورفعة اي غلظته وخافته ولا بد من ذكر الوزن في ثياب الحرير والذبياج بعد
 ذكر الطول والعرض لانهما مختلفان باختلاف الاوزان فان الذبياج كلما ثقل وزنه ازاد قيمته وكلما
 خف وزنه ازاد قيمته والمعدود متقاربا وهو ما لا يتفاوت احاد في المائنة كالجزر والبصل والفلس
 والبن والآخر يمين معي ويصح في السلم المبيع اي القدير بالمع يقال سمك مائه ومملوح ولا يقال
 سمك مائه الا لغة ردية والطريق حينه فقط قديده لان السلم في الطريق اعني جائز لانه ينقطع في قتل
 الشئ حتى لو كان في بيلد لا ينقطع يجوز مطلقا وزنا وقرنا اي نوما معلومين فلا يجوز فيها تفاوت احاد
 وعند صفه ان السلم لا يصح حال لانهم فصار كالسلم في اللحم والطشت والقائمة ولحق ان كان
 يعرف بالصفة وان كان لا يعرف لا يجوز لانه دين مجهول لا يقع الا يعلم معطوف على قوله فيما يعلم
 لا يصح السلم فيما يعلم قده وصيغة كالحوان واطراف كالرايس والاكارع وجوده عدد كالتفاوت
 تغايرها فاحش الا اذا بينت الطول والعرض والصفة والطيب اي لا يصح في المطب جزمه وخرمه وهي
 قطعه خشبة مشدودة وسيطها بلبل والوطية يقال لها بالتي كي بوجه جزا بقم الجيم وتقدم الرأء المملة على الرأء
 المعجمة وهي القبضة وانما يصح للتفاوت بين افرادها وان بين ثبوتها لخرمة او لخرمة ان شئ من ذلك
 بحيث لا يؤدي الى النزاع يجوز والجهر والحرز اي لا يصح السلم فيهما المتفاوت احادهما وبيعها وذراع معي
 اي شخص معي لم يدرك قده لانه يتايبض فيؤدي الى المنازعة فبذلك السلم لان البيع مجهول المقدار يجوز
 قريت وخرمته معي انما يجوز لاحتمال ان يعثر بها افة فيعذر السلم فيدقيرة اليه السلم في بئر ولا يجوز لان
 وجود الافة بمسطة كل الوالاية نادى هذا السب الى قرية ليؤدي من طوامها او اما ان السب اليها بالبيان وصف
 قال السلم جائز وفيما لم يوجد اي لا يصح السلم فيما لم يوجد من حيي العقد الى حيي المحل لان القدر على تسليم السلم
 حال وجود شرطه وان العقد ولكن كل وقت بعده يحتمل ان يكون وقت الوجوب بالعموت السلم اليه فيجوز
 الاجل فيشترط دوام وجوده ليدوم القدر على السلم حتى لو كان مقطوعا عند العقد موجودا عند المحل او على
 العكس منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز خلافا للتأقي وان كان موجودا من وقت العقد الى المحل فلم يضر بعد المحل حتى
 انقطع خبر رب السلم بين ان يفسخ ويأخذ راس المال وبين ان يفسخ ويأخذ راس السلم وقال في بطل العقد

لا يصح السلم في جلود السم

فصرح على شئ فاشترى بعضه ببيع اذا ادعى حقا جبره لا في دار فاشترى المدعي على فضاخ منه على مائة درهم فاشترى الا اذا كان المبيع شئ
 اذ لم يدعى ان يقول غنيت بدعوى هذا الباقي فلا يثبت حق الرجوع بالشكل ولو اشترى كل واحد من كل العوض الذي اخذه
 وفهم صحة السلم عن المجهول بغير دليل المسئلة على ان السلم عن المجهول على معلوم جائز وعلى صحة السلم ليست بشرط صحة
 السلم لان صحة السلم في الدار لا تصح للمالك الا اذا ادعى كل واحد من كل واحد فضاخ منه على مائة درهم فاشترى منها رجع بحصته ما اشترى من المائة اذا توفيق
 وحوى كالمالك ان اشترى شئ منها بغير لواء على كل واحد فضاخ منه على مائة درهم فاشترى منها رجع بحصته ما اشترى من المائة اذا توفيق
 غير ممكن لان السلم وقع عن كل الدار على مائة فلا بد من نقض السلم بعد ما اشترى فيرجع على المشتري ببدله عند فوات
 سلامة المالك الميزل والمالك بغير ملكه فاشترى وهو ممتنا خيرة ما كان مقدم عليه وطوله صفته المذكورة اذ اجازته في العاقدان
 اما شرط بقاء المنة فلا ان التمن لم يلزمه حال حيوته فكيف يلزمه بعد وفاته واما البائع فلان حقوق العقد لم يلزمه حال
 حيوته فلا يلزمه بعد وفاته والمبيع لان المالك لم يتقبل اليه بالعقد فلا يتقبل بعد هلاكه واما شرط بقاء المالك فلان حيوته يبطل
 العقد الموقوف فيبعد ذلك لا لتقدير اجازة الوارث لان المفسوخ لا يلزمه الاجازة وكذا التمن ان كان عرضا بغير ان يبيع في
 عين فقيامه بشرط ايضا فاذا جاز المالك عند قيام هذه المنة جاز البيع ويكوف التمن للبائع دون المجهول وله ان يرجع على
 البائع بمثل المبيع ان كان مثليا وبقيته ان كان من ذوات القيم لانه شئ من وجه وشراء الفضة لا يتوقف على اجازة
 الغير بل ينفذ عليه فاذا جاز المالك البيع بالعرض صار الفضة مستقرضا عن المالك ما باعه وان كان حيوانا لان شرطه
 يصح ضمن الشئ وان كان لا يصح فضاخ منه على مائة درهم فاشترى منها رجع بحصته ما اشترى من المائة اذا توفيق
 واعتبار جانب المبيع يقتضي التوقف على غير وهو خلاف الأصل وهو ملك للمجهول واما ما عند باعه ولم يفسخ الى المفسوخ
 ففسخ البيع قبل الاجازة دفعا للحق وعن نفسه بخلاف الفضة في النكاح حيث لا يكون الفسخ قبل الاجازة لالتساقط
 للحق فتم لا ترجع اليه لانه سفير ففسخ ومعه جاز اتفاق المشتري مع الفاضل لا يبيع ان اجبر بيع الفاضل بغير ان يبيع
 المشتري من الفاضل من آخره اجاز المولى البيع الاول لم يجز بيع الثاني لان فيه غررا اذ انفاذ هذا البيع متعلق
 بنفاذ الاول ونفاذ الاول متعلق باجازه المالك وهو رجلا لا يجز فان اجاز نفذ العقد الثاني والا لا ينفذ قبل
 الفسخ ويوم لا يجوز لان فيه غررا نشاخ العقد على احتمال هلاك كل المبيع قبل القبض فبين ان باع مال الغير
 ولو قطع به اي يد العبد في المشتري من الفاضل فاشترى المولى بيع الفاضل فاشترى
 اي ارش البيلد المشتري لان بالاجازة يثبت المالك له من وقت الشراء فظاهر ان القطع كان على ملكه فكان الارش
 وتصدق بما زاد على نصف ثمنه اي ان كان الارش زائدا على نصف الثمن فالزيادة لا تطيب فوجب صدقة
 لان المبيع اذا لم يكن مقبوضا للمشتري فلا يكون ضمانه فيكون ربح ما لم يضمن فان كان مقبوضا ففقيه شهرة
 عدم المالك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما يثبت بطريق الاستيناد فكان ثابتا من وجه دون وجه
 ومن شري عبدا من غير سببه فاراد دة العبد وقال انك لعت بغيره وفسخ صاحبه وجب البائع ذلك وقال بل يفسخ
 ثم اقام المشتري بينة على اقرا بيمينه او سببه بعدم امي به اي امر رب العبد بالبيع من يد امة اي رد العبد لا يبيع

فصل في تفاوت ما
 في شرطه فاشترى
 الجواز في شرطه
 الاشارة الى
 لا يفسخ في الموز
 والسبب في الموز
 في الموز

باب

وبعد راس المال وقد انقطع ان يوجد الاسواق وفي وجدة البيت والذات المبررات بالتفاحش
 باعتبار كثر الغنم وقلة صغر وكبره وباعتبار السمن والرهال ليكون السلم فيه مولا هذا عند له وجه وقال اصح
 لان الموزون مكسب مضبوط بان يبين وضعه وسنه وموضعه ولهذا يقف بالمثل في ضمان الغدران وعليه
 الفتوى وكذا الخلاف في اوضاع السلم وشروطه اي شروط السلم بيان جنسه كبره وشعبه ونوعه **كسبه** وهي ما سقى بها
 او جسيمة وهي خلاف السقية وضيقه جيد او ردي وقد مر معلوما نحو ذلك لا يكتفى ولا يكتفى فيه لانه لو كان
 يتكفى باللبس كالزئيل والمجرب لا يصح السلم فيه للمنازعة او وزنا او زنا واجله اي وبيان احل معلوما فانه
 في الاصح لان من خلق ليقض حقه عاجلا فقصاه قبل تمام شهر رتبة عينه حرة فله ان يبيع قبل ثلثة ايام كما شرط
 الجذر وقد راس المال في الكلي والذات والعدي وفي ذكر هذه الاشياء المشقة الحان في المال لو كان مذكورا فان
 بيان ذمها ليس بشروط لان الزرع وصف له فلا يتعلق العقد بعرفته فجهالة لا يقضي الى المنازعة ثم فروع على هذه
 المسئلة المستلزم فقال فام يحز الاسلام في جنسين بلا بيان راس مال كل منهما كما اذا سلم مائة درهم وكبر
 وكشعر ولم يبين راس مال كل واحد منهما لا يصح لان اعلام قد راس المال شرط فيقسم المائة على البقرة والشعر
 باعتبار القيمة وهي تعرف بالطن فتكون مجهولة ولا ينفذ من بلا بيان حصص كل منهما من السلم فيه كما اذا سلم
 درهم ودينار وكبر وقد علم وزن احدهما ولم يعلم وزن الآخر لا يصح عنده فاذا لم يعلم احدهما بطل العقد في حصته
 فيبطل في حصته الآخر لا تخلف الصفة وكان ايضا السلم اي سلم فيه اذا كان حيلة مائة كالبقر وخوف ومثله الن
 كما اذا باع بغير خطية والاجر كما اذا اشترى بغير خطية والقسمة كما اذا اقتسم ارا وشروط **الحد** ^{مؤجلة}
 على صاحبه ان يعطيه مدة خطية لا يات في نفيه فمعه في حد بشرطه كل منها ببيان مكان الابوة وما لا حمل له
 بوقته حيث شاء وهو الاصح احترزه عما قيل يتعين مكان العقد ولو شرط مكانا للابوة في هذه الصورة قبل لا يتعين
 لان هذا الشرط غير مفيد وقيل يتعين لانه يفيد سقوط خط الطريق عن رب السلم وهذا هو الاصح وكذا مكان الغصب
 والهدايا لا يتعين للابوة اتفاقا وقضى راس مال قبل الافتراق شرط بقاءه سواء كان راس المال دينارا كالدراهم
 او مائتا كالبقرة للثوب وقال بيان راس المال في الكلي والذات والعدد في ليس بشرط لانها صارت معلومة
 بالاشارة فلا يشترط اعلام قدرها **وله** ان جهالة قدر راس المال قد تقضي الى جهالة السلم فيه بان يجد السلم
 اليه بعض راس المال معينا فبره ولا يستبدل رب السلم في مجلس الرد فيفتح العقد في الردود ويبقى غير يكون
 السلم فيه مجهولا فيما يبقى فيجب ان يجد راسه باعلام قدره فتر السلم بالمسلم فيه لان مكان العقد يتعين لا يبا
 راس المال ابوة **اعلم** ان هذا الخلاف مبني على مسئلة اخرى وهي ان السلم اليه اذا وجد راس المال فورا
 فورا واستبدلها في مجلس الرد ولا الردود في كثره بطل عنه خلافا لما لانها افتراقا عن قبض صحيح لان قبض
 الزيف صحيح وانما انتقص ذلك القبض بالرد فاذا افتراقا بعد قبض الجياذيق العقد **وله** ان القبض
 ينتقص من الاصل فكانما افتراقا من غير قبض الا ان في القليل ضرورة لان الرد لا ينقل عن زيف قليل

باب

فصح فيه ولا ضرورة في الكثر فيبطل احد القليل عنده ان يكون مادون النصف وما فوقه كثر في النصف
 عنه روايتان ولو سلم مائة نفقا ومائة ثابتة على السلم اليه كبر بطل في حصته الدين فقط وجه السلم في حصته
 العين هذه المسئلة متفرقة على ان قبض راس المال شرط لان العقود لا يتعين في العقود فيعقد السلم صحا كما في
 في حصته الدين لعدم قبض راس المال في المجلس حتى لو نقد الدين في المجلس بهم هذا اذا كانت الاشان من جنس
 وعبء وان كانت احياءا ودان بطل السلم في الدين والعين عنده في حصته فالاصح السلم في العين فقد يكون الدين
 على السلم اليه لانه لو سلم مائتا دينارا على غيره كما اذا قال المثل اليك هذه المائة والمائة التي لي فلان يفسد العقد الكل
 وان نقد الدين في المجلس لان فاحصا راس العقد فيعقدك والسئلة هكذا مذكورة في الكافي وعلة فانه ان تسليم
 غير العاقد قد يكون شرط فيه ولم يحز النصف في راس المال بان يعطيه بدل راس مال شيئا آخر لعدم راس المال قبل قبضه
 والسلم فيه بان يعطيه بدل شيئا آخر لان السلم فيه مبيع والنصف قبل القبض غير جائز كالشركة والتولية ^{في المبيع} ^{في المبيع}
 والتولية في السلم فيه صورة الشركة ان يقول رب السلم لاخر اعطيه نصف راس المال ليكون نصف السلم فيه كصورة
 التولية ان يقول اعطيه مثل ما اعطيت السلم اليه يكون السلم فيك ولا شرا شي من السلم اليه براس المال بعد الاقالة
 حتى يقبضه بغير رد السلم عشرة دراهم كبرته تقابل السلم فاذا رد رب السلم ان يشتري براس المال شيئا قبل القبض لم يحز ^{له}
 لاناخذ الاسكن او راس مال كرهه لاناخذ الاما المثلت فيه قبل الاقالة او راس مال بعد ولود دفع السلم فاستأنفقد
 بعض شروط طرفة الشراء براس المال جائز لانه لا يكون حكم السلم فصار كسائر الديون ولو شري كرا بغير اذاهم كبرته قال
 حل الاجل اشترى السلم اليه كرا من رجل وامر به السلم بقبضه قضا لحقه فاقضاه رب السلم يصح لانه اجتمعت فيه الصفقتان
 صفقة تجرت بين السلم اليه واد ببيع صفقة تجرت بين السلم اليه ورب السلم فان قلت صفقة السلم اليه مع رب السلم
 ما بدت على سلم السلم اليه من بايع فلم يكن السلم اليه بايضا بعد الشراء حتى يحتاج الى كبل قلت المقبوض في باب السلم حكم
 عقد جديد فكانها جادة وذلك العقد على الغنم لان المقبوض غير الدين فصار بايضا كالمائة قبل الكيل ولو امر
 مقبوض به حتى يبيع اذا اشترى من كرا من انسان فلما طلب القرض اشترى المستقرض من رجل كرا وامر المقرض بقبضه قضا ^{له}
 صح لان القرض اعانة حتى يبعده بلفظ ما هو المقبوض عين حقه فكذا لم يتحقق الصفقتان فيجب كبل واحد المشتري
 وكذا لو امر رب السلم بقبضه منه ثم لنفسه فالتا له ثم لنفسه السلم اليه بغير اذاهم رب السلم بقبضه من باع الكرا ثم بقبضه
 لنفسه فالتا له السلم اليه ثم لنفسه صح لوجود الكيل من يمين فلا يصح السلم اليه بايضا كالمائة قبل الكيل فيصح ولو كان
 السلم اليه رب السلم باي من اى باي رب السلم بقبضه بغيره رب السلم لم يكن قبضا لان اى بالكيل لم يصح اذ تناول
 عينه معلقة للسلم اليه لا الرب السلم لان حقه الدين لا العين وجعل الدين في ظرفه فصار السلم اليه مستعيرا للظرف
 منه وقد جعل مكل لنفسه بغير رب السلم كما كان في قبضه لانه اذا كان حاضرا قابضا سواء كان الظرف في السلم اليه وبه قال
 الليث او كمال البايعة ظفونه بغير اذاهم من اضرطوا ما عينها وامر المشتري بالبايع ان يكيله في ظرف البايعة ففعل لم يبر
 قابضا لان المشتري صار مستعيرا لظرفه ولم يقبض فلا يصح العارية لانها بايعة فلا يقبض فلا يصح العارية في واقع وفيه واقعا بغير

في المبيع

له

المشتري

او طرقت به بالمشترى في لوان بان يكون يملكه ويعزله في جانب بيت البايع فكان لم يكن قابضاً هذا جزء القول ولو
 كاللانه لا يد المشرى على لوانه من غير ان يقبض بخلاف كليله في طرف المشرى باسمه يعني لو اشترى طعنا من آخر واسم
 ان يملكه في طرف المشرى ففعل والمشرى في جانب من قبض لان الامر صحيح لانه تناول ملكه الامر لانه ملكه العين بالبيع فلما
 صح الامر صدر البايع وكبلاً عنه في امساك الطرف فصار الطرف في يد المشرى حكماً فصار الواقع فيه واقفاً في ملكه حكماً
 ولو كان الدين العين فطرف المشرى ايدها بالعين كان قابضاً وان بدا بالدين لا يعني اذا اجمع العين والدين بان
 لا ينفك كرا مقيماً وله على البايع كرا آخر دين وهو المسلم فيجب دفعه رتب السلم الطرف واسم ان يجعل ان يجعل العين والدين فيه
 فان بدا بالعين ثم الدين صار المشرى قابضاً لهما اما العين فلم يملكه الامر فيه ولما الدين فلا يملكه
 بماله ومثله بغير قابضاً وان بدا بالدين ثم بالعين لم يصير قابضاً عند حصة اما الدين فلم يملكه
 صحة الامر واما العين فلان خلط مال المشرى بماله نفسه قبل التسليم فصار مستمكلاً للمبيع قبل التسليم
 الى المشرى فيستحق البيع وعند هذا ان شاء المشرى شأركه في الخلط فان شاء نفسه نقض البيع
 لان الخلط ليس بالملك عند هذا المأنة ذكره وقبضت اي قبضت السلم اليه الا لانه انما اراد ان يملك المال
 فيقبضه لا فاقنته يده اي الامنة في يد المسلم اليه بقى التقابل ويجب على المسلم اليه فيتمها يوم قبضها ولو ماتت
 لم تقابلها صح لان صحة الاقالة تعتمد قيام العقد وقيامه بقيام المعقود عليه هو المسلم فيه وهو وان
 كان ديناً فهو من حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال قبل قبضه فصحت اضافته الاقالة اليه بعد موتها واذا
 انقضى العقد في المسلم فيه بنفي الامنة وهو عاجز ردّها لموتها فيجب عليه رد قيمتها وكذا الما يقبضه في وجه
 يعني بيع ما يتبعين بما يتبعين مثل المسلم حتى يصح الاقالة ويبيع بعدها كاحد العرفيين لان كل واحد منهما
 فيه مبيع فيكون العقد قائماً بقيام احدهما فيصح ويصح بخلاف الشراء بالثمن فيهما اي في الوجهين يعني لو اشترى
 امة بالثمن تقابلا فانت في يد المشرى بطلت الاقالة ولو تقابلا بعد موتها فالاقالة باطلة ايضا
 لان المعقود عليه الامنة فيبيع العقد ببقائها وبطل موتها فاذا ماتت لم يبق العقد فلم يبق الفسخ
 لغوات محله لم يبق الفسخ بعدها كحل محل اذا بقا في غير محله مستحيل ولو اختلف عاقد السلم في شرط
 الرد امة بان قال المسلم اليه شرطت لردّي يا وقال رتب السلم لمشرى شيئا فالقول للمسلم اليه لاني رتب السلم متعنت
 في انكاه الصحة اذا ظاهر ان السلم فيه مرد اليه يرد على رتب السلم والمال وكلام المتعنت وهو من ينكر ما ينفعه مرد
 وفي حكمه بان ادعت رتب السلم شرط الردّي وانكر السلم اليه الشوط اصلاً فالقول لرتب السلم والظاهر من حاشه
 حصة الله يدعى الصحة فكان القول لاي انكر خصمه اذا ظاهر شاهد له لان العقد الفاسد معصية والظاهر من حال
 السلم الترخي عن المعصية وعند هذا القول للمسلم اليه لانه منكر الاجل فالقول لمديتهما يعني اذا اختلفا في قول السلم
 اليه تمام لم يكن له اجل وقال رتب السلم كان له اجل فالقول لرتب السلم اتفاقاً لان كلام السلم اليه خرج مخرج التعنت
 في ان ينكر ما ينفعه وهو الاجل فتعين القاعد عوضاً وكان باطلاً واذا جعل القول لرتب السلم يرجع في بين

قوله

ما جاء

النسب

مقدار الاجل اليه وفي حكمه بان ادعى المسلم الاجل وانكر رتب السلم فالقول للمسلم اليه عند رتب
 السلم لانه ينكر حقاً عليه وهو الاجل والامتناع باجل سلم وهو ان يقول يقول للصاع كالحقاق ومثلاً اضرب
 من مالك خفان هذا الخبر بهذه الصفة كذلك فان اجله اجل معلوم كان سلماً فيعتبر شرطاً فيقبضوا فيه ولا
 اي سوك جري فيه التعامل او لا عند حصة وعند هذا ضرب الاجل فيما فيه تعامل فهو امتناع ولو ضرب الاجل
 لام فيما تعامل فيه صار سلماً عندهم حتى يشترط قبض رتب المال واستقضاء الوصف ولا يكون فيه خيار الردية والحاصل
 ان البيع لما كان ديناً لم يكن يصحح سلماً واستقضاء كذا رتب الامتناع اعمالاً للفظ في الحقيقة وحلاً للثأجيل
 على التجمل في الله بخلاف ما لا تعامل فيه لانه يمكن تصحيحه امتناعاً في السلم ضرورة وهو رتب السلم لان جوانه
 بالكتاب والسنة واجماع الامة وجوانه الامتناع بالتعامل وفيه شبهة لان عند زفر والشافعي لا يجوز وبلا اجل فيما
 يتعامل فيه وفيه وطشت مع بيها لعدة وكان الحكم الشريد يقول الامتناع موانعة وانما يتعقد العقد بالتعا
 ولهذا اثبت الخيار لكل واحد منهما والصحيح عند الجمهور ان بيع لاء محمد اسماء شراء والمعدوم اعتبر موجوداً حكماً
 للحاجة فيجوز الصانع على عمله لانه باع ماله ولا يرجع الامر عنه اي لا يرجع المستضع عن امتناعه لانه انقضى
 العقد بينهما لانما ولو كان عند بغيره وجوبه عنه والمبيع هو العين لا العمل هذا في قول لم يرد من ان المعقود عليه
 هو العمل لان الامتناع طلب الفسخ وهو العمل فتسحق العقد بدل على ان المعقود عليه هو العمل والاديم انه فسخ
 بما يصح عنه او هو اي جاء بما يصنع نفسه قبل العقد فاخذ صح وانما يبطل بموت احد ما لان له شياً بالاجابة ابتداء
 طلب العمل ولا يتعين لم اي لا يتعين المعقود عليه للمستضع بلا اختياره فصح بيع الصانع قبل ردية اسم يبيع لوعمل
 الصانع فقبل ان يرد المستضع باعه من غيره صح بوجه لان العقد لم يتعين فيه اختياره وله اظه ونسكه اي المستضع ان يا
 او يملكه حين رآه لانه اشترى ماله من ولم يبق فيما لا يتعامل كالتياب فانه لا يطلب من الخاكي ان يشيخ له ثوباً بفرض من
 عند ولا يطلب من الخياط ان يخطى قميصاً من كرايس من عند سائل شئ جمع شئيت وهو المشرى في بيع الكلب والفرس
 والبيع عانت اولاً اي سواء كان معلوماً او لانه مال متقوم انه للاصطبياد فصح بوجه كالبازي والردى في البيع كالمسلم
 الا في المهر والمهر هو عقد الذي كالمحل والثاق في عقد المسلم لانهم يفتقدون اباحة الاستقاع بهما وقد امرنا
 بتركهم وما يدنون ومن زوج مشرئيه قبل قبضها صح لانها صارت ملكه له بنفسه المشرى والمكمل المطلق المتعرف
 فكانا العتقان جوان بيعهما الا انه امتنع للفرور والنكاح لا يبطل به ولهذا لا يبيع ببيع الباقي ويصح تزوج الابنة
 فان كان وطيت اي ان وطئها الزوج فقد بقت والا فلا اي وان لم يطأها الزوج فلا يكون المشرى قابضاً لها وكان
 العتق ان يبيع المشرى قابضاً لها بنفس النكاح لان النكاح عيب حكلي حتى لو اشترى امة فزوجه ذات
 زوج لردّها وجه الاتقان ان الوطئ فعل حسن كالقبض فيقول عدله ولا كذلك النكاح لانه حكلي والمشرى كالمسلم
 الزوج على الوطئ فصار بمنزلة فعله ومن شري ثوباً وغاب قبل ان يقبض ذلك الشئ غيبه موقوف فاقام بايديته انه
 اي باو ذلك الشئ من فلان وغاب قبل ان يتقدم الثمن وطلب من الغايه ان يبيعه بدينه لم يبيع بدينه اي لم يبيع القايه

ط

خذ

منه

وتقيد الكلام الصحيح جائز كالمواضع عدا بالدرهم وفي البلد نقود مختلفة بعضها اوج محل عليه
تسمى القرنة وفيها الترتيبات اضعف البيع الى غير المعين فلا يتعد على العين للتلف غير المعين ليس
يحل للعقد في المسئلة النافذة وقع محالاً وللفساد بعد الصحة بعراض الافتراق لا عن قبض فان
يعرف الجنس الى خلافه يبيع صحيحاً قلت الفساد موهوم يجوز ان يتقارب في المجلد هنا متحقق
فصرف الجنس الى خلافه لدفع المحقق لا للموهوم وبيع هذا محظوف على بيع درهمين ههنا من عليه عشرة
درهم من ههنا اي من الدين الذي العشرة لم ديناراً بها مطلقه اي بالعشرة المطلقة وبناراً مقبول ببيع الكروغ ديناراً
الدينار وتوافقاً العشرة بالعشرة بعد دفع الدينار ولو اضاف بيع الدينار الى الدينار فان قال بصل الدينار
بالعشرة التي عليها فهو جائز ايضا فيقط العشرة عن زمة من ههنا عليه وهذا افضل آخر وهو ان يبيع الدينار
بعشرة ثم يحدد المشتري الدينار عشرة على بايع الدينار بان بايع ثوباً منه بعشرة فتقاصداً لان حكم
الدين الدين الا حق كالدين السابق فان غلب على الدرهم العشرة وعلى الدينار الذهب فلهما فقه وذهب
حكماً فلم يبرز بيع الحاصلة به اي بالمفتوش ولا يبيع بعض الامساك واورثا وان غلب الغش فلهما
حكم عرضي يبيع اذا كان الصغر او النجاسه هو الغالب كان حكم الصغر او النجاسه حتى لا يبيع الصغر
او النجاسه الا مثلاً بمثل لا يبيعه هذا التفرع لقوله فلهما حكم عرضي اي ببيع المفتوش بالفضة الحاصلة على
وجود حلية السيف يبيع كان الحلية اكثر مما المفتوش جاز ليكون قدر ما يملكها والزيادة الغش على مثال
بيع الزيت بالزيتون وان كان الحلية مثل ذلك او اقل او لا يدرك لا يجوز كما في حلية السيف وفي شرح الاقطر
هذا القول ان المفتوش ولا يحترق واما اذا عرف انها تحترق فلا يجوز بيعها بجسمه متفاضلاً واما مساوياً
الغش والفضة فكذلك الغش في التبايع حتى ينقضي العقد بملكها لانها من وكف الغش في القروض حتى
يبيع بجسمه متفاضلاً جاز وجسمه متفاضلاً حتى صرفاً للجنس الى خلافه لانه حكم شئين فضة وجمادى
بشرط القبض في المجلس لوجود الفضة من المعايين وميز شرط القبض في الفضة اعتبر في النجاسه لعدم غيره
فان شري بالدرهم المفتوش او الفلوس النافذة اي البرج اجمعة حتى كانتا بالاصطلاح
اضرت حكم النقود الموضوعة للقيمة فلا يتحقق في العقد ولا ان يعطى غيرها وان عتقها فان كسرت قبل تسليمها بطل
عنده وحدها لا يزوج في بلد العاقرين فيدركها لانها اذا اوجب لا يبطل فيطالب بركة العقد عليه بذلك
العبارة التي كان وقت البيع كذا في الفوائد النظرية لان القيمة تثبت لها بعراض الاصطلاح فلا كسرت
رجعت الى اصلها ولم يبق منها فبطل البيع وقال لا يبطل لان الشئ يتعلق بالزينة والكسار مرض على الاعيان
وطالم يتمكن من تسليم الثمن بكساده فيجب قيمته ففقد ليز يوسف قيمة يوم العقد وعند محمد قيمة يوم ترك الكسار
للعامله ولو اشترى فلوساً فكسرت يجب قيمته مقلها ان كانت هالكه عنها ان كانت قائمة عند بيع وقال لا يجب
رد قيمتها لانه بقدر رد ههنا كما قبضها لان المقبوض كان ثمناً والمردود ليس بشئ فيجب قيمته يوم القبض عند الرد

ديناراً
بازاينه

ويوم الكسار عند محو ولم ان الردود في القرض جعل عين المقبوض والا يلزم مبادلة جنس
شبهة وفي حرام ومن شري بنصف درهم فلوس او دانق فلوس او قيراط وهو نصف عشر المتقاضي
صح وعلمه اي على المشتري ما يبيع بنصف درهم او دانق او قيراط منها اي من الفلوس بيان لقوله ما يبيع
وباع بنصف درهم وغير من الفلوس معلوم عند الناس فصار كأنه خرج بقدر الفلوس ولو قال لمن اعطاه
درهما اعطى بنصفه فلوساً او بنصفه نصفاً الاحبة فسد البيع اصلاً في الكل عنده لان معناه اعطى بنصف
فضة تساوي نصف درهم الاحبة فيكون الربوا لانه باع الفضة بالفضة متفاضلاً وزحمة وهذا الفساد يري
الى اسع الفلوس وقال لا البيع جائز في الفلوس لان فساد غير سار عندهما بخلاف متعلق بقوله فسد اعطى بنصف
درهم فلوساً بالجسم درهم اي هو فلوس وجوز بالثقب على انه صفة نصف ونصف الاحبة فالنصف الاحبة
بمثله اي درهم في الفضة من الدرهم وما يبيع بالفلوس يبيع يكون الفلوس بازانة وما يبيع من الدرهم ولو كرر
اعطى اي قال في الصيغة الاولى اعطى بنصفه نصفاً الاحبة في الفلوس فقط وفسد فيما يبيع بالاتفاق
لان العقد يكرر الاعطاء كذا قالوا لكن فيه اشكال لان قوله اعطى مساومة كلفه يبيع وبالمساومة لا
ينعقد البيع فكيف يتكرره لعله الوجه ان يقول يقال تكرار اعطى يدل على ان مقصوده تفريق الصفقة
فحل على انهما عقدان عقدين **كتاب الكفالة** هي ضم دمة الى دمة في المطالبة لانه الدين هو الاصح احترز بها
بعض المتابع من انما هي القم في الدين وهو مذهب الشافعي لانه لو ثبتت المطالبة في دين
ولهذا لو ذهب الدين من الكفيل في هبة الدين من غير عليه الدين لا ينصف **كتاب الدين** في دمه الاصل كما كان
يخلفه ديني قلت الموضوع وفي هبة الدين للكفيل جعلنا ما حكم الدين في لفوت نصيبه تفرقه
وفيما وراه لا يكون كذلك وليس من صوة المطالبة وجوب الدين الا ترى ان الوكيل بالشراء يطالب بالثمن
واصل الثمن على الموكل ولهذا الواو البايع الموكل كل عن الثمن صح وهي اي الكفالة فوجه بان اي نوعان
بالنفي والمال فلا اول اي الكفالة بالنفي ينقضي بتفكك بنفقه وخبرها مما يعتبر به عن بدنه كالراش والفجر والر
وغيرها بنصفه وثلاثة لان النفي الواحدة في الكفالة لا تجزئ فتدبر بعضها كذلك كلها ويضمنه او على او الى
معناه الجف من ضمانه متوجه او انما به زعيم او قيل كلاماً بمعنى الكفيل ويلزمه احصاء المكفول به ان يطلب الكفيل
فانه لم يجزه اي الكفيل المكفول له جسمه الحكم لانه يحقق امتناعه عن ايها حق مستحق عليه بالتزامه فصار ظاهراً
للجنس جراؤه هذا اذا كان قادراً على اخضاع حضانه وان لم يقدر بان ساء ولم يعلم مكانه بطلت الكفالة وان عيّن
وقت تسليمه لزمه ذلك وبيراء بوجوب من كفل به ولو انه عدا او الوصل اي ولو كان المكفول به عبداً انما ذكر لدفع
توهم قال ان العبد مال فاذا انقضى تسليمه لزمه قيمته ويدفعه اي يبيء الكفيل اذا دفع المكفول به الى من كفل
يكنه في هبة كما اذا سلم المهر وان لم يقبل اذا دفعت اليك فانما يري ان الوصل لان موجب التسليم البراءة
فثبت بدون التقصيص عليه ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما في قضاء الدين فان شرط تسليمه في مجلس

بازاينه

و

ل

القاضي ولم يدرى السوف او غير السوف الذي كفل فيه برئ عنه عند بيعه اذ المعبر عليه على وجه يمكن من احصائه
محسب كمال وقد وجد عند ما لا يبرأ لاننا انما يبرأ بالتسليم الذي التزمه وهو التزام التسليم في محل كفل فيه قبل
زمان لا يبرأ بتسليمه في السوق لانه لا يبرأ منه احد على احصائه مجلس القاضي وان سلم في براءة او في السوق او في السجن
وقد جسد عن ان غير الطالب لا يبرأ اما عدم براءة في اذ المهر في البرية او السواد فلان لا يبرأ على الحاصلة فيها
لعدم حكم كمال فيها واما عدم البراءة فيما اذا المهر في السجن فلان الغرض عن التسليم كماله من احصائه مجلس
القاضي ليثبت عليه حقه وذلك لان اذا كان محبوسا قبل ان يبرأ من المهر في السجن فحين قاضي آخر اما لو
السجن على سجن هذا القاضي يبرأ وان كان حبس غير الطالب لان القاضي قد رجع على احصائه من سجنه ويتسلم
من كفل به نفسه من كفالة يعني انما لم المكفول به نفسه الى المكفول له بجهة الكفالة في برئ الكفيل ولو لم يقبل عند
التسليم انما يبرأ من كفالة فلان لا يبرأ الكفيل لان تسليم النفس واجب على المكفول به فيقع التسليم عن نفسه
وكيل الكفيل ورسوله اليه اي المكفول له لانها قايما مقامه ولو مات المكفول لم فلو صير والوارث مطالبه
اي مطالبته الكفيل بالمكفول به عند فروعها من ما عليه ولم يوافق به عند الزمة ما عليه لانه علق الكفيل الكفالة بللا
بعد الموافقات وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس ابراء ولم يبرأ من كفالة بالنفس اذ الانسان في بين الكفالتين فكل
واحدة منهما للتوثيق وامات المكفول عنه ضمن المال لوجود الشرط وهو عدم الموافقة ومن ادعى على رجل مالا
مقترا بينة او لا اي صفة على وجه يصح الدعوى او لم يبين فكل بنفسه آخر على انه لم يوافق به عند فعله
المال تحت الكفالة ويجب عند الشرط ان يبين المال فلان المال فكم عرفنا فيصرف الى ما على المدعي عليه واما انما يبي
فلان الناس يحملون المال المتعاقبة غير مجلس القاضي ولا يبينون الا عند القاضي فعلا ليل الخصوم وصونا لظواهرهم
الى وقت الحاجة فاذ يبين انفرد بانه ايا ابتداء الدعوى واجبر على اعطاء كفيل في حقه قصاص عند حقه وقا لا يجبر
على اعطاء الكفيل عند القذف لان الكفالة شرعت لتسليم النفس واجب على الاصل فصحت الكفالة به ولم ان الكفا
للاستيفاء ومنه الحدود والقصاص على الدفلا يجبر على اعطاء الكفيل ولو سخطت نفسه به اي اعطى المطلوب بالحدود
والقصاص الكفيل غير جبري صح اتفاقا لان تسليم النفس سخط على الاصل للطالت فيصحة الكفالة به ولا جسد فيها
اي في الحدود والقصاص حيث يشهد مستعدان او يشهد عدل لان الحبس لشبوت الزمة وشهادته المستورين
او الواحد العدل تكون مسببا للزمة فقد صح ان الغريم جسد رجلا بالزمة وصح الرهن والكفالة بالزعة للوقوف
لانه دين مطالبته من جهة العباد بخلاف الزكاة حيث لانه لا يثبت بدین ولهذا لا تؤخذ الزكاة من واحد كفيل
بالنفس في اخره مما كفيل ان يعني اذ كفل رجل بنفسه رجل ثم اعطى المكفول له الطالب كفيل آخر لا يبرأ
الكفيل الاول وهو كفيلان والكفالة بالمال صح هذا هو الفرق الثاني وان جعل المكفول به ان الموصل اذا
صح دينه الدين الصحيح ما لا يسطر الا بالاداء او الابرء وهو اختار عن بدل الكتابة ولله بسقط بالجر نحو
كفالت او بما يدرك في هذا البيع اجمع الامه على صحة الكفالة بالدرك وهو ان يقول لئن ترى رجل اناض من لئن

ان الحق البيع او علق الكفالة بنظر ملايم نحو ما جفت فلانا او ما ذابا اي وجب كماله او ما غصبل
فلان فعله بغيره وقيمة او مثله بخلاف ما لو غصبل احد شيئا وان علفت بغيره الشط فلان اي فلا يبرأ بالتعليق
كان هبة الزرع او حيا المهر لانه تعليق بوصول المال بخلاف فلا يصح كالمبيع ولكن يتعد الكفالة ويجب المال
حالا فان كفل بما كلف عليه ضمن قدر ما قامت به بينة لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا فيتحقق ما
عليه وبلا بينة صدق الكفالة فيما يقرب ما موصوله ضمنه في راجع الى ما صح حلفه لان منكر الزيادة
فيحلف بانه لا يعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصيل والاصيل في اي صدق الاصل فيما ما هنه مصدره بغير يكره
منه على نفسه فقط ليعرف اذا ارى المكفول عنه اكثر مما يعرف فمنه الكفيل على نفسه ولم يصدق على الكفيل لقصومه
ولانه المقر على غيره وللطالبة من شاء من اصيله وكفيله ومطالبته فان طلب احدهما فله مطالبة الآخر
بخلاف يقين المالك احد الغاصبين من الغاصب وغاصب الغاصب فليس له نصيب من الآخر بعد ذلك لانه
اذ ضمن احدهما بالرضي او بالتقضا فقد ملك المخصوص منه فلا يمكن رجوعه وتملكه من الآخر المطالبة با
لاستحقاق التملك مالم يوجد حقيقة الاستيفاء حتى اذا استوفاه من احدهما صار المضمون والدين ملكا فلا
يمكن مطالبة الآخر ويصح الكفالة بالاصل وبلا امه ان اي الاصيل الكفيل بالكفالة رجع عليه اي الكفيل على الاصيل
بعد ادائه الى طالبه بما ادى لا بما ضمنه وان ادى خلاف ما ضمنه يرجع بما ضمن لا بما ادى حتى لو كفل عن رجل بدين
حياء واخطى الطالب زبوا يرجع بمثل ما ضمن على الاصيل ولا يطالب قبله اي ليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه
بالمال قبل ايدى عنه لانه لا يكون ممتلكا بما ذمة الاصيل قبل الاداء فلا يرجع بخلاف الوكيل بالشرع فان
له ان يرجع بالنفس على الموكل اداء الثمن الى البايع كانه يتعد بين الوكيل والموكل بما دله حكمية بنفسه الشرع
ولانه جسد وان لم يبرأ يرجع لانه متبرع بادائه فان لو ذم الكفيل بالمال فله ملازمة اصيله وان جسد فله جسد
لانه الذي اذله في هذه العهدة فيلزمه حقه خليفه وان كانت بغير امره فليس للكفيل الملازمة لانه متبرع وان
فان ابرأ الطالب الاصيل او اوفى المال برئ الكفيل لان براءة الاصيل يوجب براءة الكفيل لان الدين عليه
وان ابرأ هو اي الطالب الاصيل لان الثابت على الكفيل المطالبة وهي فرع الدين وسقوط الفرع لا يوجب
سقوط الاصيل والا يلزم جعل البيع اصلا والاصيل تبعاً ولو اخرج عن الاصيل ثاخر عنه اي عن الكفيل بخلاف
عليه يعني لو اخرج عن الكفيل لم يكن ناجرا عن الاصيل لان القاضي ابرأ موقت لانه يسقط المطالبة الى غايته فيجبر
بالا برأ المؤبد بخلاف ما لو كفل بالمال لطلال مؤجلا الى شره فانه يتأجل عن الاصيل فيبرأ الاصيل عن تهامة
فيبرأ الكفيل ايضا لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل ورجع على الاصيل بما اي بالمائة ان كفل بامر
فان صرح على جسد آخر ورجع بالالف لانه مبادله فملك ما ذمة الاصيل فيرجع بملكه عليه وان صلب الكفيل
عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل يعني لو صاح الكفيل الطالب عن الف على مائة ردهم على انه برئ من
الباقية فالطالب بالخيار ان شاء اخذ جميع دينه عن الاصيل وان شاء اخذ عن الكفيل مائة ومن الاصيل

صدق

لكفالة

الكفيل لا يبرأ

تسحب بوجه الكفيل على الاصيل بما ادى ان كان الصلح باسمه وان كان قال الطالب للكفيل برئت الى من
الاصيل على اصيله لانه استند البراءة الى الكفيل على وعيها الى نفسه بقوله الى البراءة التي ابتداءها وانها
الى الطالب لكونه الاعا بالايضا فكان هذا منه اقرارا بالقبض وكذا ثبت عندنا لانه استند البراءة الى
الكفيل على لخصه والبراءة من الكفيل يكون بالايضا فوجه خلافا لانه لا يمكن ان يكون معناه برئت لانه لا
الاصيل اقرارا بالقبض فوجه وحقق ان يكون معناه برئت لا في ابرك فلا يرجع بالشكر وفي ابراه بكر لا يرجع
الكفيل على الاصيل لان الطالب استند البراءة الى نفسه على لخصه والبراءة الى اخص به الطالب يكون بالا
سقاط فلا يكون هذا اقرارا بالقبض فلا يرجع ولا يصح تعليق البراءة على الكفالة بالشروط كسائر البراءات لان فيها
معنى التمليك وهذا على قول من يقول بنبوت الدين على الكفيل ظاهر وكذا على قول من لا يراها فليس عليه المطالبة وهي
كالدين لانه وسيلة اليه والتعليقات لا تقبل التعليق بالشروط وقيل بوجه لان الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين في
الصلح فكان لفظا محققا كالطلاق والعنف لا يزيد ابراه الكفيل بالود خلافا لبراه الاصيل ولا الكفالة اي
لا يصح الكفالة بما تفقد شيئا من الكفيل كالحودود والقصاص لانها من رتب زجر للعامة ولهذا لا يتحقق
اذا تم على غير الجاني هذا اذا كفل بنفسه لحد وكفيل عن عليه لحد يجوز لان التسليم الى باب القاضى واجب وبالمعنى
يعني لو كفل عن البايع بالمعنى لانه عن مضمون بغيره وهو الثمن بخلاف الثمن يعني الكفالة بالثمن جائزة لانه دين
يمكن استيفاءه من الكفيل وبالمرهون اي لا يصح الكفالة بالمرهون لانه مضمون بالدين وبالايمان اي لا يصح الكفالة
بالامانة لانها عن مضمون كالوديعة والمستعار والمستاجر ومال المصانبة والشركة وعندنا يرد على العين
في يد الاجر المشرك مضمون فيقضى الكفالة به عندهما ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن بعد القبض
الى الرهن او بتسليم المستاجر الى المستاجر يبره لان التسليم موقوف على البايع او المرمي اذا قبض الثمن او الدين وكذا
التسليم موقوف على المودع وبالجملة على دابة مستأجرة معينة انما يصح الكفالة به لان المصلحة تسلم دابة معينة وهو
عاجز عنه لانه ملك الغير بخلاف غير معينة كالقائمة به جائزة لان المصلحة هو المصلحة ويمكن الحمل على دابة بغيره وبخدمة جدد
مستأجرة لها الى الخدمة معينة انما يصح الكفالة به لانه عاجز عن تسليمه لكونه ملك الغير وعي ميت مغيب يعني اذا مات
المديون مفلتا فيكفل عنه رجل للغير ما لم يصح عندنا خلافا **لرأى** ان الدين صد واجبا عليه في حيوة فلا يسقط
الا بالايضا او الابرار وباعت لم يصح تحقيقه شئ من ذلك ولهذا يؤخذ به في الأرض ولو تبرع انسان بقضائه جاز
ولم انه كفل بدين سابقا فلا يجوز لانه طامات ولم يترك مالا ولا كفيل سقطة في حق احكام الدين وانما في التبرع
بناء على ان الدين باق في حق صاحب الدين لان سقوطه عن المديون للفرونة فيستغنى بقدر الفرونة فيظهر في
حق من عليه دون من لم يولد قبول الطالب في المجلس يعني لا يصح الكفالة بالنفس او المال الا بقبول الطالب
في مجلس عقد الكفالة لانه عقد تمليك على معنى ان المطالبة لم يكن مملوكة له وملكها بعد الكفالة والتعليق يقوم بالشروط
فكانت الكلام الواحد شرط العقد وشرط العقد لا يتفق على ما ورد في المجلس الا اذا كفل عن مورثة فيمضي مع غيبة غريمه

يعني اذا قال المدين لو رثته تكلتوا عن بيعي من الدين لغرماني ففقدوا مع غيبة الغريم جاز استحقاقا والى القاسم
ان لا يجوز لان الطالب غير جاز فلا يتم الصفان الا بقوله وجه الاستحقاق ان المدين في هذا الخطاب قام مقام الطالب
طامعة اليه فربما لذمة بقضاء الدين من تركته وفيه نفع للطالب ولانه انما في هذا الطريق الوصية لو رثته بان يقضوا
دينه ولما انتقم وان لم يسم المدين الدين لان الجاهل لا يقع صحة الوصية وبما في الكتابة اي لا يصح الكفالة بمال الكتابة لانه
ليس يدين صحبه بالماورق بيا وكذا بدل السعاية عند حصة الام كالمكاتب وعندنا يصح الكفالة به لانه كالمدينون خركتوا
او جدد انما ذكره لدفع ومن قال ان كفالة العبد ينبغي لانه يجوز نبوت هذا الدين عليه ولا يرجع اصل بالوديعة ولا بد
اي ان لم يعط الكفيل الا الف طالبه وهو المكفول له يعني اذا كفل عن رجل بالغ دفعه فادى الاصيل الى المال الى الكفيل قبل ان
يؤدى الكفيل الى الطالب ان اراد الاصيل ان يبره والا فمالك الكفيل ليس له ذلك صرحا للفايض على احتمال ان يؤدى
الدين بنفسه فمالم ينقطع بهذا الاحتمال ليس ان يرجع وانما ينقطع ذلك باده الاصيل بنفسه فيبره من الكفيل ما اخذ وما
فيها الكفيل هو له لا ينقطع به يعني اذا عامل الكفيل في الاصل الى الاصيل اليه ويرجع فيها فالرجع له لانه ملكه حين قبضه
فالرجع حصل على ملكه فيطلب اذا قبض الكفيل الدين فطالبه لانه قبض ما هو واجب له عليه فيملكه من حين قبضه ولذا اذا قبض
المطلوب بنفسه لان الكفيل الكفالة منه كانت بامر سبعة يستوجب الكفيل دينه بامانة المكفول عنه لكنه يجوز ان يغانه القضا
ولم يلاذ به المكفول عنه عند الكفيل بذلك الدين يبره واذا كان تاخير المطالبة الى وقت الاداء حكم الاجل با فملكه لا لا يجازي
كسائر الدين الموجبة ورجح كونه بالاضافة وهو مبتدأ كقولنا لجملة صفة كبر وقبضه معطوف على كفل وخبر قوله ورثته
وهو مبتدأ اورد الكفيل ذلك الرجوع على قاضيه لداره والجور متعلق بالوديعة فافضل الكل وهذا المكفول عنه اجب خبره يعني اذا كانت
الكفالة بكونه قبضه الكفيل من المكفول عنه وباعه ويرجع فيه فالرجع له لما قرأه ملكه ويستحب ان يرد النسخ على المالك اي الكفول عنه
عنده حينه وعندهما قوله ولا يرد لان البرهانه ملكا له بالقبض لانه اخذ صاحبه الدين دينه الموجل ورجح فيه **لرأى** انه يمكن
مع الكل في يتبع قوة عليه او يصدق به لان الافضلية في قيام المطالبة دون حقيقة الدين فتمكنت الشهادة الاقتضاء فكما ان
المالك صحيح من كل وجه لا يرد بالصدق والرد لا يجازي بالاداء فاجازا واذا كان صحيحا من وجه فاسد من وجه امرناه بالصدق
او بالرد على الكل لان لطف طعة احتجاجا بالاداء فيقول على الشبهة من حظر ما كفل مبتدأ امره اصيله لجملة صفة لانه يتبع علمه
اي يتبرى علمه باتباع العينة وهي ان ياتي الرجل رجلا يستوفيه فلا يرجع المقرض في الاقراض طمعا في الفصل الذي لا ينال
بالقرض فيقول يتبرى المقرض ولكن اسجل هذا الثوب باثني عشر درهما وقبضه عشرة الى اجل البيوع انت في السوق بعشرة فحصل
بابه درهمين وسعي عينة لان المقرض اعرض عن المقرض الى بيع العبي ففعل فهو له اي الشراء المذكور للكفيل لان الكفيل اليه
وكذا عينة بالبرائة لم يقل يدين لي ثوبا وانما قال تعين على وهي كلمة ضمان على ان هذا الثوب التوكيل فاسد لانه لم يبين نوع
ثوب ولا مقدار الثمن وبلغ بايعه اي بالثوب فقبضه اي على الكفيل لان الشئ لما وقع للكفيل كلف الفضل على قيمة الثوب
على الكفيل ولو كفل بماد اجب له او بما قبضه له عليه وعاب اصيله فاقام مدعيه بنية على كفيل ان على اصيله كذا اردت بنية حتى يحضر
المكفول عن قبضه عليه لانه شرط وجب المال على الكفيل القضا بالمال على الاصيل وهذا الشرط لم يوجد لانه كفل بدين موصوف

وهو ما يقع بها الغائب أما في لفظ القضاء فظاهر وأما في لفظ ذاب فلأنه أراد به الوجوب بحجة القضاء وعرفهم فأن اقام
 بينة أن لا يلزم من كونه الكفيل بامر قضى بالمال عليه ما على الاصيل والكفيل حتى لو حذر المكفل عن الاحتياج الى إعادة البينة
 وفي الكفالة بلا امر مما عرف للقضاء على الكفيل متعلق بقضيه فقط يعني اذا كانت الكفالة بغير امر ثبت الدين على الكفيل
 خاصة كما قضى على الاصيل في الفصل الاول دون الثالث لان الكفالة بغير امر تبرع ههنا اذ لا وجوع فيه بامر بغير ابدل
 ومما وضعت انتماء بمنزلة الغرض فاذا اتي امر بالامر فقصه يتعدى الى الغائب والا لا يكون معاوضة ولان امر الاصيل
 الكفيل بالكفالة او اقراره بالمال فيه مضمون عليه فزوجه كما اذا كانت الكفالة بغير امر فليس من ضرورة صحته العقود التي اقرار
 بالغائب ولو ضمن الدرك ومورد ان في هذا تحقيق المبيع بطل دعواه بعد لو ادعى ان الدار المبيعة ملكه لا يسمع لان الكفالة
 بالدينك تبليغ المبيع ولو شهد وختم لا يسمع لو كتب شرهاده على اصل الشراء ضمن على ذلك الفصل ثم ادعى الشاهدان الدار له
 دعواه قال مشايخي هذا محمول على ما اذ كتب شرهاده لان البيع والشراء او كتب جرى البيع بمشهدى او كتب اقرارا بالبيع والشراء
 لان شرهاده بوجود البيع لا يتعدى على صحته قوله ضمن انما هو الى عرف زمانهم لان الرجل اذا كتب شرهاده في فصل الشراء ضمن في آخر
 فيه يكون ذلك علامة له كونه ولم يبق ذلك الغرض زماننا قالوا ان كتب في الفصل باع ملكه او بيعا بائنا اي ثامنا فذا هو الذي
 انما يكتب شرهاده كذا بطلت دعواه لانها تسمى تناقضا ولو كتب شرهاده على اقرار القادين لا اى لا بطلت دعواه بعد هذا
 الكتابة لعدم التوافق ولو ضمن العزم حوايل بطل وانما يقع لان العزم قد جامع لمعان الفصل القديم وللحق وحفظ
 والدرك فلا يثبت احد المعاني بالدين او خلاص لا يقع عند بيع صنف لان معناه عند لو تحقق البيع فقبله شرهاده وتسمية
 الى المشتري وهو باطل لان العزم قد ادرى اياها ما ضمن وعند ما يبيع لان معناه عند ما ضمن الثمن ان يضمن تسليم
 وهو جائز او المضارب الثمن اى اذا ابل المضارب المال المضاربة وضمن المكسب الثمن رب المال لا يبيع لان اقول
 القبط للمضارب رب فلو مضى الثمن لصارضا مكافئته وهو باطل والوكيل بالبيع ملوكه يبيع بالوكيل وضمن لوكله
 الثمن لا يبيع لما مر في المضارب اي احد الباعين حصه صاحبه من الثمن بعد باعاه بصيغة بطل لانه الصلقة
 لما كانت متحدة يجب الثمن لهما مشتركا بينهما لا يبيع ضمنا احدهما لصاحبه بغير صامان النصف وهو باطل لانه ما من
 جرة بوقية الا وهو مشترك بينهما وبصفتي ضم يعني ان باع الثمن بعد كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة ثم صف احد
 لصاحبه حصته من الثمن فما ضمن لان الصلقة اذا تعددت فيا يجب لكل واحد منهما بعقد على حدة يكون
 له خاصة بلا شركة كضمان الحراج يعني كما صح بالخراج لانه دين واجب بحسنه ويعني وجوب الزكاة والمراد
 بالخراج الموقوف وهو الذي يجب الذمة بان يوظف الامام كل سنة على مال معلوم لاخراج المقاسمة كالربع
 او الثلث فانه ليس بوظف الذمة فلم يكن دينك والنواب المراد بها ما يكون بحق نحو ان يقضى القاضى بقرى تدر
 مشترك بينه وبين غيره فانه واحد منهم على الكرى وانفق شريكه بامر القاضى بغير حصته الا ترى دينك ذمته
 فيصح الكفالة بها وكذا ما واطف الامام على الناس عند الحاجة الى تحرير الجيش لقتال الشركيين او فلا انا
 دى المسلمين وقد خلا بيت المال عن المال يصح الكفالة به واما النوايب التي يطالب الانسان بغير حق

فلم

كما يجب بغيره فما لا يصح الكفالة بها لان الكفالة الترتل المطالبة بما على الاصيل شرعا وقيل يصح منهم
 من الاسلام على البرهوتى لانها حق المطالبة والعبارة في باب الكفالة للمطالبة لانها شرعت التزامها ولهذا
 قلنا من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالسقط بوجب وان كان الاخذ ظاهرا والقصة بغير اذ اطلب
 احد شريكين القصة من صاحبه وامتنع صاحبه من ذلك فان القصة وجبة عليه فاذا ضمن انما يقع
 مقامه في القصة يجوز وقيل اراد بها اجرة القسام وايضا ما كان فالكفالة بها صحاحها وانما قال ذلك لما في الترتل
 فقال المقوله هي حالة فالقوله للمدعى ان المقوله لانا الاصل في الدين ان يجب حالا والا جعل فيه من العوائق والقول
 لمن ينكر العارض مع حلفه وان قال ضمنته الى فقال المكفول له هو حالة صدق هو على الظاهر ادعى الطالب ان
 اذ حال لان الاجل في الكفالة ليس بعارض حتى يثبت بلا شرط بان كفل بدين مؤجل فان الاجل يثبت حق
 الكفيل بلا شرط فوجب ان يقبل قوله ولا يؤخذ صان الدرك اى لا يطلب المشتري من الكفيل الثمن ان الحق
 المبيع ما لم يقض بتمتة على بائعه لان الثمن لا يجب على البائع بالقضاء للمحقق ما لم ينفخ العقد وانما ينفخ
 العقد وجب الثمن على البائع اذ قضى الثمن على البائع ولهذا الواجب المستحق المبيع صح البيع وانما يصير
 كفلا اذ قضى بالثمن على البائع قبل ذلك لا كفالة فلا يكون للمشتري ان ياخذ الثمن من الكفيل دين على اثنين كفل
 كل من الآخر بوجع على شريكه الا بما ادى زايده على النصف لان كل واحد منهما اصيل في نصفه وفي النصف الآخر
 كفل فيرجع في الاداء ما عليه بحق الاصاله ولو كفل شي عن رجل اى كفل رجلا عن رجل بالوفد ورجع وكل
 اى كفل كل واحد منهما بل ذكر الشئ عن صاحبه بامر رجع عليه بنصف ما ادى وان قل لا للوصول يعني لما ادى
 احدهما رجوع على شريكه بنصفه فليلا كان او كثير الا ان اداء وقع شايعة لهما لا استويا لهما اذ كل منهما كفل عن
 صاحبه وعن الاصيل فلا بكل الا لفلان رجحان لاحدهما على الآخر بخلاف ما ثبت لان هناك النصف بحجة الاصاله
 والنصف بحجة الكفالة وجملة الاصاله اقوى فاذا رجع عليه بنصف ما ادى يرجعان على الاصيل لانها ما ادى
 عنه دينه احدهما بنصفه والاخر نيابة وان شاء رجع المؤدى على الاصيل بكل ما ادى لانه كفل بكل المال عنه بامر
 وان ابراء الطالب احدهما اى احد الكفيلين اذ الاخر يكفل اى هذا الطالب الكفيل الاخر بكل الدين لان ابراء
 الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل ولو فسخت المعاوضة اخذ رب الدين ايا شاء من شريكهما اى شريكى المعاوضة
 ومن بيان لاي جبرية يبيع اذا اقرق المفاوضات فلا رباب الدين انما خذوا ايتها شوا جميع الدين لان
 كل واحد منهما كفل عن صاحبه على ما في الشركة ولم يرجع احدهما على صاحبه الا بما ادى زايده على النصف لما مر ان
 الاصاله اقوى عند ان كونا بعقد يعني كاتب بعد بكتابة واحدة على الف قبلا وكفل كل عن صاحبه رجوع كل على
 الآخر بنصف ما ادى قيد بعقد واحد فصححة لهما ان لا يبيع لانه شرط في كفالة الحائز والكفالة بغير الكفالة
 بيد الكتابة واذا كاتب بعقد واحد فصححة لهما ان لا يبيع لانه شرط في كفالة الحائز والكفالة بغير الكفالة
 وذلك باطل فليكون شرطهما في الكتابة فانه اذا الكتابة بغير شرط فاحسن وجه الاحتياط ان تعرف الانسان بغير القيد بغير

ان

جملة

الامكان

وقد امكن تصحيح هذه الكتابة بان يحذف المال على كل واحد منهما والاخر تابع له في حق تعلق عقده بادله
والكتابة تكون الى علمها والولد يتبعها فكان كل واحد منهما في حق نفسه كان المال عليه وصارت كقائمة
بما عليه اصله وكقائمة المكاتب بما عليه اصله جاز فيصاير كل واحد منهما اصله على الكل كقائمة على صاحبها فيطالب
الموكل على واحد من جميع المال بحكم الامانة لا بحكم الكفالة فاذا ادى احدى احد من شيئا وقع عن كل البذل فيقع من
صاحبه نصف ذلك لا يتوانا في مرجع على صاحبه بنصفه فان اعتق السني احدى قبل ادى له ولم ان ياخذ حقه
من اعتقه منه الضمير في المار والجزء متعلق بقوله ياخذ امانة فيمنع من الاخر منها ان يعطى للسيدة ان ياخذ من يثق بانها
المحقق لانه كغيب عن صاحبه والاخر لانه اصل ورجع المحقق على صاحبه ادى عنه لانه ادى عنه بامره لا صاحبه عليه بما ادى عنه
انما اخذ الموكل عن الاخر لارجع على المحقق بشيء لانه ادى دين نفسه فلا يرجع ومال مبتدئ لا يجب على العبد حتى يعتق كما اذا اقر
بأنه ملك مال وكذا لم يولد وان وضع انسان او باعه وهو حر ولم يسم حلالا او غير حال حال خبر على من كفل به يعنى يؤخذ
الكفيل حاله لان عدم المطالبة العبد كان حق مولاه وهذا المعنى محذور في الكفالة الكفيل مطلقا الى كماله فيدبر
لانه لو كفل بدين موجب لا يطالب قبل الا احمده الاجل ولو ادى الكفيل على العبد رجوع عليه بعد عقده لان الطالب كان رجوع
عليه بعد العقق فكذلك الكفيل ايضا قائم مقامه ولو مات عبد مكفول برقبته يعنى اذا ادى رجل على رجل رقبته بعد فدية ففعل
بنفس العبد رجل فان العبد فاقم بنية انه مله عليه يعنى اقام المديونية بنية انه كان لضمن كغيبه فبعت اى ضمن المديونية عليه
قيمة العبد ضمن الكفيل ايضا لان المديونية العبد بنية طرر لان ذالك كان عاصبا للعبد ووجب ضمن القيمة خلفا
عن العبد فيجب على الكفيل ذلك لان الكفالة لم تشرع لفرض الكفيل الى ذمة الاصيل بما كان الاصيل مطالبا من عين
العبد الى قيمته في حق الاصيل فحلت الكفيل ايضا فانه كفل سيد عن عبده بامره فاداه او هو اى كفل عبد غير مدبون
نصف على المال عن سيقه باقره فاعتق فاذنك لا يرجع على صاحبه لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع كما ان يجب
لاحد من دين على الآخر فلا يتقلب موجب للرجوع فيدبر مدبون لان لو كان مدبورا كما ذكرنا بطلت كفالته حتى الفوا
كتاب الحوالة وهي اسم من الاحالة هي بيع بالدين يرضى المحيل وهو الذي عليه الدين والمحال وهو الدين والمحال
عليه وهو الذي قبل الحوالة واذا عشت الحوالة برى المحيل عن الدين بالقبول اى قبول المحال عليه ولم يرجع عليه المحال الى
ارجع المحال بدينه على المحيل الا اذا ترى حقه بموت المحال مفسدا ولم يتم كذا في حلفه مكررا حوالة لا بنية
عليه اى بغير المحال عليه الحوالة وتختلف على كل ولا بنية للطالب على ذلك فالتوى باهذين الامور عند حفيظ
وقال لا يلقى يتوى وبان فسلم القاطع ايكلم بافلاس حوالة وهذا بناء على ان الا فلاس لا يتحقق بحكم القاطع عند لان
للا فلاس راجع وقد يصح الرجل فقيرا او غنيا بالعكس وعند من يتحقق حتى يعتبر ارجح من السمي فكذلك في حق
غيره وتصح بدراهم الوديع يعنى اودع رجل رجلا الف درهم فاحال به عليه آخر فهو جائز ويؤا بهلاك الى يوا
المحال عليه وهو المودع بهلاك الوديع لانه التزم الماد من محل بيعه فلا يلزم الاداء من محل آخر فيجوز بهلاك المودع
كراه الحوالة الوديع امانة وبالحوالة لا يخرج من ان يكون امانة وهلاك الامانة لا يوجب الضمان وبالمقصود اى يشي

عليه

حرم

حق

بالوديع

وغيره

يجوز

الحوالة بالدرهم المقصود به لئلا يبرأ من اى ما يبرأ الفاضل بهلاك المقصود لانه الموكل لا يسطر الحوالة لانه فات
الى حلف وهو الضمان وتختلف فيقوم مقام الاصيل فطال المقصوب قائما معن كذا ينظر واذا استحق المقصوب
فالمحال بطلت لان المقصوب وصل الى مالكه فهو يوجب براءة الفاضل عن الضمان وبالدن اى لا يصح الحوالة
بدن المحيل على المحال فلا يطالب المحيل المحال عليه يعنى لا ياخذ المحيل ذلك من المحال عليه لتعلق المحال به كالدهرن
فانه لا يمكنه الوفاق مطالبته لتعلق حق المدين به ولو دفعه المحال عليه المحيل ضمن لانه لم يملك ما يتعلق به حق المحال
مع اى المحال لم يملكه المحيل بعد حوالة يعنى ان مات المحيل وعليه دينون قبل ان يقبض المحال دين الحوالة
فالدن الذى للمحيل على المحال عليه يقسم بين غرامة المحيل لمره للفرما وقال نفقات ذلك للمحال على الخصوص
لانه اخفق به في جوبته وكذا بعد جمانه كالمرتب في حق المخرجين **ولما ان الدين في ذمة المحال عليه على ملك المحيل**
قبل قبض المحال لانه لو كان ملكا لم يكن الدين من غير عليه الدين واذا باطل والدين على ملك المحيل لم
يخضع المحال به الا اخضاعه بملك رقبته او يدا ولم يوجد كل منهما بخلاف الرهن لانه ملكه بذا لانه يقبضه صار مستغنيا
من وجهه فكان اخفق به واذا قسم الدين بين غرامة المحيل لا يرجع المحال بحصة الفرما على المحال عليه لان الحوالة كانت مقيمة
بدين كان عليه وقد اتفق ذلك في كل الحوالة في المطلق له الطالب من المحال عليه ولا يسطر باخذ ما عليه او عنه يعنى
لا يحال حوالة مطلقه غير مقيمة او انقصوب او الدين بان قال المدبون لم يرب الدين احقك بالالف لانه كل على هذا الرجل
لا يتعلق حق المحال بالدين الذى للمحيل على المحال عليه ولا بالوديع او بالفقصة الذى عنه بل يجب على المحال
عليه ايفاء الدين المحال من مال نفسه ولا يحيل ان يقبض دينه ووديعه ونفسه من المحال عليه ولا يسطر الحوالة
باخذ فروما من المحيل قسم دينه ووديعه الى قبل المحال عليه بين غرامة ودون المحال عليه لان المحال بالحوالة صار
المحال عليه ولم يبق غريم المحيل ولا يقبل قبل المحيل المحيل المحال عليه بين عند طلبه اى عند طلب المحال عليه من المحيل
مثل ما حال به المحيل احل بدني على كل مقول القول ولا رجوع لكل لم يقبل منه لان سبب الرجوع عليه قد تحقق
وهو قضاء دينه فرجع عليه والاقرار بالحالة لا يستلزم الاقرار بالدين ولا حق المحال للمحيل عند طلبه ذلك اى
عند طلب المحيل مثل ما حال به احل مقول القول بدني على كل مقول القول للمحيل ويؤثر المحال بوزد ذلك على المحيل
ويكسب السقطة بضم السين وفتح التاء تعريب سقطة بمعنى الحكم سقى القرض به لاحكام امه وهي اقراض سقوط خطر
الطريق صدرت بها ان يدفع الى آخر ما لا قرضا ليدفعه الى صديقه غلبه اخر او ما يدفع على سبيل القرض لا الامانة
ليستفيد بسقوط الخطر الطريق وقد نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جرن نفعا **كتاب القضاء** وهو الاثر شرعي لاهل الشريعة
اهل المقصد لان كل واحد منهما ينفذ القول على الخبر وشرط اهليتها من العقل والبلوغ والحرية والعدالة والقبض
شرط اهليتها والى سق اهل له اى للقضاء يصح تقليبه اى تقليد الفاسق ولا يقبل اى لا يسمع ان يقبل الفاسق لا يؤمن
عليه لقلة مبالاة بواسطة فسقه كما صح قبول شهادته ولا يقبل بغيره يسمع ان لا يقبل الفاسق بزيادة الفاسق سقى ولو قضى
نقد عندنا ولو فسق ففعل يعنى لو كان القاضى عدلا فسق ياخذ الرشوة او غير الحق القول في ظاهر المدعي عليه منا

الا قبل الحكم ويقبل فيما لا يفسد بشبهة اي فيما سوى الحدود والقصاص اذا شهد به عند بناء الجمهور اي اذا
شهد بالكتاب عند المكشوب اليه اطلق الشهادتين والرايتين واما شرطت البينة لان الكتاب يشهد
الكتاب فلا يثبت الا بجملة تامة كالدين والعقار ومثال لما يفسد بشبهة والشك والنسب والمقصود والامانة
والمضاربة المحجورتين في الامانة والمضاربة بالحدود يكون بمنزلة الدين انما هو لم يكن محجوزة لصار من جملة الا
عقار المنقول ولما يقبل كتاب القاض فيه هذه الاشياء لا يفسد ذلك سوى العقار بمنزلة الدين والدين انما هو في
بالوصف ولا يحتاج فيه الى الشارة ويقبل في العقار يعرف بالخير والاحتياج فيه الى البيان ولا يقبل في الاعيان المنقولة
للحاجة الى الشارة وعن محمد بن قيس في ما يقبل وعليه المتأخرون لا يحد وقود صولته ان يكتب قاض بحال الى قاض
سمرقند ان فلانا وفلاننا شهدا عندك عند فلان المسمى بمبارك خليفته كذا وكذا البق من ماله ووقع بسر قند في يد
فلان وبختمه فاذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر لظهم مع العبد ويخضعه فان كان خليفته كما كتب لظهم ان ذهب
الى بخار وفيها والآب اسلم العبد الى المديني لا على وجه القاض القضا وبأخذ منه كفيلا بنفس العبد ويكتب الى قاض
بخار جوابه انه ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا غيبة العبد بشهادته وحضروا
ويشهد اليه انه ملك المديني لكن لا يحكم لانه لا يثبت الى قاض سمرقند ان الشهود وشهدوا بحضوره ليحكم
قاضي سمرقند على لظهم ويجب ان يقرأ القاض الكتاب على من يشهدهم لان علم الشهود بما في الكتاب
شرط عند حصد ومحمد بن قيس في الامن شهود لظهم وهم يعلمون ويختم عندهم ويسلم اليهم كيلا ينوهم النقيب وابويوسف
لا يشترط شيئا من ذلك لانهم شهدوا على الكتاب ولظهم معلوم لهم فارت شهادتهم وان لم يعلموا ما فيه واخا والامام
الشرعي قوله اي قول ابو يوسف واذا سلم الى المكشوب اليه الكتاب يقبله الا بحرفة خفية لانه بمنزلة اداء شهادة على
الشهادة اذا انكأ بيقول ان الشاهد بخلافه وسماع القاض الكتاب الشهادة للنقل لا الحكم وبشهادة رجلين او رجل
وامرأتين لان الكتاب قد يورث وينقل والظن يشبه لظهم والظن يشبه لظهم فلا يثبت الا بجملة تامة فاذا شهدوا انه
كتاب قاض فلان قواه عليه بناء محكمة وختمه وسلم اليها قاض وقراء على لظهم والزمه ما فيه ان يقرأه قاضيا
يعني انما يقبله المكشوب اليه اذا كان الكاتب على القضا ولو عزل او اعي او فسق او صار بحال لا يجوز حكم قبل ذلك
الكتاب لا يقبل لانه خرج من ان يكون قاضيا فيبطل بموت اي بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وكذا بموت
المكشوب اليه يعني لا يقبل الكتاب الى قاض آخر اذ مات المكشوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه اي لم المكشوب اليه
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صارت بطلان وهو موقوف ولومات لظهم وهو المدعي عليه قبل
وصول كتاب القاض الى القاض فينفذ على وارثه لقيامه مقامه وحيث قضا والمرأة الا في حد وقود فان شهدتها
لا تقبل منهما فلا يثبت قضاها فيكون لظهم لوفيق القاض في الحدود وبشهادة رجل وامرأتين تنفذ قضاؤه
وليس لغيره ابطاله لانه قضى بفضل محمد بن قيس فان سريجا وشره اجازا شهادة النساء في الحدود ولا يستخلف في حق
لانه فوض اليه القضا دون التقييد ولا يوكل وكيل لانه فوض اليه ذلك اي الاختلاف في المقصود من تاليه

هذا الخبر لا يثبت الا بجملة تامة كالدين والعقار ومثال لما يفسد بشبهة والشك والنسب والمقصود والامانة والمضاربة المحجورتين في الامانة والمضاربة بالحدود يكون بمنزلة الدين انما هو لم يكن محجوزة لصار من جملة الا عقار المنقول ولما يقبل كتاب القاض فيه هذه الاشياء لا يفسد ذلك سوى العقار بمنزلة الدين والدين انما هو في بالوصف ولا يحتاج فيه الى الشارة ويقبل في العقار يعرف بالخير والاحتياج فيه الى البيان ولا يقبل في الاعيان المنقولة للحاجة الى الشارة وعن محمد بن قيس في ما يقبل وعليه المتأخرون لا يحد وقود صولته ان يكتب قاض بحال الى قاض سمرقند ان فلانا وفلاننا شهدا عندك عند فلان المسمى بمبارك خليفته كذا وكذا البق من ماله ووقع بسر قند في يد فلان وبختمه فاذا وصل الكتاب الى قاضي سمرقند يحضر لظهم مع العبد ويخضعه فان كان خليفته كما كتب لظهم ان ذهب الى بخار وفيها والآب اسلم العبد الى المديني لا على وجه القاض القضا وبأخذ منه كفيلا بنفس العبد ويكتب الى قاض بخار جوابه انه ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا غيبة العبد بشهادته وحضروا ويشهد اليه انه ملك المديني لكن لا يحكم لانه لا يثبت الى قاض سمرقند ان الشهود وشهدوا بحضوره ليحكم قاضي سمرقند على لظهم ويجب ان يقرأ القاض الكتاب على من يشهدهم لان علم الشهود بما في الكتاب شرط عند حصد ومحمد بن قيس في الامن شهود لظهم وهم يعلمون ويختم عندهم ويسلم اليهم كيلا ينوهم النقيب وابويوسف لا يشترط شيئا من ذلك لانهم شهدوا على الكتاب ولظهم معلوم لهم فارت شهادتهم وان لم يعلموا ما فيه واخا والامام الشرعي قوله اي قول ابو يوسف واذا سلم الى المكشوب اليه الكتاب يقبله الا بحرفة خفية لانه بمنزلة اداء شهادة على الشهادة اذا انكأ بيقول ان الشاهد بخلافه وسماع القاض الكتاب الشهادة للنقل لا الحكم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب قد يورث وينقل والظن يشبه لظهم والظن يشبه لظهم فلا يثبت الا بجملة تامة فاذا شهدوا انه كتاب قاض فلان قواه عليه بناء محكمة وختمه وسلم اليها قاض وقراء على لظهم والزمه ما فيه ان يقرأه قاضيا يعني انما يقبله المكشوب اليه اذا كان الكاتب على القضا ولو عزل او اعي او فسق او صار بحال لا يجوز حكم قبل ذلك الكتاب لا يقبل لانه خرج من ان يكون قاضيا فيبطل بموت اي بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وكذا بموت المكشوب اليه يعني لا يقبل الكتاب الى قاض آخر اذ مات المكشوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه اي لم المكشوب اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صارت بطلان وهو موقوف ولومات لظهم وهو المدعي عليه قبل وصول كتاب القاض الى القاض فينفذ على وارثه لقيامه مقامه وحيث قضا والمرأة الا في حد وقود فان شهدتها لا تقبل منهما فلا يثبت قضاها فيكون لظهم لوفيق القاض في الحدود وبشهادة رجل وامرأتين تنفذ قضاؤه وليس لغيره ابطاله لانه قضى بفضل محمد بن قيس فان سريجا وشره اجازا شهادة النساء في الحدود ولا يستخلف في حق لانه فوض اليه القضا دون التقييد ولا يوكل وكيل لانه فوض اليه ذلك اي الاختلاف في المقصود من تاليه

العقار بالحدود قوله بموتة لكونه قاضا مع بل هو نائب الاصيل واما القضا فان النائب لا يعزل بموت التوب
هذا بيان ما في نسخة صدر الشريعة وذكره بعض النسخ فلو فتح النسخة الاولى واجازة الاولى في بعض النسخ فلو فتح
مخبر من الاول وقضى النسخة عند غيبة الاول فاجاز الاول قضاؤه جاز كما لو كاله لان المقصود حضور
رأي الاول وقد وجد نائب الاول مقوضا اليه حال عن الاول ذلك اي الاختلاف في نائب عن الاصيل الى الخليفة
لا يعزل بعزله اذا فرض للخليفة الى القاض الاختلاف بمحكم فيصير القاض الثاني قاضيا من جهة الخليفة لانه
جهة هذا القاض حتى ان القاض الاول لا يمكنه عزله الا ان يقول لا استبعد من شئت فصار الموكل اذا قل
للوكيل العمل برأيتك فصار الثاني وكيدا للموكل حتى لو مات الموكل ينزل الاول والثاني وفي غير الموقوف
يعني ان ينفذ في القاض ان يستحق الغير والاختلاف ان فعل نايبه عنه او اجاز هو بيع فعل النايبة
النوب فوصل اليه الخبر فاجاز قدر القضا الوكالة به وباعل بذاكل يوكل يعني اذا قال الموكل للوكيل اعمل برأيتك
كان للوكيل ان يوكل ويضع حكم قاض آخر في حكم مختلف فيه في الصدر الاول وهو زمان الصحابة احتراز به
عن اختلاف ما حكمه والشايع لانه ما لم يكون في زمن الصحابة فلهذا كان للقاضي الاخر ان يبطل ما قضى به القاض
المالك والشايع ليس في نسخة صدر الشريعة لفظه مختلف فيه في الصدر الاول قال الصدر الشريعة المختار الاختلا
في صدر الاول لكن الاصل لانه لا يشترط حتى يكون اختلاف الشايع معتبرا الا ما خالف الكتاب والسنة المشهورة
او الاجماع مثال الاول الحكم بجواز نكاح امرأتين الا بال فلا يثبت الثاني ان يحكم بكونه مخالفا لقوله في ولا تنكح
ما كره اباكم ومثال الثاني ما وجد قتيلا في محلة فكانت عداوة ظاهره خلف المدعي حسين رجلا بمبينا على ان
فلا تقاتله وقضى القاض بالقصاص على قاتل ما كل كان للثاني ان يفسخه لخالفة السنة المشهورة وهو قولهم
البينة للمدعي واليمين على من انكر ومثال الثالث اذا قضى القاض بجواز بيع ام ولد فانه يفسخ لانه مخالف
جماع التابعين هذا قوله محمد واما عندنا فيجوز قضاؤه لا يفسخ هذا الخلاف جميعا على ان اجماع المتأخرين هل يبر
لخلاف المتقدم فعند محمد يرفع وعندنا لا يرفع فكان القضاء في فضل مختلف فيه فلا يفسخ الثاني وفيما اجمع
عليه الجمهور ولا يفسخ خلاف البعض حتى لو قضى بجواز بيع الدرع بالدرهمين يدك بيد باعها منهما آخذ يقول
ابن عباس رضي الله عنه وان كان مختلفا بين الصحابة لانه لم يوافق احد من الصحابة فكان مما يجوز او لا يجرى
للقاضي رجل في بانه امرأته فرج الى القاض ولم يفرق بينهما ثم رفع الى قاض آخر في التفرق لا يفرق لان
الاول قضى في فصل مجزئ فيه والقضا بمرته او حل ينفذ ظاهره او باطنا ولو بشهادة رور ولو وصل اذ اد
بسبب معين فان اقامت بينة زور ان تزوجها وحكم بحل لها تمكنه عند حصة وعندنا بغيرها ظاهر
اي سلم القاض الزوجة الى الزوج ما يأمرها بالتمكين لا باطنا اي لا يثبت فيما بينه وبين نفسه وكذا
البيع والشراء والاجارة والهبة والصدقة وقدرها ابتداء عند حصة ان القضا بانما ينفذ بقدر
الحجة وشهادة الزوجية ظاهرة باطلا باطلا ولم ان القضا بقطع المنازعة من كل وجه ولم يثبت

١٣٥

الحال من الملبط يكون تمهيداً للمنازعة لا قطعاً والقضاء يقتضيه انما يتقدم سابق ضرورة فان قلت لو كان قضاء
متقدماً انما يتقدم سابقاً بشرط الشهود وعند قوله قضيت قلت انما يتقدم المتكلم بغير محضر منهم لانه انما ثبت مقتضى
صحة قضائه في البطن وما ثبت مقتضى صحة القيد لا يثبت بشرطه كالبيع وقوله اعتق عبدك عني باللف فيد بقره
بسبب معين لانه لو لم يعين سبباً وادعى جارية بلزماً مطلقاً واقام بيته على ذلك فقتضيه بها لاجل وطئها انفاقاً
لان الملك لا بد له سبب وليس بعض الابطال اولى من البعض لقراح سبابها فلا يمكن اثبات السبب سابقاً على القضا
بطريق الاقتصاء والقضاء في محضره فيه خلاف راية كلياً مذهبهم او عامداً لا يتقدم عندهما وبه بقره لانه يقتضي
على موقوفه غير رواية وعنده ان كان كلياً وان كان عامداً ففيه رواية انما وجه عدم التفاضل ان ليس بخطا يعين
وغيره ان يكون الحق في هذا وفي الفتوى على انه ينبغي هذا اذا علم ان محضره فيه ولو لم يعلم ذلك قال بعض المتأخرين
ينفذ وعندهم على انه ينبغي وهو ظاهر المذهب ولا يفتقر على غائب الاحضرة نايبة حقيقة كالوكيل او شرعاً كوصي
القاضي لعدم يوم لعل رضي لا تنقض لاحد الخصمين حتى يسمع كلام الآخر وحكم بان كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى
على الآخر كما اذا ادعى على رجل انه اشترى اها من فلان الغائب واقام البيعة على ذى البدق فان القاضي يقتضيه به منه البيعة
على الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكره لا يثبت الى ان كان شرطاً طلق لا يفتقر الى ان كان ما يدعى على الغائب
شرطاً لما يدعى على الحاضر لا يفتقر ان كان الغائب يتقدم بالشروط ان كان طلق فلان امرأته فانت طالق فاقامت
زوجة لها الف بيعة فلان طلق امرأته لا يقبل بيعة الا في لان فيه شرطاً على الغائب بخلاف ما لو لم يتقدم شرطاً كما لو طلق
طلاقاً يدخول فلان الوار فانه يقبل لانه لا يضمن ابطال حق الغائب ويقرض القاضي مال الله ويكتب ذلك طلق
اي الصكر لان الاقراض والكتاب للحفظ والقاضي قادر على استخراج المال من المستقرض وكذا يمكن القاضي اقراض
مال الغائب وان اقترض الوقت صفه لانه لا يقدّر على الاحتجاج والاثب بمنزلة الوصف في احوال الرايتين وفي حكم الخصمين
اي جعلهما حكماً لولا بيعة علي الغرض من صلح فاصبح ولا يجوز ان يحكم بينهما محذوفاً كقذف وفيه لزوم ما حكمه الله
رضياً بحكمه بالبيعة والتكول والافرار واجبا باقرار احد الخصمين هذا اذا حكم حال ولا يمتد مادام في المجلس باق لان له
ولاية لان ينشأ حكمه فيصح اخبار فيه ولو قال كنت حكمت بكذا لم يصدق لانه اذا حكم صار محذوفاً ولا يقبل قول المقرول
وبعد ان شاهد حال ولا يمتد ولكن من ان يرجع قبل حكمه لان حكمه موقوف على رفقها فاذا رجع واجد منها قبل
تنفيذ حكمه بنعدم الحكم لعدم الرضا ولا يصح حكم الحكم والمولى اي القاضي من جهة الحقيقة لا يوبىه والله لان شهادته
الجزئية ولا التحكيم جرد وقد دلت لاولايتها لهما دسهما ولهذا لا تعلقان الا باحة قالوا اي ما يحتاج اليه الحكم في سائر
المجتمعات كالحكم بان الكنايا سوا جمع ونسب البين المضافة وغيرهما وقيل القدر لا يجوز الحكم في
لحدود والعقاص يدل على انه غير مما جاز ولا يفتقر الى جعله دفعاً لجماسد العوام الى ذلك فيقول الاحتياج
الى القاضي فلا يبعد روثق له طامم الشرع وحكم الحكم عدم حظاً بالدين على العاقلة لا يبعد لان حكمه ينبغي ختمها
دون العاقلة لانهم ما رضوا به ولو حكم بالدين على القاتل في ماله لا يجوز ايضا لان الشرع اوجب الرضا على العاقلة

هذا وحكمه وصح ان

لان مال العاقلة القاتل ولو ثبت القتل باقرار القاتل يجوز حكم بالدين لان العاقلة لا تحمل صلي ولا عدا ولا اعترافاً
واذا دفع حكمه الى قاض ان وافق مذهبهم امضاء والا بطل فرق بين قسيتها وبينها اذا دفع الى القاضي قضية فاض
آخره والغاية لا يورث اذ اطلق في فصل محضره فيه لان الحكم ولا يورث الحكم بين دون غيرهما والقاضي الذي دفع
اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه فكان كالصريح في حقه واما القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاء حجة
حق الكل **مسائل في مذهب** اي من كتاب القضاء وليس لصاحب عقل عليه علم لاخر ان يتدفع سقلاً اي يوجب
وتد او ينيق كفة بفتح الكاف الروزن بلارضه الاخر اي صاحب العلو عند له حقه وقال لا يصنع فيه مالا يفر بالعلو
وعلى هذا خلاف اذا اراد صاحب العلو ان يبيع في العلو بيتاً او يضع عليه جند وعفا او جند كنيافاً مثل ما حكم فيهما
تسب لول له صده لانه انما يبيع ما فيه ضرراً لا ما ضره فيه فلا خلاف وقيل بل يبيعهم خلاف وتمة نظره وقوله
الشركة الفرز وهذا لان الاصل عندهم الاطلاق لان نفوه يلقي ملكه والملك مطلق للتصرف والمخر يعرض الفرز
ماذا الشكل ايجر المنع والاصل عند المخر لان نفوه حصل في محمل مشغول بحق محترج للغير كقوله المخرين والشعاع
والاطلاق يعارض عدم الفرز فاذا اشكل وجب المنع ولا اهل رايه اي محلة مستقلة تستغنى منها مستقلة
غير نافية فتح باب في القسوى اي في المنفعة مما الاولى مثلاً اذا كان الرجل داره السكر بابها الى السكر
العظمي وبعض حوايط الى السكر الاخرى الغير نافية فلا بد ان يفتح باباً الى تلك السكر ليس ذلك خاصة
لاهلها الا ترى انها لو بيعت داره تلك السكر فالشفعة لهم خاصة دون اهل السكر العظمي فيد بقره في نافية
لانها لو كانت نافية فتمنى لعامة المسلمين فلا يمنع من فتح الباب اليها ولكن فيما اراد الفتح للمرور واراد الاضياف
والفتح لم يمنع من ذلك وقال صاحب الهداية الاصح ان يمنع من الفتح لانه عساه يدعى الحق في القسوى بتركيب
الباب في مسددة لوقطرها لهما ذلك اذا كانت الزاوية الثانية مسددة قد لوقطرها بالزاوية
وامراد بقره في نافية سعتها فلم ان يفتح الباب في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من اولها
الى آخرها وفي سببهم بالزركة الا ترى ان وجوب الشفعة لهم جميعاً ومن ادعى هبة اي هبة داره وسلمها
اليه مثلاً وقت قسيل بيعة اسأل القاضي منه بيعة فقال قد تجدنيها اي تجدني المدعى عليه الهبة فاشترها منه
اولم يقل ذلك اي قوله قد تجدنيها فاقام بيعة على الشراء بعد وقت الهبة يقبل وقيل لا يبيع لوادعى الهبة فاقام
البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لم يقبل بيعة لان دعوى الهبة في وقت اقراره على ان المو
ملك الداهب في كل الوقت فيمكن من اثباته بالبيعة ومن ادعى ان زبيلاً شري جاريته فانكر زبيلاً فقال ما
لهتريت وترك المدعى المضمومة خله وطئها لان المشتري لما جدد الشري كان جوده البيع فصح من جهته اذا
الفتح دفع العقد من الاصل والمجود انظار العقد من الاصل المتأخرة جعل للمجود مجازاً على الفسخ وصدق
للمقر يقضى عشرة ان ادعى انها زبوف او بنهر حجة لا اي يصدق من ادعى انها ستوقه لانه لم يدرهم بقره
على الجداد والزبوف والبنهر حجة دون ستوقه ولهذا يجوز التجوز في الفرق والسلم بالزبوف والبنهر حجة

هذا

لأنه سنة والقض لا يقتص بالحياد فلا تناقض بين دعوى الزيادة أو النهرجة وبين الاقرار بقبض الدرام
فقبيل قوله ولاش أن أي لا يصدق من اقرار بقبض الحياد أو حقه أو الثمن أو بالاعتناء ثم اثنى أنها زبوف لانه
مناقض لان حقه بالحياد فالأقرار بقبض حقه اقرار بقبض الحياد والثمن كان جيازا والاعتناء جبارا عن القبض
بوصف التمام وإذا اثنى أنها زبوف بعد الاقرار بها يكون منافيا والرفيق رد أي من مؤد لبيت المال بالنهرجة
للخاتمة يعني كما ان النهرجة ما برت النجاسة وهو من جنس الدرام غالبها الغضة على الغش إلا أنها بالنسبة إلى الجلب
يكون فضاها أقل والزيف بالنسبة إلى النهرجة أقل رداة قال زبوف لا يرد النجاسة وتعاملوا فيه وسيت المال برب
فانه بيت المال لا يقبل إلا ما هو غاية الجود والنهرجة اللغة الباطل الردى من الشيء وقيل هي فضاها ردية
والسوقه ما غلبت فيه وهي التي داخله غاشي محلى بالغضة وقوله أي قول المقر ليس عليك شيء للمقر بالقبض
اقراره لان المقر لم ينو رد الاقرار فاذا بطل برقه لحق بالعدم وبطل عليك الف بعد بلا حجة لغو يعني اذا
قال المقر بعد ذلك في عليك الف درهم فهذا دعوى الالف فلا بد من حجة أو تصديق حصة بخلاف ما لو قال
المقر لثمنت وانكر المقر لم عاد إلى التصديق فانه يصح لان البيع لا ينفخ بنحو البايع فاذا رجع إلى التصدق
فقد رجع والاقرار بالشئ قائم فيعمل بتصديقه فان قال المدعي عليه غيب ودعوى حال ما كان لكل على شيء قط
فان قام المدعي ببيته على الف وهو على القضاء أو البراءة يعني بوجه المدعي عليه أدنى الالف أو ابراءه عنها قبلت
هذه أي بيته المدعي عليه ان التصدق بين كلامين ممكن لانه يمكن ان يقول ان يكون لكل على شيء ولكن ادعى خصمه
مك الباطلة قد دفعت اليك لما تدعيه دفعا لا ذاك او يقول ليس لك على شيء في ظاهر الاقرار به ولو زاد على الثمن
أي على قوله ما كان لكل على شيء قط ولا اقرار ردت بيته على القضاء أو على البراءة لانه يتصور ان يكون بين
اشين خصومة أو ابراء وقضاء ولا يعرف احدهما صاحب ذكر القدرى بتبلي بيته في هذه المسئلة لان الرجل
يتجسس على محبتي فيأمر بقبض وكلايه يعطيه ما يرضيه فقد قضاه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فيسلكه المتن
يحمل على ان المدعي عليه من يتولى الاعمال بنفسه وقيل تقبل البيته على البراءة في هذه الفصل باتفاق الروايات
لان البراءة يتحقق بلا معرفة وفي الوجيز لو قال لم يكن بيني وبينك معاملته شيء لا تقبل بيته على القضاء
ومن اقام بيته على الشراء واداد الرد بغير ردت بيته بايعة على ابرائه من كل عيب بعد انكار بيعه
أي انكار البايع بيع نفسه صورة ادعى رجل على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعي عليه البيع قال لم ينها
ملك قط فاقام المشتري البيته على الشراء فوجد فيها عيبا واداد ردّها فاقام البايع بيته انه برى اليه من كل
عيب لم يقبل بيته للتناقض وكان شاء الله في آخره في بطل كله يعني اذا كتب رجل اقراره بدويته في حكم
ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكوف وهو على ما فيه ان شاء الله أي من اخرج هذا الفصل وطلب ما فيه من
الحق منه وكيل قوله ان شاء الله ينصرف الى جميع ما تقدم عنده حينئذ فيبطل اقراره بالدين لان كلمات الفصل
كتب معطوفة بعضها على بعض فالتشأن ينصرف الى جميع ما تقدم كما لو قال على صوم وصلوة ورجع ان شاء الله



لا يلزم شيء ولو ترك فوجها هذا اسقاط ولاية لامتناع المدعيون عن اجماع خصومة الوكيل فان
الوكيل غير رضاء لم يلزم عندنا حلف ولا اسقاط يقره مع طهارة وعندها أي يعني ينصرف المشتك إلى
قوله ومن قام بهذا الذكر لانه عليه وهو اولى بالثبوت كالتشأن لا للباطل وهو كذا ان نفر
ملت فعالت عرسه الملت بعد موته وفي الميراث وقال ورثة بل قبله صدق قوله أي صدق الودعة لان الامام
ثابت في الحال والحال يقبل على ما قبلها كما في المسئلة الطاحونة اذا اختلف المورج والمشتري في جريان الماء
وانقطع عليهم فانه حكم الحال وسبق له على الماخر والظاهر يصح للدفع لا للاحتقاق كما في سلم مات أي كما صدق
الموثة اذا مات سلم فقالت عرسه النهرانية الملت قبل موته وقالوا بل بعد أي قال الودعة طلعت بعد موته
فالموثة للورثة ايضا لانها تنتمي امر احادها والاصل والحواشي ان يضاني حدودها الى اقرب الاوقات ومن قال
هذا ابن عبيد الميث لا وارث له غيره دفعها اليها أي دفع الودعة الوديعه التي في يده الى الابن الذي يقره لانه اقر
ما في يد حق الوارث بطريق الخلافة فصار كما لو اقره ان حق المورث وهو حجة بطريق المصالحة بخلاف ما لو اقر
لرجل انه وكيل الودع بقبض الوديعه او انه اخذها منه لا يامر بالدفع اليه لانه اقر بانه مملوك الغائب وهو حجة
وفي الصحيح ان اقره بقبض اقراره في مملوك الغير بزمه وهذا زعم ان الميث لم يكن مالها وان المالك هو الوارث فلم يكن
معه خصمه اقراره تنفيقا قرانه في مملوك الغير فان قلت هذا منقوض بما لو اقر المدعيون ان فلانا وكيل عن ديت
الدي بقبض الدين يوم بقبضه الدين قلنا ان المدعيون اقر بقبض من مال نفسه اذ المدعيون تقضه بانشارها
فكافرا على نفسه اقرارا بملك الغير فامر بالدفع اليه ولو اقر باين امر لودعه وجمد الاول يعني قال ليس للميت
ابن غير قضيه أي قضيه بالمال كله للاول لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يد عن المال فلا تقبل كالو
في الاول انما هو رد فلو لا الكيل غرم او وارث لاخذ منها كليل في تركته قسمت بين الوفاء والوارثه
بشراهم لم يقولوا العلم لغيرنا او انا اقر وهو احتياط ظم اي هذا شيء ثم فعله بعض القضاة احتياط وهو
ظلم عندنا منه وقالا لا يؤخذ منه الكليل لانه يجوز ان يكون للميت وارث غائب او فرع غائب فيمل القاض ان
ياخذ كليلها لئلا يتولى حفرها والقاض في نصب ناظر الغيب كما لو كان الودع مقرا بالوديعه والزوجه فالقاضي
يفرض لها النفقة ولاخذ كليلها ولم انا حق لما فر علم وحق الغائب هو هو والموهوم لا يعارض العلم
فلا يجوز التاخير الى زمان التكليف بخلاف النفقة لا حق الزوج في الوديعه ثابت وهو معلوم فيد بقره بشراهم
لان الدين او الارث لو ثبت بالاقرار يؤخذ الكليل اتفاقا وقد بعدم قولهم لانهم لو قالوا فعله وارثا غيبه
الكليل اتفاقا ولو قال لا غريم ولا وارث غير هؤلاء لاخذ اتفاقا وعقار في يد رجل اقام زبونه انه له ولا فيه القاض
ولا وارث له غيرهم اركان ايم ما قضيه له بنصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا تكليف حجه دعواه او لا الحجه واليد
دعوى زيد او لم يحج عندنا حصفه وقاله اذا حجه دعواه ذي اليد اخذ القاض منه وجعله في يد ايم حجه يقدم الغائب
وان لم يحج ترك النصف في يده حتى يقدم الاصل لان الجاحد جابن والمقر ايم فيترك في يده ولم ان اليد الثانية

في الدنيا والآخرة ويقول في الشريعة أخذ لا سرق لانه لو قال سرق يقطع القاض به فلا ضمان لانه لا
يقتضى لفظ الاخذ جمع بين السرق واصحابه لفظ ونصا بهما للزنا اربعة رجال لقوله تعالى واللات ياتين القاض
من شأنكم ان تستشهدوا بغير من اربعة منهم فبذلك الرجال لان شهادة الشاهد مقبولة وحدها ولا مع الرجال
وللقرابة اي نصا بهما للقضاة وبأنه لا بد من رجلين لان شهادة الشاهد البديلة لقيام مقام
شهادة الرجال والمردود تدرى بها واللبانة والولادة ويعيوب النسا فيما لا يطالع عليه الرجال امرأة لقوله
عدم شهادة النساء جازية في لا يستطيع الرجال النظر اليه واللات واللات في النسا للجنس الكلي ليس في حد قطعا
فرداه الاقل واذا شهدته المرأة على انها بكر يؤجل زوجهما الفضة الفين سنة ويترك بقاءها لا يثبت بغير
لأن البكارة اصل في النسا واذا شهدت على عيب جارية مشتراة يكون للمشتري حق لمقصومة لا الرد الى البائع واما
شهادتهن على انهن ملال البصير فلا يقبل عندنا حصة في حق الارض لانه صوت عند الولادة وهي ما تطالع عليه
الرجال وتقبل في حق الصلوة لانه من امور الوضوء وعندنا يقبل فيه ايضا لان الرجال لا يحضرون ذلك الموضع لستعوا
صوته ولغيرها اي فضيلة الشهادة لغير المذكورات مالا كان المذنب في كساح ورضاع وطلاق ودكالة
ووصية المراد بها الايضاح لانه في عدد اربعة رجال او رجل وامرأتان الى شرط لكل الى جميع ما تقدم العدة اعلم
لأن العدة شرط لوجوب القبول لا الصحة فالقاضي اذا قبل شهادة غير العدل وحكم به فحكمه ولقطة الشهادة لان القضاة
وردت به هذه اللفظ بخلاف القياس فيقتصر على مورد فلم يقبل ان قال اعلم او ايقن لكون الشهادة غير مذكورة
ولا يقال قاض عن شاهد بلا طعن لظن ان لا يتحقق القاضي ان شاهد عدل او غير عدل اذ لم يطعن لظن فيه
في حقه وورد فان القاضي فيها لا يكتفي بظاهر العدة بل يبال عن الشاهد في السر والعلانية وقال لا يقال
في الكل وعكفا وم يفتح في زيتها قبل هذا اختلاف عصر و زمان لانه اذ في القرن الثالث الذين شهد لهم النبي
بالخيرية وفيما اقباه القرن الرابع الذين بقوا الكذاب فيهم قال قوم حتى القرون قومه الذين بلونهم
ثم بقوا الكذاب للديت وقيل هذا اختلاف حجة وبرهان **لها** والعدالة قبل السؤال ثانية بالظاهر وهو
للدفع لا للالزام وحاجتنا الى الزام حكمهم وذا لا يكون الآية ملزمة فوجب التفوق عن العدالة لا الزام حكمهم
وله قوله في السلون عدول بعضهم على بعض الآخر وذا في قد في وتعدل صاحب الشرع اقرى من تعدل
المزك فالعدالة ثانية نظر الى عقله ودينه واما عا هو محفوظ دينه ويكتفي سركا تركية السر اذ يكتب رقة
لهم الشاهد ونسبه وحيثه ويبيعها الى مسجد الذي يصلي فيه وسوقه ان كان سوقيا وبكال عن احواله فاعلم
عند عدلته يقولون ان عدل عرفان بالنفس يقولون الله اعلم او يكتفون احترازا عن المعادة او تركية
العلانية ان يقال عن حالهم في مجلس القضاة وكانت تركية في عهد رسول الله واما اصحابه علانية لان
المعدل لا يتوقى على الجرح علانية ولا يخاف من المذنب او من الشهود لانهم كانوا منقادين للتركية هو عدل في الاجماع
احترازا بهما قال بعض ينبغي ان يكون للمزك هو عدل جازي الشهادة اذ العبد او المردود اذا تاب قد تبدل

لكن غير جازي الشهادة والرايح ان يكتفي بقوله عدل بشروط الحرية ولا يقع تعديل لظن بقوله هو عدل لكن
اجابة او نسي لانه لا نعلم المذنب ان المذنب عليه ظالم كالم ذنب في حقه فلا يصح تركية لا لشرائط العدالة
في المزك لقوله عدل هو عدل ولم يزد عليه من الخطية والسامين صدق على صيغة الماض ثبت الحق لانه اقرب الحق فيقف
باقراره لا بتركية وكذا واحد للتركية وترجمة الشاهد والرسالة الى المزك يصح الواحد يكون من كمال الشاهد و
من جماع الشاهد ورسول الله ان القاضي الى المزك لان العدة شرط في الشهادة بالنفس بخلاف القياس وهذه الاثبات
ليست شهادة وهذه تركية الروايات تركية العلانية فالعدو شرط لان معنى الشهادة فيها اي بين فانهما يختص بمجلس القضاة
والعبد او المرأة او المردود في صلب تركية تركية السر لانه تركية العلانية قالوا بشرط الاربعة تركية
بشرط ان لا ينفردوا وان كان احوط اي افضل ولم يسمع طائفة والمجوز للمبتدأ المناظر وهو ان يشهد بيمين
او اقرارا وحكم وقاض او راى عصبها او قتل ان يشهد لانه علمه بآثا قال عمر اذ علمت مثل الشمس فاشهد
والأفدع ولو سمع من وراء الحجاب لم يجز ان يشهد لان الصوت يشبه الصوت ولو شهد وقدر القاضي لا يقبل
ولو سمع او ارى من غير البيت ولا يراه وعلم ان ليس فيه غير حله ان يشهد لحصول العلم وان لم يشهد عليه
ان الوصول ويقول ان يشهد بيمين يقول ان يشهد بيمين لا يشهد اي لا يقول ان يشهد في ليل يكون كاذبا ولا يشهد
على الشهادة مالم يشهد عليها في صيغة الجرمول اي لم يجز ان يشهد على شهادة الا ان يشهد لانه تعرف على الا
من حيث زوال ولايته في تنفيذ قوله على المشهود عليه واذالة الولاية الثانية للغير ضرورة عليه فلا بد من الالاف
والتحليل منه فلا يشهد عليه من سبع شهادت شاهد بيمين من سبع شهادت شاهد عند القاضي لم يجز ان يشهد
على شهادة او الشهادة على الشهادة بيمين اذ سمع الشاهد على شهادة لم يجز ان يشهد عليه لانه لم يجز ان يشهد
عنه ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكر شهادته بيمين الشاهد اذ اذ خطه السجل ليس ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة
وكذا القاضي اذ اوجد دونه اقرار رجل ولم يتذكره قبل هذا قول لي حنفية وعندهما محل له ان يشهد
لان الظاهر انه خطه والهل بالظاهر واجب كذا في شرح الوافي وان كان ذكر الحيل الذي كان فيه الشهادة لا
محله ان يشهد اعتمادا على تذكر المجلس ولا بالتابع اي لا يشهد بالتسماع بلا عيان لان علم يحصل بالمعاينة
او بالتواتر الا ان ثبت بان سماع من الناس ان فلانا سمع ابن فلان وسعه ان يشهد انه ابنه واموت
باسم ان مات فلان ولم يرمونه والنكاح والدخول بان سمع اقلان زوجة فلان وهو دخل بها وولاية
بان سمع ان فلانا قاض هذه البلاء واحصل الوقف المراد به بيان ان هذه الفضة وقف على كذا في بيان
اعرف داخل في العدل الوقف قيد به لان الشهادة على الشروط بالتابع لا محل واليه مال سمس الامية الشرية
والاصح ولو شهدوا بالوقف ورحقا بالتابع يقبل وفي طائفة وكان مسجد او قاف ولم يعلم او خيرا
فهنا ان يشترى بها والقيم اراة واشترط الوقف ينظر الى من كان عليه فان كانوا يشترىون حصيرا فله
ان يفعل ذلك والا فلا اذا اجتمع بها وهو ظرف لما قبله يعني يشهد بهذه الاثبات بالتابع اذ اجمع بها

القاضي

عدلان او رجل واحد ان لا تقبل شهادة غير المؤمن ولحقه
 واحد او واحد لان الناس يكرهون شاهد تكرر لخاله فلا يحضر غالبا الا واحد او واحد وشهد راي جالس
 راي لم الفاعل مضاف الى مفعوله وهو فاعل شهد مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض يفتح الهمزة مفعول
 يشهد ورجل واحد ان تقبل شهادة حالي سكتان بينا وبينها انبساط الازواج انما عرسه هذا من باب العطف على مفعول
 عاملين مختلفين والجر ومقدم لان جالس مفعول راي وشي سوي الرقيق يد متصرف كالملاك انه يدعي على من راي
 ثبته يد متصرف انما ملكه لان الملك انما يعرف بطريق الظاهر ولا دليل لمؤنة الملك في حق الشاهد سوى اليد بل انما زعم
 قالوا انما يحل له ان يشهد بالملك الذي اليد اذا وقع في قلبه انه ملكه وان وقع في قلبه انه ملك غير لا يحل له ان يشهد بالملك لان لا
 اعتبار له على علم اليقين فيصير الى ما يشهد به القلب واما العبد والامة فان كان يعرف انهما رقيقان حل للرأي ان يشهد لذي اليد
 بالملك لان الرقيق لا يكون له يد نفسه بل يكون يد المستعبد عليه وانما لا يعرف انهما رقيقان الا انهما صغيران لا يقبلان عن انفسهما
 فذلك معروف الاستثناء لان لها يد على انفسهما حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول له فلا يثبت لغيره عليه بد حقيقة والاصل
 لا يكون دليل الملك لان لا يستخدم لغيره طوعا وعن لبي حنيفه ولي يوفد عموما انما يحل له ان يشهد فيها ايضا كقولوا اليد دليل
 على الملك في الكل فان فسر للقاضي شهادة بالسمع او حكم اليد بطلت ومن شهد انه شهد لى حضر من فلان او صل عليه
 قبلت شهادته وان فسر ان اللوصل متعبد بقوله قبلت يعني ان فسر للقاضي بانه قدن كلاكما وصلى على جنازة فقبل وهو يدين اي
 كلى واحد من المضور والصلوة مطبقة تقبل شهادته بالنفس **باب التقبول** وعلمه وتقبل الشهادة من اهل الاهواء
 ومن الجارية والقدرة والمرافق واهلهم وفي الذخيرة انما تقبل شهادتهم اذا كانوا من اهل هوى لا يكونون صاحب لانهم
 انما وقعوا في الهوى بالتأويل والتعق في الدين الا ترى ان منهم من يعظم الذنب حتى يجعله كزنا وفقرهم من حيث لا
 اعتقاد لا يزل على كذبهم عدا الا لخطا بية ومن صف من الرافق فينبو الى ابن الخطاب محمد بن لبي وهب الاجماع الكوفي
 لا تقبل شهادتهم لانهم يدعون جوان الشهادة من حلفه انه محقق ويتقدمون ان الشهادة واجبة لشيعةهم سواء كان
 صادقا او كاذبا والذم على من اعلم اي تقبل شهادة دعي على ذم آخر وان حالف ملكه بان كان احد من اليهود والنصارى
 لما روي انهم اجازوا شهادة النصارى بعضهم على بعض وعليه اجماع السكوني وروي انه رجم يهوديين زينا بشهادة
 اربعة منهم وعلى المستأمن اي تقبل شهادة الذي على المستأمن كشرهات المسلم عليه وعلى الذي ولا تقبل شهادة المستأمن
 على الذي لانه ولان له عليه لان الذي من اهل طرنا والمستأمن على من قبل شهادة المستأمن آخر ان كان في
 دار واحدة وان اختلفت الدار كالرقيم والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم منقطعة باختلاف المنفعة ولهذا
 لا يرى التوارث بينهم وقد في اي تقبل شهادة عدو بسبب الدين لانه لا يكون رعاية لدينه ومن اجتنب اي تقبل
 شهادة من اجتنب الكتاب ككلها ولم يصر على الصغار لان الامة من غير ارض لا يقبل بديح في العدة الا اذا لا يوجد
 الشرائع هو معصوم سوى الانبياء وطلب صوابه اي غلب حسنة بعد التوقي عن الكتاب ككلها هذا احد الود
 في الصحيح وفي الكافي الكيفية ما كان حراما لعينه والحقيقة ما كان حراما للغيرين والاصل ما ذكره في الاية للفرع الكبير

شعنا بين المسلمين فيه يعتكف رمة الله والدين وغيرها صغيرة والا قلف اذ تقبل شهادة غير المؤمن ولحقه
 هو لانا اذا كانا عدوا لا اطلاق المصنوع قالوا هذا اذا ترك الحنث لعذر الكبر او الخوف الهلاك وان ترك على
 وجه الاواني السنة لا تقبل لانه لا يكون عدلا والكمال بضم العين وشهادة الميم جمع عامل ومعهم عمال السلطان الذي
 يأخذون الحقوق العاجية كالحراج والجزية على قول الجمهور لان نفس العمل ليس يفتق فبعض اصحاب رسول الله
 عن كنفائهم لا تقبل هذا في ذلك الزمان لان الصلوة كان غالبا عليهم واما في زماننا فلا تقبل شهادتهم لان الظلم غالب
 عليهم ولا حجة اي تقبل شهادة الخ لا حجة ومن اهل السلف من يقول لا يقبل ولا يصح هو الاول وعنه اي تقبل شهادته
 لقمة ومن حرم عليه رضاعا او مصاحبة كاتم امراته ونبتها لا يقدم الشهادة لان الاملاك ومنافعة متباينة بينهم ولا
 بسوطة لبعضهم من مال بعض لامن اعني اي لا تقبل شهادة الاعني لعدم التمييز بين المدعي والمدعى عليه وقال ابو يوسف
 اذا كان بصيرا عند العمل يجوز شهادته ومملوك اي لا تقبل شهادة المملوك لان الشهادة من جلب الولاية ولا ولاية للمملوك **وعنه**
 اعلم تقبل شهادته وان تاب ان اللوصل وقال القاضي قبل اذا تاب لقوله تع الا الذين تابوا او استنابوا متى تعقب كلمات
 عطف بعضها على بعض لبعض يعرف الى جميع ما تقدم **ولما** اذ قد شهادته عن تمام حقه قال الله تع ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا
 ولا استنابا يتوف الى ما يليه وهو قوله واذا ليكم الفاسقون والتائبون ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب
 كمن لا ذنب له الا من حذر وكف عظمه **ولما** يعني اذا خذ لكافرة فذوق لم يجز شهادته على اهل الذمة فان لم قبلت شهادته
 عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادته مستفادها بالسلام ولم يلحقها رد خلاف العبد اذا خذ اعترف حيث لم يقبل لانه لا
 شهادة للعبد اصلا في حال رقة فتوقف الرد على حله وشهادته فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حقه وان
 ضرب الذم حتى حذ القذف سوطا فلم يضر ضرب الباء بعد السلام تقبل شهادته لان الوجوب بعد السلام ليس بواجب فلا يبر
 عليه رد الشهادة وعنه في حقه اذا ضرب السوطا اخبر بعد السلام لا تقبل شهادته وعنه بسبب الدنيا اي لا تقبل شهادة
 مثل هذا **انما** قوله في المعادة لاجل الدنيا حرام فمن ادركها لا يؤمن من الكذب ولا لاهله اي لا تقبل شهادته لاصله
 وروعه وزوج وعيسى اي لا تقبل شهادة زوج لزوجته ولا شهادة زوج لزوجها وسيداي لا تقبل شهادته سيداي لعبد
 ومكاتبه لعولهم لا تقبل شهادته الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدته والموطع لعبد
 ولا الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير التلميذ لاطن الذي يعطه فدر رقة لثانته ولقعة نفع نفسه وقيل الاجير
 مسانحة او مشاهرة لانه ليس بواجب الاجير بما يقع فاذا شهد له في مدة الاجارة فكانه شاجر عليه وشريكه بها
 يشتركون لان شهادته لنفسه من وجه ولو شهد بها لغيره من شركتهما تقبل لعدم الشهادة ونحوه يفعل الودي كالقرين
 بزينة النساء وكونه على البواطة انما تقبل شهادته دنة لانه قاسق فاما الذي يسمى الناس متحفا لضعف خطيئة
 ووهن الله تقبل شهادته **انما** اذا كان عدلا وانما حجة ومجي الى تنوع في مصيبة غيرها انما تقبل شهادته لانه
 يرتكب المحظورات واما التي تنوع في مصيبتها فلا يسقط خدتها ومعيته لارتكابها المحرم لان صوتها طام
 ولو كان مضيا لا يسقط خدته حتى يجمع الناس به ومدين الشرب على الله لانه يرتكب محرم دينه وانما شرط الادمان ليكون

اولا لانه لا بد من ذكر شهادة الاصل والتمثيل والتوكيل فان عدل الفرع الاصل مع كاذب مدين للآخر
اي كما صح تعديل احد هما الآخر فان قلت شهادة بنفسه لا يقع الا بعدد يله وكان متما منه قلنا لانهم
يملكه كما لانهم في شهادة بنفسه مع احتمال انهما شهدا ليصور مقبول القول وان سكت عنه اي ان سكت
الفرع عن تعديل الاصل فظرف حاله اي نظر القاضي في حال الاصل ومعرفة عدالة من هو اصل التزكية
وعند محو لا يقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم يقبلوا الشهادة ولا تقبل فان امكن الاصل
شهادته يفي قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفرع يشهدون على شهادتهم
هذه الحادثة امامهم حفرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفرع بطل شهادته فروعهم ولو شهدا على اثنين اي شهد
رجلان على شهادة رجلين بان فلان على عزة بنت عمر المصري الفدوم وقال اي قال الفرعان
اخبرنا بمعرفة اي اخبرنا الاصلان بانهما معرفانها وجاء المدعي بالمرأة لم يدري بانها هي ام لا
اي لم يدري الفرعان انها هي عزة قيل له اي قال القاضي للمدعي ثبت كل الحق على عزة شهادة هذين
الشاهدين هاتين شاهدين آخرين انها هي عزة لان الفروع نقلوا كلام الاصول كما نقلوا فصح
النقل وقولهم لا ندرى هي هذه ام لا موجب جرح في الشهادة لانهم انما لم يعرفوها فقد عرفها الاصل
وكذا الكتاب الحكمي اي اذا اورد كتاب القاضي الى القاضي وفيه شهد اعندى ان فلان على فلان بن فلان
كذا المالك والكتاب الحكمي اي اذا اورد كتاب الحكمي الى القاضي وفيه شهد اعندى ان فلان على فلان بن فلان
فان قالوا فيهما اي قال الشاهدان في الشهادة على الشهادة وفي الكتاب الحكمي المصرية يعني فلان على فلان
المصرية كذا لم يخرجني نسبها الى خذها وهي القبيلة الخاصة لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة
كسني تميم لانهم لا يحصى عددهم وكذا الفرغانية والاوز جندية والخارمية لا يحتمل التعريف بالنسبة
بها قبل النسبة الى السكة الصغيرة خاصة والى المحلة الكبيرة عامة ثم التعريف عندى الى حسنة ونجد
وان كان ثم يدرى لحد لكن ذكر الفخذ يقوم مقام ذكر الجذر ومن اقرانه شهد زورا يشترى ولم يعثر عند
اي حسنة لما روى ان شريكا كان لا يعثر بل يشترى بان يعثرهم الى السواق اذ كان سوقيا الى قومه
ان لم يكن سوقيا فنقول ان فلانا وجدناه شاهدا زورا فخذ زوره وحذر الناس وقال لا يعثر
يجس لما روى ان عروضة ضرب شاهدا زورا ذكر الامام السرخسي انه عندهما يشترى ايضا والحسن قد رايه
القاضي **فصل** في الرجوع عنها اي عن الشهادة الا عند قاضي اي قاض كان لان الشهادة
مختصة بمجلس القضاء فيختص الرجوع بما يختص به ولو ادعى المشهود عليه رجوعا عن غير قاض
لا يلحقه لان هذه الرجوع باطل ولو ادعى رجوعا عن قاض كذا الخلفان فان رجوعا عنها قبل حكم
بها سقطت لظهور التناقض بين كلاميهما ولم يفتن وبعد اي ان رجوعا بعد الحكم بها لم يفسخ
حكم لان الكلام الثاني مثل الاول في الدلالة على الصدق وقد ظهر رجحان الاول بانها في القضاء

وضمنما انقلها لهما اي ضمن الشاهدان المشهود عليه ما انقلها منهما دونهما اذا قبض اي قبض المدعي ما ادعاه دونهما
كان او عنهما حتى لو لم يقبضه لا يجب الضمان بل يتوقف على القبض فلما قبض يضمن الشهود هذا اعتماد الامام
السرخسي واما على ما ذكر في الزخري ومبسوط شيخ الاسلام فرق بين العين والدين في العينة تجب الضمان
قبض المشهود عليه او لم يقبض لان الشهود اذا اؤوا الملك عنه بينهما دونهما عند انقباض القضاء حتى لا ينفذ تصرف
المشهود عليه في الدين لا يجب الضمان ما لم يقبض لان الضمان مقدر بالمثل ومما انقلها من حديثنا دونهما
قاضيهم ما قبل القبض فقد استوفى ما عينا بمقابلة الدين وهو غير جائز اذ لا مماثلة بين اخذ العين والدين
وان رجوع احدهما ضمن بضما والعبرة للباقي لا للراجع هذا لانه الى الاصل وهو ان العبرة بالرجوع بقا
من يفي لا رجوع من رجع لانه لو كان العبرة بالرجوع من رجع لزم ان يكون الضمان على الراجع مع بقا الحق فلان
يجمع احد ثلثة شهداء والحكمة صفة ثلثهم بضمة لبقاء الضمان فان رجع اخر من الثلثة ضمنا نصفنا
لان العبرة لما كان لبقا من يفي كان الباقي نصف الحق فكان الثالث نصف فيضمان النصف على السواء وان رجعت
امراة من رجل وامراة من رجلين فجمع ربعا لبقاء من يفي ثلثة ارباع الحق فاقم النصف يفي بالرجل والربع بالمرأة الباقية
فان رجعتا ضمنا نصفنا لان نصف الحق باق ببقاء الرجل وان رجعت ثمان من رجل وعشر نسوة فلا غرم لان العبرة
لبقاء من يفي وقد بقي الرجل وامراة فان مبيع تمام الحق فلا ضمان على الراجعات وان رجعت اخر ضمنت التسع لبقاء
يجمع وجب ضمان الرجوع بع على الراجعات التسع لبقاء ثلثة ارباع الضمان وان رجع الكل الى الرجل والنسوة
وعلم من نكحه فلي الرجل سدس وعلم من خمسة او سدا عند الحسين لان كل امرأتين في الزنا واحدة بقومان معا
رجل فكل واحد منهما نصف ذلك ستة رجال ثم رجوعا كان الضمان عليهم كذا ما سبق نصف عندهما يعني على الرجل
النصف وعلى النسا النصف لان الثنا وان كثر في الشهادة لم يفي الامام رجلا واحدا ولا يقبل شهادته
الا بثلثهم بانضمام رجل فكان الثابت بشهادته نصف المال وبشهادته نصف المال وما بقي عليهم على
القولين يعني الباقي عليهم على قول ابي حنيفة خمسة الاسداس وعلى قولهما النصف فهو عليهم من وان رجعت
اي ان رجعت الشهود العشرة دون الرجل فنصف يعني عليهم ضمان النصف اجماعا اما عندهما فلان
الثابت بشهادته نصف المال واما عند فلان يفي من يفي به نصف المال وخرم رجلا من شهادته مع امراته
ثم رجوعا لاهي لع الضمان عليهم ما دون المرأة لان المرأة الواحدة ليست بشاهدة وكان القضاء مضافا
الى شهادته ما دون شهادتها ولا راجع في نكاح بغير مسي شهد عليها بع اذا ادعى نكاح امرأة وهي جاحدة
واقام على ذلك بينة ففقهه بالنكاح ثم رجوعا عن شهادته لم يضمن لها شيئا لانها انقلها عليها بالمنفعة ومثل
المنفعة لا ضمان عليه وعليه بع اذا ادعت المرأة على رجل انه تزوجها على الف درهم وهو ينكر فاقامت عليه
البينة ففقه القاضي بالنكاح ثم رجوعا بنظر المهر مثله بان كان مهر مثلها الف الف والاكثرة فلا ضمان على الشهود لانها انقلها
على الرجل عن مال بعوض فان البضع يصير ما لا حال الدخول في ملك الزوج فقد حصل التلف بفوضى فلا ضمان

ن عليه

الا ما زاد على مملكتها ان كان مهر مملكتها اقل من الف يضمنان الزيادة للزوج لانها اقل على الزوج
قد الزيادة وفي بيع الاما نقص عن قيمة مبيعته بع ان سربا يبيع ثمنه بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا م يضمن
يضمنان لانها اقل من الف فان كان الف اكثر فان كان المهر من المشتري فلا يضمن لان المشتري
رضي بالزيادة وان كان المشتري من البائع يضمن المهر من المشتري باذنا على القيمة لحصول الزالة بلا
عوض في حق سوا كان البيع بائنا او فيه خيار فان قلت البيع بشرط الخيار لا يزيل ملكه عن المبيع وقد
كان مملكتها من رفع الزرع عن نفسه فيسحق البيع في الله فاذا لم يفعل فقد رجع هذا البيع فينبغي ان
لا يضمن شيئا قلت زوال الملك فان تأخر في سقوط الخيار فالسبب هو البيع المشهود به ولهذا
يستحق المشتري المبيع بنوايه وكان الاتلاف حاصلا بشهادتهما والبائع كان مكررا لاصل البيع فلا يملك
ان يصر بحكم الخيار مع الكفاة فلا يمكن من الفسخ حتى رفع الضمان عن الشاهدين وفي طلاق الا نكح مهرها قبل
الوطي بع اذا شهدا انه طلق امراته قبل الدخول بهلا رجعا ضمن نصف المهر لانها اقل على الزوج ما كان على شرط الزوال
فان المرأة اذا ارتدت او قبلت ابن زوجها سقط عنه المهر فكانت الزمها ذلك وكثر هذا بعد موت الزوج انه
طلقها في حقبة قبل الدخول بهام رجعا م يضمنان للورثة لان الشهادة وقعت لهم وضمن المهر والميراث
لان المهر والميراث كان موكدا لها بالموت فيها بهذه الشهادة ابطالا عليها نصف المهر والميراث فيضمنان لها
وان كان بعد الدخول يضمنان لان المهر ناكه بالدخول لا بشهادتهما وضمن في العلق القيمة بع اذا شهدا على انه
اعتق عبده ثم رجعا ضمننا قيمته لانها اقل على ملكه بلا عوض سواء كانا موسرين او ميسرين والولاء للموط
لان العلق لا يجوز الى الشاهدين يضمنان المهر في القضا في الدية فحسب بع اذا شهدا بقضا ثم رجعا بعد
القتل ضمن الدية ولا يضمن منها وضمن الفرع بالرجوع بع اذا شهدا الفرع وقصه بها القاض ثم رجعا فحسب ضمننا
المشهود به لان الحكم اضيف الى ادائها ثم فكلون التلف مضاف اليهم لا اصله بع لا ضمن اصل الفرع
بقوله ما شهدنا على شهادتي بع اذا رجع الشهود الاصل بعد القضاء بشهود الفرع وقالوا ما شهدنا بشهود
الفرع على شهادتنا لانهم يوجد من جبرتهم سبب موجب للضمان لانكارهم الا شهاد على شهادتهم ولا يبطل
القضاء للتعارض بين الخبرين فصار رجوع الشاهد هو او الشاهدة وغلطت اي اذا قال الاصول تشهدنا
وغلطنا م يضمنون لان القضاء لم يقع بشهادتهم وانما وقع بشهادة الفرع ولو رجع الاصل والفرع عزم الفرع
فقط لان سبب الاتلاف الشهادة القائمة في مجلس القضاء وذا وجد من الفرع فوجب الضمان عليه وقول الفرع
كذب او غلط فها ليس بشي بع لو يضمنون لانهم ما رجعوا عن شهادتهم وانما شهدوا على غيرهم بالرجوع ولم ينفست
الى قولهم لان القضاء لا يستحق بقولهم كما لا يستحق رجوعهم وضمن المهر بالرجوع عن التركة فصار في معنى
العلة كما ان المهر سبب للموت والزمى سبب الجرح والحكم مضاف الى العلة العلة وعند هذا لا يضمنون لانهم اتوا على
الشهود خيارا فصار كما لو اتوا على المشهود عليه لا شاهد له لاحصان بع لو شهدوا بالاحصان ثم رجعا لم يضمنوا

ناهم

لان الاحصان في معنى العلامة لانه اذا ثبت كان موقفا حكم الزنا فثبت انه علامة لا شرط والحكم لانصاف الى الظاهر كما
صحت شاهد البين لا الشرط بالبر اذا اجتمعوا بع اذا شهدا انه قال بعبده لبعده ان دخلت الدار فانت حر وشهدت ان
بوجود الشرط اي الدخول ورجع الفرعان بعد الحكم فضمن قيمته العبد على شهود البين لانهم العلم والتلف انما
لا يحصل بالاتفاق وهم استنوا تلك الكلمة دون الشرط لان الشرط مانع عن وجود الخبر والتلف اضيف الى علة دون
ذوان المانع فلورجع شهود الشرط وخدمهم فالصحيح انهم لا يضمنون نص عليه في الزيادات **كتاب الوكالة**
جاز التوكيل وهو تفويض التصرف الى غيره لمصلحة ذلك الغير لاجل المقتضى بشرط ان يملك الموكل اي شرط
التوكيل ان يكون الموكل ممن يملك التصرف قبل هذا اعلم قوله الى يوسف ومحمد فالشرط ان يملك التوكيل التصرف
ولهذا جاز عند توكيل المسلم الذي بشره بالخبر ويقتل المراد به ان يكون الموكل مالكا لا اهلا للتصرف وان انتفع
بعارض الزمى ويعقله التوكيل بان يعقل ان البيع مآل للملك والشرع جالب ويقصده اي يقصد بما شره
السبب بثبوت الحكم احترازه عن المهرل ولو تصرف التوكيل هاز لا يبيع عن الامر فيجوز توكيل لغيره بالبيع كان سعي
ان يقيده بالعاقلة ليجوز من المحضون فان وكالته غير جائزه وانما يقيده نظر الغالب والمجتون نادوا الو
والماذون مثلها او صبيًا يعقله ومبدأ مجوزين لانه الصبي اهل للعبارة حتى ينهض نفسه باذن الوط فكذا العبد
حتى صح طلاقه واقراره في الحدود والقضا ويرجع حقوقه الى موكلها ونهها لان الزام العهدة على البع ضررا
يتعلق باقرب الناس اليه وهو انتفع بهذا التصرف وهو الموكل لكن العهدة يلزم العبد بعد العلق لان المانع كان
حقه الموط وقد زال بخلاف البع لان المانع كان حقه وحقه لم يزل بل بلوغ قيد مجوزين لانها ان كانا ماذونين فالعهدة
عليهما حتى ناكدا في الخلاصة بكل ما يعقله بنفسه هذا متعلق بقوله توكيل لغيره في كل عقد جاز ان يعقله
الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره ومعنى قوله بنفسه باهلية نفسه على سبيل الاستبداد واحترازه بالعقد الاخير عن
توكيل اذ لم ياذن له الموكل فانه لا يجوز لانه لا يتصرف فيما وكل به مستبدا هذه القاعدة غير متعلقة اذ لا يقال كل ما
لا يجوز ان يعقله الانسان بنفسه لا يجوز ان يوكل به غيره لان المسلم لا يجوز له بيع الخمر ويجوز له ان يوكل بالذي
عند ابي حنيفة فان قلت برود على هذه القاعدة الذي فانه يملك بيع الخمر بنفسه ولا يجوز توكيل المسلم بذلك فانه
قلت عدم الجواز لعقن المسلم وهو لو كان منزها عن اقتراب الخمر وكان ذلك امرا عارضا وبالحصومة معطوفة
على قوله بكل ما يعقله الانسان في كل حق بعن التوكيل باثبات كل حق جائز ولا يلزم اي التوكيل بلا رضا خصمه
اي حقه وقال يلزم لان التوكيل حصل بما هو خالص حق الموكل وهو الجواب او المحصومة فيلزم بلارضا الخصم
كالنوكيل بالتفويض وله ان قصد بهلا التوكيل الاضرار بخصمه فيما هو مستحق عليه فلا يملك الا برضاه كاحكامه
بالدين والموكل انما يطلب بالتوكيل ان يستعمل التوكيل ليدفع حق الخصم عن الموكل وفيه امرار بالخصم بخلاف
التوكيل بالتفويض بان الحق معلوم بصفته فلا يتصل بهذا التوكيل ضرر بالاضر الا الموكل مريض لا يملكه خصمه
مجلس الحكم بل يملكه في قديمه او يملكه او يحضر بالركوب ولكن يزاد من صفة او ثاب بسمية سفر او مديد لنفسه

حلف

للتقاضي الموقوف بالبرقية لغيرها من الاداء لغيرها في هذه الاشياء يلزم منه التوكيل بل لا ضرورة لاداء
كان التوكيل او مطلقا والمناخرون قالوا القاض اذا علم من المضم التفتت لخصمه اياها التوكيل لا يمكنه من ذلك
وتقبل التوكيل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار لصاحبه التوكيل لا تقبل منه التوكيل الا برضا خصمه
والخلاف بان بقاءه معطوف على فعله بكل عقد من عقود التوكيل بآداء الحقوق وتنفيذها اي قبض الحقوق الا ان يتنا
حد وقود بقبضه موكله عن مجلسه لاحتلال العفو فسطر منه الشبهة فيد بالقبض لانه حال حضرته وحقق
عقد بقبضه التوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصلح عن اقرار بتعلق به اي بالعكس فبذلك لان الصلح عن اقرار يكون
كالبيع فيرجع الحقوق الى التوكيل كما في البيع وانما تعلق الحق بالتوكيل لانه اصل العقد لانه يقوم بكلامه ونائب
عن الموكل في حق كتم فراعنا جهة اصله في تعلق الحقوق فيسلم التوكيل بالبيع والقبض اي التوكيل بالشر
المبيع ومن مبيع ويطلب بثمن مشري مستحقا اي بقبضه التوكيل بالبيع ويطلب بفتح اللام اي التوكيل بالشر يكون
مطلوبا بثمن مشري اي ما يشتراه ومخاضه عيبه وشفعه ما ابتاع وهو اي المشتري في يده اي يد التوكيل لان الكل
عن الحقوق فان سلمه الحاشية فلا يرد بغيره الا بآذنه لان الملك وصل الى ماله ويرجع بفتح ثمن مشري مستحقا نقب
على الحال عن الضمير مشري بفتح يرجع التوكيل بثمن الذي شراه حال كونه مستحقا على التابع لا الموكل وثبت الملك
للتوكيل ثم ينتقل عنه الى الموكل وهو محقق الكسبي وقال بعضهم ثبت الملك للموكل ابتداء واليه ذهب صاحب
الهداية وقال هو الصحيح ولهذا لو كان المشتراة متكوحة التوكيل او قريبه لا يفسد النكاح ولا يفتق عليه
وحقوق عقده بقبضه للموكل ككسبي وخلع وصلى عن انكار او دم عند وعق على مال وكتابة وهبة ونقد ولحا
وايداع ودين وافرأى تعلق بالموكل لانه اي بالتوكيل في هذه الصورة التوكيل سفي لان احكام هذه العقود
انما ثبت بالقبض ولا يجوز ان يكون التوكيل اصيلا فيه اجنب عن المحل الذي يدا فيه القبض بخلاف التوكيل بالبيع
لانه يتعلق بالعبادة وهي قيد الصلح بالانكار لانه فداء عن البيوع في حق المدعي عليه فالتوكيل سفي فلا يرجع
اليه الحقوق وكذا لو وكله بالاستعانة او الارتهان او كسبيته او قبول الصدقة والشركة والمضاربة فالحقوق
يتعلق بالموكل واما التوكيل بالتقاضي فلا يبيع ولا يثبت الملك فيما انقضى للتوكيل للموكل الا اذا بلغ على قبيل
الرسالة فيقول ارسلي اليك فلان يستقرض فلان يثبت الملك للمستقرض فلا يطلب وكيل زوج بالمرور ولا
وكيل عرس بتسليمها اي لا يلزم وكيل المرأة ان يسلمها او يتبدل الخلع اي تسليم بدل الخلع لا يلزمه ايضا في هذه
العقد لا بد من الاضافه الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه وقع النكاح له لا للموكل والمشتري الثمن
عن موكل بايعه لان حق القبض للتوكيل والموكل كالاجنبي عن حقوق العقد فلو دفع اليه اي المشتري
الثمن الى الموكل صح ولم يطلبه اي لم يطلب المشتري بايوجه وهو التوكيل ثانيا اي دفعا ثانيا لانه بدل
ملكه ولحق وصل الى مستحقه **باب الوكالة بالبيع والشرى** الامر بشرى الطعام على البرية دارهم
كثير وهي عشرة ولما اشترى بها خيرا او دقيقا لا يجوز على الموكل وفي الفتاوى هذا في عرفهم واما في عرفنا فانما

ما يمكن اكله من غير ادم كالحل الشوى فهو وحده فيصرف الى الوكالة الى فكل دون الخط والخبز والفتوى
على هذا وعلى طلبة قليلة وهو ان يكون ثلثة على الاقرب وهو ما بين الثلثة الى العشرة يعني من دفع
الى اخره لزم ووكله ان يشترى له بها طعاما فانه يقع على البر ودقيقه والقياس ان يتناول كل مطعوم لا اطلا
الاسم كما لو حلف لا يأكل طعاما وجه الاستحسان ان الطعام متى ذكر مقرونا بالبيع والشرى فانما يراد بالبر
ودقيقه ولم يرد لو حلف لا يشترى طعاما لا يثبت الا بشرى البر ودقيقه ولا عرف في الاكل فيقع على حقيقة
وهي منحولة على الخبر يعني ان امر بشرى طعام للولية وهو يجوز ان لا يثبت على الخبر بكل حال اي سواء كان ما اعطاه
قليلا او كثيرا ولا يبيع الوكالة بشرى شيء فحس جهل جنسه كالرفيق فانه ينظم الذكور والاثاث والذكر
الاشياء من بين ادم جنسان مختلفان وجهالة الجنس ما يميز من الامتثال والثوب والراية وان يميز ثمنه ان اللؤلؤ
يعني يميزه الثمن لا بوزن ولا بحال اذ هو خذ ما سمي واحدا من الجنس ولا يعرف مراد الامر والامر بما لا يعرف والمأمور
على الامتثال به بطا ان ذكر نوع الدابة كالحمار فانه نوع اضافي بالنسبة الى جنسه او ثمن الدار فان الدار ملحقة
بالجنس الفا حشر جهالة لانهما مختلف بقلة المرافق وكثرة ما وكلمة الركاكة بشرى الدار لا يبيع فان بين الثمن
لحق جهالة النوع فجازت والحالة والمناخرون قالوا في دياحة رثا لا يجوز شراء الدار بدون بيان الحالة
لانهما مختلف باختلاف المحل وصح بشرى شيء علم جنسه لاصفة كالشاة والبق وان لم يبين الثمن لانه جهالة
نوع وهي سيرة فلا احتياج الى بيان الصفة كالسهم وبشرى شيء جهل جنسه من وجهه كالعبد فان معلوم الجنس
لكنه من حيث منفعة الجمال كانه اجناس مختلفة وذكر نوعه معطوف على قوله جهل جنسه كالنثرى والجنس والهند
او ثمن عين نوعا عين على صفة للمعلوم صفة ثمن يعني مع التوكيل بشرى عبيدا بين الثمن المعين واحدا من انواعه
وان لم يبين الثمن لا يقع لانه ينتقل انواعا بشرى عين اي شيء معين بدين له كقوله اي بدين حاصل للموكل
على وكيله يعني اذا كان لرجل على آخر الف قام بان يشترى بها عبيدا بعبثه فاشتراه جاز وفي غير عين يعني انما
ان امره ان يشترى بها عبيدا غير معين فاشتراه كان مشريا بالنسبة ان هلك في يد التوكيل هلك عليه يعني هلك
العبد في يد التوكيل هلك على التوكيل وان قبضه امره فهو له وهذا عند ابي حنيفة وقالوا هو لازم للامر في الرجوع
وهذا بناء على التوكيل بالشرى اذا اضيف الى دين على التوكيل لا يبيع عند الحسنة اذا لم يكن البايع عينا كانت اود
ولم يرد انما اشترى شيئا بدينهم على المشتري ثم نقضه فان الدين لم يكن لم يبطل الشرى ووجب مثل الدين واذا لم يتعين
صار الاطلاق والتقييد سواء ولم ان هذا التوكيل باطل لانه حصل لتملك الدين من غير من عليه وهو لا يمكنه من غير
اقتباضه بقبضه ولهذا لا يبيع ان يشترى شيئا او بالعين منها ثم اسقط الدين او هلك العين عند التوكيل بطلت
الوكالة بخلاف ما لو عين البايع لان البايع ينتصب وكذا ان كان المبيع متعينا لان في قبض الدين لانه معلوم فيقبض البايع فبعض
لرب الدين او كالم يبيع قابضا لنفسه وكذا اذا كان المبيع متعينا لان في قبض الدين لانه معلوم فيقبض البايع فبعض
البايع واذا اباهم البايع بغير مجهول ولا مجهول لا يصح وكذا بشرى اي مع التوكيل بشرى انفس الناس قال

او البيع متع
بنا ان الدار امر
في المعارضة

من

لخصامية وقال المأمور بل بشرية بالف ومباوى نصفه صدق الأمر ويلزم العبد المأمور إذا كانت قيمته خمسمائة
للمخالفة وان ساواه جالفا يعني ان كانت قيمته الفايض الفان لانها اختلفت بمقدار ما يجب للوكيل على المالك
ومعناه معنى البايع والمشتري قد اختلفا بمقدار الثمن فيجب التخالف ثم يفسخ البيع الذي جرى بينهما
وكذا ان كان الحكم وعلو التخالف معين لم يستمر ثمننا يعني اذا امر رجل ان يشتري له هذا العبد لم يستمر ثمننا
فشره واختلفا بمائة وان صدق البايع المأمور ان صدق للوصل يعني قال الأمر لشريته خمسمائة وقال المأمور بالف
وصدق البايع المأمور مخالفا لانها اختلفا بمقدار الثمن في الاظهر هذا متصل بقوله وكذا في معنى انما قال
لان في صورة تصديق البايع المأمور ما قد قيل لا تخالف بل القول للمأمور مع اليقين قال صدق البايع المراد
بقوله صدق في جميع ما ذكره التصديق يعني حلف انما صار القول للمأمور مخالفا وفيما سبق للأمر لان البايع
مخاضا من تصديق المأمور فصار تضادا فيما كانتا البيع فيعطى الاختلاف ونعم غايب في غير الاختلاف
قلنا تصديق البايع لئلا يتوهم الثمن لانه كان اجنبيا بعد استيفائه وان لم يستوفه فكذلك هو الكل لان الاجز
بينهما عقد فلا يعتبر تصديقه فكان الاول هو الصحيح **فصل** لا يبيع بيع الوكيل وشراؤه ممن يرد شهادته
يعني الوكيل بالبيع والشرا لا يجوز ان يقدم مع لا يقبل شهادة كاصوله وفروعه عندنا حصة وقال الاجوز بغيره
القيمة الامن عبده ومكاتبه لثبوتها بين الاملاك وانقطاع النافع فقده كعقده مع اجنبية خلاف العبد والمكاتب لان
كسب العبد لولاه وله حق الملك في كسب المكاتب فيمكن التهمة بالعقد معها ولم ان مواضع التهمة مستثناة من
الوكالات ويتم العقد مع مولاه لان كل واحد منهم ينتفع بما لا يخرج عن ولا هذا لا يقبل الشهادة فيما بينهم وصح بيع
الوكيل به الحباليع بما قل او كثر والعرض والسيعة وان كانت غير معقادة كالقاجيل بشعبي سنة عند حنفية
وقالا لا يجوز بيعه بنقصان لا يتخاين الناس في مثل والبيع بعربي فاحش وبالعرض ليس بمعتاد فلا ينفرد
الوكيل اليه فلا يدخل تحت الامر بالبيع المطلق ولم انه امر بيع مطلق وقد وجد الجواب حاليه عن التهمة فيبيع فيه
الوكيل بالبيع لان الوكيل بالشرا لو شري بما لا يتخاين في مثله لا يجوز وبيع نصف ما وكل ببيع معطوف على قوله
بيع الوكيل يعني اذا وكل رجلا ببيع عبد فباع نفسه جاز عندنا حصة وقال لا يجوز الا ان يبيع النصف الباقى
قبل ان يتخاين لانها اعتبر العادة ببيع الاشخاص غير معتاد لان ذاتي نفس الثمن وبيع الباقى معيبا ولم ان
البيع ما مطلق فيتناول المتفرق وبيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتثال بالاخذ من بشرية حمله فمخاضا الى
ان يفرق واخذ رهننا اي شي اخذ الوكيل بالبيع رهننا بالثمن وكفيل بالثمن فلا يضمن ان ضاع في يده اي الرهن
هي في يد الوكيل اتوى ما على الكفيل بان مات الكفيل عند مفلسا ثم مات الكفيل ايضا مفلسا فتوى المال على
الكفيل لان حق الاستيفاء للوكيل والرهن والكفالة تؤكد ان الاستيفاء فيملكها والهالك في يده كالمالك في يده
فلا يضمن بخلافه اذا اخذ الوكيل بالعقب رهننا او كفيلنا فتضمن الوكيل لانه لا يملك اخذ الكفيل والرهن ويضمن
شرا الوكيل به اي بالشرا بمثل القيمة يعني انما يجوز شرا الوكيل بالشرا اذا كان بمثل القيمة وبزياد يتخاين منها وهو موقوف معلوم

أي يدخل تحت تفويض المقتنين والفوق لأن خليف بين البيع والشراء أن الزمة تكسب الوكيل بالشراء الجواز
 أنه اشتراؤه لنفسه فلا يبيع لغيره، فمن أراد أن يحوط على الأمر حتى لو وكل بشراء شيء يبيعه واشتراه بنفسه فاحتج
 بنفذه على الموكل لأنه لا يمكن أن يشتريه لنفسه وهذه الزمة منعومة في الوكيل بالبيع وبوقف شراء نصف ما وكل
 بشراؤه على شراء الباقي بغيره إذا وكل بشراؤه بعد فاشترى نصفه أو ثلثه بنظر أن المشتري الباقي قبل الخصومة الزمة الأمر
 والالتزم الوكيل هذا الحكم في الأشياء التي في بعضها مفرقة كالعبد وقطعه ولو وكل بشراؤه شيء ليس في بعضها مفرقة
 فاشترى بعضه لم يمتد الأمر وكذلك بشرائه عبد من فاشترى أحدهما لزم الأمر ولو رد مبيع وعمل وكيل ببيع
 ماله أو لأحد بعتة أو نكول أو أفراد ردة على أمره ببيع إذا لم ير جلا يبيع عبد فباعه من رجل وسأله وقبض
 الثمن أو لم يقبضه حتى وجد المشتري به عيبا لأحدث مثله فردة بفساد بعتة أو باءا، عيب أو باءا من المأمور فلما
 انبذ على الأمر لأن البينة في حق الناس فيثبت به العيب عند الموكل فنقد الرد على الموكل وكذلك الكفارة بالنكول
 لأن الوكيل مضطر في النكول لأنه لا يعرف عيب مملك الغير والموكل هو الذي أوقعه فيه وكان الرد عليه رد اعطيه
 على الموكل أو وكيله أو بغيره بعت مثله ولزمه ذكر بيع أن رد المشتري المبيع ما قرار الوكيل بعيب بغير قبض
 لزم المبيع الوكيل لأن الأفراد حجة قاصرة فيظن في حق المفردون غيره وهو غير مضطر إليه لأنه يمكنه السكوت وإن
 رده بعيب لأحدث مثله والرد بغير قبض، باءا، لزم الموكل بلا خصومة في رواية لأنها فعلا عين ما فعله الفاعل
 لو تراعى إليه لأنه الرد في حق متعيني في هذا فإذا اتفقت الرد صاد تسليم الخقم وتسلم القاضي سواء، وفي عامة الروايات
 أن يحاكم الموكل بل يلزم الوكيل لأن الرد ثبت بالتراض فصار كما يبيع الجدي ولائها فعلا ما فعلته وكيف
 فعلا للقاضي ولأنه دونهما كذا الكافي ومن باع شيئا فقال أمره أن يبيعه بنقد بغيره إذا قال الموكل لوكيله أن يبيع
 ببيع عدي بنقد وقال الوكيل أطلعت أي أمرتني ببيعه ولم يفعل شيئا صدق الأمر لأن الأمر يستفاد من جهة
 القول في المضاربة صدق المضارب صورته دفع إلى رجل مالا مضاربة فاحتملوا فقال لأرب المال أن يبيع
 بنقد وقال المضارب أعطيتني المال مضاربة ولم يفعل شيئا فالقول قول المضارب لأن الأصل في المضاربة الإطلاق
 الآتي أن يردع ويبضع وبثبت الأذن عاما فكان القول لمن بمسك الأصل بخلاف الوكالة لأن الإطلاق ليس باصل حتى لا
 والوكيل ولا يحد تفرق أحد الوكيلين وحده فيما وكل به هذا تفرق يحتاج منه إلى الرواية كالبيع والخلع وطهره الأمان
 خصومة فإن لأحدهما أن يخاصم بدون الآخر إلا أنه إذا انتهى إلى قبض الماله لا يجوز قبض أحدهما حتى يجتمعا ورده
 ودفعه وقضا، دين وطلاق وعنف لم ينعوضا أي طلاق زوجة وعنف عبد بغير عوض فإن لأحدهما أن ينفرد فنهال
 المراهي ولا تكيل وكيل هذا معطوف على قوله بقرق أحد الوكيلين بغيره لا يصح للوكيل أن يوكله غيره فيما وكل
 الآباء أمره أو يقول له عمل بوايك أي الآن بأذنك الموكل أو يقول له أني بوايك فإن وكل بأذن أي وكل الوكيل
 بأذن من الموكل كالثاني وكيل الموكل الأول لا الثاني بغيره لا يكون الوكيل الثاني وكيل الوكيل ولا ينعزل بعزل أي
 لا ينعزل الوكيل بعزل الوكيل أو بعزله لا بعزل الأول أي بعزل الموكل وإن وكل بلا إذن أي وكل بعزله أو وكل

فقد الثالث عند الاول اي حقه الوكيل الاول او بغيره اي غيبته الوكيل الاول فبلغ خبر فاجاز هو اي
الوكيل الاول تفرق الثاني او كان قدر الثاني يعني قدر الوكيل الاول الثاني ففقد بغيره مع لان لان الوكيل
انما كان رافعا براء الوكيل الاول وقد وجد في الصورتين ولا يبيع بغيره ببيع عبدو مكاتب اودى مال صغيره المسمو
شراؤه اي الشراء بماله اذ العبد والكافر لا ولاية لهما مال صغيه المسمو **باب الوكالة بالخصوصه والغيبه**
الوكيل بالخصوصه الغيبه عند الثلاثة اي عند ابي حنبله وابو يوسف ومحمد خلافا لغيره ان الغيبه بغير المخصوصه فلا
يكون الوكيل بها وكيلها به ونسب لنا ان الوكيل بالشيء وكيل باتمام ذلك الشيء وانما يكون بالغيبه والخصوصه قائمه
ما لم يقبض كالوكيل بالغيبه اي في مطلق الدين يملك الغيبه ظاهر للوكيل متصل بالوكيل بالتفويض ويقع بعد
قبضه ما لان بغير القبول على قول زفره هذا الزمان لظهور الخيانة في الوكيل كانه فليس كل من يؤمن في المخصوصه
وانما التفويض يوجب على المال والوكيل يقبض الدين بالخصوصه عند ابي حنبله في لو قام المدعي عليه البيعة ان رب المال
استحق منه او ابراءه يقبل بيعة وقال لا يكون خصما الا اصل ان التوكيل اذ وقع بغيره عيني حقه كونه وكيله بالخصوصه
واذا وقع بالملك كانه وكيله بالخصوصه لان الملك الشئ تفرق وحقوق العقد تتعلق بالعقد وكان
خصما فيها اذا ثبت هذا قال لا لوكيل يقبض الدين وكيل بغيره عيني حقه ولهذا الوقبض احد الشريكتين شيئا من الدين كان
للاحران يشتركون فيه وفيه الملك ساقط حكمه كان له اخذه بلا قبضه ولا رضاه فلا ينتصب خصما كما في الوكيل يقبض العيني
وقال ابي حنبله الوكيل يقبض الدين وكيل بالملك لان الدين يقبض باختياره لا باختياره لان القبض ليس بملك للوكيل
بل هو ملك حقا لان الشراء جعل ذلك طريقا للاستيفاء فانصب خصما كالوكيل بالشيء واما الوكيل يقبض العيني فليس بملك
بالمبادلة فضاوحنا محض ورسولا فلم يتعلق الحقوق بالغيبه فلا ينتصب خصما كالذي يقبض العيني بغيره لا يكون الوكيل
يقبض العيني وكيله بالخصوصه فلو قام حقه ذي اليد اذ دخل المصنف في التعقيب لانه هذه الشئ فروع ان الوكيل يقبض العيني فعل
هو وكيل بالخصوصه ام لا على وكيل يقبض عبدان هو كونه بغيره بغيره ولا يثبت البيع بغيره من ذلك وكيل يقبض عبد اخر وقا
فانما ذي اليد ببيعه اشتراه من الذي وكله بالغيبه فيقبل بيعة قيا ساجد لا يجب التوقف لانها قامت على عيني خصم وزه الاستحسان
لوقف في مقام ثانيا على البيع اذ احضر الغائب يعني توقف الامر حتى يحضر الموكل فاذا احضر اعدوا البيعة على ما اذا عولان
البيعة قامت على شئيين على البيع وعلى فقيريد الوكيل في حق زوال الملك قامت البيعة لا على خصم في حق فقيريد الوكيل قامت
على خصم الخصم فمضى هذه البيعة في حق فقيريد الوكيل ولم يسمع في حق ان لا يملك الموكل كما لو اقام البيعة ان الموكل غلبه عن الوكالة
فانها يقبل في فقيريد في فقيريد وكيل بغيره المرأة والعبد بلا طلاق وعنف يعني اذ ارجا رجل فقال انا وكيل زبير الغائب يقبل بوعده
او عبده الى موضع فقامت المرأة البيعة على ان موكل كل طلقا والعبد على انه اعتقه يقبض بغيره الوكيل من غير ان يثبت الطلاق او
العنف لو قام حقه ما عليه اي على كل واحد من طلاق وعنف حتى يحضر الغائب متعلق بقوله بلا طلاق وعنف يعني لا يبيع الطلاق
والعنف حتى يحضر الغائب فاذا حضر واعد البيعة عليه بغيره وبيع اقرار الوكيل بالخصوصه عند القاضي بان كان وكيل المدعي
فاذا سئل بطلان الحق او كان وكيل المدعي عليه فامر له الحق عليه اقراره لان هذا الوكيل صحيح فبطل حقه ما هو موقوف

ولو

والموكل له قطع مطلق الجواب لانه اذا عرف ان الذي جنى لا يملك الا انكار شرعا وتوكيله على ان يملكه غير جاز شرعا على
ان المخصوصه حرام والتوكيل بطرام حرام فحملنا هذا الجواب المطلق مجازا وعند غيره لا يبيع لوافر في جواز البيع لان
التوكيل يتناول جوابها سمي خصوصه حقيقة بان انكره مجازا بان اقره اقراره مجلس الغيبه سمي خصوصه مجازا
لانه خرج في مقابلة المخصوصه فسمى باسمها كما قال تعالى وجزا سبه سبه مثلها كمثلها اي كما لا يبيع لوكيل رب المال كغيره
يقبض مطلق بالتوكيل ماله ما هو موقوف اي يقبض ما حصل له على الموقوف عنه لان الوكيل من يعمل بغيره هذا مقصود
الوكيل حاملا لنفسه ابراءه عنه عن المطالبة بطلت الوكيل كانه لعدم ركنها فان قيل الوكيل اذا اوكل المدينون بالبر
نفسه عن الدين مع ما نفق عليه في الجامع ان المدين ساء في ابراءه فقلنا انما نفق لانه يملك لانه توكيل كما في قوله طلق نفسك
ومصدق توكيل يقبض مبتدأ خبره جملته الشرطية ومعنى قوله ان كان غريبا يعني اذا اعانته وكيل الغائب في قبض دينه فصدقته الغريم
امر برفع دينه الى الوكيل لانه او على نفسه ثم ان كذبه الغائب يعني اذا حفر رب الدين فكذب الوكيل دفع الغريم اليه اي الدين الى رب
الدين ثانيا وكذا اذا ادعى الغريم الايقاع يؤمر بقبضه الدين لان الوكيل كانه يثبت ولم يثبت الا ايقاع في دعواه فلا يؤخر
حقه للغريم ان يحلف رب الدين بانه ما قبض من فلان الغلاني هذا المال باسمه ووكالته ولا يستحلف الوكيل باله ما يعلم ان الطالب
قد اخذ من الدين لان النيابة لا يجري في الايمان بخلاف الوارث حيث جلف على العلم لان الحق يثبت للوارث وكان الحالف بطريق
الاصالة لا النيابة ورجع به الى الغريم بالدين على الوكيل فيما لم ياتي ان حلف رب الدين لان غرض الغريم من الدخول الى الوكيل ان يبرأه
من الدين ولم يحصل وفيما مضى لا يبيع ان يملك فبعد الوكيل لا يقد منه لا يرجع عليه لانه يتصدق بان معتزفا بان قبضه حق فلا
يرجع عليه بعد زواله الا اذا كان منه فاقا جازا عند دفعه هذا الاستثناء من قوله وفيما مضى لا صورته التضمن ان يقول الغريم
للكوكل نعم انت وكيل لكن امر ان يحضر الطالب ويجرد كالملك وبما خذ من ثانيا ويبرئ ذلك ديني على غير ما انت وكيل عنه ثانيا خذ مني
فقبله وماركفلا فاذا جاز الطالب رجوع الوكالة فاخذ دينه من الغريم حلت الكفالة فيرجع الغريم على الوكيل بحكم الكفالة
او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته هذا معطوف على قوله فمضى يعني اذا كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه
رجع صاحب المال على الغريم رجوع الغريم على الوكيل وان كان موذيا يعني من قال اي وكيل يقبض الوديعه فصدقته المودع لم يبرأه فيها
لان اقراره وقع في مال الغريم وهو لا يملكه بخلاف ما اذا صدق الوكيل يقبض الدين حيث يؤمر بالتسلم اليه لانه اقراره خالص
ماله ولو قال انك المودع ميراثي فصدقته امر بالدفع اليه لانه لم يبق ماله بعد مودعه فقد انتفاعا انه مال الميراث فهو ميراث الميراث
البراءة الشراء منه لم يؤمر بغيره اذا ادعى شراء الوديعه من صاحبها وصدقته المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانه اذا انتفاعا على حوته
فقد انتفاعا انه اهل الملك وكان اقراره بملك الغريم فلم يصدق فادعى البيع عليه ومن ذلك على حقيقه الجمل الى قبل
الوكالة يقبض مال وادعى الغريم قبضه دايته دفع اليه ويختلف الضمير المجزوع دايته والضمير المشترط دفعه ويختلف
عايد الى الغريم وزه اليه عايد الى من دايته بالانصب مفعول يختلف على قبضه لا الوكيل اي لا يستحلف الوكيل على العلم يقبض
الوكيل اي على انه ما يعلم ان الدين قد استوفى الدين صورته رجل له اخ مال فوكلا يقبض ذلك المال واقام الوكيل
البيعة عليه وقال الذي عليه المال قد استوفاه صاحبه فانه يقال له ادفع المال الى الوكيل ثم اتبع رب المال ويختلف

لوح 3

فان حلف مضمون الاداء وان نكل يتبع القابض فيسرد ما قبض ولا يرد الوكيل بعيب الجار والمجر ومنعك بالوكيل قبل حلف
المشتري لو قال البائع رضى صوبه اى المشتري بالبيع بعد اذ اوكل المشتري رجلا ببرد المبيع بعيب وعاب المشتري
فاداد الوكيل الرد فادعى البائع رضى المشتري به فالوكيل لا يرد بعيب عليه حتى يخلو المشتري انه لم يرضى بالبيع بخلاف
الدين والفرق ان في مسألة الدين القدر اكل يمكن لانه متى حضر الطالب يمكنه ان يستحق فيسرد ما قبضه الوكيل اذا ظهر للخطا
عند نكوله اذ القضا لا ينفذ باطلا ولا ينفذ القضا كما صدر او باطلا ولا قابلية التخلل لانه لا يرد لانه ان ينكل
فيظهر انه كان راضيا بالبيع حتى الفسخ لم يكن ثابتا للمشتري ولكن عند ظهور الخطا في القضا لا يبطل قضاءه بالفسخ
عنده وعند من القضا بالرد لا ينفذ باطلا فيكون كالعقضاء بتسليم الدين فلا يرد القضا بالرد ومن دفع الى اخر عشرة
ينفذها على اصله فالنفق عليهم عشرة لم من عنده فمن به اى العشرة يكون بالعشرة والقبيل ان يكون مبرعا كما قال زفر لانه
حالف امر فيرد عشرة عليهم وجه الاحتسان ان الوكيل بالانفاق اوكل بالشرى رد لانفاق لا يبرء دون شرى ما جاز
اليه والوكيل بالشرى يملك للنقل من ماله نفسه فلم ان وجع على الامر فلم يجعل مبرعا حقيقة الغرض الامر وقيل القبيل والاحتسان
في قضاء الدين لانه ليس فيه معنى الشر والانفاق شرى فلم يكن مبرعا قياسا والاحتسان **باب عن الوكيل** للموكل عزل
وكيله عن الوكالة لان الوكالة حقة فلا ان يبطل ما لم يتعلق بها الغير كالوكالة المخصوصة اذا ثبت فطلب المدعى فلا يصح عزله
لان فيه الجالب لحق الطالب ان ثبتت بما طلب المدعى بملك عزله وان كان يبطل حق الطالب فيه ايضا لانه لا يبرء يبطل
ببطلان حقه حيث لم يمتنع الوكيل ووقف العزل على حقه ان لم يبلغه العزل فهو عاقل وكالته حقة فترده جاز حتى يعلم
انه فعلة له اى انه انصرف لان في انصرافه تغير على امره لانه لا يرد بغيره بناء على انه وكيل ثم ظهر انه غير وكيل فيلحق
عزله وضمان وتبطل الوكالة بموت احد من لان الوكالة عقد غير لازم وكان لبقاء حكم الابداء فشرط قيام الامام باطل
ساعة وجوبه مطبقا وحده مقرر عند اى حصة لا ينفذ به الصوم وعند اى يوم لا ينفذ به الصلوات
عند محد حول كامل وهو الصحيح لانه ينفذ به جميع العبادات كالصوم والصلوة والزكاة وحاشا لغيره
عند اى حصة لان تصرفات المرد موقوفة عند نكده وكالته فان لم ينفذ وان قتل او لحق بدار الحرب بطلت وعند من نافذة
فلا يبطل الوكالة لان الموت او بطل على رده الوكيل على حقه قبل بطله مرتد لان الموت الموكل لو كان امه فارتدت
فالوكيل على وكالة حتى تموت او تلحق بدار الحرب لانه لا اثر لردتها في عقد ما ليس بها الملكا وكذا يعي موكله مكانا
وجى ما دونها واقتراق احد الشريكين يفسد الوكالة اذا كان الموكل مكانا فجي او ما دونها فجي او احد الشريكين وكل
دجلا فترق مال الشريك فافترقا لان بقاء الوكالة يعتمد قيام الا وقد يبطل بالاقتراق والنجى والجى واذا كان التوكيل بالنفاذ
او بقضاء الدين لا يبطل بالنجى والنجى لان وكالة ينفذ مطالب وان لم يعلم به اى بكل واحد من النجى والجى واقتراق وكيلهم
اى وكيل المكاتب والمادون واحد الشريكين لا يفسد حكم العلم بشرط العزل العقدي اعلم ان المراد من بطلان الوكالة
فانقضى اى الشريكين بطلانها في حق الشريك الآخر الذى لم يوجد منه التوكيل صريحا وانما وكيله عنه بالشرى فلى افتراقه لم يبق
وكيله عنه في الاصل فحق الآخر الذي وكله صريحا يفسد ان لا ينفذ فاما اذا وكل الشريكان صريحا فافتراق

تفيدة

يعني اذ اوكل اثنى ثم تفرق فيما وكلهم به بنفسه بطلت الوكالة لانه لما فعل ذلك الفعل لم يبق محله له حتى ينفذ
الوكالة تكن وكل بطلاق زوجته فطرقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لان الوكيل يمكنه ما وكل به ولو
تزوجها المكل ثم اباها لم يكن للوكيل ان يزوجه منه لزوال حاجته بخلاف ما لو تزوجه بالوكيل واما بانها ان
تزوج الموكل لان الحاجة قائمة ولو وكله بالهبة فهو مبني نفسه ثم رجع لم يكن للوكيل ان يهب بخلاف الوكيل
بالبيع لو باعه ثم رده عليه بعيب بقضا فالوكيل ان يبعه لان الرد بقضا بلا اختيار فلم يكن دليل زوال الحاجة
فلم ان يبعه لان الحاجة اليه قائمة اما الواجب فمختار بالرجوع فحين يرجعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو كان
دليلا على نفق الوكالة **كتاب الدعوى** من اجبار بحقه على غيره حال المنازعة ولهذا قال وم البيت
على المدعى واليمين على الكفر والبينة واليمين انما يحتاج اليها حال المنازعة ولهذا قال والابن الدعوى في غيره
محلى القضا والمدعى من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر قال محمد بن الاصل المدعى عليه هو المنكر والآخر هو المدعى
هو الصحيح لكن الشأن في معرفته ان الاعتبار للمعان دون الصورة فالمدعى اذا قال رددت الوديعة فالقول
له مع اليمين لانه ينكر النعمان وان كان مدعى الرد صورة فان قيل المدعى بدعى الرد متمسك لما ليس ثابت لاداء
لم يكن ثابتا والمدعى متمسك بما هو ثابت وهو عدم الرد كان ثابتا وهو يدعيه فليان ينبغي ان يكون المدعى مدعى
والمدعى مدعى عليه فلما المدعى يدعى فزاع دمنه عن النعمان وهو اصل والمدعى يدعى شغل دمنه وان لم يكن ثابتا
ولهذا لم يقبل بيته اذا اقامها اعتبار للصورة ويجبر على الخصومة وتختلف اعتبار المدعى ومعنى اى الدعوى انما يصح بذكر
يطلب علم حبه وقد كثره افسره وان اى بذكر ان ذلك الشيء في يد المدعى عليه فلما ثبت في الذمة لان قابلية الدعوى
الالزم باقامة البينة والالزام في الجمل لا يتحقق واقفا لا يثبت كالعين فانه يملك الاشياء ان كانت حاضرة
بانه يقول هذا ملكى وانه في يد المدعى عليه وبذلك يثبتها ان كانت غائبة وفي المنقول بذكر حق بعض لا يكتفى للمدعى
بذكره المنقول انه في يد المدعى عليه بل يدعيه عليه بغير حق لانه لا يثبت ان يكون موصولا في يد المدعى عليه ومحمولا في
اقول هذه العلة تشمل العقار ايضا لا ادرى ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم وفي العقار لا يثبت اليه النجاسة
او علم القاضي ولا يثبت المدعى والمدعى عليه انه في يده لتمكن التهمة الموصوفة وهو ان المدعى ربما واضع رجل واحد
محلى القاضي وادعى عليه العقار بحدوده فيقر ذلك الرجل ان العقار في حقه حقيقة بل يكون في يد غيره واذا فقه القاضي
ثبت كالتحقق على صاحب اليد فلما لم يمكن تهمة الموصوفة بهذه الصفة ولذا ان القاضي لا يكتفى باقرار المدعى عليه
انه يده بخلاف المنقول لان اليد فيه معاني والمطالبة به معطوف على قوله في الشيء المجرور به عايد الى شيء بعينه
ان الدعوى انما يصح بذكره ان يطالب به لان المطالبة حق المدعى فيشرط ذكره واحضائه بل هو عطف على شيء وان
امكن ليثبت اليه المدعى والمنهود وحاشا كلف وذكر قيمته عطف على ذكر غيره انما يصح الدعوى بذكر قيمته ان تعدد احضائه
لان الشرط ان يكون المدعى في معلوم وقد قدرت مشاهدتها فوجب ان يذكر قيمته ليصير معلوما قال ابو الليث
يشترط ذكر الذكورة والاثوثة والا للرد والاربعة يعني انما يصح الدعوى بذكر الحدود الاربعة لان تمام التعريف

او تكافؤ قيمه في الحال وفي الطلاق بخلاف ما ذهب اليه من ان كل ان وزه العقب بخلاف ما يجب عليك رده لا على السبب
بغير الخلف من السبب بان يقول بانه ما بعد فلهذا ان يبيع ثم اقاله فيكون كاذبا وخوة بغير لا يقول في النكاح بانه ما كنت
لانه ربما كان في امانه لا يقول في الطلاق بانه ما طلق فلهذا طلقها ثم نكحها وفي العقب لا يقول بانه ما عقبته
فلهذا عقبته ثم ملكه بالهبة الا اذا ترك النظر للمدعي فمخلف على السبب كدعوى تنفقه بالجوهر ربيع اذا ادعى الشفعة
بالجوهر او على المشتري من لا يراها بان كان شافيا ولو حلف بالهبة ما هو مستحق للشفعة لصدق في يمينه في معتقده
فيكون النظر في حق المدعي وثقة معتقده وخطم لا يراها يعني يدعي مبنوة تنفقه والزوج من لا يراها ولو حلف
بانه ما رها تنفقه عليك فيصدق يمينه وكذا في سبب لا يرتفع بغيره اذا وقت الدعوى في سبب لا يرتفع بغيره
روافق فالتخلف على السبب كدعوى يمين مدعي حنقه يعني المسلم اذا ادعى العتق على مولاه وجحد المولى بخلف
على السبب بان يقول بانه ما اعتقت لانه لا ضرر في الي الخلف على الحاصل اذا لا يجوز ان يعود العبد
رفيقا بعد العتق في الامة والعبد الكافر على الحاصل يعني اذا ادعت الامة والعبد الكافر العتق على مولاه خلف
على الحاصل بان يقول ما من حر او مأمور حر في الحال لانه يمكن تكرار الرق على الامة بالردة والحق والسبب ولا على
العبد ينقض العتق والحق ولا ينكر على العبد المسلم وخلف على العلم من ورث شيئا فادعاه آخر بغيره اذا ورث
عبد امثلا فلي رجل ان له ولا يمينه للمدعي واراد الاختلاف الوارث على دعواه بخلف بانه ما يعلم انه هذا عبده وعلى
النبات ان ومب لم او اشتراه لو ومب رجل لرجل عبدا فقضه او اشترى منه عبدا في رجل وزعم انه العبد عبده
ولا يمينه له فاراد الاختلاف المدعي عليه خلف على النبات والضابط ان التخلف على فعل نفسه يكون على النبات
وعلى فعل غيره على العلم فان قيل ان يستقيم هذا اد لو ادعى عليه رجل ابا في عتقه بانه المدعي عليه ينكر الاباق
فانه خلف على النبات وان كان الاباق فعل غيره قلنا المدعي يدعي تسليم عين سليم عن العيب وهو ينكره انه
فعله ومع فداء الخلف والصالح منه بغير لو ادعى على اخيه لا فانكره فاستخلف فافتدى يمينه بمال او صاح عن
يمينه على مال مما روى ان عثمان رضى افتدى يمينه ولم يخلف ولانه لو حلف يقع في القيل والقال لان الناس
بين مصدق ومكذب فاذا افتدى فقد صان وعرضه وعلو حسن لقوله وم ذبوا على امر اضلكم باموالكم ولا
خلف بعده بغيره كل واحد من الغداء والصالح ليس للمدعي ان يستخلف لانه لا يقطع حصومته باخذ البدل منه وكذا ان
اقام يمينه لا يقبل بينة **باب الاختلاف** ولو اختلف في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع اكثر منه
او البائع اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن يبرهن فان برهنها حكم لمثبت الزيادة وهو البائع
ان كان الاختلاف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر المبيع وان اختلفا فيهما اي المتبايعان في الثمن
والبيع بان قال البائع بعث العبد الواحد بالعين وقال المشتري لا بل بالي بعثت العبدين بالعين فحجة البائع في الثمن
المشتري في المبيع اول لان الممنوع اكثر اثباتا وان حجه الى اقله لكن حكمه بينة رصدا بدعوى احدهما الاخر
يعني في المشتري امان يبرهن بالثمن الذي ادعاه البائع وقيل البائع امان لم يمدحاه المشتري ولا فسخنا البيع لان الوفاق في المبيع

وقد امكن ذلك برفق احدهما لما يدعيه الاخر عليه ولا يجعل القاض بالبيع في حال لكل واحد منهما ولا الى ان لم
يتراضا لهما اعلم ان الخلاف في قيام السلعة على وفق القياس لان البائع يدعي على المشتري زيادة الثمن والمشتري
ينكوه والمشتري يدعي على البائع وجوب تسليم المبيع بما ادعاه فناء البائع ينكوه واما التي لا بعد البين فعلى هذا الخلاف
لان البيع سلم للمشتري فلا يكون مدعيا على البائع في دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكره واما التي لا يثبت بقوله ثم اذا
اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما في الفاء وتراضا وحلف المشتري او لان اليمن انما شرعت لفائدة التكلول وتكول
المشتري بحل فائدة وهو تسليم الثمن ويكون البائع بتأخر فائدة لان تسليم المبيع يؤخر الى زمان استيفاء الثمن لانه يقال ان السلعة المبيع
حتى يستوفى الثمن فكان تقديم ما يتحل فائدة بالتكول اولى من اذا لم يبيع بدين فان كان يبيع عين بعين او ثمن بدين
القاضي يمين ابرهما لا يفسد شأنا ولا يفسد شأنا فائدة التكلول وفسخ القاض في البيع ان طلبا او طلب احدهما وقيل يفسخ في الحال
والصحيح هو الاول لانهما لم يحلفا لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فينبغي بغيره بغيره القاض في قطع المنازعة بينهما ومن
نكح لزمه دعوى الاخر بغيره اذا عرض اليمن على المشتري ونكح لزمه دعوى البائع وان حلف عرض اليمن على البائع فان حلف
بغيره البيع وان نكح لزمه دعوى المشتري لان كلامهما ما لم تكول بغيره الما يدعيه خصمه ولا خلاف في الاجل بان قال المشتري
الثمن موجب وانكوا البائع او قال المشتري الثمن موجب الى سنة وقال البائع بل ينقصها بشرط الحين بان قال احدهما لاني املكه
ايام وقال الاخر بل الي يومين وقيل بعض الثمن لا فائدة في التقييد ببعض الثمن لان اختلفا في استيفاء كل الثمن فاطم ذلك وحلف
المكول لانهما اتفقا على المعقود عليه والمعقود به واختلفا في امر زائد فلا يخالفان كما لو اختلفا في الموطوء والابرا بخلاف الاختلاف
في وصف الثمن وجسمه حيث يخالفان منهما كما في القدر لان الاختلاف في الصفة فيما عدا دين اختلاف في المعقود به فيخالفان
وعند زويخا لانه اذا اختلفا في الاجل لان النص اوجب التحلف عند اختلاف المتبايعين ولم يقيد بوجوب التحلف في الاجل كما في
الوصف ولنا ان وجوب التحلف معلق باختلاف المتبايعين فيسقط وجوب التحلف باختلافهما فيما يثبت به البيع وهو
انما يثبت بالبيع والثمن لا بالاجل فان قيل الاجل يوجب نقضه ناهي الثمن فكان ذلك اختلافا في وصف الثمن قلنا الاجل ليس هو
الثمن بل هو دليل ان الاجل يجمع والثمن موجود مستحق ولو كان وصفه لا تبعه ولا بعد ملاك البيع بغيره اذا اختلفا في الثمن بعد
ملاك البيع في المشتري لا يخالفان وعند محمد والشافعي يخالفان وينسخ البيع على قيمة الرها كونه على هذا اذا اخرج المبيع عن
ملكه ومارج بال لا يقدر على رده بالعيب لقوله ثم اذا اختلف المتبايعان في الفاء وتراضا وهذا النص مطلق وليس بمقيد بال
قيام السلعة فيكون المراد من التراضا العوضين وقيمة الشيء يقوم مقامه ويندفع الزيادة عن المشتري فيكون كل البائع
فكان كالحق مقيدا لا ترى انهما اختلفا في جنس الثمن بعد ملاك السلعة بان يدعي احدهما الدرهم والاخر الدينارين يخالفان
وليزم المشتري رد القيمة ولهما قولهم اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة بينهما في الفاء قوله السلعة قائمة مذكور على وجه الشرط
والطلاق على القيد اذا كان في حادثة واحدة وحكم واحد والتخالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يعود الى ملك السلعة
لا يحتمل الفسخ في الما قاله في الرد بالعيب بخلاف ما اختلفا في جنس الثمن لان البائع يدعي الدينارين والمشتري ينكره والمشتري عليه
يدعي الشراء بالدرهم والبائع ينكره وانكاره صحيح لان البيع لا يسلم للمشتري الا بثمن ولم يتفقا على ثمن اذا كان الثمن دينارا

فان كان مقايضة يخالفان بعد ملك احد البديلين الملك ولحقهما مبيع وكان البيع قايما ببقاء البديل الآخر فيمكن فسخه
واذا فسخ برؤسها لم يكن ان كان متفيا وقيمة ان لم يكن متفيا وحلف المشتري لا بعد ذلك بعضه الا ان يرضى البايع حقته
الهاكل يعني ان المشتري يدين بغيره فبقيت ما مات احدهما واختلفا في الثمن فقال المشتري انتم تهما بان قال البايع درهم
بغيره بالبيع درهم لم يتخالفا عند اى حصة لان الثمن القايما انما يجب حصة ومضى بمجرول يعرف بلطفه والمخزف يتناول
المشتري والبايع فخلا في خلافان محادين الا ان يرضى البايع ان يترك حصة الهاكل بعينه لا باخذ من ثمن الهاكل شيئا و
يجعل الهاكل كل ما يمكن وكلما العقد لم يكن الا على القايما فيبقى الثمن ولا يبدل الكتابة اى لا تخالفه بدل الكتابة اذا اختلف
الموكل والمكاتب وقد رددت الكتابة عند اى حصة وقال لا يخالفان لانهما اختلفا في عقد يقبل الفسخ لان كل واحد منهما
مبيع ولكن فالحول يدعى على العبد زيادة البديل وهو يشكر وهو يدعى استحقاق العقد عند اداء العبد الذي يدعيه
والموكل يتكفى في الثمن وله ان يتخالف في المعاوضات عند خالف الحقوق اللازمة وبديل الكتابة غير لازم لان له ان يبيع
بيع عن نفسه بالبيع ولهذا لا يبيع كخالفه ولا في رأس المال بعد الاقالة يعني اسلم عشرة دراهم ثم يبيع ثمنها فاختلاف قد
رأس المال بعد الاقالة فقال المسلم اليه كان رأس المال خمسة وقال رب السلم لا بل كان عشرة وحده السلم ان كان حلف بيع
القول للمسلم اليه مع يمينه لان رب السلم يدعى عليه زيادة وهو متكر ولا يخالفان ولا يعود السلم لان المقصود من التخليف
فسخ العقد حتى يعود كل واحد منهما الى رأس ماله والتخالف في الاقالة في السلم لا يبيد هذا المقصود لان الاقالة لا تجل في الفسخ
فانما لو قال لا يقضى الاقالة لا ينقض الا ترى ان رأس المال لو كان موصفا فقبضه المسلم اليه ثم ادركه بالبيع اى حكم القاضي
به وحكم قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم ولو اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع في الفسخ عاد البيع بغيره اذا اشترى
اكثره بالف درهم وقبضها ونقل الثمن ثم تقابل بالبيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة فقال المشتري كان
الثمن بالف درهم وقال البايع لا بل كان خمسمائة فلا يثبت لهما في الثمن ويعد يعود البيع حتى لا يجيب على واحد منهما ان
يرد صاحبه شيئا وكان ينبغي ان يتخالفا لان التخالفا في البيع المطلق والاقالة فسخ في حق المتعاقدين فلم يتناولها الفسخ
الا ان التخليف قبل قبض المبيع ثبت قبل المانع ان كل واحد منهما مبيع ومتكر ومذا مؤخر وهذا لان وضع المتكليف البايع
لا يقضى الامة بحكم الاقالة وفاد التخالفا معقولا فوجب القياس على المتصور عليه ولو قبض البايع الامة بحكم الاقالة يجب ان لا
يتخالفوا ويكون القول للمتكفل ولو اختلفا في بدل الاجارة يعني اذ وقع الاختلاف في الاجارة بان قال المستاجر خمسة وقال المورج
عشرة او المنفعة بان قال المورج مدة الاجارة شهر وقال المستاجر شهرين ان قبضها يعني قبل استيفاء المنفعة حال الفسخ وتلا
لان الاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع باعتبار ان كل واحد من العاقدين يدعى على صاحبه وهو يتكر وكل واحد من العقدين
يقبل الفسخ فالحقت بالاجارة فان قيل قيام المقصود عليه شرط والمنفعة معدومة قلنا الدار اقيمت مقام المنفعة فحق
ابود العقد عليها وحلف المستاجر اولا ان اختلفا في الاجارة لانه متكر وجوب الاجارة والمورج يعني يبرئ يمين المورج
اختلفا في المنفعة واني ثكل ثبت قول صاحبه يعني انما ثكل عن يميني لزوم دعوى صاحبه واني يبرهن قبل بيعها
اقام البينة قبل بينة فان برهننا الانبات وحقه ثكله فقبل يدعيه ان اختلفا فيها بغيره في الاجارة والمنفعة بان يدعى

من اشترى بعشرة والمستاجر شهرين فحسم له تقبل كل واحد منهما فيما يدعيه من الزيادة فيقبض شهرين عشرة والا خالفان
بعد قبض المنفعة يعني ان اختلفا بعد استيفاء المنفعة لم يتخالفا لان جريان التالف لغاية الفسخ والمنافع المستوفاة
لا يمكن فسخ العقد فيها فانه قيل ينبغي ان يجري تخالف عند محمد كما لو هلك المبيع قلنا اذا فسخ البيع بالتمتع يمكن
ايجاب قيمة المعقود عليه لان العين منقومة وهنا اذا اختلفا في العقد فلا قيمة للمعقود عليه لان المنافع لا يبرهن
بنفسها بل بالعقد وبالفسخ ارتفاع القول للمستاجر مع يمينه لانه المستحق عليه بعد قبض بعضها خالف الفسخ
الاجارة فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى لانه العقد ينفذ ساعة فساء فساد ما يبرهن من المدة كالمنقود بالعقد
فيتم لغات فيه وان اختلفا الزوجان في مناع البيت بان ادعى كل واحد منهما ان المناع كله له سواء كان النكاح
قايما او افلها ما صلح لها كالدرع والحمار وخومها فالقول للمرأة لان الظاهر شاهد ولم يبرهن ما صلح للزوج
كالنفوسة والسلاح وخومها فالقول قول الزوج اولهما يعني ما كان مشكلا كالغراش والامتنعة وخومها فالقول
للزوج ايضا مع يمينه لان المرأة وما في يدها في الزوج بخلاف ما يخفى بها لان لها ظاهرا اجزئها من اليد وهذا
يد الاستحالة فجعلنا القول لهما قول لهما وان مات احدهما واختلف البايع مع ورثة الميت فالحكم لمشكل وهو
ما يصلح للزوج مال للرجال والنساء للحي اى للباقي رجلا كان او امرأة البائع مع ورثته لان البديل للحي لا للميت
ولو كان احدهما ميتا فالحكم للحي في الجدة لان يد الميت اقوى لانها يد ملك ويد الحي بلا معارضة فثبت ان
كان احدهما مادونا له او مكاتباً فهو كالميت فالحكم لهما يد الميت في المضمومات حتى لو اخصم الموكل والمكاتب
في شيء هو في يدهما يقبض بينهما الاستدراك **فصل** ولو قال ذي اليد هذا الشيء او عينه مثلا اذا كان ثوب
في يد انسان ادعى رجل انه ثوبه فقال ذي اليد هو لفلان الغائب او عينه او اعارنيه او اجيرنيه او عينه زيدا وعصيته
منه وبرهن عليه قطعت خصومة المدعي لان يد هؤلاء ليست بدخومة وان قال ذو اليد شره من الغائب او قال
المدعي عصبته او سرقة او سرق مني لا اى لا يقطع الخصومة وان برهن ذي اليد على ادعاء غيره ان الموكل يبرهن وان اقام
ذو اليد البينة على ان زيدا او دعه املح الصيغة الثانية فلان بينة اثبت امرين المكلف للغائب والمطاع له خصم فيه
ودفع خصومة المدعي عنه وهو خصم فيه وطأت مقبولة فيما هو خصم وغير مقبولة فيما هو ليس خصم فيه فممكن كان وكليا
ينقل امراته فاقامت البينة انه طلقها ثلثا فنقل في قفريه الوكيل عنها ولا تقبل من وقوع الطلاق كما قال الشهود
اى شهود ذو اليد او دعه لا تعرفه اصلا لا تقبل شهادتهم ولا يندفع خصومة المدعي عن صاحب ذي اليد فليعمل
ذلك الرجل المدعي هو الذي منازعا بخلاف قولهم نعرفه اى المدعي بوجهه لا بالوجه اى لا نعرفه باسمه ونسبه
خصومة لانه اثبت ببيته انه ليس خصم لهذا المدعي وانا نعلم ان مودعه ليس هذا المدعي اذ الشهود يعرفون المدعي
بوجهه بخلاف ما قال لا نعرفه اصلا فان قلت المعرفة بالوجه لا يكون معرفة قامت نعم لكن ليس ذي اليد نعرف
خصم للمدعي وانما عليه ان يثبت انه ليس خصم له ولو قال استعنت من زيدا او قال ذي اليد او عينه فلو سقطت بلا حجة يعني اذا قال هذا
المدعي هذه العين كانت الغايب فاشترىها منه ونفذت فقال ذو اليد نعم فقال ذو اليد لا نعرفه لانه لا يبرهن ان
المدعي هو الذي كان الغايب

المالك فيه لفلان فان ظاهر ان يدعى اليد من جهة فلم يكن يد خصومة بل يد نيابة والدعوى اى تصح على من يكون
يد ملك الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه لانه ثبتت نيابة الحق بمسألة فان طلب المدعى بحسينه على ما
ادعاه من الابداع خلف على البتات ولو قال ذواليد اودعني وكيله لا يصدق الابينة لان الوكالة لا يثبت بقوله
باب دعوى الرجلين جهة لزوج في الملك المطلق احق من جهة ذواليد وان وقت اقدمها فقط
ان للوصل يعني اذا تنازع الملك المطلق واحدهما خالف والاخر ذواليد واقام كل بينة على دعواه فيبينة
لما رجع اولى عندنا وقال الشافعي بينة ذى اليد اولى لانه يتفوق باليد ولنا ان بينة الخارج تثبت الملك مكر
وجه وبينة ذى اليد تثبت حق وجه لان الملك ثابت له من وجه والبتات ترجح بكثرة الاثبات قيد بالملك المطلق
لانه لو كان دعواهما التنازع ينفى لذى اليد اتفاق ولو برهن خارجا على موقوفه به بينهما لما روى ان رجلين
تنازعا في عين بين يدى رسول الله واقاما البينة ففقه به رسول الله بينهما نصفين فان برهننا على نكاح
سقطا يعني ادى كل واحد نكاح امرأه واقاما البينة لم يقض بواحد منهما لانها لا تخفى الا شراك ومضى
لكن صدقة لانه حكم بالنكاح بقبضه من وقت البتات وان احق يعني وقت البتات وصاحب
الوقت الاول اولى لما فيه من زيادة الاثبات ولانه لا معارضة له فذلك الزمان فيقبض به فيلزم من ذلك بطلان
النكاح الثاني فافترق لمن لا جهة له فمضى يعني ان افترقا لاحدهما قبل اقامت البينة فمضى امرأته لتفاد قوما
عليه فان برهن الآخر قبضه له يعني ان اقام الآخر بينة ففقه بها لان البينة اقوى من الاقرار لانها ملزمة ولو برهن
احدهما بغيره اذا ادعى على امرأته نكاحا فاقام احداهما البينة وقبض به بها ثم برهن الآخر اقام البينة انها امرأته
لم يقض له اى لم يحكم بها للثاني الا اذا اثبت سبقه اى الا اذا ثبت المدعى ان نكاحه اسبق من نكاح المدعى
الاول فيحكم بغيره نكاح المدعى الثاني كما لم يقض لجهة الخارج على ذى اليد ظهر نكاحه الا اذا اثبت سبقه يعني
اذا كانت المرأة في بد الزوج ونظامه ظاهر فادعى الخارج انها زوجته واقام بينة لم يقض له الا اذا اثبت ان
نكاحه سابق فان برهن على شراءه من ذى اليد فملك نصفه بنصفه او تركه يعني اذا ادعى رجلان كل واحد
منهما اشترى العبد من صاحب اليد ونقد الثمن ولم يوفقه واحد من البينتين وقتنا فملك واحد منهما بالحق
ايشاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن ورجع على البايع بنصف الثمن وان شاء ترك واخذ كل الثمن للثمنين
قامتا على امرأته حادث ولم يسبق احدهما فيجعل كانهما معا فيحكم بينهما لتعدد اثبات موجب الشرى لكل
واحد منهما على الكمال وخير المشتريان في ذلك لانه ما رضى بالعقد الا لتمامه كل البيع فاذا لم يسلم خيرو كل
واحد منهما فان قال احدهما لا اختار لم يكن لاحدهما ان ياخذ جميعه لان القاضى لما يقضى بالبيع بينهما ففقه
قضاؤه فسخ العقد في حق كل واحد منهما في النصف فلا يعود الا بتجديد العقد وبترك احدهما ما بعد
ما قبض له اى لم ياخذ الاخر كله يعني لم ياخذ كل المبيع بترك احدهما بعد ما قبضه القاضى لهما قيد بقوله بعد
لانه لو ترك احدهما قبل ما يقض بهما حيث يكون للآخر ان ياخذ الجميع لانه ثبت شراءه الكل وانما كان القضا

حد

للبائع فمراجه صاحبه معه فاذا زالت المراجه يقضه بالكل فهو كالشفيعين اذا سلم احدهما قبل قضاء
القاضى يقضى للآخر بجميع الدار ولو كان تسليمه بعد القضاء لم يكن للآخر الا النصف وهو السابق الا اذا
يبيع اذا ارجع كل واحد من المشتريين لما رجعنا فهو للماول منهما لانه اثبت شراءه في وقت لا ينافيه الاخر
فاستحقا من ذلك الوقت فثبتت لك الاخر اشترى لهما من غير المالك فكان شراءه باطلا ولم يدعى يد ولذى يد
ان لم يورخا يعني اذا لم يذكر كل واحد منهما تاريخا احدهما يقضى قدم صاحب اليد لان الذى وقت ثبت به الملك
في ذلك الوقت والذى لم يوقت ملكه في الحال لان شراءه حادث فيضاهى الى اقرب الاوقات ما لم يثبت التاريخ
فما رزاه الوقت سابقا فكان اولى او ارجح من لا يملكه اعلم انه اذا ارجع احد المشتريين فانه يقضى بجميع العين لذى
اليد سواء كان هو المورخ او صاحبه فان كان ذواليد هو المورخ فلا إشكال لان اليد اولى من غير تاريخ فقع النار
اولى وان كان صاحبه فذواليد اولى ايضا لان القبض بناء على العقد الثابت بالبينة طامرا حمل العقد المالم على
الصلح لا على الغضب والقبض اذا وجد لم ينقض بالشكل لا وقت الاخر محقق فاليد الثانية يبين لا ينقض
بالحمل الا ان شهد وان شراءه كان قبل شراء ذى اليد فيكون الخارج اولى لان تقدم عقده ثبت بنفسه من شهود
وتقدم الآخر بنوعه دلالة ولا عيب للدلالة في مقابلة الفسخ ولدى وقت ان وقت احدهما الاخر يعني اذا وفت
بينت احد المشتريين الخارجيين ولم يوقت بينة الاخر والبايع واحد وهو ذواليد فله لصاحب الوقت والشراء حق
من هبة وقبض من واحد واقاما بينة ولا تاريخ معهما فالشراء اولى لانه عند ضمان يوجب المكره العوضين
والهبة بترجى يوجب الاحتقاق من جانب واحد والبيانات بترجى بكثرة الاثبات وصدقة مع قبض يع اذ ادعى
احدهما فشراء الآخر صدقة وقبضا فالشراء اولى لما بيننا والشراء والمهر سواء يعني اذا ادعى رجل الشراء من ذى اليد
واصحت المرأة ان ذواليد تزوجها عليه لثمنيا فيقبض بكل واحد منهما بالنصف اذا لم يورخا واو رجا وتاريخهما سواء
لان كل واحد منهما يثبت الملك بنفسه فيحقق المساواة بينهما في الاحتقاق كما في دعوى الشرايين فان قيل الشرى
مبادلة مال بمال موجب للثمان في العوضين والنكاح مبادلة مال بما ليس بمال غير موجب للثمان في المنكوح
فكان الشرى اقوى قلنا النكاح لان الملك في الصداق يثبت بنفسه العقد متاكدا حتى لا يبطل بالهلاك قبل التسليم
بخلاف الملك في الشرى ويجوز النقص والصدقة قبل القبض ووهن مع قبض احق من قبضة مع اى مع القبض
يعني اذا ادعى احدهما رهنا وعقبنا والآخر قبضة وقبضا وبرهنا فالرهن اولى لاحتسانا والهبة اولى فترش
لكن الهبة يوجب ملك العين والرهن لا يوجب فيكون السبب الموجب ملك العين اقوى وجه الاحتقان ان
الرهن عقد ضمان والهبة عقد تبرع وعقد الضمان اقوى من عقد التبرع لانه يثبت البدلين الموهون و
الرهن والهبة لا يثبت الا بدلا واحدا فان برهن خارجا على ملك مورخ يعني اذا ادعى ملكا يد اخر واقاما
البينة وارجع فضا جابى طبق اولى لورثته مورخ من واحد يعني اذا ادعى الشراء من واحد عن ذى اليد واقاما بينة
على التاريخين فالاول اولى فبينا بقولنا غير ذى اليد ليلزم التكرار لانه قال فيما سبق وان برهن على شراء

شيء من دى اليد او خارج على ملك مورث ودى اليد على ملك اقدم فالسابق احول بغير اذ ادعى رجل على
ذى اليد ان الملك الذى فيه له واقام البينة على ذلك واقام ذوى اليد بينة على ان الملك له وتاربعه اقدم
كان ذوى اليد اول لان البينة تثبت للملك ثم ينفق بالملك ثم لا ينفق بعده لغیره وابرهنها على صاحبها
ثم مورث اخر يبيع اقام كل واحد من الخارجين البينة على الشراء من اخر ان قال احد من المشترين من زيد
والاخر قال ان شريته من عمرو وذلك انما يري واحد او وقت احدهما فقط انتهى بغير ادعى الخارجين شراء كل واحد
واحد من رجل اخر فاقاما البينة وارجح احدهما دون الآخر ففرض بينهما لان كل واحد منهما اختم عن الآخر
انما اتى الملك وتوقيت احدهما لا يدل على سبق ملك بايعة فلعلى ملك البايع الاخر ليعتق فيكون بينهما
نصفين ولو برهنها على خارج ودى يد على ملك مطلق ووقت احد فقط فالبايع احق فان برهن
خارج على الملك ودى يد على الشراء بغير ان اقام الخارج البينة على الملك واقام ذوى اليد البينة على
الشراء من الخارج او برهنها على سبب ملك لا يترك كالشراء بان اقام كل واحد البينة على انهما دابة تتجرها
عنه ويجب لمن بان اقام كل واحد منهما ان هذا اللبن حلب في ملكه واحدا حين بان اقام كل واحد
منهما البينة ان اللبن لم يصنع في ملكه ولبعد جرحه بان اقام كل واحد منهما البينة ان هذا اللبن لم يصنع
في ملكه او جرحه عن غيره فذوى اليد احق بالخارج لان ذوى اليد اقدم بينة فام البينة انهما فيه ففرض
رسول الله يوم اللخعة بده ولان الخارج اذا ادعى اولية الملك فذوى اليد يدعى انتقال الملك من جهته ولا
ولا تناف في هذا فصار كحال ذوى اليد بالملك للخارج ثم ادعى انه اشتراه منه ولو برهن كل على الشراء من
من الآخر بلا وقت سقط وزك المال في يد من معه بغير اذ ادعى الخارج انه اشترى من ذى اليد هذه الدار التي
في يده بكذا من الشراء وادى ذوى اليد انه اشترى من الخارج تلك الدار بكذا من الثمن واقاما البينة على ذلك تهاترت
البينات سواء شهدوا بالبينة او لم شهدوا او ترك الدار في يد ذى اليد لان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك
للبايع فصار كل واحد منهما اقام البينة على اقرار صاحبه بالملك فلو كان كذلك تهاترا الاقراران
جميعا هذا اذا لم يوقتا فان وقت البينتين وقت الخارج سابقا ولم شهدوا بشهادة بالبينة
فقد لفتى اليد لان الشراء ثبت سابقا ثم انتهى منه ذوى اليد قبل التسليم وبيع العقار قبل القبض جازي وان شهدوا
بالقبض يفضي بها لى اليد لان الخارج بايعها من بايع بعد ما قبضها فكان بيع المبيع بعد القبض فان كان
وقت ذى اليد سابقا بقبضها بالخارج سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا فيجعل كان ذوى اليد لشراء او لا عما
شهدوا به فلو لم يلق من الخارج ولم يسلم اليه ثم عاد الى ذوى اليد بوجه آخر فيومر بالتسليم اليه ولا يخرج احد
المدعين بكثرة الشهود بان يكون لاحدهما شاهدان وللاخر اربعة شهود لان الترخيم لا يقع بكثرة العلل
حتى لا يخرج القياس بقبض آخر ولو ادعى احد الخارجين تصد دار والاخر كلها بغير اذ كانت الدار في يد ثالثة ادعى
احدهما جميعها والاخر نصفها واقام البينة فالربع للآخر والباقي لصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف

هما

ربعا عند اربعة اعتبار الطريق المتنازعة فان صاحب النصف لا منافع الاخره النصف فملكه ولم يمتد
منافعة من النصف الاخر فينصف بينهما وقال الثلث والبايع للثاني ببيع الدار يكون بينهما اثلاثا فاعتبر طريق
القول والمضاربة فصاحب الجميع يقرب بكل حقة وياخذ خمسة سهمين وصاحب النصف يقرب بالنصف
سهم واحد فيقسم اثلاثا وان كانت معهما اى ان كانت الدار في ايديهما فهي للثاني نصف بقضا ونصف لبايع
بغير حكم لصاحب الجميع نصفها على وجه العقضاء ونصفها لبايع وجه القضا لان الدار في ايديهما واليد من البايع
الاتفاق والتساوى في سبب الاتفاق يوجب التساوى في نفس الاتفاق فصار يد كل واحد منهما المتفق
ثم ادعى يدعى النصف ينصرف الى النصف الذي في يده دون النصف الاخر اذ لو لم يكون كذلك يلزم ان
يكون غاصبا في امساك النصف الذي في يده وامور المسلم يجب حملها على الصلاح ما لم يكن وقد اقام الخارج
وذوى اليد بينة على ذلك النصف فكان الخارج اولى وهو مدعى الكل والنصف الذي يدعى الجميع لم يلق طريق القضا لانه في
رقه ولو برهن خارجا على انما دابة بغير اذ تنازع خارجا دابة واقام كل واحد منهما البينة انما تحت عنده وارجح الى فكر
نايضا ففرض وان تاريخه سريها لشهادته الظاهر انما دابة وان اشكل فلهما بغير ان اشكل سن الدابة كانت
بينهما نصفين وان خالو سن الدابة لوقتين بطلت البينتان فترك في يد من كاشترى يده فلو برهن احد الخارجين
على غصب شيء والاخر على ودية فيكون بينهما نصفين والملا بسى احق من اخذ الكرم بغير اذ تنازع خارجا فقبض احدهما
لا بسى والاخر كرمه فالبايع اولى لانه ينفق الملاك والراكب من اخذ الحمام ومن غرس بغير اذ كانا ناهدين اركبا
في السرج والاخر رديف فالراكب اولى لان العادة جرت بان الملاك جرت يركبون في السرج وغيرهم يكون اديفا بخلاف ما
ما اذا كان راكبين في البحر يكون بينهما وذرهما ممن علق كونه منها بغير اذ تنازع خارجا دابة لاحدهما حمل عليها والآخر
كوز متعلق بها فصاحب الحمل اولى لانه تصرف وجاز البساط والمتعلق به سواء لكن لا على طريق القضا لان العقود ليس
بمدعى حتى لا يصير غاصبا بساط الغير فيجوز العقود بخلاف الركوب على الدابة فانه يصير غاصبا في الركوب من موقوف
طرفة مع اخر بغير اذ كان ثوبه يد رجل كل طرف منه يد اخر فمده بينهما نصفان الا يرى انهما لو تنازع خارجا دابة عليها
حمل لكل قهرها وحمل احدهما اكثر كانت بينهما نصفين فلا يخرج صاحب الكثرة فلهذا القول لصبي بغير اذ انا
القول مبداه خبره لصبي قوله انا حطوف القول بغير اذ انما لفتى الصبي عند رجل وهو يعبر عن نفسه ليعقد في ما
جرى على لسانه فقال انا حطوف القول قوله لانه يد نفسه فطان هو صاحب اليد وكان المدعى خارجا والقول قول صاحب
اليد الا ان يقيم بينة على رقه فان قال انا عبد فلان ففرض من معه بغير اذ قال صبي يعبر عن نفسه انا عبد فلان بغير ذى
اليد وقال الذى مملوك يده انه عبد لى للذى مملوك يده لانه ممة اقر على نفسه بالرق ففقد اقراره بسقوط اعتبار يده وكان
يد صاحب اليد معتبرة شرعا وكان القول لى اليد ولا يقطع يده الا بغير اذ اقرار العبد لى يده كان لا تعتبر بغير اذ كان
في يد رجل صبي لا يعبر عن نفسه فيقول مملوك يده ويقول الغلام انا حطوف لى يده لانه لا يد على نفسه فصار
غيره متابع والمطابق من جده او مصل بنيابه اتصال بغير اذ كان المطابق لى يده فمده او متصل

بيننا وبينه ولا أثر عليه مرادى تنازعاً لما يطالب كل واحد به من ان الحايض له فاطمة ولها صاحب المذبح والامتنان فترى ان
انقصال تربيع وانقصال ملازمة والاوّل هو المراد هنا وهو ان يكون لفاطمة الحايض المتنازع فيه من اخلته وانما فاطمة
الحايض الذي لا تنازع فيه لثالث الظاهر انه هو الذي بناء مع حايضه قد اخلته انقصال البنين لا يتصور الا عند بناء الحايضين
معاً فكان اولى لاثالث عليه مرادى جمع مريضة وبيع قصبات ملوثة بطلاق من الكرم قال صدر الشريعة المراد بالطلاق
التي وضع على المذبح والبرادى في حكمه بل بين الحايضين لو تنازع عايناً لولا تنازعاً حايض ولا حايضاً عليه مرادى
ليس للاثر عليه شيء فربما هو ولا يخفى به صاحب المرادى لانه لا اعتبار له لانه الحايض انما يبيّن بتسقيف والتسقيف
لا يمكن على المرادى والتواري وصار حراماً حكماً وموت من ذاك كذا في بقوت منها حتى ساحتها بغير اذ كانت
دار منها بدرجة عشرة ابناء وزيد الاخر بيت فالساعة بينهما نصفان لانها المتوالية لثالث الساحة المأور
ودفع الامتعة وكسر الخطب فينوبان في الاصل فافق سواء ارض ادى رجل ابنها في يده واخر كذا وبرها فافق بغيرها
بها حقاً مقصوداً بالملك ويقضي بها الايسة فابرهن احداهما او كان لثالث او بيني او حرق قصير بيده لان اكتمال دليل
بارد على النسب مبيح ولد لاقل من نصف حول مذبيحة فادعى البايع لولد ثبتت نسبته واميتها وبفتح
البيع لا متنازع بيع ام الولد ويرد الثمن وان ادعى المشتري مع دعوة او بعدها ان للوفيل ولو ادعى المشتري قبل دعوة البايع
ثبتت دعوى النسب من المشتري ويحل على ان المشتري نكح او استولدها ثم لم يهرسها وكذا لو ادعى بعد موت الام بغير
اذا ماتت الام والولد حتى فادعاه البايع وقد جاء به لاقل من ستة اشهر ثبت النسب في الدعوة لود واخذ البايع
لانه الولد هو الاصل في النسب وانما يستفيد من ثمة ويرد الثمن كله عند ابي حنيفة لانه ظاهر ان بايع ثم ولده وهي غير
منقومة عنه في البيع والعصب فملك عند المشتري بغير منقومة وعندها يرد حصة الولد ولا يرد حصة الام لانها
غير منقومة عندها بخلاف موت لولد بغير ان مات الولد فادعاه البايع وقد ولدت لاقل من ستة اشهر لم يثبت نسب
لاستفنايه بالهوت عن النسب ولم يهرام ولله لان الاستيلاء فروع النسب ولو ثبت لها كانت اصلاً وذل لا يجوز
لو ادعاه بعد عتقها بثبت نسبته ويرد حصة من الثمن بغير لو كانت امه ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري لاقل
من ستة اشهر من باعها فادعى البايع الولد وقد اختلف المشتري الام فربما يبيّن ولا يصح في حق الام حتى لا يضرهم ولله
ولما في حق الام هو بعد عتقه ردت دعواه بغير لو كان المشتري اعترف الولد لا يصح دعوى في حق الولد بطل ائقاده
والعق بعد وقوعه لا تخفى البطلان في بيعه دعوة في حق الولد كيلا يبطل حق المشتري فلا يصح في حق الام ايضاً
لانها بايع كماله ولدت لاكثر من نصف حول اي حاربت دعوة البايع اذا كانت المدة من وقت البيع الى الولادة اكثر
من نصف سنة واجل من سنتين او ولدت لاكثر من سنتين افا ردت في هذه العدة كلها لانها لا يحتمل ان العلوق
لم يكن في ملكه فلم يوجد الشاهد الا اذا صدق المشتري وان قد قد في القسم الثاني وهو الولد لاداة لاكثر
من نصف حول واقل من سنتين كالاول اي كالقسم الاول وهو الولادة لاقل من ستة اشهر ان ثبت النسب
ويفسخ البيع ويكون الولد حر والام ام الولد لانها انما قاربت الثالث اي في القسم الثالث وهو ان تكثر

في بيع المملوك
في بيع المملوك
في بيع المملوك

من سنتين لم يبطل بيعه وهي ام ولده فكذا حايضه في القسم الأول على انه استولده النكاح حلالاً لانه على العسل ولا يفتق
الولد ومن باع من ولده ثم ادعاه بعد بيعه متبرعاً به فثبتت نسبته ويرد بيعه بغير رجل باع عبداً ولده فثبتت نسبته ثم اشترى من افر
ثم ادعاه البايع الاول ابنه فربما يبيّن ويحل بيع الاول والثاني لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا
يتحقق بالبيع وكذا لو كانت الولد او كانت الام او رهن او اجر او جرماء ادعاه لان هذه الاشياء يحتمل النقص
فينقص كل واحد من الدعوة ولو باع احد توأمين ولداً عنده واعتقه متبرعاً به ثم ادعى البايع الاخر ثبتت نسبتهما منه ويحل
عق المشتري لان دعوة البايع هي في الولد الذي عنده لصلح العلوق والدعوة ملكه فثبتت نسبته فاذا ثبتت
ثبت نسبته الاخر لانها خلق من واحد فيد بالتوأمين فان الولد لو كان واحداً فبأنه واعتقه المشتري ثم ادعاه البايع
حيث لا يبطل اعتاقه ولو قال لصبي معه ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان جدد زيد بنوته عند ابي حنيفة وقال
ان جدد زيد ان يكون ابنه فهو للمولى واذا صدقه او لم يصدق بغيره ولا تكذيبه لم يبرح دونه المقر انما قالها ان الا
اقوال بطل بالحق فصار مكان لم يكن فصار كمن اشترى عبداً ثم اقران البايع كان اعتقه فكذلك البايع ثم يقال ان المشتري
انما اعتقه فان الولد لا يتحول اليه كانه لم يقر اصلاً بخلاف ما لو صدقه زيد فان لا يصح دعوة البايع لان بالتصديق ثبت
نسب الولد من العبد بخلاف ما اذا لم يصدق بغيره ولا تكذيبه لانه ثبت للعبد حق التصديق فلا يصح دعوة المولى
بعد ذلك كولد المملوك لا يصح دعوى غير نسبته لقيام حق الدعوة في حق المملوك على اعتبار ان تكذيب نفسه ولو لم يكن هذا
الاقرار على المحتمل النقص وهو النسب وذو الا يبطل يرد المقر الى يري ان المشتري اذا اقر البايع كان اعتق
ملهاه وكذا البايع فانه لا يبطل ذلك ولكنه يعق على المقر كمن شهد على رجل بنسب صغير فودت شهادة له لثمة ثم ادعى
الشاهد انه ابنه فانه لا يصح لانه تعلّق به حق المقر حتى لو صدقه بعد تكذيبه لثمة من من ولو كان مع مملوك
كافو فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فربما يبيّن الكافر لان الحرية انفع للمسلم واقرى من الرق فكانت
دعوة الحرية اولى ولو قال روح امراه لصبي معها من الايني من غيرها وقالت ابني من يحيى فربما يبيّن لانه لا كان
في ايديهما فالاظهار انهما ثمة كل واحد منهما يدعى ابطال حق الاخر فلا يصدق كرجلين في يدها فثبت اقر كل منهما
انه يبيّن وبين رجل اخر فلا يصدق كل منهما انما اطال حتى صاحبه الا انه المقر يدخل في نصيب المقر لا احتمال الحمل
الشركة خلاف ما نحن فيه لانه لا يحتمل هذا اذا كان الغلام لا يعترف عنه فاما اذا اقر فالحق قول الغلام
ايهما صدق يثبت نسبته منه تصديقه ولو ولدت امه متبرعاً به وانقصت غرم الاب فبقي الولد يوم تخاصم وهو حتى
بغير اذ اشترى رجل امه فوطئها فولدت منه فالتحق رجل غرم الاب وطول المشتري للمولى فبقي الولد يوم تخاصم
ان جاء المشتري والولد حتى لان الصبي اجموع ان الولد المرفور حر بالقيمة والمفور من المولود امه مع مملوك
ملك نكاح او يبيّن ثم يظن بالبيعة انهما ملك الغير فان مات الولد فلا شيء لهما اي بغير انقات الولد بغير الاب
لان الولد حر في يده بلا صنم وفي ذلك مثل هذا انما يجب القومان بالمنع والمنع يكون بعد الطلب فاذا هلك قبل
الطلب لم يوجد سبب ففانته فلا يضمن كما لو هلك ولد المفضوعة عند الفاضل وتركته لانه الولد حر الاصل في حقه

فان ترك يكونه انما لا يميز فاقطعت الولد بان حرا لاصل في حق المستولد فمرد رقيق في حق المصحق فاما اعتبر
 صاحب المستولد قلنا ان حرا لاصل في حق المصحق بقضاء وانما قدرنا الفرق في حقه لقدره الفقهاء بالقيمة ولما ثبت
 بالقدرة يتقدر بقدرها فان قتله ابوه او غيره غرم الاب قيمة لتخفيف المنع وكذا لو قتل غيره فاحذر دينه
 لانه سلم الولد اذ الدين به محل نزاع فصار الولد سالما لسلامتها فيقوم قيمته للمصحق ويرجع بها الى قيمته على البا
 كتمنا اي كما يرجع على بايعه لا بالعق بغير قيمته المستولدة لانه لا يملك وطئ امه الغير وقد سقط خط الشبهة
 فيجب العقول ولا يرجع المستولد بالعقر على البائع لانه انما قيمته مقابل المماز لا لكونها بالوطئ فلا يستوفى
 الرجوع على غيره **كتاب الاقرار** هو اخبار بحق لاخر عليه قديم لان الاخبار عن حق لغير
 على غير شهادة والخبر عن حق لنفس على غير دعوى وحكمة ظهروا لمفرد به لا
 لا انشاء اي الاثباته ابتداء فيصح الاقرار بالحق للمسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه
 هذا تقييد لكونه اخبارا فلو كان عليه كالمبتدأ لم يصح الاقرار او عتاق مكرها ولو كان يصح الاقرار با
 الطلاق والعتاق مكرها ولو كان انشاء يصح لان الطلاق الكفر واعتاقه واقعان عندنا عند بعض
 على كونه اخبارا لسبيل احدها اذا اقر بنصف دابة مشاعا صح ولو كان غليظا لم يصح ومنها اذا اقرت بالزوجة
 صح ولو كان غليظا لم يصح الا بحضور من الشهود ومنها اذا اقر الموصي بدين مستغرق جميع ماله صح ولو كان غليظا
 لم يصح ومنها اذا اقر العبد المأذون لرجل بدين يده صح ولو كان غليظا لم يصح فاستدل بعض على انه عليه بمسائل
 لو اقرت بدين لم يصح ولو كان اخبارا لغيره ومنها ان المملك الثابت بسبب الاقرار لا يظهر
 في حق الزوايد المستملكة حتى لا يملك المقلد بمطالبتها ولو كان اخبارا لغيره مضمونا عليه ورث الذخيرة والحيطة
 ادى عينا في يد انسان انها له كان صاحب اليد اقرب له يصح هذه الدعوى عند البعض وعند عامة المتأخرين لا يصح
 لان نفس الاقرار لا يصح سببا للتحقق فان الاقرار اذا كان كاذبا لا يثبت كالتحقق للمقلد وعند من لا يصح
 لو نكل فالفتوى على انه لا يخلو على الاقرار وانما يخلو على المال قال صاحب الفصول قلت على قول من يقول
 من المتأخرين انه عليه لئلا ينعى ان يصح دعوى المال بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا يصح
 واجمعنا على انه لو قال هذا العبد ملكي وهكذا اقرب صاحب اليد يصح هذه الدعوى لانه لم يجعل الاقرار سبب
 الوجوب ولو اقر مطلقا اي عاقل بالغ قديم لان العبد المحجور اقرب به مال لا يميزه الا بعد طرية بخلاف
 العبد المأذون اذا اقر يصح اقواله لانه ملحق بالامارة في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رخص بعلق
 الدين بوقتته فكان مسلطا عليه من جهة فبذلك لا يملك الاقرار العتيق والمجنون لا يميزهما الحق معلوم او مجهول
 صح ولزمه بيان ما جعل بماله قيمة ولو قال معلوم خطي اولى لانه لو كان مجهولا فانه لا يميز سواء فاحش حيا
 ليم كذا قال لو اقر واحد درهما او لم يتناحش كما اذا قال لاصدق علي درهمي وهذا الموضع حلقه ان اقر
 المقر له اكثر منه اي ما بين المقر ولا تصدق في اقل من درهم على مال يعني اذا قال لفلان على مال فبيعت باقل

في حق الزوايد المستملكة حتى لا يملك المقلد بمطالبتها ولو كان اخبارا لغيره مضمونا عليه ورث الذخيرة والحيطة

فان لم يميز ما جعل بماله قيمة ولو قال معلوم خطي اولى لانه لو كان مجهولا فانه لا يميز سواء فاحش حيا

من درهم لم يقبل لانه لا يعلم بعد مال عرفا وقيل يقبل لان المثل ينطلق على نصف درهم وسدسه
 والصحيح انه لا يقبل لان المال الذي يدخل تحت الامارة لا يكون اقل من درهم ومن النصاب مائة
 عظيم من الذهب او الفضة يعني لو قال لفلان على مال عظيم من الدراهم يلزمه ما يتاخره وان قال
 وان قال من الدراهم يلزمه عشرون دينارا لان النصاب عظيم حتى صاحبه غنيا او من خمس وعشرين دينا بل
 اي لا تصدق في اقل من خمس وعشرين اذا قال على مال عظيم من الابل ومن قدر النصاب قيمة غير مال الزوجة
 يعني لو قال لفلان على مال عظيم من الثياب او من غيرها انما تصدق فيما يكون قيمته نصابا ومن ثلثة ثياب
 في اموال عظام يعني لا تصدق في اقل من ثلثة نصاب اذا قال لفلان على اموال عظام ولو قال اردت من
 من اموال الدراهم كان عليه ستمائة ودرهم ثلثة اي قال لفلان على درهم يلزمه ثلثة لانها ادى للمجموع ودرهم
 كثيرة عشرة اى لو قال لفلان على درهم كثيرة لم تصدق في اقل من عشرة عندنا حسنة لانه اقص ما ينتهي عليه
 هم للمجموع وعند من لم يصدق في اقل من مائتين وكذا درهمي درهم يعني لو قال له على كذا درهمي يلزمه درهم
 لانه نفس درهم وفي الحائبة والذخيرة يلزمه درهم لان كذا كناية عن العدد واقل العدد اثنتان وكذا كذا
 احد عشر يعني لو قال له على كذا درهمي لم يصدق في اقل من احد عشر درهمي لان كذا كناية عن عدد مجزئ
 فقد اقر بعد حين دين مجزئ ليس بدينار حروف العطف واقل عدد دين ليس بدينار حروف العطف من المفسر
 وكذا وكذا احد وعشرون يعني حرف العطف واقل ذلك من المفسر احد وعشرون وان قلت بل او فاحذر
 اي قال كذا كذا درهمي لم تصدق في اقل من احد عشر جملا للواحد منها على التكرار ولا تطرحه سواء ومع او
 فاي واحد وعشرون يعني لو قال كذا وكذا وكذا درهمي فليزيمه مائة واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة لعدد
 مع العطف وانما ربع الف يعني يلزمه الف ومائة واحد وعشرون وعلى اوقيل اقرار بدين يعني لو قال
 له على مائة فقد اقر بالدين لان على الايجاب وقيل بغيره من الثمان يقال قبيل فلان عن فلان اي مني ومن
 للمقدور في قبيل اقرار بالامانة لانه فقال لي قبيل فلان ودعوه والا قول اصح لانه لا يعقل ان الدين اكثر فكلان
 المحل عليه اقرار بصدق ان وصل به اي بقوله على اوقيل هو ودعوه فيكون امانة عند وان فضل لا يعني لو فضل
 قوله هو ودعوه عن قوله على لا يصدق فيكون اقرارا بالدين وعندنا ومع او بغير او كسبه او عندنا في امانة
 لان كمال الكمال اقرار بكون الشئ في يده وذا يكون امانة ويكون مضمونا والا اولى اولها وقوله لمدى الالف اثنتان
 او انتقدتها واجلته بها او قضيتها او ابرأتني منها او تصدقت بها على او وملت بها الى او احلفك بها على زيد اقرارا
 لان الكناية تنصرف الى الالف المذكورة في الموصوف بالوجوب وتحويل الدين من ذمة الى ذمة لا يكون بدون
 الوجوب وبلاضطر لا يعني لو قال انتقدتها او اتزنت لا يكون اقرارا لادليل على انصرافه الى المذكور وان اقر بدين
 مودع تصدق المقر له ان قال مودع يعني من اقرار بدين مودع فصدق المقر له في الدين فكذلك في التاجيل يلزمه
 الدين حالا فيصدق الاقرار بلا جهة دون دعوى التاجيل كما لو اقر بعد في يده انه لفلان استاجر منه فصدقته

انما لو قال لفلان على درهمي لم يصح الاقرار بالدين لان كذا كناية عن عدد مجزئ

كيفية المرأة معقدة فاذا ولدت لاقول من سنتين ثم حكم بثبوت النسيب كان ذلك حكما لوجوهه في البطن حين
مات المورث والموصى فاذا ولدت حين فجيوت فلها فان كان احدهما ذكرا والاخر انثى فالوصية بقسم بينهما
نصفين وفي الميراث يتم بينهما المذكور مثل حظ الانثيين وان ولدت ميتا فللموصى والمورث بقسم المال مردود
على ورثة الموصى والمورث وان لم يتبع او اقاربه او اباهم الاقرار لغا بعضه ان لم يمتسحبا معا بان قال او نصف
للملأ الف درهم او باع من شيئا بالف درهم فالاقار باطل لان اقراض الحمل ويعد متحجلا وان اقرب شرط اختيار بعض
اقربين او ودية فائمة او مستكر على ان يلبى ثلثة ايام صح اقاربه وبطل شرطه لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار في
الاخبار لان الحكماء لم يميزوا في صا دقا وهو واجب وان كان كاذبا فهو واجب الرد ولا يتغير باختيسه وعدم اختيار
باب الاستثناء ومن استثنى بعض ما اقر به متصلا لزمه باقية اى باقية ما اقر به بعد الاستثناء فان استثنى كلمة فكله لازم
بمعنى اذا قال له علي الف درهم الا الف درهم يكون الاستثناء بطلا فان استثنى كيليا او زنيا من درهم مع قيمة يعنى
الاستثناء وبطل من الدرهم قيمة الدينار او القفيز اذا قال فلان على الف درهم الا دينارا ولا تغير خطبة وان استثنى
منها خبرهما اى غير الكيل او الوزن طى بان قال الا شاة او ثوبا لم يبع الاستثناء والفرق ان المقدرات جنس واحد معنى
وان كانا اجناسا صوت لانها ثبتت دينارا الذمة اما الدينار فظاهر واما الكيل والوزن في مبيع باعينا نهما عن باوعا فها
حيث لو عينا فعلقى العقيد باعينا نهما ولو وصفا ولم يعينا صار حكما حكم الدينار ولهذا يستوى في الجيد والردى اما الثوب
والشاة فليس جنس المقدرات معنى لانه لا يصلح تمنا فلا يصح الاستثناء لانه لا يتخلل معنى تمنا فبطل ومن اقرب وصل
به ان شاء الله بطل اقاربه لان الاقرار اخبار ولا يحتمل التعليق بالشرط لانه ان كان صدقا لا يتغير كذا بقوات
الشرط وان كان كذبا لا يبرى صدقا لوجود الشرط ولو استثنى بناء دار اقر بها الجملة صفة وكان البناء والدار للمقر
لان حكم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذا الدار حكم ما عليه لما يط من البقعة والبناء يدخل تبعا لالفاظا والا
ستثناء انما يكون بما يتناول الكلام نصا واستثناء التواضع باطل لان النعية فائمة بعد الاستثناء وهذا كمن قال
هذه الامة لفلان لانه ظاهرها فانه يحكم باطل باطل وان قال بناؤها لى وعرضتها لى قلنا قال اى يكون البناء
للمقر والعرضة للمقر لان العرضة عبارة عن البقعة لما عليه من البناء والشجر فكانه قال يباضى هذه الارض دون
البناء لفلان ولو قال بناه هذه الدار وارضاها لفلان كانت الارض والبناء لفلان اذا الاقرار بالارض
اقرار بالبناء تبعا بالاقار بالدار فرض الحائز وحل البستان كبناءها ان كبناء الدار مع لوقال هذا الحائز
لفلان الا قصه وهذا البستان لفلان لا تخله لم يبع الاستثناء فان قال له على الف من ثمن جلد ما قبضته لجملة
صفة عبد وعينه اى العبد وهو لا يد المقدر فان سلمه المقر لزمه الا حالف لان ما ثبت بتصادمهما كالنائب
يعينا والا لاي ان لم يسلم العبد فلا شيء له وان لم يعينه اى المقر العبد لزمه الالف وما قبضه لغوا اى لا يصدق
في قوله ما قبضه عندنا صفة وصل لم فصل لانه لا رجوع لما اقر به لان عن عبد عني معنى لا يكون واجبا
على المشتري الا بعد القبض لان التغير المعين في حكم المستكمل لانه لا طريق للوصول اليه فانه ما من عبد مخطرة

المقالة في الملك دون الاجابة بخلاف ما اورد بالدرامه السود مفقده في الاقرار دون وصف السود فانه
لا يلزمه البقيع الذي هو السود فدون الاجابة بخلاف ما اورد في الدليل علم لانها لا ينطبع بلا غش كذا السود
كثير غشام الاجل في الدين عارض حتى لا يثبت بلا شرط القول لكنك العارض وحلف به اي انحلف المقلة
على الاجل لان المقدري على التاجيل وهو منكرو القول المنكر ومائة ودرهم يعني ان قال له على مائة ودرهم كلها
دوامه يعني لان قوله ودرهم بيان للمائة عادة الناس استغفله انكرار الدرهم واكتفوا بذكره مرة وهذا ما
كما كثير استعماله وذا عند كثرة الوجوب وذا في المقدرات ^{لان} كالمكليات والموزونات ومائة وثوب ومائة
وثوبان نفس المائة لان الثياب الازرق والخطام وذا غير كثير ومائة وثلاثة اقواب كلها ثياب لانه ذكر عدد من
ميهمين يعني مائة وثلاثة واعقبها فقير فانصرف اليها لانها هي الثوبية الخاصة الى الفقير لا يقال الاثواب لا يصلح
ميراثا للمائة لانها لما اقترنت بالثلاثة صلو كعدد واحد وقوله مائة وثوبان كقوله مائة وثوب والاقارب ابدت في
اصطبله يلزمها فقط يعني يلزمه الثانية لا اصطبل لان غضب العقارب لا يتحقق عند ما حلفا فالجهد وحده
خاتم يعني من اقحام يلزمه خلقته ونقصه لان اتم الخاتم يشملها وسيف يعني من اق سيف يلزمه جفته جمع حاتم
المنفرد وجماله اى غدا وجماله جمع حاتم بكر الخاتم ومع علامه السيف فضله اى حديدته لان اتم السيف
يشمل الجميع عرفا فلزمه الجميع وحمله يعني الاقارب انجمله يلزم على المقر العبدان وهو جمع عود والكسوة لان اتم الخطة
يتناول الجميع عرفا وحمله بالتحريك ثبت ميزان الثياب والسرير ونمى الاقرار بتمرة قوصة ومع يتنبد الزا
وتحقيقها وعاد التمر يخرج من قصب وفي المغرب انما يسمى بها مادام فيها تمر والاقبال لها ينيل يلزمه اياهما اى التمر
والقوصة كتوبه مندبل اى كما يلزم ان اذا اقر بغصب ثوبه مندبل او ثوبه ثوب لانه اخبر من نقل
المظروف ونقل المظروف حال كونه مظروفا لا يتصور الا نقل ظرفه فصار اقرا وبعضها وثوب اى الاقارب وثوب
في عشرة اقواب يلزم ثوبان واحد لان الثوب الواحد لا يتصل بعشرة اقواب فصار بياننا ان محل العنقود
عشرة اقواب وعنه اى الاقارب خمسة بينة الضرب والحساب يلزم خمسة لان امر الضرب في كل الاجزاء لان
كل المال والا لم يبق في الدنيا فقير وبينه مع يعني لو قال اردت خمسة وخمسة يلزم عشرة لان اللفظ يحمل قال
الدين فادخل في عبادى اى مع عباد وز من درهم اى الاقارب بقوله على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى
عشر تعليم خمسة اى يلزمه تسعة عند اى صنف فلزمه الابتداء وما بعده ويسقط الغاية الثانية من العنقود فدخل
الغايان من درهم من ادى ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط ما بينهما وليس من الحايطين شيء وقد ذكر دليله
في اللطائف ولو اقر بثلث في اوان يلزمه وحمل على الوصية من غيره بان اوصى رجل بالثلث لرجل ومات فافر
وارثان هذا الثلث لفلان وكذا لم يلزم اى الحمل اذا اقر ان هذا العبد لفلان ان يبي مبيعا ما حال الثبوت الملك
كانت بان قال مات ابوه فوريته او وصية بلان قال اوصى لفلان فان ولدت حيا لا اقل من نصف حول من
وقت الاقرار فلم ما اقول فلما ان كان قائما حوت الاقرار وان وضعت اكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان

[illegible]

فكان لا فرق بالوديع اقرا باليد للفرقة مطلقا فيلزم ان حق النكح لا يقع على المهر بارى الاقرا
 دين صحة مطلقا الى سببه او علم بالاقرار ودين حمل من سبب فيه الى دين مرضونه حصل بسبب معلوم
 وعلم بالاقرار كبدل ما ملكه الى كما اشترى شيئا بمعاينة الشهود او المهر عرسه بالانفراج امراته على الف وعلو كمثلها
 سواء لانها استوفيت بسبب الوجوب وفي حملها فيستوفيان في الوجوب وقد ما عا ما اقر به ثم حصة لان المرضي بمهر من لا اقرار
 بالدين ما لم ينزع من دين الصحة فلا يترجم الدين الثاني بالاقرار المحجور بالدين الثاني بل لا يجوز والمرضى بمهر من التبرعات لا عين
 للواجب الاصلية على فان قلت لو تزوج وطول الاحتياج قلت النكاح في الوضع من الخواج الاصلية والعبارة لاصل الوضع
 لا الحال والكل يعنى دين الصحة ودين المرضي بسبب معلوم ودين المرضي الذي علم بالاقرار مقدم على الارث وان شمل ماله
 ان للوصول ولا يصح ان يخلق غريبا بقاء دينه يعنى اذا قضى المرضي بعض الدين لا يكون مناد الفتي والدين المعروف السبب لا
 يصح ويجعل بين الغرما ما يخص من لان حق الكثرة التعليق بحاله على اعتبار الموت سواء كان ايتار البعض على البعض ابطالا
 بحق الباقي اذا حو المهر او اذى عن البيع ما قبله من المهرى والبايع احق بذكر من الغرما اذا علم ذكر بينهما لان هذا
 ليس بايتار ولما با بطل الحق لانه حصل مثل ما نفذ وحق الغرما متعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل مثل يعنى لم يعد
 ذكر نفوقا ولا اقرار لوارثه لقوله لا ودية لوارث ولا اقرار له بالدين الا ان يعده بقية البقية الى بقية الورثة فان هذا
 يلحق الورثة فاذا صدقوا بطلوا حقهم فنقد اقراره وان اقر ببيع الرجل ثم سيقته ثبت نسب وبطل اقراره يعنى اذا اقرار
 جنسية بنعم قال عدلين ثبت نسب وبطل اقراره وهو ما اقره جنسية ثم نكحها والفرق ان النسب ثبت مستندا الى وقت الطوق
 فنظر ان النسب ثابت زمان الاقرار فلم يصح بخلاف الزوجية فانها اذا ثبتت ثبتت معتق ومفتقرة فلما نظر ان الاقرار كالزوجية
 فيصح ولو اقر بنسوة غلام جهيل نسب يثبت لانه حاله لو كان معروف النسب لا يصح اقراره ويولد مثله بطله فيدبر لانه اذا لم تكن يولد مثله
 بمثله يكون مكد با اقراره وصدقة الغلام يثبت لانه لو لم يصدق له لا يصح وان كان صغيرا لا يعتبر عن نفسه لا بشرط يصدق لانه في
 غنى ثبت نسب ولونه موافق للوصول لان الاقرار المرضي انما لا يصح بينا فيه التهمة ولا التهمة في دعوى النسب شاركا الورثة الميراث
 لانه صار كالباين المعروف وهو اقرار الرجل والمرأة بالولدين والولد والزوجة والوطى الى الموطى الاعلى او الاسفل بشرط
 تصديق مولا لانه ايد انفسهم فف تناذ الاقرار على تصديقهم كما شرط تصديق الزوج اذا اقرت بالولد فلما قبل
 بدونه لان فيه تحصيل النسب على الغير وهو الزوج لان الحق له او شرهاته قابلة يعنى اذا شهدت بالوكالة لانه قابلة لان شهادة
 القابلة في هذا مقبولة بعد موته ما عرفت وعلى مفهومه على الحال من الصغيرة موتها لانه فاعل يعنى ان اقرت بنظام رجل
 وماتت وصدقتها الزوج لم يصح تصديقها عننا حسنة لانه لما مات زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له استزوج اخرها او اربعا
 سواها فاذا بطل الاقرار بطل التصديق وعندنا ما يصح تصديق بعد موته وعلمه مهرها واول الميراث منها لان الاقرار بالنكاح
 لا يبطل بالموت ولهذا حل لها ان تطالب بعقد فاعتبر تصديق ولو اقر بنسب من غير الولادة كاخ وعم لا يصح اقراره لان فيه تحصيل
 النسب على الغير وبرث الامع وارث وان جده يعنى ان كان للمورث وارث فمماحق من الفرقة حتى لو اقر باخ وله حال فالارث
 للحال لا للميراث المورث المعروف ومن اقر باخ وابوه ميت شاركة الارث بلا نسب لانه يقيم شقين حمل النسب

على الغير وشركه في الارث اثبت الاول لعدم ولاية على الغير وثبت الثاني لان له ولاته عليه كمن اشترى عبدا فافترس البايع
كان الحق بعد اقراره بالعتق ولا يعتبر في حق الرجوع بالنهي على البايع ولو افترس البايع ميت لم يلزم عليه اقرار دين وعلى الغير متعلق
بما يتعلق له لغيره بقبض اليه متعلق بقوله او بشفقة فلا يشترط في هذه اجواب المسئلة والنصف للاخر رجل مات وترك مائة
درهم دينه على رجل وترك ابنتين فافترس احداهما ان اباه كان قبض خمسين درهم الا شئ هذا والاخر خمسون درهم فذكر
لان المائة كانت ميراثا بينهما فلو افترس احداهما بقبض اليه مع ذكره في نصيبه خاصة فثبت خصة الاخ كما كانت فيجعل كان الميراث
لغيره في نصيبه فان قلت بضم هذه القران اباه قبضه والميراث الباقي بينهما نصفان فلم يسطر حقه في المال قلت لو اقر
المقرن فلكل اثنين شيئا ادى الى الدور لانه لو اقر منه كان للابن الاخر ان يخذ من المطلوب تمام ما لم يكن لان الاخر يترك
ويقول لم يخذ الى من الدين شيئا والغير ان يرجع على الابن من المقر اخذ من اخيه لان انتقام من ذكر القدر وبعده دينه من الدين
دينه على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور **كذلك** **الصلح** **محمود موضع النزاع** **جمع اقرار**
وكوت **وعنوان** لا يقر المدعي عليه ولا ينكر وانكاره فالاول كسب ان وقع من مال عال في غير في الشفعة سواء صرح على اقرار
او عن دار والرد يعيب وجها ان يوضح عن رد وشرط في جملته البطلان اذا كان يحتاج الى قبض لاجراءه فيقبض الى
النزاع فلا يلزم اعلانه وان لم يخج لا يشترط معلوم مئة فان محاذي حواء دار وادى المدعي عليه قبل حواء فانها
على ان ترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه في وان لم يكن مقدار حق كله معلوم لان جهالة الساقط لا يفيض الى المنازعة
وما يخفى من المدعي بفتح العين يرد المدعي حصته من العوض الموصول مع صلته ومع الحق مبتدأ خبره برده يعني اذا
استحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض الى بدل الصلح هذا اذا اختلفت بعضه اما اذا اختلفت كل
المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه بكل العوض كما في البيع وما اختلف من البطلان رجع حصته من المثل بفتح العين يعني
اذا اختلف بعض المصالح عليه من اقرار رجع بذلك القدر من المصالح عنه وان اختلف كله رجع بكل المصالح عنه لما قلنا ان
الصلح عن اقرار بيع معناه وانما جاز هذا معطوف على ما قبله كسب يعني الصلح عن اقرار ان وقع من مال بمنفعة يعتبر بالاجابة
وهو يملك المنفعة بعد من الاعتبارات العقود للمعا في شرط التوقيت فيه يعني اذا اعتبر بالاجابة كان التوقيت من شرط
لو وقع الصلح على كسب يست بغيره الى مدة معلومة جاز رجع لو وقع الصلح على منفعة الى ان يموت لم يجز ويبطل بموت احداهما
اي احد المتعاقدين في المدعيه كمال الاجابة والاخر ان اى الصلح عن انكار او سكوت معطوف على قوله فالاول معا
في حق المدعي لان المال واجب رده وفيه نزاع في حق الاخر اى المدعي عليه فكل منهما ما واخذ بغيره فلا تستغنى
في صلح من دار مع احداهما اى مع السكوت والانكار لان المدعي عليه اعطى المال لزمه المضمومة لا للمعا عنه فلا يصدق على
المدعي في دفعه انه اخذ المال عوضا عن حقه من غير بينة وجب اى يثبت الشفعة في صلح على دار وان كان عن انكار لان
الذي يرد الدار يظن انه ملكها بعوض من المراء ما واخذ بغيره فصار كانه قال اشترتها منه فيجب الشفعة وما اختلف في الذي
رد المدعي حصته من العوض لان ما اخذ عوضه في حق المدعي وبالاستحقاق فان العوض فله رد العوض ورجع بالجموعه في
احصاه المدعي مع الحق وما اختلف من البطلان بعد اذ وقع الصلح عن انكار او سكوت واختلف البطلان رجع الى المدعي في كل وجه

المدعي

اذا اختلف بعض البطلان لان البطلان في الصلح عن انكار المدعي بخلافه اذا ادعى اقراره على المدعي على بيع التوفيق
بها كاتخذ الثوب من بدل المدعي يرجع المدعي بالمدعي على المدعي عليه للصلح لان الاقدام على البيع منه بالمدعي اقرار
منه يكون المدعي حقا له ولو صاح على بعضه فلا يرد غير ما لم يصح بيعه لو ادعى رجل دارا يد رجل فصاح على فظف منها لم يرد
لان ما قبضه عين حقه وهو على دعوى في باع الدار لان الصلح اذا كان على بعض المدعي كان لمتيقا لبعض الحق وانما اخطا
بعضه والاستقلال لا يرد على الايمان بل هو مخصوص بالديون وجعل ان يذبحه البطلان شيئا بين لطيفة في جوار من الصلح
ان يذبح على بدل الصلح درهما حتى يكون ذلك بمقابلته البطلان بعد تلك القطعة او يترك عن المدعي الباقي يعني او يقول المدعي
قد ربت من باقى الدار او عن دعوى الباقي لان الاقرار عن دعوى العين جاز ووجه الصلح عن دعوى المال ويكون
في معنى البيع والمنفعة اى في الصلح عن منفعة صورته اذا اقر الرجل خذمة عبده منه وهو يخرج من الثلث فصاح له
الورثة من خدمته على رطل او على خذمة اخرى سبعة اشهر فهو جاز ولا يذبح اى وجه الصلح عن دعوى الجارية في النفس
وما دونها على اخطا والرق اى في الصلح عن الرق كما اذا اقر المدعي على جارية انه عبده فصاح له المدعي عليه على مال اعطاه
الا انه لا ولا لان انكار المدعي عليه والا ان يقع المدعي بين بعد ذلك فيقبل في حق الدار ويثبت الولاء ويجعل ذلك
الماله في حق المدعي عليه بدلا للمال لدفع الخصومة ووجه حق المدعي كانه اعتقه على مال ودعوى الزوج الكساح
بان يدعى رجل على امرأة انها زوجته فانكرت وصاح له على مال حتى يترك الدعوى وكان عتقا بماله في صورة
دعوى الرق وخلعا في دعوى الزوج النكاح ولم يخرج عن دعواها النكاح يعني لو ادعت على رجل انه زوجها
فانكره فصاح على مال لا يجوز لانها اذا بذل لها المال لتترك الدعوى فان جعل بذل الدعوى منها فلا عوض
في الفرقه من جانب الزوج اذ لا يسلم له شئ من هذه الفرقه وفي المرأة يسلم لها نفسها وان لم يجعل فرقة فالحال
على ما كانت عليه قبل الدعوى ويكون هي على دعواها فلا يكون ما احده عوضا عن شئ فلا يجوز لانه رثوة
بعض من غير دفع خصومة ويلزمه ردة ولا عن دعوى حد يعني اذا اخذ زانيا او شارب خمر فصاح على مال
ان لا يرافعه عليها لحاكم فهو باطل ويرد ما اخذه لانه حق الله فلا يجوز الاعتياض عنه وكذا حد القذف لان
الغالب فيه حق الله فلهذا لا يجوز رده ولا اذا قبل مادون اخره وصاح عنه فقه اذا قبل المدون رجلا
عمدا لم يجز له ان يصاح عنه نفسه وصح صلحه عن نفسه قبل رجلا عمدا ليعتق لو كان للعبد المادون عبد فقبل
رجلا عمدا فصاحه جاز لان المادون ملك النصف فيما عدا من كسبه وخارجه ورقبه ليست من خارجه
ولله الا يملك بيع نفسه فلم يجز الصلح عنها واذا صاح عن عبده يجوز لانه عبده من كسبه وله ان
يبع فاذا صاح عبدا صار كانه اشتراه بخلاف المادون يملك الشراء والصلح اى جاز الصلح عن بعضه
تلف بكثر من قيمة بان يكون قيمته دون المائة فصاح على المائة جاز عند ابي حنيفة وقال يسطر الفضل على قيمة
المال لا يتغاضى ويلزمه رد الزيادة لانا الواجب بالانقلاف القيمة وفي مقدرة من النقص شرا فيصير الزيادة
عليه باربوا ولا يلزم العقب اليسير لانه مما يدخل تحت التقويم فلم يطرر الفضل وله ان المعقوب بعد الهلاك

بارة على ملك المصنوع منه ما لم يتغير حقيقة ضمان القيمة بدليل انه لو اختار ترك التقييم بقي العبد
 كالحق ملكه حتى يكون الكلف عليه او حقيقة المثل صورة ومعنى اذ الواجب ضمان العدوان وهو مفيد
 بالمثل كما يطلق به النقص وانما تعقل الحق منه او من المثل صورة ومعنى الى القيمة بقضائه القاض فقتله نهيها
 على اكثر من ان يبدل الصلح عوضا عن ملكه او عن المثل صورة ومعنى لا عن ولا يتحقق الربوا بخلاف مالو
 وقع القاض بالقيمة ثم صلحه على اكثر من القيمة لان الحق قد انقل بالقضاء الى القيمة او عوض ورمز
 الجار والجور ولفظ بطلان الحق بصفاته وصاحبا على باقية بانه من نصف قيمة بطلان الفضل بقا
 بيع لو كان العبد بين رجلين فاعتقه احد هما وهو موصوف في حقهما الاخر مع المعتق على اكثر من قيمة نصيبه
 فالفضل باطل اتفاقا لان القيمة في العتق منصوص عليه قالهم من اعتق شخصاً من عبدي فترك بينه وبين
 بين شريكه قوم عليه نصيب شريكه وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاض فلا يجوز الزيادة فان قيل
 لو صلح على طعام موصوف في الذمة الى اجل لا يجوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد تجاز لان
 الطعام الموصوف في مقابلة العبد يكون مضافا بمقابلة القيمة يكون مبيعا قلنا انما لا يجوز لان المهر
 لا توقف على اثره وما لا يوقف على اثره يكون في حكم الدين والدين بالدين حرام فلهذا لم يجز الصلح على
 طعام مرجل ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الذمة حالا وقبضه في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما
 جاز لان بيع ما ليس عند الانسان ولو صلح بغيره من وجه لاذ الفضل لا يظهر على اختلاف الجنس في جاز وبدل صلح من
 دم يبيع اذا وكل رجلا بالصلح عند دم عد وصالحه او حظه او حقه بغير دين يبيعه بغير وكل رجلا بالصلح
 عن دين يبيعه فضاطر عن بعضه يلزم الموكل لا وكيله لان المقاط يحق وكان الوكيل فيه سفيرا فلا ضمان
 عليه كالموكل بالتحكيم الا ان يضمنه اي يضمن الوكيل بدل الصلح فيكون موافقا لما تضمنه الا بالصلح وفيه احوال
 يبيع اذا وكل بالصلح من مال فلهذا لم ينعزل البيع لزوم وكيله بغيره كالمطالب بالمال الوكيل دون الموكل لان الحقوق
 يرجع في الموكل وان صلح بغيره فوضعي ومن البدل او اضاف الى ماله بان قال صلحت على الف هذه او اتياني
 نقد او عوض بلا نسبة الى نفسه الى قال صلحت على هذه الف او على هذا الثوب او اطلق بان قال صلحت
 على الف درهم وتقدم ماله صح لان اذا اضاف الصلح الى مال نفسه فقد التزم التسليم من ماله قيمة العبد بغيره
 وكذا اذا انعقد لان التسليم الى المدعي يقتضي مطالعة العوض للمدعي فاذا سلم العوض وهو مقصود من هذا العبد
 صح العقد وان لم ينعقد بغيره ان اطلق ولم ينعقد بالعقد موقوف ان جاز المدعي عليه لزوم البدل والآراء في غير ذلك
 بطل لان الاصل في العقد المدعي عليه لان النفع وهو دفعه المضمونة يحصل به وانما يصير العوض الى اهل هذا العقد
 اذا اضافوا الضمان الى نفسه فاذا لم يضيف بغير عاقد من جهة المطلوب فتوقف على اجازته وصلاحه على بعضه على العبد
 لم يظلم له لولا ان دفعه فضاطر على حمايته احد لبعضه حقه وحط بباقيته لا معاوضة لان البعض الباء لا تصح عوضا
 للملك فخرج عن الف حال على ما به حال لما قلنا انه محمول على انه الشئ في بعض حقه ولا يقطع باقية او على الف مرجل

مدة الاجابة في الارض رطبة فطعت الرطبة لانه ليس لشرها به غاية فصار كاشجرة ولو شرط سكين واحد ان يسكن
 غيره وان سمي نوعا وقد حمل بالادب حكومتهم على مثلهم فزرا او اقل كالشعير لا اضر كالحمل ومن يارد ان رجل
 معه وقد ذكره كونه اي ركوب المتاجر من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار النقل بكسر الفاء وسكون القاف
 والنقل بفتح السين معناه المسافر فلذا اذا امكن الدابة ان يركبها انسان وان لم يمكن فعليه جميع قيمتها والمالك بالخيار
 ان شاء فمن المتاجر وان شاء من الغير فان ضمن المتاجر لا يرجع على ذلك الغير وان ضمن ذلك الغير يرجع
 على المتاجر ان المتاجر منه وان كان لشمارها فلا قيد بقوله رجل لانه لو ارد في صبيلا لا يشترك بنفسه على الدابة
 يضمن بقدر ثقله لانه من الحمل لا يملكه اردف لانه لو حمل على غيره يضمن جميع القيمة وبالزيادة على حمل ذكر الحمل نصفه
 حمل ما زاد النقل وهو مفعول ضمن ان اطاعت جملة الاكل قيمتها كعظمها بقره وكبحها بجامها او من غيرها فطعت ضمن
 عند لا نصفه وقال لا يضمن اذ فعل فعلا معناه لان ما يتعارف كالحا دون كان الاذن ثابتا عرفا ولو ان فربها
 بغير اذن مالكها وذا هو موجب لان الضمان لان المتحمق بالعقد سبب الدابة لا السير بصفة الجودة وثبوت
 الاذن بمطابق العقد يتقيد بشرط السلامة وجوازها اي يضمن بجواز الدابة على المتجوزات اليه ولو اذ امينا وجاز
 ولو للعقل وودها اليه الفهم المخدوم واليه الموضعين راجع الى ما عدا وودها معطوف على جواز اي ضمن بجواز
 المتجارة الدابة المتجارة عن المكان الذي المتجرت اليه مثلا اذا اشترىها الى الحيرة فجاز بها الى العادينة
 ثم ردها الى الحيرة ففقدت وطرفان قبل فلذا اذا المتجارة الى الحيرة لا جازها فاما اذا المتجارة الى العادينة فجازها
 فاذا ردها الى الحيرة وفقدت فلا ضمان عليه واذا فلذا اذا المتجارة الى العادينة فجازها فاما اذا المتجارة الى الحيرة ففقدت
 العقد فاذا اعيد الى الحيرة عاد العقد المتجارة ملزم بالحفظ بما يقتضيه الاجارة فبقي العقد في الامر
 بالحفظ فاذا اعيد الى الوفاق والامر بالحفظ قائم صادقا مثلا امر المالك وبيد المالك كيد الامر مثلا هو الطريق
 في الموضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فاما عاد اذا المتجارة الى العادينة ففقدت فالف العقد انتهى بالوصول الى الحيرة
 واذا انتهى الامر بالحفظ فاذا اعيد الى الحيرة والامر بالحفظ ليس قائم فلا يضمن ممتلا امر المالك فلا يعود له
 امينا بخلاف الموضع لان بالحفظ ثبت قصد فبقينا ولكل زمان عاذا الى الوفاق عاد والامر بالحفظ قائم فصار
 ممتلا امر الامر وقيل بل موصوف في الوجوهين وهذا هو المختار المصلي لانه لما صار الحيرة غاصبا للدابة
 ودخلت في ضمانه والفاصل لا يبرأ عن الضمان الا بالرد على المالك ونزع سرج حماره وكثيري واياها مطلقا اي
 سواء كانت يوكف بمثل الحمارين او لا يضمن من امره كغيري حمار او يوكف بانكاف لا يوكف بمثل الحمار يضمن
 اتفاقا وان كان يوكف بمثل الحمارين كل القيمة عند المصنف اذ املكه فعندهما يضمن الزيادة لان الاكاف
 والسرج جنس واحد فكيف كل واحد منهما اداء الركوب فظن الاذن بها اذ نال ذلك دلالة الآية اذا كان النقل
 منه لا يكون اذ لا يمكن الزيادة وله ان الخلاف في الاكاف ثابت صورة ومعنى لا خلافا في ما بينه وبينه والوجه
 الحافين بمرجعه بما لا يسرجه بمثل دون ما يسرجه بمثل بغيره اذا التزم حمارا يسرجه ففسخ سرجه وبقي

عاقد
 عاقد اذا كان الدابة
 بلجامها

لعدم الاذن
 في قدر الزيادة

سبح لا يسبح بمثلهم كما اذا خرج المزارع من البرد في كل القيمة وان كان يسبح بمثلهم لا يضمن لان النجاسة
مع والعبارة للغة الا اذا كان زائدا عليه في الوزن فيضمن الزيادة وسلكا لحال طريقا غير ما عينه المالك ونجا
ونا ولا يسلكه الناس هذا المتاجر رجلا ليجل له متاعا وعين له الطريق فاحذ بطريق اخر فاسلكه الناس فذلك
المتاع لا ضمان عليه هذا اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت اما اذا كان باطن الطريق لا يسلكه الناس او كان
احدهما ابعد او اصعب يضمن وحمله الجوع يعني ان حمله الجوع فيما يحمله الناس ضمن اذا اختلف لان الجوع مختلف
ان المودع ساو بالودعة في البرد والحر والاجر ان يبلغ الى المودع الاجر في جميع ما ذكر ان يبلغ المنزل
لان المقصود حصول وارثه والتفاوت مع وان حصل صورة ومن المتاجر ان يزرع بتر فيزرع بطة فمن ناقص
لان الوطاب اعظم ضررا من البرد لا تشاء عروقها فيها وكثرة الحاجة الى سقيها بل اجرا لانه صار غاصبا حيث
يستعمل الاجر بغير اخر غير ما امر به ومن دفع ثوبا ليخيط قميصا فبعضه قيمة ثوبه واخذ القبا بالجر
بغير ثوب القبا لانه ان شاء ضمن قيمة ثوبه وترك القبا عليه وان شأ أخذ القبا واعطاه اجر مثله وان زاد على
ما سمى بغيره لا يجاوز به المسمى قبل اراد بالقبا القدر الذي هو دوطاف واحد فان هذا القبا يشبه القبا
لان بعض الناس يستعملونه استعمال القميص فكان موافقا من وجه فان شأ بغيره باعنا بجره الموافقة
وان شأ تركه باعنا بجره مخالفة **باب الاجارة القاسدة** الشرط يفيدها اراد بالشرط وصفا لا بقتنيه
العقد كمال البيع مثل ان يستاجر حرجي ماء على ان يقطع الماء فالاجر عليه وهذا الشرط خلاف مقتضى العقد
لان وجبه ان لا يجز الاجر الا بالتملك من استيفاء المفعول عليه وفيها اجر المثل لان القاسدة مشروعة باصلها دون
وصفها وان تميزها عن الصحيحة فخرج فالحيلة فاطقتاها بها فاعتبر ما في القاسدة مما يجعل بدلا في الصحيح
عادة وهو اجر المثل لا يزداد على المسمى يعني ان كان المسمى اقل يجب المسمى لاننا قلنا على هذا العقد فلم يظهر التقويم
فيما زاد على ذلك وان نقص اجر المثل ففساد التسمية وهي اجارة لكل شئ ببدل واحد فقط ففسد الشرط
لانه لا يمكن تصحيح العقد على تمام الشهور لجهلها ولا على ما بين الادنى والاعلى لعدم اولوية بعضه على
البعض فتعين الادنى وان كل شهر سكن ساعة في اوله اذ سكن ساعة من الشهر الثاني هو العقد ولم يجز
للموخر ان يخرج الى ان ينقضي لان التراضي بينهما بالعقد ثم بالسكن في الشهر الثاني وقال بعض مشايخنا
الشيخ في الليلة الاولى ويومها وهو مختار صاحب الهداية ولكن لا يصح الشيخ الا بمحض من صاحبه وان كل
علم مدته يعني اذا قال اجرتها ستة اشهر فكذلك يصح العقد في المثل لان المدة صادرة معلومة واجارتهما
سنة بكذا الى هي اجارة دار سنة بعشرة دراهم وان لم يسم قط كل شهر لان المدة معلومة واول المدة
ما يسمى والا فوقت العقد يعني بغير مدة الاجارة بما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي للمتاجر
لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله يتعين الزمان الذي يعقب السبب كما في الاجال
والايمان فان كان حين يهل اعتبر الاصله يعني ان كان العقد حين يهل الهلال شهور السنة

مخوفا او كان طريقا

استمر

في القاسم وجهه

يجب اجر المثل

كل شهر

منه الى من يضمن الدين ان للشرط قوله خراود يعني اذا شرطوا ان يبراء الغرماء ولا يرجع عليهم نصيب المصالح جازي لانه
سقاط من ذمة المدين وهو جازي وقضوا نصيب المصالح منه بمرعاه هذه حيلة اخرى ببيانها ان يبرع الورثة بقضا نصيب
المصالح من الدين وتقبل لهم حقيقة من الدين على الغرماء ثم تضاحوا عما في من التركة ولكن في هذين الوجهين نوع فرق
لما بالورثة لانه الوجه الاول لا يمكنهم الرجوع بقدر نصيب المصالح من الدين في الوجه الثاني ضرر لان النفقة خير
من الدين او فوضوه قدر شرط منه وصاحوا عن دين واحالهم ان المصالح الورثة بالقرض الذي اخذ منهم على الغرماء وهذا
وجه الجعل في جواز هذا الصلح بانه ان يقرضوا المصالح بمقدار نصيب من الدين وصاحوه ورا الدين ويحكم المصالح ببقية نصيب
من الدين من الغرماء وفيه وجه الصلح في تركه جهلت على مكيل او موزون اختلفا في بيعه اذ لم يكن في التركة دين على الناس
ولكن ايمان التركة غير معلومة فصالح بعض الورثة من نصيب مكيل او موزون اختلفا في بيعه اذ لم يكن في التركة دين على الناس
الربوا لانه يجوز ان يكون في التركة مكيل او موزون ونصيب من ذلك مثل بدل الصلح فيكون ربوا وقال بعضهم لا يجوز لاحتمال
القول بعدم الجواز مود الى شبهة الشبهة وهي ساقطة لانه لو علم ايمان التركة لكن جهل قدر بدل الصلح نصيب
المصالح فيكون شبهة فلذا لم يعلم ايمان التركة يكون شبهة الشبهة لانه لا يمكن ان لا يكون مكيل او موزون في التركة ولو جهلت
التركة وهي غير المكيل والموزون في يد البقية **باب الاجارة** يعني اذ لم يكن في التركة دين ولا مكيل ولا موزون وقع الصلح عن نصيب
بعض الورثة على مكيل وموزون وايمان التركة ليست معلومة اختلفا في بيعه قال بعضهم لا يجوز لان بيع المجهول لان
المصالح باي نصيب من التركة وهو مجهول بما اخذ من المكيل والموزون وقال بعضهم يجوز لان العلة في عدم جواز البيع الجاهل
اذا فاضها الى المنازعة وهو لا يبيع بغيره الى المنازعة لانه المصالح في يد البقية والارثية ولا يطلعون شيئا آخر من المصالح
بما لم يبدل الصلح وهذا الوجه هو الاصح وبطل الصلح والقسمة مع دين محيط يعني لو طان على الميت دين محيط لا يصح
الصلح ولا القسمة لان الورثة لم يملكوا التركة اذ لم يبرأوا انما يجري في المال الفارغ عن حاجة الميت فاذا كان عليه
دين مستوف كان مشغولا بالحاجة ولا يصالح قبل العقار مع غير محيط ولو وقع قبل الوارث لان التركة لا تخلو عن صاحب قليل
دين والدان قد يكون عايبا فلم جعلت التركة موقوفة بغير الورثة والدان لا يستقر لان على الورثة قضاء دينه وقسمة
قدر الدين للغرماء وقسم الباقي لغيره فان لم يلزم ضرر الورثة ووقعت الكل قياسا لان الدين متعلق بكل جزء من التركة
كتاب المضاربة هي عقد شركة في الربح بمال من رجل وعلى من اخر ومضى ابدع او لا هذا بيان حكم المضاربة يعني المال امانة في
المضارب لانه اخذه بامر المالك لا على وجه البذل وتكليف عند العمل ببيع عقد الشروع في العمل وكيل لانه يتصرف فيه بامر المالك حتى
يرجع بلحقه من العهدة على رب المال وشركة ان ربح لان الجعل بالمال والعمل فاشتركا فيه وغصب ان حاله وبضائه كل الربح
للمالك وقضى ان شرط كل الربح للمضارب واجارة قاسدة ان قدمت المضاربة فلا ربح له عند لا ربح للمضارب عند فساد المضاربة
بل اجره ربح او لا لان المضارب لم يرض بالعمل بمجانا فلا يسبيل الى المسمى المشروط للفاو واعلم ان في عبادة المولى ساهدا لان
المضاربة اذا كان عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او فرضا والجواب ان يقال المعنى ان دفع المال الى العامل يكون مضاربة
وايضا وتوكيلا ان شرط في بينهما وبضاعة ان شرط كل الربح للمالك وقضى ان شرط الربح للعامل ولا يزداد على شرطه خلافا لما

ان شرط

تربيتها في الشركة ولا يضمن المال فيها اي لا يضمن المضارب مال المضاربة المصارف الفاسدة كجارة الصلح بين بعض
المال يضمن المال في المضاربة الصالحة ولا يضمن المضارب الا بمال يبيع به الشركة من الاموال والديون والفلس على اختلاف
وتسليم اي لا يبيع المضاربة الا بتسليم المال الى المضارب وتسليم الزرع الى المزارع المضاربة الا بان يبيع الزرع فيها فقيده
ان شرط لاحد من زيادة عشرة لان ربما لا يكون الزرع الا ذلك القدر فيقطع الشركة والمضارب فيسقط اي مطلق المضاربة
وهي ان لا يكون مقيدة ولا مكان ان يبيع بنقد ونسيئة لانه من عادة التجار الا بالاجل لم يعمد بغيره لانه ان يبيع التجار بالاجل
ويكون بها البيع والشراء ويسافر ويبيع ولرب المال لو لم يوصل ولا يفسد من اي لا يفسد المضاربة بان يبيع وبالمال
ويودع ويورث ويورث ويورث ويستاجر ويجال اي تقبل المولاة بالنسيئة على الايسر لا على العسر ليس له اي للمضارب ان يشاء
لان رب المال رضى بشركته في الزرع لا شركة غيره كالا ان ياذن المالك او باع عمل برأيه اذا قال رب المال للمضارب اعمل برأيه
يجوز للمضارب ولا ان يفرض يبيع للمضارب لانه يترفع مخرج او يستدين وهو ان يشتري بالاداء بعد ما اشتري برأس
المال سلطة يبيع بشركته في الزرع ما لم يضمن مال المضاربة وان قبل له ذلك اي عمل برأيه ان لو وصل ما يبيع عليها اي الاعلى الا
ستدانه لان الاستدانة تعرف بغير راس المال والفكر كعمل مقيد برأس المال فلا يملكها المضارب الا بالتصميم
يعبر هذا الفرق بنفسه فيميز عن شركة الوجوه فلا يكون مضاربة اذ ليس لواحد منهما فيه رأس المال فيكون المشتري
بينهما نصفين والدين نصفين ولو شري بالمال بزاوي اذا اشترى المضارب مال المضاربة شيئا وقصرها او حمل
بماله اي بماله من عنده وقد قيل له ذلك اي عمل برأيه فقد تطوع لانه لا يملك الاستدانة اعلم ان المذكورة الحق ليس قول
الاحنف لان ما عطاء المضارب من الاجرة من ماله فهو له وحصة من الزرع يكون له ايضا عنده كما لو اشترى بماله ساعا
فخلطه بماله المضاربة وقال لا يكون من ماله الزرع كله ماله المضاربة فصار كما لو قصرها اجنبي او حمل بماله
وان صبغ اي المضارب ذلك البئر اخر فهو شرك برأيه ودخل تحت عمل برأيه اي دخل الصبغ تحت قول رب لاله
ولم نقل العمل برأيه بغير غاصب فغاصب الثوب بالخيار ان شاء ضمن المضارب قيمة ثوبه ايضاً يوم صبغه وان
شاء اخذ الثوب والحظ قيمة ما زاد الصبغ يوم الحظومة هذا اذا لم يكن ماله المضاربة فضل اما اذا كان يتقدر
ما كان حصته المضارب من الثياب لا يضمن كذا في حرير المحيط فيدقوله اجر لانه لو صبغه اسود لا بدخل تحت قوله
اعمل برأيه لان السواد نقصان عنده وله حصته صبغه ان يبيع وحصة الثوب في المضاربة يبيع اذا باع المضارب
الثوب المصبوغ كان ما لحظ قيمة الصبغ للمضارب وما لحظ الثوب لا يضمن في المضاربة حتى اذا كان قيمة الثوب
غير مصبوغ الفا ومصبوغ الفا ومائتين كان الالف للمضاربة وما يتا درهم للمضارب بدل ماله وهو الصبغ
بخلاف القصار والحل لانه ليس للمضارب عيني ما قيمته المتاع حتى يكون الثمن بازية وكان جميع الثمن للمضاربة وان
باعه بغيره فالثمن ينقسم على الثمن الذي اشترى المضارب الثوب به وعلى قيمة الصبغ الذي صبغ المضارب الثوب
ولان يجاوز بله او سبعة او وقتا او تخفنا عنيه رب المال يعني ان خص رب المال التفرقة بغيره اوفي
سلعة بعينه لم يجز له ان يجاوز لانه انما يملك التفرقة بتفويضه فينقذه بما فوض اليه وهذا التقييد مقيد لان التفرقات

مختلفة باختلاف الامكنة والامقعة وكذا ان وقتا وقتا بعينه او عين له معامل يبيع منه ويشترى فيدقوله تخفنا
لانه لو شرط ان يشتري من اهل الكوفة او يبيع منهم فباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة جاز لان مقصوده
تقييد العمل بالكوفة عرفا وقد وجد فان جاوز عني اي عما عنيه ضمن لانه تفرقة بملك غيره امره ولم يجر ولا ان
ينزح عهد او امانة من مالها اي من مال المضاربة لانه ليس من التفرقة ولا ان يشتري من يبيع عيارب المال بقرابة
او عيني بان حلف رب المال على عقد ان ملكه لان الزرع انما يكون بشرا ما يملكه ببيع وامام لا يمكن فلا يحصل به
العرض فلا يتناول الماذن ولا يشري لانه لا لها اي كان للمضاربة لان المشتري منه وجد فغذا اعلم المشتري ينقد
عليه كما لو قيل بالشري اذا حلف ولا يضمن يفتق عليه اي على المضارب ان كان ربح ماله المضاربة وان لم يكن جاز ان
يشتري من يفتق عليه لانه لا يمكن له فيه فيقدر على بيعه ولو فعل اي اشترى المضارب من يفتق عليه ضمن لانه اشترى
بماله التفرقة لنفسه ان لم يكن له ربح في المضارب شرا من يفتق عليه فان زادت قيمته بعد الشري عتق حقيقة
لانه لا يمكن بعض قريبه ولم يضمن شيئا لرب المال لانه لا يصنع له فيه كما اذا اشترى من امرأة ابن زوجها فماتت و
ترك زوجها واذا لا يضمن الزوج لانه لا يملك الصنع منه وسي العبد في قيمة حقيقة منه اي حقيقة رب المال مطلقا
العبد لا احتباس ماله عنده مضارب بالصف يشري بالغنا اي ان المضاربة امة فيتمها الف فوطيها المضارب
فولدت ولد امساويا الفا فادعاه موصرا اي ادعى المضارب انه ابنه فصارت قيمته الفا وصبغة اي صارت قيمة
الغلام الفا وخمسائة سى لرب المال في الف ودرجه او اعتقه ولرب المال بعد قبض الالف من الغلام نصف الله
نصف قيمتها اي قيمة الام لان دفعه المضارب اعتقدت صحبة ظاهرا محلا لامره على وجه الصحة وهو فراش
النكاح بان زوجها منه بايعها وعلقت عنه باعها منه لكن لم ينفذ لعدم الملك وهو شرط الصحة لان كل واحد منهما
اعني الام والولد مشغول برأس المال ولا يظهر الزرع لما عرف ان مال المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل واحد
مثل لاني المال لا يظهر الزرع لانه ليس احدهما اولى من الآخر اذا كان كذلك فيكون للمضارب نصيب في الامه ولان الولد
والماء الغائب لم يرد حق المقرق فلا ينفذ الدعوة فاذا زادت قيمة الغلام وصارت الفا وخمسائة ظهر الزرع
فينفذ دعوى السابقة ويعتق حصته من الولد فيتخير رب المال ان شاء اعتق الولد وان شاء انشأ في الغرامة
وخص من الغرامة ماله ومائتان فخصون حصته الزرع فاذا ظهر وصل اليه من السحابة الغلام ان الام كلها ربح
فيكون بينهما وبين المضارب لرب المال نصف قيمتها قما ساعا جارية مشتركة بين اثنين استولد احدهما
موصرا او معسر لانه ضمان عمك فلا يختلف باليسار والاعسار **فصل** ولا يضمن المضارب بدفعه مضاربة
بل اذا ان الى ان يعمل الثاني الجار والمجرور غاية لقوله لا يضمن في ظاهر الرواية وهو قوله لان الخلط لا يثبت
بنفس الدفع لان نفس الدفع ابداع ولم ولاية الا بداع فلا يضمن بدون العمل والى ان يربح ورواية الحسن عن ابي حنيفة
لانه يملك الدفع للعمل فيه لانه يملك الابضاع فلا يضمن في العمل ما لم يربح فقد اثبت الشركة في المال ثم رب المال يلجأ
ان شاء ضمن الاول رأس ماله لانه صار غاصبا بدفعه الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض المال بغير

اي العراض انما حصل بالملك

معه الى مالها وما دون سفره واليه ولا بيت باعده كالسفر يعني ان كان خروجه ما دون سفره حيث ان كان ينفذ ولا بيت
باصله كان نفقة المضاربة لان خروجه قد صار للمضاربة كما في الفصار كما في خروج السفر وان كانت كسوف معه بيعه كان
ينفذ ويخرج ويبيت في منزله فهو كالسوق في المهر لان اهل السوق يخرجون في المهر في بيتون في منازلهم فلا يكون نفقة
في المضاربة فان خرج اخذ من المال ما انفق المضارب من راس ماله في المهر انما خرجت بعد تسليم راس المال فان راح منها
حسب نفقة المضاربة نفقة يوجب ما انفق على المهر من كراهة جملة وخوذه في بيعه وانما يوجب نفقة المضارب
مضارب بالنصف شري بالقرابة او بوجه بالعين وشري بهما عبدا ولم يتعد الا لغيره ففصلنا الى المال فان كان ينفذ من ربحها الى
المضارب يبيع الا لغيره والمالك الباقي الى رب المال يبيع الباقي وهو الوفاء وخسامة وبيع العبد للمضارب وباقيها الى
المضاربة لان المضارب لا يبيع باء اكثر بالعين فظهر الزرع بقدر الانفق ففكر المضارب بنصفه وهو خسامة فاذا اشترى بالالعين
عبدا صار ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه لرب المال فاذا اشترى بالعين ففكر المضارب بنصفه وهو خسامة فاذا اشترى بالالعين
لرب المال والربع الذي للمضارب يخرج من مال المضاربة لانه صار مضروبا على المضارب ومال المضاربة يكون امانة وبها
مناخاة ويبقى ثلثة ارباعه للعبد على المضاربة لان مضارب المال لا ينفذ المضاربة ورأس المال الفان وخسامة لا ينفذ المال
دفع مرة الفان مرة الفان وخسامة وراى على العين يبيع اذا باع العبد ماله بوجه يقول قام على بالعين نفقة الى لا يقول قام
على بالعين وخسامة ولو بيع بغيره يبيع اذا باع العبد ماله بوجه الانفق نصفه ثلثة الاف يبيع بغيره ربع الثمن وهو الوفاء
للمضارب لانه بدل ملكه ويبقى ثلثة الاف للمضاربة والربع منها نصفه لربها يبيع اذا اشترى رب المال من ثلثة ارباعه يكون
الباقي وهو خسامة بين رب المال والمضارب نصفين لان ذلك القدر هو الزرع ولو شري من رب المال بالف عبدا اشترى
باللغة نصفه عبدا وصغير القاطن في شراؤه يبيع الى رب المال راح بنصفه يبيع اذا كان معه الف فاشترى رب المال عبدا بخسامة
ثم باع من المضارب بالف يبيع المضارب ماله بخسامة ولو شري بالقرابة الى المضارب بالف المضاربة بعبدا بعد ضعفه
يبيع ثلثة الفان فقل رجلان خطأ فاحر بالذبح او الفداء فان دفع العبد اشترى المضاربة لان العبد بالذبح زال عن ملكها
بلا ينفذ وكذا ان قد باه خراج العبد عن المضاربة اما حصة المضاربة فلانه تقرر ملكه فيه الفداء فصار كالقسيمة واما
حصة رب المال فلانه انما سلم اليه ضمان الفداء وان لم يسلم حكم المضاربة فربح الفداء عليه اي على المضارب وباقيها للمالك لان
الفداء مائة الملك فسعد بغيره وقد كان الملك يربحها ارباعا فكذا الفداء واذا قد باع حرج عزا الى العبد
عن المضاربة فبقي ارباعا بينهما ففكر المضارب يوما والمالك ثلثة ايام ولو شري عبدا بالفاء وملكه الا لغيره نفقة دفعه رب
المال ثمنه الى الفان اخره ثم يبيع اذا دفع اليه الفان اخره فملك قبل الدفع الى البايع ثم ان يبيع على رب المال وجميع ما دفعه راس ماله
فرق بين هذا وبين الوكيل بشرا عبدا يبيع بالف مودع اليه فاشترى فملك الا لغيره ان يتقده البايع له ان يبيع على
الموكل مرة فربح والفرق ان المال في يد المضارب امانة فلا يملك قبل قبضه على الاستيفاء لئلا يضره مضارب وذابط
فعل قبضه بانواع جهة الامانة دون الاستيفاء فاذا امكن كان الهلاك على رب المال بخلاف الوكيل لانه امكن جعله مستوفيا
لان الفان لا ينافي الوكيل لا يرى ان الفان لا يملك كل بيع المخصوص جاز حتى اذا امكن المبيع في يد الفان صاحب بعد

ما صار وكذا ضمن فاذا اشترى العبد بالف وجب البايع على الوكيل الثمن وجب للوكيل على الموكل فاذا اشترى حقه من
من الموكل قبل قبضه على جهة الاستيفاء لا الامانة فاذا اشترى الفان اصله وصديق مضارب قال في الف دفعته الى
والف دفعته للمالك قال في الف دفعته يبيع اذا كان بالمضارب الفان فقال لرب المال دفعت الى الفان ودفعت الفان الى رب
المال بل دفعت اليك العين مضاربة فالقول قول المضارب لان حاصل اخلا فماله المقبوض والفايض احق بمؤخره مقدار
المقبوض الا يرى ان القول للمضارب مقدار المخصوص ولو قال من معه الف فهو مضاربة زينة وقد دفعه صدق زينة
ان قال بضاعة يبيع لوقال للمضارب لزيد دفعت الى الفان مضاربة فزنت فيها الفان فقال لزيد دفعت اليك الفان بضاعة فزنت
فيها الفان فالقول لرب المال لان المضارب ادعى تقديم العمل والشركة ماله ورب المال منكر كما لو قال لزيد بضاعة
او زينة فالقول لرب المال والبيعة للزينة ماله لان يدعي عليه التمسك من جهة وهو منكر ولو قال المالك عييت لزيد بضاعة
المضارب ان يبيع من ثمنه ولو ادعى كل اى كل واحد من المضارب ورب المال نوعا بان قال رب المال دفعت اليك الفان مضاربة
في وقال الاخر لا بل مضاربة طعام صدق المالك مع البيعين لانه يستغاد الاذن من جهة والبيعة للمضارب لا حياجه الى
في الضمان **كتاب الوديعه** مع امانة تركت للحفظ الجلمه حصة امانة فلا يضمنها المودع ان عقلت بل لا نفقة لغيره لم يس
على المستودع غير المثل صان المثل الخاف وله حفظها بنفسه وخيال وممن يكون معه ويجب عليه نفقة كاجرة وعلمه وامرأته
ويحرم هذا اذا لم ينفذ المالك من الدفع الى من في عياله اما اذا انما عن ذكره في بنظر المودع ان كان لا يجد يد اى دفعها
اليه فلا ضمان عليه في الفداء الصوري عياله من يكون معه سواء كان نفقة نفقة او لا والمراد بالاجرة اجرة المشاورة والمسا
دون الحياوة والسفر بها الى السفر بالوديعه عند عدم النهي والخوف بان كان الطريق امنيا بان لا يقصده احد ولو قصده
يملك دفعه بنفسه وبغيره وان كان له حمل وموثة عند اى حقه وقال ليس ذكر ان كالي حمل وموثة لانه يلزمها صاحبها
موثة الرد ولا ولاية الزام المونة عليه وله ان الامر بالحفظ صدر مطلقا فلا يتقيد بمكان والمفارقة للحفظ اذا كان الطريق
امنا فكان للحفظ فيها كالحفظ في المرو ولو حفظها بغيره اى بغير من في عياله ضمن الا اذا خاف لخرق والفرق امتننا
من قد لم ضمن يبيع يضمن في جميع الاحوال الا في حال الفرق والخرق ولا يضمن في العذر حتى يقيم بيعة لان الايداع
سبب الضمان واذا ادعى ضرورة منقطة للضمان لا يقبل الا بيمينه فوضعه عند جاره او في ثلث اخره اذا كان الطريق
عابا واحاطا بطريق المودع اما اذا امكن محيطا يضمن بالذبح الى اجنبي فان جسر بعد طلب ربه راد الوديعه فادع على
التسليم فمن لانه طاله فقد عزله عن الحفظ فاذا لم يرد هاقفه امسك مال غيره بغيره اذ لم يضمن فبينا الطلب يرد الوديعه
لان الطلب لو كان يملك الوديعه فم يملكها فملكها لا يضمن لان موثة الحمل ليست على المودع فبكونه قادرا لانه لو لم
يقدر بخوفه على نفسه او على ماله بان كان مدققنا معها لا يضمن او تجدرها معه اى انكر الوديعه مع طلبه بها ثم اقربها او لا
لانه لما انكر الوديعه توجه اليه الضمان ولا يردل عنه باعتراقه ولو جدها عند غيبة المودع لا يضمن لان انكار
مكان لحفظ الوديعه خوفا من طمع او خلط بماله الى خلط المودع مال الوديعه حتى لا يميز خلطه لجوز بالجوهر ضمن
عنه الحصة لان المالك تعذر وصوله الى عين ماله حقيقة وهذا التمسك والخذلها يخرج المالك ان شاء الله مثله

نظرا الى انه لا يمكن ان يكون له مال قائم ومثله للخلط نظر الى ان مال قائم ومثله للخلط نظر الى ان مال قائم ومثله للخلط
لا يبقى حق لان حق ملكه الثمن وقد ابرأ وعند مو بالابراء انقطع علمه الثمن فتعين الشركة بالخلط ولم يمكن
التمييز خلط الجوز بالوز فانه لا ينقطع حق المالك اتفاقا ولو تعسر التمييز خلط الثمن بالشعر ينقطع حق المالك
بعض الروايات او تعد بالمواعظ فليس ثوبها اي ثوب الوديعه فربما حاله الاستحقاق من اوركب وابترها او انفق بعض ثم
خلط بما بقي من لان البعض الذي انفق عليه ضمان بالانقلاب والبعض الباقي يجب ضمانه ايضا لان المراد ود
ماله وقد خلط بالوديعه والخلط لهما مال قيد بالاتفاق لان اذ اخذ بعض الوديعه لينفقه لم ينفقه لم يبدله رد
الى موضعه وضاعت الوديعه فلا ضمان عليه او حفظه وادار امره بغيره فمن يبيع اذا امر رجلا ان يحفظ الوديعه
في دار ونهيه ان يحفظها في دار اخرى فوضعا في الدار التي نهى عنها فملكته فربما من لان الدارين يتغايران في
المرزح لو كانت الدار التي نهى عن الوضع فيها احرز او كانت سورا في لوز لا يضمن وان بلا حفظ البتة كما اذا انشق
الكس فاخلطوا فربما شرك لصاحبها ولو ازال القدر زال ضمانه ولا يدفع كالي احد المودعين فيسقط بغيره لآخر
بعض اذا اودع رجلا من وديعه محض اصدعها وطلب نصيبه لم يدفع اليه عند الحسم ولو فعل من وقال يدفع
اليه نصيبه المتنازع من قال هذا الاختلاف في المتطلبات والقيود والصالح ان هذه المتطلبات واسماء القيمات كالتياب
والدواب فلا يدفع اتفاقا كما شهد اليه شمس مجمع البحرين لان في غير المتطلبات مبادلة من كل وجه لفظ وفي المتطلبات مبادلة
غالب ولهذا جاز لاحد الشريكين في المتطلب ان يأخذ نصيبه بل ان يخلط لرضي الاخر له ان يخلط لطلب نصيبه فيجوز دفعه
اليه كالدراين المشترك فاذا احضر احد الدراين فله ان يدفع نصيبه ولم ان المودع قسم المال بغير اذن الغائب
وهو كان مأمورا بالحفظ لا بالقسمه بخلاف الدراين المشترك لان المودع سلم اليه مال نفسه لان المدعيون يقسمون لثاني
لها فليس فيه قسمه على الغالب ولا احد المودعين دفنها الى الاخر فيها لا يقسم بغير اذ او من عند رجلي شيئا
مما لا يقسم دفع احد من الوديعه الى الاخر ليحفظها ودفع نصفها فقط فيما يقسم اذا كانت مما يقسم لم يجز ان يدفع
احدهما الى الاخر ولكن يأخذ كل واحد منهما نصيبه باقيا عنده حصة وقال لا احد منهما ان يحفظ باذن الاخر
فيما يقسم ايضا لان المالك دفع بهما فحفظ جميع الوديعه بعله ان اجتمعها في مال ليحفظ متعذروا على هذا الخلاف
المرتين والوكيلان بالتقاضي اذا دفع احد منهما ما يمكن قسمته الى صاحبه ولم ان المالك امرهما بالحفظ وحفظها
مما فيها اقسام اي يكون بالقسمه والاصل ان فعل الاشياء اذا اضيف الى ما قبل الوصف بالتحوي يتناول البعض
لا الكل فاذا سلم الرجل الى الاخر بلادتها المالك ضمن ومن دفع الظل لا قابضه بغير اذ دفع الكل الى الاخر فيما يقسم
ضمن الدافع الصف ولا يضمن القابض لان المودع المودع لا يضمن عنده ولو نهى عن الدفع الى غيره فادفعه الى من لم
منه بد بان كان له سواء امدد ضمن او الى من لا بد له منه بغير اذ دفعه بعد النهي الى غيره لم يكن له عيال سواء كدفعه الى
الى عبده وشيخ يحفظ النساء الى عرسه بغير اذ دفعه وقال لا تدفعها الى غلامك او غيرها عن دفعه الى امرائه
والوديعه شيء يحفظ على يد النساء والغلام لا اي لا يضمن لانه شرط يتاقتضيه فصار باطلا كما لو امر بحفظها في بيت

معتق من دار حفظه اخر منها لان البيتين قلا مختلفان في الحرز والتمسك من احد البيتين يكون متمكنا من الآخر
فصار الشرطي معتق فان كان له خلط ظاهر ضمن لوجود التقدي منه ولو اودع المودع فملكته ضمن الاول فقط بغير
لو اودعها المودع دخلها من غير عيال فملكته ضمن الاول دون الثاني عند الحسم وعند ما يضمن ايها شاء لانها جازيا
على ملك الغير فان الاول يدفعه الى الاجنبي بغير اذنه والثاني يقبضه مال الغير بغير اذنه وله ان يقبض من الاستد
لم يكن موجبا للضمان لانه اخذ من يد امين وبعد الافتراق لم يؤخذ منه صنعه فلا يضمنه كما لو انفق الثوب ثوب
غيره في حجره فملكه ولو اودع الغاصب ضمن ايها شاء فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني وان ضمن الثاني
رجع على الاول قال الامام الطحاوي هذا اذا لم يعلم انه مال غصب وابناء اذا علم فلا يرجع ولو ادعى كل من رجلين
الغاصب ثالث انه لم اودعه اياه فنكل لهما فلهما اولى آخر عليم لهما رجل معه العادى وجعل ان كل واحد منهما
ان له اوجه اياه فالى ان يخلص فالا لهما وعليم الف اخرى بينهما فالمسئله على اربعة اوجه لانه اما يخلص لكل واحد منهما
او يخلص للاول وينكل للثاني او يخلص لهما فان حلف لكل واحد منهما فلا شيء لهما وان حلف
واحد للاول ونكل للثاني فلا شيء له وان نكل للاول وحلف للثاني فلا شيء للاول ولا شيء للثاني
وان نكل للثاني ايضا فلا شيء لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما ببدله وعليم الف اخرى بينهما فله مسئله الكتاب

كتاب العارية هي بغير ثمن اليها كانه منسوب لان ماليتها عارية وهي عارية للمنفعة بل لا بد من
اباحة الانتفاع لا لتلك المنفعة ولما يتعقد بلفظ الاباحة ويبطل الاعارة بالنهي ولو كانت ملكا
بطلت كالعربة ولما انما يضمن في التملك لانها من القرينة والعطية في الثمن ان التملك ولما يتعقد بلفظ التملك بان
ملكته منفعة دارى وانفق الاعارة بلفظ الاجارة بوجه لا انما التبعير التملك كما في الاجارة فانما يتعقد
بلفظ الاباحة مع انما تملك المنفعة ويصح باعركل ومقتضى المنفعة ان تعطى ناقة ليشرب لبنها ثم يرد في فروع في اصل
الوضع فجعل على العارية والطهر من المراه منه اطعام ما يخرج منها اطلاقا لا لم السبب على المسبب مجازا وحمل كل
على دابته فادى من الحمل الاعارة واخذ من كل عدى الاذن في الاستخدام فوالعارية ودارى لكل سكنه دارى مبتدأ ولكن
خبره وسكنه تميز عن النسبة الى الخاطب وعمرى سكنه يعنى سكنه دارى لكل مدة تمركب عرى مفعول مطلق لفعل عذوف
تقديره اعادتها لك عرى فالعري جعل الدار لاحد مدة عره ويرجع المعبر بها الى في العارية متى شاء لقوله عدم العارية
موداه ولا يضمن بلا تعدان فملكته ولا يوجب اي للمتعبر ان لا يوجب ما لم يحاربه لان الاعارة غير لازمة ولا اجارة
لازمة فلو ملكه المستعير الاجارة فان وقعت هذه الاجارة لازمة يلزم عدم لزوم ما يلزم وان وقعت لازمة يلزم لزوم
ما لا يلزم كلامها خلاف الموضوع فان اجرها فغطت ففهم ولا يرجع على اخو اي على المستاجر لانه لما ضمنه تبين انه آجر
ملك نفسه او المستاجر بالتصحب عطف على الضمير المنسوب في ضمنه المعبر بغير المعبر باجنا وان شاء ضمن المعبر وان
ضمن المستعير لانه قبض بمال الغير بغير اذنه ويرجع على موجه ان لم يعلم انه عارية معه فله دفع الف والفرغ ورضي
نفسه وان علم انه عارية في يده لم يرجع عليه لانه لم يوجب العارية معار ما اختلف لهما له كوكوب الدابة ونسب الثوب

لان ركوب العسكر لا يكون كركوب السورة او لاى لا يختلف كسكنى الدار ووزراعة الارض ان لم يعين متفعلا علما
باطلاق اللفظ لكن انما يمكن الاعارة اذا لم يلبس المستعير ولم يركب نفسه فلان لركوب غيره ولو فعل ضمن
وما لا يختلف ان يعين ان كانت الاعارة مفيدة بان المستعار يلبس نفسه فله ان يعير فيها لانها واثمنها واثمنها
لحم وليس له ان يعير فيها بغيره كذا الموضع يعني اذا اجرت شيئا فان لم يعين من يتفقد به فليس له ان يجز
سواء اختلف المتعير او لا وان عيّن فان لم يختلف المتعير فله ان يجز به وان اختلف لافى استعارة او استاجر
متعاه مطلقا بان المتعير قد يلبس اوداه ليجل ولم يترك من يتفقد به له ان يجل ويعير له اى للجل وركب وركب
بغيره ليا واما فعل يعين لوركب بنفسه ليس له ان يركب غيره ولما ركب غيره ليس ايا يركب ومن يعير لوركب
غيره المتعير ضمن وان قيد استعارة استقل المتعير بوقت او نوع او زمانا فان قيدها ومن عيّن متفعلا بالظان
الى شرف فقط او استعارة لاجل عليها عشرة افقوة خطه فجل عليها عشرة افقوة ماله وان خالف الى خير كعكس المثال
لا يعين وان اطلق في زمان او وقت والاستعارة انتفع ما شاء اى اى نوع ما شاء واما اى وقت كان ورد لها اى
رد الدابة المستعارة وهو مبتدأ خبره تسليم الى اصطبل مالكها ومع عبده او اجير مسانته ومسانته او مع اجير لربها
اجير مالك الدابة او عبده يقوم على دابته او لا تسليم فلا ينفق لانه بالتسليم المتعارف لان اذا العارية الى الربط والى دار
المالك ومعاونه المالك فكانت ردوها الى يد المالك احتراز به عن قال هذا العبد الذى يقوم على دابته الدواب والمذكور
في المخت صلو اللاحق لانه ان كان لا يدفع اليه الدواب واما ما يدفع اليه احيانا وان ادها مع اجير اذا عطلت دلت هذه
المسئلة على ان المستعير لا يمكن الا بدله لان وضعه في يد اجير للرد ابداء به احد بعض المشايخ وقال مشايخ العراق
انه يمكن الا بداء وعليه الصفوى لانه ربما يمكن الاعارة مع ان فيها ابداء وتملك المنافع فلان الا بداء وليس يمكن
المنافع اولى واولوا هذه بان موضوع المسئلة فيها اذا كانت العارية مفيدة وقد انتمت بالاستعارة مدتها وبعثى المستعير
مودعا والمودع لا يمكن الا بداء اتفاقا كود استعار غير نفسه الى دار مالكه الى الخا انه اذا استعار عبدا فزده الى دار
المالك ولم يسلّم يضمن فبذلك لانه لو كان نفي العقد جوارح ان يردّها الى المعير لان العادة لم تجز بغيره
الدار ولا يدفع الى الغلام بخلاف متعلق بمبدل تسليم رد الوديعة والمقصود الى دار مالكها بغيره اذا رد الوديعة
اذ المقصود الى دار المالك ولم تسلم اليه ضمن وعارية التقديرات والموزون والمكيل والمعدود وقرض لان تملك
المنافع مع بقاء العين على ملك صاحبها ولا يتحقق الانتفاع بهذه الاشياء الا بالتلف العين وهذا اذا
اطلق العارية واما اذا بقيت لجهة اذ استعار الدارم والداني ليسوى بها ميزانا او اثنين هادكانا
لا يكون قرضا بل يكون عارية وصح اعارة الارض للبناء والغرضى ولم ان يوجع عنها لان العارية غير لازمة
ويكلف قلها اى قلغ البنية والغرضى لانه سئل ارض الغريب صور يتفرقة فلا يضمن ان اطلق اطلق اى لم يوقت
العارية فلا يضمن شيئا من الغرضى والبناء لان الضم الذى يلحق المستعير انما لحقه لمع من قبله حيث غرس
او بنى على غير ما يرضى به من الغرضى والبناء والغرضى بالضم المستعير لان التوقف على

لان نفس على ترك الارض في هذه المدة التي سقى فاذا لم ينفذ ذلك خيار غارا والمغذورا يدفع الضرر عن نفسه
بالرجوع على الغار وكه الرجوع قبله الى قبل الوقت واذا اعاد للزراع لا يؤخذ حتى يجهد وقت او لا
لان في قطع الزرع ضررا المستعير ان ابطال حقه في تركه في يد المستعير فزاد بالمعير من حيث تاخير حقه
الابطال فوق ضرر التأخير بخلاف البناء والغرضى لانه ليس له اجل معلوم فيكون الضرر عن الجانبين
ضرر ابطال الحق فيتخرج صاحب الاصل على صاحب البيع واجرة رد المستعار والمستاجر والمقصود
على المستعير المجهول الموجه والغاصب لان مونة الرد على من وقع عليه القبض لم وفي الاول قبضه لمنفعة
نفسه في الثاني يسلم الاجرة على الموجه فيكون مونة الرد عليه وفي الثالث الرد كان واحقا عليه فيكون مونة
الرد عليه ويكتب العارية اطمينة او قسك عندنا حسنة لان لفظ الاطعام ادل على المراد لانها تخص
الزراعة واعارة الارض قد يكون للزراعة وقد يكون للبناء لا امرين اذا اعرفت للزراعة وقال لا يكتب
امرين لان الاعارة هي اللفظ الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع اولى **كتاب الرهن**
على تملك عين بلا عوض وفيه بوعيت وحلت النخل التملك بغير عوض واعطيت بغيره وعلبت هذا الطعام
لان الطعام اذا اضيف الى ما يطمع فيه يرد به تملك العين بغير عوض وجعلت هذا اللام بمعنى التملك والى تملك على
الدابة يستعمل في الاعارة وكسوتك هذا الثوب لانه تملك العين قال تعصم او كسوتهم والكفارة لاساوى الا بتكليف
العين ودارى كل طينة تسكنها قوله تسكنها مشوذة وتبينه على المقصود واما طينة تسكنه بغيره لوقال دارى كل مية تسكنه تسكنه
فغير نفسه لما قبله او تسكنه بغيره دارى كل بطريق السكينة حال كونها مية عارية لان دارى كل طينة تسكنه الرقبة ويحتمل
تملك المنفعة وقوله تسكنه يحكم في تملك المنفعة فيخرج على المحتمل ولهذا المعنى صارت اخواته عارية او على طينة تسكنه النخل لانه
ويحتمل الاعطاء تقديره على طينة تسكنه قوله تسكنه بغيره او تسكنه بغيره دارى بطريق السكينة حال كون السكينة صدقة او صدقة
عارية اى دارى كل بطريق الصدقة حال كونها عارية او عارية مية بغير دارى كل بطريق العارية حال كونها مية عارية
هذا اللفظ مبتدأ وقوله وفيه خبره مقدم عليه وتم بالقبض الكامل فبذلك لانه لا يتم بالقبض الناقص كراهية المشايخ فان قبضها
لا يتم الا بغير غيره اليه وذلك غير موقوف فيضم ان قبضها في مجلسها بلا اذن لان القبض هنا بمنزلة القبول من حيث تدرست
الملك عليها حال ان الايجاب يكون تسليطا على القبول كذلك يكون تسليطا على القبض لما قاله بالقبول او بعده باذن
ان يعين بعد انقضاء اجل الرهن لا بد ان الواجب صريحا كشاء لا يقسم الحار والمجور وتعلق بقوله بغيره او كسوتهم طينة تسكنه
فيما لا يحتمل القسم لا فيما يقسم اى لا يبيع في مشايخ لو قسم بغيره منفعته فان قسم وسلم به وان وصب دقيقا بغيره او صدقة تسكنه
اى لا يبيع الرهن وان لم يكن ان للوصل او اجير الدمن وسلم وكذا السمن في اللحم والزيتون لان العقد اضيف
الى المعدوم فلما لم يضمن لبن في مزرعة وصف على غنم وزرع وخلق في ارض وعمر على كالمشاء اى لا يبيع هذه الرهانات كما
لا يبيع مية تسكنه لعدم القبض واذا فعلت هذه الاشياء عن ملك الواجب بان حليب اللبن وجر الصدق وغيره ما يضمن
به لان المنافع كانت اقبال الموهوب بما ليس هو بوجوب وقد زال ذلك المانع ويتم مية مية مية المطلوب له بلا قبض جديد

وعلق على كل طينة تسكنه
على طينة الدابة بغيره اى
الرهن فبذلك لانه لا يمكن

من القلة

كمن اذا كان الموطوب ودعيه او عارية بالقبول وان لم يجد فيها قبض لان العين في قبضه بخلاف ما اذا باعه منه لان
القبض في البيع مضمون فلا ينوب عنه قبض الامام فله بل يحتاج الى جدير القبض وما وجب لطفه بالعقد او عقد الهبة
فانه يتم وللحاجة الى القبض قيد بالطلب لان الولد لو كان كبير اوجب له الاب يحتاج الى القبض ولا ينوب قبض الاب قبضه
وما وجب اجنبه له ومنعه من اي التصغير يتم قبضه عاهلا او قبض ابيه او جد او وصي احد ما او ام صومعها او اجنبه
يوثيم ومنعه من اي يتم قبض الام او الاجنبه اذا كان الصغير في حجرها او زوجها لها بعد الزفاف اي اذا وجب اجنبه
للصغيرة يتم قبض زوجها بعد الزفاف وان كان الولاية عليها للاب دون الزوج ولكن اذا قبضه الاب في لقيام والاية
ويملك الزوج مع حضرة الاب بخلاف الام ومن يعول غيرها فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب وبغيبته منقطع في
الصحة لانه انما يقع قبضهم عليه للمزورة ولا ضرورة عند حضرة ومن له ولاية عليه قيد بالزفاف لانها لو لم تزف لاليت
زوجها لم يعتبر قبض الزوج لها لان الاب اقام الزوج مقام نفسه في حفظها وحفظ ما لها وقبض الهبة من باب الحفظ
وهي عليه اثنين دار الواحد لانها اسماها اليه جلة ومنه جرة قبضها جلة فلا يدخل فيها الشيوع ومكسها اي ان وصيها
لاثنين لا يقع عندنا حصة وعند من لا يقع لانه غليل واحد حصل في كل هذا الشيء لا يملكه كل واحد وقبضها جلة فلا شيوع
ولهذا الورع من داره من جليله ومنه واحد اصح ولم ان الملك ثبت على الشيوع في النصف لهما وفي النصف لهما بالاجماع
والقبض لا يتحقق في المشاء لانه لما ثبت ان الملك ثبت لهما شاعيا ثبت ان التملك وقع شاعيا اذا الملك حكم التملك بخلاف
الزمن لان حكمه ما ثبت على المشاء بغيره بل ثبت على سبيل الكمال في كل منهما لان حكم الرهن ملكه لطبيعي فيصور ان يكون
ملكه لطبيعي لثبوت لكل واحد منهما على الكمال ولهذا الوجه في ان احد ما لا يكون له ان يسترد شيئا عن الرهن ما لم يقبض
دين الآخر كصدقة مستغنى اي كمال الجزر تصدق عشرة دراهم على عشرين عندنا حصة لان الشيوع فيها مانع كالهبة لا
شئني الصدقة عليه عليه وقال لا يجوز لان الصدقة يقع لله تعالى ولهذا لم يكن فيها رجوع والاخذ يكون نايبا عن الله تعالى
والله واحد ولا يتعلق الشيوع به في كالهبة اذا وقعت لواحد وقبضها اثنان حكم الوكالة عن الموطوب له وفي الكافي
هذا الموطوب رجوع على فقير بن الصدوق بما يقسم لما ذكر **باب الرجوع عنها** ومن وجب فرجعه لم يرد له
الوامب الحق للهبة ما لم يثبت والمواحد حق الرجوع وهو منعه الزيادة منعه كبناء وعرض وسكن لان الرجوع انما
يصح في الهبة والزيادة ليست بمعدومة فلم يصح الرجوع وان كانت الزيادة في سعر فلم ان يرجع لان زيادة السعر ليست
بمعدومة في حق الموطوب وانما هي زيادة في عينه الناس لا منقطعة لا يمنع الزيادة اذا كانت منفصلة كالمعدومة
اذا اولدت فللوامب ان يرجع فيها دون الولد لان الرجوع في الاصل بدون الزيادة ممكن وموت احد العاقدين
عطف على الزيادة لان الملك انتقل الى ورثة الموطوب له اذا مات واما اذا مات الوامب فلا رجوع لورثته لان الملك
لم ينتقل اليهم ويعد من اضعيف الهبة اي الى الهبة بان قال خذ هذا عوضا عن ممتلك او بدلا عن ممتلك وعوضها
وقبض الوامب العوض بقطر حق الرجوع لان الرجوع كان لم يدفع العوض الناقص من ذوال الملك الى الخالي عن
المقصود وذلك لعدم قبول العوض في الذوق اجنبه للامام في قبضه ولو وجب له الرجوع في قبضه ولو وجب له الرجوع في قبضه ولو وجب له الرجوع في قبضه

خذ هذا عوضا عن ممتلك كان فعلة مبتدئا لا تعويضا فلهما واحد منهما ان يرجع وخرجها اي خرجها الى خروج الهبة من
ملكه الموقوف الموطوب له لان تبدل الملك كقبض العين والزوجة اي يمنع من الرجوع الزوجية وقت الهبة فلهما
لها فتمت ما يرجع لانها لما كانت اجنبية وقت الهبة علم ان مقصود العوض ولم يفسد فلم ان يرجع فيها ولو وجب فان لا
يعمل لو وجب لهما انما لا يرجع جميع لان الهبة لما كانت في حق قيام الزوجية علم ان مقصود العوض وهو ان يكون العوض وقاية
الحرمية يقع لو وجب للزوج محرم لا يرجع لقوله 6م اذا كانت الهبة لذي رحم محرم ارجع فيها وطلاق الموطوب
لتعذر الرجوع بعده وضابطها خروج دفع خرقه يقع بضبطها القابل في البيت يطلع حق الرجوع في فصل الهبة
ياها جبري حروف دفع خرقه الدال الزيادة واليم موت الوامب او الموطوب له والعين العوض والمناظر في ملك
الموطوب له والزاد الزوجية والقاق القوة والها هلاك الموطوب ورجع في استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها
يعني اذا استحق بنصف الهبة بنصف العوض اعتبارا بالجن بالكل لانه اذا استحق الموطوب بربع العوض
لان لم يبق ما يقابل عليه شئ فله ان يرجع العوض لانه استحقاق اي لا يرجع اذا استحق نصف العوض حتى
يرد ما يقع لان الحق خرج من ان يكون عوضا كان لم يكن وباقى لا يصلح عوضا عن الكل ابتداء فلو عوضه
ابتداء بهذا النصف لم يرجع في شئ من الهبة فكذا لو عوض نصفها بربع لما لم يعوض لان التعويض كان ما
نعا فاذا وجد المانع في النصف يمنع بقدره ولو باع نصفها او لم يبع ستار ربع النصف بغير ابايع الموطوب
له بنصف الهبة رجع الوامب فيما بقي لان المانع من الرجوع وجد في البعض فبقي بقدره وكذا الرجوع في النصف
ان لم يبع منها شيئا لان الرجوع كان ثابتا في الكل لعدم المانع فثبت في النصف ولا يصح الرجوع في الهبة الا
بتراضي او حكم قاض لان الرجوع من حق العقد فلا يصح الا من له ولاية عامة او منها لولايتها ما في انفسها فله
اعتق الموطوب بعد الرجوع قبل القضاء له لانه لا يزول عن ملكه الا بالقضاء ولو منعه اي الموطوب له الموطوب
الهبة عن الهبة الوامب بعد ما رجع لكن لم يقبض القاضي به فملك الموطوب له بد الموطوب له لم يقبض
وكذا الوامب له يده بعد القضاء لان يده غير مصفونة الا اذا طلب فمعه مع القدرة على التسليم وهو مع
احدهما اي الرجوع بالقضاء او الرضا فيجوز من الاصل لا منة فلم يشترط قبضه اي قبض الوامب لان القبض
انما يعمد في انتقال الملك لانه عوده الى الملك القديم وهو الرجوع في المشاء بان وطب عبد الله
رجلين لم يرجع في نقيب احدهما وان تلف الموطوب فاستحق الموطوب له لم يرجع على والده شيئا
لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهي بشرط العوضي بان يقول الوامب لكل هذا العبد ان يعوض
هذا الغوب عليه ابتداء فشرط قبضهما المصدر مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وطور ان يكون
على العكس العوضين ويتطلب الشيوع بيع الهبة بغير باعيب وضار الروية وبقيت الشفعة **فصل**
ومن وجب امة الاحملها او على ان يوردها عليه او يعقها او يبتدله او وجب الوامب دارا او يبتدله
اي بالدار على ان يوردها عليه شيئا منها كملت الدار وبيعها او يعوض شيئا منها صحته وبطلان الشفعة بشرط

للوامب مع
عوضه

استثناء
أما هيته فلا تملكها لا يتصل بالشرط الفاسد لأن البتة عدم إجازة العري وأبطل شرط المهر وأبطل أن لا
فكان الاستثناء
أما بطلان فالحق الذي يقول فيه العقد فإذا لم يصح عقد الرهبة على ما في البطن لكونه وصفاً لم يكن محلاً للاستثناء
الشروط
بما ليس بمطلوب في ملكه الواجب لأن المحل خرج عن ملكه ولو دونه لم يلزمها لا يصح لو دبر المحل ثم وجب
الام لا يصح والفرق في الاتفاق من قبل الملك واليد عن الملك فامكن تسليمها غير مشغولة بحق الواجب ففقدت
الرهنه بخلاف التدبير لأنه لا يزيل الملك واليد عن الولد ولو دونه به فمقتنع تمام التسليم فلا يصح الرهنه
ومن قال لغريمه إذا جاءه فمهره أي الدين لك أو أنت منه بولي فهو بطل ما مر أن التعليق العر في الأ
براء لا يصح وإجازة العري للعري المملوك بآل حيوة ولو رثته بعده لقوله من من غير عري فهو للعهر
ولو رثته بعده ومن جعل داره لغيره وإذا مات يورثه إلى علم العاقل وبطل الرقبي وهو اسم
من الرقوب وهو الانتظار كأنه ينتظر إلى المالك وهي أن مات فبطل عريه لأن عدم إجازة العري ورد
الرقبي وصحة أي صدقة الإنسان كرهت لا يصح إلا بقضيه لقوله من لا يجوز الصدقة إلا مقبوضة
ولا إلا ما يصح يسمي أي لا يصح الصدقة في مثلها لا بعد تمام العتق ولا عود فيها لإرجوع الصدقة لأن
مقصوده نيل الثواب وقد حصل **كتاب الأحكام** مما يقع نفع معلوم بعوض كذلك أي
معلوم دين أو عيني يقع سواء كان ذلك العوض ديناً كالنقدين والمكيل والموزون أو عيناً كالعبيد والقبائل
ان
مجانة الأجرة من العقود ديناً فاعلامها ببيان القدر والصفة أنه جيد أو وسط أو ردي وإن كانت مكيلاً
أو موزوناً أو عدداً مستقارياً فاعلامها ببيان القدر والصفة ومطابق الأيمان وإن كان له حمل مونة عند
صفه وإن كانت عرضاً أو ثوباً بشرط فيه شرط السلم لأن وجوب الثياب ديناً في الذمة عرفاً بالشرع
والشرع ورد به بطريق السلم وإن كانت حيواناً لا يجوز إلا إذا كان عيناً لأن الحيوان لا يجب ديناً الذمة
ويعلم النفع بذكر المدة مطلقاً كسكنى الدور وزراعة الأرض مدة كذا طالت أو قصر لكن في الوقف وقف لا يصح
فوق ثلث سنين في المختار كسكنى المستاجر أنه ملكه وفي الخلاصة هذا إذا لم يشترط الواقف في ملكه أن
المتولى لا يولج به أكثر من هذه المدة ولو شرط أن لا يولج به أكثر من سنة لا يجوز أن يولج به أكثر منها قال الإمام
السعدى لا ينبغي أن يفعل ولو فعل صح وبذكر العمل أي يعلم النفع بذكر العمل كصنع ثوب وخياطته وحمل
قدر معلوم على دابة مسافة علمت نصب على الطريق والعامل فيه حمل وبالأشارة أي يعلم النفع بالتعيين
والأشارة كنقل هذا إلى ثمة أي كنقل هذا الطعام إلى موضع معلوم ولا يجب للأجرة بالعقد بل بتعيينها
وإذا عجلها لا يكون له الاسترداد أو بشرطه يعني إذا شرط تعجيل الأجرة تجب معجلة أو باستيفاء النفع أو
التمكن منه أي باستيفاء هذا إذا كانت الأجرة معجلة فاما إذا كانت فاسدة لا يجب شيء بغير الثمن
ولم يسكنها في التنازل إذا استأجر دابة إلى مكة
من استيفاء المنفعة فيجب له أن يقبض

فكان الاستثناء
الشروط
الوكر
موت
يكن القسيه
ان
النفع

مكة فلم يكرها ان كان بغير علة في الدابة فعليه الاجر وان كان لعلته فيها فلا اجر ولا يفيده بقوت عكسه يعني
إذا غصب الدابة المستأجرة فخاص من يد المستأجر في جميع المدة سقطت الأجرة وان غصبه بعضها سقطت بقدر ذلك
والموجر طلب الأجرة للداد والأرض بكل يوم وللدابة لكل مرحلة لأن العقد في حق المنفعة يقع شيئاً فشيئاً
فكان ينبغي أن يجب تسليم ولو خطوة أو سكن ساعة إلا أنا احتجنا وقد تبين ومرة لأن ما يقضي إلى الحيز والفقهاء
والحنابلة إذا اقتت بغير الموجر طلب الأجر للقصان والحنابلة إذا عتت ولا يطالب قبل الفراغ من العمل الأجر
وأي عمل في بيت المستأجر لأن العقود عليهم شيء واحد وهو جعل المنفعة في المدة فإما تسليم كله لا يجب تسليم شيء من الأجرة
سواء الهدية فلا يخفى لما ذكره النخعي من أن الحنابلة يحتج بالأجر بقدر ما عمل وما ذكره غيره من أن الحنابلة يحتج
في بيت المستأجر فبطلان فبعض ثم سرق فلم يجر الأجر بقدر عمله والحنابلة بعد إخراج من التوريع يعني من أخرج خادماً
ليخدمه في بيت فقير من الأتقيين بغير علم السجى الأجر حتى يخرج الخبز من التوريع فإن احترق بعد ما أخرج فله الأجر
لأنه إذا أخرج من التوريع فقد أوزع على نفسه التسليم لقيام يده على الخبز فإذا ملكه ملكك سلباً إلى المستأجر فلا يبطىء وقيل لا
احترق بغيره إذا احترق قبل الإخراج لا يستحق الأجر لأن العمل لم يوجد لأنه غير متنتفع به فلم يقع التسليم ولا غرم فيه ما لا يضمن على
الخبز في الاحتراق بعد إخراج من التوريع وقيل عند الحل ما عدا ما حصفه فلا يملك به بطلان ما عدا ما حصفه فلا يملك
بعد التسليم قال القدر في شرحه على قولهم ما يجب الثمن لأنه اجتمع شرطه فالحسين في يده مضمونة وأما ما حصفه
ما ذكره المتن من أن لا يملك ما ذكره الرهانية وغيرها من أنه إذا أخرج من التوريع فاحترق من غير فعله الأجر ولا يضمن عليه ذكره
شرح الرهانية لحسام الدين السعدي وقوام الدين الاتقي أي في عدم الثمن في صورة الاحتراق بعد الإخراج
من التوريع لأنه إن احترق قبل الإخراج فعليه الثمن وقال الإمام الأحناف من أخرج خادماً ليخدمه فاحترق الخبز
قبل أن يخرج فخاص صاحب الرقيق بالخيار إن شاء ضمنه دقيقتاً مثل دقيقة ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمة مخبوزة فلم الأجر
وللحنابلة بعد العرق أي للموجر طلب الأجر للطبخ بعد العرق يعني إذا استأجر خبازاً لطبخ طعاماً للوليمة وفيه
طعام العرس فالعرق عليه إرادته وضع الطعام في القضاة فيد بالوليمة لأنه إذا استأجر لطبخ قدر خاص فإ
خراج العرق من القدر ليس عليه الرجوع في جميع العرق والغرض الذي بعد إقامة أي للموجر طلب الأجر بعد إقامة
الخبز عند الحصف وقال لا يستحق حتى يخرج هذا إذا ضرب الدين في ملك المستأجر فإن ضرب في ملك نفسه فلا يجب
الأجر إلا بالعقد عليه بعد إقامة وعندهما بعد الترتيب لهما أن الترتيب من تمام العمل عرفاً وبه يقع الأمن على الفساد
فصار كإخراج الخبز من التوريع وإن العمل قد تم بالأقامة لأن الانقضاء به يمكن والتشريع على زائد ولم يفتقر من
لعمل أي في العين كسباغ وقصار يقيم بالمشا فربما يفتقر التنازع فإدعى موجب حذف شرطه والبسطة جسيماً
لأن العقود عليه وإن كان على العمل لكن من حيث الاعتبار للعقد عليه وصف الأجرة وهو ما يضمن أي هو حق
الجس كالتسليم البذل كماله ببيع العين ولا يمكن من جسم الأجر جسماً العين فيكون له جسم العين ضرورة فإن جسي
وضع فلا غرم في العين عليه عند الحصف لأنه لما لم يصرف متعلقاً بالجس في العين في يده أمانة كما كانت كلما قبل الجس

استثناء
الحنابلة
لأنه من تقي
الخبز
عند ما
عند ما
سبأ بعد عليه
به التوب

وعندما الصبي كانت مصفوفة قبل الجلس بالعقد فكذا بعد الجلس ولصاحبه الخيارات شاء ففقد قيمته غير معمول ولا
 اجرة لانه لم يصير القلم مسلما فلا يستحق الاجرة وان شاء ففقد قيمته معمول ولا اجرة لان صكه الجميع صادر مسلما اليه فقد رجع
 بغيره اليه ولا اجرة لانه ملك للمعقد عليه قبل التسليم وملكه قبل التسليم بوجوب سقوط البذل كالبيع اذا طهر خيد
 البائع ومن لا اثر لعمله كالحال روى بالحا والجميع ولكم فيما واحد كذا ذكره الكرخي والاولى ان يردى عنها بالحا
 لان العمل يجوز ان يقع على الظاهر والاداة فيكون انتم من لفظ الجمل بل الجيم والملاح وغسل التوب لا جسد لان العبد
 ليس بمعقود عليها والعمل الذي هو معقود عليه حقيقة قد تلاشى واضمحلت وليس له اثر في معنى حتى يقوم الاثر مقام
 العمل ولا يكون له ولاية للجسد ضرورة والبياض الذي حدث في التوب المغسول غير مضار الى عمله بل البياض
 كان حاصله ففقد بالوسخ قال ذلك بعلمه فظهر البياض الذي كان في الاصل وقيل له حق الجسد كالحال ففقد
 بخلاف ذلك الباقي فاذا رآه ان فلان جسد له العمل ولا اثر لعمله لانه لا يجسد العمل ولكنه ما رآه عينا كان
 على شرف الاله كما صار عن لمة احياء العبد في ملك جسد العبد كانه باع منه واما هنا فانه يوجد احياء العبد
 ولا وصف قام بالعين فلا يملك الجسد لمن اطلق له العمل بان يقول لمتاجر تكتسب هذا التوب بدمهم فهد من قبيل الا
 طلاق عرفا وان كان المذكور خياطة فظهر ان يستاجر من عمله لان المسحق عليه عمله ذمته ويمكن ايضا بنفسه بالاستعارة
 بغيره ان يستعمل غيره ان يستعمل مبدءا ولكن اطلق عليه خبره مقدما عليه فان قيد بيده بان يقول لمتاجر تكتسب هذا التوب بدمهم فهد من قبيل الا
 ان يستعمل غيره لان المعقود عليه عمله محل معين ولا يجوز المجيء بعينه ان مات بعضهم وجاه من بقي اجرة لاجابه اجرة
 مبدءا ففقد الاجرة خبره عند اذا كان معلوما من لان الاجرة مقابلة فاذا اوفى بعض المعقود عليه استحق الاجرة بقدر
 عمله وحامل فقط وطول الكتاب وزاد الى زيد باجران ردة لموته او وجده ولكن لم يدفع اليه ففقد لانه قابل البذل
 ينقل الكتاب وايضا الزاد اليه وكل منهما مقصود والغرض من نقل الكتاب ان يعلم المكتوب اليه وقد ابطمه فلا يستحق
 الاجر وجه استيجار او اود كان بلا ذكر ما يعمل فيه وكان القيل ان لا يجوز ما لم يبين فيه الانتفاع لان الانتفاع يكون
 من حيث السكينة ومن حيث وضع الامتعة ولكنه جاز لئلا نال ان المقصود معلوم بالعرف فيعرف البذل لان المعلوم عرفا كان
 نقاوله على عمل اي له ان يسكنها او يسكن من شاء سوى موطن البناء كالفقارة والحدادة لان ذلك بغير بناء لئلا
 يحتاجوا الى البناء او غرس في لان هذه صفة مقصورة بالاراض فاذا انقضت المدة اى مضت مدة الاجارة سلمها
 فارغة لانه ليس لها بتمها مدة معلومة فلو لم يقبلها المقررب الارض بخلاف ما اذا انقضت مدة الارض وفيها ربح ولم
 يدرك حيث يتذكر باجر المثل الى ان يدرك الا ان يعرف المجرى قيمته اى قيمة البناء والعرض مقلوعا ويملكه بالنصب عطف على ان
 يعرف هذا استثناء عن قوله سلمها فارغة بل ارضها المستاجر ان بعض الفلج الارض والاى ان ينقص القاع بغير ضمانه
 بغير ارض صاحب الارض ترك البناء والغرس يتذكر كذا كذا فكيف البناء او الغرس لهذا لصاحب البناء والغرس والارض
 لهذا اى لصاحب الارض ويبيع الارض عارية بغيره ولها ان يجرها من اجبتي وان فعلا فلها الاجر قيمتها عارية
 الارض من غير بناء وعلى قيمة البناء من غير ارض فيأخذ كل واحد منهما حصته ذلك وللرطبة كالشجرة بغير اذا انقضت

التعلم

فان كان البناء من حمار كالحمار كاستئجار بالاراض
 فلو ان الفلج احدنا لصفه البية من حيث الفلج فيكون له حق الجسد

لانه لا يمكن جعله معاوضة فلا بد من حمله على التاخير او قن الفلج عن الفلج عن جباو على ما به درهم
 ربحا فلو قلنا انه محمول على السقاط البعق والصفة لانه لا يمكن حمله على المعاوضة لا قضاء الى الزبوا لم يبع
 الصلح عن وداهم على ان يزوج حلة الى شمر لانه لا يمكن حمله على تاخير طلق لان حق الطالب كان في الدراهم لا
 في الدنانير فلما لم يمكن ذلك حمل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسبة لا يصح فبطل الصلح او عن الف الى
 لم يبع الصلح عن الف درهم موجه على نصفه حالا لان الطالب لا يستحق العمل بعقد المدانية لان حقه في الموصل فيما
 لم يكن المحل مستحقا حمل على المعاوضة فبيع حسمانية بالف لا يجوز لانه ربحا او عن الف سود على نصفه بيقضا
 ببيع اذا كان الف سود ففصل على حسمانية ببيع لم يخر لان البياض ليست مستحقة بعقد المدانية كالحمل على المعاوضة
 فلم يخر التفاضل لكونه ربحا بخلاف ما اذا كان لم يبيع ففصل على ما دون ذلك من السود جاز فيحمل على انه لفظ
 حقه في الجوده ومن امر باده نصف دين عليه عند اعيانته بربى فما زاد ان فعل بربى وان لم يفع اي لم يدفع اليه حسمانية
 عند عادته وهو الا لاف لان الابراء بعقد شرط مغرب وطوالا غدا فلعن له رغبة في ذلك حذر ان افلا
 اولو جده ان جازاة واجبة فيعلق بسلامته وبفوت نفوانته وان لم يوفق لم يعد بغيره لوقال اذا ادى حسمانية ولم يفل
 عندا لم يعد دينه لان الابراء حصل مطلقا وكذا الوصاية من دينه على نصف بدفع اليه غدا او صوبى عما فضل على انه ان لم
 يدفع غدا فالفلح عليه ببيع لوقال صاطك من ديني وطوالا درهم على حسمانية بدفعها الى غدا وانت يرك من
 الفضل على ان كان لم يدفعها عند او كل الدين على حاله فان فقد حسمانية يرى من الفضل وان لم يفلح الابراء
 لانه انى نخرج التقيد فاذا لم يوجد بطل فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه مابق غدا فهو يرى اوى الباقي
 اول لانه اطلق الابراء او اى حسمانية غدا لا يصح عوضا ولكنه يصح شرطا فوقع الشك في تقيده بالشرط فلا يرى
 اوى الباقي اول لانه اطلق الابراء واى حسمانية غدا لا يصح عوضا ولكنه يصح شرطا فوقع الشك في تقيده
 بالشرط فلا ينفيد بخلاف ما اذا بدأ بالاداء لان الابراء يحصل مقروما بالاداء فمن حيث انه لا يصح عوضا مطلقا
 ومن حيث انه يصح شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك ولو علق صريحا كان ادبته الى كذا اى حسمانية
 فانت بربى مما بقى او اداى اى اذا ادبت او مئة اى مئة ادبت لا يصح الابراء او لتعلقه بالشرط صريحا وتعلق
 البراءة بالشرط باطل لقوله ان دخلت الدار فانت فقدا ركل لان البراءة السقاط حتى لا يتوقف على القبول وفيه
 معونة التملك حين يرتد بالرد والتمليك التملك لا يحتمل التعليق بالشرط والاشراط يحتمل ذلك ولعنه التملك فلما
 اذا عرج بالتعليق بالشرط لم يبع ولعنه الاشراط فلما اذا لم يقرح بالشرط بغيره فان قال لاخر من الاشراط فكل ما لك
 حتى يخره غير او عطف ففعل صح عليه لان الخط تقرب صدر من المالك لا عن اكره ولو اخلق اى قال القول المذكور على انه
 اخذ الحالى ولو صاح احد ربى دين اى احد الشريكين المديون عن نصفه على ثوب ابيع شريكه بغيره نصف لانه كان
 عليه لم يتوقف فيبيع ذمته اذ القابض نصيبه وان شاء اخذ ثوب نصف نصف ثوب من ثوبه لانه اذ القابض
 والعين خير من الدين والصلح دفع على نصف الدين بمشاعا لان قسمة الدين حال كونه الذمة لا يبيع وحق الشريك

ببيع

متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته الا ان يضمن الشريك ربع الدين لان حقه ربع الدين ولو قبض
شيئا من الدين يشترك تركه فيه لان المقبوض من خزين الدين ودفعه على الغرم بما يبيع لان المقبوض اذا كان مشتركا
بينهما فلا بد ان يكون الباقي على الشريك ولو شري بنصفه شيئا فله ربع الدين لان صار قابضا حقه بالمقاصة
ولم يترك حقه في الذوب للشري لانه مملوك للشريك بعد البيع او ابيع غرمه فله ربع الدين ما قبض ثم توى الدين
الذي على الغرم له ان يرجع على الشريك وشاركه لانه ما مضى بسلامة المقبوض له الا بسلامة من الغرم فاذا لم تسلم
علا حقه المقبوض في ذمة الابوين حفظه والمقاصة بدو سبق لم يرجع الشريك هاتان مسلمان احدهما اذا ابرأ احد
الشريكين المديون عن نصيبه لم يضمن لشريكه شيئا لان الابراء انكلاف وليس يقبض والثانية اذا وقعت المقاصة بدو
كان عليه من قبل لم يرجع عليه الشريك صورته اذا كان لو جلس على رجل الف درهم من غير مبيع فاقترحه من ان كان للظفر
خمس مائة قبل دينها فقد بوى المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه لان الاصل في الدين اذا العفا وقضاها
ان يقبل الاول مقضيا بالثاني والشاركة انما اثبتت بالاقضاء ولو ابرأ من القبض يعني اذا ابرأ احد الشريكين
عن نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي على سهامه لانه يبيع مع ولاخر نصف فيقسم كذا وبطل صلح احد زوجي
من نصف على ما دفع يعني رجلا نكح الى رجل بطلا م تم صلح احد من صاحبه من نصيبه على راس المال لم يجز لانه لو جاز
عن نصيبه على راس المال لم يجز لانه لو جاز في نصيبه فقط يصير قسمه قبل القبض فيتوقف على اجازة صاحبه فان اجاز فله
على ما كان لها صالحا وكان ما قبض منها وما باقى من السلم بينهما وان اذ بطل اصل او بغي الطعام كله بينهما فانه اخرج
احد الورثة عن عرض او عقار عال يعني اذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احداهم مال اعطوه اياه والتركة عقار او غيره
مع قليل كان ما اعطوه او كثير لانه يمكن تقسيمه ببيع او ذمب بفضة معطوف على قوله عن عرض يعني اذا كانت التركة
ذمبا فاعطوه فضة او عكسه يعني اذا كانت التركة فضة فاعطوه ذمبا لانه يبيع الخلفاء فلا يعتبر التساوي ويشترط
انما التقابض في الحال لانه صرف وان كان الذي فيه بغير التركة جازا لكن يترك النقص لانه صار ذمبا نصيبه قبض
النصيب يوجب على من قبض الصلح وان كان مقررا غير مانع لنصيبه فلا بد من جديده القبض لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض
الصلح ولا يقدون برأيهما هذا معطوف ايضا على قوله عن عرض يعني اذا كانت التركة ذمبا وذمبا فاعطوه من نصيبه على ذمبا وذمبا
صلح الصلح قبل بدله اي بدل الصلح او لا صرفا لانه لا خلافه في صحاها للعقد وتقدون وغيره ما باحد التقدين لا الى لا يبيع
الصلح قوله وفيه قوله لا يبيع اذا كانت التركة ذمبا وفضة وثيابا وعقارا فاعطوه على فضة او على ذمب لا يجوز
الا ان يكون المعطوف اكثر من قسمه من ذلك الجنس يعني لا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون النصيب
بمثله والزيادة متعاقبة حقه في بغير التركة احتراز عن الربو او لا بد من التقابض فيما تقابل نصيبه من الذمب والفضة
لانه صرف في هذه القدر وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من التركة يعني اذا كان في التركة دين على الناس فادخلوا
في الصلح على ان يجوزوا المصالح من الدين فيكون الدين لهم فالصلح بطلا العين والدين جميعا لان فيه عليك الدين
من غير من عليه الدين وهذا يجوز واذا بطل في الدين بطل في العين لا اتحاد الصفقة فان شرطها ابراء الدين

اعتبار
السنة كل ما بالامانة لان الامانة اصل في الشر والايام يدل عن الامانة فلا يعارض الى البدل الا عند تعدد الاصل
والا فالايام جمع ان كانت اشياء الشر فالكل بالايام عند الحاجة وقالا بتغير شهر بالايام واحده شهر بالامانة
لان الامانة اصل والايام بدل وفي الشر الواحد تعدد اعتبار الامانة وفي احد عشر شهرا اعتبار ما عدوا الاصل
ممكن فلا يعارض الى البدل وله انما تعدد اعتبار الشهر الاول بالامانة تعدد اعتبار الثاني والثالث ايضا
لان الشهر الاول لما وجب تكليفه من الشهر الثاني لانه يتصل به انتفى الثاني فوجب تكليفه من الثالث وهكذا
الى اخره كالحق يعني تنظيم العدة فان الطلاق اذا كان واقعا اخل في الشهر يعني العدة بالايام اتفاقا
واجارة الحمام لتعارف الناس وقد قال رحمه الله ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن والحمام لانه لم يجمع
وعطى الحمام اجرة والظفر باجموعين وبطعامها وكسوتها اي المتاجر طيبا بطعامها وكسوتها ولم يزد عليها
شيئا جاز ويكون له الوسط الخى ناعدا حسمه وهذا لا يجوز لان الطعام يحل للجنس والقدر والكسوة
كذلك فلا يبيع كمالها جرها للظفر بطعامها وكسوتها وله ان لهما لانهما يفيد العقود لانهما يفيض الى المتاع
الغاية لان زيادة الظاهرة بين الناس التوسعة على الاغنياء وحل على موجب مراد من لان منفعة ذلك يرجع الى اولادهم
لخلاص الظفر لان لهما لانه يفيد الى المتاع جريان العادة بالمناقشة والزوج وطها لان له حق الوطى ولهذا
له ان يبيع الاجارة اذا لم يعلم صيانة طقة لانه بيت المتاجر لانه ان يمنع من الدخول في منزله ولها لزوم الظفر
في نكاح ظاهر سخيا ان لم ياذن لهما اي للظفر بالاجارة وان اقرت بنكاحه لا يبيع ما ذكره اذا كان الزوج معروفا
بانه زوج الظفر اما اذا اقرت بانه زوجها فليس ان ينقضي الاجارة لان العقد قد نكحها بقوله ما طو غير مقبول
في حق من نكحها ولا اصل البعثة سخيا ان مرضت او جملت لان لبن الحامل والحريضة مقبولة بالبيع وعليها اي على الظفر
غسل البعثة وثيابه واملاط طعامه ودعته لان العادة جارية على ان الظفر يتولى ذلك فصار كالمشروط لا يبيعه
بغير ثمن الاشياء المذكورة ليس على الظفر وهو اجرة واي الثمن واجر الظفر على ابيه وان ارضعته بلبن شاة او غدة طعام
ومضت المدة فلا اجرة لان هذا لا يبيعه الا بغيره ولا يبيعه الا بغيره ولا يبيعه الا بغيره ولا يبيعه الا بغيره
والفقير لان ثواب الغربة يكون للفاعل لا لغيره ولهذا لا يعتبر كونه املا للقرينة ويشترط لانه لا يكون اقرا
للاجرة على عمل نفسه والغنا والنفق والملاهي وقوة الشعر لان هذه الاشياء مرغوبة ومغصية والاشجار على
المخاض لا يجوز وعيب النسي وموانع بوجرها لغيره وعلى الاناث لقوله من من النسي عيب النسي والمراد اخذ الاجرة
وبغير اليوم يعني ما ذمات بغيرها التعليم القران والفقير والامامة والاذن كذا في الروضة لعلها ينفذ امور الدين
ويجوز المتاع على دفع ما قبل من الاجرة ويجوز به وان لم يذكر المدة عند الاستحجار اقوا بوجوب اجرة المثل وعلى المالك المروعة
اعماله موقوفة ومع بغير الحيا الماملة مملوكة يهدى الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة
جارية باعدها لخللاوي ومع لغة يستعملها املا ما وراء الفهر والمقروفا كالمشروط فاذا علم الهجر ولم يبلغ الى الملوقة
يطلب رضى الاستاذ واما اجارة الى لا يبيع اجارة المتاع الا من الشريك عند الحاجة حقه وقال لا يجوز اجارة نصيبه

من دار مشترك من غير الشريك لان الاستغناء به يمكن بالنهاي فيجوز كماله من مشترك وله ان الاستغناء بالعين المستأجرة لا ينصرف
 في المتأجر بخلاف مالوا من مشترك لان كل منفعة تحدث على ملكه بالشروع ولا يعتبر اختلاف السنين المتأجر لها في ولود في الى
 اخر غير لا ينبغي بنصفه او استأجر حمارا على زاده ابعضه او شرا ليطحن برام بعضه دقيقه او رجلا ليحضر له كذا الى
 فغير او احد اليوم كذا الى بدرهم او ايضا بشرط ان يشترها اي بكرها مرتين او اربعة ان يرد بها مكرره او يكرها ان يكرها او
 يشترها او يرد بها مرة اخرى فمردت اما في الصور الثلاث الاول فلان المسمى غير واحد والتسليم عند العقد ومو بعض
 للصور او المحمول والمستأجر عاجز عن التسليم ماسماه واما في صورة الاستئجار للخبز ففاسد عندنا حقه لان اليوم ان في ظرفا
 للاستئجار ان يكون اجيرا خاصا فيستحق الاجرة تسليم نفسه على او يعمل وان كان ظرفا للخبز يكون المعقود عليه العمل لا يستحق الاجر
 ما لم يعمل والجمع بينهما منعت فيفسد للجملة لا لا جائز لا ذكر اليوم للتجديد فيكون المعقود عليه العمل حتى لو عمل بعد اليوم فله ملكه
 من الاجرة واما في صورة شئته الكرى وكري الانهار فلان منفعة تبقى للموجر والاراء انهار العظام لان منفعة باقية ولو شرط
 الموجر كرى للدار او لثمنه لا يفسد لان منفعة لا يبقى الى العام الثاني بخلاف استئجارها على ان يكونها ويوزعها او يغيرها
 او يوزعها فانه غير مفيد لانه من مقتضيات العقد ان لا يذكرها لغيرها ما يقع بها جارا فاعلم ان يوزعها او يغيرها او يغيرها او يغيرها
 اي شئ يوزع فيها لم يقع ان يقع لان المستأجر متفاد فيفضي الى المتنازعة فان علم بان قال على ان ازرع فيها باياشا جاز
 فان زرعتها ومنع الاجل على حد صحيح ولم المسمى وطان القبل ان لا يجوز ويجب اجر المثل ولو قول زفر لان المنفعة المعقود عليه
 بكم عقد فاسد وما وقع فله الا يشق جازا وجه الامتحان ان المعقود عليه ما معلوما قبل مضي الاجل فيرتفع الغشاد
 وهو ما يقع الى المصاد اذا اخطا الاجل قبل الاجل ومن استأجر رجلا الى مصر ولم يسم حمله بكنيسة بما يعمل على ارض او راس جبل
 المعتاد وهو ما يعمل الناس على مثله فتفق من باب يقرر ان طلبة الطريق المسمى لان العين المستأجرة امانة في يده وان شرط
 الاجارة لجملة المسمى بلع المكان المسمى فله المسمى حتى اذا كان العمل ان يجب اجر المثل فان خاص اي المتعاقدان قبل
 في مثله الاجارة او العمل في مثله المسئلة تنقض عقد الاجارة دفعا للفساد **باب من الاجارة** الاجير المشترك من منفق
 الاجر بالعمل فله ان يعمل للعامة ادخل الغاء في فله لانه مبني على ما سبق فسمى فله الى بالمشترك كالصباغ وخوضه لاي المعقود
 عليه ما كان من العمل لا يمنع ان يعمل مثل ذلك لغيره لان ما اشق الاول كان ديناره دينه ولا يضمن ما ملكه في يده عندنا حقه
 سواء ملكه بايديه او خزنه كاسرة ولا يضمن كالفارة والطريق الغالب وقال لان ملكه بايديه يمكن الخزن عنه فعمله الضمان
 لانه اذا امكن لاحترار عنه صار بالتسليم تاركا للحظة الذي منه فيضمن وله ان القبط امانة عند لانه قبضه باذن المالك
 فلا يكون مضموه عليه كالمودع واجبر الوحد وان شرط عليه الضمان ان لوصل به يقع الى بجوم الضمان فله ان يقول بعض
 المتأجر ان يضمن اذا شرط الضمان ما ينفذ بعمله هذا هو جواب من قوله لا يضمن مع بل يضمن ما ملكه في يده كدق القفا وكذا
 كزق الخلال وخرق السفينة ولا يضمن به ادميا غرق بغيره لا يضمن الاجير المشترك بغيره ادميا غرق السفينة او سطم من دابة
 وان كان لسوقه وقوده لان ضمان الادنى لا يجب الا بالجنابة وعقد الضمان ليس جنابة فلا يكون سببا للضمان ولا تجامى لا يضمن
 او يزرع او يفسد لم يجز المعتاد اي لا ينبغي واما موضع المعتاد لغرض احوال باطن الخوان لتفقد الامرجه بالقويم والنفق

لعمل

الحصا

وه القيمة اذا شوط على النزاع العمل على وجه لا يرى لايهم فان انكسرت طريق الغرات ضمن لخال قيمة مكان حمله
 بلا اجر او موضع كرم حصة اجبره اما في لان لخال موافق من وجه لانه امر بالحل محل محل من وجه لانه امره بالحل
 الى مكان معين ولم يوجد فان مال الى جهة خلاف جهة المكان الذي حمله ولا اجر لانه لم يسلم العمل وان مال الى التوفيق فله
 المكان الذي انكر اعطاه من الاجر حسب لانه المعقود عليه فان بعضه فان قيل كيف يضمنه موضع لخال ولم يوجد منه
 سبب الضمان قلنا انما انكر الطريق والمحل شئ واحد حكمنا بطلانه وقع تعديا في الحقيقة ابتداءه تسليم واقاصار بقديا
 عند انكره فان مال الى الوجه فله الاجر لانه ما منعه من عمله شيئا وان مال الى الوجه الحقيقي فله الاجر بقدر ما يتوفى
 والاخر والضمان اما بالجمعان عندنا حالة واحدة وقد اختلف لحالة منها والاجر جبر لخال يستحق الاجر بتسليم نفسه
 معناه وان لم يعمل ان لوصل كالا جبر للخدمة سنة او لوى الغنم ويسمى اجيرا وحده لان لا يعمل لغيره ولا يضمن ما تلف في يده
 او يعمل وجه ترويد الاجر بالتردد في حياته طم الثوب فارسي او روميا معناه اذا قال لخال خطت هذا الثوب فان
 فبدرهم وان خيلته روميا فبدرهم جاز عند الثلاثة لان الاجر انما يجب بالعمل اي عمل من مدين العملين على
 التمتع اجرة وصيغة بعضه او زعفران يعني ان قال لصباغ ان صبغة بعضه ذلك درهم وان صبغة زعفران فبدرهم ان
 جاز ايضا اتفاقا في المكان البيت عطار او حاد ايعني اذا قال لكنت هذا البيت عطارا فبدرهم وان لكنت حاد ايفيد
 مدين في الدابة الى كوفه او وسطا يعني ان قال اجر ثقل هذه الدابة الى كوفه فبدرهم والى كوفه فبدرهم ومن هذه الدابة فله
 يعني لو قال اجر ثقل هذه الدابة فبدرهم او هذه الدابة فبدرهم او هذه الدابة فبدرهم او هذه الدابة فبدرهم او هذه الدابة فبدرهم
 الدابة ان يعمل عليها كرتة فبدرهم وان يعمل عليها كرتة فبدرهم جاز في هذه الصورة الاربع عندنا حقه وان شرط
 عندنا ان هذا محمول على عقد صحيح فيجب القول بصحة كما في الفارسية والرومية ولها ان المعقود عليه وبمحمول
 فيفسد الاجارة لان الاجر انما يجب بتسليم الدابة من غير عمل ولا يدري وقت التسليم انه يمكن حاد او عطارا
 فكان الاخر محمول وقت التسليم بخلاف الحياطة الرومية والفارسية لان الاجر لا يجب بالعمل بل بالعمل لا يسبق عمل العمل ولا يجب
 ما وجد من الاعمال ولو ودع حياطة اليوم او خطا فله ماسي ان حاطه اليوم واجر مثله ان حاطه غدا يعني لو قال لخال ان
 خطه اليوم فبدرهم ان خطه غدا فبدرهم صحت الشرط الاول وفسد الثاني حتى لو حاطه اليوم فله درهم وان حاطه
 غدا فله اجر مطلق عندنا حقه وقال الشرطان جائزان لان العقد وقع على عمل معلوم فصار كما لم يذكر الوقت وذكر الوقت
 محمول على التجمل حتى لو وقع منه نصف النهار فله الاجر كاملا ولو لم يقع اليوم فله العمل ان يعمل في العدة لانه صار اجيرا
 لشرطه وله ان المعقود عليه محمول مقصور للعقد لان ذكر الوقت يدل على ان المعقود عليه المنفعة اذا الوقت تحقق بتقدير
 وذكر العمل يدل على ان المعقود عليه العمل والجمع بينهما غير ممكن فلا ينعين احد المعقود عليه لوجود التعارض وعدم التوجه او مقصود
 المتأجر العمل ومقصود الاجير الوقت لانه يستحق الاجر بالتسليم وان لم يعمل واذا فرغ من العمل قبل مضي اليوم فله ان يقول
 مما فعلته بقية المدة باعتبار تسمية الوقت واذا لم يفرغ من العمل فلا اجر ان يقول عند مضي اليوم قد انتهت العقد بانتهاء المدة
 ولا يجب وزنه المسمى اي اجر المثل ان كان زيدا على نصف درهم لا يفي الزيادة ولا يساوي بغيره مستأجر للخدمة الا بشرط

اذا استاجر عبد المحذمة فليس ان يسافر به لان السفر محل الخافات وخذمة اسبق ولو سافر ضمن جوارحه وان شرط
ذلك حين العقد فله ان يسافر به ولا يكثره مساجرا على عبد محذور يعني اذا استاجر عبد محذور شيئا فاعطاه الاجور
للمستاجر ان ياحقه وكان القياس ان ياحذ منه لان عقد المحذور باطل وجب الاحتياط ان العبد محذور عن تصرفه بالولد وهذا
التصرف وانفع له فيجوز ويصح للعبد بيعها اي قبض الاجرة لان هذا العاقلة ولو ملك العبد ذلك لم يملك المستاجر قيمته
لانه صادر عما يملكه العبد بملكه ولا يضمن اكل عظمه عبد غصبة فاجر نفسه يعني اذا غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب
الاجر فاكل ولا ضامن عليه عندنا حصة وقال بعضهم لانه اذا تلف مال الغير بغير اذنه لان الاجر كان ملكا للرب ولو كان كسب
عبد له ان تلف ما لا يجر متقدما في حق التلف لان التقويم انما يثبت بالاجر او فقد حافظ كبد المالك او اصابه والعبد
الغاصب فلا يكون مجزا او باخرها مولاه قايمة لان الاجرة عين ماله ولو استاجر عبد شرا بين شرا باريعة وشرا بجملة
صح والاول باربعة يعني لو عمل في الشهر الاول دون الثاني التمتع اربعة دراهم ولو عمل بالثاني دون الاول التمتع خمسة
لانه لما قال شرا باريعة انصرف الى ما يلي الايجاب على لو سكت واذا انصرف اليه انصرف الثاني الى ما يلي الاول على الجواز
وحكم الحال ان قال مستاجر العبد مرضه او اوبى من اول المدة وقال المورج اخرها يعني اذا استاجر عبدا شرا باريعة لم يقبض
في اول الشهر ثم جاء في اخر الشهر والعبد مرضى او اوبى قال المستاجر انقضى او مرض حين احدثه وقال المولى ان يكون ذلك
الا قبل ان ياتي ساعة فالقول قول المستاجر ولو كان صحيحا في الحال او غير اتي فالقول قول المورج الاصل في هذا القول
فومن شهد له الظاهر عند التنازع في الفصل الاول الظاهر للمستاجر لان الباقي او المورج ظاهرا في الحال والحال بدل على
ما مضى وكان التمكن من الانتفاع في ما مضى فاسا ظاهرا والمورج لقوله ما بقى الا في الحال يدعي انه كان متمكنا من الانتفاع
والمستاجر منكر وكان القول له في الفصل الثاني التمكن من الانتفاع ثابت في ما مضى ظاهرا لانه في الحال والمستاجر
يدعي فوات التمكن في ما مضى والمورج يكتفي بكون القول له وصرف رب الثوب ان يترك ان يعمل قبا او يصنع اجرا لاجير
اي لا يصرف قال امرت بما علمت يعني اذا اختلفت لحيات ورب الثوب فقال صاحب الثوب امرت ان يجعل قبا فقال لحيات
فبيضا فالقول لرب الثوب لان الاذن يستفاد من قبله لكان القول قوله واذا اختلف فهو بالخيار ان شاء يضمن وان شاء
اخذه واعطاه اجره مثله لانه امتثل امره اصل ما امره وهو القطع والبناء طه وللمن بغير الوصف في صاحب الثوب وكذا
لو قال رب الثوب للصباغ امرت ان يصبغ اجرا يصبغ اصفر وقال الصباغ بل امرت ان اصفر فالقول لرب الثوب لانه
في علمت لي بما انا لا صباغ قال بل باجر يعني اذا قال رب الثوب علمت لي بغير اجر وقال الصباغ بل باجر فالقول لرب الثوب
لانه منكر وجوب الاجر **باب في بيع الاجسام** في تنسيق بيع فوات النفع كحطب الدار المستاجر وانقطاع ما
الرضى والارض من مشايخنا من قال العقد يفسخ بلا احتياج الى القضاء او الرضا لان العقد الواجب بمنزلة العيب
الحاصل قبل القبض ويحتاج في الفسخ الى القضاء والرضا ومنهم من قال لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح لان هذا منه
فيستوفى على القضاء او الرضا لحيات رجوع الرتبة ومجاء المفسر حيث قال في تنسيق فلم يفسخ او اخل به في البيع
مكره العبد ورجع الدابة يقال دبر البعير اذا **فعله ففك** بالبيع او ازال المورج العيب سقط خياره الى خيار المستاجر

شاهد

يعني في اذ الترتيب المنفعة مع العيب فقد يفسد بالعيب فله جميع البدل كما في البيع وان فعل المورج ما اذال به
العيب كما في صلاح ما تقدم من الدار فلا خيار للمستاجر وخيار الشرط والروية اي يفسخ الاجارة بها وتعتبر
اول المدة من الدار وقت سقوطه بالعذر وهو لزوم ضرر لم يستحقه بالعقد لحيات صفة ضرر ان بقى هذا متصل
بقوله لزوم ضرر كما يكون وجب ضرر من المورج لقلوه وموت عرس المورج من يخطب ولينها وحق دين لا يقض
الاثنين ما اجر وسفر مستاجر عبد المحذمة مطلقا يعني من غير قيد لظرف والسفر ثم اراد المستاجر السفر يكون عذرا فيفسخ
الاجارة او المهر يعني اذا استاجر عبد المحذمة في السفر ثم اراد السفر يكون عذرا فيفسخ الاجارة وافلا من مستاجر كان
لميجر يعني اذا استاجر دكانا في السوق يجر فافلس يكون عذرا له فيفسخ الاجارة وخياطة معطوف على مستاجر
لبنات عبد المحذمة ففسخ عمله يعني اذا استاجر خياطة يعمل براس مال غلاما ليخطب معه فافلس ترك العمل فيفسخ عذرا
ويستكرى الدابة من سفر يعني اذا استاجر دابة ليسافر عليها ثم اراد ان يقعد فهو عذرا به بالجر معطوف على ما
فعله من العذر يقال بدله الا مربدا ممدودا اي شيل في راي خلا وعطفا المكارى يعني اذا اذال المكارى بعقد
فهذا ليس بعذر وترك خياطة مستاجر عبد المحذمة ليعمل في القوف يعني اذا اراد مستاجر عبد المحذمة ان يترك الخياطة
ليستعمل يعمل القوف فليس ذلك بعذر في الفسخ لانه ليس بعذر لانه يستعمل الغلام في خياطة في ناحية من الحانوت
وهو يفسخ يستعمل في القوف في ناحية اخرى من الحانوت بخلاف ما اذا استاجر دكانا للخياطة او لعمل اخر ثم اراد ان يترك ذلك
كان عذرا وذلك لان الجمع بين العملين لعملي واحد مستدركان عذرا وهذا العامل له اثنتان فامكن الجمع بين العملين
وبيع ما اجره معطوف عطف على بدا المكارى يعني اذا اجر عبدا ثم باعه فليس بعذر فيفسخ الاجارة وينفسخ عبوت احد العاقدين
لنفسه وان عقد ما بغير فلا يفسخ كالوكيل والوحي ومتولى الوقف **سائل سائل** ومن الحكم احراف حصاد
بها ارفق من اجرة الحصاد بجمع حصيد ومعى ما يحصل من الزرع والحبث اريد به من هنا ما بقي من اصول القصب
المحذور او مستحارة فاحرق في شجرة ارض غيره لا يضمن هذا اذا كانت الربابة ساكنة واما اذا كانت يضمن لان يوقد
النار في يوم الريح لا يستقر في ارضه فيكون متعلبا فان اعد حياطة او صباغ في دكانه من يطعم عليه العمل الموصول
مع صلته مفعول افعول يعني يقبل العمل لوجاهته ويعمل الاخر فلا ينفذ بالنصف **سائل سائل** ان هذا المذكرة الثقيل وليس باجارة
كما استجار اي كما حاز المذكرة رجل يحمل عليه حملا والابن وحمل حملا معناه اولوا اراده اي المستاجر يحمل الحمل لحيات فاجود
فان المستاجر يحمل بقر زاد فاحمل منه اي من الزاد في الطريق ردة عوفه خوفا من اكل لانه لم يمتح عليه قدر معين في جميع
الطريق فله ان يستوفيه ومن قال الغاصب المالك داره فوعدها والا فاجرتها كل شهر كذا اجرها متبدا كذا اجرة فلم يفرغ والفا
مقر بانها له فعليه اي على الغاصب المسمى الا اذا اجمد الغاصب ملكه وان اقام عليه ان للتوصل بينه من بعد الى الانكار او اقر بالملك
له اي اقر الغاصب بان الدار المقصود به للمالك هذا معطوف على قوله فله ان يجمد لكن قال له لا اميد بهذا اي يقول فوعدها الاجر
قيده لانه لو سكت عند قوله فوعدها والا فاجرتها كذا بل يزمه المسمى صورة رجل غصب داره في المقصود بهذا الغاصب قال
الدار داري فخرج منها فان لم يخرج فعليه كل شهر مائة فلم يخرج فعليه مائة الا اذا انكر الغاصب انرا ملكه ويقول الدار داري

صب
بعد

لانه اذا جرد ملك لم يكن راضيا بالاجارة وان اقام المقصود منه بينة بعبود الفاضل لا يلزم منه فصح الاجارة وسحقها
الحقت مضافه الى وقت المستقبل بان قال اذا جاء راس الشهر فقد اجرتك هذه الدار بكذا واذا جاء راس الشهر فقد
فصح الاجارة والمزارعة بان قال دفعته ارضي هذه اليك من اربعة اذ جاء راس الشهر وللعاملة بان قال دفعته
كروني هذه اليك اذا جاء راس الشهر والوطالة بان قال اذا جاء راس عانت وكيلي والكفالة بان قال اذا جاء راس
الشهر فهاذا ب كروني فلان ففعل والمضاربة بان قال اذا جاء فلان ما يقبض هذه المالا واعمل به مضاربة والعقضاء والامارة
كما اذا قال ظليقة اذا قدم فلان فانت فافق ببلده كذا وقال اذا امت في بلده كذا فانت اميرها والامية الى جعل الغير
وصيا بان قال اذا امت فانت وصي والطلاق والعقاق والوصية بان قال اذا امت ففعلت مالي فلان فلو وقف بان
قال اذا جاء راس الشهر فهاذا وقف لك مضافه الى زمان مستقبل هذا قيد لجميع ما ذكره لا يبيع الى لا يبيع البيع بالاضافة بان
قال اذا جاء غير فقد بعت هذا منك واجازته الى اجاز البيع ونسخه ببيع الغضوب بان قال المالك اخبرت هذا البيع غدا
او نسخته غدا والقيمة كالبيع والشركة بان قال اذا جاء فلان فقد شركت في هذه كذا وقبل الاخر والربية بان قال اذا
جاء غدا فقد وملتك هذا فقبل الاخر والنكاح بان قال زوجت بنتي لك غدا والرجعة بان قال للمعتدة اذا جاء غدا فقد رجعت
جعتك والبيع عن مال بان قال اذا جاء غدا فقد صاكتك على كذا وابراء الدين بان قال اذا جاء غدا فقد ابرأ منك عن الدين
كتاب الكاتب الكتابة اختلف المملوك يد امالاح لا يكون للمولى سبيل على اكسابه ورقبه مالا وان كاتبه فقه ولو صغيرا
يعمل بغير البيع والشراء ولو للوهر اذ ارعنا احقرنا عن قوله الشافعي فان كتابة الصغير بغير بيعه عندنا لا يفسد بالملء ولنا انه
اذا كان عاقلا كان من اهل القبول وان كان لا يقبل كتابته ثم اراه عند رجل فقبله المولى لا يفتق لان اداء البذل انما يقصد
لنعتقد لا عند باطل بمال حال او منج او موجل وقال الشافعي لا يجوز الكتابة الا موجهلا منجيا او قلمه بخان لانه عقد بيد لا
يقدر على ادائه لانه كان مملوكا لا يقدر على شيء او زمان يسير لا يثبت القدرة على الكسب قوله تعالى ولا تبوءوا علمه ان علمهم فيهم
خبر او صوابه فيقيد بالتأجيل جليل فلان يزداد على النص بالراي والمراد بالخبر ان لا يقدر بالسلمين بعد العتق فان كان بغيرهم
قالا ففرض ان لا يكتبه او قال جعلت عليك الفانودية بخبرنا اولها كذا واخرها كذا فان ادنيه فانت حرة فاحذر من فتن
وقبل العبد من لان معنى الكتابة عادة هذا اذا العبرة في العقود للمعاضاة الا ان الرجوع اذا شرط لم المالك يكون بغيره وخبر
من يده احي لا ينفذ من الرجوع ولو منع كان باطلا دون ملكه لان الكاتب عبيد ما بقي عليه درهم وعق مجانا ان اعنف الى
اعتقه وسقط بدل الكتابة وعزم السيد ان وطئ مكاتبته يعني لزم العقد لانها صارت اخص بكسرها واجر ابرها وما دفع
البضع حقة بالاجارة او حن عليها او على ولدها او مالها فان كاتب على قيمته جردا هذا الشرط قوله فند اما فسد الكتابة
على قيمة كذا بها مجردة وبخلاف المقومين الوعين لغيره يتعين بالعين كالشوب وغيره من الكليل والموزنة
انما غالم لان لا قدرة له على تسليمه وان قال كاتب على الف فلان فلان جازت الكتابة لان لنفوذ لا يتعين وانما ينفذ
على الدين او على مائة ليرد كسبه عبيد غير معين انما لم يجر لان العبد لا يكون مستيفاؤه من مائة وانما انما يستثنى قيمته وهي
مجدلة او السلم معطوف على الضمير المستتر في كاتب اي ان كاتب السلم عبده على حرة او خنزير فسد لان الجرد والخنزير المالمية

لها في حق السلم وعق بينهما وسعى في قيمة اذ ادى ما سعى من الجرد والخنزير سواء كان ذكر نضر او لم يذكره الاصل ان كانت
سما مينة او لم يجر فان ادى غيرها لا يفتق الا اخرج بالشرط بان قال اذا اديت المينة او الدوم فانت حرة يفتق
لاجل البين للاجل الكتابة ولا يلزم منه لان القيمة ليس حال اهلا فلم ينفذ المضاف اليها فانت مع الشرط وذا بالتفصيل
عليه اما الجرد والخنزير بان وان لم يكون متقوما فانفقد العقد للمالية وموجبه العتق عند ادائه العوض المشروط بخلاف الشوب
فانه لو كانت عليه ثوب فانه لا يفتق با داء ثوب لانه لا يوقف على ادائه المشروط حقيقة بل هو الثوب كما لا يتناول غيره فانه
ان قلت المسمى ثوب وهذا الذي ادى حقيقة فينسخ ان يفتق كما لو كانت على خمر فادى قلنا نعم المسمى ثوب ولكن الشاياب
متفاوتا فاحتاجا لوجه لتعيين هذا الثوب ولا ينقص بدل الكتابة وهو القيمة مما سعى وزيد عليه الى على المسمى لان الكاتب
لحق بالمسمى وزيادة ليلما يبطل حقه في العين والمولى مريض بالنقصان عنه قال صدر الزبيرة طه لا غير بمجلة الجرد والخنزير
ومعناها ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص وان كانت زائدة عليه
ووضع المسئلة المبسوط فيا كاتب عبده بالثوب ان خدمه ابد فالكاتب فاسدة وان كانت ناقصة عن الاصل لا ينقص
ومحت الكتابة على حيوان ذكر جرد كالفرس والعبد فقط ان لم يذكر نوعه حيث لم يقل على فرس بزدون او عبد جسد
ويؤدى الوط او فيه لان الكتابة مبينة على المسامحة فلا يفسد بالجمالة في البدن كالجمل لانه الاجل فانه لو كانت على الف درهم
الى المصدا بغير رجوع ولا يبيع لانه مبني على المصابقة وانه كافر كاتب عبدا مثله خمر مقدم رجوع لان الجرد مال متقوم بغير حرقه
واي الم السيد فيتمها بغير ايرتها ليلم فلولي قيمة الجرد لان المسلم مخرج عن من يملك الجرد فليملكها فان قيل اذا اشترى ذبيحة
من ذبيحة عبد ثم لم يملك احد منها قبل العتق يفسد البيع ولا يلزم قيمة الجرد ما الفرق بينهما قلت الفرق ان العقد انما يقع على ما
يصح بدله الجمل والقيمة يصح بدله الكتابة بانه اذا ما بته على وصل كان ذلك كتابة على قيمة الوصف في الحقيقة حتى اذا جاء
يقوم تخير على القبول في جاز عقد الكتابة على القيمة ابتداء جاء ان يقع على القيمة بقاء اما البيع فلا ينفذ محليا على القيمة
اهلا فلا يمكن ايعادها عليها وعق يفتق الجرد تخمض الكتابة تعليل العتق با داء البذل المذكور **تقرير الكاتب**
على بيعه وشراؤه وسفوه وان شرط ضده وانما يبطل الشرط لانه خلاف موجب العتق ومقصود السيد من العقد الوصول
ليابدل الكتابة وهذا انما يحصل بها ولم يبطل العقد به لان الشرط لم يتمكن في صلب العقد والكتابة يشبه البيع من حيث انها لا
الفسخ في الابتداء وبغير النكاح من حيث انها لا تجتمعا الفسخ بعد تمام المقصود بالا داء فيوقف حظها عليها فليشهرها بال
تاي بطل بالشرط الفاسد اذا تمكن في صلب العقد كما لو شرط خمرته وشهرها بالنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد اذا لم يتمكن في صلبها
وانكاح امته الى صح انكاح امته اجنبيا لانه كالمال ولسقط نفقة ما عدا بقولنا اجنبيا لانه لو انكحها عبده لا يجوز لانه
ليس فيه الكتاب المال بل الترام المرور والنفقة وكتابة الى هي كتابة عبده لانه عقد الكتاب فيملكها في البيع ولم ولا وان اداى
بعد عتقه لان الولاء الى العتق وانما اعق الثاني بعد تمام الملك للاول في ذمته ومن اهل الولاء طرية فيثبت له السيد
ان اعق قبله يعني ولا ذم له لان السيد ادى الثاني قبل عتق الاول لانه عقد عند المكاتب معقلا لعدم الاملية الاعناق
فان ادى الاول وعق لا يتجوز الولاء اليه لان المولى جولي معقلا والولاء لا يتحول عن المعقلا ولا تزوجه الى لا يبيع تزوجه

الابادته ولا يهتبه ولو عوض ولو للوصل لان الرتبة يعوض بترجى ابتداء وبصدقته الى لا يبيع بصدقته الا بيسير وتكفله ولو اوصى
او لا يبيعان لان الرتبة يعوض بترجى ابتداء وبصدقته الى لا يبيع بصدقته الا بيسير وتكفله ولو اوصى
في الحقيقة وانما يبيع اي لا يبيع بترجى ابتداء وبصدقته الى لا يبيع بصدقته الا بيسير وتكفله ولو اوصى
ما يملك المكاتب بترجى ابتداء وبصدقته الى لا يبيع بصدقته الا بيسير وتكفله ولو اوصى
من ماذون يقتل ذاك الشاة الى المذكور ولكنه ليس بترجى لان قوله وانما عطف على البيع والشراء وهو جائز لان الماذون
فتمضي الاشارة الى بعض المعطوفات دون بعض لا يكون حسنا قال لا يبيع بترجى ابتداء وبصدقته الى لا يبيع بصدقته الا بيسير وتكفله ولو اوصى
ومضارب وشركى شركة المعاوضة والعنان وبكاتب على بالترجى له ولده وابواه لان المكاتب اصل للكتابة كما هو اصل
للغير بترجى لان الشراء اصل للمكاتب اذا اشتراهما بكتابة على حقيقة حقيقة لا يملك بغيره لان المكان
لا يملك ولا يبيع ان الشراء اخاه او زادهم محرم ممن لا ولد له لم يدخل بترجى ابتداء وبصدقته الى لا يبيع بصدقته الا بيسير وتكفله ولو اوصى
كما في الولادة اذ وجوب الصلة يشتمل الكل وله ان للمكاتب كسبا وليس كحقبة لوجود ما ينافيه وهو الرق
ولهذا لا يفسد نكاح امرأة لو اشتراها والد حصل في الكتابة بطريق الصلة يختص بموضع وجوب الصلة وجوب
الصلة في الولادة وان كان معسرا ولا يجب على الاب ما لم يكن موسرا ومن يبيع ام ولد له شراها بدونه بدون ولد
عندنا حنفية وقال لا يبيع ان يبيعها لانها ام ولد كما لو اذ الشراء ام ولد له بدونه وله ان يبيعها بغيره
وان كان معها ولدها لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودي بفتقر له وبين ان يبيعه بفتقر للمولى فلا يتعلق به
ما لا يملك الفسخ وهو امر موقوف الولد لان ثبت امتناع بيعها اذا كان معها ولدها ببيعها ولولدها ولو ثبت بدونه الولد
يثبت ابتداء والقياس يبيع فان شري معه فلا اي ان شري ام ولد له مع ولده منها دخل ولدها في الكتابة حقيقة للصلة
ولم يبرئها اجرا لانها يبيع الولد في هذا الحكم قال اعترفا ولدها ولم يدخل في كتابته حتى لا يعتق بمصطفة نظر عليه
في المجهول المبسوط كولد ولد من امته وكسبه هذا يتعلق بقوله ومكاتب عليه بالشراء بغيره اذ ولد للمكاتب ولده من امته
التي اشتراها داخل الولد في كتابة المكاتب وكان حكم الولد حكم المكاتب وكسبه الولد للمكاتب لان كسبه ولد الولد
المكاتب ولد داخل في كتابته لان الصفات الحكمية الثانية في الامرات يسرى الى الاولاد كالنذير والاستيلاء فان
كانت قنين لم زوجين فولدت دخل في كتابتها وكسبها بغيره اذ زوج امته من عبده ومكاتبها فولدت منه ولو ادخل في كتابته
بها ليعتق بانه جزءها بخلاف كتابته ولدها بغيره الرق والحرية فلو قبل الولد رجل يكون قيمة للام دون الاب
فان ولدت حرة بغيرها من مكاتب او عبدها بغيرها باذن فاستحققت فولدها عبدا بغير مكاتب او ماذون وتزوج باذن
مولاه امرأة تزوجت انها حرة فولدت فاستحققت فولدها عبدا ولا ياخذ بالقيمة لانه لو وجبت القيمة لتاخرت الى
عتقه لان قنين قوله لا يعطيه مال فصار نظير ضمان الكفالة فينقلب ضررا محض من جانب الحق فبطل لا الحاج فان
وطئ امه بغيره فاستحققت او شراها فاستحققت فادخل في كتابته بغيره اذ الشراء لا يفسد

ان يطلنا مع هذا ولو طئنا فاستحققت بغيره العترة لئلا ولو طئنا فاستحققت بغيره العترة لئلا ولو طئنا فاستحققت بغيره العترة لئلا
للولي لا يزوج حتى يفتق الفرق ان الذين ظهر نكاح المولى في الفحل الا في لان نوايع التجارة داخل تحت الكتابة و
هذا العترة نوايع التجارة ويسند الى التجارة لان المولى لا يشرى لوجوب المذون فصار ملحقا بغيره في التجارة وان كان
مقابلا لم يظهر في الفصل الثاني لان وجوب العترة هذا باعتبار شهادة النظام وطول يسير من التجارة ولا كسبا ينافي
الى عتقه كدني الكفالم ومن تدبر مكاتبه بغير نفسه وكان مدبرا او مفعلا عليها لم يبيع المكاتب بالخير ان شاء غيره
ونفي مذهب الابن الكتابة ليست بلا زوجه جانب العترة وان شاء مفعلا على الكتابة وسعى في تلخيص قيمة او تلحق البدل ان مات
سيده فقبر بغيره ان مات المولى له غيره يسعى في تلخيص قيمة او تلحق البدل عند الاستيلاء لان الثلث مستحق بالتدبير المتأخر
لان البدل قبل بطل انما لم يستحق شرح من رقيقه عند الكتابة فاذا العتق بغيره بغيره بعد ذلك التدبير سقط حقه
من بدل الكتابة وقال سقنا الاقل منهما لان العاقل غار اقل الدينين ضرورة الاستيلاء مكاتبته ومقت عليها او غيرها
وكانت ام ولد له اي يبيع بغيره مكاتبته بغيره اذ ولدت المكاتب من المولى فمن بالخير ان شاء مقت على الكتابة واخذ
العترة ان شاءت بغير نفسها وصارت ام ولد له ومقت بغيره وسقط عنها بدل الكتابة لانها انما العترة المالة مسلم
وقبضها بغيره الكتابة ولم يسلم بغيره الحرية فلا يجب البدل وكتابة ام ولد له اي يبيع بغيره مكاتبته بغيره اذ ولدت المكاتب من المولى فمن بالخير ان شاء مقت على الكتابة واخذ
بغيره بغيره لانها عتقت بسبب امومة الولد لبقاء الاستيلاء بعد الكتابة لعدم التقاضي بينهما ومن حكم الاستيلاء
عتقا بعد موته بغيره فان قلت فلما اذ اسلم لها الاولاد والاكساب قتل لانها عتقت ومن مكاتبته فيسلم لها الاولاد
والاكساب لان الكفالم يتفسخ من حق البدل فيبقى له حق الاولاد والاكساب لان الفسخ لغيرها والنظر انفسا حرها
بغير سقوط البدل لانه حق الاكساب ومذبره الى حق كتابة مذبوره لانها تحتاج الى المتفاده العتق قبل موت السيد
وذا بالكتابة ولا ينافي بينهما لان ثلثا حرة عتق عاجل بيدل او اجل بلا بدل وسعى في تلخيص قيمة او كل البدل في موت
سيده مفسد بغيره ابن مات للمولى ولال له غيره يسعى في تلخيص قيمة او كل بدل الكتابة عند ابي حنيفة
لان التدبير لما يلزم في ما وراة الثلث عبدا فيثبت الكتابة فيه كما كانت قبل عتق الثلث فتقضى
لعقته جهتان تبدلين حرة كتابة موجهة وسعاية موجهة فيختير لتفاوت بين الامرين وصح
وصلى اي في علمه مع مكاتبه على نصف حال من بدل موجه بغيره اذ كانت على النذر ومن الى ستة فصار على خمس
مائة موجهة مع والقياس ان لا يبيع لانه اعتياض عن الاجل تخمسية والاجل ليس بمال والاعتياض
عن المال البدل ربوا وجه الاحتسان لان الاجل في حق المكاتب له ستة بالاموال لانه لا تقدر على اداء بدل
الكتابة الا بالاجل فاعطى له حكم المال وبدل الكتابة له ستة بالحقوق التي ليست بمال بدالة انه لا يصح بطلان
للمزكوة ولو وصف بالزوم حقيقه وكان كل واحد منهما مالا من وجهه دون وجه فاعطى فان مات بغيره
كاتب عبده على ضعف قيمة باجل ورة ورتبة التاجيل ادى ثلثي البدل حالا وباقيته موجهة او لم يشر
اذا كاتب المرء بغيره عندن على الفنين الى ستة في قيمة النذر ومن مات فلا مال له غيره ولم يلزم الوتر

الى الفاعل فانه قد وثق في حلاله الثالث الى اجله او برة رقيقة لان بدل الكتابة قد يكمل بمال متقوم
فيهر بعد لانه كان عتق معلقا باداء الكل وقت الورثة كان متعلقا بجميع المبدل فيعتبر متعلقا بجميع
المبدل وقد تبرع بتاجيله فلا يصح فدا الثمن منه فانه نصف قيمته اي فيما اذا كان المبدل نصف القيمة منا
ايضا المسئلة المذكورة وهي موت المربي الذي كاتب عليه على بدل موجب ادى ثمنها حالا او لم يترك بيع اذا
كاتب على الف الى سنة وقيمة الفان وما يجزى الورثة قيل له ادى ثمنه فكمثل حاله وانت حر والارادت الى الرق
عندهم لان الحايابة في القدر والاجل فوجب اعتبار الكل من ثلث ما فادان قال حر لست كاتب عبدك على كذا
اي على الف درهم وشرط العتق بادائه او لا اي قال ان اديت الى الف فهو حر او لم يزل تفعل اي كاتب عبد
واذا لم يترك ولم يرجع اي لم يرجع الى على العبد لانه متبرع به الاداء فان قيل العبد فهو مكاتب صورته ان
يقول حر لمولى العبد كاتب عبدك فلا تأكل على الف درهم على ان اديت اليك الف فهو حر فكاتبه للمولى
على هذا وقبل الرجل ثم لم يترك الف فانه عتق لانه عتق بادائه وذا يصح من غير قبول العبد واجازته
واذا بلغ العبد فقتل صار مكاتباً للكتابة كانت موقوفة على اجازته ولم يقل على ان لا تكتب اليك الف فهو حر
فادى لا يعتق فيما عدا لان العتق موقوف والموقوف لا يحكم له ولم يوجد التعليق في الاحسان يعتق لان
الكتابة فدية فيما يستفاد العبد وهو ان يعتق غدا او المشروط موقوفة فيرجع الى وجوب المبدل على نظر العبد
وتصريح للعقد بقدر الامكان ولو ادى على المبدل لا يرجع على العبد لانه متبرع به ورجع على المولى ويسترد منه
ما ادى ان لقاء بعضه ان يستره وان اداه بغيره في ان لا يرجع لانه متبرع فان كويت حاضره غايبه وقبل الحاضر فادى
ادى قبل جبراً وعتقاً ولم يرجع على الآخر وقبل الغايب لغو لم ياخذ شيئاً يعني اذا قال العبد كاتبني بالف درهم على
فصح وعلى فلان الغايب ففعل الحاضر فالقيل ان يصح الكتابة على الحاضر بخصته ويتوقف في حق الغايب على اجازته
لان العبد الحاضر له ولاية الكتابة على نفسه وليس له ولاية على الغايب فوجب ان ينفذ في موضع الولاية ويندقف
في غير موضع الولاية وجه الاحتجاج ان المولى جعل نفسه اصلاً في عقد الكتابة وجعل الغايب تبعاً لنفسه حيث
ابتداء بنفسه والكتابة ثبتت بخير العاقد تبعاً فدخل الغايب في الكتابة تبعاً وليس عليه شيء من المبدل قبل الكتابة
او لم يقبل لانه تبع وجب المبدل على الحاضر لانه اصل وايضا ادى الالف قبل جبراً اما الحاضر فلان كل المبدل عليه ولما
الغايب فلانه وان لم يكن المبدل لازماً لكن لم ينع في الاداء لانه يتوصل به الى العتق فيكون اداؤه معتبراً فيعتق فاد
ايضا ادى لم يرجع على الآخر بشئ اما الحاضر فلان المبدل عليه اما الغايب فلا ينع به لانه معتبر في الاداء ولو اعتق
المولى الغايب سقط حصته من المبدل ولو وصفت المولى بدل الكتابة من الغايب لم يصح لانه ليس عليه شيء واعتق المولى
الحاضر سقط حصته واخذ الغايب حصته حتى لو لم يؤد رد رقيقاً ولا وان ادى الحاضر حصته لا يعتق لان العتق
معلق باداء الكل واذا ادى الكل لم يرجع على الغايب بشئ فان كونه ثبت امة وطفلاً لها وقبلت فادى ادى
لم يرجع وعتقوا يعني لو كاتب امة على نفسها وعلى ابنين لها صغيرين جبراً وليس جواز العقد على غيرها بطريق

بجاء

الولاية اذ لا ولاية للام على ولدها ثبت للامة ولكن طريق جوازها ان ذلك جاز عليها فقد وعليها تبعاً
سحق تأجيله كتابة الحاضر على عبد للمولى غايبه وايهم ادى لم يرجع على صاحبه بشئ لما مر ذكره المولى على الف
باب كتابة العبد المشرك اعلم ان عبدان للآخر مكتابة حصته بالن وبقية ففعله وبقية بعضه فذا ان
عز اي المقبوض للاخر ان على المكاتب الضمير المشرك في اذن للآخر الضمير بخصته وادى قوله فذا له يرجع الى الآخر
وقوله وبقية مجزور معطوف على كتابة بعض عبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب حصته بالف
ودره وبقية بدل الكتابة فكاتب ففعل عند بي حصة لان الكتابة تجزى عنه وليس لشريكه الضمير
لان بانه الفاشقة حصة لا ضمن لشريكه لانه بوضاه ولكن يسمى العبد بضمير التاكت وان ادى بعض الالف
او كله سلم وليس لك اكتب ان ياخذ منه نصفه وعند هذا الكتابة لا تجزى فيكون الاخر ذن مكتابة نصيبه اذنا بكتابة
كله فذا كاتبه يكون مكاتباً نصيبه حكم الملك ونصيب الشريك حكم التوكيل والاذن فيكون بدل الكتابة بينهما
ولذا قبض المكاتب شيئاً يكون بينهما قبل البيع وبعده ولو كانت بلا اذن له حق الفسخ عند الكل بين رجلين مكانة
جاءت بولي فاداه احد من رجلين جاءت باخر فاداه الآخر ففجرت فمضى اتم ولد للاخر وضمن نصف قيمتها ونصف عقر
لشريكه يعني اتم بين رجلين كاتبا فاداهما احد من رجلين فاداهما ففجرت فمضى اتم ولد للاول وضمن نصف قيمتها ونصف
عقرها وشريكه اي ضمن شريكه عقرها اي كل عقرها وفيه الولد وهو اتم وادى عقرها اليها اي الى المكاتبه صح
لان العقد حرها حال قيام الكتابة لا خصصها بنفسها فاذا انجز رد الى المولى لانه ظهر اختصاصه وهذا قول يع حنيف
وعند هذا اتم ولد للاول ومضى مكانة كلها للمستوف لان الاستيفاء لا يجمل الفسخ والكتابة تجمل ففجرت الاستيفاء وكتابه
وضمن الكتابة في حق التملك وهي لا ينفرد به والكتابة تنقسم فيما لا ينفرد به وعليه نصف قيمتها لشريكه عند بيع يوسف مكانة
لان على كل نصيب شريكه من المكاتب موصراً كان او مضمراً لان ضمان التملك لا يختلف بالبيع والاعمار وعند محمد عن الاداء
وعند هذا المبدل الكتابة على اعتبار الاداء والالف مستقيم فيجب الاقل ولا يثبت نسب ولد الاخر من الآخر لاني وطبقة صادف
ملك الغير ولا يكون الولد له بالقيمة ويقوم كل العتق **وله** ان الاستيفاء يقبل الجزى اذا وقع في محل لا يقبل النقل كالمدرسة
بين اثنين اذا اتموا لهما تجزى ويقسم الاستيفاء على نصيب المستوف والكتابة لا يسبيل الى الفسخ فاذا جاء بولي آخر
ودعه الاخر فقد ادى نسب ولداً نصيبها ملك له فيصح دعواه ويثبت نسب منه فاذا انجزت المكاتبه بعد ذلك جعلت
الكتابة كان لم يكن وثبت ان الامة كلها اتم ولد للاول لان المقتضى لتكامل الاستيفاء موجود والمانع من التكامل
الكتابة فاذا انسخت الكتابة على المقتضى علم من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار والبيع اذا سقط الخيار ثبتت الكتابة
الملك به من وقت وجوده فيضمن الآخر نصف قيمتها لانه على كل نصيبه تكامل الاستيفاء ونصف عقرها لوطبقة امة مشتركة
وبضمن شريكه كل عقرها وفيه الولد الاخر وهو حر بالقيمة لان الآخر غير له الموقوف لان وطبقة على طين ان
نصفها على حكم ملكه وطبقة بالبيع وبطلان الكتابة انه لا ملك له وولد الموقوف ثابت النسب منه حر بالقيمة ولكنه
وطبقة اتم ولد الموقوف حقيقة فله كل العقر فان لم يكملها الثاني وادى الثاني بطلان بولي بديرة عند فم اما عند فم

فان المسفلد عكسها قبل العنق وانما عند فلاته بالبحر ظهر ان كلهما ام ولد للاول وان لم يكن فيها ملك لم يكن شرط
 الصحة بطلان التدبير بخلاف نفقة المالك من حيث النكاح الظاهر كاف لنفوت النكاح ومضى ام ولد للاول ولله
 الصفة ودفعة ضمن الاول لشريكه نصف عمرها لو طيلة امه مشتركة بينهما ونصف قيمتها لانه يملك نصفها بالاستلزام فان
 حررها اي لامه المشتركة احد هما غنياً معجرت ضمن نصف قيمتها الشريك عند له نصف لان الاعناق عنه تجزى فيبقى
 نصيب الآخر مكاتباً ولا ضمان ولا سعاية ان مضى على الكتابة لان نصيب السالك لم يتغير عما كان عليه وبقي مكاتباً كما كان
 فلم يتلف شيئاً عليه فلا ضمان وعندهما يضمن لان الاعناق لا تجزى فيصحق كالكامل فلم ان يضمن ان كان موسراً ويستثنى ان
 كان معسراً لان ضمان الاعناق يختلف باليسار والاعسار لكن عند له يوسف يضمن قيمتها وعند محمد الاقل من نصف
 القيمة ومن نصف بدل الكتابة ثم اختلف على قول له يوسف فقال بعضهم نصف قيمتها فقة قال بعضهم نصف قيمتها مكا
 وهو الصحيح ورجع به عليه كرجع المصنف بما عرفت عليها عند له نصف لانه لما عجزت ورثته الرق صار مكاتباً لم يزل
 فيه فصار العتق متلفاً نصيب الشريك بالاعناق السابق بعد بين رجلين دين احدهما حر الاخر مملوك اي غنياً
 او معسراً الى حرته احدهما ثم يهد دين الاخر اعتق المدين او المستحق فيها اي في المسكين امانة المسئلة الاول فلاته
 لما دبر احدى اولاً اقترع على نصيبه وبيع نصيب صاحبه على ملكه فاذا اعتق حقه اعتاقه وفقد نصيب المدين وفي
 على ملكه فان شاء اعتق وان شاء استع كالدبي لم يدبر الا انه يتغير في النفي والسعاية قيمة مدين لان الاعناق صار ف
 المدين وقيمة تعرف بالرجوع الى تقويم المعومين واذا ضمنه لا يملك بالعتق لانه لا يقبل الاستعاق كما لو غصب مديراً
 وابتغى فانه يضمن ولا يملك وهذا لا اعتناق لم يوجب ضمان الا بعتقه العبد وان عند علم اذا دبره احدهما اولاً
 صار ملكه مدين او مكر نصيب صاحبه لانه لا يجزى وبطل تحريره لانه صار في ملكه الغير ويضمن نصف قيمته
 مؤثراً كان او معسراً لانه ضمان عكسك والامانة المسئلة الثانية فلان الاعناق تجزى عنه فاذا اعتق احدهما اولاً
 بقي نصيب المدين على ملكه ووجب حق التقيين او الاعناق او الاستسعاء لكن حق التقيين لم يجب الا بصفته
 التملك فاذا دبر نصيب فقد اختار الاستسعاء على ملكه عادة فلم يبق له ولاية التقيين لانه لو ضمنه لصار ذلك ضمان
 جناية فيصير تغير المخرج بغير خيار الاعتد والاستسعاء لانهما لا تافيان التدبير وعندهما لما اعتق نصيب احدهما
 او لا طلق كله لانه تجزى وبطل تدبيره الاخر لانه صار في الحر ويضمن قيمته ان كان موسراً وبيع العبد في ذلك ان
 كان معسراً او ضمن شريكه الاول فقط اي لا يضمن في الثاني وحده صورة العكس **باب الميراث والعنق مكاتب**
 عن عني اي شريك المالك ان كان له وجه سيقل اي دين يقيضه لا يبيح الحاكم اي لا يجعل الى تقيين نظر له وان
 كان للمولى حق الفسخ بالعنق عن نجم لما روي ابن عمر رضي الله عنهما في مكاتبته عن نجم ردة الى الرق الى ثلاثة ايام لانهما مئة
 ضربت لابل العبد كما شرط الخيار والمرد والا اي ان لم يكن له وجه سيقل عني الحاكم وفسخها بطلب سيده
 او سيده برضاه اي تفسخ الكتابة سيده برضاه المكاتب وعاد رقه معطوف على قوله منجها اي عاد الى احكام
 الرق من كونه مبيعاً وغيره لانفساح الكتابة وماله يله سيده لانه ظهر انه كسبه فان مات عن رقه اي عن مال

ينظر

في بديل الكتابة لم تفسخ الكتابة وقضى البديل من ماله وحكم بغيره حر الى بعتقه في آخر جزء من جزء حيوة والارث
 منه وطقت فيه هذا قوله ولادته من ماله وان معطوفاً فان على ماله بغير حكم بان ما بقي ميراث لورثته وحكم
 بعتق اولاده ان ولدوا بكتابة او مراهمة بكتابة وهذا قول علي وابن مسعود وروى اخذ علموا وقال زيد
 ابن ثابت تفسخ الكتابة بموته وموت عتق او ما ترك فلم يلاه وهذا قول الشافعي او كوتب هذا معطوف على
 قوله مات موهو وابنه صغير او كبير اجمرة الى بكتابة واحدة بغير اذامان من كوتب هذا ابنه صغير او كبير ابعتق واحد
 وترك والا بفسخ الكتابة وقضى ما عليه من ماله وحكم بعتقه في آخر جزء من اجزاء حيوة فيعتق ابنه بعتقه ويرث
 واما اذا كان الابن مكاتباً بعتق على حدة لم يرث الابن منه شيئاً لانه اذا كان مكاتباً على حدة لا يعتق ابداً بعتق
 باذنه فيتأخر عتقه عن عتق ابيه الى وقت الاداء فبين ان كان عبداً حال عتق ابيه فلا يرث لان الرق مانع
 من الارث وان لم يترك شيئاً ولولا كتابة ابيه سعى على جومه اي اذامات المكاتب ولم يترك مالا يفي بديل الكتابة
 وترك ولولا كتابة سعى بكتابة ابيه على جومه فاذا دى حكم بعتق ابيه قبل موته وبعقه لان الولد دخل بكتابة
 وكسبه وصار اداة كاداه ابيه وجعل كانه مات عن وقا وان شراه اي ان لم يترك وقا وترك ولله ما شترى
 في كتابته ادى البديل حالاً او دبر رقيقاً بغيره قبل له اما ان توفي بديل الكتابة حالاً او الارث في الرق عند له نصف
 وعندهما يؤديه على جومه لانه يكاتب عليه فيسعى على جومه كالولود المولود في الكتابة لانه صار بمنزلة حتى ملك المولى
 اعتاقه كاعتق المكاتب بخلاف ما يروى كسب المكاتب فانه لا يملك اعتاقه **وله** ان الاجل ثبت شرطاً في العقد فثبت
 في حق من دخل تحت العقد والمسمى لم يدخل تحت العقد لم يترك له لكونه منفصلاً وقت الكتابة عنه بخلاف المولود
 في الكتابة لانه متصل به وقت الكتابة وان ترك ولا مسمى حرة ودين يفي بديلها فيجوز الولد فقتضيه به اي بموجب الجناية على
 عاقبة امه لم يكن ذلك نجساً لايه وان احسم قوم امه وايه في ولاية فقتضيه به لعموم امه فهو نجس والفق ان القضا
 للمسئلة الا قوله يقرر حكم الكتابة لانه من حكم بقاء الكتابة ان يكون المولى المولى الام لان تعدد ابنته من موالى الاب
 لان الاب لم يعتق بعد والعقضاء يقرر حكم الكتابة لا يكون قضاء بنفسها واما المسئلة الثانية الاختلاف وقع في
 المولى المعهود او اذا استع على قيام الكتابة واستقامها لان الكتابة اذا استقضت كما قال زيد بن ثابت لم يفر المولى
 على موالى الام ومات عبداً وان بقيت كما قال علي رضي الله عنه الاب بالاداء واستقل المولى الى موالى الاب ولا يفر
 عليهم فانا قضي القاضي بالولاة لموالى الام كان قضاء فقتضيه بقتضيه فقتضيه فقتضيه فقتضيه فقتضيه فقتضيه فقتضيه
 قال دينا يفي لانه لو كان عتقاً لا يثاق القضاء بالحق بالام ترك الرق له وطالب سيده ما ادى اليه المكاتب الى
 مولاه من صدقة حتى لان الصدقة كانت ملكاً للمكاتب ثم صارت للمولى بالاداء وتبدل الملك كعتق اذ عجز
 ملك المولى كسبه ملكاً بعتق الملك ولما عند يوسف فذلك في الصحيح وان كان قيس فقتضيه بقتضيه ان يجعل
 لانه لا يبتدل الملك بالعنق عند بل يقرر ذلك للمولى بالبيع لان بيعه لا حيث نفس الصدقة واما المالك في فعل
 الاخذ لانه اخذ لانه ولا يجعل للمسلم ان يدين نفسه الا عند حاجته ولا يجعل لها شئ وان كان محباً لانه زيادة شرف

لان

الاكراه على الرهبة والصدقة اكرها على تسليمها وان قبضه مكرها لا اى ان قبض لثمن مكرها لا يكون ذلك اجازة
ورداً بقى اى على القابض وقد عتبه ان كان قابضاً بغيره وان كان هالكاً فلا يضمن لان الثمن كان امانة عند المكره لانه
اخذ ما ذن المشتري فلو اكره البايع لا المشتري وهكذا المبيع بغيره اى بغير المشتري ضمن المشتري بغيره للبائع
لان قبضه لم يفسد فساداً فكل من قبضه بغيره بالقيمة وله اى للبائع وهو المكره بفتح الميم ان قبض الباشاء من المكره او
المشتري فان ضمن المكره رجوع على المشتري بغيره لانه قائم مقام البائع باذنه الفيلان لان المضمون بغيره ملكاً للفيلان
من وقت سبب الضمان وان ضمن المشتري اى ان ضمن احد المتريين وقد نفى سبب المضمون فقد كل شرا بعد
لان ملكه باذنه الضمان فظهر ان باع ملكه بغيره لما قبله اى لا ينفذ ما كان قبله لان امتداد ملكه المشتري وقت
قبضه بخلاف ما لو اجاز المكره المالك عقداً منها فانه ينفذ ما قبله وما بعد لان المانع من النفاذ حقه وقد حفظ
حقه بغيره الكل جائزاً او بخلاف ما اذا اجاز المالك بيع العضوي واحد من الاثرية حيث يجوز ما اجاز
خاصة لان باع كل واحد منهم ملكه بغيره وقد صار لواحد منهم ملكه بائ بالاجازة فابطل الملك الموقوف لغيره و
هناك هنا كل واحد منهم باع ملكه اذ باع بيع المكره مفيد للملك عند القبض والمانع من نفوذ الكل حق المشتري اى
المالك فلا سقط حقه نقد الكل فان اكره على اكل ميتة او دم او لحم جزئى او شرب جزئى او ضرب او قتل لم يحل لان
الاجازة لا تنفذ في وقت قبضه او قطع حل لاحقة هذه الاشياء مفيدة بحالة الاحتيار لان الشرع كمنع حالة الضرورة
من التحريم بقوله الامانة اضطررت اليه فان هو ففعل ثم كان في الحصة لانه امتنع عن المبادىء فنفى ما اثم الا
ان باع اذ علم بالاجازة في هذه لان انكشاف الحصة خفاءً عما كان لهما فستدبر باجره فيه كجمل الخطأ
ما قول الاسلام اذ در خطب وعلم الكفر بقتل او قطع ورضى له ان يظهر ما امر وهو كلمة الكفر وقبلة مطمئن
بالاجازة فلا ينفذ في غير ما يشر فاما المشتري فخذوه ولم يتركوه حتى سبب التبريد وذكر الهمزة بغير غير تركوا
فما اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابي بكر فليل قال اجبه مطمئناً بالايان قال لم فان عادوا فاعتدوا على طائفة الغلب لايمان
وبلقية اقره ان صرحه قتل ولم يظهر الكفر لان مثلاً لانه لا يثبت الحصة صار باذنه لانه لا ينفذ لانه من الله من كان بالفرقة
فكان له بعد لم يرضى بغيره الى بغير النقل والقطع حتى اذا اكره بغيره لم يكن ذلك اكرهاً ولو اظهر ظلم الكفر
بلا خوف التلف بغيره وبين امراته ورضى له ان يملك مال المسلم بهما الى بالنقل والقطع وان صبر وقتل كان امضاً
لناتلاف مال الغير حرماً في نفسه ليقاد عليه فاذا صرحه قتل فقد بدل نفسه بغيره بالظلم وان اكره ففعل المكره عليه بالمعنى
والقرب لا يبعد لانه لا يوجب الاجازة ومن صاحب المال المكره بكسر الراء لان المكره به لا يملكه اخذه فكان المكره اخذ
المكره وان تلف ماله لا يملك اى ان اكره على قتل غيره بغيره لا يبعد لانه لا يملكه اخذه فكان المكره اخذ
كذلك عليه ذلك سواء وبنا ذلك المكره فقط الى والعصا على المكره ان كان قتل ماله عند له حقه ومحمد لان المكره ملجأ
حقيقه لان النقل فعل فكل محسوس ومضى قد خفف منه فيما اخذ بفعله وقال كبره لا يجب على واحد منها لانه المكره قاتل
حقيقه لا حاكم والمكره بالعكس فكنت البشرية في الجانبين ومنع نكاحه وطلاقه وعتقه لان التكلم بلسان الغير

كان من الغنى بغيره الى المكره ولا يملك المكره عليه بالمعنى
فكان انظر ففعل وقال في قوله المكره لانه القاتل

لا يمكن بيعه بكمه مقصوداً عليه لقوله ٢ ثلث جده من وطء المهر من النكاح والطلاق والعقاق ورجع بقيمة العبد
اى رجوع المكره على الذي اكرهه بغيره العبد مؤسراً كان او موهوباً لانه ضمان اتلاف والسعاية على العبد للثمن العتق
تفديته من جهة ماله فلا حق لاحد في ماله ولفظ المتبني ان لم يطأ المهر ان كان قبل الدخول فيه بالمعنى لان الطلاق لو وجد
قبل الدخول والعتبة يجب على الزوج للعتبة ورجع الزوج من المصلحة على الذي اكرهه وقد جرد لانه لم يطل لانه لم يكن
بعد الدخول لا يرجع بما ضمن على الذي اكرهه ونزله اى في ندره بغيره لو اكرهه على ان يوجب نفسه صدقة او صوماً لزمه ذلك
ولا يعمل فيه الاكراه لان النذر على المصلحة الفسخ ومالا يلحقه الفسخ لا ينفذ فيه الاكراه كالعقاق وميمه بان اكره
على البيني وهذا ايضا مما لا ينفذ الفسخ وطهر بان اكرهه على ان يظلم امرأته ولا يفر بها حتى يكون وانما هي لان الظاهر
لجباب المحرم كالاتلاق لان من عجز عن طلاق مطلقاً فيسقط فيه طهر والزهر ورجعته انما صحت بالاكراه
لانها استدامة للنكاح فكانت ملحقة به وايلاوه انما هي لانه عجز عن طلاق مطلقاً والمال والاكره لا يمنع كل واحد منها
وفيه فم اخذ الايلا انما هي لانه كالحجة والاستدامة والاسلام اى في تسليم المكره لان احد الركبتين وجد فيه فله الركبتان
الغنى احتياطاً فوجبا جازاً لوجود احتياطاً واما الرقة فيفقد الاعتقاد وقد وقع الشك في اعتقاده فلا يثبت بالتشكي احتياطاً
فوجبا كاسلامه طالعين لانه يعلى ولا يعمل هذا حكم القاضي لما فيها بينه وبين الله اذ لم ينفذ فليس في علمه بل اقل الرجوع
بغيره الوكره على الاسلام حتى لم يرجع عن الاسلام لا يقبل لانه لما عكست الشبهة اعتبرنا الاسلام ودرنا القتل لاحتمال عدم
الرقة لا ابراءه مديونة اى لا يصير ابراء المكره مديونة او كفيلاً وردت اى لا يبرأ من ردة فلا تبين من ردة اى روجه لان
الرقة تتعلق بالاعتقاد فان ادعت البيونة اى قالت زوجته اعتقدت بقتلك الكفر حتى ابريت على سائر كلمة
الكفر وقال لظلمتها او قلبي مطمئن بالايان عقد الزوجية لان شكوك التفتت ولونى على خدي حنيفة
الاذا اكرهه سلطان لان الاكراه لا يوجد من غير السلطان عنده وعند من لا يحد وقد ردت على ذلك **كتاب طلاق**
وقدوة النكاح ودره الشرع منع نفاد نفق قولي وبسم الصغير والجنون والورق فلم يصح طلاق حتى ويجنون
فلم يصح على صيغة الجوهول اى الجنون الذي لا ينفق **كتاب طلاق** فان نفقه بغيره لا ينفق ان الاهلية والتمييز والحيث
الغير المميز كالجنون واما نفق البينة المميز فينفذ ان كان باذن الويلان فان نقصان عقله يجرى باذن الويلان هذا اذا كان
نفق متردداً بين النفع والنفق واما نفقه في الفسار كالطلاق والعقاق لا ينفذ باذن الويلان ونفقه اى اعتاق
الصبي والجنون واقارها وفتح طلاق العبد لقوله عز لا يملك والامكان بالطلاق واقراره في حقه نفسه لقيام اعلمته
لكونه مطلقاً لانه حق سيده لان اقرار الانسان لا يقبل على غيره الا بولاية ولا ولاية للعبد على سيده فلو اقر بما لا
الى عتقه لوجود المانع وهو حق المولى وبالفق لان وجده وقد دخل بغيره لو اقر على نفسه بغيره او قضاى لزمه طلال
لان بيعه على اصل الحرية في حق المولى والعصا من انهما من خواص الانسانية والعبد ليس بمملوك من هذا الوجه بل علو ك
من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بها فان قبل قوله عز لا يملك العبد الا بالطلاق ويقبضه ان لا يملك الا
قرار ببلده ودانقصا من قلنا لما بيع على اصل الحرية فيه ما يكون هذا اقراراً لا اقراراً للعبد ومن عقد منهم اى باع

منه لا او شوي وهو يعقله اي يعرف ان البيع جالب للثمن سالب للبائع والشراء جالب للبائع وسالب للثمن اعان
وليه اوضح فان اتلفوا شيئا ممنوعا عن الاتلاف لم يلزم له ما لا يغيره من الاتلاف فان اتلفوا شيئا ممنوعا عن الاتلاف لم يلزم له ما لا يغيره من الاتلاف
فان علم القصد من الشيء والممنوع الا ترى ان الحائض المائيل بعد الاكل اذا اتلف به شيء فليس صاحب الحائض وان عدم القصد
من صاحبها سقط عنه ولا يلزمه جرم مكلف بغيره وهو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى والتفكير من عادة البدن
عند الجحفة ولا يلزمه نظر الى كماله بل انه حر مكلف وزجره اهدار القيمة وهو اخر له من يتدبر ماله وفسق
ودين يخرجه على الفاسق بسبب فسقه اذا كان مصليا له ماله عندنا والفسق الاصلي والطارى سواء لان الفاسق
اهل للولاية فيكون اهلا للشفقة ماله وعلى المدين بسبب دينه عند بيع حصة وقال لا يلزم المدينون بطلب الغرام
لان بيعه نظر للغرام ولم ان يخرجه اهلا لادامته فهو اخر له فيما يحتمل الفسخ والشراء والاداء والرهبة
واما فيما يحتمل كالتلف والعقاق والشك في غير جاز اتفاقا ووجه من ان كل من السفيه والمدين بعد جرمه ما قد قبله
اي قبل الجرم من الشرفا عند بيع حصة لبطان جرمه فينفذ اقراره ومبته بغيره ماله وعند ما لا ينفذ على لعمري
على بل اي يلزمه ما جرم وهو الذي يعلم الناس للبليل وطبيب جاهل فيفسد ابدان الناس ومكارى مفسد
تبلغ اموال الناس لانه اذا امانت دابته الطريق لا يمكنه شراى اخرى ولا ينجي ارحا فيندفع الاعلى بالادنى
فان بلغ غير رشيد لم يسلّم اليه ماله حتى يبلغ حشا وعشرين سنة ووجه تفرقه قبله وبعد الفسخ المجرى ووجه قبله وبعد
عائذ الى مصدر ببيع يسلّم اليه ماله ولو لا رشيد لو للوصل عند بيع حصة لان المنع كان لرجاء الناوب فاذا بلغ ذلك
السن ولم يتادب انقطع عنه الرجاء غالبا فلما منع للحي بعد فلا يمنع ابدا ولا يسلّم اليه ماله حتى يونس رشده
لان علته المنع هو التسعة فيبقى ما بقي كالصبا وحسب الفاضل المدين ببيع ماله لدينه وقصته ورواه دينه من دراهمه
يعني اذا كان دينه دراهم وماله دراهم وقصته القاضية دينه عن ماله بغير امره لان للغيرم حق الاخذ بل رضاه والفاخر
ان يعينه وباعه ونايته لدراهم دينه وبالله عكس حسنا وكان القياس ان لا يبيع لان الدراهم والدنانير جنسان
مختلفان وجه الاحتساق انهما متحدان في القيمة فيباع كل منهما لاجل الآخر لا عرضة ابي لا يبيع القاض عرضة وعقار
لان الناس في الاعيان اعراض فلا يجوز للقاضي ان ينظر لغير ما عليه وجه بلغة الترتيب واما النقود فوسائل ولا عرض
في اعيانها بل في ما يترها ومن افسد مع عرض شراء فباعه لموة للغيرم صورة رجل اقل وعنده متاع لرجل ابتاعه
منه ولم يؤد الثمن وفيما جدد المتاع اسوة للغيرم فيه لان حق الفسخ باع عن تسليم المبيع وهو اصل حتى يشترط
وجوده حال البيع لا يدل على ثبوت حق الفسخ بالعجز عن تسليم الثمن وهو يتبع حتى لا يشترط وجوده **فصل**
بيع بلوغ الفلاح بالاحتلام والاحبال والازال والحارية اي بلوغ الحارية بالاحتلام والحلي فان
لم يوجد واحد منهما لم يمتعه بتم له ثمانى عشر سنة ولها معطوف على ما اى وحتى يتم لها سبع عشرة سنة وقال لا يفرها
اي الفلاح بل بالحارية كحصيل بلوغ يتنام خمس عشرة سنة وقولها رواية عن ابي حنيفة وبه يفتى قوله
ولا يفرها ما لا يفرها بالبيع هي احسن حتى يبلغ الشدة واشد الصبغة يتنام ثمانى عشر سنة كما قال ابن عباس

مرور

انه

وضه

ولها ان العادة الغالبة الى العلامات تظهر هذه لالة فجلنا المدة العلامة رخص من لا يظهر للعلامة رخص
واذا مدد في مدة الفلاح امكان حصول البلوغ اثنا عشر سنة ولها اي ادنى مدة الحارية سبع سنين فان ادها
اي قارب البلوغ فقالا بلوغا قد لا لا يعرف الا من جهتها وهذا كالمبلغ حكما **كتاب المأذون** الاذن من
على واسقاط الحق في يعرف هذا معطوف على مقدار بيعه اذا كان للمولى ينقل عن الجي لم يتصرف العبد بنفسه بالعلية
يعني يعرف بالمالكية الذاتية والعلية لنفسه فلم يرجع بالعهد على سيده ملة لتفريع على قوله يتصرف يعني لا يرجع
على طعه من العهدة عن اذا الثمن وغيره على المولى ولو كان نائبا عنه لرجع كالكيل ولم يتوقت هذا اياها اثر
الاسقاط فان الاسقاط لا يتوقت فبعد اذنه يوما مادون حتى يحل عليه يعني اذا اذن له يوم ما يكون مادون
ابدا الى ان يوجب الجي ولم يخص بنوع هذا ايضا بان الاسقاط فان اذن في نوع ثم اذنه في الانواع
ويكون مادونا في جميع التجارات وثبت الاذن بعد دل سيده ببيع وشراى وسكت ولم يفرقه مادون
في جميع التجارات لان العادة جرة بان من لا يرضى يتصرف عبده يرضى ففعل سكتهم اذا نادى فقالا للفرع عن الناس
خلاف مالا اذن بشراى يعني لا تصرف مادونا مالا لانه لا يحد اهم لا اذن ولو صار مادونا بهذا الغدر يتقدر
على المولى لحدام المالك لحد جوارهم ورجا فلما اذن مطلقا اي قال اذنت لكم التجارات ولم يقيده ببيع بنوع
كل تجارة منه لان المراد منه جميع التجارات فيبيع ويشترى ولو بقيت فاحض عند بيع حصة وقال لا يجوز لان العبد
الفاخر جاز مجرى الفسخ المأذون في بيع من الرضى من الثلث كسائر التبرعات **وله** انه تجارة لا يبيع لانه واقع في
ضمن عقد التجارة الواقع في ضمن الشيء الحكم ذلك الشيء المأذون في حق التجارة ملحق بالاجاز لانه لا يتصرف
لنفسه عليه نعم لا يحكم الامر وبكل بهما اي بالبيع والشراى لانه من توابع التجارات وبرهني لانها من توابع
التجارة اذا الاول ايقاد والثاني يستفاد وينقل الارض المراد منه ليعتادها فلم ان يشتجر الارض والبيوت لان
كل ذلك من عادة التجار وياخذها من ارضه لان العبد ان كان من قبل فهو كالتجار الارض وان كان من قبل
رب الارض فهو اجارة نفسه انه يملك كلا الوجهين ويشترى يذرا يورده لانه ينفذه به الترخ قال وم الارض عينا
ويشاكل عنان لانها من مبيع التجار فقدم لان معاوضة المالك غير جاز لانها مستقنة الكفالة وهو لا يملكها
وهو الكفاية شركة العنان اما تفصح منه بالنقد والسيبة اما لو اشترى العبد المأذون فان له في التجارة شركة عنان
عنان يشترى بالنقد والسيبة بينهما لم يلزم من ذلك السيبة وجاز النقد لانه في السيبة مع الكفالة عن صاحبه المأذون
لا يملك الكفالة وليس في النقد مع الكفالة عن صاحبه فيتعقد ما يملك لا يقدر مالا يملك ويدفع المال مضاربة
وتأخذ مضاربه لانه من عادة التجار ويشترى ويورث نفسه لان كلاهما من باب التجارة ويترتب دونه وعقبه
لان ضمان الغصب ضمان معاوضة لانه يملك في المال فكان ملحقا بالتجارة ودين لانا الاقارب من باب التجارة
اذ لم يبيع لا يشتب النامي من معاوضة ويهدى طعما يبيرا قال بعض المتأخر ان كان مال التجارة مثلا عشرة
الآف درهم فاخذ منها ثمانية عشر دراهم كانت ببيعه وفي الفتاوى الصغرى المأذون بملك التبرعات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما كثر من بطلان قليل أو كثير فالزيادة لا تسلم للمولى كونه من ماله مع المولى بحق الغرماء ويكون المولى بالزيادة
 حظ الفضل وان شاء ينقض البيع شيئا منه لحق الغرماء وبطلان غنمه لو سلم مبيع قبل قبضه بغير اذات المولى قبل قبض
 الثمن بطل الثمن لان تسليم المبيع سقط حقه فلو بقي الثمن بقي دينه العبد فالمولى لا يستوجب عليه عيبا
 بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا فان المولى احق بذكر الثمن من الغرماء لانه بالعقد ملك العرض بعينه فلا يجب دينه ذمته
 وله حبس مبيع غنمه الى المولى ان حبس المبيع حتى يستوفى الثمن لان البايع له احق حبس المبيع حتى كان احق من الغرماء
 لان البيع يزيل العين عن ملك البايع ولا يزيل ملك العبد ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملك العبد للمولى على ما كان حتى يستوفى الثمن
 وفي اثناءه مذبذبات وحق اعناق المولى العبد الماذون حال كونه حديوثا سواء كان الدين محيطا لملكه او لا لان الذات قابله
 ونفاذ الحق بغير غلبه وهن السيده الاقل من دينه وقيمه لانه بالاعناق فوت عليهم عملا تعلق به حقهم ولا وجه لرد
 العتق حقيقة المكفر فاجب الضمان دفعا للفرار عن الغرماء والعبد مقفل دينه معتقا اي ما بقي من الدين طول العبد
 بعد حقه لان الدين ذمته ولم يلزم المولى الا بقدر ما ائلف من حقهم بقي الباقي عليه كما كان فان بيع عبده ودينه محيط
 برقبته وعتقه المشتري فاجاز الغرماء بيعه ولم غنمه او غنم المشتري او البايع قيمته بغير اذات المولى وعليه دينه محصور بقبضه
 وماله وقبضه اما المشتري وبقيته فان شاء الغرماء اجازوا البيع واخذوا غنمه وان شاءوا خففوا المشتري والبايع قيمته لان
 كل واحد منهما متعلق بالبايع ببيع وتسلم الى المشتري بالقبض والتعيب هذا اذا باع بغيره لا يبيع بدونه وبدون اذن
 الغرماء والدقيق حاله ما اذا كان خلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان على المولى ثم ان غنمه المشتري رجع بالثمن على البايع
 وان غنم البايع قيمته سلم له الثمن ولزم البيع وانما فيه بقوله وغبته المشتري لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم
 ان ينقضوا البيع الا ان يقض المولى ديونهم لان حقهم يتعلق برقبته فان غنمه اي الغرماء البايع ورده عليه يجب رجع
 البايع على الغرماء بقبضه وعاد حقه اي حق الغرماء في العبد بغير اذات الغرماء البايع قيمته ردت على المولى يجب للمولى
 ان يرجع بالقيمة على الغرماء ويكون حق الغرماء في العبد لارتفاع سبب الضمان وهو البيع والتسلم وهذا كالفاسد باع
 وسلم وهن القيمة لم تسد عليه بغير كان له ان يرد على المالك ويسترد القيمة فان باعه بغيره سلم على يده بغيره فله ان يرد
 لم يصل غنمه اليه بغير اذات الغرماء من رجل واعلم بالدين وجاء الغرماء بعدما قبض المشتري العبد فله ان يردوا البيع
 لتعلق حقهم بالرقبة المستعارة او ببيعها وبالبيع فان هذه الخيرة وان وصل اليهم الثمن ولا حاجة بالبيع الى ليس
 ابرودا البيع حقهم يتعلق برقبته العبد بقبضه اذا لم يصلوا الى الثمن قال قاضي خان فاوله اذا باع بغيره لا يبيع بدونه
 منهم وبعد البيع لا يمكنهم استنعاؤه فملك المشتري وكان لهم ان ينقضوا البيع وان كان في الثمن ورا بدونه
 لا يكون لهم ولاية نقض البيع وانما قال المصنف معلل لان البايع اذا علم المشتري ان على العبد دينه والمشتري دفع
 بذلك سقط حياؤه الرد بغير الدين حتى يقع البيع لازما فيما بينهما وانما لم يكن لازما حق الغرماء فلم له ولا نقض
 البيع قيد بقوله ولا حاجة لانه لو كانت قائما ان يرد على المالك او ينقض البيع ولا حاجة للغرماء المشتري منكر دينه اي
 حال كون المشتري منكر دين الغرماء ان غاب بالبيع لان الدعوى تضمنت صحة العقد وهو قائم بالبايع والمشتري
 فيكون العتق قضاء على الغائب فلا يجوز ولو اشتري وباع ساكتا عن اذنه وجره فهو ماذون بغير اذات الغرماء فله ان يرد
 كالمشتري ولم يجر شي فهو ماذون والعين ان لا يثبت الاذن لان السكوت محمل وعلى المصنف ان يثبت لان الظاهر انه
 ماذون حلا لامر المسلمين على الصلح ما لم يكن ولا يثبت لجواز الا بالاذن فوجب ان يجل عليه قوله ساكتا عن
 اذنه ليس بعبد ولو اخبره مولاه اذن لم فالحكم كذلك وكذا القياس ان لا يثبت لانه محذور دعوى منه وعلى المصنف ان
 يثبت لان ذلك ضروري واقامة الحق على انه ماذون عند كل عقد غير ممكن والناس تفاوضوا بذلك واجماع المسلمين
 جهة يتركه كبه القيس ولا يبيع له دينه الا اذا اقر سببه باذنه بغير اذات المالك في الكسب فاما بيع رقبته فغير حلال

ملكه

وبعد الاذن وان قال موهجور فالقول له بملكه الاصل فيه المسوط شيخ الاسلام لو ان الغرماء اقاموا البيعة ان العبد ماذون به
 له الثمن والعبد موهجور والمولى غائب لا تقبل بيعة ولا يبيع رقبته العبد ماله من وان اقر العبد بالدين فباع القاض كسبا
 وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى واكثر الاذن فان القاض يطلب الغرماء بالبيعة على الاذن فان اقاموا والآفة وا
 على المولى جميع ما قبضوا من كسب العبد ولا ينقض البيوع التي جرت من القاض في كسبه ويؤخر ديون الغرماء الى
 ان يقبض العبد وتعرف البيعة ان تقع اي ان كان نفعها حقا كالسلام والاسهاب في بلاد اذن فان قرأ الطلاق والعتاق
 والهبة والصدقة لا اي لا يملك البيعة وان اذن به المولى ان للموصل وما يقع وقدر كالمبيع والشراء والاجارة والتكليف وعلق
 باذن واية لان البيعة العاقل ينسب البايع من حيث انه عاقل متميز وبنيته الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم يتوجه
 اليه لطلبه ونفعه لا تصور وللغير عليه ولاية فالحقناه بالبايع في المنافع المحصورة والمحصر بالطفل في المنافع المحصورة
 وفيما بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبايع عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر لانه الاذن ولكن قبل
 الاذن يكون منعقدا على اجازة المولى بشرطه اي شرط كون البيعة ماذون ما باذن واية ان يعقل البيع سائلا للملك و
 الشراء حاله اي للملك ويعرف الغنم اليسير الفاحش وولته ابوه ثم وصية جده ثم وصية اخيه او وصية اي من بعده
 القاض سوا كان الصغيرة عيال هؤلاء او لم يكن ولو اقر على ما معهم من كسبه بغير اذات الغنم الماذون بدين او غصب
 او كسر مال المالك او اذنت بان اقران ما ورثه من ابيه لانسان في غنم ظاهرا والرواية لانه بالنظام راي المولى الحق
 بالبايع وكل واحد من المالكين ملكه فارجح حاجة الغير فيبيع اقران فيها وعرضه ان لا يبيع اقران فيها
 ورثة عن ابيه لان حقه اقران كسبه طاعة الى ذلك في القارات ولا حاجة في الموروث عن ابيه **كتاب الغصب**
 هو اذ مال اختر زبه على ليس بمالك كالمدينة متقوم احترز به عن المهر محترم احترز به عن اقل مال الخيانة والحرمان
 بلا اذن ملكه ماله احترز عن الوديعة يزيل يده فيده لان الغصب عند محمد والشافعي بانبات اليد المبطلة و
 ثمة للظالم تظهره مسائل منها ان زوايد الغصب مضمونة عند محمد لان اثبات اليد المبطلة وجد وغير مضمونة
 عندنا لان ازالة اليد لم يوجد ومنها ان العقار يكون مضمونة عندنا وعندنا لا ومنها ما ذكره المتن وهو قوله
 كالحرام العبد وحل الدابة غصب لوجود ازالة اليد المحقة لا جلوسه على الساطي اي لا يكون جلوسه على ساط
 الغير غصبا لعدم ازالة اليد وعندنا يكون غصبا لانبات اليد المبطلة وحكمه الا ان من علم اي حكم الغصب المأثم
 عند العلم بانه مكره المضمون منه وان كان بدون العلم بان يخل اذ المأخوذ ماله حكمه المعزوم دون المأثم لانه معذور
 لعدم فهمه قال الله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطا به ولكن ما تعمدت قلوبكم ورد القيس قايمة بغير يجب على الغا
 صب رد عين الغصب وسبق على المالك والغرماء هالكه بغير يجب عليه الغنم اذا هلك الغصب وجب المثل
 في النخل كالمكيل والموزون والعدوى المتقارب فان انقطع الغنم اي جنس الغنم على السوق لا عن دور المالك
 فقيمة اي يجب على الغاصب قيمة يوم قبضه لان المثل نوعان كامل وهو المثل صوتية ومعنى وهو الاصل في ضمان
 الغنم وان فاقه وهو المثل معن والقيمة والقار لا يكون مشرقا مع احتمال الاصل لانه عن المثل الكامل ولا ينقطع
 الاحتمال بالانقطاع بل بالمضمونة والعقضاء وز غير المثل بغير اذات الغنم عا لا مثل له يجب قيمة يوم غصبه
 لان هو السبب كالعدي المتقارب مثل البعير والرتان فان ادعى المالك اي الغاصب هلاك الغنم بغير حجب
 حتى يعلم انه لو بقي اظهر ثم قبض عليه بالبدل لان الحلف متعلق بالعين وللناس اغراض في العين ولا يقبل قوله والمالك
 حتى يحصل عليه المثل الا ان يضمن المدة او باقاة البيعة والمدة موكول الى راي القاض بشرطه اي شرط تحقق الغصب
 كون الغنم غصبا لان ازالة اليد انما يكون فيما ينقل ولو غصب عقارا فملكه بغيره بان غلب السبيل على الارض
 فبقيت تحت الملة او غصب دارا فهدمت باقية سماوية لم يضمن لان معنى الغصب لا يتصور في العقار فلا يضمن الغنم

وبكسعت فليس باعاض لان رغب فيها بشئ دون من ورغب عن حياوة بعض دون بعض ثم شهد عند القفا
لتعلق الحق ثم اوعى من معه فلو ان العقار من بايع او مشترى ولو لم يكن الدار ليد البايع لا يبيع الا شهدا عليه
لانه لم يبق له ولا ملكه فصار كالايجبة قوله امشترى معطوف على قوله بايع يفهم منه ان الاستدانة على المشتري انما تكون
اذا كان العقار رايه لكان المعزوم من مجمع البحرين وغيره لانه ليس بشرط بل يشهد على المشتري وان لم يكن العقار
رأيه لانه ملك للبيع فيقول انشترى فلان هذه الدار وانما سكتها شفيعها وقوله كسبت طلب الشفعة واظهرها الآن
فاشهد واعلم وهو طلب اشهاد اعلم ان هذه الطلب انما ثبتت عند التمكن من الاشهاد حتى لو تمكن ولم يشهد
بطلب الشفعة ولو لم يتمكن بان كان الشفع في الطريق ولم يجد احد يؤكله فشهد على شفيعه ثم يطلب عند قاضي فيقول
انشترى زيد وادى كذا بين معرفها وحملتها وحدودها وانما شفيعها بدار الى كذا امره يتم الى باخرم جواب الامر
وهو طلب تكميل وحضومة وبقاخره لا يبطل الشفعة لان حقه قد قدر شرعا فلا يبطل بقاخره كسائر الحقوق
الا ان سقطها بلباسه وفي الكافة عليه التقوى وقال محمد اذا اشترى بطلت وهو قد زفر معناه اذا
كتمها عن غير عدد كالمريض لو جلس وخوها لانه لو لم يسقط حقه بباخره لمقدمه ابد التفرع به المشتري لانه يتفرع
علمه التفرع محققا ان ينفق الشفع ثم يفرق بالشرع وقوع وانما قدر بالشرع لانه حكم الاجل وما دونه عاجل بل ليل
السكوب يفرق ولو علم انه لم يكن في البلد قاضي لا يبطل شفعة بالتاخير بالاتفاق لانه لا يمكن من الحضومة الا عند
القاضي فكان عذرا واذا طلب مثال القاضي لمطم فان لم يكن على ما يشفع به اي بالكلية الشفع الدار المشفوعة بها او تكل عن
المطعم العلم بانه ما كل كذا وانما يخلف على العلم لانه لا يخلو على ما يدعي او يرضى الشفع اي اقام بينة على انه ملك الدار
المشفوعة بها سأل عن الشراء الى شال القاضي المذبح علمه انشترى الدار المشفوعة فان اقر او تكل على الخلف على الماخذ لو السبب
بغير ان عن الشفع عن اقامة البينة بخلاف المشتري بالله ما شترت هذه الدار او بالعلم ما تحققت هذه الدار شفعة من الوجه
الذي ذكره فالاول الخلف على السبب والثاني على الماخذ وقد مر بانه لا دعوى او برهن الشفع فيه ليهي الى الشفع
بالشفعة لان ايجز الشفع الثمن الى مجلس القاضي ان الوصول وقت الدعوى فاذا قضى القاضي بالشفعة لزمه احضاره
اي احضار الثمن وهذا ظاهر رواية الماهل ومحمد انه ينفق حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية لجوابه ان يكون الشفع مطلقا
فتوى ما ان المشتري وجه الظاهر ان الثمن قبل القضاء غير واجب عليه فلا يجب احضاره لان الاحضار للتكليم والابح
علمه تسليم قبل القضاء او المشتري حسب الدار ليقبض ثمنه او يبيع اذا قضى القاضي بالشفعة قبل احضار الثمن فليشترى ان
يجس الدار عنه حتى يسقو الثمن لانه لا منزلة البايع والمشتري فلو قيل للشفع ان الثمن يخر لا يبطل شفعه
لنا كدها بالقضاء ولا يبيع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفقه البيع بحضرة ويقض بالشفعة والعهد ببلعطف
على الشفعة على البايع هلا متعلق يقض بغيره عند الاحتجاج يكون عهده الثمن على البايع فيطلب منه لان الملك للمشتري
والبيد للبايع والشفيع يريد الاحتجاج فتها جيفا والقاضي بهما للشفيع فيشترط حضورهما والشفيع حيا الرونة و
العيب وان شرط المشتري البراءة ان الوصول منه اي من حياز العيب لان الاخذ بالشفعة غير لزم للمشتري لكون الشفعة
الم فثبت فيه الحياز لكان الشري ولا يسقط شرط البراءة من المشتري ولا يفرقة لان المشتري يثبت عن الشفع
فلا يجل شرطه ورويته حقه وان اخلف الشفع والمشتري في الثمن صدقه المشتري لان الشفع يدعي الاخذ
عند نقد الاقل والمشتري يترك والقول للمتكرم مع يمينه ولا ينجح القان لان الانقضاء هنا والتجاذف غير مورد للنق
انما يكون اذا ادعى كل منهما حقا على الآخر فالمشتري هذا لا يدعي على الشفع شيئا ولو برهن ان الشفع
احق به لواقاها ما البينة فالبينة للشفيع عند له حقيق ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري لانها يثبت
زيادة الثمن والمثبت للزيادة اولى بالقول كما لو اختلف البايع والمشتري ولما لا تنازع بين البيتين

عقب الشفع الا ترى انه لو اشترى ثمنين مرة بالف ومرة بالعين كان للشفيع الاخذ بايهما شاء فيحصل له حق
الشفيع كان الشرط يثبت ثباتا فياخذ بايهما شاء بخلاف البايع والمشتري لان العمل بالبينة عن غير ممكن
فالعقد الثابت لا يفسد الا في الاول باخرها وقدرنا الى الترجيح بالزيادة وهذا الفسخ لا يظهره حق
الشفيع فامكن اعتبار البينة في حقه فلا يضر الى الترجيح وان ادعى المشتري ثمنها وبايعه اقل منه فلا
فمن اي حال ان البايع لم يقض الثمن فاليقول له اي اخذها الشفع ما قال البايع لان الثمن ان كان
كما قال البايع فظاهر وان كان اكثر كما قال المشتري فقد خط الثمن عن المشتري ولخط عن المشتري خط عن
الشفيع ومع قبضه للمشتري يعني ان كان البايع قبض الثمن اخذها بقوله المشتري ولم يثبت الى قوله البايع لان
حكم البيع في حق البايع فكما انتهى لوصول الثمن اليه فصار كالايجبة فلا قدر له بعد بيان مقدار الثمن وبقي الاختلاف
بين الشفع والمشتري فيكون القول للمشتري واخذ من خط الكل بالكل يعني لو خط البايع كل الثمن ياخذ الشفع
بكل الثمن لان هذا الخط غير ملحق باصل العقد لانه ملحق بقسط البعض فلا يملك باصل العقد ويؤخذ
لخوط من ان يكون ثمنيا فياخذها الشفع بما بقي من الخط ورا الشرا بثلثي مثلي كالمشتريها بثلثي او مملون اخذها
بثمنه لقدرة على المثل فبغيره بالقيمة يعني لو اشترى اها بعرض اخذها بقيمة العرض لعمد عن المثل الكا مل في عقاره
اي في شراء عقار بغير اقل كل بقيمة الاخر يعني اخذ شفيع كل واحد منهما بقيمة العقار الاخر لانه يملك وهو من ذوات القيم
فياخذ بقيمة ورا ثمن مؤجل بخلاف طلب الشفعة في الحال واخذها بعد الاجل يعني اذا ابيع دارا بثلثي مؤجل فللشفيع
الحياز ان شاء اخذ بثلثي حال وان شاء صبر حتى يقضى الاجل فلا يضرها وان ياخذها في الحال بثلثي مؤجل لان التاخر
ان ثبت شرطا لا ينفذ فيه العقد فلا يثبت في حق الشفع والوفاء به في حق المشتري لا يكون دفعا في حق الشفع لتفاوت
الناس في الملااة والا جلي ليرجع صيف الثمن لانه حق المشتري على البايع وصار كما اذا اشترى شيئا مؤجل ثم ولاه غيره
لا يثبت الاجل بغير الذكوة ههنا ولو سكت الشفع عن الطلب بطلت الشفعة لان حقه في الشفعة قد ثبت بدليل
انه لو اخذ بثلثي حال كان له ذلك والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل شفعه ورا شراذمي من ذقني دارا
بحر او خنزير والشفيع ذقني اخذها بمثل البحر وقيمة الخنزير لان البيع بالبحر والخنزير في حقه عند من فياخذ المثل و
بالقيمة ثمن الثمن والشفيع المسلم بقيمة كل يعني ان كان الشفع ممل اخذها بقيمة البحر والخنزير فلا من من ذوات القيم
واما الخنزير فلان المسلم عاقر عن تسليمها وسجلها بثلثيها فالتحق بذوات القيم وان كان شفيعها مسلم او ذميا اخذ الذي
لصفها بمثل نصف البحر والمسلم بشفيعها بنصف قيمة البحر اعتبارا للبعوض بالكل فلو سلم الذي اخذها بنصف قيمة
البحر لانه غير تكميل عن الخنزير لانه فياخذ بالقيمة كما لو كان مسلما عند العقد وانبأ المشتري وعرضه بالثمن قيمتها
مقتضى عين كانه العصب او كلف المشتري فلهما يعني اذا اشترى المشتري وعرض ثم يقض للشفيع بالشفعة فهو بالخيار
ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والقوس فيقول عن اي مستحق الفلج فان شاء كلف المشتري فلهما
ورجع الشفع بالثمن فقط ان بني او عرس ما تحققت لانه ظهر ان اخذ بغير حق ولا يرجع بقيمة البناء والقوس
على البايع ان اخذها ثمن ولا على المشتري ان اخذها ثمن لان الرجوع بقيمة البناء انما يثبت لدفع الضرر
والبايع التزم السلامة للمشتري عن الاحتجاج فصار المشتري موقرا من حيازة البايع ولا عذر
في حق الشفع لانه يملك على صاحب اليد جبر بغير اختيار منه فلا يرجع وبكل الثمن ان حوزت يعني اذا اهدم
الدار او احرق بناؤها او جدد الشجر اي شجر البستان بغير صنع اجد فللشفيع ان ياخذها بكل الثمن
لان الثمن مقابل بالاصل دون الوصف والبناء وصف وتبع ولهذا يدرج في بيع الارض من غير ذكرها فاذا
فات البناء فقد فات ما هو تبع فلا يسقط بشئ من الثمن واخذ الوصية لا النقص بحضرة انا هدم المشتري البناء

ہو

لانه جزء وهو اولى الخراب او خفا او فحم كذا او قطع وطونها او يدر بما ينتفع به ياتيا اي شئ من الجاهل ما ينتفع به بغير العلم
مع بقاء لانه لو دفعه وانقطع به بغيره جان فكذا اذا اشترى به ما ينتفع به بغيره فلعله حكم المبدل لا بما ينتفع به مستهلكا
اي لا يشترى به ما ينتفع به بحال كونه مستهلكا كل وقت وغو اغنيا بالبيع بالدرهم لانه تصرف على قصد القصد والمهر بمقتضى القدر
الصحة فان بيع العلم او الجاهل به انما لا ينتفع به الا بالعلم كذا وبالدراهم بغيره لما تران القرينة انتقلت الى بدل ولو علم انشأن
ودفع كل شاة صاحبها بغير علمه اي في غير علمه ولا ضمان عليها لهما انا والقبول ان ضمن مقبولا فهو قوله زفر لانه مقبولة ذبح شاة غيره
فيضمن مكن ذبح شاة العقاب وجه الكفاية انا اذ اعلمتها بالماخوية فقد صار مستغنيا بكل واحدة المستغنية به ايام الفخر لانه لا يملك
يقوت بعض الوقت وربما يعترف له عاصي ويعني من اقامتها ايام الفخر فكان البائع محققا مقصودا مسقطا لموته الذبح
فكان اذ ناله دالة الاذن دالة كالاذن ان اقصاها كمن ذبح شاة شد العقاب رجلا وصوت التفتيح بشاة الغصن
لانملكها عنداها الضمان مستند الى الغصن السابق فكان التفتيح واردة على ملكه لا لوديعة اي لا لبيع التفتيح الشاة التي
لانه بغيرها بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد الذبح فكانت التفتيح واردة على ملك الغير وضمنها **كتاب الترافعة** ما كان حراما
عند محمد ولم يتلفظ به لعدم القاطع اي ان لم يطلق عليه محمد لفظ الحرام لانه لم يجد فيه نصا قطعا وعندنا الحرام اقرب هذا
هو المكروه كراهة خريم واما المكروه كراهة تنزيه فالي لئلا اقرب فتنبه المكروه الى الحرام كنبه الواجب الى الفرض **فصل**
الاحل فرضي ان دفع به هلاكه وشا جود عليه ان امكنه من صلواته قائما ومن صومه لقوله ومن ان المؤمن ليجزى على شئ حتى العقوبة
يرفعها الى فيه وطالب عنه مرفوع لانه سبب يتوصل به الى اقامة الفرائض فيكون سببا للثواب ومباح الى الشيع ليزيد قوله
لا جزيه ولا نريد ويجازي عليه حسابا يبيح ان كان من حل لقوله من لم يؤمن بالله واليوم الآخر فليس له ان يعبث بشئ من شئ حتى العقوبة
اي ذوق الشيع لانه سعى لا يرضى بنفسه ولا ضافة المال واضافه من يؤمن بالله واليوم الآخر فليس له ان يعبث بشئ من شئ حتى العقوبة
الا انفس صوم الغدا ليلنا يبيح صيفه فلا بأس بذلك وكراهة لبعث الاثنى لانه حرام حكم الله وبول الابل وهو عندك حرام
وعنده يكره على الله اي وعند محمد حل مطلقا والا كل اي يكره الاكل والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب وفتحه
لانه تشبه بزق الشربين وفتح بغيره المزني وذكر حرام قال الله في اذهبت طيبا لكم الذكيا نيا والمراد بقوله يكره التحريم كذا في
الوارث وحل من اكله راحي وزاج وبلور وعقيق لانه عادتهم النقا في الذهب والفضة لا بغيرها ومن انا اي حل الشرب
انا معفيين وجلسه معطوف على الصخرة حل على معفيين متقيا موضع العفة اي لا يكره العفة في موضع العلم وفي موضع اليد
عند الاخذ وفي موضع طلبوس على الكرسى لان الاستعمال مقيد ورد على الخبز الذي يلاقيه العفو وما سواه يبيع الاستعمال فصار حكم
شرب من كره وزا صبحه خاتم من عفة قيد بالمعفيين لان المؤمن الذي لا يخلص فيه العفة لا يكره الشرب منه لان العفة تكون
من ملكا في لو كان مرفدا وقيل قول كافر قال شرب الخمر من مسلم وكما في حل اكله ومجوس يبيح لو قال شرب الخمر من مجوس قيل
محمد اكله وفي كافر كافر او اشترى او فاسقا او عبدا او ضدها اي ضدها لاجل من مسلم او ذكرا او عدلا او حرا المعاملات
يعني قبل قول الواحد فيها علمه كان او فاسقا ذكر او اشترى كان او حرا مسلما كان او كافر فعلا لخرج لان العلم لا يبيع على الله
هو ذلك عادة فلم يقبل قولهم لخرج الناس في المعاملة كثر اذ كذا يعني اذا اجتمعت هذه المذمومة في رجل واحد والتوكيل يعني
اذ اجترانه وكيل فلان يبيع هذا الشئ يجوز شراره وقول العبد اي قبل قول العبد والصبي في الهدي كما اذا جازع عليه
اوصى وقال اهدى فلان وكيل هذه الهدي والاذن كما اذا قال انا ما ذون فلان يقبل قوله فلان يقبل قوله فلان الناس في المعاملة
مع العبيد والصبيان والذوات لا يكثر وقوعها حيث وقوع المعاملات والخبز ملزم فيها فلا يقبل فيها
اذ فوسم العدل لان الفاسق مقيم ولان يتركب الكذب والفساد ما يهدم الدين فليس له ان يبيع
مختلف المعاملات لان الكفر لا يملك المعينة وذو انا لا بالمعاملة ولا يقدر على المعاملات الا بعد قبول قوله فيها يقبل قوله
فروءه كالجوز من ماء لئيمه ان اجتر بها مسلم عدل ليرجع حاسب الهدي وقناه خبره لظن بدو عدله ولو عدل لو لم يصر

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on a separate sheet of paper.

اي الان يتم بينه على ذلك خندقا لا يسناه النهر على ما يليها بل على ما يليه لئلا يجرى الماء النهر اذا احسن وله
ان الخندقان لم يجرى فيهما بالنهر خلا والعقل فلا يلحق بهما ما ليس في معناه من وجه النهر ليس في معناه لان الحاجة منه
متحققة في الحال وهذا الحاجة موهومة باعتبار الكرى والانتفاع لا يتأتى بالبريد اي دون الحزم وهذا يتأتى الا ان يلحقه في
ذلك بعض الارض من نقل الطين او المنيعة وسط النهر فليخلفنا فيه ما يصل القليل فسنسنة بين نهر رجل وارضه الاخر
ليست مع احد لصاحب الارض فسنسنة بمقدار وقوله لصاحب الارض جبر صورة رجل الى جنبه سنسنة وارض رجل
خلف السنسنة يلزم فيها وليس في يد احد من ان لم يكن لاحدها عليه غرس ولا طين ملحق لصاحب الارض فادعى صاحب
الارض السنسنة وادعى صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عند حسمه وقال لصاحب النهر فيكشف بهذا
لفظ موضع الخندق ان يكون الحزم موازيا للارض لا فاصلا بينهما وان لا يكون الحزم مغشوا لا حتى احدهما اما اذا كان
لاحد على غير من فضايل الشغل اولى به بالاجماع لانه صاحب يدرى لظروف نظرية موضعين احدهما ان اذا كان
على السنسنة اشجر ولا يدري من غرسها ففقد لرب الارض وعند النهر وتاثيره لالان ولاية الغرس على السنسنة
لوقت الارض ولرب النهر واما القاء الطين ففعل هو على خلاف وقيل انه لرب النهر ما لم يغشى وهو الصريح فصل
الشرب لصب الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم وكل الى لكل واحد من بني آدم والبهائم حصة كل ماء لم يجر
بانا وان كان العين والنهر مكررا رجل فله ان يمنع من الدخول فيه ويقال له ما خرج الماء او تنكره لياخذ بنفسه
ليزط ان يكرهه هذا اذا احتقره ارض مملوكة وان احتقرها ارض موات فليس له ان يمنع وسى ارضه
من البحر ونهر عظيم كدجلة وخرها وتنفذ نهر لارضه منها اي من البحر والنهر او لنصب الرعي ان لم يضر بالعامه
بالنهي للماء الى هذا الجانب اذا انكرت صفة اي جانب فيقرب القوي والاراضه وان احرى الى الجوز الشق وقيل للماء
عزم ولا سقى ما به ان حفر النهر لكثرة تاي الدواب وارضه معطوف على دوابه يعني لا يسقى ارضه ويحرم من نهره عزم
فانه ويبره الابا ذنه واسقى سحرا او حضره دال حلالا جابره وجب حرة يعني اذا اراد ان يقي سحرا او حضره دال
محمل الماء ببلية له ذلك ان لا يفتح احقره سحرا قال بعض اهل العلم ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر وكوي نهر لم يملكه يعني
غير مملوكة لاحد ولم ياتوا به للقاسم كالنيل والفرات من بيت المال المذكور من حاجه عامة المسلمين ومال بيت الماء معه للفر
الى مصالحهم وان لم يكن فيه اي ذمة بيت المال سقى فعل العامة يعني للمام ان يجبر الناس على كوي نهر لانه تركه فرد عام
والعوام فلما تتفق من غير اجبار وكوي نهر مملوك على اهل هذه النوع وهو ان يكون النهر مملوكا كادخل ما في تحت
القسمه اثنا ان احدها ان يكون عاما من وجه خاصا من وجه والثاني ان يكون النهر خاصا من كل وجه والثالث ان يكون
لنما يتحق به الشفعة فهو خاص من كل وجه وما لا يتحقق به فهو عام من وجه فكريه على اهلها لا على بيت المال لان الشفعة
تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكوي عليهم لان العزم بالغنم من اعلا له يعني مؤنة كوي النهر المشترك عليهم من
اعلاه لاهل الشفعة ومن جاور من ارضه يرى اي رفع عنه مؤنة عند حسمه مثلا اذا كان الشراكاء النهر
عشرة مؤنة الكوي على كل واحد منهم عشرة فاني اذا جاور ارض احدهم يكون مؤنة الكوي اثنا عشر الى ان يجاوز
اخرى اوصاف اخرى لم يكون على السابقين اثنا على هذا التفصيل الى اخر النهر وقال مؤنة الكوي عليهم جميعا لان كل
اعلى حفره اسفل النهر الحاجة الى ان تسيل الفاضل من الماء فيه فانه اذا سده ذلك حفره الماء على ارضه فسد زرعه
فاذا سدهوا الغنم سيقون في الغنم وله ان مؤنة الكوي على من يتحقق بالنهر لسقى الارض منه فاذا جاور الكوي ارض
رجل فليس له كوي ما يقع منفعه لسقى الارض فلا يلزمه شيء من مؤنة الكوي ثم منفعه في اسفل النهر من حيث اجار
فضله الماء في حفره لا يلزمه بشيء من عمارة ذلك الا ترى ان من لم يحق تسيل ما سقى على سطح جاره لا يلزمه ان
جانه بهذا الحق ويحرم دعوى الشرب بل ارضه وان كان العزم لا يجوز لان اخطام المذنب بشرط حصة الدعوى والشرب

سطح

لا ينفذ

لا يقبل التمسك وجه الاخوان ان الشرب قد يملك بغير الارض ارضا ووصية وقد تبايع الارض بدون الشرب فيقول
الشرب وحده وهو غريب فيه مستفاد فيبقى فيه الدعوى وان اختص قوم في شرب بينهم ستم بقدر اراضيهم لان العقود
بالشرب سقى الارض والحاجة الى ذلك تختلف بقلة الاراضه وكثرة مياه منع الاعلى منهم الى من الشراكا من سكو النهر سيكون
الكاف هذا يعني السد وان لم يشرب بدونه بل ارضاه يعني ان كان الاعلى منهم لا يملك ان يسقي ارضه الا بالشركا فانه لا
يسكو النهر على الاسفل ولكنه يثبت لان الشراكا أحداث شتى في وسط النهر ورفعة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض
الشراكا بل اذنهم وكل اي منع كل منهم من شق نهر ونصب رعي او دابة او جسر عليه وهو ما يتخذ من خشب ويوضع
ويرفع بلا اذن شريكه لان صفة النهر تنقسم والماء تنقسم من شدة الذي جرى عليه فيغزرون به الارض وضعه ملكه ولا يقر
بالنهر وملكه لان جديته في حاله وينتفع به صاحب الرعي ببقائه ومن توسيعه في نهره اي منع كل منهم من ان توسع
ثم النهر لانه ليس صفة النهر الكبر فقال لاجل خبره فيقول لخالق ابا يوسف فقال لانهما يحلان الاستماء المطعام والناس
في زماننا يشربون للبحر والينابيع ففعل ان الخلاف فيما اذا عقد به التقوى قاسا اذا عقد به التقوى فلا يحل بالانفاق
وتبديل النهر والينابيع بطريق ادى الى وان امتدت للرجل اذا شرب ما لم يحرك النهر به وبذلك على قدر حقه اخذ الماء
ومن القصة اي منع كل منهم من القصة بالابام وقد كانت بالكوي جميع كوة ومن دوران البيت المستعير للشفة الذي
يقبض على الحبث ليجري للماء الزرع او الجذول اي وقد وضعت القصة بالكوي ولو كان لكل منهم كوي مستامة
في نهر خاص ليس لواحد منهم ان يزيد كوة ولان كانت لا يفر باهل لان الشكة خاصة فليس لبعض الشراكا ان يزيد فيها سقوة
على مقعد لوجه سواء آخر بالشراكا او لم يفر بخلاف ما اذا كانت الكوي في النهر الاعظم فلكل واحد منهم ان يشق منه
ابتداء فكل له ان يزيد الكوة بالطريق الاطراف ومن سق نهره الى ارضه لم يجرى لغيره ما معه اي ليس للارض الاخرى
من النهر المشترك شرب يعني ليس لاحد الشراكا النهر ان يسوق نهره الى ارضه لم يجرى لغيره ما معه اي ليس للارض الاخرى
وتنقاد العهد العهد ادى لانه الارض شرا في هذا النهر مع اللولف ولو فعل ذلك لرجع الشراكا يجوز الشرب بوزن ويوزن
بالانتفاع يعني لانه قد يملك بالارض مال يملكه سائر الملك كالعقار والدين والخمر فانها تملك بالارض فكذا الشرب والوصية
اخت الميراث والابناء ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب عدم الملك فيه الحال اوله لانه ليس مال متقدم حتى لو تلف شرب
انسان فان يسقى ارضه من شرب غيره لا يضره عار رواية الاصل وان اختار في الاملا ان يرضى ولا يجعل من ارضه لوتزوجه لانه
على شرب بغيره يعني فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء لان الشرب بدون الارض لا يحل التملك ويجوز من المخل
يعلم من شتمته ويملك على بعض الصلح من الدعوى على الشرب باطل لانه لا يملك شيء من من العقود ولا يرضى من
ملاء ارضه فنزلت الى صارت ذات نهر من حكمه وبالنزاع ما يجذب الارض من الماء يعني اذا سقى الرجل ارضه او ملاءها
ما وقترت ارضه حارة من هذه الماء او عرفت بان سال ما يربها ارضه جاب لم يكن عليه من ارضه لانه شرب غير متعقد هذا
اذا سقى سقيا معتادا لا يحل لرضه فيضف لانه اجرى الماء الى ارضه جاب فله ان يرضى من ارضه او ملاءها
يشرب من بعض المايعات وارضها في هذا الكتاب ما حرم منها وكل مسكر سقى هذا الكتاب به لان فيه بيان احكامها
كما في كتاب البيوع لما فيه بيان احكامها حرم الخمر وهو البخر من ماء العنب اذا غلى وشمته المراد بالشمته ان تكون صالحة
للاستكثار وقد بالزبد وان قلت ان اللوصل المذكور قد لا يحسمه وعند هذا اذا شمت صا حرا ولا يشرب القذف بالزبد
لان هذه السم اتم ما يثبت كونه مسكرا وذا باعتبار صفة الاستكثار وهو المذبول القذف وله ان القذف بالزبد و
والغليان من اثار الخلاوة وما دم سقى من الخلاوة باقيا كان الغنم الاصيل قابلا فلا يثبت له الحرام اذا سكن وقد ف
بالزبد وغير الصاع من الكبر لان حكم الاباحه كان ثابتا للعصبي بتعيين فلا يزول ذلك الا بتعيين مثله كالطلاء
وهو غيب طبع فذهب اقل من ثلثيه وسقى الباذق وهو حرام مثله اذا شمت وغلا وغلط الى المير والطلاء

هو الفقه حسب الشيء وفي الشرح هو جسد الشيء بحقه يمكن اخذ اي اخذ الحق من الرهن المضمون حق كالدائن
 فغير الحق انما هو بلدين لان الرهن كما يقع بدلين بغير مقتضى ولا يتعدى بايجاب وقبول غير لازم حال
 من الضمان في منعقد فلو كان تسليم الرهن في غير وقته فليس له ان يفسد ما غير شايع مفرغا غير مشغول
 بحق الوهن حتى لا يجوز دهن الاذن بدون الخلل والشخص بدون التمسك بغيره لم يكن متصلا بغير الرهن خلقه كالنهر على
 النهر ولو كان اتصالا بلحاظ لا يفرق كونه المتاع الذي في بيت الراهن فالضرع يتعلق بالحق بغيره فزاعه على
 فيه سواء كان اتصالا حلقة او مجاورة لم يمتد لوجود القبض بكمال والتخليه في حق اية الرهن كما ان البيع لا يفسد حكمه عند
 مشروع بغيره قبض المبيع وحقه باقل من قيمته ومن الدين اعلم ان هذا التركيب مشكل لانه يؤهم ان من هي التي تستعمل مع
 افضل التقصيل وليس كذلك لانه ان اريد باقل من كل واحد وهذا غير مراد بل المراد به مضمون عاجي اقل فلا كان الدين اقل
 من القيمة فهو مضمون بالدين وان كان القيمة اقل من الدين فهو مضمون بباقيته فيكون من اللسان تقديره انه مضمون بما هو
 اقل من الاخر الذي هو القيمة تامة والدين اخرى فلو هلك الرهن وهما سواء سقط دينه وان كانت قيمته اكثر فالفصل امانة
 وبعد الدين صار مستوفيا لان الضمان باعتبار الاستيفاء بقدر الدين وفي اقله سقط من دينه بقدره وسرجح المرتين بالفضل
 وفيه حجة وجع المرتين بحجة اخرى والمرتين طلب دينه من رهنه ولا يسقط بالرهن طلب دينه وجسه اي جسد الراهن بالدين
 وجسد رهنه بعد فسخ العقد حتى يقبض دينه او يبرأه اي للمرتين جسد رهنه بعد فسخ الرهن والمرتين عقد الرهن ولا
 يبطل بالتفاسخ بل للمرتين جسد الدين لان الضمان هذا العقد بالقبض فيكون انتفاضا بالقبض الانتفاض به اي لا ينتفع
 المهرن المرتين بالرهن بالتخادم وسكنه ولا ليس ولا اجابة ولا اعانة لان المالك رهنه بحسبه لا بانتفاع وهو اي المرتين
 متعدي لو فعل ذلك اي شيئا من الافعال المذكورة بدون اذن الراهن ولا يبطل الرهن به اي بالتعدي واذا زال التعدي غاد
 الرهن الى حكمه واذا طلب اي المرتين دينه من الراهن اتم المرتين باحضار رهنه ان قبضه بغيره فلو لم يقبضه المهرن قبل
 احضار المرتين رهنه بملك الراهن بعد ذلك او يكون هو المالك قبل ذلك فيضرب مستوفيا دينه مرتين وان احضر
 المرتين الرهن سلم كل دينه او لا لتعيين حقه الراهن حقيقة كما ان تسليم المبيع والثمن ثم رهنه اي ثم سلم رهنه
 وان طلب المرتين الدين ان لو وصل غير بلده العقدا في غير البلد الذي وقع فيه العقد ان لم يكن للرهن
 حل وموتنه لان الاماكن كلها كان العقد فيها لا محل له ولا مؤنة وان كان للرهن حل وموتنه سلم اي
 الراهن دينه بلا احضار رهنه اي لا يكلف المرتين على احضار الرهن لان المرتين عاج عن الاحضار و
 التسليم غير واجب عليه بل بلام حرج العقد فيه ولا يكلف مرتين طلب دينه بل بلام حجة من مرتين احضار رهنه
 وضع عند علمه لان الراهن لم يبرأ من بيد المرتين ولا يلزمه احضار ماله بل لا يرى ان المرتين لو اخذه من
 العدل يكون غاصبا ولا يمتن رهنه اي لا يكلف مرتين طلب دينه احضار رهنه باعه المرتين بامر اي بامر
 الراهن حتى يقبضه بغيره اذا رهنه جارية بالف ما وجب واذن ان يبيعها اذا جاء الاجل بالقبض والنسبة ثم جاء
 المرتين يطلب دينه فاستخ الراهن حتى يحضر الرهن اجبر الراهن على قبضه بلاما لان الراهن انما صار غاصبا بالرهن
 فلا يجب عليه التسليم الى ان يقبض الثمن من مشتري الرهن وكذلك لو باعها حال ولم يقبض الثمن ولو قبضه بملك احضار
 لقيام البديل مقام البديل ولا يبرأ من رهنه اي لا يكلف مرتين دينه الرهن بملكته من بيعه بغيره دينه بغيره اذا كان
 الرهن في يد المرتين لم يبرأ من رهنه ان يملك الراهن من البيع وان قال الراهن انما ابيع لا قبضه ويكفي حتى يقبض دينه
 لان حكمه ليس الدائم ان يقبض الدين فاذا قبضه قبل المرتين سلم الرهن اليه زال المانع من التسليم لو وصل الحق
 الى المستحق ولا من قبضه دينه اي لا يطلب بملك المرتين الذي قبضه بغيره تسليم بعض دينه وله ان يحبس
 كل الرهن حتى يقبض بغيره دينه وان هلك الرهن قبل التسليم لمرتني الرهن ما قبضه لغيره مستوفيا عند

مثلا اذا رهن من ثياب بغيره

حتى

الرهان بالقبض السابق فلو كان التنازل استيفاء بعد استيفاء فوجب رده وله حفظه الى المرتين ان يحفظ الرهن بنفسه
 وورثه وذلك وخادمه الذي في عياله لانه امانة في يده والحفظ يكون به ولو كان الوديعة وعنى بحفظه بغيره وابداه
 وهل يقبض التنازل فهو على خلاف الذي تراه الوديعة وتعليه بغيره اذا قبض المرتين في الرهن ضمن ضمان الغصب
 بجميع قيمته لان الزيادة على قدر الدين امانة والامانة تضمن بالتعدي وجعله حاتم الرهن في حقه لا يجعله اصعب
 اخر يعني لو جعله بغيره اصعب كان رهنه بما فيه لان ليس له ان يبرأ من رهنه بل يضمن له العادة وانما يقصد به الحفظ وان
 وان ليس خاتما فوق خاتم يرجع الى العادة فان كان اللابس من ثياب بغيره خاتمين فحق وان كان لا يتحمل
 بذلك فهو حفظ وكذلك الطفيل ان ان لم يبرأ من رهنه كما ليس الطيالة فمن وان وضعه على عاتقه فليس بليس وانما هو
 حفظ ولو نقله سيفين ضمن لان العادة حرج بتقليد السيفين في الحب ولو نقله ثلاثة سيفين وعلمه مؤن حفظه بكل ما يرجع
 الى حفظ الرهن في المرتين لان الحفظ واجب عليهم فيكون بدلهما ورده الى يده بغير ما يلزمه لرد العين الى المرتين
 اذا خرب ما يده فهو على المرتين لان يد الاستيفاء كانت ثانية على المحل وحتاج الى اعانة بغيره استيفاء ليرتد الى المالك ورد
 حرجه من اي من الرهن بان ينفق عن الرهن او يخرجه من رهن آخر فلا دارة على المرتين لان رده كل الرهن واجب علمه فكلما
 حرجه في الملاءاة حفظ المحل للرجح كجزء بيت حفظه وحفظه مثل لقوله وعلمه مؤن حفظه وانما جعل الايق مثال
 لقوله في حرجه فرت ومداولة لرجح مثال لقوله ورد جزء منه فنفقته على المضمون وهو الامانة ان كانت قيمة الرهن التي نفق
 المرتين بقدر المضمون وعلى الرهن بقدر الامانة لان قدر الامانة بمنزلة المودع وليس هذا كاجر المستعمل لان جميعا
 على المرتين وان كان في قيمة الرهن وفصل لان ذكر انما يلزمه بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له فاجعل انما يلزمه
 لاجل الضمان فيقتدر بغير المضمون وان كان الدين والقيمة سواء فاحل وجب المعاجلات على المرتين وعلى
 الراهن مؤقته بغيره يرجع الى بقا الرهن فحق الراهن سواء كان في الرهن فضل او لم يكن لانه مؤنة ملكه كما في
 الوديعة واصلاح منافقه كمنفعة رهنه وكسوته واجر راعيه وظهور الرهن وسقي البستان والقيام بامور اي
 امور البستان وتلج حنكته وجران وفي الكاغ السقي كل ما وجب على الراهن فاذا آتاه المرتين بغيره اذنه او ما وجب على
 للمرتين فاذا آتاه الراهن بغيره اذنه فهو متطوع لانه قبض دينه بغيره امره وما انفق واحدهما فاجب على الاخر
 بامر القاض رجع عليه لان للقاضي ولا يعمامة فكان صاحب امره به وعند حرجه اذا كان الراهن غائبا فانفق
 المرتين بقبضه القاضي رجع عليه وان كان حار لم يرجع وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين باب ما يبرأ رهنه
والرهن به او لا يبرأ لا يبرأ رهنه مشاع سواء كان مما يبرأ او لم يكن لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتين
 غلبت والشايع لا يحقق فان قيل كيف يستقيم هذا والشيوع لا يمنع الاستيفاء حقيقة فان كان في يد غير
 عشرة فادفع اليه المليون كساية عشرة من درهمها يستوفى حقه من مائة النصف شايعا ولا الم يمنع الشيوع
 حقيقة الاستيفاء فكيف يمنع ثبوت يد الاستيفاء قلنا موجب حقيقة الاستيفاء ملك عيني المستوفى والشيوع
 لا يمنع الملك وموجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء فقط وهذا لا يتحقق في حرج الشايع ومرة على محلي دونه معطوف
 على المبيع مشاع اي لا يبرأ رهنه يبرأ على المحل دون المبيع النخل او حقل ارض دونها اي دون الارض وعكسها اي
 لا يبرأ رهنه عكسها وهو رهن المحل بغيره من رهن الارض بدون زرعها او حقلها لان الموهون متصل بالمرتين من رهن
 خلقه فحقا يبرأ الشايع ورهن الارض دون البناء لا يبرأ لان البناء الم المير دون مكان من الارض فصار رهنها جميع الارض
 وهي مشغولة عكس الراهن ورهن اي لا يبرأ رهن المحل والمكتب وام الولد لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء والا
 استيفاء لا يتحقق لقيام المانع وهو لا يبرأ لانه امانة كالوديعة والعارية وما لا مضاربة والشركة لما سبق ان قبض الرهن
 مضمون والاشياء المذكورة غير مضمونة وبالدرس وهو ضمان التي الاحتفاظ فلا يجب قبل الاحتفاظ ولا يبرأ مضافا الى حال وجود

يعني

ورج

به اشتراط وصف المدة فان كان الكفيل حارفاً الجلس والرهن معبأاً اعتبر المبيع وهذا المدة فحق العقد
 وان لم يكن الرهن ولا الكفيل معبأاً وكان الكفيل غائباً حتى افتقراً اعتبرنا الشرط فيفسد لأنه لم يبق مع الكفالة والرهن للمالك ولأن
 كل ما يملكه المالك من الرهن صائبه في ولا يجبر على الوفاء لأن عقد الرهن يتبرع من جانب الراهن ولا يجبر على المنع والرهن
 بالرهن لا يكون فوق الرهن ولورهنه لا يلزم مالم يسلم فلان لا يغير لان ما بالرهن اولى والبايع فحق بيعه اذا
 اشترى لكن ان يرهن فللبايع ان يبيع العقد للرضا بالمبيع كان بهذا الشرط فلا يكون لافقاً بدونه الا اذا
 اشترى منه كلاً حالاً او قيمة الرهن وهذا هو المقصود اذ بدلتنا، انما يبيع
 وهو الحق لان العدة امانة فان قال البايع امسك هذا حتى اعطى عنك فهو رهن لان هذا كلام يؤدى الرهن معنى
 الرهن وهو ليس بالام الى وقت انعكاس العدة والعقد للبايع وان رهن عيناً من رجلين يدين لكل منهما سواً كانا
 من يدين والا يبيع وكل رهن لكل منهما لان الحق اضيف الى كل العينين فيصنع متحدة ولا ينفص في الحال باعتبار تعدد
 المستحق وموجبه صيرورة مجبياً بالدين وهذا مما لا يقبل الوصف بالقرينة فصار مجبياً بدين كل واحد منهما وكان
 استحقاق المجلس لهما الحق فاما واحد من غير انقسام بينهما بخلاف الهبة من اثنين وان غير جائز عندنا حسب لان هناك
 لا بد من انقسام الملك فدخل فيه الشيوع فزورة فيما نحن فيه لا حاجة الى هذا لان العين الواحدة لا يكون مجبياً
 مجبياً بحق كل واحد منهما على الكل اذ لا يضاف في استحقاق المجلس واذا ترها بما فكل ثابته كالعدل في حق
 الآخر يعني اذا ترها ثابته فامسك هذا يوماً والآخر يوماً فان كل واحد منهما في اليوم امسك كالعدل في الآخر ولو هلك
 فممن كل على صيغة المجهول حصته بالرفع بدل من كل يعني لو هلك الرهن بغير مضموناً حصته كل واحد منهما من الدين وان
 قضى دين احدهما فكله للآخر وعلى هذا جسي المبيع اذا اشترى الاثنان من الواحد فادى احدهما حصته من الدين كان للبايع
 اليكس المبيع بنصب الآخر فاذا اشترى الواحد من الاثنان فادى حصته احدهما لم يكن لان يقتضى نصيبه وانه الشامل لو قضى
 دين احدهما لم يخذل في وان هلك بعد ما قضى دينه بترد ما اعطاه كما لو كان واحداً فان دهنه رجلان يدين عليهما على كل
 الدين ويمسك المرء الى قضى الكل الى كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوع فان ادى احدهما نصيبه من الدين
 فليس له ان يخذل نصيبه وبطل حجج كل منهما انه دهن هذا من وقضه هذا مسئلة مبتدأة لا تعلق لهما بما يقض صورته رجل في يده
 عند احقاه رجلان كل واحد منهما يقول لذي اليد هل يتيه بالف درهم ونقبضه منكم واقاما البينة على ادعيا لا يقض لواحد
 منهما شيئاً لانه لا يلزم ان يقض بهن واحد منهما جميعاً او يقض لكل واحد منهما برهن على حدة او يقض بعينه لواجب الى الاول لانه
 لم يبقا هكذا اذ كل واحد منهما يدعى رهن على الافراد ولا وجه الى الثاني لانه لا يلزم ان يقض واحد منهما بكلاً او كل واحد منهما
 بنصفه لا يجوز الاول لان حاله ان يكون العبد الواحد كله رهناً لهذا وكله رهناً لذلك في حاله واحدة ولا الثاني لانه يوجد
 في الشيوع ولا وجه الى الثالث لعدم الاثنية فتعين انها من ولي هذا الرهن ومن رجلين لان هناك العقد من جانب الراهن
 واحد وهذا كل واحد ثبت بينة عقد آخر والرهن بعدد من مختلفين لا يجوز ولومات رهنه والرهن معهما فهو كل كذلك
 كان مع كل نصف دهن حصة يعني لومات الراهن والعدية ايديهما واقامة كل واحد منهما البينة على ما وصفنا يقض لكل واحد منهما
 بنصفه رهن لان المقصود بعدم موت الراهن اثبات الاختصاص وهو كونه احق من سائر الزمات دون المجلس وكل واحد منهما
 يثبت الاختصاص لنفسه بالتعين ببيع لزوج دينه وهذا مما يحتمل الشركة فيقتضى لكل واحد منهما بالنصف وامانة حال المطلق
 فالمقصود هو للمساواة في المصلحة المشتركة العين اذا شايع لا بدوم حسب وهو نظير ما لو ادعى ثلثاً امواله لعدم موتها واقام
 كل واحد منها البينة يقض كل واحد منهما البينة بنصف ميراث الزوج بخلاف حال المصوبة **باب رهن عند عدل**
 يتم الرهن بقض العبد شرط وصفه عند اى وضع الرهن عند ذلك العدل يعني اذا اتفق الراهن والمرتهن على وضع الرهن على عدل
 العدل في فيكون قبض المصوبة كقبض المرتهن ولا اخذ احداهما من اى لم يكن لواحد من الراهن والمرتهن ان يبا حقه الرهن من العدل

فَبَدَّلْ

9410

مقدمه

اصول

عند جعفر وقال ان يشهد الغيبة بالآلة لا يقتل عنها باء الغيب كالنعم والسوط والحلي والبهز ولورهم يحيى عظيم او تحفيمه عظيم
فروا عن محمد بن النضر عن العبد المتقار في الغيبة ان الله صغير يستعمل لبيادب دون العقل ولا يتعارف بقول الله لا يثبت
لانه لا يستعمل العقل فكانت كاستيف الالف الى الفيل (الحكاية) حتى شبه العبد لانه هذا العقل مع العورة باعتبار قصد
الفاعل الى الغيب ومع الخطا باعتبار عدم قصد لانه الاله التي تعمل باليست بانه العقل والفاعل اما بقصد لما كل فعل بانه
ما العمل يستعمل غير الله العقل دليل على ان غير قاصد الى فكان ذلك خطأ بشبه العبد واول قوله عدم الان قبل خطا العبد قبل السوط
والعصا لم يفصل بين الصغير والكبير والشبهة في العبدية انما يتعرف من جهة الاله وهذه الاله بوضع العقل ولا يستعمل فيه بالبا
واعماله لا بد من موضوع للعقل فيستعمل فيه ما لا جاز من اسكن الخلق انما يكون من الخلد والطلب موضوع للبناء والاحراق ونحوها
من المنافع والهدى يقتضي البينة في مراتبها وما سواه لا يتحقق طامرا في قوام البينة بالخطا مورا بالان فيقتضي شبهة علم القصد
نظرا الى الاصل باعتبار طامر والقصد ثابت فكانت شبهة العبد في وجه الاله في وجه العبد الاعم والكفارة لانه خطأ نظر الى الاله
فدخل تحت قوله ومن قبل مؤن خطا الاله ودية سقطت على العاقل بل لا قد ودين بينهما ونفس العاقله وهو اى
هزين قصد بغير ما ذكر في دون النفس بل موجب للعصا في لان مادون النفس لا يختص انما في بانه دون ذلك فاختل
حكم لتلاف النفس باختلاف الآلات فلم يختلف حكم مادونها وخطا ولو عي عبد لو الوصل انما قال هذا الدفع نوعان
القصد مال وفان الاموال لا يكون على العاقل في قصد البين الخطا على نوعين خطا في القصد كرميه سلم خطا في قصد او حريا فانه قاصد
في حصول الرضى الى الخلق الذي اصابه ولكن خطأ باعتبار قصد انه القصد في الخطا وخطا في الفعل وهو ان يقصد فعلا فيقصد منه
فعل آخر وبالله انما يقولوه وهذا كرميه في خطا فاصحاب او متابعين اذا عي عن هذا فخطا فاصحاب او متابعين فانه لم يقصد الرضى الى
الخلق الذي اصابه وانما قصد الرضى الى محلي آخر وهو الغرض فكان الثاني في كونه خطأ اقوى لانه اذا وقع في الفعل وقع في القصد
ايضا وما جرى مجراه الى مجرى الخطا وهذا هو النوع الرابع في بعض انواع القتل كناسم سقط على آخر فقتله كفارة هذا منتهى
جبه مقدم عليه وهو قوله في الخطا ودية على عاقله لقوله في تروية مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وفي القتل بسبب كلفه
بوضع في او حزين في غير ملكه دية على عاقله لان بسبب التلف كان متوقفا فصار كانه موقوف ودية فوجبت الدية في العاقل
صياغة النفس في الرضا وانما قال في غير ملكه لان في فعله ملكه لا يظن ما تلف به لانه مادون في فعله لم يكن مستقبا فيم بلكافة
جزء الفعل والقتل معدوم من حقيقة لا يفرقه لم يحصل في جلد وانما وجد في محلي آخر والدية بدل الخلق والخلق فاق وان حصل بالنسب
فوجبت الدية ولم يثبت لمان في الارث ولا الكفارة ولكن باخر باخر في ملكه غيره ولا ارث الا هذا **باب ما يجب على العبد وما لا يجب**
هو كسبه يقتل ما حلف اي حفظه الله انما هو المسلم الذي اخذ من المسلمين فليس حلف دمه موقوف الى حو على دار الحرب هذا
فيقتل الحارثي والعبد فهو موقوف له عدم الجور وقوله الشافعي لا يقتل خطا بالعبد لقوله في الحارثي والمسلم بالدية خلافا للشافعي
في قوله لا يقتل المسلم بالحرف ولان ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل المسلم ولا يقتل المسلم ودية بالمستامن لانه
غير محقق الدية على الثاني بل ينفذ لعنيل المستامن يقتل بالمستامن قياسا لما رواه ابنهما والعاقل بالمؤمن والبالغ بالغير والعلم
بالله في ما حلفه فاقض الاطراف والرجل بالاله لان العورة النساء والعصا لا يجر ولا هلالا ذابودى الى سد باب الفصاح
والفرع باخذ اي يقتل الولد الوالد بالوالد لان الواك ان سببا لا جازا والد لا يحكمه ان لا يقتل الاصل بالفرع لقوله عدم
لا يقتل الوالد بالوالد ولا سيرة بغيره ومزجه ومكرهه وعينه ولله القدر لا يقتل السيد بعبده وعبده بعبده اي السيد
العاقل لا يلا حتى الفصاح فاذا سقطت بعض سقطت الكل ولا بعبد الوهن يعني اذا كان العبد الموهون قاتلا فلا يقتل
حي يجمع عاقله الى الواهن والمرئى على الفصاح لان المرئى ليس بمالك البرية فلا يستوفى ولا يستوفاه الراعي حق المرئى
في الرعي فمطر اجتماعهما اليه حقه المرئى برهانه وبما كتب اي لا يقتل مكاتب قبل عدل ووافر وارث وسيد وان اجتمعا
ان الموصل معنى اذا كان المقتول مكاتبه مكافاة وانما غير الموصل فلا فصاح في قوله لم جميع الموصل والوارث للميت

الى البطن من القدر لا يظهر لان الزناد فيهما بعضه القصاص فيها الى الملال عاليا والسان والزر لانه ينفقان و
ينبسطان فتعذر غاية الما لثمة فيهما الا ان يقطع الحقة فيقتض لان موضع القطن معلوم فصار كالمقطع ولو قطع صلا
بعض الحقة فلا قصاص لانه لا يعلم مقدار البعض وطرف المسلم والذي سواه وجوب القصاص لتساويهما في الارش
وحتر الحقة عليه ان كانت بد القاطع مثلا او ناقصة باصبع وان شاء قطع اليد المعينة ولا شئ له غيرهما فان شاء اخذ الارش
كاملا لان مقتضاها لخلق بكماله متعذر ولو ذهبت المعينة قبل اختيار الحقة عليه بطل حقه لان موجب العهد القود عينها **وله**
ان يعدل الى المال لتعذر استيفاء الوصف فاذا فات الحقل بطل خلق بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قود او رقة
فانه يجب عليه ارض اليد المقطوعة لانه تعذر استيفاء القصاص لمعينة القاتل مع سلامة الحقل له فاذا قطعت يده بحق فقد ارض
بهذا الطرف حقا مستحقا عليه صاها لكان لا سائلا وفوات الحقل يسقط القصاص او التبعة معطوف على يد القاطع يعني
خير الحقة عليه ان كانت الشحة لا تستوجب ما بين قود الشاة وتوجب ما بين قود الشاة بالمشهور بالحيان ان شاء اقتصاص مقدار شحة بيدا من ثمة
فالتعديت الشاة ما بين قود وهي لا تستوجب ما بين قود الشاة بالمشهور بالحيان ان شاء اقتصاص مقدار شحة بيدا من ثمة
الى بني شاة وان شاة اخذ الارش لا بالشاة افا صار موجبة لكونها مشينة ولا مساواة بينها في الشيش لان الشيش في
ان اول الكوفيتي في كماله الشاة والصحية وزعكته بخبر ايضا تعذر الاستيفاء كاملا لانه يتعدى الى غير حقه وكذا لو كانت
الشحة في طول الارش وهي يا قد حقت الى قفاه ولا يبلغ الى قفا الشاة فهو يلجأ كما بينا ويسقط القود يموت ويعفو
الا ولها ويصلحهم على مال قل او جل ويجب كماله لان الحلول هو الاصل في المال الواجب بالعقد كالمهر فانه حاله الاصل
كالقسط في الدية لانها لم يجب بالعقد ويصلح احد من يبيع سيقط القصاص بصلح احد الشريكين من نهب على عوض ويعفو
ولم يبق حقيقته من الدين يعني سيقط حق الباقي من القصاص ولهم نصيبهم من الدية فلو قتل غير العلف جازها لا يعفو الشريك
فعليه الدية عندنا وقال زهير عليه القصاص وان صاح باللف وكل يدين عليه وحرق قتلها فالتقصير دمه ما ينصف يعني ان قتل حرق
عبد رجلا فامر له ومولى العبد رجلا بان يصاحا على الف ففعل فالالف على المولى والمولى نصفان لانه مقابل بالقصاص
عليها سواء ويقتضي جمع يود يعني اذا قتل جماعة واحدا ثم اقبل على جماعة بالواحد لا جاع الصحابة رضوا وبالعكس اكتفاء ان حرقوا لهم
يعني ان قتل واحد جماعة فمروا بها المتفق بين قتل بهم جميعا على سبيل الكفاية ولا شئ لهم من المال لان الجماعة اذا قتلوا واحدا
اعتبر كل واحد منهم قاتلا على الشاة ولو لا هذا لما وجب القصاص فكذا اذا وقع القتل جزاء جعل كل واحد منهم متسويا حقة
على الكمال وان حضر ولي واحد قتل له اي الحاضر وسقط حق البقية ولا يقطع بيدا يبيع يعني اذا قطع رجلا من رجل واحد
مكلا لا قصاص على واحد منهما نصف الدية كل واحد منهما فاقطع بعض اليد لان ما انقطع بقوة احدهما لم ينقطع بقوة الآخر ولا
يجوز ان يقطع كل يده بقطع بعض اليد لا شاة ط النماثل والعكس في النفس هكذا وانما تركناه بالارش والجماع وان امرنا سكتنا
ان لوصل على يد فقطعت سكتة وغنما ديرا يعني اذا وضع احدهما الشكبي من جانب من الفصل والاخر من جانب الاخر
وامر كل واحد منهما سكتة حتى التقيا وانقطعت اليد فحق الرجلان القاطعان دية البدن من مالهما لانه عند فان قطع رجل يمينه
رجلين فخرها فلها عيونه ودية يدين يعني لهما ان يقطعا عيونه ويا خذ منه نصف الدية يقتسمانه بينهما نصفين سواء قطع يدهما
او عا التعاقب لان كل منهما ثابت في كل اليد فحقه لتقر السبب في كل واحد منهما وهو قطع الحسوس وكونه مشغولا بحق الاول
في صورة التعاقب لا يمنع تقر السبب في حق الثاني فان حضر احدهما دون صاحبه فقطع يده فلما كان الدية اي نصف الدية
اذا حضر لانه اوجب حقا مستحقا عليه ويقاد عيدا او يقدود يعني اذا اقر عيدا بقتل عذرا لم القود لان العبد مبيع على اصل الحرية
لحدود والقصاص في الدية لا يمتد ومن دعى رجلا فقتلته فقتلته لانه يمتد على عا قلته الدية للثاني لانه لا يمتد
في الفعل كان دعى غرضا فاصاب آدميا ودميه وان كان شاة واحدا الا ان المحدثين مختلفان فيقول الفعل الواحد منه في فعلين
مختلفين لتعدد الارش فقد وكل واحد حكمه من قطع يده رجل ثم قتلته اختلفا في اي الوصف القطن والقتل في مدرين ومختلفين في بينهما

سقط الدية

خلاف

حق

يعني اذا كان احدهما عذرا والاخر خطا فان كان القطن عذرا والقتل خطا يجب دية العذر ودية النفس الدية وان كان القطن
خطا والقتل عذرا يجب دية العذر نصف الدية عند حقة وعند حقة لان لم يتكلم بين العذر والخطا بواقتل ولا يقطع فبذل
جزاء القتل القطن جزء القتل لان الجمع بين المراحات واجب منهما امكن وهذا الجمع لئلا تناسي الفعل من وعدم تحمل البر فصار
كما لو كانا خطاين لان القتل بعد البر لتقيم الاول فصار كسراية الاول وله ان الجمع بينهما متعذر لان لجن الرقبة يمنع سراية
القطن حتى لو صدر من شخصين يقدان فصار كقتل البر وخطا بينهما بواقتل فبذل الدية وان كان كل منهما خطا فان بر بينهما
اخذتهما وكفت دية ان لم يبين تقديري اي بين القطن والقتل كما ضرب ماء موطي بوي من سبعين ومات من عشرة
عليه دية واحدة وليس عليه بغير سبعين شاة لان القربات تلحق بالعدم عند اتصال البر بها فكانت لم يفرس الا عشرة في دية
وجب حكومة عدل ومائة سوط جرحه وبرمها وبقي انهما بان ينظر ان كان عذرا لم ينقص الارش من قيمته في قيمته من الدية
ذلك المعذر ولو لم يبق لهما ان لا يجب شاة عند حقة حقة حقة لان المسئلة المتقدمة لان قطع ففني عن قطع ففني عن قطع ففني
عند حقة وقال اذا عني عن القطن فهو عفو عن النفس ولا شئ على القاتل لان العفو من اضيف الى القطن براديه موجب
لا نفس القطن لا يحمل العفو وموجب احد الشاة فان الطرف ان اقتصر وضمان القتل من سري فوجب ان يتناول ايها واحد
كما لو عني عن الجنابة فانه يتناول الجنابة الساية والمقتصة **وله** ان هذا عفو عن غير حقة فيقول كما قال لا قطع لاقطع لاقطع فانه
لا موجب البر من النفس والسراية يثبت ان حقة في موجب النفس دون موجب الطرف فظهر ان عني عن غير موجب فيبطل ولو عني عن الجنابة
او عن القطن وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والخطا من ثمة ماله والعدم من ثمة ماله اذا كانت الجنابة خطا وقد عني عنها فهو
عفو عن الدية فيقصر من الثلث لان الدية مال يتعلق بها حق الورثة فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة
العود وهو ليس بمال فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة فاقطعها حق الورثة
فلك من كل المال وكذا الشاة يعني لو كان مقام القطن شاة فهي على الخلاف المذكور فعند حقة اذا عني عن المشهور في الشاة
ثم مات من ذلك ففعل الشاة الدية فماله وقال اذا عني عنها فهو عفو عن النفس ايضا فان قطعت امرأة يد رجل فقتلها على يده
اي بموجب يده ثم مات يجب مهر مملها ودية يدين ماله ان تقوت وصية يعني ان تقوت القطن فالدية ماله وانما عاقلتها
ان احطت عند حقة وعند حقة يعني ان تقوت وصية يعني ان تقوت القطن فالدية ماله وانما عاقلتها
يعني ان كان القطن عذرا فلها مهر مملها لان هذا تزوج على القصاص وهو ليس بمال فيجب مهر المثل فلا يجزئها شاة الا القصاص
ولا الدية لانه اذا جعل القصاص مهر فقد رخص سقوط القصاص بحقة المهر فيسقط اصلا كما لو اسقط القصاص بشرط ان لا يبيع
مالا فانه يسقط اصلا وفي الخطا يرفع عا العاقلة مهر مملها والبدن وصيته لهم لان تزوج على اليد تزوج على موصيتها او مو
الدية وهي قطن مهر اخرانه يعتبر مقدار مهر المثل من كل المال لانه من يبيع من الموت والتزوج من الحيوان اصلية وما زاد على مهر المثل
بكونه وصية للعاقلة ويكون الواجب لها مقدار مهر المثل من الدية وان كان مهر مملها والدية سواء فالعاقلة لا يفرون شاة
من ذلك لهما لانهم انما يتحلون عنها بسبب جانبها فلا يفرون لها وان كان مهر مملها اقل من الدية فرفع عن العاقلة
وما زاد وصية للعاقلة فيصير لهما مهر المثل ليسوا بقتل ويعتبر من الثلث فان خرج من الثلث سقط ثلثه والا يسقط من الثلث
المال فان مات المتفق لم يقطع قتل المتفق منه يعني من قطع يده فاقطع له من اليد مات يقتل المتفق منه ولا
يجب لليد شاة لانه لما مات ظهر ان حقه كان في الشاة المقترة الجنابات ماله فاذا اشتهر له ومن عليه القصاص لا يسقط
حقه القصاص ولا يجب بقطع اليد شاة لانه كان له نفس وطرف من نفسه ومن دية النفس من قطع قودا كسرى يعني من
العقاص في الطرف اذا اشتهر فاه ففرض ومات يدين دية النفس عند حقة وقال لا يدين لانه استواء حقة وهذا القطن
فيسقط حاكم سراية اذا احتراز عن السراية خارج عن دية فصار كالامام اذا قطع يد السارق فسرق الى النفس ومات
وله ان حقة القطن والموجود قتل فام يكن مستويا حقة ينفق الا انه سقط القصاص للشبهة فيوجب الدية والارش اليد

حق مات المتفق
وبقي الاول

ان اجتمع فيها التائب والقائد والراكب فمما اى من عاقلهم الدية للذات القليلة ابراهيم فصار كالموحد في دارهم ولا يترو
ان يكونوا مالكين للديار بخلاف الدار وادب بين قوتين عليها قيل على اقرى بها القسامة والدية لان قوتها لا يكون
قوتين على عهد رسول الله ان يجمع بينهما فوجلاى احد القوتين اقرى ففقط ابراهيم بالقسامة والدية ليل هذا محمول
على ما اذا كان بحيث تبلغ اهلها الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحقه الغوث فيمكن النقرة وقد قررنا ما اذا كان
لا يسمع الصوت فلا شئ عليهم لانه لا يلزمهم نصرته فلا يسيبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلني قد يراون وجد القليل
في دار رجل فعليه القسامة لان التدبير حفظ الملك لما في الى المالك وتدى اى يعطى الدية عاقلة لان نية وقوته بهم
ان ثبت انما له اى الدار لذلك الرجل بلحمة اى بالبنية بعقدان وجد القليل في دار كانت يد رجل فالتكرت العاقلة
ان يكون الدار وقلاواى وديعة به لم يعقل العاقلة يبرهانها لانه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل
عن اليد وان كانت ليل على الملك ولكنها محتملة فلا كفى لا يجرى بالدية على العاقلة كما لا تكفى الا بمقتضى به الدار المشفرة
فلا تدعى اقامة البينة وعاقلة اى تدى عاقلة القليل لورثة ان وجد دار نفسه عند حصة وقال الاشئ عليهم
لانه لو وجد غيره فببلاء هذه الدار جعل كالمبا شر لقتله حكم الدية واذا وجد هو قتيلا فيجعل كانه قتل نفسه فبره
ومر له ان القليل الموجود في الدار لو كان غير مالكها كانت الدية على عاقلة المالك فكذا اذا وجد المالك نفسه و
القسامة على اهل الحطة اى المالك السابقين ما خذوة من لفظ الدية خطه السلطان وتبين لكل من عسكره المكان
دون السكان والمشتري وهذا عند حصة وحده وقال في يوف هو عليهم حقيقا لانه عدم قضي بالقسامة والدية على اهل
خير وهم كانوا شكا كما يجبر ولان وجوبها عليهم لا يلزمهم لحفظ اول وجود القليل بينهم والكلى ما ذكر سواء ولان
التدبير حفظ الحطة الى المالك دون السكان لانهم يتقنون في كل وقت من محبة الى محبة دون المالك واهل خير كانوا
ملاكا لان اهل الحطة اصبل والمشتري وخيل وولاية التدبير الى الاصيل وقيل اجاب ابو حنيفة بهذا بناء على ما شاهد
من عادة اهل الكوفة زمانه تدبر اهل الحطة من الحطة فان باع كلهم فعلى المشتري اى بالقسامة على المشتري لان
الولاية انتقلت اليهم او خلصت لهم لرواى من يتقدمهم او يترجمهم فان وجد دار بين قوم اى مشتركة بينهم بعض
الربيع حصة بعضهم اكثر مثلاً بضعها رجل وشرها رجل والاخر باقى فهو على الرأس اى العقل على رؤس الرجل
لان هذا الحكم مضاف الى ولاية الحفظ وكانوا سواء الحفظ والتفكير فان بيعت اى الدار ولم يقبض اى لم يقبض المشتري
ولم يكن فيه خيار حتى وجد فيها قتيلا فعلى عاقلة البائع وبيع خيار لادها على عاقلة دى البد وهذا عند حصة وقال
ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذى يصير الدار ولان ولاية الحفظ تستفيد بالملك
للمشتري قبل القبض في البيع البات وهو المشروط في الخيار بعينه في المالك ولان العدة على الحفظ بالبدل بالملك
وهو البدل للبايع فقبض قبل القبض فكذلك في الخيار لادها قبل القبض وفي الفلك بعينه اذا وجد القليل في الفلك
فالقسامة والدية على من فيه اى من الركاب والملاحين لانهم ايديهم والمعتبر في الفلك البدل دون الملك كما في الدابة لانه
لانه ينقل ويحول بخلاف الحطة والدار لانها لا ينقل ولا يجرى مسجد محلة بعينه اذا وجد مسجد على اهلها لان التدبير فيه
الهم دين القريبين اى ان وجد بين على اقربها وقد ترميان في سوق اى ان وجد سوق على اهلها على المالك عند
مسجد ومجد وعنده ابو يوسف على السكان وبيع على مملوك والشارع وهو الطريق الذى يشرع فيه الناس عامة والسجن والجامع
اى المسجد الجامع لا قسامة والدية على بيت المال اشارة السوق الغير المملوك فلان جماعة المسلمين وامارة الشارع والجامع
لذا المقصود بالقسامة نفي تهمة القتل والالتحاق حق العامة ومال بيت المال المذكور واما السجن فلان اهل
المعزورون في السكون في فعل بقومون جفلة والتدبير فيه ولان بعد لنعوة المسلمين فدية القليل الموجود في يكون
عليه بيت مال المسلمين وبيع التوقيف بالسيوف واجلوا قتل على اهل الحطة لان حفظ الحطة على ذلك واجرى عليه

ان الكشور

من اشء جعل عليهم القسامة والدية الا ان يدعى الولي على القوم او على رجل معين منهم فلم يكن على اهل الحطة ولا على اهل البيت
شئ حتى يقيم البينة اما على اهل الحطة فلان هذه الدية نقتت براءة اهل الحطة عن القسامة واما على اهل البيت فلان مجرد
العوى لا يثبت شئ قال يوم لو اعطى الناس يدعواهم لا تدعى قوم دما قوم وامرهم لكن البينة على الدية واليهين
على من الفكر ولكن معطى بلفظ عن اهل الحطة لان قولهم حجة عليهم فان وجد براءة الايمان بغيرها وتغير القرب
ما ذكرنا من استماع الصوت لانه اذا كان لا يترى اليه الصوت يكون قنأ العوان وهم احق بالثبوت بين يده نرى مواشهم الا
ان ليس لاحد ان يجرد ذلك الموضوع بغير ضام فاما طردوا ذلك فهو من جهة الموات فلا يجب فيه شئ وهذا اذا كان
ملكه لاحد فان كانت القسامة والدية على قتلته او ما اى وجد ما يبره فبره لانه ليس يد احد ولا ملكه وقال
في قول القريب كماله ان كان محبب بالشايع وسخلف اى من طلب في العين قال فله يبره يد حلف بالله ما قتل
ولا عرفت له قاتلا غير زيد لانه يقول بريد اسقاط لخصومة من نفسه فلا يقبل فيحلف بهذه الصفة لانه لا اقرى القتل على
واحد صار مشتري من العين فبقي حكم من سوا فيحلف عليه وبطل شهادته بعض اهل الحطة يقبل غيرهم بعينه اذا وجد القليل
على الحطة والولى ادى قتل خارج من غيرهم فشهد بعض اهلها على اهلها بقتل عدو له حدة وقال لا تقبل لانهم كانوا بغيره ان
غيروا خضما وقد بطلت الغرضية بدعى الولي القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالموكل بالخصومة اذا اقرى قبل الخصومة
ولم انهم خصما لوجود القتل بيني اظهرهم ومن هذا رخصه في حادثة لا يقبل شهادته فيها وان خرج بمسند
من الخصومة كالوفاى اذا خرج من الوفاى بعد ما قبلها بتمشهد واحد منهم اى بطل شهادته منهم بعضهم
فكان منهم اى هذه الشهادة ومن خرج ما حجة اى قبلة فقبل الى اهل بيت ذى فاش حتى ماتت القسامة
والدية على الحطة حصة وحده وقال ابو يوسف لافان فيه ولا قسامة لان الجرح ليس يقتل ولم ان الجرح اذا انقل
به الموت صار قتل وللهذا وجب القصاص وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة اتفاقا لانه لا يكون
الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشكل وع رجلين ثابت بلان الثالث وجد احدهما قتيلا من الآخر دية عند يوسف
لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان القوم ساقط كما لو وجد قتيلا في محلة خيل فاحمد ففقد لا يقبل لانه لا يحتمل
انه قتل الاخر فلا يجب الضمان بالشكل ووز قتل قربة امراته كره لحلف عليها عند حصة وقال ابو يوسف القسامة
على العاقلة لان القسامة انما يجب على من كان اهل النقرة والمرأة ليست من اهلها كاشتهت البينة وبها ان القسامة
لنفي التهمة وحرمة القتل من المونة محقة وتدى عاقلة لانها ليست من اهل النقرة والديوان وعاقلة اقرب القبايل
المرأة والنسب قال كمال المتأخرين من اهلها بان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة لانا جعلناها
ماتلة والقائلة تشارك العاقلة لانها وجب على غير المباشرة اولى ان يجب جزء منها **باب العاقل** وهي
جمع معتلة وهي الدية سميت بها لقتل الدماء من ان نفس اى عسل العاقلة اهل الديوان وهي الذين لهم رزق
في بيت المال وبيع وبناهم الجيش الذين كتب اسمهم والديوان لمن هو مهم اى لمن كان من اهل الديوان
عليهم في رسول الله ولا نسخ بعده ولا نسله والاولى بها الاقارب ولان ان عرفت من العقل على اهل الديوان لان كان
لخص من الصحابة رض من غير تبيين منهم فكان ذلك اجماعا فان قيل كيف يظن بهم الاجماع على خلاف ما فقه رسول الله
في النقرة بالديوان فان كان القاتل غازيا فله حلفاؤه والتقدير بثلاث سنين منقول عن النبي عز وجل وعرض
فان حجت العطايا لا كثر منها اى من ثلاث سنين او اقل اخذ منه لان وجوبها العطايا للتحقيق وهو حاصل

فما

اي وقت كان والعطاء كان في كل سنة مرة وهذا اذا كانت العطايا السنين المستقبلة بعد القضاء بالدين حتى لو
اجتمعت في السنين الماضية قبل القضاء لم يخرج بعد القضاء الا لو خذ منها لان الوجوب بالقضاء ولو خرج عطايا ثلث
سنين في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية قال بعض المتأخرين العاقلة للغير لانهم لم يخطوا انسابهم ولا يتناحرون
العاقلة جاءت في حق الوهب وهذا مختار الفقيهين جعفر وبه يفتي الامام طهر الدين ووجه اي عاقلة قيلت اي عاقلة
واقارب لم يلبس منهم لان نعمة بالقبيلة وهي المعنية في التعاقل يؤخذ من كل سنة ثلث سنين ثلاث وراهم او
اربعة فقط اي لا يزداد لكل واحد على ثلاثة او اربعة في كل سنة درهم او درهم مع ثلث درهم كذا ذكره المصنف وهو الاصح
لان هذا مال وجب عليهم تخفيفا على القائل وانما يستحق عليهم النظر على وجه لا يضرهم وذلك في نوزع الواجب حسب
ما ذكرنا وذكر القدر لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها وان يتبع حتى يتم اليه اوب الاجل
تحقيقا للتخفيف وتنادي في الاجازة الاقرب فالاقرب كما في العصبية الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الاباء
والابناء فقبل يدخلون لانهم اقرب وقيل يدخلون لان النظم لشيء من ذلك في كل واحد اكثر من ثلاثة او اربعة
وهذا المعنى ان يكون عند الكثرة والابناء لا يتكثرون والقائل كاحدم فيكون فيما يودي كاحدم لانه هو القائم على فلا
معنى لاجزائه ومؤخذه غيره وقال الثالث في ليس على القائل من الدية لان الخطا من فروع الحديث المرفوع وانما يتحقق ذلك
اذا لم يكن شيء من الدية عليه والمعتق اي العاقلة للمعتق حتى يستبدل لانه نعمة بهم بغيره قوله مولى القوم منهم
وطول الموالاة مولاه وجه اي قبيلة مولاه لان تناهيه به ويستعمل العاقلة ما يجب بنفس القائل وان قيل حر عبد خطا ان الوصول
لانه ضمان الادبي فيجب على العاقلة اذا كان العقل خطا قياسا على الحق وقال الشافعي في قوله يجب على القائل لانه يبدل المال
خلفه حتى اوجب بتمه بالقبيلة ما بلغت ولا خلاف في اطراف العبدان ضمانا لاجب على العاقلة لانهما يسكن بها مسكن للمال
وقد ارشى هو في نفسه وهو نصف عشر الدية فصاعدا لان النحل للشيء من الاجازة وذكره الكثير دون القليل والقائل
بينهما ارشى الموصية لا ما يجب بصلح اي لا يتحمل العاقلة ما لزم بصلح او اقارب يقتد به العاقلة لان الاقارب والصلح لا يلزم بان
العاقلة لانه لا ولاية عليهم الا ان يقدر قوتهم لانهم ولاية على انفسهم والامتياز كان لهم او عداي لا يتحمل العاقلة ما يجب
بقيل بغير سقط قوتهم او قتل الاب ابنه عدا فيروا ثلث سنين لانه تقوم النفس بالمال غير معقول واما عدم ذلك
شرعا والشرع انما ورد بايجاب الدية على مؤجلة في ثلاث سنين فعلمنا ابتاعه وقال الشافعي ما وجب على القائل في ماله
فروا حال لان التاجيل للتخفيف لئلا يتحمل العاقلة فلا يلحق به العهد المحض ولا جناية عبيد على جرة او غير سواء صدر من العبد او
معدون ارشى الموصية لقوله لم لا يعقل العاقلة عدا ولا عدا ولا اصلح ولا اعتاقا ولا مادون ارشى الموصية بل الجناية
جلالة ويلزم عليهم ضمان ماله **كتاب الوصايا** بعد الموت فالقيل بان جوارها لانهما عليك مضاف الى جوارها
ردا لئلا يكون انا جوارها لاجل العاقلة فان الانسان مغرور بما لم يقدر عليه فيندرك حين ياتي به اجله بعض
وظيفة من زلة فيعرف ماله بالخيرات وقديس المالك بعد الموت باعتبار الحاجات كما سبق في قدر التجرى والدين وتندب باقل
الثلث عند خلع ورثة او استغنائهم بخصم لانه لا تنفع صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف استكمال الثلث لانه لا صلة فيه لانه
لنوعه تمام حقه والصلة لهم انما تكون اذا ترك لهم ما يمكن صرفه الى غير كثرها اي كما ندب ترك الوصية بلا اخرها اي بانها لم تكن
لغيره او لا يستفنون بخصم لما تركها من الصدقة على القريب فيرفع رعاية العفو والقرابة معا فكان اول وقت للملح لان
الوصية بخلاف من وجه لا يجعله خليفة في بعض ماله والجنين يصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية فان قيل القبول شرط الوصية
والجنين ليس من اهل قلنا الوصية تشبه الميراث وتشبه الهبة فكثيرها بالثمة اذا حصلت لمن يتصور منه القبول بشرط
القبول وتبين بالارث لا يثبت القبول اذا حصلت لمن لا يتصور منه القبول عملا بالشرايين وبه اي يجوز الوصية بالحد
ان اولت لا قبل من مدة اي مدة ستة اشهر من وقتها اي من وقت الوصية ليتبين وجهه عند الالباء ووجه الاستثنا اي

اي بل و

من الثلث

استثناء للحد في الوصية بانه لا يحلها لان اسم الامة لا يتناول الحد لغيره وكذا يتحقق بالطلاق للفظ بغيره فاذا اقرها بالوصية
في اقرها ومن المسلم اي يقر الوصية من المسلم للذي له قوله مع لانيهم كم القدر الذي لم يبقا لولم في الدين ولم يخرج جوارها من دين
ان ثبوتها الى بحسن المعاشرة والصلة بالمال وبعلمه اي وتوقع من الذي للمسلم لانه يعقد الذمة ساووا المسلم في المعاملة
حتى جاز التبرع من طائفتين في حال الحيوة فكذا بعد الموت وبالثلث اي يقر الوصية بثلث ماله لا جارية من غير اجابة الورثة
لان تعرف فيما هو محقق حقه وهو الثلث لانه اكثر منه اي لا يقره اكثر من الثلث للثالثين وقال قاضي قال للثاني اوصى
بجميع ماله قال لا قال اوصى بنصف ماله قال لا قال اوصى بثلث ماله قال لا قال اوصى بثلث ماله للثالثين وقال قاضي قال للثاني اوصى
الكل بثلث وفسر في الزيادة على الثلث الا ان يجزئه الورثة بعد موته وما كان ولا يعتبر باجائزهم في حصة المرفوع ولا الموارثة
اي لا يقر الوصية لورثته وقائله مباشرة فكذا كان او خطا لانا جاز وبه اما الوصية للوارث فلعله عدم الوصية لورثته لانه
لا يجزئ الورثة ولا ذمة وصية لبعض الورثة ابنا لانه على سائر الورثة وفيه قطعة الرحم وهو حيف ولو جاز بعض الورثة بعض
بجزء على الجيز بقدر حصته وبغيره كونه وارثا وقت الوصية والحد لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاجه ولا ابن له ثم ولد ابن يبيع
وصية لاجه بخلاف ماله او وصية لاجه ولا ابن له ثم ولد ابن يبيع وصية لاجه بخلاف ماله او وصية لاجه ولا ابن له ثم ولد ابن يبيع
التي هي لا يفعل بخلاف ماله الوصية كما يحرم الميراث خلافا للشافعي وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم قتل الوصية تبطل الوصية
عندنا خلافا له ولا من حيث اي لا يبيع الوصية من ميتة سواء مات قبل الادراك او بعد الادراك لانها تبرع والعقبة ليس من اهل
خلافة خلافا للشافعي فعند نفي اذا كان في وجهه الخير لان ذلك نظرا له ومما يجب ان لا يبيع من مكان وان ترك وفاء
لان ليس من اهل التبرع فقدم الدين عليها اي على الوصية لما روي عن علي رضي الله عنه قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم
واجب ابتداء الوصية تبرع فالبرية بالواجب او في القبول الوصية بعد موته وبطل قبولها ورددها عاقبة لانهما عليك مضاف
الى ما بعد الموت فمقتضى القبول والرد بعد الموت لا قبله حتى لو قال في حصة الموصي لا قبله بعد موته قبل في قوله عندنا خلافا لغيره
فعنده اذا في حصة لم يخرج قبوله بعد موته لان الجارية كان في الحصة وبه اي بالقبول في ملك خلافا لغيره في الشافعي
لان الملك الوصية بمنزلة الملك بالارث مع انك واحد منهما خلافا لغيره ثبتت عقبة الموت ثم الارث ثبت من غير قبول ولا يرد
برد الوارث فكذا الوصية **ولان** ان هلم فليكن المال بالعقد فلا يثبت الا بالقبول او ما يقوم مقامه كالملك كسائر العقود ولا يملك
احدا ثبات الملك بغير الاقبول بخلاف الثبات فان يبيع للوارث الملك الذي كان ثابا للورث الا اذا مات موصيه هو اي الموصي له
بلا قبول فهو اي الوصية بلورثة كورثة الموصي له حتى نأ والقيل ان يبطل الوصية لان الملك موقوف على القبول وقد امتنع القبول
بلورث وجه الكفاية ان الوصية تمت من جانب الموصي بعبارة بالحقبة الغنية من جهة واما التوقف على الموصي له فلا امان دخل
ملكه كذا البيع المشروط له لئلا يمتري اذا مات قبل الاجازة ولو ان رجوع عنها اي للموصي ان يرجع عن الوصية بقوله من يبيع
بان قال رجعت عما اوصيت لانهما تبرع مضاف الى ما بعد الموت والتبرع لنا قد قبل للرجوع والمضاف الى ما بعد الموت اولى ومفعول
يقطع حق المالك عما عقب بغيره اذا فعل الموصي الموصي به فعلا او فعلة العاقبة في المعصوم يقطع حق المالك عنه كان رجوعا
او لا كما اذا اوصى بنو ب ثم قطع وخاطم او يعطين فغير له او يعزل فغيره او يجدد فالحل انما او يشارة فذبحها كما مر لان العين
التي تعلقت الوصية هارت حينئذ اخر او يزيد الموصي به ما يبيع تسليمه لا بملكه السويق بيمين والبناء بغيره او صيرها لان تسليمه
واحدة متعقبة وتكليف نفق ماض غير ممكن لانه حصل في ملك الموصي من جهته فكان رجوعا بخلاف تخصيصه الاراد الموصي
بها وهدم بناؤها لان التخصيص ليس يتصرف في نفق ما وقعت الوصية لانه نفق البناء والبناء يتبعه التبع لا يدل على اسقاط
عن الاصل وكذا هدم البناء نفق التتابع وتعرف بيزيل ملكه كالبيع والهبة لان الوصية لا تنفذ الا ملكه فاذا اراد ان كان رجوعا
لا يفسد ثوب بغيره لا يكون رجوعا يفسد ثوب او صير به لان غسل الثوب لانه الدار فهو امانة تقرب الوصية لادليل الرجوع
لان الدار امانة يفسد ثوب انسانا فوب يفسد عادة ولا يجوزها اي فان كان الموصي وصيته على ذكره الحايض الكبير وذكر المصنف ان رجوع

الحق

الصحى الصريح والمطابقة البينة اذا دعت الى المرض لان المراد من المساوى سبب الاتفاق
التساوى بين التتبعات وانما قدم العتق الذي ذكرناه لان لا يلحق الفسخ من جهة الموصى وغيره بل يفتى
فقط العتق اولا وكذا المطابقة لا يلحقها الفسخ من جهة الموصى لانها تنبئ في المعاوضة فصار بمنزلة العتق
وله ان المطابقة اقوى من العتق لانها تنبئ في المعاوضة فكانت تبركاً مع لا يصف والاعتناق تبرع صغير
وصحفاً فاذا وجدت المطابقة او لا دعت الاضعف واذا وجدت العتق اولا وثبت وهو لا يخلو عن الدفع كل
من طرفه وانما اخره في عتق بين المطابقة وبين العتق لو حلت في عتق ثم حلت في نصف الاول ونصف الاخر من
ما قسم الثلث بين المطابقة وبين نصفين لتساويهما في القيمة ثم اصل المطابقة الاخير من نصف الثلث قسم بينهما
وبين العتق المتقدم عليهما لان العتق مقدم عليهما فاستويا في المطابقة بين عتقين لها نصف ولهما نصف يعني
لو عتق في حلة ثم عتق قسم الثلث بين العتق لاول وبين المطابقة في اصل العتق قسم بينه وبين العتق الثاني
ولا العتق اولى عندنا بينهما اي هاتين المستلزمين فان قيل ينبغي ان يكون تمام الثلث للمطابقة الاولى لان المطابقة الثانية
مستلزمة للعتق والمطابقة الاولى راجحة على العتق والمساوى للمرجوح وكذا في المسئلة الثانية ينبغي
ان لا يشارك العتق الثاني العتق الاول عندنا لان العتق الاول يساوى المطابقة الاولى راجحة على العتق الثاني
والمساوى للمراجحة ولما قلنا لا يترجح العتق على العتق والمطابقة على المطابقة بالاجماع ووصية هذا مبتدأ جازم لا ينفذ
بان يعق عنه بهذه المانية بعد لا ينفذ بما بقي اي لا يعق عنه بما بقي ان هلك درهم عندك حصة وقال لا يعق عنه
بما بقي ولو اوصى بان يترى بكل ماله عبد فيعتق عنه ولم يكن الورثة بطلت عنه وقال لا يترى بالثلث لها ان وصية
تبرع قربة وهو العتق فينفذ ما امكن كما لو اوصى بان يترى بكل ماله ولم يكن الورثة ولم ان الوصية لم تنفذ
في تبرعها لغيره وهذا اوصى بالعتق لعبد يترى عما سيجع فينفذ هذه عبد يترى باقى ماله لان غير الاول
فكان تنفيذ الوصية لغير الموصى وهذا لا يجوز بخلاف ما في اي خلاف الوصية لان المستحق للرجوع لا يترى بغيره
فلم يطل الوصية كما لو اوصى لرجل بمائة درهم فباعها بدينار اليه وبمئة لغيره ان العتق عنه حق المملوك حتى
لا يقبل الشهادة على عتق العبد بغير دعوى فاختلف المحقق وعندنا العتق الحق الدخول قبل الشهادة على العتق
بغير دعوى فلم يعق العبد موصى به بل اعتبر صاحب الشرع موصى به فلم يتبدل المستحق وتبطل الوصية بعتق عبده ان
جاء بعد موته قد وقع وان لم يدرى لا اعلم ان العبد اذا جنى جناية خطأ فحكم الدفع او الفداء ثم هذا العبد الموصى به يعق
اذا جنى جناية بعد موت الموصى كان الورثة بالخيار ان شاء فدفعه وان شاء فدفعوه بطلت الوصية وان اختار
والفداء كانت عليهم ماله وجازت الوصية فان اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبد فادعى زيد عتقه صحته والورثة عتقه
صدق الوارث وكرم زيد يعني لا شيء للموصى الا ان يفضل ان الثلث شئ او يعطى على دعواه اي يقيم بينه ان العتق والعتق
لان الوارث ينكر بثبوت حق الموصى لان يقول العتق والمرضى وهو وصية والعق في المرض يقدم في التنفيذ على الوصية بثلث
المال ولو لم يدرى يستحق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق وان الاعتناق لم يكن وصية لان العتق في الصحة لا يكون وصية
حتى ينهض من كل المال والقول المنطوق به ان اوصى رجل ديناً على ميت وعبد اعتاقه صحته وقد قهرها وارثه سعى
العبد في القيمة ببعض مات وترك ابناً وعبد فاقال رجل على ابيك الف دين وقال العبد اعتق ابوك صحته فقال الابن صدق
قته والاماله لسوى العبد سعى العبد في قيمته وتذرع القيمة الى الغريم وهذا عندنا حصة ولا يعق ولا يسع شئ لان العتق
والدين ظاهراً معاً بنصف الوارث في كلام واحد فصار كأنهما اثبتا بالبينة ولم ان الاقارب بالدين اقوى ولما لا يعق من كل
المال وهو ليس بوصية من الموصى والاقرار بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر بين الثلث والاقرى بدفع الادنى فقطضت
ان يبطل العتق الا ان لا يحتمل الاتساق فيقتضينا بايجاب السعاية باب الوصية للماقارب وغيرهم جازم

يعنى من اوصى لغيره المملوك مستحق بدينه عندك حصة لعقوله والمطابقة بسبب والمراد هو الملازق وقال الكل
من يسكن بمحلة ويخرجهم مسجد المحلة هم طيبين لغير ان عرفاً قال النبي عزم لاصلة لها المسجد الا ان المسجد ومطابقه كل ذي
رجح محرم من حرمه واعتبر من كان مولى للموصى يوم موته بان كانت المروءة مملوكة له عند الموت او حصة معتدة عنه بطلاق
رجعي وان كانت حرة من طلاق باين لا يسخ الوصية لانقطاع النكاح يوجب انقطاع القرابة وحنه كل زوج
فات حرم حرم منه كازواج البنات والاحفاد والحالات ونحوها ويستوى فيه المولى والعبد والاقرى والابعد لان النكاح
يشمل الكل وله عرس يعنى من اوصى لاهل فلان ففى على زوجته خاصة عندك حصة لانها المروءة لغة وعرفاً قال الله تعالى
اذا قال لاهل لامرأته وعندنا اهل من كان مولى له ونفقة اعتباراً للعنف قال الله تعالى فخنساء واهله الا امرأته واهله
بينه وابوه وجد منهم اي من اهل بيته وقاربه واقرباه وذو قرابة واسانته محرمه فصار حراً من ذوى رحم الا اقرب
غير الوالد والابن والولد يعنى من اوصى لاقرب اولادى وابنه اولاد ارحامه اولاد اسانته ففى عندك حصة الا اقرب فلا اقرب
من كل ذى رحم محرم منه فيكون للثلاثين فصار مستوى فيه الصغير والكبير والمولى والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر
ولا يدخل فيه الوالدان والولد وعندنا يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او من قبل الام الى اقرب اب
في الاطراف يستوى فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع لانهم القريب يتناول الكل وله ان الوصية اخت الميراث وانه لا يورث
يعتبر الاقرب فلا اقرب كذا هنا والجمع المذكور في الميراث الاثنا عشرة فكذا في الوصية وانما اعتبر في ميراث لان المقصود من الوصية
صلة القريب فحققت بها من سخط الصلة من قرابة ولا يدخل الوالد والولد لان يطلق عليهما اسم القريب في المعروف من يقرب
اليه غيره بواسطة الغير وتقب الوالد والولد بانفسهما لا يعتبر بغيرهما والدليل عليه عطف الاقربين على الوالد في قوله
في الوصية للوالدين والاقربين فان كان له عاقل وخالف في الوصية يعنى اذا اوصى لاقربيه وله قان وخالف في الوصية لغيره
عندنا حصة لان يعق الاقرب فلا اقرب كما في الارث وعندنا يقسم بينهما ارباعاً لان اسم القريب يتناولهم وجميع وجوهه في نصف
بينه وبينهم لانهم لا يورثون اعتباراً مع الجمع واقله اثنا عشر الوصية والارث فيكون للواحد نصف ربع النصف الاخر ولا مستحق
اقرب مما لا يورث فكان له ما عندنا يقسم الثلث بينهم واما عيم لم ينفذ يعنى لو كان لهم عيم واحد فله نصف الثلث لما بينا والقسم
والقمة سواء فيها وان كان لارث لوالد لوصيل يعنى لو ترك عتقاً وعمة وخاله فالوصية للمع والعم على السواء لا يورثون ابترها
قربة لعمومة اقوى من قرابة لولدة والعم وان لم يكن وارثه ففى سخطه للوصية كما في القريب كافر واولاد زيد يعنى اذا اوصى لولده
فغير الذكر والانثى سواء لان الولد ينقسم الكل وورثة يعنى اذا اوصى لورثة زيد ذكر كان فثلاثين يعنى الوصية بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين كما في الارث واما ايتام بينه وبينه اذا اوصى لايتام بنى فلان وبناتهم وورثتهم وجميع ارباعهم وهي المرافقة
التي مات زوجها دخل فغيرهم وغيرهم وذكرهم وانما انهم اذا حصصوا لان الوصية تملك واستحقاق تحقيق معنى التملك في حقهم وانما
اي ان لم يحصلوا فللمنفق منهم والاصل فيه ان الوصية اذا وقعت بهم بنى عن الحاجة كانت واقعة لديهم فيصير وان كانوا
لا يحصلون لانه معلوم وان كان لابن عن الحاجة فان كانا حصصون تحت الوصية والابطلت في هذه الاسامي بنى عن
الحاجة فامكن حملها على الفقراء فيصحبها على كفاة حق الكل لتفاحش الجاهلية وانه بنى فلان يعنى اذا
اوصى لبنين فلان فله المذكور خاصة عندك حصة بوسه وهو قول يرجح آخره اعتباراً بالتحقيق وقال محمد وهو قول
له حصة او لا لانهم منهم لان الايتام يتناول الكل قال الله تعالى وان كانوا الاخوة رجالاً وساء وبطلت الوصية لمواليه فبين
يفصل بينهم الايتام لانهم مشتركون في الاصل لانه منع وعلم الاصل لانه منع عليهم فمنهم من يقصد الا على سكران ومنهم
بغيره فله حصة عبده وسكنه وان ملة معينة وابد لان المنفعة التملك ببدل وبغير بدل في حال الحقيقة فيتم التملك

الموصى له وقابلة للحوار لو حضر الغائب وقد هلك نفسه بعد القام ليرى ان يرجع على الورثة بتة وقال الفقيه ابو الليث في شرح
لمجامع الصغير ان القاض لو تبرع الثلث عن الثلثين ولم يدفعه الى احد الوارثين شيئا حتى هلك احد نصيبين هلك المثلث لانه القسمة
بينهم ان تكون بينهم وبين آخر لا يصير ان يكون بينهم مقاسما فان قاسمهم الوصية في عين اذا كانت اوصى الميت بغيره فقام الوصى
مع الورثة في عينه بثلث ما بقي ان هلك به هلك ابعث هلك لئلا ياتي ثلث ماله من الوفاة بالحق فيبطل الوصية او يدعى في
كذا لو دفعه الى رجل لم يجر عنه قضاء من يده لان امره اوفى اوصى انما يعتبر اذا حصل بالشفقة مقصود الوصى فصار هلاكها
قبل المقصود كمالها قبل الاوفى ومنه بيع الوصى بعد ان تركه بغيره الغرماء لان الوصى قائم مقام الوصى ولو باع الوصى
حقا من ماله مائة بغير رضا الغرماء فكذلك هذا بخلاف المولى اذا باع عبدا المادون بغير رضا الغرماء لا ينفذ لان الغرماء
حقا في رعاية المادون والبيع يبطل في الاول حق الغرماء متعلق بماله وهو المائة لا بعينه الماله والبيع لا يبطل
المعنى لقوله الى خلف ومنه وصى باع ما اوصى ببيعه ونفذ في عينه فحقت بعد هلاكه ثمة معه يعني اذا اوصى ببيع عبده من فلان
والنقد في ثمة على الساكن في باع الوصى وقضى الثمن فملك به ثمة ثم اتى العبد من الوصى الثمن للثمن لانه عاقد بغير
للعمة بالحق على نفسه هذه عمة لان المشتري لم يرض بدفع الثمن الا لملكه البيع ولم يتم فلهذا اخذ الوصى مال الغير بغير رضا
فيجب عليه ردّه ورجوع التركة يعني يرجع الوصى في تركة الميت لانه عامل للميت في تنفيذ وصيته فمضى عليه قالوا وان كانت
التركة قد هلكت لم يملك بها واما ما يرجع على احد كذا في شرح المجامع الصغير كما يرجع في مال الطفل وصلى باع اصابه من
التركة وهلك معه ثمة فالحق والطفل على الورثة بحصته يعني اذا قسم القاض الميراث فاصاب للطفل عمة من التركة فبايع
الوصى لاجل الطفل وقضى الثمن فملك به ثمة ثم اتى العبد واخذ الثمن من الوصى رجع الوصى في مال الطفل ورجع
الطفل على الورثة بنصيبه مما في ايديهم لان القسمة قد انقضت ولا يبيع وصى ولا يشتري المتقولات الاربعة هي ان
في مثل ولا يبيع بالائتمان لان تصرفه مقيد بالنظر ولا ينظر القاض بخلاف الغنم التي لا يبيع لانه اعتبار به بغير رضا
لم يعدم امكان الاحتراز عنه ويدفع مال مضاربة وشركة وبضاعة لان الوصى قائم مقام الاب والاب هذه الضوابط وكذا
هذا ويجوز على الاملاء بغير الوصى اذا قل قبل الحوالة بمال اليتيم ينظر فان كان المتألم عليه املا اى اقل على اداء الدين من
المجل وهو المديون جاز لا لا يحسن بغير الاحتراز اذا كان المتألم عليه من المجل ولا يقضى اى لا يجوز للوصى ان يقضى
مال اليتيم ولا الاب وجوب القاض ابو الوصى لانه قادر على اخذه وبيع على الكلب الغائب الا العتق لانه قائم مقام الوصى
وهو الاب ولا ولاية له على ابنه الكلب فكذلك الوصية الا ان يبيع المتقولات من يملك الحفظ لانه يتولى عليه المجل النوى وحفظ الثمن
ايسر الاب يملك حقه حقا ماله فكذلك الوصية وبيع العتق ليس من باب الحفظ لانه محفوظ بغيره لو خيف العتق قيل
يملك بغيره والا فانه لا يملك ولا يبيع اى الوصى في مال الصغير لان الملقوظ اليه الحفظ دون النجاسة ووصى
اب الطفل احق لانه يحب الوصى بماله من قبل لان الاب مقدم على الجد فكذلك الوصية وان لم يكن وصية فالجد اى
ان لم يوصى الاب الى احد فالجد بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه ولذا يملك الانكاح دون الوصى فلفظ شهادة
الوصيتين لو ارث صغير بماله اى بشئ من مال الميت او بغيره لانه لا يشهد الا بنفسه بما بولاية المتوفى في المشهود به
او كبر على الميت يعني ان شهد الوارث كبر بشئ من مال الميت لم يقبل وصحت بغيره لو شهد بشئ من غير مال الميت
يقبل عند جرمه وقال لا يقبل في الوجوه لانها اختصت بالمشهود به اذ ليس لهما ولاية التعرف في التركة فقلت
عن التهمة فتقبل ولم ان الوصيتين متهمان في هذه الشهادة لانهما بوجوب لهما حق الحفظ وولاية بيع المتقولات
عند عينة الوارث الكبير بخلاف شهادة شهما غير التركة لان الميت اقام مقام نفسه في تركته لانه غيرهما كراهة
لاخرين الفسخ ميت والاخرين للمال ولين عقلم يعني ان شهد رجلا لرجلين ان لهما على الميت القاء وشهد المشهود
لها ان للمشهدين للشاهد ميت الفأجازت بخلاف شهادة بوصية الف يعني ان شهد كل فريق لآخر

اوصى له بالمال من بين لانه الذي بعد الموت يتعلق بالتركة بخلاف التهمة بالمال وللهذا لو شق احدها حق من شارة
الآخر فماتت الشهادة مشقة حقا التركة فيتحقق التهمة بخلاف حيوته المديون وصحة حيث قبل لانه لا يملك مال غيره
لبقائها التركة فلا يتحقق التركة فلا يثبت التهمة او الاولين اى بخلاف شهادة الاولين بعدد والاخرين بثلث ماله
يعني اذا شهد الاول ان الميت اوصى لهذين الرجلين بعدد وشهد المشهود له بالمال اوصى للمالين بثلث ماله فمضى
بالطه لان الشهادة لو جرت شريعة المشهود به **كتاب الخنثى** هو ذؤنق وذؤنق فان بال من ذكر فذكر وان
بال من ورج فأنثى لما روى عن عكرمة ان قال الخنثى نورث من حيث يولد اى من اى موضع كان دليل على انه
هو الفصول الاصل الصحيح والاخر بمنزلة العيب وان بال منها حكم الاخر خروجا لانه حين وجد وجهه بلا معارضي
والاخر حين وجد وجهه مع المعارضي فدل سبق حرجه على انه الفصول الاصل وان لم يكن ياء السبق فشكل اى
خلفه شكل عند جرمه وقال ينبغي الى اكثرها بولا لانها دلالة قرة ذلك الفصول فيتم به الترجيح **وله** ان كثر
الخروج لاندل على العفة في ثمة يكون لزيادة ايت **كتاب الخنثى** في احداهما وصلى بالآخر وان كان يخرج منها على
السواء فشكل بالاتفاق فان بلغ الخنثى حرجه لحيته او وطئ امرأة او انظر له ثدي او ثلث او حاض او حمل
او وطئ فأنثى والا فشكل ببقية الصلوة خلف الامام بين هفت الرجال والنساء فان قام وصلى في اعلا صلوة
احتمالا لاحتمال انه رجل ومن صفته بغير ما جنيته ومن خلفه جلالة يعني اذا قام وصلى الرجال فقلعة تامة لانه
يتقن بجواز صلوة ذكره كان او انثى بعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه في ثمة حملتهم احتياكا لاحتمال
احتمال انه امرأة وصلى ببقية لاحتمال انه امرأة ولا يلبس حرجا وحلما ولا يلبس عند رجل وامرأة ولا يخلو به غير محرم
رجل وامرأة ولا يثا في بلاء محرم لاحتمال انه امرأة وكره للرجل والمرأة خنثى حتى يبلغ وليستين اسم ويباع لامة خنثى
ان هلك مالا والا فشكل بيت المال لانه بعد لغايب المسلمين وهلك من ثمنهم ثم يتبع الامة ويرة عنها الى بيت المال وان مات
قبل ظهور حاله لم يقبل يعني لم يقبل رجل لاحتمال انه امرأة ولا امرأة لاحتمال انه رجل ويتم اى جعل ذائمه لان الصغير
الى اليتيم عند عذر الغسل جائز ولا يحسن الخنثى ان كان ثمة اها قبل خنثى ميت لاحتمال انه ذكر وانثى وندب بجمعة ثمة لاحتمال
انه انثى ويؤثر الرجل بوب الامام اى مما يليه ثم هي ثم المرأة يعني ثم موضع خلف الخنثى ثم خلفه المرأة ان صلا عليهم حتى ماتوا فان
تركه ابو وابنا فلم يسم وهو نصيب النسب والمالين سهران يعني الخنثى المشكل اقل النصيب عند جرمه وهو قول عامة
الصحابة ومطاع عليه الفتوى وعند الشعبي ليرث نصيب النسب وهو قول ابن عباس يعني لم يصف ميراث ذكر ونصف ميراث
نثى ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في القسمة بين الخنثى والابن المعروف فيس قول الشعبي واذن لانه من سبعة عند ابو يوسف يعني
قال ابو يوسف فيس قوله ان يكون المال بينهما على سبعة ثلاثة للخنثى واربعة للمالين المعروف لانا نعتين نصيبا للمالين وهو سرهم لانه
اقل هو مستحق متيقن الخنثى لو كان ذكره كان له سرهم ايضا ولو كان بنتا كان له نصف سهم فالنصف متيقن فوقع الشكل
في النصف الآخر فنصف صادر بغيره فالنصف والربيع ثلاثة ارباع فالكل وهذا ربع للمالين ببيع ارباع الخنثى العدة خمسة
عن ابن عمر عند محمد يعني قال محمد فيس قوله ان يكون المال بينهما على اثني عشر سهرا لابلن المعروف بسبعة والخنثى خمسة لانه لو كان
ذكره كان له نصف المال ولو كان انثى لكان له ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباء للآخر فخرج الى
حساب له نصف والنصف نصف وثلث وثلثه نصف واقله اثني عشر حلاله نصف نصف ثلثه في حال له نصف ثلثه اثنان
فيكون خمسة والباء وهو سبعة للآخر **باب شئ** كتابه الاخرس واما في بابوف بكمه وطلاقه وبيع ومزاجه
وفوده كالبهيان ولا يجد اى اذا اقترع بما يوجب بطريق الاشارة لا يجد ولا يجد ايضا بالاشارة فالنقد لعدم العقد فيرجى
ويقتضى منه وله اذا اولى ايماء يعرفه او كتبه والفرق ان الحدة لا يقيم الا ببيان لا يشترط فيه الاقوى ان الشهادة بالوطئ
للملح والاقارب لا يوجب الحدة والقصاص بيقام بالشبهة والاقارب يحاط بطلاق العقل وان لم يوجد التقرع بالوطئ قال

منع و

قد وقع الفراغ من توشيح الشرح في حل الوقاية
 لابن الملك عامله ابطة العظم بلا شربة ولا شك
 على يد اضعف عباد الله الكريم سيد ابن
 سليمان فقه غفر الله له ولو الديه والجميع المؤمن
 في رجب سنة ١٠٢٢ ثني عشر وفتح حماه

فرد و نفع الفراغ من سبب الوقف، لان امر عالمنا في بلدته العظمى على بن ابي طالب الكرم السلام عليه غفر له
ولادته وطلبه المومنين وطلبه من غدا ورجله
ووقد ٩١٢

